PCHR

المركز الفلسطيني لحقـــوق الإنـــسان

التقرير السنوي

2011

المركــز الفلسطيني لحقــوق الإنســـان

مركز حقوق إنسان فلسطيني مستقل (مسجل كشركة مساهمة خصوصية غير ربحية) مقره مدينة غزة، يتمتع بصفة استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، عضو لجنة الحقوقيين الدولية - جنيف، عضو الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان - باريس، عضو الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان – كوبنهاجن، عضو مجموعة المساعدة القانونية الدولية (أيلاك) – ستوكهولم، عضو التحالف الدولي لمناهضة عقوبة الإعدام، عضو المنظمة العربية لحقوق الإنسان – القاهرة،. حائز على جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٦ (فرنسا)، وجائزة برونو كرايسكي للإنجازات المتميزة في ميدان حقوق الإنسان للعام ٢٠٠٢ (النمسا). جائزة منظمة الخدمات الدولية لرابطة الأمم المتحدة (UNAIS) للعام ٢٠٠٣ - بريطانيا. تأسس المركز عام ١٩٩٥ من قبل مجموعة من المحامين و ناشطي حقوق الإنسان الفلسطينيين بهدف العمل على:

- حماية واحترام حقوق الإنسان طبقا للمعايير والمواثيق المقرة دوليا ودعم مبدأ سيادة القانون.
- العمل على تنمية مؤسسات ديمقراطية ومجتمع مدني فعال وتعزيز الثقافة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني.
- يساند المركز كل الجهود من اجل ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

يتمحور عمل المركز في متابعة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها، وتقديم الاستشارة والمساعدة القانونية للأفراد والجماعات، وإعداد الأبحاث والدراسات المتعلقة بسيادة القانون وأوضاع حقوق الإنسان للفلسطينيين في قطاع غزة. كما يقوم المركز بالتعليق على مشاريع القوانين الفلسطينية ويشجع تبني تشريعات تتماثل والمعايير الدولية لحقوق الإنسان وتهتدي بالمبادئ الأساسية للديمقراطية. وقد جند المركز لهذا الغرض طاقم من العاملين الملتزمين والناشطين في مجال حقوق الإنسان.

فلسفة عمل المركز

بعد قراءة قانونية للاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، خلص المركز إلى أن الاحتلال الإسرائيلي مازال قائما بشكليه المادي والقانوني. فقد تم إعادة تموضع القوات الإسرائيلية داخل القطاع، وبقيت المستوطنات وبعض المنشآت العسكرية الإسرائيلية على حالها محتلة جزءا لا يستهان به من الأراضي الفلسطينية. كما بقيت الجوانب القانونية للاحتلال الإسرائيلي على حالها لحد كبير، فالأوامر العسكرية الإسرائيلية لم تلغ وبقيت سارية المفعول بموجب الاتفاقات، وما تزال المحاكم العسكرية قائمة، وما يزال آلاف الفلسطينيين أسرى في السجون الإسرائيلية. هذا بالإضافة إلى أن العناصر الجوهرية للقضية الفلسطينية بقيت دون حل: الحق في تقرير المصير؛ إزالة المستوطنات الإسرائيلية؛ حق العودة للاجئين الفلسطينيين؛ وقضية القدس. إن جميع هذه القضايا هي حقوق أساسية للشعب الفلسطيني، لهذا توجب علينا في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الاستمرار في العمل على انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني من جانب إسرائيل.

من ناحية أخرى، خلقت عملية السلام والتحولات السياسية التي تلتها وقيام مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية على أجزاء من الأراضي الفلسطينية دورا نشطا للمركز من أجل حماية الحقوق المدنية والسياسية والعمل على تنمية وتعزيز بناء الديمقراطية ومؤسسات المجتمع الفلسطيني والسعي لتطوير نظام قانوني ديمقراطي في فلسطين.

وحـدات المركـز

يتكون المركز من عدد من الوحدات المتخصصة التي تباشر مهامها بقدر كبير من التسيير الذاتي ولكنها تكمل بعضها البعض في عملها، وهي:

١) وحدة البحث الميداني

يعتبر البحث الميداني العمود الفقري في عمل المركز للحصول على معلومات دقيقة وموثقة قانونياً حول انتهاكات حقوق الإنسان. يقوم بهذه المهمة فريق من الباحثين الميدانيين المدربين يعملون في كافة مناطق القطاع لمتابعة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان أولا بأول، من خلال جمع الإفادات من الضحايا أو شهود العيان بشكل دقيق. وللمحافظة على دقة التوثيق، يقوم منسق وحدة البحث الميداني و باحثو المركز بمراجعة ما يجمعه الباحثون الميدانيون. ومن خلال تواجد الباحثين الميدانيين بصورة مستمرة بين الجمهور فان المركز يحافظ على علاقات وثيقة مع البيئة المحيطة، و بهذا يمكن للمجتمع التأثير على عمل المركز، كما يتمكن المركز من الوقوف على احتياجات واهتمامات المجتمع.

٢) الوحدة القانونية

تضم هذه الوحدة فريقاً من المحامين لتقديم الإرشاد والمساعدة والاستشارة القانونية للأفراد والجماعات مجاناً. كذلك تقوم الوحدة بالمداخلة القانونية مع الجهات المختصة بالإضافة إلى التمثيل القانوني أمام المحاكم في بعض القضايا، خصوصا ذات الطابع الجماعي أو التي تعود نتائجها بالنفع الجماعي. كما تشجع الوحدة في عملها استقلال القضاء وتدعم مبدأ سيادة القانون.

٣) وحدة تطوير الديمقراطية

تختص هذه الوحدة بالعمل على تعزيز الديمقراطية وتنمية المجتمع المدني الفلسطيني وترسيخ مبدأ سيادة القانون. من أجل ذلك يقوم طاقم العمل في الوحدة بإعداد الأبحاث وتنظيم ندوات تتناول موضوعات حقوق الإنسان والديمقراطية و تعزيز ممارستها. كما يقوم الطاقم كذلك بإعداد المراجعات والدراسات للقوانين ومشاريع القوانين الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية للمساهمة في تبني تشريعات فلسطينية تدعم التوجه نحو الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

٤) وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

تسعى هذه الوحدة إلى التأكيد على أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وإبلائها الاهتمام اللائق بها بالبحث والدراسة لاسيما في ظل عدم التناول الكافي فلسطينياً لها حتى الآن. ومن اجل ذلك تقوم الوحدة من خلال الباحثين العاملين بها بإعداد الدراسات والأبحاث وورش العمل والندوات التي تتناول واقع هذه الحقوق في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما تسعى الوحدة إلى تطوير توصيات ومعايير خاصة لكل من تلك الحقوق للوفاء بها في الحالة الفلسطينية. وتقوم الوحدة بمراجعة التشريعات ومشاريع القوانين الصادرة عن السلطة الفلسطينية وذات العلاقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لضمان تشريعات تتماشى والمعايير الدولية للوفاء بها. كما أن الوحدة تسعى إلى توفير قاعدة تدريبية ومعلوماتية للأفراد المكلفين بوضع الخطط وتطبيق البرامج والسياسات الخاصة بتلك الحقوق بما يتماشى والمقبول دولياً لضمان أقصى درجة من الوفاء بتلك الحقوق.

٥) وحدة حقوق المرأة

بدأت في مطلع مايو ١٩٩٧. و جاءت استحداث هذه الوحدة بعد دراسة شاملة لوضع المرأة الفلسطينية

ولعمل المؤسسات النسوية في قطاع غزة. وتهدف الوحدة إلى تقديم المساعدة القانونية للمؤسسات النسوية وللنساء على حد سواء، بما في ذلك التوجه للمحاكم الشرعية في قضايا تتعلق على وجه الخصوص بالحضانة والنفقة. بالإضافة إلى ذلك تعمل الوحدة على توعية المرأة الفلسطينية وتعريفها بحقوقها التي تكفلها مواثيق حقوق الإنسان الدولية، و كذلك توعيتها بالقوانين المحلية ذات العلاقة من خلال إعداد دليل قانوني للمرأة. وتهدف الوحدة أيضا إلى إعداد الدراسات والأبحاث المتعلقة بالمرأة الفلسطينية، وكذلك مساندة كل الجهود الرامية إلى تغيير القوانين المحلية التي تجحف بحق المرأة و تنطوي على تمييز ضدها.

٦) وحدة التدريب

تشكل وحدة التدريب أحد الأدوات الرئيسة في عمل المركز من اجل النشر وتطوير ثقافة حقوق الإنسان وتعميق مفاهيم الديمقراطية على مستوى المجتمع المحلي لكافة شرائحه وفئاته. وتعمل الوحدة عبر تنظيم وعقد دورات تدريبية وورشات عمل، على تطوير المعارف النظرية وإكساب مهارات عملية، تسهم في خلق تغيير حقيقي على مستوى سلوك المجتمع، يؤدي إلى تعزيز واحترام حماية حقوق الإنسان وتعزيز عملية مشاركته في بناء المجتمع. وتستهدف الوحدة بشكل خاص الفئات الشبابية من طلبة الجامعات، نشطاء الأحزاب السياسية، المحامين، العاملين في مجال الإعلام، أعضاء النقابات المهنية المختلفة والمؤسسات النسائية، وغيرها من منظمات المجتمع المدني.

٧) المكتبة

أسس المركز مكتبة قانونية متخصصة في القانون المحلي والدولي وحقوق الإنسان والديمقراطية. تحتوي المكتبة على مراجع ومجلات وإصدارات متنوعة باللغتين العربية والإنجليزية، بالإضافة إلي القوانين الفلسطينية ونصوص الأوامر العسكرية الإسرائيلية وكذلك بعض القوانين والتشريعات من البلدان العربية. كذلك توفر المكتبة العديد من المواد والدراسات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي ـــ الإسرائيلي. ويسعى المركز باستمرار لإغناء وتوسيع مكتبته وهي مفتوحة لاستخدام الباحثين والأكاديميين والمهتمين مجانا.

التمويـــل

يتلقى المركز تمويله من عدد من المنظمات والمؤسسات الدولية غير الحكومية المهتمة بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ومن بعض الحكومات الصديقة للشعب الفلسطيني، وتشمل:

Oxfam NOVIB - Holland
Open Society Institute - U.S.A
Christian Aid - U.K
Dan Church Aid - Denmark
Grassroots International - U.S.A
European Commission
Representative Office of Norway
Irish Aid
Kvinna Till Kvinna – Sweden
Al Quds Association Malaga – Spain
Trócaire – Ireland
CARE International West Bank and Gaza
Medical Aid for Palestinians (MAP) - UK
(The Swedish International Development Co-operation Agency (Sida
Royal Danish Representative Office
Austrian Representative Office
Swiss Development and Cooperation Agency

مجلس الإدارة

د. رياض الزعنون　　أ. نادية أبو نحلة　　أ. هاشم الثلاثيني　　أ. راجي الصوراني

المديـــر

راجي الصوراني

إن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان هو هيئة قانونية مستقلة مكرسة لحماية حقوق الإنسان، احترام سيادة القانون ورعاية مبادئ الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على أن معظم نشاطات المركز واهتماماته تتركز في قطاع غزة بسبب القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الحركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

عنـــوان المراسلـــة

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
المقر الرئيسي: ٢٩ شارع عمر المختار – بجوار فندق الأمل – غزة – ص.ب ١٣٢٨.
تليفاكس: ٢٨٢٤٧٧٦ / ٢٨٢٥٨٩٣ / ٢٨٢٣٧٢٥ ٠٨
فرعنا في خانيونس: شارع الأمل – متفرع من شارع جمال عبد الناصر بجوار كلية التربية.
تليفاكس: ٢٠٦١٠٢٥ / ٢٠٦١٠٣٥ ٠٨
فرعنا في جباليا: معسكر جباليا مقابل محطة تمراز للبترول.
تليفاكس: ٢٤٥٤١٥٠ / ٢٤٥٤١٦٠ ٠٨
فرعنا في الضفة الغربية – رام الله: البيرة – شارع نابلس – خلف مؤسسة النقد الفلسطينية.
تليفاكس: ٢٤٠٦٦٩٧ / ٢٤٠٦٦٩٨ ٠٢
بريـد إلكتروني: pchr@pchrgaza.org
صفحة الويب بيج: www.pchrgaza.org

المحتويات

هذا التقرير 7

القسم الأول: حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة 9

ملخص عام 10

توصيات 22

توصيات للمجتمع الدولي 22

توصيات للسلطة الوطنية الفلسطينية 24

الجزء الأول: انتهاكات قوات الاحتلال الاسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي 25

جرائم القتل العمد وغيرها من انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية 25

أعمال القتل قرب أو داخل المناطق العازلة بقطاع غزة 26

جرائم القتل والإصابة بحق الصيادين 28

قصف أماكن سكنية 29

قصف الأنفاق الحدودية مع مصر 30

إطلاق النار على مسيرات مناهضة الجدار والاستيطان في الضفة الغربية 30

أعمال قتل أثناء عمليات التوغل والاجتياح في الضفة الغربية 32

جرائم القتل على أيدي المستوطنين 32

جرائم القتل خارج نطاق القانون (الاغتيالات) 33

جرائم قتل الأطفال 34

جرائم القتل بحق النساء 35

استمرار الحصار وانتهاك الحق في حرية التنقل والحركة 37

إغلاق المعابر يعيق إعادة إعمار غزة 39

القيود على الحركة في الضفة الغربية 42

الاعتقال و ممارسة التعذيب و غيره من صنوف المعاملة القاسية و اللا إنسانية 44

الاعتقال وفق قانون «المحارب غير الشرعي» 45

الاعتقال الإداري 45

التعذيب وسوء المعاملة 45

الاعتداء على الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام 47

جرائم إطلاق نار أفضت في معظمها إلى إصابة صحفيين وعاملين في وسائل إعلام مختلفة 47

الاعتداء على الصحفيين بالضرب وغيره من وسائل العنف، و/أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية 49

اعتقال واحتجاز صحفيين 49

منع صحفيين من دخول مناطق معينة وتغطية أحداث 50

مصادرة و/أو تحطيم معدات صحفية 51

منع صحفيين من السفر إلى الخارج 51

مداهمة منازل صحفيين 51

هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية 52

تدمير الممتلكات وهدم المنازل في قطاع غزة 52

تدمير الممتلكات وهدم المنازل في الضفة الغربية 54

استمرار جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين 55

مشاريع التوسع الاستيطاني 55

مصادرة المزيد من ممتلكات المدنيين الفلسطينيين 55

المزيد من إجراءات تهويد مدينة القدس الشرقية 55

جرائم المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم 57

جدار الضم (الفاصل) في عمق أراضي الضفة الغربية 59

القيود على الحركة على طرفي الجدار 60

غياب العدالة في النظام القضائي الإسرائيلي وجهود ملاحقة مجرمي الحرب 62

الجزء الثاني: الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوقات عملية التحول الديمقراطي 65
انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية 66
سوء استخدام و/أو العبث بالسلاح خارج إطار القانون 66
سقوط ضحايا أثناء مهمات فرض القانون 69
استخدام السلاح في نزاعات شخصية وعائلية 70
جرائم القتل على خلفية «شرف العائلة» 71
الاعتقال غير القانوني وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة 72
الاعتقالات والاستدعاءات على خلفية سياسية 72
ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة 73
وفيات في سجون ومراكز الاعتقال 76
استمرار تدهور أوضاع السلطة القضائية 79
استمرار تعطيل السلطة التشريعية 81
تعطيل الانتخابات العامة والمحلية 82
تعطيل إجراء الانتخابات العامة الرئاسية والتشريعية 82
استمرار سياسة التعيين بدلاً من الانتخاب في مجالس الهيئات المحلية 83
انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير 84
انتهاك الحق في التجمع السلمي 88
انتهاك الحق في تكوين الجمعيات 93
استمرار العمل بعقوبة الإعدام 95
أثر الانقسام السياسي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة 97
الأوضاع الصحية في قطاع غزة 97
أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة 98
القيود على حرية التنقل والحركة في قطاع غزة واستمرار إعاقة سفر بعض المواطنين للخارج 98
المخاوف من فرض توجهات أيديولوجية للحزب الحاكم على المجتمع في قطاع غزة 100

القسم الثاني: تقرير نشاطات المركز للعام 2011 103
مقدمة 104
تقارير نشاطات الوحدات 110
وحدة البحث الميداني 110
وحدة المساعدة القانونية 120
وحدة تطوير الديمقراطية 144
وحدة المرأة والطفل 154
وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 163
وحدة التدريب 176
الوحدة الدولية 188
نشاطات الحشد والمناصرة الدولية 196
المشاركة في مؤتمرات ولقاءات دولية وإقليمية: 302
اللقاءات مع الوفود والشخصيات الزائرة 201
المقابلات مع وسائل الإعلام 211
إصدارات ومطبوعات المركز خلال العام 2011 212
الموقع الإلكتروني للمركز 223
المكتبة 224

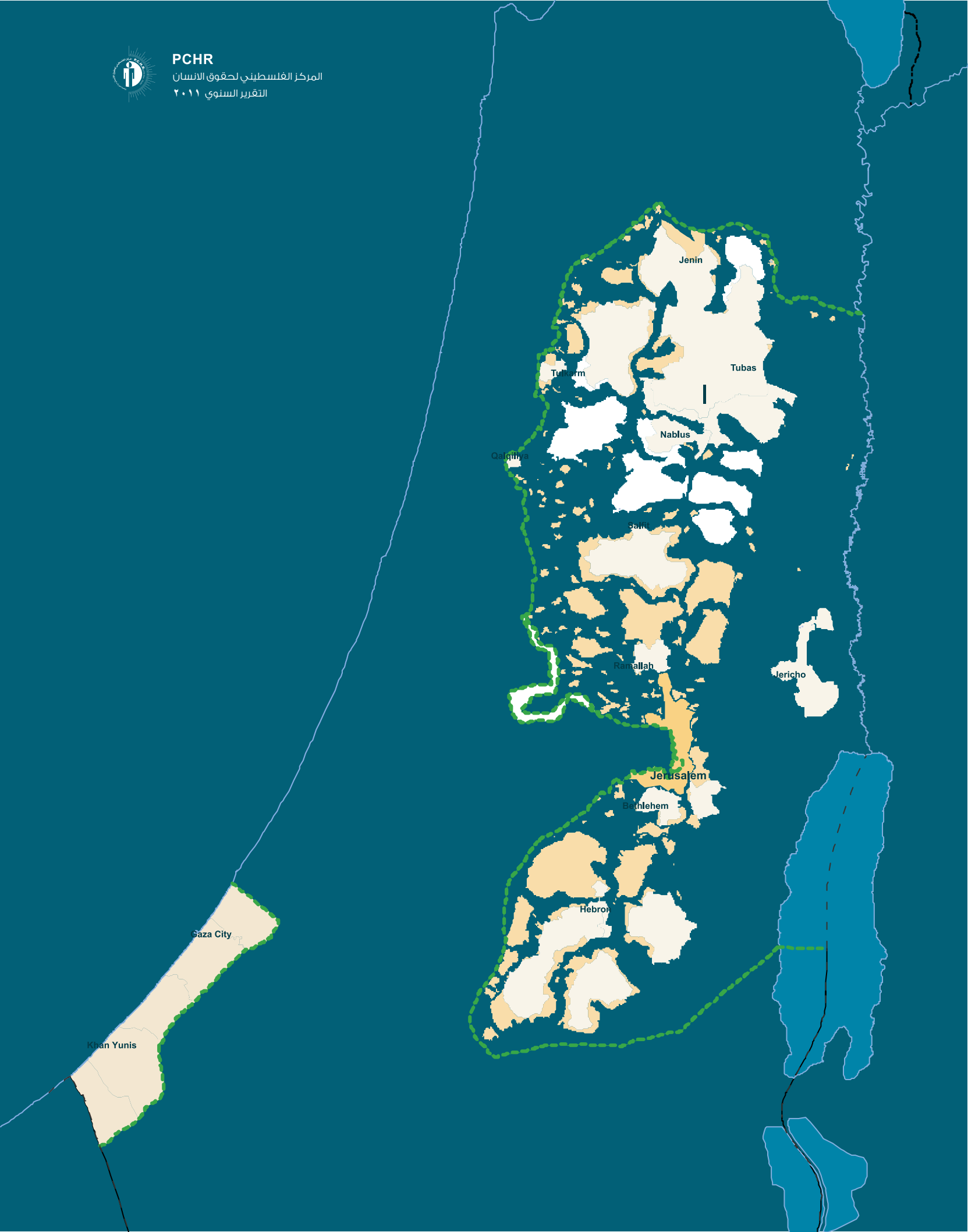
Jenin
Tubas
Nablus
Jericho
Ramallah
Jerusalem
Bethlehem
Gaza City
Khan Yunis

هذا التقرير

من دواعي سرورنا أن نضع بين أيديكم التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عن العام ٢٠١١، وهو نتاج وحصاد عمل المركز على مدى عام كامل من الجهد المتواصل. وقد بات إصدار هذا التقرير تقليداً سنوياً للمركز دأب على ممارسته بانتظام منذ العام ١٩٩٧.

ينقسم التقرير إلى قسمين:

القسم الأول: وهو تقرير شامل حول حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال الفترة الممتدة من ١ يناير وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١. ويحتوي هذا القسم على جزأين: الأول، يتناول جرائم الحرب وانتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة على مدار العام؛ والثاني، يتناول انتهاكات حقوق الإنسان ومعوقات عملية التحول الديمقراطي المتصلة بالسلطة الوطنية الفلسطينية، في نطاق ما تمارسه من صلاحيات.

القسم الثاني: وهو تقرير نشاطات المركز خلال الفترة الممتدة أيضاً من ١ يناير وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١. ويغطي التقرير نشاطات وحدات المركز المختلفة، فضلاً عن النشاطات العامة المحلية والدولية التي نفذها المركز على مدار العام.

أما التقرير المالي للمركز، والذي تقوم بإعداده مؤسسة مهنية مستقلة متخصصة في تدقيق الحسابات، فسوف ينشره المركز كوثيقة مستقلة حال الانتهاء من إعداده.

وأسوة بالتقارير السابقة، يأمل المركز أن يساهم هذا التقرير الجديد في عرض صورة شاملة ومفصلة عن حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويأمل أن تأخذ الأطراف المعنية بالتوصيات الواردة فيه، وبخاصة المجتمع الدولي والسلطة الوطنية الفلسطينية. كما يُتوخى أن يكون هذا التقرير دليلاً ومرشداً للمركز في رسم إستراتيجياته ووضع خططه المستقبلية. ومن وجهة نظر المركز فإن إصدار هذا التقرير هو أيضاً التزام أساسي من جانبه تجاه المجتمع، حرصاً على الشفافية في العمل وانطلاقاً من وضع المركز كمنظمة أهلية لا تتوخى الربح وتقدم جميع خدماتها مجاناً. وأخيراً، فإن نشر التقرير والتعريف بنشاطات المركز يتضمن دعوة لكل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان لطلب المساعدة من المركز، وعدم التردد في طرق أبوابه في كل وقت.

القسم الأول:
حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة

ملخص عام

مع نهاية العام ٢٠١١، كانت جلسات الحوار الوطني الفلسطيني قد استؤنفت في القاهرة، برعاية مصرية، بمشاركة كافة الفصائل الفلسطينية وفي مقدمتها حركتا فتح وحماس، من أجل وضع آليات لتنفيذ اتفاق المصالحة الذي توصل له الفرقاء الفلسطينيون في مايو المنصرم. ويحدو المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أمل كبير أن ينهي العام ٢٠١١ حقبة سوداء في التاريخ الفلسطيني، دفع فيها الكل الفلسطيني ثمناً باهظاً، وكانت بمثابة انتحار سياسي. ويتطلع المركز لأن يشكل العام الميلادي الجديد بداية لمرحلة مختلفة في العمل السياسي الفلسطيني وأن يؤسس لشراكة سياسية كاملة، بعيداً عن الإقصاء والتفرد إن كان في السلطة الفلسطينية، أم في منظمة التحرير الفلسطينية.

ولعل تلك التطورات في المشهد الفلسطيني الداخلي التي نستهل بها ملخص تقريرنا السنوي هذا، كانت الحدث الإيجابي الأبرز والأهم منذ توقيع اتفاق المصالحة في الرابع من مايو الماضي، في واحدة من السنوات الأكثر سوءاً، إن لم تكن الأسوأ منذ النكبة، على الشعب الفلسطيني. ولا نقول الأسوأ بمقاييس ومؤشرات حالة حقوق الإنسان فقط، إنما في سياق المؤشرات الوطنية العامة المتصلة بالقضية الفلسطينية وما آلت إليه من تدهور، من قضية سياسية ونضال من أجل الحق في تقرير المصير، الذي تكفله الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، إلى قضية إنسانية تتعلق بتأمين الأبسط والنزر اليسير من مقومات البقاء من مأكل أو مشرب أو كهرباء، أو حتى تأمين رواتب عشرات الآلاف من الموظفين الحكوميين.

وتتفاعل في هذا المشهد ثلاثة عوامل أساسية ما تزال ماثلة وقائمة على امتداد السنوات الخمس الماضية:

أول هذه العوامل، استمرار قيام إسرائيل وقوات احتلالها باقتراف انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي، يرقى الكثير منها لجرائم الحرب، وكذلك انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع ضد المدنيين الفلسطينيين، وهو ما سيتناوله هذا التقرير على نحو مفصل فيما بعد.

وثانياً، صمت المجتمع الدولي المطبق على هذه الجرائم، وهو ما يشجع دولة الاحتلال على استمرار تحديها لقواعد القانون الدولي والتصرف كدولة فوق القانون. وبعد مرور أكثر من عامين على تبني مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة تقرير غولدستون وتوصياته في أكتوبر ٢٠٠٩، ما تزال العملية تراوح مكانها حيث أخفق المجتمع الدولي مجدداً في اتخاذ خطوات دولية لحماية المدنيين الفلسطينيين وفي ملاحقة مقترفي جرائم الحرب خلال العدوان الأخير على قطاع غزة خلال الفترة بين ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١٨ يناير ٢٠٠٩. ومع نهاية العام ٢٠١١، كان التقرير ما يزال عالقاً في أروقة الجمعية العمومية للأمم المتحدة، خلافاً لتوصياته التي نصت بجلاء على أن يُحال ملف التحقيق في الحرب على القطاع إلى مجلس الأمن الدولي، ومنه إلى محكمة الجنايات الدولية، في ضوء إخفاق الأطراف في الوفاء لواجباتها بالتحقيق في الانتهاكات وملاحقة مقترفيها قضائياً.

وبالمقابل، ما تزال الولايات المتحدة توفر الحماية الكاملة لإسرائيل في الأمم المتحدة، وتتصدى لمنع أية محاولة، مهما كانت رمزية، لمواجهة، أو حتى نقد التحدي الإسرائيلي السافر لقواعد القانون الدولي وإرادة المجتمع الدولي. وقد شهد هذا العام اختبارين رئيسيين: أولهما استخدام الولايات المتحدة حق النقض ضد مشروع قرار أممي يدين الاستيطان الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة في ١٩ فبراير ٢٠١١،

لتفتح الباب على مصراعيه أمام حكومة اليمين المتطرف في إسرائيل للمضي قدماً في مخططاتها الاستيطانية ولتلتهم المزيد من الأرض الفلسطينية، بالتزامن مع أشرس حملات الاعتداء من قبل ميليشيا المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم. هذا مع العلم أن الاستيطان يعتبر جريمة حرب وفقاً للقانون الدولي. أما الاختبار الثاني فكان التصدي الأمريكي للجهود الفلسطينية التي تكثفت خلال الربع الأخير من العام من أجل نيل الاعتراف بدولة فلسطين وحصولها على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وهو هدف مشروع للقيادة الفلسطينية، واستحقاق للشعب الفلسطيني التواق للحرية والانعتاق من نير احتلال طال أمده. وانتهى هذا العام دون الحصول على عضوية الدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة بسبب الرفض الأمريكي وما مارسته الدبلوماسية الأميركية من ضغوط على الدول الأعضاء في مجلس الأمن وغيرها.

أما ثالث العوامل التي ساهمت وما تزال في تردي حالة حقوق الإنسان فيتمثل في استمرار حالة الانقسام والصراع الداخلي الفلسطيني للعام الخامس على التوالي. وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أنجز خلال هذا العام بتوقيع اتفاق المصالحة في القاهرة بتاريخ ٤ مايو، إلا أنه لم تسجل أية إجراءات ملموسة على الأرض وظلت المصالحة تراوح مكانها مخلفة تداعيات خطيرة على كافة مناحي الحياة للفلسطينيين في الأرض المحتلة. ولم يسجل أي تحسن يذكر في حالة حقوق الإنسان، باستثناء فسحة قليلة محدودة ومؤقتة تلت توقيع اتفاق المصالحة، ولكن سرعان ما ارتدت الأمور إلى الحالة السيئة القائمة أصلاً. وحتى اللقاءات الأخيرة بين الفرقاء في القاهرة خلال الأسبوع الأخير من العام ٢٠١١، لم يرافقها أي انفراج في حالة حقوق الإنسان.

أولاً: انتهاكات قوات الاحتلال للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان

على مدار العام ٢٠١١، واصلت قوات الاحتلال اقتراف المزيد من جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في كافة أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وبينما شكل الإغلاق وما يتعرض له المدنيون الفلسطينيون من عقاب جماعي وتدمير منظم ومنهجي لحياتهم منذ أكثر من خمسة أعوام العنوان الأبرز للانتهاكات في قطاع غزة، كانت الحملة الاستيطانية الشرسة وما رافقها من اعتداءات منظمة لميليشيات المستوطنين العنوان الأبرز لانتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية، بما فيها القدس. واقترفت قوات الاحتلال المزيد من جرائم القتل العمد وانتهاكات الحق في الحياة للمدنيين. وواصلت تلك القوات عمليات الاعتقال وما يرافقها من جرائم تعذيب ومعاملة حاطة بالكرامة. ووثق المركز المزيد من جرائم تدمير الممتلكات المدنية، بما في ذلك منازل سكنية وتشريد ساكنيها. وواصلت قوات الاحتلال أعمال البناء في جدار الضم (الفاصل) والتهام المزيد من الأرض الفلسطينية.

١. انتهاكات الحق في الحياة والاعتداء على السلامة البدنية للمدنيين

واصلت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي خلال العام ٢٠١١ اقتراف المزيد من جرائم القتل العمد وانتهاكات الحق في الحياة بحق المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد بلغ عدد الضحايا الفلسطينيين الذين قتلوا على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي (١٢٧) شخصاً، بينهم (١٠٤) مدنيين، أي بنسبة ٨١,٩٪ من إجمالي عدد الضحايا، منهم (١٦) طفلاً و(٣) نساء. وبلغ عدد الضحايا الذين سقطوا في قطاع غزة (١١٢) شخصاً، بينهم (٨٩) مدنياً، منهم (١٤) طفلاً، وامرأتان. وفي الضفة الغربية قتل (١٥) شخصاً، جميعهم مدنيون، بينهم طفلان، وامرأة واحدة. وبلغ عدد المصابين خلال العام ٢٠١١، نحو (٥٥٣) شخصاً، بينهم (٣٤٤) مصاباً في قطاع غزة، منهم (٣٠٧) مدنيين، منهم (٩١) طفلاً، و(٢٦) امرأة، بينما أصيب في الضفة الغربية (٢٠٩) أشخاص، جميعهم مدنيون، بينهم (٤٩) طفلاً، و(١١) امرأة.

ومع نهاية العام ٢٠١١، يرتفع عدد الذين قتلوا على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر ٢٠٠٠ إلى (٦٧٢١) شخصاً، بينهم (٥١٧٣) مدنياً، أي ما نسبته (٧٧,٣٪) من إجمالي الضحايا. ومن بين الضحايا المدنيين، قتل (١٧٥٦) شخصاً في الضفة الغربية بنسبة (٣٤٪)، و(٣٤١٥) شخصاً قتلوا في قطاع غزة، بنسبة (٦٦٪) من إجمالي الضحايا المدنيين. وكان من بين القتلى المدنيين (١٢٥٨) طفلاً، بنسبة (٢٤٪)، بينهم (٣٣٩) طفلاً في الضفة الغربية، و(٩١٩) طفلاً في قطاع غزة، و٢٨٦ امرأة بنسبة (٥,٥٪)، منهن (٦٩) امرأة في الضفة الغربية، و(٢١٧) امرأة في قطاع غزة، و٨ من الأجانب[١]. كما أصيب خلال الانتفاضة، نحو (١٩٥٧٨) شخصاً بجراح مختلفة، بينهم نحو (١٧٤٧٨) مصاباً في قطاع غزة، منهم (٦٠٧٣) طفلاً، و(١٤٢٨) امرأة، و(٢٥٥٧) مصاباً في الضفة الغربية، بينهم (٨٤٣) طفلاً، و(٧٧) امرأة. ومن بين مجموع المصابين، هنالك المئات ممن أصيبوا بإعاقات دائمة.

ووفقاً لتحقيقات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المبنية على شهود العيان وعلى الأدلة الحسية في معظم هذه الجرائم التي شهدتها الأرض الفلسطينية المحتلة، فقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك، أن تلك القوات وظفت القوة المفرطة وغير المتناسبة في مواجهة المدنيين الفلسطينيين المحميين بموجب القانون الإنساني الدولي،

١ بينهم ٩ من الأجانب، ٤ قتلوا في الضفة، هم بريطاني وايطالي وأردنيان، و٥ في غزة، هم أمريكية وبريطانيان ومصريان.

ولم تراع مبدأي التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية، أو التناسب في الرد على القوة العسكرية المقابلة. وهناك أيضاً ما يدل على أن قوات الاحتلال نفذت أعمالاً انتقامية وتدابير اقتصاص بحق المدنيين الفلسطينيين. وقد قتل هؤلاء في ظروف لم ينشأ عنها أي تهديد على حياة جنود الاحتلال.

وقتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال هذا العام (١٠٤) مدنيين في الضفة الغربية وقطاع غزة في سياقات مختلفة، تنوعت ما بين جرائم قتل المدنيين بالقرب أو داخل المناطق العازلة التي يحظر على الفلسطينيين الوصول إليها، سواء على الحدود الشرقية والشمالية لقطاع غزة، جرائم الاغتيال بحق الناشطين الفلسطينيين (الإعدام خارج نطاق القانون)، قصف المنازل والمنشآت المدنية؛ وقصف الأنفاق على حدود قطاع غزة مع مصر. وفي الضفة الغربية، تنوعت جرائم القتل على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين، وكان أبرزها سقوط مدنيين خلال إطلاق النار على المسيرات الاحتجاجية التي تنظم ضد جدار الضم (الفاصل) في عمق الضفة الغربية؛ إطلاق النار خلال التوغلات والاجتياحات التي تنفذها قوات الاحتلال في المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية؛ سقوط الضحايا خلال تنفيذ جرائم الاغتيال بحق الناشطين الفلسطينيين؛ وسقوط ضحايا مدنيين على أيدي المستوطنين

٢. استمرار الحصار وانتهاك الحق في حرية التنقل والحركة

واصلت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي سياستها الخاصة بفرض إجراءات الحصار الشامل والمشدد المفروض على الأرض الفلسطينية المحتلة خلال العام ٢٠١١، وأحكمت قيودها التي هدفت إلى تعزيز إجراءات عزل السكان المدنيين الفلسطينيين، وبشكل خاص سكان قطاع غزة الذي تحكم إغلاقه وفصله بشكل تام عن الضفة الغربية، بما في ذلك مدينة القدس المحتلة. ويأتي استمرار الحصار على الرغم من إتمام صفقة التبادل، والإفراج عن الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، والذي طالما استخدمته الحكومة الإسرائيلية كذريعة لتبرير إغلاق قطاع غزة.

وأشارت الوقائع الميدانية خلال عام ٢٠١١ إلى كذب الرواية الإسرائيلية بشأن التخفيف المزعوم والتسهيلات التي أعلنتها السلطات الحربية المحتلة حول تخفيف الحصار عن قطاع غزة، وتقليص القيود المفروضة على دخول السلع المختلفة إلى القطاع. فلم يطرأ أي تغيير جوهري على حركة المعابر التجارية في ظل استمرار فرض حظر شبه تام على صادرات القطاع، وحظر دخول غالبية السلع والبضائع الأساسية الضرورية لسكان القطاع، وبخاصة مواد البناء والمواد الخام اللازمة للإنتاج.

وقد عبر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان مراراً عن خشيته من مأسسة الحصار وإضفاء الشرعية عليه من قبل المجتمع الدولي، ما يدفع قطاع غزة باتجاه مرحلة أخرى من مراحل الحصار الجائر، وهي مرحلة قد تكون مقبولة على المستوى الدولي. وقد لا يعاني الفلسطينيون في قطاع غزة من النقص نفسه في البضائع، ولكن ستستمر تبعيتهم الاقتصادية وعدم قدرتهم على التحكم بشئونهم الخاصة، بالإضافة إلى عزلهم عن العالم الخارجي.

وأكد المركز على ضرورة إحداث تغيير جذري في السياسات الإسرائيلية التي تسببت في استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية لسكان قطاع غزة المدنيين، ونجم عنها بروز مؤشرات خطيرة على مستوى الأوضاع الإنسانية التي يعيشها السكان، وبخاصة فيما يتعلق بمستويات الأمن الغذائي للسكان، بمن فيهم الأطفال. كما تدهورت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان الغزيين بفعل التأثيرات الخطيرة، وطويلة الأجل، لسياسات السلطات المحتلة الإسرائيلية التي نجحت في تقويض أية فرص حقيقية لإنعاش اقتصاد القطاع، وإعادة تشغيل القطاعات الاقتصادية فيه. وخلفت تلك السياسة المنهجية والمنظمة انتهاكاً متواصلاً لحقوق سكان القطاع في مستوى معيشي ملائم، بما في ذلك حقهم في مأوى ملائم، وحقهم في التمتع بالحق في العمل، الضمان الاجتماعي، الصحة وحقهم في التعليم. وأكد المركز أن إجراءات تخفيف الحصار التي تم الإعلان عنها ليست سوى إجراءات غامضة، بل إنها إجراءات شكلية ولا يمكنها التعامل مع جذور الأزمة، والتي من الممكن معالجتها فقط من خلال الإنهاء الفوري والكامل للحصار، بما في ذلك إزالة القيود المفروضة على السفر من وإلى قطاع غزة، وكذلك الحظر المفروض على الصادرات.

أما في الضفة الغربية فقد استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في فرض المزيد من القيود على حركة السكان المدنيين، سواء بين المحافظات، أو على المعابر الحدودية، فضلاً عن استمرار إغلاق مدينة القدس الشرقية المحتلة أمام المواطنين الفلسطينيين. ورغم ادعاءاتها المتكررة بأنها خففت من القيود المفروضة على حركة المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية، وأزالت بعض الحواجز بشكل نهائي، وفتحت أخرى أمام الحركة، إلا أن قوات الاحتلال لا تزال تقيم ما يزيد عن (٥٢٢) حاجزاً وعائقاً مادياً في مختلف محافظات الضفة، من ضمنها نحو (١٠٠) حاجز عسكري معزز بالجنود. وتُبقِي تلك القوات سيطرتها الكاملة على حركة المدنيين الفلسطينيين، وبخاصة بين المحافظات، من خلال تلك الحواجز المنتشرة على مفترقات الشوارع الرئيسية.

وواصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي فرض حصارها على مدينة القدس المحتلة، وظلت المدينة معزولة تماماً عن محيطها، حيث يُحظر دخولها على المواطنين الفلسطينيين من بقية الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ من الضفة العربية وقطاع غزة على حد سواء. لقد حرمت هذه الإجراءات مئات الآلاف من المسلمين والمسيحيين من ممارسة شعائرهم الدينية في الأماكن المقدسة داخل المدينة، فضلاً عن حرمان آلاف المرضى من تلقي العلاج في مستشفياتها، وآلاف الطلبة من تلقي العلم في مدارسها وجامعاتها، وآلاف الموظفين من الالتحاق بأعمالهم فيها. إن استمرار عزل المدينة، وإضافة حواجز جديدة، وبناء مقاطع من جدار

الضم (الفاصل) حولها، عمل على تدمير نسيج العلاقات الاجتماعية بين سكانها، وبخاصة بين العائلات التي تقطن داخل الحدود البلدية للمدينة، والتي تقطن في ضواحيها.

وفي سياق متصل، منعت سلطات الاحتلال العاملة على جسر الكرامة (أللنبي) الحدودي مع المملكة الأردنية الهاشمية حوالي أربعة آلاف مواطن فلسطيني من السفر إلى الخارج. وعادة ما تترافق حالات المنع مع إخضاع السلطات الإسرائيلية الفلسطينيين لممارسات «مذلّة» بحق الممنوعين من السفر، تتمثل في التفتيش الدقيق، والتحقيق القاسي على يد ضباط من المخابرات، إلى جانب الإجبار على الانتظار ساعات طويلة في ظروف صعبة. وتشمل قائمة الممنوعين المرضى والنساء وكبار السن، إلى جانب عدد من الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين والطلبة، والنواب المنتخبين بالمجلس التشريعي الفلسطيني وموظفين في وكالات دولية وأممية.

وتفرض قوات الاحتلال سياسة تمييز عنصري ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في استخدام الطرق العامة. وتحرم قوات الاحتلال المدنيين الفلسطينيين من استخدام العديد من الطرق، وتقصر استخدامها على المستوطنين فقط، ما يتسبب في معاناة إضافية للفلسطينيين، حيث يضطرون لاستخدام طرق طويلة، وغير مؤهلة بشكل جيد للسير عليها. ويضطر نحو مئتي ألف مواطن من ٧٠ قرية فلسطينية إلى سلوك طرقٍ التفافية بعيدة ومكلفة يبلغ طولها ضعفين إلى خمسة أضعاف طول الطرق المباشرة المؤدية إلى أقرب المدن إليها؛ بسبب القيود العسكرية المفروضة على تنقلهم اليومي.

٣. الاعتقال وممارسة التعذيب وغيره من صنوف المعاملة غير الإنسانية والحاطة بالكرامة

شكلت صفقة التبادل المبرمة بين حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، وقوات الاحتلال الإسرائيلي التطور الأبرز على صعيد قضية المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١١. وبموجب تلك الصفقة تم الإفراج عن أكثر من ألف معتقل فلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي مقابل الإفراج عن الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، الأسير لدى المقاومة الفلسطينية في غزة منذ أكثر من خمس سنوات. وقد نفذت المرحلة الأولى من الصفقة في ١٨ أكتوبر، حيث سلمت المقاومة الجندي شاليط إلى الجانب المصري، في معبر رفح، والذي نقله بدوره إلى الجانب الإسرائيلي. وفي نفس الوقت أفرجت سلطات الاحتلال عن ٤٥٠ معتقلاً فلسطينياً، من ذوي الأحكام العالية، بينهم ٢٧ امرأة. ووفقا للصفقة، فقد جرى إبعاد ٢٠٣ معتقلين إلى خارج أماكن سكناهم، بينهم ٤٠ معتقلاً إلى الخارج، و١٦٣ أبعدوا من الضفة الغربية ومدينة القدس إلى قطاع غزة. وبتاريخ ١٨ ديسمبر، نفذت إسرائيل المرحلة الثانية من الصفقة، حيث أفرجت عن ٥٥٠ معتقلاً من ذوي الأحكام المنخفضة، غالبيتهم شارفت مدة حكمهم بالسجن على الانتهاء، من بينهم ٤٠ معتقلاً من قطاع غزة، و٥١٠ معتقلين من الضفة الغربية.

وعلى الرغم من ترحيب المركز بالإفراج عن معتقلين فلسطينيين أمضوا سنوات عديدة في سجون الاحتلال الإسرائيلي، في إطار صفقة التبادل، إلا أنه يعبر عن استيائه البالغ من نقل بعضهم إلى قطاع غزة أو الخارج، وإبعادهم عن مناطق سكناهم، وهو ما يرى فيه نوعاً من أنواع التهجير القسري. ويذكر المركز بإبعاد ٣٩ فلسطينياً من المحاصرين في كنيسة المهد ببيت لحم في العام ٢٠٠٢ إلى قطاع غزة والخارج. وبموجب تلك الصفقة، أبعدت سلطات الاحتلال ٢٦ فلسطينياً من المحاصرين في الكنيسة إلى قطاع غزة، و١٣ آخرين أبعدوا إلى عدة دول في أوروبا. ولا يزال هؤلاء المبعدون، رغم مرور نحو ١٠ سنوات على إبعادهم، خارج أماكن سكناهم، ولا تلوح في الأفق بوادر حل لأزمتهم الإنسانية.

ومع إتمام صفقة التبادل هذه، يبقى أكثر من ٥٠٠٠ معتقل فلسطيني في سجون الاحتلال، بينهم نحو ٤٠٠ معتقل من قطاع غزة، يخضعون لظروف اعتقال قاسية وحاطة بالكرامة الإنسانية. وقد تدهورت ظروف اعتقالهم على نحو غير مسبوق خلال الخمس سنوات الأخيرة، في أعقاب أسر المقاومة الفلسطينية الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط في يونيو ٢٠٠٦، بما في ذلك حرمان المعتقلين من قطاع غزة من حقهم في تلقي زيارات عائلية، وهو ما ينطبق أيضاً على مئات المعتقلين من الضفة الغربية، وسياسة التفتيش العاري والمداهمات الليلية، وسياسة العزل الانفرادي في الزنازين، والإهمال الطبي بحق المعتقلين.

ومع نهاية العام ٢٠١١، كان ما يزال ٢٣ نائباً في المجلس التشريعي الفلسطيني معتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، غالبيتهم من كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وهناك نائبان من حركة فتح، وواحد من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بينهم ١٧ نائباً يخضعون للاعتقال الإداري، و٣ نواب صدرت بحقهم أحكام بالسجن لفترات طويلة. وخلال العام ٢٠١١، أعادت قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقال عدد من النواب وأخضعتهم للاعتقال الإداري.

وما يزال أكثر من ٣٠٠ فلسطيني يقبعون في سجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية رهن الاعتقال الإداري، في انتهاك صارخ لحق المتهم في المحاكمة العادلة، بما يشمله ذلك من حقه في تلقي الدفاع الملائم ومعرفة التهم الموجهة إليه. ويأتي انتهاك الاعتقال الإداري لحق المتهم في المحاكمة العادلة من طبيعة الاعتقال الإداري نفسه، الذي ينفذ وفق أمر إداري فقط دون أي قرار قضائي، وبطريقة تمس الإجراءات القضائية النزيهة، بما في ذلك إجراءات المحاكمة العادلة.

وتواصل قوات الاحتلال اعتقال خمسة فلسطينيين من قطاع غزة على الرغم من انتهاء مدة حكمهم، وذلك وفقاً لقانون «المحارب غير الشرعي» الذي بدأت إسرائيل بتطبيقه بعد إعادة انتشار قواتها في قطاع غزة عام ٢٠٠٥. ويخول هذا القانون قائد الجيش «رئيس هيئة الأركان» باعتقال أي شخص يعتقد بأنه شارك في نشاطات عدائية ضد إسرائيل مباشرة أو غير مباشرة أو ينتمي إلى قوة متورطة في نشاطات عدائية ضد إسرائيل. ووفقاً للقانون أيضاً، ينظر للمعتقلين بأنهم تهديد أمني ويجوز اعتقالهم واحتجازهم بدون تهمة أو محاكمة طالما استمرت حالة العداء مع إسرائيل.

ويخضع المعتقلون الفلسطينيون في سجون الاحتلال إلى سلسلة من حلقات التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية منذ اللحظات الأولى للاعتقال على أيدي قوات الاحتلال.

٤. الاعتداء على الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاكاتها بحق الصحفيين والعاملين في وكالات الأنباء المحلية والعالمية على خلفية تغطية الأحداث في الأرض الفلسطينية المحتلة، على الرغم من الحماية التي يتمتعون بها وفقاً لقواعد القانون الدولي. ومن الواضح أن ما تمارسه قوات الاحتلال من اعتداءات على الصحافة، بما فيها تهديد السلامة الشخصية للصحفيين، هي جزء من حملة منظمة لعزل الأرض الفلسطينية المحتلة عن باقي أرجاء العالم، وللتغطية على ما تقترفه من جرائم بحق المدنيين. وقد تركزت جرائم وانتهاكات قوات الاحتلال في الضفة الغربية، وتحديداً في مدينة القدس المحتلة والمناطق التي يقام على أراضيها جدار الضم (الفاصل)، أو القريبة من المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي المواطنين في الضفة، وهي أراضٍ مهددة باستمرار بالتوسع الاستيطاني. كما وثق المركز انتهاكات ضد الصحفيين في قطاع غزة كانت مرتبطة بقمع المسيرات السلمية بالقرب من الشريط الحدودي. وقد شملت تلك الانتهاكات: جرائم إطلاق نار أفضت في معظمها إلى إصابة صحفيين وعاملين في وسائل إعلام مختلفة؛ الاعتداء على الصحفيين بالضرب وغيره من وسائل العنف، و/أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية؛ اعتقال واحتجاز صحفيين؛ منع صحفيين من دخول مناطق معينة وتغطية أحداث؛ مصادرة و/أو تحطيم معدات صحفية؛ منع الصحفيين من السفر إلى الخارج؛ ومداهمة منازل صحفيين.

٥. هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية

واصلت قوات الاحتلال هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية لسكان الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها تلك الخاصة بسكان مدينة القدس المحتلة. ووفقاً لتوثيق المركز، فقد دمرت القوات الحربية المحتلة ٦٦ منزلاً في قطاع غزة خلال العام، تقطنها ١٠٦ عائلات تضم ٥٩٧ شخصاً، من بينهم ٢٩٨ طفلاً. وقد دمر من بينها ٧ منازل بشكل كلي، فيما دمر ٥٩ منزلاً بشكل جزئي. وتعددت أنماط التدمير المختلفة التي استخدمتها القوات الحربية الإسرائيلية خلال العام، حيث لجأت إلى استخدام العديد من الوسائل أبرزها: ١) عمليات قصف جوي استهدفت مناطق أو منشآت مجاورة للمنازل السكنية للمواطنين؛ ٢) تدمير المنازل السكنية للمواطنين خلال أعمال التوغل والاجتياح لمناطق مختلفة من القطاع، و٣) قصف منازل بدعوى أن أصحابها مطلوبون لسلطات الاحتلال.

كما طالت أعمال القصف والتدمير المنشآت الأهلية، بما في ذلك المباني والمنشآت الصناعية، التعليمية، الطبية، الدينية، الزراعية، الرياضية والمرافق الخدماتية والتجارية. وقد وثق المركز خلال العام قيام القوات الحربية الإسرائيلية بتدمير ٤٢ منشأة. وتوزعت المنشآت المدمرة على القطاعات التالية: ١٦ منشأة صناعية، ٦ منشآت تجارية، ٥ منشآت تعليمية، منشأة صحية واحدة، ٨ منشآت زراعية، منشأتان رياضيتان، منشأتان خدماتيتان، ومنشأة ترفيهية.

وواصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاج سياسة هدم المنازل السكنية والأعيان المدنية الأخرى في المناطق المصنفة بـ (C) وفق تصنيفات اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل عام ١٩٩٣. وإن طالت تلك السياسة المنازل السكنية في العديد من مناطق الضفة الغربية، إلا أن تركيز هذه السياسة جرى خلال هذا العام أيضاً في مدينة القدس الشرقية. وقد جرت أعمال الهدم في الضفة الغربية بذريعة البناء دون الحصول على ترخيص من دائرة التنظيم والبناء التابعة للإدارة (المدنية) الإسرائيلية في مستوطنة بيت إيل، وهي أحد أذرع قوات الاحتلال.

وشهد هذا العام تصعيداً ملحوظاً في أعمال تجريف المنازل السكنية، والأعيان المدنية الأخرى التي تستخدم لأغراض زراعية أو صناعية أو تجارية. وخلال هذا العام، هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي (٤٠٣) منازل سكنية في الضفة الغربية، منها (٦٣) منزلاً في مدينة القدس الشرقية وضواحيها، و(٣٤٠) منزلاً ومأوى في باقي مناطق الضفة. وتركزت عمليات الهدم في كل من مناطق: بيت حنينا، الطور، واد الجوز، جبل المكبر، وصور باهر. كما هدمت (٨٠) منشأة تستخدم لأغراض غير سكنية، من بركسات، ومحال تجارية، وأسوار، وخيم، ومخازن، ومناشير حجر وتجريف طرق، وشبكات كهرباء، منها (٢٠) منشأة في مدينة القدس المحتلة. هذا بالإضافة لتجريف (٤) مساجد ومدرسة.

٦. استمرار جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين

واصلت الحكومة الإسرائيلية وقوات احتلالها الحربي والمستوطنون القاطنون في الأرض الفلسطينية المحتلة خلافاً للقانون الدولي اقتراف المزيد من جرائم التوسع الاستيطاني في أراضي الضفة الغربية، وبخاصة في مدينة القدس، فيما واصل المستوطنون المسلحون والمحميُّون من قوات الاحتلال اقتراف المزيد من جرائمهم واعتداءاتهم المنظمة ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم. وقد شهد هذا العام تصعيداً جديداً وخطيراً في جرائم المستوطنين، وشن المستوطنون وقوات الاحتلال عمليات مشتركة ضد المدنيين الفلسطينيين في حالات عديدة.

وخلال هذا العام، صادقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وأذرعها المدنية كبلدية الاحتلال في القدس، ووزارتي الإسكان والداخلية، ومجلس التنظيم الأعلى و/أو أعلنت عن طرح عطاءات لبناء ما يزيد عن (١٦١٦٧) وحدة سكنية جديدة في المستوطنات المقامة في مدينة القدس وضواحيها. كما وطرحت مخططات لبناء (١١١٤٢) وحدة أخرى.

وواصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي العمل بسياسة مصادرة المزيد من ممتلكات المدنيين الفلسطينيين لخدمة أغراضها الاستيطانية. وتعتبر مصادرة الممتلكات المدنية وإحداث تغيير من قبل قوات الاحتلال في طبيعة الأرض المحتلة عملاً منافياً لأحكام القانون الإنساني الدولي الذي يشترط إحداث هذا التغيير بالضرورة الحربية. وخلال هذا العام، قامت قوات الاحتلال بالإعلان عن مصادرة، و/أو تجريف حوالي (٢٠٩٨٧) دونماً من الأراضي في مختلف محافظات الضفة الغربية، ويشمل ذلك عدد الدونمات التي ضمها المستوطنون لمستوطناتهم دون قيام تلك القوات بأي إجراء لمنع ذلك. ولا تشمل تلك الإحصائيات المناطق المغلقة، وبخاصة منطقة الأغوار على امتداد المناطق الشرقية للضفة الغربية التي تمنع قوات الاحتلال دخول الفلسطينيين من خارج سكان تلك المنطقة من الدخول إليها.

وبالترافق مع الأعمال الاستيطانية، جرى الاعتداء على آلاف أشجار الزيتون في أراضي الضفة الغربية المحتلة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين على حد سواء. تمثلت تلك الاعتداءات في اقتلاع آلاف أشجار الزيتون لصالح توسيع المستوطنات اليهودية، وإقدام المستوطنين على حرق وتقطيع آلاف الأشجار الأخرى.

وواصلت حكومة إسرائيل وسلطات احتلالها الحربي أعمال الاستيطان في مدينة القدس الشرقية وضواحيها بهدف إكمال خطط تهويد المدينة المحتلة نهائياً. وفضلاً عن تعزيز إجراءات عزل المدينة عن محيطها الفلسطيني في الضفة الغربية، واستكمال بناء مقاطع جديدة من جدار الضم حولها، ومواصلة البناء في المستوطنات القائمة في قلبها والمحيطة بها، استمرت تلك القوات في التضييق على مجمل مناحي حياة السكان الفلسطينيين في المدينة. وواصلت بلدية الاحتلال سياسة تجريف منازل المدنيين الفلسطينية السكنية بادعاء عدم الحصول على تراخيص خاصة بذلك. وشهد عام ٢٠١١ زيادة ملحوظة في أعداد المنازل التي تعرضت للهدم، وفي إصدار إخطارات الهدم التي تستَهدِف منازل المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم المدنية الأخرى في المدينة وضواحيها.

وبالترافق مع تلك السياسات والإجراءات المنافية للقانون الدولي، استمرت وزارة داخلية الاحتلال في تنفيذ سياسات سحب بطاقات هوية سكان المدينة الفلسطينيين. وتستخدم سلطات الاحتلال عدة وسائل لسحب تلك البطاقات، سواء من خلال سحبها المباشر بذريعة عمل وسكن المواطنين المقدسيين خارج الحدود البلدية للمدينة وفق التقسيم الإداري الإسرائيلي، أو رفض لم شمل الأزواج والأبناء، أو لأسباب سياسية كما فعلت مع النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني من كتلة (التغيير والإصلاح) التابعة لحركة حماس، **احمد محمد احمد عطون، ٤٢ عاماً، الذي أبعدته بتاريخ ٢٠١١/١٢/٦** من مدينة القدس إلى مدينة رام الله.

وواصلت سلطات الاحتلال سياسة التضييق على نشاط المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في المدينة بادعاء تبعيتها لمنظمة التحرير الفلسطينية، و/أو للسلطة الوطنية الفلسطينية، على الرغم من وضوح هوية تلك المؤسسات. وشملت الإجراءات الإسرائيلية مداهمة تلك المؤسسات، إغلاق بعضها، منع عقد اجتماعات لهيئاتها العامة والإدارية، منع إقامة أية احتفال أو اجتماعات داخل تلك المؤسسات، حتى وإن كان النشاط المنوي إقامته نشاطاً اجتماعياً بادعاء أنه نشاط يخص المنظمة أو السلطة. وبتاريخ ٢٠١١/١٢/١، أقدمت سلطات الاحتلال على تمديد إغلاق أربع مؤسسات مقدسية لمدة عام، كما قامت بإغلاق مداخلها بالشمع الأحمر. وكانت تلك السلطات قد سلمت أمر إغلاق للمؤسسات الأربع بتاريخ ٢٠١١/١٠/٢٧، لمدة شهر واحد قابل للتجديد. ومنذ بدايات العام ٢٠٠١، قامت سلطات الاحتلال بإغلاق ما يزيد عن ٢٦ مؤسسة أهلية في المدينة.

كما واستمرت قوات الاحتلال في انتهاك الحقوق الدينية للفلسطينيين من خلال استمرارها في إغلاق مدينة القدس الشرقية أمام المؤمنين من المسلمين والمسيحيين وعدم تمكينهم من الدخول السلس للمدينة لأداء شعائرهم الدينية في مساجدها وكنائسها. ترافق ذلك مع استمرار أعمال الحفريات في محيط المسجد الأقصى بشكل أضحت تلك الأعمال تهدد سلامة بنيانه، وتعرضه لخطر الانهيار.

وشهد العام ٢٠١١ المزيد من الجرائم والاعتداءات التي يقترفها المستوطنون المسلحون ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس الشرقية. وأخذت الاعتداءات خلال هذا العام شكلاً منظماً أكثر من الأعوام السابقة. وفي الكثير من الاعتداءات كتب المعتدون جملة (جباية الثمن) باللغة العبرية على جدران مساجد ومنازل وهياكل سيارات اعتدوا عليها. وكثير من تلك الاعتداءات يتم تحت سمع وبصر قوات الاحتلال، حيث تقوم تلك القوات بتوفير الحماية للمستوطنين على مدار الساعة. ولا تتدخل تلك القوات لوقف هذه الاعتداءات، كما لا تقوم بتوقيف الجناة من المستوطنين لتقديمهم للمحاكمة. وفي العموم تتجاهل سلطات الاحتلال الشكاوى التي يتقدم بها الضحايا الفلسطينيون ضد الجناة من المستوطنين ولا تقوم بأي تحقيق قضائي جدي فيها. ويشكل هذا السلوك عامل تشجيع للمستوطنين للاستمرار في اقتراف جرائمهم واعتداءاتهم، كما ويشكل عامل إحباط لدى الضحايا الفلسطينيين.

في تطور لافت، نفذت مجموعات من المستوطنين اعتداءات منظمة ضد العديد من القرى الفلسطينية، وبخاصة في محافظة نابلس، استخدمت فيها القنابل الحارقة. كما ونفذت عدة اعتداءات ضد المدنيين الفلسطينيين بشكل مشترك بين قوات الاحتلال والمستوطنين المسلحين.

وخلال هذا العام رصد باحثو المركز (٣٠٣) اعتداءات اقترفها المستوطنون. وتركزت تلك الاعتداءات بشكل أساسي في محافظتي نابلس والخليل. وقد توزعت تلك الاعتداءات في المحافظات على النحو التالي: (٧٣) اعتداءً في محافظة نابلس؛ (٦١) اعتداءً في محافظة الخليل؛ (٣٢) اعتداءً في محافظة رام الله والبيرة؛ (٤٧) اعتداءً في محافظة قلقيلية؛ (٣٤) اعتداءً في محافظة القدس؛ (١٩) اعتداءً في محافظة سلفيت؛ (٢٤) اعتداءً في محافظة بيت لحم؛ (٤) اعتداءات في محافظة جنين؛ و(٩) اعتداءات في محافظة طولكرم. وبالنسبة لأشكال الاعتداءات فقد توزعت على النحو التالي: (٦٦) اعتداءً على المنازل السكنية؛ (٩٩) اعتداءً على المزارعين ورعاة الأغنام وممتلكاتهم؛ (٦) اعتداءات إطلاق نار؛ (٦) اعتداءات على الأماكن الدينية؛ و(٢٠) اعتداء حرق مركبات؛ و(١٠٦) اعتداءات أخرى كأعمال العربدة وقطع الطرق ورشق الحجارة تجاه السيارات المدنية الفلسطينية.

وقد أصيب خلال هذا العام اثنان وأربعون مدنياً فلسطينياً على أيدي المستوطنين، و/أو على أيدي قوات الاحتلال أثناء مساندتهم للمستوطنين وتوفير الحماية لهم في العديد من الحالات.

٧. جدار الضم (الفاصل) في عمق أراضي الضفة الغربية

استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي بالعمل على استكمال بناء جدار الضم (الفاصل). وخلال هذا العام تركزت أعمال البناء حول مدينة القدس الشرقية المحتلة. وأنجزت تلك القوات الأجزاء العظمى من الجدار حول المدينة، وفق مخططات بلدية القدس الغربية. كما واصلت قوات الاحتلال استكمال الأجزاء المتبقية من الجدار في الأجزاء الجنوبية من أراضي الضفة الغربية. إن المبدأ السائد في تحديد مسار الجدار في منطقة القدس هو الوصول إلى التماس ما بين الجدار الفاصل وبين الخط الحدودي للبلدية. وقد تم تعريف منطقة نفوذ القدس مرة أخرى في العام ١٩٦٧، بعد أن ضُمَّت إلى القدس مناطق إضافية من الضفة الغربية (حوالي ٧٠,٠٠٠ دونم) والتي تم ضمها إلى إسرائيل. ويعيش اليوم في هذه المناطق – التي تم ضمها– حوالي ٢٢٠,٠٠٠ فلسطيني. لقد تم الحفاظ على مبدأ التماس مع الحدود البلدية، بصورة عامة، على امتداد المسار كله، باستثناء حالتين شاذتين وبارزتين: حي كفر عقب ومخيم شعفاط للاجئين، وهما منطقتان سيتم فصلهما عن باقي أجزاء المدينة، على الرغم من وجودهما داخل منطقة نفوذ بلدية القدس.

وخلال هذا العام، استمر النظام القضائي في إسرائيل بالقيام بدوره التقليدي في خدمة سياسات الاحتلال في هذا المضمار. وردت المحكمة العليا الإسرائيلية العديد من الالتماسات التي قدمت إليها من قبل الفلسطينيين بغرض إخراج الجدار من أراضيهم الزراعية. وفي حالات نادرة أقرت المحكمة تعديلات طفيفة على مسار الجدار في بعض المناطق، مثل أراضي بلدة جيوس، شمال شرقي مدينة قلقيلية، وأرضي قرية بلعين، غربي مدينة رام الله، التي تتصدر مسيرات الاحتجاج السلمية ضد بناء الجدار، إلا أن تلك التعديلات إما ظلت حبراً على ورق، أو تمت إزاحة الجدار مسافات قليلة، وظلت آلاف الدونمات الزراعية المملوكة للمدنيين الفلسطينيين كممتلكات خاصة خلفه.

وتركز العمل خلال هذا العام بشكل رئيس في أراضي قرية الولجة، شمال غربي محافظة بيت لحم. فبتاريخ ٢٠١١/١٠/٣، شرعت قوات الاحتلال الإسرائيلي بأعمال التجريف في الحقول الزراعية واقتلاع الأشجار المختلفة منها في عدة مناطق، بهدف تهيئة البنية التحتية لبناء مقطع جديد من جدار الضم (الفاصل)، وشق طريق محاذية له، غرب وشمال غربي القرية المذكورة. وجاء استئناف العمل في بناء المقطع الجديد لجدار الضم (الفاصل) بناءً على قرار المحكمة العليا الإسرائيلية الصادر بتاريخ ٢٠١١/٨/٢٣، والذي قضى برد الالتماس المقدم من أهالي قرية الولجة من أجل تغيير مسار مقطع الجدار المذكور.

وعاني السكان المدنيون الفلسطينيون الذين وجدوا أنفسهم بمحاذاة جدار الضم من القيود التي فرضتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على حركتهم الاعتيادية. وخلال هذا العام أضيفت قيود جديدة على الحركة والتنقل، فضلاً عن تلك القيود واسعة النطاق المفروضة عليهم منذ اندلاع انتفاضة الأقصى.

وقلصت قوات الاحتلال الإسرائيلي ساعات فتح البوابات الزراعية المقامة في هيكل الجدار، ما تسبب في إعاقة دخول المزارعين الفلسطينيين إلى أراضيهم المعزولة خلف جدار الضم (الفاصل). وهدفت قوات الاحتلال من تلك الإجراءات التعسفية إلى تقليص ساعات عمل المزارعين الفلسطينيين في أراضيهم، وبالتالي تدمير أحد أهم مصادر الدخل لديهم، كما سيتسبب في تدمير مزروعاتهم. لقد خلق الجدار صعوبات أمام آلاف المزارعين الفلسطينيين في الوصول إلى أراضيهم الزراعية، وفي تسويق منتجاتهم، وبخاصة أن المناطق التي أقيم الجدار فيها تعتبر من أكثر المناطق الزراعية خصوبة في الضفة الغربية، وتعتبر الزراعة من أهم مصادر الرزق الأساسية في القرى والبلدات الواقعة فيها. إن الحقائق الجديدة التي فرضها بناء الجدار على أرض الواقع أدت إلى تدهور الوضع الاقتصادي في الأرض المحتلة بشكل بارز، وبالتالي أدى إلى رفع معدلات الفقر في أوساط عدد كبير من العائلات الفلسطينية.

ولم تتوقف آثار القيود على الحركة على القطاع الزراعي فقط، بل شملت كافة أوجه الأنشطة الحياتية للسكان. تكبل القيود على حرية الحركة والتنقل حرية وصول السكان إلى المستشفيات الموجودة في المدن المجاورة. كما ويتضرر جهاز التعليم وذلك لأن الكثير من المدارس، وبخاصة في القرى، تعتمد على المعلمين الذين يأتون من خارجها، فضلاً عن المساس بالعلاقات الأسرية والاجتماعية، حيث يحتاج السكان، وعلى طرفي الجدار على حد سواء، للحصول على تصاريح خاصة للتنقل، كما أن البوابات المقامة في هيكل الجدار تُفْتَحُ وتُغْلَقُ ضمن نظام أمني صارم، وفي ساعات محددة. وعادة ما يفاجأ السكان بإغلاق هذه البوابات دون إبداء الأسباب.

٨. غياب العدالة في النظام القضائي الإسرائيلي وجهود ملاحقة مجرمي الحرب

يعتبر النظام القضائي الإسرائيلي متحيزاً ضد الفلسطينيين ولا يتمتع بالنزاهة، بما في ذلك آليات التحقيق التي يتبعها جيش الاحتلال في كافة القضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين الفلسطينيين. وعلى الرغم من أن إسرائيل قامت بالعديد من التحقيقات الداخلية في عدد من الأحداث التي جرت خلال العدوان على قطاع غزة في الفترة من ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١٨ يناير ٢٠٠٩، إلا أن عدد التحقيقات التي فتحت تشكل النزر القليل من مجموع الشكاوى المقدمة بشأن تلك الأحداث. وقد تميزت كافة الإجراءات والتحقيقات التي قامت وتقوم بها إسرائيل بغياب الاستعداد لإجراء تحقيقات ومحاكمات حقيقية وجدية. وبحسب توثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فقد فشلت إسرائيل بشكل منظم في ضمان المساءلة القانونية حول كافة القضايا المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي فيما يتعلق بعدوانها على قطاع غزة.

ولا يلتزم القضاء الإسرائيلي بالمعايير الدولية التي توجب على دولة إسرائيل التحقيق في الجرائم وتقديم المسئولين عنها إلى العدالة ومعاقبتهم، وتوفير إنصاف فعّال للضحايا، وتوفير تعويضات معقولة ومناسبة، والكشف عن الحقيقة. ولا تفي التحقيقات الإسرائيلية بهذه الشروط الخمسة، كما أنها لا تفي بالمعايير الدولية فيما يتصل باستقلال القضاء، والحاجة إلى إجراء تحقيقات ومحاكمات في الوقت المناسب، وضرورة إجراء التحقيقات خارج المؤسسة العسكرية من أجل ضمان أن تكون التحقيقات والمحاكمات عادلة ومستقلة. وببساطة، لا يمكن تحقيق العدالة للفلسطينيين في هذا النظام المتحيز وغير النزيه. فإسرائيل تفرض العديد من العوائق القانونية، المالية والمادية ضد الضحايا الفلسطينيين، بمن فيهم الآلاف من ضحايا عملية الرصاص المصبوب في قطاع غزة، حيث يتم حرمانهم من خلال تلك العوائق المفروضة من المثول أمام المحاكم الإسرائيلية، وبالتالي حرمانهم بشكل منظم من التمتع بحقوقهم الأساسية.

وبناءً عليه يعتبر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن الولاية القضائية الأولية لإسرائيل قد استنفذت، مما يسمح للمركز في ظل هذا الواقع أن يلجأ بالتعاون مع عدد من المؤسسات القانونية ومنظمات حقوق الإنسان الدولية، إلى مبدأ الولاية القضائية لإنصاف الضحايا، عبر اللجوء إلى مبدأ الولاية القضائية.

فمبدأ الولاية القضائية الدولية موجود من أجل ضمان عدم إفلات المشتبه فيهم بارتكاب جرائم دولية من المساءلة، وهو يمنح الدول صلاحية ملاحقتهم بصرف النظر عن مكان ارتكاب الجريمة. ويهدف مبدأ الولاية القضائية على وجه الدقة إلى ضمان ألا يكون هنالك ملاذ آمن للمشتبه فيهم بارتكاب جرائم دولية.

إلا أن هذا العام سجل تطوراً سلبياً في إمكانية اللجوء إلى مبدأ الولاية القضائية الدولية بشكل عام، حيث تمارس ضغوط متزايدة على بعض الدول لحملها على تعديل تشريعاتها ذات الصلة للحيلولة دون ملاحقة جرائم دولية أمام محاكمها. وفي سبتمبر ٢٠١١، أدخلت المملكة المتحدة تعديلاً للتشريع الخاص بالولاية القضائية الدولية يمنح بموجبه رئيس النيابة العامة صلاحية الاعتراض على إصدار أوامر اعتقال بشأن جرائم تخضع للولاية القضائية الدولية.

ومع ذلك، لم يوفر التشريع المعّدل الحماية المطلوبة لوزيرة الخارجية الإسرائيلية إبان عملية "الرصاص المصبوب" تسيبي ليفني، عند زيارتها للمملكة المتحدة لمدة يوم واحد في السادس من شهر أكتوبر هذا العام. فقد قام المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومؤسسة هيكمان أند روز، نيابة عن إحدى الضحايا الفلسطينيين، بمطالبة رئيس النيابة العامة بالسماح باعتقال وزيرة الخارجية من أجل استصدار قرار عاجل من النائب العام باتهامها بارتكاب جرائم حرب، وفي حال لم يكن ذلك ممكناً، طالب المركز رئيس النيابة العامة بالتقدم بطلب إلى أحد القضاة لإصدار أمر اعتقال بحق ليفني.

لم تُعتقل تسيبي ليفني في نهاية المطاف، ولكن ليس لأنها باتت محصنة من الملاحقة القضائية بموجب التشريع المعدل، حيث أصدر رئيس النيابة العامة بياناً أشار فيه إلى أنه قد مُنع من إصدار أي أمر اعتقال أو الموافقة على طلب لإصدار أمر اعتقال بموجب حصانة دبلوماسية منحت لها بأثر رجعي من قبل وزير الخارجية البريطانية على أساس أنها في "مهمة خاصة".

ثانياً: الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوقات التحول الديمقراطي

للعام الخامس على التوالي، ظلت حالة الانقسام والصراع السياسي بين حركتي فتح وحماس هي العنوان الأبرز والأخطر وراء تدهور حالة حقوق الإنسان على المستوى الداخلي. وقد انعكست حالة الانقسام سلباً على كل مكونات السلطة الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني وما تزال تنتج تداعيات خطيرة على كل مقومات المجتمع الفلسطيني. وبالرغم من توقيع اتفاق المصالحة بين حماس وفتح، بمشاركة كل الفصائل الفلسطينية، فقد انقضى العام بأسره دون أن يترجم الاتفاق على أرض الواقع. ويتطلع المركز بأمل كبير إلى الحوارات الأخيرة التي رعتها القاهرة في أواخر ديسمبر ٢٠١١ ويأمل أن يكون العام الجديد عام المصالحة الوطنية الفلسطينية.

١. انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية

اقترفت خلال العام ٢٠١١ المزيد من انتهاكات الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية جراء استخدام السلاح بأيادٍ فلسطينية خارج إطار القانون في الأرض الفلسطينية المحتلة، مما أسفر عن مقتل ٥٠ شخصاً، بينهم ٩ أطفال و٥ نساء، فيما أصيب أكثر من ١٧٠ شخصاً آخرون بجراح. وقد سقط ٢٨ شخصاً، بينهم ٨ أطفال، و٣ نساء، وأصيب أكثر من ١١٩ آخرين، في جرائم سوء استخدام و/ أو العبث بالسلاح خارج إطار القانون. وكان من أبرز تلك الجرائم، جريمتا قتل الممثل والمخرج جوليانو خميس في الضفة الغربية، والصحفي والمتضامن الإيطالي فيتوريو أريغوني في غزة. وسقط ٣ أشخاص، بينهم أحد أفراد الأجهزة الأمنية الفلسطينية، ضحايا أثناء مهمات فرض القانون التي نفذتها الأجهزة الأمنية ضد جماعات مسلحة في قطاع غزة. أما ظاهرة استخدام السلاح في النزاعات العائلية والشخصية، والتي تندرج ضمن إطار حالة أخذ القانون باليد (الاعتداء على سيادة القانون)، فقد حصدت أرواح ١٦ مواطناً، بينهم طفل، وامرأة، كما أصيب فيها ٣٤ آخرون. وسجلت خلال هذا العام جريمة قتل لمواطنة من مدينة غزة على خلفية ما يسمى بـ"شرف العائلة."

٢. الاعتقال غير القانوني وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة

وشهد العام ٢٠١١ استمرار أعمال الاعتقال غير القانوني من قبل الأجهزة الأمنية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية، كما شهد اقتراف تلك الأجهزة للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ففي قطاع غزة، تعرض العشرات من نشطاء حركة فتح، من بينهم عدد من النساء، للاستدعاء المتكرر بالحضور إلى مقرات الأجهزة الأمنية في مختلف مناطق قطاع غزة، فيما جرى اعتقال عدد منهم. وواصلت الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية حملات الاعتقال غير القانوني والاستدعاء بحق أنصار حركتي حماس والجهاد الإسلامي وحزب التحرير، وكان من بينهم العديد من الأكاديميين وأعضاء مجالس بلدية، ونساء.

واستمرت ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية في سجون ومراكز التوقيف التابعة لأجهزة الأمن والشرطة في قطاع غزة والضفة الغربية. وكانت من أبرز أساليب التعذيب المستخدمة في سجون ومراكز التوقيف التابعة لأجهزة الأمن والشرطة، الشبح وقوفاً والأيدي مرفوعة للأعلى أو على كراسي الجلوس عليها مؤذي للجسم، الضرب باستخدام الأيدي والأرجل على أنحاء مختلفة من الجسم، الضرب بأسلوب (الفلكة)، الضرب باستخدام العصي أو الأسلاك البلاستيكية المجدولة. وهذا عدا عن وضع المحتجزين في ظروف مهينة في زنازين أو غرف ضيقة، عزلهم انفرادياً لوقت طويل، وإيقافهم لساعات طويلة في البرد أو تحت أشعة الشمس الحارة.

ففي قطاع غزة، تعرض العشرات من المواطنين للتعذيب والمعاملة القاسية والمهينة على أيدي أفراد من الأجهزة الأمنية في قطاع غزة تحديداً جهازي الأمن الداخلي والشرطة (المباحث الجنائية، مكافحة المخدرات). وقد وثق المركز وتابع العديد من حالات التعذيب التي تعرض لها المحتجزون أثناء عمليات التحقيق والاستجواب كوسيلة لانتزاع الاعترافات منهم وذلك على خلفيات متنوعة، بما فيها خلفيات جنائية، أو أمنية، أو سياسية. كما وثق المركز عشرات الحالات تعرض خلالها نشطاء سياسيون، خاصة نشطاء من حركة فتح، إلى الإذلال من إجراءات مهينة وحاطة بالكرامة أثناء عمليات الاستدعاء في قطاع غزة. فقد أفاد العشرات من المعتقلين والموقوفين على تلك الخلفية بأنهم تعرضوا للحجز والتوقيف لساعات طويلة في ظروف قاسية ومهينة في محاولة للنيل من كرامتهم. كما أنهم تعرضوا للضرب بأساليب مختلفة والشبح والشتم بألفاظ نابية تخللها اتهامات لفظية بالتخابر مع الاحتلال، والعديد منهم تعرض لحلق شعر الرأس والشوارب في محاولة لإهانتهم والمس بكرامتهم. وقد تلقى المركز العشرات من الشكاوى والإفادات التي أفاد أصحابها بتعرضهم للتعذيب.

ولقي ثلاثة مواطنين حتفهم خلال العام ٢٠١١ في ظروف يشتبه بأنها ناتجة عن تعرضهم للتعذيب على أيدي أجهزة الأمن في غزة، من بينهم اثنان توفيا في محافظة الوسطى، على أيدي أفراد المباحث العامة – الشرطة، فيما توفي الثالث على أيدي أفراد جهاز الأمن الداخلي في غزة.

وفي الضفة الغربية، شهد العام ٢٠١١ استمرار ممارسة أفراد الأمن للتعذيب بحق المعتقلين أو المحتجزين في مراكز الاعتقال والتوقيف. وتشير كافة الدلائل إلى أن التعذيب وقع – في أغلبه – على خلفيات الانتماء السياسي (حركتي الجهاد وحماس) رغم العديد من التصريحات الرسمية لإنكار ذلك، والادعاء بأن لا اعتقال سياسياً وإنما المعتقلون هم على خلفيات أمنية وجنائية. ووثق المركز العديد من الحالات التي مورس فيها التعذيب بشكل لافت على أيدي قوات الأمن الفلسطينية بحق معتقلين في مراكز الاعتقال والتوقيف التابعة للسلطة في الضفة الغربية، خاصة في جهازي المخابرات العامة والأمن الوقائي. ولم يرصد المركز خلال ذات الفترة حالات وفاة في سجون ومراكز التوقيف في الضفة الغربية، غير أنه رصد استمرار لحالات التعذيب وبأقسى الوسائل، بما في ذلك الشبح بأنواعه والحرمان من النوم. ولم تقتصر حالات التعذيب في الضفة على نشطاء سياسيين بل نفذت بحق معتقلين على خلفيات جنائية أيضاً.

٣. استمرار تعطيل السلطة التشريعية

رغم مرور نحو ٦ سنوات على انعقاد المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني، الذي جرت الانتخابات له في يناير ٢٠٠٦، إلا أن الظروف والمعيقات الخارجية والداخلية لا زالت تعترض عمله، الأمر الذي أدى إلى عدم تأديته واجباته الأساسية كبرلمان للسلطة الفلسطينية.

فمن جهة، لا تزال جرائم قوات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته الهادفة لتقويض السلطة التشريعية واستهدافها في مقدمة المعيقات. وناهيك عن القيود المشددة التي تفرضها قوات الاحتلال على حركة أعضاء المجلس التشريعي داخل المدن في الضفة الغربية، وكذلك من غزة إلى الضفة الغربية، فإنها لا تزال تعتقل ٢٣ نائبا في سجونها في مخالفة للأعراف والقوانين الدولية، غالبيتهم من كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس، وهناك نائبان من حركة فتح، وواحد من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وخلال العام ٢٠١١، أعادت قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقال عدد من النواب وأخضعتهم للاعتقال الإداري.

ومن ناحية ثانية، ما تزال المعيقات والقيود الداخلية على حالها، إذ شكلت حالة الانقسام التي شهدتها السلطة الفلسطينية بعد أحداث يونيو ٢٠٠٧، وسيطرة حماس على غزة، والتي جاءت بعد فصول من المناكفات السياسية بين حركتي فتح وحماس، المعيق الأساسي الذي أدى إلى انهيار العملية التشريعية في أراضي السلطة الفلسطينية. وظلت أجواء الانقسام الفلسطيني تلقي بظلالها الثقيلة على عمل وأداء السلطة التشريعية، الذي أصيب بالشلل التام والعجز عن ممارسة دوره الأساسي في الرقابة والمحاسبة لأداء السلطة التنفيذية، فضلاً عن دوره في إقرار القوانين والتشريعات لخدمة المجتمع الفلسطيني. ففي غزة، واصلت كتلة التغيير والإصلاح، كتلة حركة حماس البرلمانية، عقد جلسات المجلس التشريعي منذ نوفمبر ٢٠٠٧، مدعية صحة انعقاد المجلس، وإصدار تشريعات وقرارات باسم المجلس التشريعي دون مصادقة رئيس السلطة الوطنية. وفي رام الله، واصل الرئيس الفلسطيني محمود عباس في الضفة الغربية إصدار قرارات بقوة القانون، لم يتم عرضها على المجلس التشريعي، بادعاء عدم انعقاد المجلس وحق الرئيس في إصدار قرارات بقوة القانون في حالات الضرورة التي لا تحتمل التأخير في غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي. وقد أبدى المركز تحفظه على كافة التشريعات التي تصدر في ظل الانقسام وطالب الطرفين بالامتناع عن سن تشريعات جديدة، إذ أن مثل هذه التشريعات لا ضرورة لها، إنما هي جزء من حالة الانقسام وتجلياتها ولا تخدم سوى أجندات وسياسات حزبية من شأنها تعزيز الانقسام، وينبغي بالتالي وضعها على أجندة الحوار الوطني الفلسطيني، بهدف إلغائها جميعاً باعتبارها جزءاً من حالة الانقسام، أو مراجعتها وإعادة النظر فيها من قبل السلطة التشريعية حال التئامها.

٤. استمرار تدهور أوضاع السلطة القضائية

لم يطرأ خلال العام ٢٠١١ أي تحسن أو تغيير في حالة التدهور التي تعاني منها السلطة القضائية منذ الانقسام الداخلي في يونيو ٢٠٠٧. فامتداداً لحالة الانقسام والصراع السياسي في السلطة الفلسطينية، استمرت أوضاع السلطة القضائية في التدهور وتعمق الشرخ خلال الأعوام الخمسة الماضية لجهة تكريس نظامين قضائيين منفصلين عن بعضهما البعض في كل من قطاع غزة والضفة الغربية. ولطالما طالب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الطرفين في غزة ورام الله بضرورة تحييد القضاء وعدم الزج به في أتون الصراع السياسي القائم، لما له من آثار كارثية على المجتمع الفلسطيني، إلا أن هذه المطالبات لم تجد آذاناً صاغية، وسرعان ما طال الانقسام القضاء نفسه. وبدلاً من أن يشكل القضاء ملاذاً آمناً للفرقاء لفض نزاعاتهم، فقد أضحى جزءاً لا يتجزأ من حالة الانقسام، بل وأداة من أدواتها وذلك من خلال سلسلة من الإجراءات والقرارات اتخذتهما الحكومتان في غزة ورام الله.

ومع توقيع اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس في مايو ٢٠١١ في القاهرة، كان من المؤمل أن يكون موضوع القضاء في صلب القضايا الرئيسية المتفق عليها بين الطرفين، لأن الضمانة الحقيقية لاستمرار المصالحة تتمثل في وجود قضاء قوي ومستقل يحظى بثقة الجميع. غير أن موضوع القضاء لم يأخذ حيزاً واسعاً في اتفاق مايو، ولم ترشح معلومات بوجود حيز واسع أيضاً في النقاشات ذات الصلة بالحوار الوطني الفلسطيني في الفترة الأخيرة. ويأمل المركز من طرفي الانقسام وضع موضوع القضاء على سلم أولوياتهم وإعطاءه حيزاً أوسع في النقاشات والحوارات الوطنية القادمة، وأن يكون العام ٢٠١٢ هو عام إعادة الاعتبار للقضاء الفلسطيني بكل أركانه وهيئاته.

٥. استمرار تعطيل الانتخابات العامة والمحلية

أسفرت الحوارات واللقاءات المستمرة في القاهرة في شهر ديسمبر ٢٠١١ بين حركتي حماس وفتح والقوى السياسية الفلسطينية عن الاتفاق على إجراء الانتخابات العامة (رئاسية وتشريعية) في غضون النصف الأول من العام ٢٠١٢. المركز إذ يرحب بإجراء الانتخابات من أجل إنهاء حالة الانقسام الداخلي الذي استمر أكثر من أربع سنوات، فإنه يؤكد أن هذا التوجه بحاجة إلى خطوات ملموسة على أرض الواقع تهيئ لخلق أجواء إيجابية من شأنها إنجاح عملية الانتخابات، بما في ذلك توسيع هامش الحريات العامة، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وهو ما لم يتم حتى نهاية العام ٢٠١١.

وقد شكل هذا التطور، الذي شهدته الأيام الأخيرة من العام ٢٠١١، الحدث الأهم في ملف الانتخابات على مدى السنوات الماضية. فمع استمرار حالة الانقسام السياسي، ظلت الانتخابات العامة والمحلية في أراضي السلطة الفلسطينية معطلة على الرغم من قدوم مواعيد استحقاقها. ولم تجر الانتخابات العامة (الرئاسية والتشريعية) لتجديد شرعية ممثلي الشعب التي منحت لهم في الانتخابات التي جرت في العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ على التوالي. كما لم تجدد شرعية ممثلي الشعب في انتخابات مجالس الهيئات المحلية في الضفة وغزة التي منحت لهم في الانتخابات المحلية خلال الفترة بين ديسمبر ٢٠٠٤ وديسمبر ٢٠٠٥ على أربع مراحل. وبقدوم العام الجديد يكون قد مر عامان على انتهاء التفويض الشعبي لممثلي الفلسطينيين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية دون أن تتمكن السلطة الوطنية من إجراء انتخابات عامة. كما يكون قد مر عامان أيضاً على انتهاء الفترة القانونية لمجالس الهيئات المحلية في الضفة وغزة والتي كان آخر انتخاباتها في ديسمبر ٢٠٠٥، مما يستوجب ضرورة تجديد شرعية هذه المجالس عبر الانتخابات، وضمان إجراء الانتخابات في كافة مجالس الهيئات المحلية.

٦. انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير

على امتداد العام ٢٠١١، اقترفت الحكومتان في غزة ورام الله وأجهزتهما الأمنية المزيد من انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير. ووثق المركز اعتداءات جديدة ضد الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام المختلفة، إضافة إلى كتاب الرأي ومواطنين آخرين كل في منطقة نفوذه، وبخاصة ضد التوجهات التي تتعارض مع توجهاتهما. وقد استمرت الأجهزة الأمنية في قطاع غزة باستدعاء نشطاء حركة فتح، بعضهم بشكل متكرر، واحتجاز عدد كبير منهم لساعات طويلة، فيما استمرت الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية باعتقال نشطاء ينتمون إلى حركة حماس، لفترات طويلة. ولم يشهد هذا العام سوى حالة انفراج محدودة رافقت أجواء ما بعد توقيع اتفاق المصالحة بين حركتي حماس وفتح في العاصمة المصرية "القاهرة" بتاريخ ٤ مايو ٢٠١١، وهي أجواء سرعان ما تراجعت مع التأخير في تطبيق الاتفاق. ويسجل إيجاباً خلال هذه الفترة عودة عمل مراسلي تلفزيون فلسطين في قطاع غزة، وكذلك عودة بث فضائية الأقصى، التابعة لحركة حماس، من الضفة الغربية، إلا أن مكاتب أي من القناتين لم يعملا أو يُعاد فتحهما خلال الفترة ذاتها. ولا زالت الحكومة في غزة تمنع دخول وتوزيع الصحف اليومية الثلاثة التي تصدر في الضفة الغربية، وهي (القدس، الحياة الجديدة، والأيام)، فيما تمنع الحكومة في الضفة الغربية طباعة وتوزيع صحيفتي فلسطين والرسالة اللتين تصدران من قطاع غزة.

ففي قطاع غزة، واصلت الحكومة ارتكاب الانتهاكات للحق في حرية الرأي والتعبير، وكان أبرزها خلال العام ٢٠١١ تعرض صحفيين لانتهاكات مركبة خلال تغطيتهم لمبادرة ١٥ آذار (مارس) لإنهاء الانقسام. وقد وثق المركز أيضاً انتهاكات أخرى تمثلت في مصادرة كتب وروايات بادعاء مخالفتها لتعاليم الشريعة الإسلامية؛ استدعاء، احتجاز، واعتقال صحفيين أثناء تأديتهم عملهم ومواطنين على خلفية الرأي والتعبير؛ ومنع صحفيين من أداء عملهم ومصادرة معدات وآلات صحفية.

أما في الضفة الغربية، فقد تنوعت الاعتداءات التي تعرض لها الصحفيون والعاملون لصالح وسائل الإعلام المختلفة، كتاب الرأي، أو مواطنين آخرين من قبل الحكومة في رام الله وأجهزتها الأمنية. وكان من أبرز الانتهاكات التي وثقها المركز: التضييق على عمل قناة القدس الفضائية؛ استدعاء، احتجاز، واعتقال صحفيين أثناء تأديتهم عملهم، ومواطنين على خلفية الرأي والتعبير؛ منع صحفيين من أداء عملهم ومصادرة معدات وآلات صحفية.

٧. انتهاك الحق في التجمع السلمي

واصلت الحكومتان في غزة ورام الله منع التجمعات العامة بما في ذلك المسيرات السلمية والاعتصامات وحتى تلك الاجتماعات التي تعقد في أماكن مغلقة، فيما عدا تلك التجمعات التي نظمها مؤيدوها كلٌ في منطقة سيطرته. وفرضت الحكومتان إجراءات إدارية صارمة حولت جوهر الإشعار حسب قانون الاجتماعات العامة إلى ترخيص رسمي. كما اتخذت الجهات الرسمية وأجهزة الأمن في الضفة الغربية وقطاع غزة إجراءات احترازية حالت دون تنظيم اجتماعات عامة أو فعاليات جماهيرية، من بينها أعمال اعتقال أو استدعاء نشطاء. وقد رافق توقيع حركتي حماس وفتح اتفاق المصالحة بتاريخ ٤ مايو ٢٠١١ انفراجاً محدوداً حيث نظمت حركتا فتح وحماس مسيرات سلمية في قطاع غزة والضفة الغربية ابتهاجاً بتلك الأجواء، رفع فيها المشاركون رايات حركة فتح في غزة، ورايات حماس في الضفة الغربية، إلا أن تلك الأجواء لم تستمر طويلاً، وسرعان ما فترت وعادت إجراءات الأجهزة الأمنية إلى حالها في غزة والضفة مع تراجع أجواء التطبيق الفعلي للمصالحة في الأرض المحتلة.

ففي قطاع غزة، فرضت الحكومة والأجهزة الأمنية التابعة لها إجراءات مشددة لتقييد ومنع تنظيم الاجتماعات العامة، فحواها تقديم الجهات المنظمة للاجتماع العام طلب حصول على ترخيص، خلافاً للقانون الذي ينص على إشعار مدير الشرطة أو المحافظ. وقد عملت الأجهزة الأمنية خلال الفترة التي يغطيها التقرير على منع عقد التجمعات العامة، واستخدام القوة في تفريق التجمعات الملتئمة، فيما تدخلت الأجهزة الأمنية في التجمعات الخاصة التي من المفترض أن تعقد دون تدخل الأمن وفق القانون. وكانت أبرز اعتداءات الأجهزة الأمنية في قطاع غزة قد وقعت أثناء محاولة عدد من النشطاء إحياء فعاليات شعبية، منها ذكرى انطلاقة حركة فتح الـ (٤٦)، مبادرة "يوم الكرامة"، ومبادرة ١٥ آذار (مارس) لإنهاء الانقسام. كما استمرت الحكومة في غزة في منع اجتماعات سلمية لا تندرج ضمن الاجتماعات التي عُرّفت بالعامة وفق قانون الاجتماعات العامة.

وفي الضفة الغربية، عملت الحكومة وأجهزتها الأمنية على فرض إجراءات مشددة مماثلة لتلك التي فرضتها الحكومة في غزة، وكان أبرزها تقديم طلب حصول على رخصة من قبل منظمي الاجتماعات العامة خلافاً للقانون الذي ينص على إشعار الشرطة أو المحافظ. ورغم تراجع تنظيم الاجتماعات العامة في مدن وقرى الضفة الغربية لأسباب تتعلق بالإجراءات المسبقة التي تتخذها أجهزة الأمن ومن أبرزها أعمال الاعتقال، أو بإجراءات قمع التجمعات السلمية وتعريض حياة المواطنين للخطر، إلا أن الأجهزة الأمنية عملت على منع عقد الاجتماعات العامة القليلة التي نُظمت في الضفة الغربية وفرقتها بالقوة، وكان أخطرها على الإطلاق استخدام الأسلحة النارية في تفريق مسيرات لحزب التحرير في يوليو ٢٠١١.

٨. انتهاك الحق في تكوين الجمعيات

واصلت الحكومتان في غزة ورام الله انتهاك الحق في تكوين الجمعيات، حيث شهد هذا العام فرض المزيد من القيود على عمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية بشكل عام عبر جملة ممارسات وإجراءات إدارية اتخذتها الحكومتان. ومع تلك القيود تضاءلت المساحة والحيز العام المتاح لمنظمات المجتمع المدني.

ففي قطاع غزة، استمرت انتهاكات الحق في تكوين الجمعيات، فيما واصلت وزارة الداخلية التدخل في شئون المنظمات الأهلية لإحكام سيطرتها عليها بشتى الطرق. ومع أن السمة العامة التي ميزت الانتهاكات خلال الفترة التي تلت الانقسام في يونيو ٢٠٠٧ كانت استهداف المؤسسات المحسوبة على حركة فتح أو المقربة منها بشكل خاص، غير أن دائرة الانتهاكات اتسعت لتطال أيضاً مؤسسات وجمعيات أخرى غير محسوبة على حركة فتح، من بينها مؤسسات اجتماعية، ثقافية، رياضية، صحية وغيرها من المؤسسات. وقد شملت تلك الانتهاكات التحريض الإعلامي ضدها، بما في ذلك منظمات حقوق الإنسان، وشن حملة إعلامية لتشويه سمعة تلك المؤسسات؛ إغلاق عدد من الجمعيات والمؤسسات الخيرية؛ حل الجمعيات ومصادرة أملاكها؛ التدخل في شئون مجالس إدارات الجمعيات ومحاولات السيطرة عليها؛ توجيه استدعاءات للقائمين على تلك الجمعيات؛ واقتحام المؤسسات من قبل أجهزة الأمن بهدف المضايقة. وكان الحدث الأبرز في ملف إغلاق الجمعيات خلال العام ٢٠١١ القرار الذي اتخذه وزير الداخلية والأمن الوطني، فتحي حماد، بتاريخ ١٢ يوليو ٢٠١١، بشأن حل جمعية منتدى شارك الشبابي.

وفي الضفة الغربية، تواصلت انتهاكات الحق في تكوين الجمعيات فيما فرض المزيد من القيود القانونية عبر قرارات بقانون أصدرها الرئيس الفلسطيني محمود عباس. وتنوعت تلك الانتهاكات ما بين إغلاق وحل الجمعيات؛ مداهمة وتفتيش الجمعيات من قبل أجهزة الأمن؛ تعيين مجالس إدارات جديدة محسوبة أو مقربة من الحكومة وحركة فتح، وإقالة المجالس القائمة على عمل تلك الجمعيات؛ عدم منح تراخيص لجمعيات جديدة مقربة أو محسوبة على حركة حماس. ولم يطرأ أي جديد خلال هذا العام على القيود والانتهاكات واسعة النطاق التي اتخذتها الحكومة رداً على الأحداث في قطاع غزة وسيطرة حركة حماس على القطاع في يونيو ٢٠٠٧. وكان من بين الاجراءات التي اتخذتها الحكومة قرار حل ١٠٣ جمعيات أهلية في الضفة الغربية. وما يزال هذا القرار ساري المفعول حتى الآن، ولم تراجع الحكومة في رام الله خطواتها بالرغم من مطالبات مؤسسات المجتمع المدني لها بذلك. ومنذ ذلك الحين أيضاً ترفض وزارة الداخلية تسجيل أي جمعية جديدة مقربة أو محسوبة على حركة حماس، وذلك تحت مبررات أمنية.

٩. استمرار العمل بعقوبة الإعدام

صدرت خلال هذا العام (٩) أحكام إعدام جديدة عن محاكم فلسطينية، (٧) أحكام منها في قطاع غزة، وحُكمان في الضفة الغربية، وقد صدرت (٧) من تلك الأحكام عن محاكم عسكرية، فيما صدر حكمان عن محاكم مدنية. وبذلك يرتفع عدد أحكام الإعدام الصادرة عن القضاء الفلسطيني منذ نشأة السلطة في العام ١٩٩٤ وحتى نهاية العام ٢٠١١ إلى (١٢١) حكماً بالإعدام، بينها (٢٥) حكماً في الضفة الغربية و(٩٦) حكماً في قطاع غزة.

وشهد العام ٢٠١١ تنفيذ حكم الإعدام بحق ثلاثة أشخاص في قطاع غزة، ليرتفع بذلك عدد أحكام الإعدام التي تم تنفيذها في قطاع غزة منذ سيطرة حركة حماس على السلطة في يونيو ٢٠٠٧ إلى (٨) أحكام، فيما لم ينفذ أي حكم إعدام في الضفة الغربية خلال الفترة نفسها. هذا مع العلم أن تنفيذ أحكام الإعدام الثمانية في غزة قد تم بدون مصادقة الرئيس، وذلك خلافاً لما ينص عليه القانون، حيث ينص قانون الإجراءات الجزائية رقم (٣) للعام ٢٠٠١ على وجوب مصادقة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية على أي حكم إعدام قبل تنفيذه.

١٠. أثر الانقسام السياسي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة

استمر تأثير الانقسام السياسي الفلسطيني على مجمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة، وبخاصة مع استمرار تنازع الصلاحيات بين الحكومتين الفلسطينيتين في كل من رام الله وغزة. وتفاقمت معاناة مواطني القطاع بسبب الإجراءات المختلفة التي اتخذتهما كل من الحكومتين على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي من ناحية، وفي ظل استمرار الحصار الشامل الذي تفرضه سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على القطاع منذ أكثر من خمس سنوات، في نمط فريد من أنماط العقاب الجماعي ضد السكان المدنيين، والذي يكرس حالة من الخنق الاقتصادي والاجتماعي الشامل، ويقوض أية إمكانية لتحسين أوضاع السكان المعيشية، من ناحية ثانية. وتأثرت كافة الخدمات المقدمة للسكان في قطاع غزة جراء استمرار الزج بهم في أتون الصراع السياسي الدائر، والناجم عن تنازع الصلاحيات بين الحكومتين في كلٍ من رام الله وغزة. وتدهورت الأوضاع الصحية للمواطنين بسبب استمرار الصراع السياسي، حيث عانت المرافق الصحية الحكومية في قطاع غزة، بما فيها المستشفيات والمراكز الطبية، من نقص شديد في إمداداتها من الأدوية والعلاجات والمستلزمات الطبية، ولفترات مختلفة من العام. وحرمت إجراءات وزارة الداخلية في رام الله العديد من المرضى، والذين لا تتوفر إمكانيات علاجهم في مشافي القطاع، من السفر للخارج بسبب رفضها تجديد جوازات سفرهم، واستمرار منع تحويل جوازات جديدة للوزارة في غزة لتجديد جوازات سفر المواطنين الغزيين. وفي المقابل، منعت وزارة الداخلية بغزة العديد من مواطني القطاع، وبخاصة أعضاء حركة فتح، من السفر إلى الخارج، عبر معبر رفح أو معبر بيت حانون (إيريز).

وقد تابع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان تطورات الوضع الصحي في قطاع غزة، ورصد النقص الخطير في الأدوية والمستلزمات الطبية في مستشفيات القطاع والمرافق الصحية، وأعرب عن قلقه الشديد جراء إلغاء العشرات من العمليات الجراحية في مستشفيات قطاع غزة، وتأجيل عمليات جراحية أخرى فيها لمواعيد غير محددة، وذلك بسبب النقص الشديد في الأدوية والمستلزمات الطبية في مشافي القطاع، والناجم عن تجدد أزمة نقص الأدوية والمستلزمات الطبية في المرافق الطبية في القطاع، لعدم توريدها من جانب وزارة الصحة في رام الله. وأدى قرار وزارة الصحة في رام الله تقليص تحويلات المرضى إلى المشافي الإسرائيلية إلى تدهور خطير في حياة عشرات المرضى، وتحديداً تلك الحالات التي لا يمكن نقلها إلى المستشفيات المصرية لطول المسافة بسبب أوضاعها الحرجة، أو بسبب عدم توفر الإمكانية الطبية لعلاج أمراضهم في مستشفيات القدس أو الضفة الغربية.

توصيات

في ضوء التدهور المستمر في أوضاع حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، يقدم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان التوصيات التالية لكل من المجتمع الدولي والسلطة الوطنية الفلسطينية. ويأمل المركز أن تأخذ الأطراف الدولية التوصيات الواردة على محمل الجد وأن تظهر قدرة وإرادة على فرض القانون الدولي والالتزام به. كما يأمل المركز أن تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك الحكومتان في غزة ورام الله، بموجب التوصيات الخاصة بها الواردة أدناه، وذلك في نطاق ما تتحملانه من مسئوليات.

توصيات للمجتمع الدولي

١. في ضوء التصعيد الإسرائيلي في جرائم الحرب بحق المدنيين الفلسطينيين، والتهديدات المستمرة بش حرب على قطاع غزة، يطالب الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة، منفردة أو مجتمعة، بتحمل مسئولياتها القانونية والأخلاقية والوفاء بالتزاماتها، والعمل على ضمان احترام إسرائيل للاتفاقية وتطبيقها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بموجب المادة الأولى من الاتفاقية. إن الصمت الدولي على الانتهاكات الجسيمة للاتفاقية التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي يشجع إسرائيل على التصرف كدولة فوق القانون وعلى ارتكاب المزيد من الجرائم بحق المدنيين الفلسطينيين دون ملاحقة.

٢. في ضوء عدم فعالية التحقيقات التي أجرتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بشأن الجرائم المقترفة بحق المدنيين خلال العدوان الحربي على قطاع غزة، منذ ثلاثة أعوام، كما أوصى بذلك **تقرير غولدستون**، ما يحتم على الأمين العام للأمم المتحدة والجمعية العامة أن يطلبا من مجلس الأمن إحالة الوضع في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة إلى المحكمة الجنائية الدولية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

٣. يجب على المجتمع الدولي الوفاء بالالتزامات القانونية الملقاة على عاتقه، وضمان احترام القانون الدولي. كما يجب إخضاع أولئك المشتبه في ارتكابهم جرائم دولية للتحقيق والملاحقة القضائية، وتحميل إسرائيل المسئولية عن الممارسات غير المشروعة دولياً.

٤. بناء على القرار رقم A/Res/٦٤/١٠ الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر ٢٠٠٩، يجب على الحكومة السويسرية بصفتها الدولة المودعة لاتفاقية جنيف الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب الإسراع في عقد مؤتمر للأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للنظر في اتخاذ إجراءات لإنفاذ الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما يجب أن تنتج عن المؤتمر إجراءات عملية تهدف إلى ضمان امتثال إسرائيل للقانون الإنساني الدولي.

٥. في ضوء إتمام صفقة تبادل الأسرى بين المقاومة الفلسطينية وسلطات الاحتلال، وانتهاء ذريعة الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط في غزة، يطالب اللجنة الرباعية (الأمم المتحدة؛ الولايات المتحدة؛ الاتحاد الأوروبي؛ والاتحاد الروسي) باتخاذ موقف صريح وإجراءات عملية لوقف الحصار المفروض على قطاع غزة.

٦. اتخاذ إجراءات جادة لوقف العقوبات الجماعية ضد المدنيين الفلسطينيين المحميين بموجب القانون الدولي، ووضع حد للحصار المشدد الذي تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة منذ يونيو ٢٠٠٦ والذي استمرت فصوله خلال العام ٢٠١١، على الرغم من إدعاءات سلطات الاحتلال قيامها بخطوات لتخفيف الحصار.

٧. تحمل مسئولياته في إعادة إعمار ما دمرته آلة الحرب الإسرائيلية خلال عدوانها على قطاع غزة، بما في ذلك تحمل نفقات إعادة الإعمار، والضغط على سلطات الاحتلال من أجل فتح معابر القطاع لإدخال المواد اللازمة لإعادة الإعمار.

٨. التأكيد على أن الاحتلال الإسرائيلي لا يزال قائماً في قطاع غزة بشقيه المادي والقانوني، رغم تنفيذ إسرائيل لخطة الفصل أحادية الجانب، وأن ما حصل هو إعادة انتشار لقوات الاحتلال في القطاع وليس إنهاءاً لاحتلاله. وبالتالي لم يطرأ تغيير على الوضع القانوني للقطاع، وفقاً للقانون الدولي، مما يوجب على المجتمع الدولي والمنظمات الدولية الاستمرار في التعامل مع قطاع غزة كجزء من الأرض الفلسطينية المحتلة.

٩. دعوة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة إلى ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، في ظل الحصانة التي تمنحها إسرائيل لهم، بما في ذلك نظامها القضائي وتوفير الغطاء القانوني لهم.

١٠. وقف كل المساعي السياسية الرامية لتعديل القوانين في بعض البلدان الأوروبية بهدف سد الطريق أمام الفرص التي توفرها الولاية القضائية الدولية لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين.

١١. دعوة منظمات المجتمع المدني الدولية بما فيها منظمات حقوق الإنسان، نقابات المحامين، ولجان التضامن الدولية إلى تكثيف جهودها في مواجهة المحاولات المذكورة والتي ستمس بحقوق ملايين الضحايا حول العالم الذين ينظرون إلى اللجوء إلى الولاية القضائية الدولية كفرصة وحيدة للانتصاف وملاحقة مجرمي الحرب في العالم بأسره.

١٢. اتخاذ إجراءات عملية من أجل ضمان إزالة جدار الضم (الفاصل) الذي تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي بناءه في عمق أراضي الضفة الغربية المحتلة. ويطالب المركز على نحو خاص الأمم المتحدة باتخاذ إجراءات تتناسب والرأي الاستشاري الصادر في العام ٢٠٠٤ عن محكمة العدل الدولية، وهي أعلى هيئة قضائية دولية وجزء من المنظمة الأممية نفسها، والقاضي باعتبار الجدار غير قانوني.

١٣. دعوة المجتمع الدولي إلى وقف جريمة الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة وإزالة المستوطنات، والشركات العالمية إلى وقف المشاريع المساهمة داخل المستوطنات الإسرائيلية.

١٤. دعوة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد إلى العمل على تفعيل المادة الثانية من اتفاقية الشراكة الإسرائيلية – الأوروبية التي تشترط ضمان احترام إسرائيل لحقوق الإنسان. ويناشد المركز دول الاتحاد الأوروبي بوقف كل أشكال التعامل مع السلع والبضائع الإسرائيلية، وبخاصة تلك التي تنتجها المستوطنات الإسرائيلية المقامة فوق الأرض الفلسطينية المحتلة.

١٥. أمام الاستهداف الواضح من جانب حكومة إسرائيل وقوات احتلالها ضد وفود التضامن الدولي ومنع أعضائها من الدخول إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، بل ومنعهم حتى من الدخول إلى إسرائيل أحياناً، يدعو المركز إلى العمل من أجل ضمان حرية الحركة والسفر للوفود الدولية القادمة للأرض الفلسطينية المحتلة، أسوة بالحرية التي يتمتع بها رعايا دولة إسرائيل في الخارج في تلك الدول.

١٦. دعوة المجتمع الدولي لدعم جهود المصالحة الفلسطينية، ويشدد المركز على أن فرض المقاطعة، بما في ذلك رفض التعامل مع حكومة الوحدة الوطنية التي نتجت عن اتفاق مكة في فبراير ٢٠٠٧، كانت عاملاً أساسياً وراء عودة الاقتتال الداخلي وتكريس حالة الانقسام في السلطة الوطنية. بالتالي، فإن المجتمع الدولي مطالب ببذل جهود ملموسة لإنهاء تلك الحالة وتقديم ضمانات علنية خصوصاً من قبل الاتحاد الأوروبي تقضي بدعم جهود المصالحة وبقبول نتائجها ونتائج أية انتخابات مستقبلية إذا ما توفرت فيها شروط الشفافية والنزاهة.

١٧. أخيراً، التأكيد بأنه لا سلام على حساب حقوق الإنسان والضحايا. كما يؤكد المركز على أن أية تسوية سياسية مستقبلية لا تأخذ في الاعتبار معايير القانون الإنساني الدولي ومبادئ حقوق الإنسان، لن يكتب لها النجاح، ولن تؤدي إلى تحقيق حل عادل للقضية الفلسطينية. وستبقي المنطقة عرضة لمزيد من التوتر وعدم الاستقرار. وبناءاً عليه، فإن الحكومات ومنظمات المجتمع المدني مطالبة جميعاً بالعمل على تطبيق القانون الدولي في الحالة الفلسطينية.

توصيات للسلطة الوطنية الفلسطينية

١. حركتا فتح وحماس مطالبتان باتخاذ خطوات عملية وملموسة على الأرض من أجل إنجاح اتفاق المصالحة الوطنية الذي تم توقيعه في القاهرة بتاريخ ٤ مايو ٢٠١١، واستكمل بجلسات حوار أخرى في القاهرة في ديسمبر ٢٠١١، وبما يضمن وقف الصراع السياسي والشرخ القائم في رأس هرم السلطة الوطنية الذي طال كل مكونات النظام السياسي للسلطة، وأدى إلى تكريس حالة الفصل القائمة بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ويؤكد المركز أن بقاء الوضع القائم من انقسام مدمر، وعدمية سياسية هو تدمير للقضية الفلسطينية، وأن لا خيار للفلسطينيين إلا الحوار والمصالحة من أجل إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية.

٢. إعادة الاعتبار للسلطة القضائية واتخاذ إجراءات جادة لوضع حد لتسييس القضاء والزج به في أتون الصراع القائم والعمل على وقف انهياره، خدمةً لمصالح المواطنين.

٣. ضرورة التوافق وتهيئة الأجواء من أجل عقد الانتخابات العامة الرئاسية والتشريعية والمحلية. ويؤكد المركز على موقفه الرافض لإجراء انتخابات عامة أو محلية دون توافق وطني.

٤. إعادة الاعتبار للسلطة التشريعية من خلال السماح الفوري لرئيس المجلس التشريعي بممارسة مهام منصبه ووقف تعطيل عمل المجلس التشريعي، وإلغاء القوانين والتشريعات الصادرة عن كتلة التغيير والإصلاح في غزة، و عرض القرارات بقوة القانون الصادرة عن الرئيس في رام لله على المجلس التشريعي في أول التئام له بكامل نصابه القانوني.

٥. وقف الاعتقالات غير القانونية خاصة تلك التي تستهدف نشطاء وأنصار حركتي حماس وفتح في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وضمان الإفراج عن المعتقلين، ووضع حد لجرائم التعذيب في مراكز الاعتقال والتوقيف التي تشرف عليها الأجهزة الأمنية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية.

٦. اتخاذ إجراءات فعالة لوقف كافة مظاهر الانفلات الأمني التي ما تزال قائمة في الأرض الفلسطينية المحتلة وتحصد عشرات الأرواح من المدنيين الفلسطينيين.

٧. إجراء تحقيقات في جميع الجرائم والاعتداءات التي اقترفت بحق المواطنين وممتلكاتهم ومحاسبة جميع المتورطين فيها وتقديمهم للعدالة، وضمان إصدار تعليمات صارمة للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون من قوى الأمن الفلسطينية تحظر عليهم حمل السلاح خارج إطار المهام الرسمية تحت طائلة المسئولية القانونية، وعدم السماح لهم باستخدام السلاح، سواء الرسمي منه أو الخاص، لإرهاب المواطنين وتهديدهم والمس بحياتهم وسلامتهم البدنية، وتقديم كل من يخالف ذلك للعدالة.

٨. ضمان تمتع المواطن الفلسطيني بممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك وقف كافة الاعتداءات على الصحفيين وعلى المؤسسات الإعلامية، خاصة تلك المحسوبة على طرفي النزاع. كما يدعو السلطة إلى عدم فرض قيود على عمل الأحزاب وضمان التعددية وفقا لما كفله الدستور.

٩. ضمان تمتع المواطن الفلسطيني بممارسة الحق في التجمع السلمي، بما في ذلك المسيرات السلمية والاجتماعات العامة، مع التأكيد على ضرورة التزام المجتمعين بالطابع السلمي لها.

١٠. ضمان الحق في تكوين الجمعيات والاتحادات، ووقف الاعتداءات على المؤسسات، وعدم الزج بمنظمات المجتمع المدني وتحييدها عن أي شكل من أشكال الصراع، وإعادة فتح كافة الجمعيات التي تم إغلاقها لأسباب سياسية، ووقف كافة أشكال الاعتداءات على المقرات الحزبية في الضفة وغزة.

١١. وقف العمل بعقوبة الإعدام والامتناع عن تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة حتى الآن، والعمل على إلغاء عقوبة الإعدام من التشريعات الفلسطينية.

١٢. إجراء تحقيقات داخلية فيما جاء عليه تقرير غولدستون، بحيث تكون تلك التحقيقات مستقلة ومهنية وفق المعايير الدولية وتستجيب لمتطلبات ما أوصى به التقرير في الفترة الزمنية التي حددها.

١٣. تفعيل كل تأثير دبلوماسي وسياسي للسلطة الوطنية ولمنظمة التحرير الفلسطينية في مجلس حقوق الإنسان وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة لمتابعة العمل على تنفيذ توصيات تقرير لجنة تقصي الحقائق (تقرير غولدستون).

١٤. التأكيد مجدداً على الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وفقاً لما جاء في الإعلانات والعهود والمواثيق الدولية ذات الصلة، ومراعاة أن جميع الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة يجب أن تتماثل مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتحترم الحقوق الأساسية للمواطنين.

الجزء الأول:
انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي

جرائم القتل العمد وغيرها من انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية

واصلت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي خلال العام ٢٠١١ اقتراف المزيد من جرائم القتل العمد وانتهاكات الحق في الحياة بحق المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد بلغ عدد الضحايا الفلسطينيين الذين قتلوا على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي (١٢٧) شخصاً،[٢] بينهم (١٠٤) مدنيين،[٣] بنسبة ٨١,٩٪ من إجمالي عدد الضحايا، منهم (١٦) طفلاً، بنسبة ١٢,٦٪ و(٣) نساء، بنسبة ٢,٣٪ من إجمالي عدد الضحايا. سقط الغالبية العظمى من الضحايا في قطاع غزة، حيث قتل (١١٢) شخصاً، بنسبة ٨٨,١٪ من اجمالي عدد الضحايا، بينهم (٨٩) مدنياً، بنسبة ٧٩,٥٪ من اجمالي ضحايا القطاع، منهم (١٤) طفلاً، وامرأتان، بنسبة ١٥,٧٪ و ٢,٢٪ على التوالي من الضحايا المدنيين في قطاع غزة. وفي الضفة الغربية قتل (١٥) شخصاً، بنسبة ١١,٨ ٪ من اجمالي عدد الضحايا، جميعهم مدنيون، بينهم طفلان، وامرأة واحدة، بنسبة ١٣,٣٪، و٦,٦٪ على التوالي من عدد الضحايا في الضفة. وبلغ عدد المصابين الفلسطينيين خلال العام ٢٠١١، نحو (٥٥٣) شخصاً، بينهم (٣٤٤) مصاباً في قطاع غزة، منهم (٣٠٧) مدنيين، منهم (٩١) طفلاً، و(٢٦) امرأة، بينما أصيب في الضفة الغربية (٢٠٩) أشخاص، جميعهم مدنيون، بينهم (٤٩) طفلاً، و(١١) امرأة.

ومع نهاية العام ٢٠١١، يرتفع عدد الذين قتلوا على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر ٢٠٠٠ وحتى الآن إلى (٦٧٢١) شخصاً،[٤] بينهم (٥١٧٣) مدنياً، أي ما نسبته (٧٧,٣٪) من إجمالي الضحايا. ومن بين الضحايا المدنيين، قتل (١٧٥٦) شخصاً في الضفة الغربية بنسبة (٣٤٪)، و(٣٤١٥) شخصاً قتلوا في قطاع غزة، بنسبة (٦٦٪) من إجمالي الضحايا المدنيين. وكان من بين القتلى المدنيين (١٢٥٨) طفلاً، بنسبة (٢٤٪)، بينهم (٣٣٩) طفلاً في الضفة الغربية، و(٩١٩) طفلاً في قطاع غزة، و٢٨٦ امرأة بنسبة (٥,٥٪)، منهن (٦٩) امرأة في الضفة الغربية، و(٢١٧) امرأة في قطاع غزة، و٨ من الأجانب[٥]. كما أصيب خلال الانتفاضة، نحو (١٩٥٧٨) شخصاً بجراح مختلفة، بينهم نحو (١٧٤٧٨) مصاباً في قطاع غزة، منهم (٦٠٧٣) طفلاً، و(١٤٢٨) امرأة، و(٢٥٥٧) مصاباً في الضفة الغربية، بينهم (٨٤٣) طفلاً، و(٧٧) امرأة. ومن بين مجموع المصابين، هنالك المئات ممن أصيبوا بإعاقات دائمة.

ووفقاً لتحقيقات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المبنية على شهود العيان وعلى الأدلة الحسية في معظم هذه الجرائم التي شهدتها الأرض الفلسطينية المحتلة، فقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك، أن تلك القوات وظفت القوة المفرطة وغير المتناسبة في مواجهة المدنيين الفلسطينيين المحميين بموجب القانون الإنساني الدولي، ولم تراع مبدأي التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية، أو التناسب في الرد على القوة العسكرية المقابلة. وهناك أيضاً ما يدل على أن قوات الاحتلال نفذت أعمالاً انتقامية وتدابير اقتصاص بحق المدنيين الفلسطينيين. وقد قتل هؤلاء في ظروف لم ينشأ عنها أي تهديد على حياة جنود الاحتلال.

ومنذ مطلع العام ٢٠١١، شهد قطاع غزة تصاعداً في جرائم القتل العمد وانتهاك الحق في الحياة على مدار أشهر العام. وبالرغم من اتفاق التهدئة غير الرسمي بين قوات الاحتلال الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية، إلا أن تلك القوات واصلت أعمال القصف والقتل بحق المدنيين الفلسطينيين، خاصة في محيط وداخل ما يعرف بالمناطق العازلة، وهي المناطق التي يحظر الوصول إليها على امتداد الحدود الشرقية والشمالية لقطاع غزة مع إسرائيل. وقد قتلت قوات الاحتلال (١٨)

---

٢ قتلت قوات الاحتلال خلال العام (٢٣) من المقاومين الفلسطينيين في قطاع غزة خلال عمليات قصف للمناطق الحدودية أو خلال اشتباكات مسلحة في تلك المناطق .

٣ من بين القتلى المدنيين خلال العام الحالي، توفي ثلاثة أشخاص متأثرين بإصاباتهم في أعوام سابقة.

٤ لا يشمل هذا الرقم مقتل ١٧ شخصا من فلسطينيي الداخل على أيدي الشرطة الإسرائيلية في بدايات الانتفاضة في أكتوبر ٢٠٠٠. كما لا يتضمن عشرات الفلسطينيين الذين قضوا خلال تنفيذ عمليات تفجيرية في أهداف إسرائيلية داخل إسرائيل أو الأرض الفلسطينية المحتلة.

٥ بينهم ٩ من الأجانب، ٤ قتلوا في الضفة، هم بريطاني وايطالي وأردنيان، و٥ في غزة، هم أمريكية وبريطانيان ومصريان.

مدنياً في تلك المناطق، وبخاصة من العمال الذين يجمعون مادة الحصمة من مخلفات المباني المهدمة، أو أولئك الذين يحاولون التسلل عبر الشريط الحدودي إلى إسرائيل للعمل فيها. كما سقط (١٧) شخصاً من بينهم نساء وأطفال في قصف أماكن سكنية مكتظة في عدة جرائم على امتداد العام. وكثفت تلك القوات من جرائم القتل خارج إطار القانون، عبر طائراتها الحربية، بهدف اغتيال المزيد من الأشخاص المستهدفين، ممن تتهمهم بالضلوع في أعمال "عدائية ضد إسرائيل". وقد أسفرت تلك الجرائم عن مقتل (٣٢) شخصاً وجرح (٢٢) آخرين. كما قتلت قوات الاحتلال (٥) أشخاص خلال أعمال القصف للأنفاق الحدودية مع مصر.

وفي الضفة الغربية، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون اقتراف المزيد من الجرائم بحق المدنيين الفلسطينيين على مدار العام ٢٠١١. فقد قتلت تلك القوات والمستوطنون (١٥) فلسطينياً جميعهم مدنيون، بينهم طفل وامرأة. وقتل جميع هؤلاء المدنيين في ظروف لم يشكلوا خلالها خطراً على حياة الجنود، من بينهم (٧) أشخاص قتلوا في ظروف تتسم بالهدوء التام، داخل مناطق سكناهم. ومن بين القتلى أيضاً اثنان قتلا خلال مظاهرات ومسيرات سلمية نظمها الفلسطينيون احتجاجاً على مصادرة أراضيهم لصالح جدار الضم (الفاصل) في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية، فيما قتل (٣) آخرون خلال الاقتحامات التي تنفذها قوات الاحتلال في قلب المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية. وواصل المستوطنون اعتداءاتهم المتكررة على المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم بما في ذلك إطلاق النار تجاه المزارعين وغيرهم، مما أسفر عن مقتل مواطنين فلسطينيين، فيما قتل ثالث في عملية مشتركة بين قوات الاحتلال والمستوطنين، وإصابة (١١) آخرين.

سياقات قتل المدنيين الفلسطينيين

قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١١، (١٠٤) مدنيين في الضفة الغربية وقطاع غزة في سياقات مختلفة، تنوعت ما بين جرائم قتل المدنيين بالقرب أو داخل المناطق العازلة التي يحظر على الفلسطينيين الوصول إليها، سواء على الحدود الشرقية والشمالية لقطاع غزة، جرائم الاغتيال بحق الناشطين الفلسطينيين (الإعدام خارج نطاق القانون)، قصف المنازل والمنشآت المدنية؛ وقصف الأنفاق على حدود قطاع غزة مع مصر. وفي الضفة الغربية، تنوعت جرائم القتل على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين، وكان أبرزها سقوط مدنيين خلال إطلاق النار على المسيرات الاحتجاجية التي تنظم ضد جدار الضم (الفاصل) في عمق الضفة الغربية؛ إطلاق النار خلال التوغلات والاجتياحات التي تنفذها قوات الاحتلال في المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية؛ سقوط الضحايا خلال تنفيذ جرائم الاغتيال بحق الناشطين الفلسطينيين؛ وسقوط ضحايا مدنيين على أيدي المستوطنين .

وسوف يسلط الجزء التالي من التقرير على أبرز سياقات قتل وإصابة المدنيين الفلسطينيين على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١١، دون إغفال جرائم القتل التي اقترفتها تلك القوات وأدت إلى سقوط عدد من الضحايا.

أعمال القتل قرب أو داخل المناطق العازلة بقطاع غزة

المناطق العازلة هي المناطق التي تحظر قوات الاحتلال الإسرائيلي الفلسطينيين من الوصول إليها، ويدفع الفلسطينيون حياتهم ثمنا لمجرد الاقتراب منها جراء إطلاق النار عليهم من قبل قوات الاحتلال. والمناطق العازلة في قطاع غزة، قسمان، القسم الأول وهي المنطقة الحدودية الشمالية والشرقية لقطاع غزة، داخل المناطق الفلسطينية والمحاذية للحدود مع إسرائيل. ولا تعرف على وجه الدقة المناطق التي تصنفها إسرائيل ك "مناطق عازلة"؛ ولكن قوات الاحتلال الإسرائيلي تفرض قيوداً على الوصول إلى تلك المناطق من خلال إطلاق النار على كل من يقترب منها. والقسم الثاني، وهو في عرض البحر، حيث لا تسمح قوات البحرية الإسرائيلية للصيادين من الإبحار إلى مسافة أكثر من ٣ أميال بحرية، ومن يقترب من ذلك العمق يتعرض لإطلاق النار أو الاعتقال.

أعمال القتل في المناطق الحدودية الشرقية والشمالية

منذ إنشاء قوات الاحتلال الإسرائيلي للسياج الحدودي الشرقي لقطاع غزة كانت المناطق الحدودية مسرحاً لعمليات القتل لمدنيين فلسطينيين كانوا يقتربون من تلك المناطق. وفي خلال سنوات الانتفاضة الثانية منذ سبتمبر ٢٠٠٠، وسعت تلك القوات مساحة الشريط الحدودي حيث قامت بهدم مئات المنازل السكنية والمنشآت المدنية وتجريف آلاف الدونمات الزراعية التي تعود للمواطنين، وحظرت الاقتراب لمسافات كبيرة من السياج الحدودي. وعلى الرغم من إعادة قوات الاحتلال انتشارها حول قطاع غزة في سبتمبر ٢٠٠٥، إلا أنها أبقت المناطق الحدودية في شرق وشمال غزة تحت سيطرتها، وبقى المدنيون الفلسطينيون تحت مرمي نيران قناصة الجنود المتمركزين على الأبراج العسكرية المنتشرة على تلك الحدود. وبشكل رسمي تعلن تلك القوات حظر تواجد المواطنين الفلسطينيين في نطاق مسافة ٣٠٠ متر من تلك المناطق، غير أنها بشكل عملي تطلق النار على من يقترب من المنطقة في نطاق مسافة ٧٠٠ متر أو يزيد.

استمرت جرائم قتل المدنيين في المناطق الحدودية الشرقية والشمالية لقطاع غزة خلال العام ٢٠١١، وقد أوقعت تلك الجرائم خلال العام (٢٤) شخصاً، بينهم (١٨) مدنياً، منهم (٥) أطفال. كما أصيب خلال العام نحو (٢٠٥) مدنيين، بينهم أطفال. وشكلت تلك الجرائم النسبة الأعلى لسقوط ضحايا مدنيين على

أيدي قوات الاحتلال خلال العام ٢٠١١. وتنوعت أشكال القتل في هذه المناطق، حيث سقط بعضهم خلال عمليات قصف لمنازل المدنيين الفلسطينيين في أوقات تتسم بالهدوء، أو من خلال أعمال القنص التي ينفذها جنود الاحتلال المتمركزون داخل الأبراج العسكرية المنتشرة على الحدود، باتجاه منازل الفلسطينيين أو أي شخص يتحرك في تلك المناطق، حتى أولئك الذين يبتعدون عن المسافة المقررة (٣٠٠م) يستهدفون من قبل الجانب الإسرائيلي، لا سيما "عمال الحصمة" الذين يقومون بجمع الحجارة والحصى لإعادة استخدامها في البناء من المناطق الحدودية، وخاصة تلك القريبة من معبر ايرز. وفي بعض الأحيان أطلقت النار على مدنيين أثناء تواجدهم في مناطق تبعد أكثر من ١٠٠٠ متر عن الشريط الحدودي.

رسم بياني رقم (١) يوضح جرائم قتل وإصابة المدنيين الفلسطينيين في المناطق الحدودية على مدار زشهر العام العام ٢٠١١

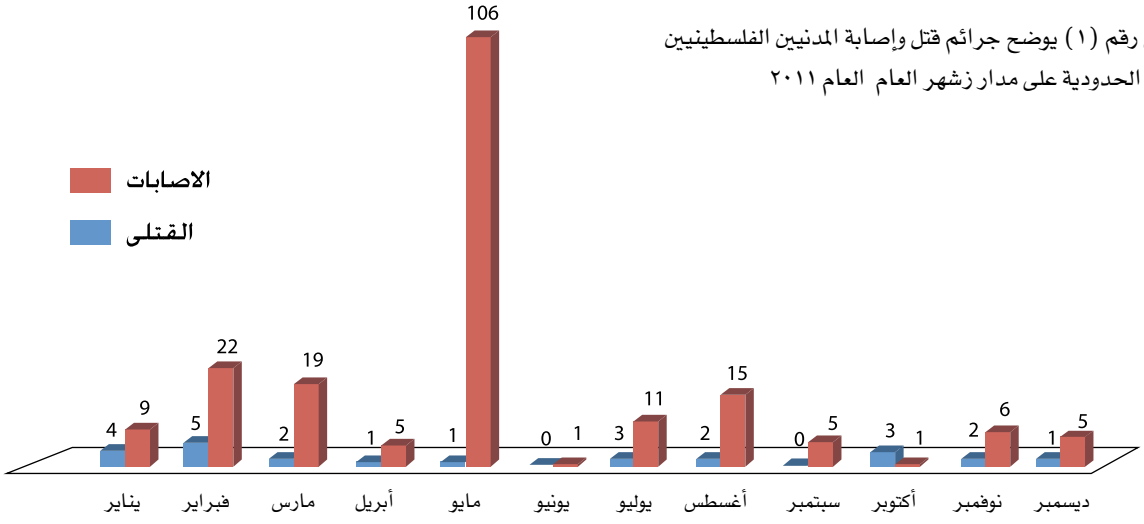

أبرز جرائم قتل وإصابة المدنيين في المناطق العازلة الحدودية

مقتل مسن على بعد ١٥٠٠م من الشريط الحدودي

بتاريخ ٢٤ أغسطس ٢٠١١، أطلقت طائرة حربية إسرائيلية (استطلاع) صاروخاً على أرض زراعية تقع شمال شرقي البريج، وتبعد عن الشريط الحدودي حوالي ١٥٠٠ متر، وتعود ملكيتها للمواطن إياد الخالدي. أسفر القصف عن مقتل المزارع المسن إسماعيل نمر احمد اموم، ٦٢ عاماً، من سكان البريج ، حيث تحولت جثته إلى أشلاء. وكان أموم يعمل مزارعاً في الأرض بالأجرة. تم نقل القتيل إلى مستشفى شهداء الأقصى في مدينة دير البلح بواسطة سيارة الإسعاف التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وذلك بعد العثور عليه في حوالي الساعة ٣:٠٠ بعد ظهر اليوم المذكور أعلاه.

- بتاريخ ١٠ يناير ٢٠١١، فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على حدود الفصل الشمالية، نيران أسلحتها بكثافة تجاه عدد من المزارعين الفلسطينيين الذين تواجدوا داخل مزارعهم، وبعض صائدي الطيور، أثناء تواجدهم في منطقة الشوبكي، الواقعة شمال مدرسة الزراعة، شمالي بيت حانون، في محافظة شمال غزة، وعلى مسافة تقدر بـ ٥٥٠ متراً. أسفر ذلك عن إصابة المزارع شعبان محمد شاكر قرموط (٦٤ عاماً)، بعيار ناري في الرقبة، تسبب في وفاته متأثراً بجراحه بعد مرور أقل من ساعة، على سرير العلاج في مستشفى بيت حانون. وتفيد التحقيقات الميدانية أن قوات الاحتلال فتحت نيران أسلحتها تجاه المزارع بشكل مفاجئ، في وقت ساد فيه الهدوء المنطقة.

- بتاريخ ١٨ يناير ٢٠١١، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي سبع قذائف مدفعية تجاه مجموعة من العمال الذين يقومون بجمع الحصى، على بعد حوالي ٦٠٠ متر من الشريط الحدودي مع إسرائيل، داخل أرض سعادة الواقعة في محيط موقع النصب التذكاري الواقع جنوب شرقي شارع زمو، جنوب شرقي بلدة بيت حانون. أسفر ذلك عن مقتل الفتى أمجد سامي أحمد الزعانين، ١٨ عاماً، من سكان شارع القرمان ببلدة بيت حانون، الذي كان متواجد في المنطقة لحظة وقوع القصف. كما أدى القصف لإصابة اثنين من جامعي الحصى، وهما: شرف رأفت محمد إبراهيم شحادة (سعادة)، ١٩ عاماً، وأصيب بشظايا في مناطق متفرقة من جسده؛ و إسماعيل عبد القادر أحمد الزعانين، ١٦ عاماً، وأصيب بشظايا في البطن والقدمين، وكلاهما من سكان شارع زمو ببلدة بيت حانون.

- بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على الشريط الحدودي، شمالي منطقة السيفا، شمال غربي بلدة بيت لاهيا، شمالي قطاع غزة، عدداً من القذائف تجاه ثلاثة شبان فلسطينيين حاولوا التسلل من القطاع إلى داخل إسرائيل للبحث عن فرصة عمل هناك. أسفر ذلك عن مقتل

المدنيين الثلاثة جراء إصابتهم بشظايا في أنحاء متفرقة من أجسادهم. والقتلى هم: ١. جهاد فتحي محمد خلف، ٢١ عاماً؛ ٢. طلعت محمد سلامة الرواغ، ٤١ عاماً، و٣. أشرف عبد اللطيف رشيد قطيفان، ٣٢ عاماً.

- بتاريخ ٢١ مايو ٢٠١١، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على الشريط الحدودي شرقي البريج، وسط قطاع غزة، قذيفتي مدفعية، واتبعتها بإطلاق نار كثيف باتجاه الشاب إبراهيم محمد علي فرج الله، ١٩ عاماً، من سكان النصيرات، ما أدى إلى مقتله. وبعد تنسيق الجمعية الدولية للصليب الأحمر مع الجانب الإسرائيلي، استطاع طاقم إسعاف تابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني من انتشال جثة القتيل. وأفاد أحد ضباط الإسعاف، وهو عوني خطاب، ٤٨ عاماً، والذي انتشل الجثة أنه وجد الجثة بالقرب من السياج الفاصل على مسافة متر واحد فقط، وكانت الكلاب قد نهشت من بطن الجثة والفخذ لأن القتيل مكث من ساعات الفجر حتى الساعة ٤:٠٠ مساءاً نفس اليوم المذكور.

- بتاريخ ١٦ أغسطس ٢٠١١، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة داخل الشريط الحدودي مع إسرائيل، شمال شرق دير البلح، وابلاً من الأعيرة النارية تجاه مواطن فلسطيني كان يتواجد على بعد ٤٠٠ متر من الشريط المذكور. أسفر ذلك عن إصابة هذا المواطن بعدة أعيرة نارية في رأسه وصدره، وترك ينزف في المكان دون تقديم أية إسعافات له. وفي حوالي الساعة ٧:٢٠ مساءً تمكنت الطواقم الطبية من انتشال جثته بعد التنسيق مع قوات الاحتلال، وتم نقله إلى مستشفى شهداء الأقصى في مدينة دير البلح. وهناك تم التعرف على هويته بعد حوالي أربع ساعات، وتبين أن الجثة تعود للطفل سعد عبد الرحيم محمود المجدلاوي، ١٧ عاماً من سكان مخيم النصيرات، وكان مصابا بعشرة أعيرة نارية معظمها في رأسه بشكل مباشر. وأفاد والد القتيل لباحث المركز، أن ابنه كان يعاني من إعاقة عقلية جزئية وصعوبة في النطق، وإنه كثيرا ما كان يغيب عن المنزل لعدة ساعات.

الصياد ياسر بكر بعد إصابته من قبل البحرية الإسرائيلية

جرائم القتل والإصابة بحق الصيادين

- أعطت اتفاقيات أوسلو الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية الحق للصيادين الفلسطينيين الصيد على طول ساحل بحر غزة وبعمق ٢٠ ميلاً بحرياً، غير أن قوات الاحتلال قلصت منذ بدء تطبيق الاتفاقيات المسافة المسموحة إلى ١٢ ميلاً بحرياً بشكل عملي. ورغم ذلك مارست تلك القوات قيوداً مشددة على الصيادين وعملهم في عرض البحر، بما في ذلك إطلاق النار على قوارب الصيد، أسفر في كثير من الأحيان عن قتل عدد من الصيادين، وإصابة آخرين. وبعد إعادة قوات الاحتلال الإسرائيلي انتشارها حول قطاع غزة في سبتمبر ٢٠٠٥، أبقت سيطرتها على البحر، حيث قلصت المسافة المسموحة للصيادين إلى ٦ أميال منذ أكتوبر ٢٠٠٦. وبقيت سلطات الاحتلال تفرض قيودا إضافية على عمل الصيادين حتى قلصت المسافة إلى ٣ أميال منذ يونيو ٢٠٠٧. وحتى تلك المسافة الضيقة "المتاحة" للصيادين لا يتمكنون من الصيد فيها بحرية، حيث يهاجَمون من قبل البحرية الإسرائيلية بين الفينة والأخرى.

- وخلال العام ٢٠١١، واصلت قوات البحرية الإسرائيلية اعتداءاتها بحق الصيادين الفلسطينيين ومراكبهم، بما في ذلك أعمال القتل والإصابة ومصادرة المراكب، أو إجبارهم على العودة إلى الشاطئ تحت تهديد السلاح. ووثق المركز خلال العام ٢٠١١، عشرات الاعتداءات على الصيادين ومراكبهم، كان أبرزها وقوع ٤٠ حالة إطلاق نار، من بينها ٥ حوادث أدت إلى إصابة ٨ صيادين بجراح مختلفة نقلوا على إثرها لتلقي العلاج في مشافي القطاع، وهي كالتالي:

- بتاريخ ٢٠١١/٣/١٦، فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي، نيران أسلحتها تجاه قوارب الصيد التي كانت تتواجد قبالة منتجع الواحة، شمال غربي بيت لاهيا. أسفر ذلك عن إصابة الصياد ياسر ناصر فضل بكر، ١٩ عاماً، من سكان مدينة غزة، بعيار ناري في خاصرته اليمنى. وعلى الفور تم نقله بقارب صيد حتى ميناء غزة البحري، ومن هناك قامت سيارة إسعاف تابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بنقله إلى مستشفى الشفاء بغزة لتلقي العلاج.

- بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٦، فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي، نيران أسلحتها تجاه قوارب الصيد التي كانت تتواجد قبالة شاطئ محافظة خان يونس. أسفر ذلك عن إصابة ٣ صيادين بجراح، وهم الصياد رائد يوسف أبو عودة، أصيب في الفخذ الأيسر وشقيقه الصياد محمد يوسف أبو عودة، وأصيب بصدمة عصبية والصياد نضال شريف الشريف بكر، وأصيب بكسر في أصبع يده اليسرى، وجميعهم من سكان مخيم الشاطئ بمدينة غزة.

- بتاريخ ٢٠١١/٦/٢، فتحت قوات البحرية الإسرائيلية، نيران أسلحتها تجاه قوارب الصيد التي كانت تتواجد قبالة شاطئ محافظة رفح. أسفر ذلك عن إصابة الصياد أحمد أبو سلمية، ٢٣ عاماً، من سكان محافظة رفح، بعيار ناري في يده اليسرى، نقل على أثرها إلى المستشفى الأوروبي بمدينة خان يونس لتلقي العلاج.

- بتاريخ ٢٠١١/٨/١٥، فتحت قوات البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها تجاه قوارب الصيد التي كانت تتواجد قبالة شاطئ بلدة بيت لاهيا، ما أدى إلى إصابة الصياد ياسين علي ياسين زايد، ٤١ عاماً، من سكان بلدة بيت لاهيا، بعيار ناري في ساقه اليمنى، نقل على أثرها إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة لتلقي العلاج. وأفاد الصياد زايد، لباحث المركز، أنه بتاريخ ٢٠١١/٨/١٥، وفي تمام الساعة ٦:٠٠ صباحاً، توجه هو ونجله محمد ١٦ عاماً، للصيد قبالة

شاطئ بلدة بيت لاهيا، وأنهما باشرا العمل على مسافة تبعد ٣٠٠ م عن السياج الحدودي الساحلي وألقوا "شبك الطرح" في المياه، وعند حوالي الساعة ١٠:٣٠ صباحاً، فتح جنود الاحتلال نيران أسلحتهم تجاه الصيادين، مما أدى لإصابته بعيار ناري في ساقه اليمنى، نقل على أثرها إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة لتلقي العلاج.

- بتاريخ ٢٠١١/٩/١١، فتحت قوات البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها تجاه قوارب الصيد التي كانت تتواجد قبالة شاطئ بلدة بيت لاهيا، ما أدى إلى إصابة الصيادين محمد سهيل بكر، ١٧ عاماً، بعيار ناري في فخذه الأيمن، والصياد خضر حسن بكر، ٢٩ عاماً، بعيار ناري في يده اليسرى، نقلا على أثرها إلى المستشفى لتلقي العلاج.

أحد المنازل التي تعرضت للقصف بالطائرات الحربية الاسرائيلية في غزة

قصف أماكن سكنية

منذ بدء انتفاضة الأقصى في سبتمبر ٢٠٠٠، دأبت قوات الاحتلال الإسرائيلي على قصف الأماكن السكنية المكتظة والمأهولة بالسكان. ولا تكترث تلك القوات لسقوط مدنيين آمنين، بمن فيهم أطفال. وخلال العام ٢٠١١، استمرت قوات الاحتلال في قصف الأماكن المدنية المأهولة بالسكان في قطاع غزة، مما أسفر عن مقتل (١٧) مدنياً، بينهم (٤) أطفال، وامرأتان. كما أصيب خلال تلك الجرائم (٦٤) مدنياً.

أطفال عائلة الحلو قتلوا أثناء لهوهم بالقرب من منزلهم

بتاريخ ٢٢ مارس،أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي قذائف مدفعية على حي الشجاعية بمدينة غزة المأهول بالسكان. سقطت القذائف بالقرب من وسط الحي المكتظ، وكان هناك أطفال يلعبون كرة القدم بإحدى الساحات، مما أسفر عن مقتل أربعة مدنيين، بينهم طفلان، وهم :١) ياسر حامد الحلو، ٥١ عاماً؛ ٢) ياسر عاهد الحلو، ١١ عاماً، وهو حفيده؛ ٣) محمد جلال الحلو ١١ عاماً؛ و٤) محمد صابر حرارة، ١٩عاما. كما اصيب ١١ مدنياً آخر من السكان بجراح، من بينهم ثمانية أطفال، وصفت جراح ثلاثة منهم بالخطيرة. ونقلت مصادر اعلامية عن مسئولين عسكريين قولهم: أن إحدى القذائف انحرفت عن مسارها، مما أدى إلى وقوع ضحايا. إلا أن تحقيقات المركز تدحض هذا الإدعاء، حيث تم استهداف منطقة سكنية بأربع قذائف مدفعية، وسواء انحرفت إحداها عن مسارها أم لا، كان من المنطقي الافتراض مسبقاً بإمكانية وقوع ضحايا في صفوف المدنيين.

مقتل أم وابنتها خلال قصف منزلهما في عبسان

بتاريخ ٨ ابريل، أطلقت طائرة استطلاع إسرائيلية كانت تحلق في سماء المنطقة الشرقية من خان يونس، صاروخاً سقط في حوش منزل المواطن إبراهيم حمدان إبراهيم قديح، والواقع في بلدة عبسان الكبيرة، شرقي خان يونس. أسفر ذلك عن مقتل زوجة المواطن وهي نجاح حرب سالم قديح، ٤١ عاماً وابنتهما نضال إبراهيم حمدان قديح، ١٩ عاماً ، كما أصيب نتيجة القصف ابنتان أخريان وهما: نداء إبراهيم حمدان قديح، ١٨ عاماً، ووصفت إصابتها بأنها خطيرة، حيث أدخلت إلى قسم العناية الفائقة في مستشفى ناصر، وشقيقتها فداء، ١٥ عاماً، وأصيب بشظايا في الرجلين، ووصفت جراحها بالمتوسطة.

مقتل مواطن وطفله في قصف على منزلهما في مدينة غزة

– وبتاريخ ٩ ديسمبر، أطلقت الطائرات الحربية الإسرائيلية ثلاثة صواريخ على موقع للتدريب لكتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، والكائن قرب أبراج المقوسي، بحي النصر، غربي مدينة غزة. وأدى القصف المباشر للموقع إلى انهيار منزلين مجاورين بشكل كلي على رؤوس قاطنيهما، مما أدى إلى مقتل المواطن بهجت رمضان يوسف الزعلان ٣٧ عاماً، وإصابة أطفاله الأربعة بجراح، وصفت جراح اثنين منهم بالخطرة.، كما أصيبت زوجته ووالدته بجراح. وقد توفي أحد أطفاله متأثراً بجراحه في وقت لاحق. كما أصيب في هذه الجريمة ستة مدنيين آخرون، بينهم طفلان، ووصفت إصاباتهم جميعاً بالطفيفة.

منزل فلسطيني في غزة تعرض للقصف بالطائرات

قصف الأنفاق الحدودية مع مصر

استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١١، في قصف الأنفاق الحدودية التي تقع على الشريط الحدودي بين رفح، جنوبي قطاع غزة، وجمهورية مصر العربية. وقد أسفرت أعمال القصف المتكررة من قبل الطائرات الحربية الإسرائيلية عن مقتل (٥) مدنيين من عمال الأنفاق، خلال قيامهم بعملهم في نقل البضائع من مصر إلى غزة، فيما أصيب نحو (٧) آخرين.

- بتاريخ ١٤ يوليو ٢٠١١، قصفت طائرات حربية إسرائيلية الشريط الحدودي مع مصر، وأصيب في القصف ستة من عمال الأنفاق، هم : فضل جابر فضل الراعي، ٢٠ عاماً، وأصيب بشظايا في أنحاء متفرقة من الجسم؛ جمال أحمد شراب، ١٨ عاماً، وأصيب بشظايا في أنحاء متفرقة من الجسم، فيما قتل زميلهم محمد إبراهيم البيوك، ٢٠ عاماً، وفقدت آثاره. كما أصيب في نفق آخر خلال عملية القصف ثلاثة عمال آخرون، وهم: وائل عزمي أبو زهري، ٤٠ عاماً، من رفح، وأصيب بشظايا في أنحاء متفرقة من الجسم،؛ ومحمد عاطف الجمل، ٣٠ عاماً، من رفح، وأصيب بشظايا في أنحاء متفرقة من الجسم؛ ومجدي محمد أبو سماحة، ٢٥ عاماً، من بيت لاهيا، وأصيب بشظايا في أنحاء متفرقة من الجسم. ووصفت المصادر الطبية في مستشفى أبو يوسف النجار إصاباتهم بالمتوسطة. وبتاريخ ١٦ يوليو ٢٠١١، انتشلت طواقم الدفاع المدني جثمان البيوك.
- بتاريخ ٢٠ أغسطس ٢٠١١، أطلقت طائرة حربية إسرائيلية صاروخاً واحداً على الأقل تجاه أحد الأنفاق في حي البرازيل، جنوبي مدينة رفح، جنوبي قطاع غزة، مما أسفر عن مقتل أحد عمال الأنفاق على الفور وإصابة ٤ مواطنين آخرين، هم ثلاثة عمال، وأحد أفراد الأمن الوطني. وقد فقدت آثار عمال الأنفاق الثلاثة، لمدة أربعة أيام. وبتاريخ ٢٤ أغسطس ٢٠١١، عثرت طواقم الدفاع المدني على جثث الثلاثة، وهم: عماد جمال عبد الرازق أبو حرب، ٢١ عاماً؛ محمود رجاء سعيد السباخي، ٢٠ عاماً؛ ومحمد خالد محمد طافش، ٢٢ عاماً، وجميعهم من سكان مخيم الشابورة في مدينة رفح.

إطلاق النار على مسيرات مناهضة الجدار والاستيطان في الضفة الغربية

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١١ استخدام القوة المفرطة بحق المدنيين الذين يقومون بتنظيم مسيرات سلمية أسبوعية احتجاجا على الاستيطان وبناء جدار الضم (الفاصل) في عمق الأراضي الفلسطينية. وتضم تلك المسيرات التي تنظم في قرى: بلعين، نعلين والنبي صالح في محافظة رام الله، وقرية المعصرة في محافظة بيت لحم، وقرية كفر قدوم في محافظة قلقيلية عقب صلاة كل يوم جمعة، وبيت أمر في محافظة الخليل ظهر كل يوم سبت، تضم المئات من المدنيين الفلسطينيين والمدافعين عن حقوق الإنسان الدوليين والإسرائيليين. وفي العادة يتوجه هؤلاء المحتجون إلى جدار الضم في تلك المناطق ويقومون بالهتاف ضده، وترد قوات الاحتلال الإسرائيلي التي تكمن خلف المكعبات الإسمنتية في المنطقة بإطلاق النار والغازات المسيلة للدموع الأمر الذي يوقع الإصابات في صفوف المحتجين، وحالات اختناق جراء استنشاقهم الغاز المسيل للدموع.[٦] وفي كثير من الأحيان يعتدي جنود الاحتلال بالضرب على المشاركين في تلك المسيرات الاحتجاجية. وفي المجمل، فقد أسفرت تلك الاعتداءات عن مقتل اثنين من المدنيين وإصابة (١٦٣) آخرين.

وكانت جرائم القتل على النحو التالي:

- بتاريخ ١ يناير، توفيت المواطنة جواهر أبو رحمة، ٣٥ عاماً، حيث كانت تشارك في مسيرة الاحتجاج السلمي ضد استمرار أعمال البناء في جدار الضم (الفاصل) قرب بلعين، غربي مدينة رام الله في اليوم السابق الموافق للجمعة ٢٠١٠/١٢/٣١، وعند قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي باستخدام الغاز المسيل للدموع ومادة الظربان[٧] لتفريق المظاهرة السلمية، أصيبت المواطنة أبو رحمة بحالة اختناق شديد وإغماء نتيجة لاستنشاقها الغاز، ونقلت إلى مجمع فلسطين الطبي في مدينة رام الله، لتلقي العلاج. وفي حوالي الساعة ٩:٣٠ صباح اليوم التالي، السبت الموافق ٢٠١١/١/١ أعلنت المصادر الطبية في المجمع المذكور عن وفاتها. وذكرت المصادر الطبية في المجمع المذكور أن وفاتها كانت نتيجة لانخفاض حاد في أداء أجهزة التنفس بسبب تشق زائد للغاز المسيل للدموع.
- وبتاريخ ٩ ديسمبر ٢٠١١، أصيب الشاب مصطفى عبد الرازق التميمي، ٢٧ عاماً، من قرية النبي صالح، بقنبلة غاز في رأسه، أطلقها عليه جنود الاحتلال خلال تفريقهم للمسيرة السلمية التي انطلقت عقب صلاة الجمعة احتجاجا على الاستيلاء على أراضيهم من قبل مستوطني "مستوطنة حلميش" المجاورة. وقد حاولت سيارة فلسطينية نقل التميمي إلى رام الله لتلقي العلاج، غير أن قوات الاحتلال أوقفت السيارة وأنزلت المصاب ونقلته إلى مستشفى بلنسون داخل إسرائيل. وصباح يوم السبت ١٠ ديسمبر أعلن الأطباء عن وفاته. وذكر شهود عيان بأن أحد الجنود أطلق قنبلة الغاز باتجاه التميمي متعمداً، وعن مسافة تقدر بعشرة أمتار فقط.

---

٦ نشر الموقع الإلكتروني لصحيفة «هآرتس» الإسرائيلية بتاريخ ٢٠١١/١/٣ تقريراً ذكر فيه أن الجيش الإسرائيلي يستخدم الغاز المسيل للدموع من نوع «CS» في تفريق التظاهرات الفلسطينية، والذي جرى تصنيعه قبل خمسين عاماً، ووصفته أبحاث علمية بالخطير. وأضاف الموقع أن هذا النوع من الغاز، وفقا للطبيب الإسرائيلي «دانيال ارجو» الذي يشارك في التظاهرات ضد جدار الضم (الفاصل) ينتج عنه كميات كبيرة من الغاز، ما يتسبب باختناقات شديدة، ويكون له آثار كبيرة لفترة من الزمن. وأكد الطبيب الإسرائيلي استمرار الجيش الإسرائيلي باستخدام هذا النوع من الغاز، خاصة أنه قبل سنة ونصف أيضاً، تسبب بوفاة شقيق القتيلة، وهو باسم أبو رحمة، عندما أصابته بقنبلة غاز بشكل مباشر.

٧ الظربان، هي مادة قوية الرائحة لم يكشف عن تركيبها الكيميائي، تم إنتاجها في مصانع إسرائيلية، يطلقها جنود الاحتلال تجاه المتظاهرين الفلسطينيين، وتسبب الغثيان والقيء.

أحد جنود الاحتلال يطلق النار على المتظاهرين الفلسطينيين ضد جدار الضم في الضفة الغربية

عربة إسرائيلية تطلق مادة الظربان على المتظاهرين الفلسطينيين ضد جدار الضم في عمق الضفة الغربية

أعمال قتل أثناء عمليات التوغل والاجتياح في الضفة الغربية

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١١، أعمال التوغل في أنحاء متفرقة من الضفة الغربية واستباحتها لقلب المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، بادعاء استهداف رجال المقاومة الفلسطينية. وخلال تلك العمليات، تصطحب تلك القوات وحدات المستعربين[٨] بغرض تنفيذ جرائم اغتيال بحق الناشطين الفلسطينيين. وقد أسفرت تلك الجرائم عن مقتل عدد من الفلسطينيين، وبخاصة في مناطق شمال الضفة الغربية، كجنين ونابلس.

وكانت أبرز تلك الجرائم على النحو التالي:

بتاريخ ١٣ يوليو ٢٠١١، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، معززة بعدة آليات عسكرية، مخيم الفارعة للاجئين الفلسطينيين، جنوبي مدينة طوباس. تمركزت تلك القوات في شوارع وأزقة المخيم. ولدى خروج المواطن إبراهيم عمر محمد سرحان، ٢١ عاماً، من مسجد أبو بكر الصديق، شمال غربي المخيم، بعد أدائه صلاة الفجر قاصداً مكان عمله، فوجئ بتواجد قوات الاحتلال في المخيم، فلاذ بالفرار باتجاه منطقة المسجد المذكور، إلا أن قوات الاحتلال عمدت إلى مطاردته، وأطلق جنودها النار عليه بشكل مباشر. استمر المذكور بالركض وهو ينزف، إلى أن وصل منزل أحد أصدقائه، والذي قام بمساعدة جيرانه، بإدخاله إلى أحد المنازل، غير أن قوات الاحتلال طاردته واعتقلته من داخل منزل صديقه، ولم تقدم له الإسعافات اللازمة رغم إصابته بنزيف. وبعد نصف ساعة سلمته قوات الاحتلال لسيارة إسعاف تابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني التي نقلته إلى مستشفى رفيديا بنابلس، إلا أنه فارق الحياة بعد أقل من نصف ساعة.

- بتاريخ ١ أغسطس ٢٠١١، وفي حوالي الساعة ٣:٠٠ فجراً، أطلق جنود الاحتلال الذين اقتحموا مخيم قلنديا، جنوب رام الله، النار على سيارة كانت تقل خمسة أفراد تفاجئوا بوجود قوات الاحتلال وقاموا بالهرب. أصيب جراء إطلاق النار الشاب علي حسن خليفة، ٢٧ عاماً، بعيار ناري في بطنه أصاب الكبد، وتم نقله إلى مجمع فلسطين الطبي في مدينة رام الله من أجل تقلي العلاج، غير أنه فارق الحياة. كما أصيب الشاب مأمون حسن عواد، ٢٤ عاماً، بعيار ناري في الكتف الأيمن، وتم نقله على إثرها إلى مجمع فلسطين الطبي في مدينة رام الله لتقلي العلاج، ووصفت إصابته بالمتوسطة. وفي تلك الأثناء، خرج المواطن معتصم عيسى عثمان عدوان، ٢٢ عاماً، من منزله القريب، من أجل مشاهدة ماذا يجري في الخارج، فأصيب بعيار ناري في الرأس، وفارق الحياة على الفور.
- بتاريخ ٢٣ سبتمبر ٢٠١١، حاول مواطنون من قرية قصرة، جنوب شرقي مدينة نابلس، إخراج مجموعة من المستوطنين تمركزت في أرض للقرية أقامت عليها خيمة ورفعت أعلاما إسرائيلية. وقد جرت مشادات بين المواطنين وجنود الاحتلال الذين أقاموا حاجزا لمنع المواطنين من التوجه لأراضيهم للدفاع عنها. أطلق جنود الاحتلال قنابل الغاز تجاه المواطنين، فيما رشق المواطنون الجنود بالحجارة. دارت مواجهات بين المواطنين وجنود الاحتلال استمرت ثلاث ساعات، أطلق خلالها الجنود النار، فأسفر ذلك عن إصابة المواطن عصام كمال عبد بدران، ٣٧ عاماً، بعيار ناري في الخاصرة اليمنى خرجت من الكتف الأيسر. نقل المصاب إلى مستشفى رفيديا الجراحي في مدينة نابلس، إلا أنه لفظ أنفاسه الأخيرة فيه قبل أن يتمكن الأطباء من إنقاذ حياته. كما أصيب جراء تلك المواجهات سبعة مواطنين آخرون، من بينهم طفل، بالأعيرة المعدنية.

جرائم القتل على أيدي المستوطنين

شهد العام ٢٠١١ المزيد من الجرائم والاعتداءات التي يقترفها المستوطنون المسلحون ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس الشرقية. وأسفرت تلك الجرائم والاعتداءات عن مقتل مواطنين على أيدي المستوطنين، فيما قتل مواطن ثالث في عملية مشتركة بين المستوطنين وقوات جيش الاحتلال. وبمقتل هؤلاء المدنيين يرتفع عدد القتلى الفلسطينيين على أيدي المستوطنين منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر ٢٠٠٠ إلى (٦١) فلسطينياً، بينهم (١٤) طفلاً، وسيدة واحدة.

- بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١١، أقدم مستوطن، انطلاقاً من مستوطنة "براخا" المقامة في الجهة الجنوبية من بلدة عراق بورين، جنوبي مدينة نابلس، على قتل المواطن عدي ماهر حمزة قادوس، ١٨عاماً، من البلدة المذكورة، وذلك بعد أن أطلق عليه عياراً نارياً واحداً من مسدس. اخترق العيار الكتف الأيمن للضحية، ونفذ إلى كليته، وأحدث تهتكاً فيها، وفارق حياته على الفور.
- وبتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١١، أطلق مستوطن النار على الطفل يوسف فخري موسى أخليل، البالغ من العمر، ١٥ عاماً، من بلدة بيت أمر، شمال محافظة الخليل، فارداه قتيلاً، فيما أصاب مواطن آخر خلال اقتحام مجموعة من المستوطنين البلدة. واستنادا لتحقيقات المركز، في ساعات الصباح، اقتحم ما يقرب من مائة مستوطن انطلقوا من مستوطنة "بيت عين"، قرية صافا، شمالي بلدة بيت أمر، شمالي محافظة الخليل، وكان عدد منهم مسلحين

٨ (المستعربون) هم من الوحدات الخاصة في جيش الاحتلال الإسرائيلي، يرتدون ملابس مدنية شبيهة بملابس المدنيين الفلسطينيين، وعادة ما يستخدمون في عملياتهم سيارات تحمل لوحات تسجيل فلسطينية، وقد أشتهر عنهم تنفيذ جرائم إعدام ميداني للعديد من الفلسطينيين التي تدعي قوات الاحتلال أنهم من المطلوبين لها.

بينادق ومسدسات. استمر المستوطنون بمسيرتهم مشياً على الأقدام دون مرافقة قوات الاحتلال لهم كالعادة، مخترقين أحياء القرية في اتجاه بلدة بيت أمر، ومحاولين اقتحامها. وفي هذه الأثناء كان قد تداعى عدد من أهالي القرية والبلدة المذكورتين، وقاموا بالتصدي للمستوطنين للحيلولة دون اقتحامهم البلدة، فوقعت مواجهات بين المستوطنين وعدد من الأهالي في المنطقة الواقعة بين القرية والبلدة، أطلق خلالها المستوطنون عدة أعيرة نارية تجاه المواطنين بصورة مباشرة، فأصيب على الفور المواطن مراد محمد عبد القادر أخليل، ٢٠ عاماً، بعيار ناري في (كوع اليد اليمنى). وفيما واصل المواطنون تصديهم للمستوطنين، أطلق أحد المستوطنين النار تجاه الطفل يوسف فخري موسى أخليل، ١٥ عاماً، من بلدة بيت أمر، فأصابه بعيار ناري في الرأس، نقل على أثره إلى المستشفى الأهلي بالخليل وأجريت له عملية جراحية، غير أنه فارق الحياة في مساء نفس اليوم.

جرائم القتل خارج نطاق القانون (الاغتيالات)

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١١، اقتراف المزيد من جرائم الاغتيال بحق من تتهمهم بالضلوع أو المشاركة في هجمات ضد أهداف إسرائيلية في الأرض المحتلة وداخل إسرائيل. وعلى مدار العام اقترفت تلك القوات العديد من جرائم الاغتيال بحق الفلسطينيين في الضفة وغزة، أسفرت عن مقتل (٣٢) فلسطينياً. وتنفذ قوات الاحتلال جرائم الاغتيال في غزة بواسطة الطائرات الحربية التي تطلق صواريخها نحو الهدف، إن كان في سيارة أو في منزل داخل مناطق سكنية مكتظة. ولا تأبه تلك القوات بحجم الضحايا المدنيين الذين يسقطون في تلك الجرائم. فيما تنفذ جرائم الاغتيال في الضفة الغربية، في أغلبها بواسطة القوات الخاصة "المستعربين"، الذين يتسللون بزي مدني الى داخل المناطق السكنية الفلسطينية.

وبذلك يرتفع عدد ضحايا جرائم الاغتيال التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر ٢٠٠٠، إلى (٨٤٢) شخصاً، بينهم (٥٨٩) مدنياً كانوا من المستهدفين، و(٢٥٣) من غير المستهدفين. وبين ضحايا الاغتيال (٩٠) طفلاً و(٢٣) امرأة. وقد سقط (٣٦٩) شخصاً من هؤلاء الضحايا في الضفة الغربية، بينهم (٢٩٤) مستهدفاً، و(٧٥) غير مستهدف، فيما سقط في قطاع غزة (٥٠٦) شخصاً، بينهم (٣٢٦) مستهدفاً، و(١٨٠) غير مستهدف.

وكانت أبرز تلك الجرائم على النحو التالي:

مسن يقتل في سريره في الخليل

بتاريخ ٧ يناير ٢٠١١، حاصرت قوة عسكرية إسرائيلية مبنى مكوناً من أربعة طوابق سكنية، وسط حي الشيخ، وسط مدينة الخليل. اقتحم العديد من أفرادها الطابق الثاني من المبنى، الذي يقيم فيه المواطن المسن عمر سليم سليمان القواسمي، ٦٦ عاماً، وزوجته وابن له معاق، وهو أحد أقارب وجار أحد نشطاء حركة (حماس). دهم الجنود المنزل، وأشهروا أسلحتهم بوجه زوجة المواطن المذكور، والتي كانت مستيقظة، ثمّ أطلقوا النار من مسافة لا تزيد عن مترين مباشرة تجاه الأجزاء العلوية لزوجها، بينما كان يغط بالنوم في سريره، فقتل على الفور، إلى جانب خروج جزء من دماغه وسقوطه جانب السرير. اقتاد الجنود زوجة المواطن القواسمي إلى خارج الغرفة واحتجزوها تحت تهديد السلاح في غرفة ابنها المعاق يوسف، ٤٥ عاماً، قبل أن يتبن لهم لاحقاً من خلال بطاقة هوية الضحية، أنه ليس المطلوب لديها، وهو "وائل محمد سعيد البيطار"، وغادروا المكان ومعهم جثة الضحية، بالتزامن مع مداهمتهم الطابق الأول من المبنى ذاته، واعتقال المواطن البيطار، واقتياده إلى جهة غير معلومة.

وقد اعترف الناطق العسكري باسم قوات الاحتلال باقترافها لهذه الجريمة "بالخطأ". وذكر أن الجنود "أطلقوا النار على القواسمي ظناً منهم بأنه شخص مسلح، وقد يشكل تهديداً على حياتهم". إلا أن تحقيقات المركز تدحض تلك الرواية كلياً، وتؤكد أن جنود الاحتلال أعدموا المسن الفلسطيني بصورة متعمدة وهو نائم في فراشة.

الطفل مالك خالد شعت، عامان قتل في جريمة الاغتيال التي راح فيها والده وأربعة من رفاقه

بتاريخ ١٨ أغسطس ٢٠١١، أطلقت طائرات الاحتلال، صاروخين مستهدفة مجموعة من قادة لجان المقاومة الشعبية وذراعها العسكري (ألوية الناصر صلاح الدين) بينما كانوا يتواجدون في حديقة منزل تعود للمواطن خالد حمد شعت. يقع المنزل مقابل مسجد علي بن أبي طالب، مقابل شارع أبو بكر الصديق في منطقة الشعوت بلوك (J) من مخيم اللاجئين في رفح. أسفر القصف عن مقتل ستة مواطنين، خمسة منهم من قادة وعناصر لجان المقاومة الشعبية، والسادس أبن أحدهم: والقتلى هم: ١) كمال عوض محمد النيرب (أبو عوض)، ٤٣ عاماً، الأمين العام للجان المقاومة الشعبية؛ ٢) عماد عبد الكريم عبد الخالق حماد، ٤٠ عاماً، مسئول ألوية الناصر صلاح الدين؛ ٣) عماد الدين نعيم سيد نصر، ٤٦ عاماً، وهو ناشط في الألوية؛ ٤) خالد إبراهيم سلمان المصري، ٢٦ عاماً، ناشط في الألوية؛ ٥) خالد حمد شعت، ٣٢ عاماً، قائد وحدة التصنيع في ألوية الناصر صلاح الدين؛ و٦) والطفل مالك خالد حمد شعث، (عامان).

مقتل طبيب وطفل في جريمة اغتيال

بتاريخ ١٩ أغسطس ٢٠١١، استهدفت طائرة استطلاع تابعة لقوات الاحتلال ثلاثة مواطنين من سكان حي الشجاعية، شرقي مدينة غزة، كانوا يستقلون دراجة نارية، من بينهم طفل، وذلك أثناء سيرهم في شارع جمال عبد الناصر، بالقرب من مفترق المغربي، غربي مدينة غزة، مما أدى إلى مقتلهم على الفور بعد أن تحولت أجسادهم لأشلاء متقطعة. كما أدى القصف إلى إصابة خمسة مواطنين من المارة، من بينهم سيدة، وإلحاق أضرار في سيارة مدنية كانت تسير بجانب الدراجة النارية المستهدفة. والقتلى هم: ١) منذر باسم حمدان قريقع، ٣٢ عاماً، وهو طبيب يعمل بقسم العناية المركزة بمستشفى الشفاء؛ وعلم المركز أنه كان قد أنهى عمله في المستشفى، وكان في طريقه برفقه شقيقه ونجله إلى منزلهم؛ ٢) وشقيقه، معتز باسم قريقع، ٢٩ عاماً، أحد القادة الميدانيين في سرايا القدس (الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي)؛ و٣) نجله الطفل إسلام معتز قريقع، عامان.

جرائم قتل الأطفال

خلال العام ٢٠١١، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، اقتراف المزيد من الجرائم بحق الأطفال الفلسطينيين. ونتيجة لتلك الجرائم قتل (١٦) طفلاً، بينهم (١٤) طفلاً قتلوا في غزة، و(٢) قتلا في الضفة الغربية. ومن بين إجمالي القتلى الأطفال، (١) قتل على أيدي مستوطنين، و(٢) قضوا خلال جرائم اغتيال، و(٥) خلال قصف المناطق العازلة، و(٨) خلال قصف المنشآت المدنية والمنازل السكنية. وبذلك يرتفع عدد الأطفال الذين قتلوا خلال الانتفاضة الثانية منذ سبتمبر ٢٠٠٠، إلى (١٢٥٨) طفلاً، بينهم (٣٣٩) طفلاً في الضفة الغربية، و(٩١٩) طفلاً في قطاع غزة. كما أصيب خلال نفس الفترة، (٦٩١٦) طفلاً، بينهم (٦٠٧٣) طفلاً في قطاع غزة، و (٨٤٣) طفلاً، في الضفة الغربية. ومن بين مجموع المصابين، هنالك المئات ممن أصيبوا بإعاقات دائمة.

رسم بياني رقم (٢) يوضح القتلى من الاطفال حسب الفئة العمرية منذ سبتمبر ٢٠٠٠ حتى نهاية ديسمبر ٢٠١١

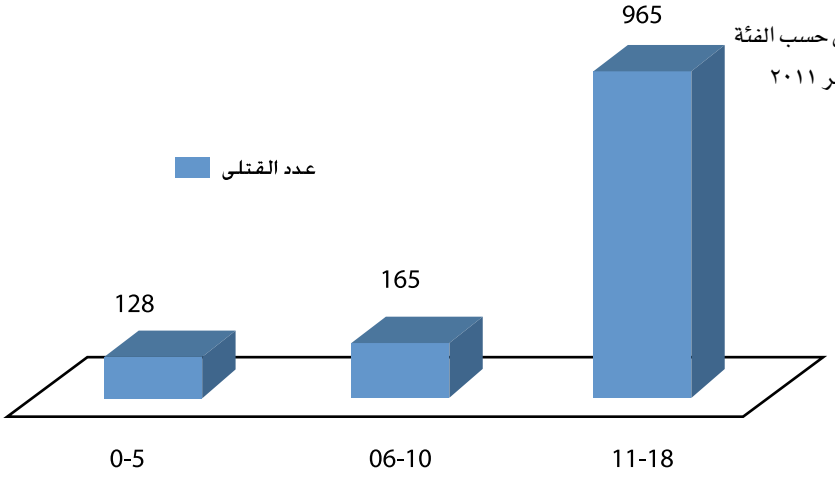

ويستعرض الجزء التالي أبرز جرائم قتل الأطفال خلال العام، مع الإشارة إلى أن هنالك حالات قتل وجرائم وردت في سياقات سابقة في هذا التقرير. وكانت أبرز تلك الجرائم على النحو التالي:

- بتاريخ ٢٧ يناير، قتل الطفل يوسف فخري موسى أخليل، ١٥ عاماً، وأصيب مدني آخر في بلدة بيت أمر، شمالي محافظة الخليل عندما اقتحم مستوطنون قريتهم وأطلقوا النار على المواطنين.[٩]
- وبتاريخ ١٩ مارس وفي حوالي الساعة ٩:٣٠ مساء، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على طول الشريط الحدودي مع إسرائيل، شرقي قرية جحر الديك، وسط القطاع، عدة قذائف مدفعية باتجاه الطفلين عماد محمد عيسى فرج الله، ١٦ عاما، و قاسم صلاح أبو اعطيوي، ١٦ عاماً، من سكان مخيم النصيرات، حيث كان المذكوران يتواجدان على بعد نحو ٣٠٠ متر من الشريط المذكور، مما أدى إلى مقتلهما على الفور. وواصلت تلك القوات إطلاق النار في المنطقة حتى ساعة متأخرة من الليل. وفي ساعات الصباح توغلت قوات الاحتلال معززة بعدة آليات عسكرية في المنطقة لمسافة تقدر بحوالي ٤٠٠ متر،

٩ انظر التفاصيل في بند جرائم القتل على أيدي المستوطنين ص(٣٢).

وباشروا بأعمال تمشيط فيها. وعند الساعة ١١:٣٠ صباح اليوم التالي الموافق ٢٠١١/٣/٢٠، استطاعت سيارة إسعاف تابعة لمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وبعد التنسيق عبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع إسرائيل بالدخول للمنطقة، والعثور على جثتي الطفلين على بعد ٣٠٠ متر من الشريط الحدودي، حيث تم نقل الجثتين إلى مستشفى الشفاء في غزة.

- بتاريخ ٢٢ مارس، قتل أربعة مدنيين، بينهم الطفلان محمد جلال الحلو، ١١ عاماً، وياسر عاهد الحلو، ١١ عاماً، جراء استهداف قوات الاحتلال الحي الذي يسكنون فيه بقذائف مدفعية. كما أصيب ١١ آخرون بينهم ٨ أطفال.[١٠]

- بتاريخ ٧ ابريل، وفي حوالي الساعة ٤:٠٠ مساء قتل الطفل خالد إسماعيل حمدان الدباري، ١٧ عاماً، عندما أطلقت قوات الاحتلال المتمركزة على الشريط الحدودي مع إسرائيل، حوالي ١٠ قذائف مدفعية وأطلقت طائرات الأباتشي نيران رشاشاتها تجاه محيط أرض مطار غزة الدولي، أقصى جنوب شرقي مدينة رفح، جنوبي قطاع غزة، وذلك عندما كان يجلس مع كل من محمد عيادة عيد المهموم، ٢٥ عاماً؛ وصالح جرمي عطية الترابين ٣٨ عاماً داخل أرض المطار، مما أدى إلى مقتل اثنين منهم على الفور، فيما قضى المواطن الترابين متأثراً بجراحه، مساء اليوم ذاته.

- بتاريخ ٨ أبريل، قضى الطفل محمود وائل الجرو، ١٠ أعوام، وتحول جسده إلى أشلاء، وذلك عند استهداف قوات الاحتلال الإسرائيلي بقذيفتي مدفعية تجمهراً للمواطنين بالقرب من مقبرة الشجاعية، مقابل مدرسة حطين في شارع بغداد، شرقي حي الشجاعية، شرقي مدينة غزة، وكانوا على مسافة ٢٠٠٠ متر من الحدود. وقضى إثر القصف أيضا المقاوم بلال محمد العرعير، ٢٤ عاماً.

- بتاريخ ١٣ مايو، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي الطفل ميلاد سعيد عياش، ١٧ عاماً، بدم بارد في حي سلوان، جنوبي البلدة القديمة من مدينة القدس المحتلة. وقد أطلقت النار باتجاه عياش من داخل منزلين يستولي عليهما المستوطنون في الحارة الوسطى من بلدة سلوان، بينما كان يسير على طريق ترابية، ويبعد مسافة تقدر بحوالي ١٠ إلى ١٥ متراً من المنزلين. ووفقاً لإفادة والد القتيل، المواطن سعيد علي عيسى عياش، ٥٧ عاماً، وهو من سكان منطقة راس العمود، في مدينة القدس الشرقية، ويعمل مترجماً ومحرراً للشؤون الإسرائيلية، بأنه في حوالي الساعة ٣:٠٠ بعد ظهر اليوم المذكور أعلاه، كان نجله ميلاد، ١٧ عاماً، يسير على طريق ترابية في الحارة الوسطى من بلدة سلوان، جنوبي البلدة القديمة من المدينة. وعندما اقترب مسافة تقدر بحوالي ١٠ إلى ١٥ متراً من منزلين سكنيين يستولي عليهما المستوطنون، أُطلِقَ عليه عيار ناري من جهة المنزلين، أصابه في بطنه وخرج من ظهره. وقد سقط ميلاد أرضاً، حيث هرع عدد من المواطنين الفلسطينيين لإسعافه، إلا أن جنود الاحتلال الذين يقومون بحراسة المستوطنين في المنزلين المذكورين أطلقوا قنابل الغاز تجاههم، وأبعدوهم عنه. وبعد حوالي خمس عشرة دقيقة تمكنت سيارة إسعاف من الوصول إليه، ونقلته إلى مستشفى جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية. وذكر والده نقلاً عن المصادر الطبية في المستشفى المذكورة أن ميلاد وصل إليها وقلبه متوقف، وأن هناك تمزقاً في أمعائه وشرايين الدم. وفي ساعة مبكرة من فجر يوم السبت الموافق ٢٠١١/٥/١٤، أعلنت المصادر الطبية عن وفاته. وأفاد المواطن سعيد عياش أن المنطقة التي كان يمر فيها ميلاد كانت هادئة جداً في تلك الساعة، وأن مواجهات بين أطفال وفتية فلسطينيين من جهة وقوات الاحتلال من جهة أخرى كانت تدور في حارة بئر أيوب، في حي البستان ببلدة سلوان، وعلى مسافة تقدر بحوالي ١٥٠٠ متر من مكان تواجد نجله. يشار إلى أن أفراداً من شركات حراسة خاصة إسرائيلية، وقوات من (حرس الحدود) تقوم بحراسة المستوطنين في المبنيين المذكورين.

- بتاريخ ١٥ مايو، وفي ذكرى يوم النكبة، قتل الطفل خميس صلاح مصلح حبيب، ١٧ عاماً، من سكان حي تل الزعتر، شرقي جباليا، إثر إطلاق قوات الاحتلال المتمركزة على الحدود الفاصلة بالقرب من معبر ناحل عوز الحدودي مع إسرائيل، شرقي مدينة غزة، قذيفة مدفعية على المنطقة المذكورة، مما أدى إلى مقتله على الفور. والجدير ذكره أن الطفل حبيب يعاني من إعاقة في العقل (مختل عقلياً)، وفقا لرواية أهله.

- بتاريخ ١٩ سبتمبر، قضى الطفل إبراهيم عدنان عبد ربه الظاظا، ١٤ عاماً، من سكان حي التفاح، شرقي مدينة غزة، نحبه متأثراً بجراحه التي أصيب بها من قبل قوات الاحتلال بتاريخ ٢٠١١/٨/١٨، عندما استهدفت طائرة استطلاع تابعة لتلك القوات مجموعة من رجال المقاومة بصاروخ واحد، أثناء تواجدهم بالقرب من مستشفى الوفاء، شرقي مدينة غزة. أسفر ذلك عن إصابة طفلين من سكان نفس المنطقة، وهما: إبراهيم عدنان عبد ربه الظاظا، ١٤ عاماً، ومحمد عاطف عبد ربه الظاظا، ١٥ عاماً، بشظايا في أنحاء متفرقة من جسديهما. أدخل الطفلان المصابان إلى قسم العناية المركزة في مستشفى الشفاء بمدينة غزة، ووصفت جراحهما بأنها بالغة الخطورة. مكث الطفل إبراهيم الظاظا أسبوعاً في المستشفى المذكورة، ثم جرى تحويله إلى إحدى المستشفيات الإسرائيلية، التي مكث فيها حتى أعلن عن وفاته.

جرائم القتل بحق النساء

قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١١ (٣) نساء، من بينهن امرأتان في قطاع غزة، وواحدة في الضفة الغربية. وأصيبت خلال العام ٢٠١١ (٣٧)

---

١٠ انظر تفاصيل الجريمة في بند قصف أماكن سكنية ص (٢٩)

امرأة، بينهن (١١) في الضفة الغربية، و(٢٦) في قطاع غزة. وبذلك، يرتفع عدد النساء القتلى اللواتي قضوا على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ سبتمبر ٢٠٠٠ إلى (٢٨٤) امرأة، بينهن (٦٨) امرأة في الضفة الغربية، و(٢١٦) امرأة في قطاع غزة. كما أصيبت خلال الانتفاضة نحو (١٥٠٥) امرأة، بينهن (٧٧) امرأة في الضفة الغربية، و(١٤٢٨) امرأة في قطاع غزة.

- بتاريخ ١ يناير ٢٠١١، قتلت جواهر أبو رحمة، ٣٥ عاماً، جراء استنشاقها الغاز المسيل للدموع الذي أطلقته قوات الاحتلال الإسرائيلي على المشاركين في المسيرة السلمية ضد جدار الضم (الفاصل) في قرية بلعين غربي رام الله.[١١]

المواطنة نجاح حرب قديح، ٤١ عاماً، وابنتها نضال إبراهيم قديح، ١٩ عاماً، قتلتا داخل منزليهما في قرية عبسان الكبيرة، شرقي خان يونس، لدى سقوط صاروخ إسرائيلي في ساحة منزلهما بتاريخ ٨ ابريل. أصيبت أيضاً في الجريمة ابنتاها الأخريان، نداء، ١٨ عاماً، ووصفت إصابتها بأنها خطيرة، حيث أدخلت إلى قسم العناية الفائقة في مستشفى ناصر، وفداء، ١٥ عاماً، وأصيب بشظايا في الرجلين، ووصفت جراحها بالمتوسطة.

١١ انظر تفاصيل الجريمة في بند «جرائم القتل خلال إطلاق النار على المسيرات السلمية التي تنظم احتجاجا على إقامة الجدار» ص(٣٠).

استمرار الحصار وانتهاك الحق في حرية التنقل والحركة

واصلت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي سياستها الخاصة بفرض إجراءات الحصار الشامل المفروض على الأرض الفلسطينية المحتلة خلال العام ٢٠١١، وللعام الخامس على التوالي، وأحكمت قيودها التي هدفت إلى تعزيز إجراءات عزل السكان المدنيين الفلسطينيين، وبشكل خاص سكان قطاع غزة الذي تحكم إغلاقه وفصله بشكل تام عن امتداده الجغرافي في الضفة الغربية، بما في ذلك مدينة القدس المحتلة. يأتي استمرار الحصار على الرغم من إتمام صفقة تبادل الأسرى، والإفراج عن الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، والذي طالما استخدمته الحكومة الإسرائيلية كذريعة لتبرير إغلاق القطاع.

وأشارت الوقائع الميدانية خلال عام ٢٠١١ إلى كذب الرواية الإسرائيلية بشأن التخفيف المزعوم والتسهيلات التي أعلنتها السلطات الحربية المحتلة حول تخفيف الحصار عن قطاع غزة، وتقليص القيود المفروضة على دخول السلع المختلفة إلى القطاع. فلم يطرأ أي تغيير جوهري على حركة المعابر التجارية في ظل استمرار فرض حظر شبه تام على صادرات القطاع. فيما واصلت السلطات المحتلة حظر دخول غالبية السلع والبضائع الأساسية الضرورية للسكان، وبخاصة مواد البناء والمواد الخام اللازمة للإنتاج. وثبت أن إعلان السلطات المحتلة عن تلك التسهيلات المزعومة بدخول سلع جديدة إلى قطاع غزة (معظمها مواد غذائية وسلع استهلاكية)، ليست إلا محاولات لإيهام المجتمع الدولي بإدخال تسهيلات على حركة البضائع إلى القطاع. فلم تكن تلك السلع التي سمحت بدخولها تستجيب حتى للحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية الضرورية للسكان المدنيين. بل إن أسواق القطاع لم تكن بحاجة إلى تلك السلع الجديدة، والتي كانت تورد كميات كبيرة منها من مصر عبر الأنفاق، فيما يحول تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان دون قدرتهم على شرائها من الأسواق.

وقد عبر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من خلال البيانات التي أصدرها على مدار العام، ومن خلال نشرة حالة المعابر، التي دأب على إصدارها بشكل دوري شهرياً، عن خشيته من مأسسة الحصار وإضفاء الشرعية عليه من قبل المجتمع الدولي، ما يدفع قطاع غزة باتجاه مرحلة أخرى من مراحل الحصار الجائر، وهي مرحلة قد تكون مقبولة على المستوى الدولي. وقد لا يعاني الفلسطينيون في قطاع غزة من النقص نفسه في البضائع، ولكن ستستمر تبعيتهم الاقتصادية وعدم قدرتهم على التحكم بشئونهم الخاصة، بالإضافة إلى عزلهم عن العالم الخارجي اجتماعياً، وثقافياً، وأكاديمياً.

وأكد المركز على ضرورة إحداث تغيير جذري في السياسات الإسرائيلية التي تسببت في استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية لسكان قطاع غزة المدنيين، ونجم عنها بروز مؤشرات خطيرة على مستوى الأوضاع الإنسانية التي يعيشها السكان، وبخاصة فيما يتعلق بمستويات الأمن الغذائي للسكان، بمن فيهم الأطفال. كما تدهورت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان الغزيين بفعل التأثيرات الخطيرة، وطويلة الأجل، لسياسات السلطات المحتلة الإسرائيلية التي نجحت في تقويض أية فرص حقيقية لإنعاش اقتصاد القطاع، وإعادة تشغيل القطاعات الاقتصادية فيه. وخلفت تلك السياسة المنهجية والمنظمة انتهاكاً متواصلاً لحقوق سكان القطاع في مستوى معيشي ملائم، بما في ذلك حقهم في مأوى ملائم، وحقوقهم في التمتع بالحق في العمل، الضمان الاجتماعي، الصحة وحقهم في التعليم. وأكد المركز أن إجراءات تخفيف الحصار التي تم الإعلان عنها ليست سوى إجراءات غامضة، بل إنها إجراءات شكلية ولا يمكنها التعامل مع جذور الأزمة، والتي من الممكن معالجتها فقط من خلال الإنهاء الفوري والكامل للحصار، بما في ذلك إزالة القيود المفروضة على السفر من وإلى قطاع غزة، وكذلك الحظر المفروض على الصادرات.

وفي المقابل تواصل عجز المجتمع الدولي، وخاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، عن اتخاذ إجراءات صارمة تضع حداً لاستمرار انتهاكات سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي لالتزاماتها الكفيلة باحترام سلطات الاحتلال لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها رفع الحصار ووقف العمل بهذه السياسة التي تؤدي إلى انتهاكات جسيمة لحقوق المدنيين الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن حقوقهم المدنية والسياسية.

فعلى صعيد المعابر التجارية، اتخذت سلطات الاحتلال خلال العام مزيداً من الخطوات الجديدة التي هدفت من خلالها إلى تكريس معبر كرم أبو سالم، جنوب شرقي رفح، كمعبر تجاري وحيد لقطاع غزة، رغم تدني قدرته التشغيلية، والناجمة عن عدم جاهزيته لتلبية كافة الاحتياجات اللازمة لسكان القطاع.

فقد قامت سلطات الاحتلال بتاريخ ٢٠١١/٣/٢ بإغلاق معبر المنطار (كارني) إغلاقاً نهائياً.[١٢] ويقع معبر المنطار المُغلق شرقي مدينة غزة، ويعتبر منذ إنشائه في عام ١٩٩٥، المعبر التجاري الرئيسي لقطاع غزة، وهو الأكبر من حيث القدرة الاستيعابية لتدفق البضائع الواردة وتصدير منتجات القطاع أيضاً. وحسب اتفاقية

١٢ يشار إلى أن سلطات الاحتلال الاسرائيلي قد ازالت معبر كارني مطلع العام ٢٠١٢، ليكون معبر كرم أبو سالم على الحدود المصرية بديلاً دائماً له.

المعابر المبرمة في نوفمبر ٢٠٠٥ فإن القدرة التشغيلية لهذا المعبر تسمح بتصدير ٤٠٠ شاحنة يومياً من الخضار والفاكهة والمنتجات الصناعية والتجارية، واستيراد ٦٠٠ شاحنة يومياً من احتياجات القطاع من السلع والبضائع. وتؤكد الإحصائيات الموثقة في المركز أن قدرة المعبر التشغيلية قبل تشديد الحصار على قطاع غزة لم تصل، بأي حال من الأحوال، إلى هذه المعدلات بسبب القيود الإسرائيلية على تشغيل المعبر. ويتميز المعبر بوجوده داخل المنطقة الصناعية الرئيسية في القطاع، والتي جرى تدميرها خلال العدوان الحربي الأخير على غزة أواخر العام ٢٠٠٨ وأوائل العام ٢٠٠٩، ما كان يسهل حركة التجارة الواردة والصادرة.

وتسبب إغلاق معبر المنطار كلياً واعتماد معبر كرم أبو سالم في تفاقم معاناة القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية في قطاع غزة، وخلق مزيد من المعيقات في حركة البضائع المحدودة المسموح بمرورها. كما أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف النقل والمواصلات، والتي أدت إلى ارتفاع أسعار الواردات الغزية وتحميل المصدرين الغزيين (السلع الزراعية المحدودة جداً المسموح بتصديرها) أعباء مالية إضافية. ونتيجة لهذه الإجراءات أصبح نقل حاوية بضائع من ميناء أسدود إلى قطاع غزة تفوق تكلفة نقلها من الصين إلى ميناء أسدود، حيث تبلغ تكلفة نقل الحاوية من الصين إلى ميناء أسدود ٦٦٠٠ شيكل (المسافة ٩٠٠٠كم)، بينما تبلغ تكلفة نقل الحاوية من ميناء أسدود إلى قطاع غزة ١٠٤٠٠ شيكل (المسافة ٧٠كم)، بسبب الرسوم المرتفعة التي تفرضها السلطات المحتلة على البضائع الواردة إلى قطاع غزة.

أدى اعتماد معبر كرم أبو سالم غير الملائم للأغراض التجارية، كمعبر رئيسي لقطاع غزة، إلى زيادة معاناة السكان، لعدم احتوائه على التجهيزات اللازمة لنقل البضائع، وسعته المحدودة جداً، والتي لا تكفي لتلبية احتياجات القطاع من الواردات، التي كانت تصل إلى نحو ٥٧٠ شاحنة بضائع يومياً قبل تشديد الحصار على القطاع، وانخفاض معدلها خلال عام ٢٠١١ إلى نحو ١٣٠ شاحنة يومياً. وفي وقت متزامن، قامت سلطات الاحتلال بفرض حظر على خروج كافة الصادرات الغزية إلى الخارج، واستثنت من ذلك تصدير كمية محدودة جداً من الزهور والتوت الأرضي.

جدير بالذكر أن السلطات المحتلة قامت خلال الأعوام السابقة باتخاذ إجراءات مشابهه في سياق خطة هدفت من خلالها إلى إحكام خنق قطاع غزة، وتكريس معبر كرم أبو سالم، غير الملائم للأغراض التجارية، كمعبر رئيسي ووحيد للقطاع. فقد أغلقت بتاريخ ٢٠١٠/١/٤، معبر ناحال عوز، المخصص لتوريد الوقود إلى القطاع، إغلاقاً كلياً، وحولت توريد الكميات المقننة من الوقود والمحروقات إلى معبر كرم أبو سالم. وقد نجم عن إغلاق هذا المعبر، وتحويل واردات القطاع من الوقود لتمر عبر معبر كرم أبو سالم، غير المجهز فنياً لإمداد قطاع غزة بكميات كافية، وتحديداً من غاز الطهي، عدة أزمات في غاز الطهي خلال العامين الماضيين. وكانت سلطات الاحتلال قد أغلقت معبر صوفا، والذي كان مخصصاً لواردات القطاع من مواد البناء بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٥، وسمحت بتوريد بعض إرسالات المساعدات الإنسانية إلى سكان القطاع، عبره، حتى نوفمبر ٢٠٠٨، حيث أغلق بشكل كلي، وحولت تلك المساعدات الإنسانية المحدودة إلى معبر كرم أبو سالم أيضاً.

وأكد التقرير السنوي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"، أن الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، والإغلاق بالضفة الغربية المتواصلين يكلفان الاقتصاد الفلسطيني خسارة ما بين ٦٠٠ و٨٠٠ مليون دولار في العام، أي نحو ١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وأضاف أن إعادة تأهيل الاقتصاد الفلسطيني يتطلب إزالة جميع القيود الإسرائيلية على حركة الأفراد والبضائع، مشدداً على أن سياسة الإغلاق التي تنتهجها إسرائيل في الضفة الغربية إلى جانب الحصار والحرب قد تسببت بخسائر مباشرة وغير مباشرة بملايين الدولارات. وقدر التقرير حجم الخسائر المباشرة وغير المباشرة التي سيُمنى بها الاقتصاد الفلسطيني جراء سياسة الحصار بنحو ٣,٩ مليارات دولار خلال الفترة بين عام ٢٠٠٨ و٢٠١١، لافتاً إلى أن الاقتصاد الفلسطيني يخسر ما بين ٦٠ و٨٠ ألف فرصة عمل سنويا، لتصل الخسائر الإجمالية في فرص العمل بالاقتصاد الفلسطيني إلى ٢٦٠ ألف فرصة عمل خلال الأعوام من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١.

وتشير البيانات التي وثقها المركز خلال العام ٢٠١١، أن تردى الأوضاع الاقتصادية في القطاع أدى إلى ارتفاع نسبة العائلات الفلسطينية التي تعيش تحت خط الفقر إلى ٣٨٪، فيما زادت معدلات البطالة، والناجمة عن الشلل شبه التام لكافة القطاعات الاقتصادية إلى ٤٥,٢٪ بين القوى البشرية العاملة في القطاع. وأدى ذلك إلى تعرض ٧١٪ من سكان غزة لانعدام الأمن الغذائي، ٦٥٪ منهم أطفال، ويمثل ذلك ارتفاعاً كبيراً عن معدلات الأعوام السابقة، حيث بلغ المعدل عام ٢٠٠٣، نسبة ٤١٪. وارتفعت جراء ذلك مستويات سوء التغذية ونقص الوزن وتأخر أو توقف النمو ومرض فقر الدم إلى معدلات مرتفعة تفوق مثيلاتها في دول الجوار.

واستمر منع السلطات الحربية الإسرائيلية المحتلة خلال العام ٢٠١١ لسكان الأرض الفلسطينية المحتلة من دخول إسرائيل، وطال ذلك كافة السكان المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الحالات الإنسانية والمرضية. وفرضت السلطات الحربية المحتلة خلال العام قيوداً داخلية إضافية على حركة وتنقل السكان المدنيين الفلسطينيين بين مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة. وشكلت الحواجز والنقاط العسكرية، الدائمة والمؤقتة، والمنتشرة على مداخل الشوارع الرئيسية والفرعية في محافظات الضفة الغربية، عائقاً مستمراً أمام حركة وتنقل السكان المدنيين، وأدت إلى عزل السكان فيما يشبه كانتونات متفرقة ومعزولة عن بعضها البعض. وخلال العام لجأت قوات الاحتلال إلى المزيد من العراقيل الجديدة التي فرضتها على سفر سكان الضفة الغربية للخارج عبر جسر الكرامة، حيث قلصت ساعات العمل فيه، ولجأت إلى استخدام أساليب إذلال حاطة بكرامة الإنسان، فاقمت من معاناة المسافرين، المغادرين للخارج أو العائدين إلى أماكن سكناهم.

على صعيد قطاع غزة، ما يزال السكان محرومين من حقهم في حرية الحركة، ويعانون بشكل كبير جراء القيود المفروضة على تنقلاتهم عبر جميع المنافذ والمعابر التي تصل قطاع غزة بالعالم الخارجي والضفة الغربية وإسرائيل.

فقد استمر خلال عام ٢٠١١ إغلاق معبر بيت حانون "ايريز" أمام المواطنين الفلسطينيين الراغبين بالتوجه إلى الضفة الغربية و/ أو إسرائيل إغلاقاً شبه كلي، وحرم جراء ذلك سكان قطاع غزة من الوصول إلى الأماكن المقدسة في القدس وبيت لحم لأداء شعائرهم الدينية، كما منع الطلاب والطالبات من الوصول إلى مدن الضفة الغربية للالتحاق بالجامعات هناك، ومنع السكان من زيارة أقربائهم وذويهم المقيمين في الضفة الغربية أو العكس. ولم تسمح السلطات المحتلة منذ سيطرة حركة حماس على قطاع غزة بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٥، إلا لفئات محددة باجتياز المعبر، وهذه الفئات هي: مرضى القطاع من ذوي الحالات الخطيرة، الصحافيون الأجانب، العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية والمسافرون عبر معبر الكرامة (جسر اللنبي)، ويجتاز هؤلاء المعبر في ظل إجراءات معقدة ومعاملة حاطة بالكرامة الإنسانية.

وشهد العام الخامس للحصار استمرار فرض القيود، التي طالت حركة جميع الفئات التي كان يسمح لها باجتياز المعبر، بما فيها فئات المرضى من ذوي الحالات الخطيرة، والصحافيين الأجانب، والعاملين في المنظمات الدولية الإنسانية، والمسافرين عبر جسر اللنبي، كما شهد انخفاضاً حاداً في عدد مرضى القطاع الذين سمح لهم بالسفر عبر المعبر. فقد سمحت السلطات المحتلة لنحو ٩،٢٨٩ مريض باجتياز المعبر، وهو ما يعني انخفاض المعدل اليومي الذي كانت تسمح به سلطات الاحتلال إلى ٢٥ حالة يومياً، أي ما نسبته ٥٠٪ من المعدل الذي سمحت به خلال العام ٢٠٠٦. وما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تواصل حرمان ذوي نحو ٤٠٠ معتقل من زيارة أبنائهم المعتقلين في السجون الإسرائيلية منذ يوم ٢٠٠٧/٦/٦، من دون إبداء أية أسباب لهذا الإجراء غير المبرر، والذي يتعارض مع قواعد القانون الدولي الإنساني، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب.

كما شهد هذا العام تقليصاً ملحوظاً في عدد التجار الذين سمحت لهم باجتياز المعبر، وبلغ معدل من سمح لهم باجتياز المعبر ٢٧ تاجراً يومياً فقط على مدار العام. ويعتبر ذلك انخفاضاً حاداً عن العدد المحدود جداً من التجار الذي كانت تسمح بمروره سلطات الاحتلال، حيث كانت تسمح بمرور ما معدله ١٥٠ تاجراً يومياً خلال العام ٢٠٠٦. كما قيدت السلطات المحتلة دخول الصحافيين ورجال الإعلام والدبلوماسيين ومندوبي المنظمات الإنسانية الدولية إلى قطاع غزة وسمحت لعدد محدود منهم بالدخول إلى القطاع، وتخلل عملية دخولهم إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول.

وفي المقابل، أدخلت السلطات المصرية تحسينات كبيرة على عمل معبر رفح البري، ساهمت في تخفيف معاناة سكان القطاع الراغبين في السفر للخارج عبر المنفذ الوحيد لمرورهم إلى أنحاء العالم. ففي أواخر شهر مايو ٢٠١١ أعلنت السلطات المصرية إدخال تحسينات على معبر رفح الحدودي، شملت زيادة ساعات تشغيل المعبر من الساعة ٩ صباحاً إلى الساعة ٥ مساءً، وتطبيق آلية دخول المواطنين الفلسطينيين إلى الأراضي المصرية وفقا للآلية المعمول بها قبل إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلي للمعبر في حزيران ٢٠٠٦، والتي تنص على إعفاء السيدات الفلسطينيات بمختلف أعمارهن، الذكور أقل من ١٨ عاماً وأكثر من ٤٠ عاماً والمرضى الحاصلين على تحويلة طبية، الطلاب الدارسين في الجامعات المصرية والخارج وأصحاب الاقامات من شرط الحصول على تأشيرة دخول مسبقة. ووفقاً لمتابعة المركز فإن مئات الفلسطينيين ممن ينتمون إلى الفئات التي شملتها التسهيلات قد تأخر سفرهم، بسبب تحديد عدد المسافرين، والازدحام على المعبر، وبخاصة خلال العطلة الصيفية، وارتفاع عدد الراغبين بالسفر بعد طول معاناة خلال السنوات الخمس الأخيرة، وقد خلق ذلك حالة من الإرباك في عمل المعبر، ودفع إدارته لإجراء تعديلات مستمرة على مواعيد السفر. وجراء ذلك، احتاج المواطنون الراغبون في السفر إلى التسجيل، وحجز موعد مسبق.

وعبر المركز عن أمله في أن تشمل تلك التطورات إجراءات أخرى إضافية تعزز من ممارسة فلسطينيي القطاع من الفئة العمرية الشابة (من سن ١٨ وحتى ٣٩ سنة) لحقهم في حرية التنقل والحركة، بما في ذلك سفرهم الحر إلى خارج القطاع والعودة إليه، عبر معبر رفح الحدودي، أسوة بالفئات المشار إليها أعلاه.

إغلاق المعابر يعيق إعادة إعمار غزة

لا تزال سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي تمنع إعادة إعمار قطاع غزة، رغم مرور ٣ أعوام على العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة (بين ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ و١٨ يناير ٢٠٠٩)، والذي خلف دماراً واسع النطاق في البنى التحتية وكافة المنشآت والمرافق الحيوية. وما تزال وعود بناء وإعادة إعمار القطاع حبراً على ورق، ولم تجد لها تطبيقاً على أرض الواقع.

ويرجع السبب الرئيس في تعطيل أي جهد يهدف إلى إعمار القطاع، سواء من قبل الجهات المسئولة والمانحة، أو من قبل المواطنين الذين فقدوا مساكنهم، إلى إغلاق المعابر التجارية، وحظر دخول المواد الأساسية إلى قطاع غزة، وبخاصة مواد البناء، بما فيها الأسمنت وحديد البناء ومادة الحصمة. ويستمر هذا الحظر في ظل أزمة

شديدة يعاني منها قطاع الإسكان، والتي نجمت عن أعمال الهدم والتدمير التي طالت الآف المنازل السكنية، والمرافق العامة خلال سنوات الانتفاضة، والعدوان الحربي، والنمو السكاني الطبيعي في القطاع. كما يؤخذ على المانحين الدوليين الذين اجتمعوا في مؤتمر شرم الشيخ في مارس ٢٠٠٩، ووعدوا بتقديم تبرعات مالية لإعمار القطاع عدم القيام بخطوات جدية تضمن البدء فوراً في عملية اعمار غزة، حيث أنهم لم يحددوا موعداً للبدء في عملية الاعمار، وتركوا ذلك مفتوحاً، إلى أن يسمح الاحتلال بفتح المعابر، ومرور المواد الأساسية. كمالم يلتزم المانحون بأية ضمانات للوفاء بتعهداتهم، ولم يحمل المانحون إسرائيل مسئولية الدمار الذي حل في القطاع، ولم يضعوا أية ضمانات لعدم تكرار ما حدث وتدمير ما قد يعاد بناؤه، ما يعني أن عقبات كبيرة ما زالت تعترض طريق تنفيذ خطة الاعمار.

وأعاق الحصار كافة مراحل عملية إعمار قطاع غزة، بدءاً من إزالة الركام والأنقاض، مروراً بتأمين المنشآت الآيلة للسقوط، وإعادة بناء وترميم المنازل السكنية، المرافق الحكومية من وزارت، محافظات وهيئات محلية، ومقرات شرطية. وتسبب ذلك في تواصل المأساة الإنسانية لنحو ٥٠،٠٠٠ مواطن من أفراد الأسر الذين فقدوا منازلهم، ويعيشون في مساكن مؤقتة وشقق مستأجرة وبيوت شبه آيلة للسقوط وخيام. وهم غير قادرين على استئناف حياتهم الطبيعية، حيث يحرمون من التمتع بالحياة الكريمة، ولا يتسنى لمعظمهم الحصول على مياه الشرب النظيفة، وتفتقد مرافقهم المؤقتة للربط بشبكات الصرف الصحي الآمنة، فيما يخلف تدمير البنية التحتية للمناطق التي تعرضت للدمار، والتي لا تزال بحاجة لإعادة إعمارها آثاراً خطيرة على صحتهم جراء انتشار الركام والغبار والأتربة في محيطها.

ويمثل استمرار فرض السلطات الحربية المحتلة قيوداً محكمة على توريد مواد البناء للقطاع الخاص السبب الرئيس لانتهاك حق سكان القطاع في التمتع بالمأوى الملائم. وهو لا يشمل من فقدوا منازلهم التي دمرتها القوات المحتلة فقط، بل يمتد إلى آلاف العائلات الأخرى التي تحتاج إلى مساكن جديدة في إطار النمو السكاني الطبيعي خلال السنوات الخمس الماضية. ومنذ يونيو٢٠١٠ سمحت السلطات المحتلة بتوريد كميات محدودة من مواد البناء كالإسمنت، مادة الحصمة، مادة البسكورس، حديد البناء، بويات الطلاء والأنابيب الخاصة بمشاريع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأنروا"، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP" ومصلحة مياه بلديات الساحل، ومؤسسة أنيرا، وذلك في إطار ما يسمى بالتسهيلات التي أعلنت عنها سلطات الاحتلال منذ يونيو ٢٠١٠. ويستدل من الإحصائيات التي وثقها المركز أن كمية مواد البناء التي سُمح بدخولها لصالح المشروعات التي تشرف عليها المنظمات الدولية، منذ إعلان السلطات المحتلة التسهيلات المزعومة لا تلبي الحد الأدنى من احتياجات القطاع، وتعتبر محدودة جداً قياساً بالكميات اللازمة لإعادة الإعمار.

وأفادت مصادر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الاونروا"، منتصف هذا العام، وبعد مرور عام كامل على الإعلان عن التسهيلات المزعومة، أن حصار غزة مستمر بقسوة، حيث لم تسمح إسرائيل إلا لـ ٣٢٩١ من الشاحنات المحملة بمواد البناء بالدخول إلى قطاع غزة، وتشكل هذه الكمية ٤٪ فقط من حجم المشاريع التي تنوي الأونروا تنفيذها خلال السنوات الثلاث القادمة، والتي تقدر بـ ٦٦٠ مليون دولار، وتشمل بناء ١٠٠ مدرسة وكلية جامعية لتدريب المعلمين و١٠ ألاف بيت والعديد من العيادات الصحية، ويتطلب ذلك إدخال أكثر من ٨٠ ألف شاحنة من مواد البناء إلى القطاع.

كما لا تلبي الكميات التي سمحت السلطات المحتلة بدخولها الحد الأدنى من احتياجات القطاع الماسة، حيث سمح بدخول ٨٢،٨٦٤ طن إسمنت، ٤٤٤،١٣١ طن حصمة، ١٧،٨٢٥ طن حديد فقط. وأعلنت وزارة الأشغال العامة والإسكان في غزة أن القطاع يحتاج، وبشكل فوري، إلى توريد ١،١٠٠،٠٠٠ طن من الإسمنت، ٢،٥٠٠،٠٠٠ طن من مادة الحصمة و٢٠٠،٠٠٠ طن من حديد البناء، وذلك لمواجهة الأولويات الطارئة لإعادة إعمار القطاع، وبناء البنية الأساسية لقطاع الإسكان والمرافق الحيوية، بعد أن توقفت كلياً بسبب استمرار حظر دخول مواد البناء. ويتضح مما سبق أن القطاع كان يعاني نقصاً شديداً، ونفاذاً تاماً لاحتياجات البناء الأساسية قبل شن قوات الاحتلال العدوان الشامل عليه، وهو الآن بحاجة إلى كميات مضاعفة عدة مرات عن الاحتياجات السنوية الاعتيادية نظراً لما لحق بمساكنه ومنشآته ومؤسساته من تدمير يستدعي إعادة الاعمار بأقصى سرعة. كما يتضح أن نسبة ما سمحت قوات الاحتلال بدخوله إلى قطاع غزة من مادة الإسمنت لا يتجاوز ٧,٥٪ من الاحتياجات اللازمة لعملية إعادة الإعمار، ومن مادة حصمة البناء لا يتجاوز ١٧,٧٪ من الكميات المطلوبة، ومن حديد البناء لا يتجاوز ٩,٩٪ من الاحتياجات الحقيقية اللازمة لإعادة اعمار قطاع غزة.

وجراء ذلك عانى نحو ٥٠،٠٠٠ مواطن من سكان قطاع غزة ظروفاً صعبة وأوضاعاً قاسية لعدم تمكينهم من إعادة بناء وترميم منازلهم التي دمرها الاحتلال الحربي خلال عدوانه الشامل على القطاع، والبالغ عددها ٥،٤٠٣ منازل سكنية كانت تؤويهم، منها ٢،١٢٦ منزلاً سكنياً، تحتوي ٢،٨٨١ وحدة سكنية دمرت بشكل كلي، ويعيش في هذه الوحدات السكنية ١٨،٧٥٠ شخصاً، و٣،٢٧٧ منزلاً دمرت بشكل جزئي، تحتوي ٤،٩٢٥ وحدة سكنية، وتضم ٥،٤٨٣ عائلة قوامها ٣٢،٧٠٣ شخصاً. وفي المقابل قام عدد من أصحاب المنازل المدمرة بإعادة بنائها أو ترميمها بواسطة مواد البناء التي تورد إلى قطاع غزة عن طريق الأنفاق على الحدود الفلسطينية/المصرية.

ويقدر مجلس الإسكان الفلسطيني ووزارة الأشغال العامة والإسكان أن قطاع غزة يحتاج من ٦٠ إلى ٧٠ ألف وحدة سكنية للتغلب على النمو السكاني الطبيعي، ولإيواء أصحاب البيوت التي دمرت خلال الحرب الإسرائيلية نهاية ٢٠٠٨. فيما أكد اتحاد المقاولين الفلسطينيين، أن إسرائيل ما زالت تمنع استيراد الاسمنت

والحديد وكافة مواد ومستلزمات البناء من الأدوات الصحية والكهربائية والبنية التحتية، ونتيجة لذلك توقف أكثر من ٩٠٪ من شركات المقاولات عن العمل بسبب عدم توفر الإسمنت والحديد والحصمة.
كما يعيق منع دخول المواد الأساسية، وبخاصة مادة القار الخاصة بتعبيد الشوارع، بلاط الأرصفة والآليات اللازمة لإصلاح الطرق، تعبيد وإعادة تأهيل نحو ٥٤٠ كم٢ من الطرق والشوارع. وتحتاج هذه المساحة إلى التأهيل بسرعة كبيرة، لإعادة إحياء شبكة المواصلات وتفادي التعرض لحوادث الطرق، خاصة أنه منذ ما يزيد ٥ أعوام لم يتم إنشاء أية طرق جديدة أو شوارع في قطاع غزة، بسبب منع دخول الاحتياجات اللازمة لذلك، وما يتم هو فقط صيانة أو تجديد بعض الشوارع والطرق بصورة مؤقتة.

ويعيق إغلاق المعابر ومنع دخول مواد البناء إعادة بناء وترميم المنشآت الحكومية التي دمرت خلال العدوان، وخاصةً تنفيذ مشروع إعادة اعمار مجمع الوزارات الرئيسي في مدينة غزة، والذي يضم ٣ مبان رئيسية، لكل منها مرافقه الخاصة به، ويتكون كل مبنى من بدروم و٨ طوابق، وتبلغ مساحة الطابق ١٠٠٠ م٢، وبلغت المساحة الإجمالية للموقع العام لكل مبنى ٣٦٠٠م٢. ويتسبب التأخير في انجاز هذا المشروع في مشاكل متعددة تطال الحكومة والموظف والمواطن. ومن المتوقع تفاقم هذه المشكلات على مدى أعوام قادمة، خاصة أن مدة انجاز المشروع ٢٤ شهراً بعد فتح المعابر، وتوفر جميع الإمدادات اللازمة من مواد بناء وتجهيزات كهربائية والكترونية وأثاث. وتتكون خطة الإعمار التي أعدتها الحكومة في غزة من ٣ مراحل هي: إزالة الأنقاض والردم، تأهيل البنية التحتية والإنشاء والبناء، التأثيث والتجهيز. ويستهدف إنجاز هذا المشروع توفير مبانٍ حكومية كافية لاستيعاب الموظفين الذين كانوا يعملون في المجمع سابقاً، وتوفير بيئة عمل مناسبة للموظف الحكومي الذي يعمل في ظروف غير مواتية في المباني البديلة، والتسهيل على المواطن الذي يعاني في حالة قيامه بإجراء معاملات حكومية. كما يستهدف إلى التقليل من صعوبة التواصل والتنسيق والمتابعة ما بين الوزارات الحكومية في حال استمر تباعد مقراتها.

كما لا يزال قطاع التعليم يعاني أزمة حقيقية جراء عدم القدرة على بناء مدارس جديدة تواكب التطور الطبيعي لزيادة الطلاب، أو بسبب عدم القدرة على ترميم المدارس التي تضررت خلال العدوان، بسبب منع دخول مواد البناء، من ضمنها توقف مشروع وكالة الغوث لبناء ١٠٠ مدرسة خلال ٣-٥ سنوات، للعام الخامس على التوالي، رغم جاهزية التصاميم اللازمة لذلك، والأرض التي ستقام عليها هذه المدارس، كذلك تم التوقف عن إنشاء كلية تدريب المعلمين، بالرغم من إتمام إعداد التصاميم اللازمة لها. كما يحول دخول مواد البناء دون زيادة عدد المدارس الحكومية، لمواكبة زيادة أعداد الطلبة.

أدى ذلك إلى ارتفاع معدل الطلاب في صفوف بعض المدارس، ما يعني انعدام البيئة المناسبة لعملية التعلم، وبالتالي التأثير على قدرة الاستيعاب. وأوضحت وزارة التربية والتعليم في غزة أن قطاع التعليم يواجه عجزا كبيراً في عدد المدارس الجديدة بفعل الحصار، وتسبب في زيادة الكثافة الطلابية في المدارس وزيادة عدد المدارس التي تعمل بنظام الفترتين حيث تعمل ٧٩٪ من مدارس القطاع بنظام الفترتين و٢١٪ بنظام الفترة الواحدة. وكانت ١٥٠ مدرسة حكومية تتبع لوزارة التربية والتعليم تضررت خلال العدوان، من أصل ٣٨٤ مدرسة حكومية في قطاع غزة يلتحق بها نحو ٢٥٠ ألف طالب وطالبة، دمر منها ٨ مدارس تدميرا شبه كامل، و٥ مدارس أصبحت غير صالحة للتعليم، و٣ مدارس تعرضت لأضرار جسيمة تستدعي جهودا كبيرة لإعادة تأهيلها وإصلاحها وإعادة أعمارها. كما تعرضت ١٥٨ مدرسة أخرى لأضرار جزئية ناتجة عن القصف، والاعتداء المقصود بشكل مباشر وغير مباشر. وتبرز المشكلة في ضوء هذه المعطيات عن زيادة سكانية في قطاع غزة تعتبر الأكبر في العالم، وتحتاج هذه الزيادة إلى زيادة في المرافق التعليمية ومع عدم وجودها تضطر الجهات القائمة على التعليم لزيادة عدد الطلاب في الفصول الدراسية. في نفس السياق تعرضت ٣٥ مدرسة تتبع لوكالة الغوث الدولية لأضرار جزئية، موزعة على ٥ مناطق تعليمية، تركزت معظمها في شمال القطاع، وتنوعت هذه الأضرار ما بين هدم الأسطح، الجدران، النوافذ، الأبواب وتخريب البيئة المدرسية. وفيما يتعلق بالأضرار التي لحقت بمراكز التدريب، فقد استهدفت صالتين للتدريب داخل المقر الرئيس للوكالة، ولحقت أضرار جزئية بمركز تدريب غزة. وبسبب الأضرار التي لحقت بالمدارس، استعانت الوكالة بـ ٧ مدارس حكومية، وبـ ٨٨ كونتينر في بعض المدارس لاستخدامها كغرف دراسية، وعملت معظم المدارس بنظام الفترتين (٩٠٪).

ترك تدمير البنية الاقتصادية في قطاع غزة خلال العدوان، آثاراً كارثية ما زالت آثارها مستمرة وتتفاقم بشكل مستمر، جراء عدم السماح بإعادة تأهيلها وتشغيلها. ويعاني أصحاب هذه المنشآت من منع دخول مواد البناء اللازمة لإعادة بناء وترميم المصانع والمنشآت التجارية من جهة، وجراء منعهم من استيراد بدائل عن المعدات والآلات الصناعية التي دمرت. وقد أدى تدمير ٧٣٪ من المنشآت الاقتصادية العاملة في قطاع غزة، وبواقع ٢٣٦ منشأة، أصيبت ١٧٨ منها بأضرار كلية (٧٥،٤٪)، و٥٨ منشأة (٢٤،٦٪) بأضرار جزئية إلى شلل أصاب القطاعات الاقتصادية المختلفة، التي كانت تعاني أصلاً نتيجة إغلاق المعابر التجارية منذ أكثر من عامين. وانعكس ذلك على العمالة في قطاع غزة، فارتفع معدل البطالة إلى مستوى لم يسبق له مثيل، وانضم العاملون في هذه المؤسسات، والبالغ عددهم نحو ١٥٠ ألف عامل يعيلون نصف مليون نسمة إلى صفوف العاطلين عن العمل. جدير بالذكر أن إجمالي عدد المنشات في قطاع غزة يبلغ ٣٩٠٠ منشأة، غالبيتها صغيرة الحجم، وتوظف أقل من ١٠ أشخاص، وقد توقف ٩٠٪ منها عن العمل خلال الأعوام الثلاثة الماضية جراء إحكام الحصار وإغلاق المعابر التجارية.

القيود على الحركة في الضفة الغربية

استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في فرض المزيد من القيود على حركة السكان المدنيين، سواء بين المحافظات، أو على المعابر الحدودية، فضلاً عن استمرار إغلاق مدينة القدس الشرقية المحتلة أمام المواطنين الفلسطينيين، بما في ذلك منعهم من ممارسة شعائرهم الدينية في مساجدها وكنائسها، وتلقي العلاج في مستشفياتها، والدراسة في مدارسها وجامعاتها، والعمل في مؤسساتها. وفرضت تلك القوات قيوداً على حركة سكان مدينة القدس، والفلسطينيين من داخل الخط الأخضر، ومنعتهم من الدخول إلى المسجد الأقصى في البلدة القديمة لمدد متفاوتة. وفي حالات عديدة حددت أعمار الأشخاص من سكان المدينة المسموح لهم بالدخول إلى المسجد لإقامة صلواتهم فيه، بما في ذلك في شهر رمضان المبارك عند المسلمين.

ورغم ادعاءاتها المتكررة بأنها خففت من القيود المفروضة على حركة المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية، وأزالت بعض الحواجز بشكل نهائي، وفتحت أخرى أمام الحركة، إلا أن قوات الاحتلال لا تزال تقيم ما يزيد عن (٥٢٢) حاجزاً وعائقاً مادياً في مختلف محافظات الضفة، من ضمنها نحو (١٠٠) حاجز عسكري معزز بالجنود. وتُبقي تلك القوات سيطرتها الكاملة على حركة المدنيين الفلسطينيين، وبخاصة بين المحافظات، من خلال تلك الحواجز المنتشرة على مفترقات الشوارع الرئيسية. بل إن قوات الاحتلال عززت تواجدها على العديد من تلك الحواجز، وأضافت إليها منشآت جديدة مثل حاجز "عناب" على شارع نابلس - طولكرم الرئيس. وتشير التقديرات إلى أن هناك ما يقارب ٦٥٪ من الطرق الرئيسية في الضفة الغربية، والتي تؤدي إلى ١٨ تجمعاً سكانياً فلسطينياً، مغلقة أو مسيطر عليها من قبل حواجز قوات الاحتلال الإسرائيلي (٤٧ من أصل ٧٢ طريقاً).

وفضلاً عن الحواجز العسكرية الثابتة والعوائق المادية الأخرى، كثّفت قوات الاحتلال من إقامة الحواجز العسكرية الفجائية على مفترقات الشوارع الرئيسة في الضفة الغربية خلال هذا العام. ووفقاً لتقديرات مكتب تنسيق الشئون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (أوتشا) فإن قوات الاحتلال أقامت بمعدل (٤٩٥) حاجزاً فجائياً شهرياً، مقارنة بحوالي (٣٥١) أقيمت في العام الماضي.

وفي سياق متصل، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي فرض حصارها على مدينة القدس المحتلة، وظلت المدينة معزولة تماماً عن محيطها، حيث يُحظر دخولها على المواطنين الفلسطينيين من بقية الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ من الضفة العربية وقطاع غزة على حد سواء. لقد حرمت هذه الإجراءات مئات الآلاف من المسلمين والمسيحيين من ممارسة شعائرهم الدينية في الأماكن المقدسة داخل المدينة، فضلاً عن حرمان آلاف المرضى من تلقي العلاج في مستشفياتها، وآلاف الطلبة من تلقي العلم في مدارسها وجامعاتها، وآلاف الموظفين من الالتحاق بأعمالهم فيها. إن استمرار عزل المدينة، وإضافة حواجز جديدة، وبناء مقاطع من الجدار الفاصل حولها، عمل على تدمير نسيج العلاقات الاجتماعية بين سكانها، وبخاصة بين العائلات التي تقطن داخل الحدود البلدية للمدينة، والتي تقطن في ضواحيها.

وإمعاناً في عزل المدينة عن محيطها الفلسطيني، وفي إطار سياساتها الرامية لتهويدها تماماً، حوّلت قوات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٢، حاجز شعفاط العسكري إلى (معبر دولي). ووفق المعلومات التي استقاها المركز من مصادر محلية في مخيم شعفاط فإنه، وبعد استكمال بناء جدار الضم (الفاصل) وافتتاح المعبر الجديد سيتم عزل أكثر من خمسين ألف مواطن فلسطيني يسكنون في مخيم شعفاط للاجئين، وضواحي: رأس شحادة؛ رأس خميس؛ والسلام، وجزء في بلدة عناتا، ممن يحملون الهوية المقدسية "الزرقاء" عن مدينة القدس المحتلة. وكانت سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد بدأت ببناء المعبر الجديد على مداخل مخيم شعفاط عام ٢٠٠٩، استكمالاً لمخطط بناء جدار الضم (الفاصل) حول المدينة المحتلة. يؤكد المركز أن افتتاح هذا المعبر يأتي في إطار سياسات حكومة الاحتلال في عزل المدينة عن باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية، وتكريس سياسة ضم المدينة لإسرائيل خلافاً للقانون الدولي الإنساني، وقرارات الشرعية الدولية.

وتستخدم قوات الاحتلال العديد من الحواجز العسكرية كمعابر حدودية داخل الضفة الغربية لتعزل من خلالها مناطق شاسعة بأكملها عن باقي مناطق الضفة كما هي الحال في منطقة الأغوار. وتقيم تلك القوات أربعة حواجز عسكرية ثابتة على مداخل الأغوار، الأول (حاجز تياسير) شرقي مدينة طوباس ويفضي إلى الأغوار الشمالية، والثاني (حاجز الحمرا) شرقي مدينة نابلس والثالث (حاجز معاليه أفرايم) جنوب شرقي المدينة ويفضيان إلى الأغوار الوسطى، والرابع (حاجز العوجا) غربي مدينة أريحا ويفضي إلى الأغوار الجنوبية. ولا يُسمح للمواطنين الفلسطينيين من غير سكان الأغوار من الدخول إليها. كما أن قوات الاحتلال تشن بين فترة وأخرى أعمال اقتحام للتجمعات السكنية الفلسطينية والأراضي الزراعية، وتجبر المزارعين غير المثبتة عناوينهم في بطاقات هويتهم بأنهم من سكان المنطقة على الرحيل عنها. يُشار إلى أن أراضي الأغوار تعتبر الأكثر خصوبة في أراضي الضفة الغربية، وتقيم قوات الاحتلال العديد من المستوطنات الزراعية التي صادرت لأجلها آلاف الدونمات الزراعية، كما وتعزل آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية على امتداد حدود نهر الأردن، وتحرم مالكيها من استغلالها.

كما وتستخدم قوات الاحتلال الحواجز العسكرية والمعابر الحدودية كمصائد لاعتقال مواطنين فلسطينيين، تدعي أنهم مطلوبون لها. وعادة ما يقوم أفرادها المتمركزون على تلك الحواجز بممارسة سياسة التنكيل والاعتداء على المدنيين الفلسطينيين. وخلال هذا العام، ووفقاً لتحقيقات المركز، اعتقلت تلك القوات ما لا يقل عن (٢٠٠) مدني فلسطيني، كان من بينهم (٣٠) طفلاً.

وفي سياق متصل، منعت سلطات الاحتلال العاملة على جسر الكرامة (أللنبي) الحدودي مع المملكة الأردنية الهاشمية حوالي أربعة آلاف مواطن فلسطيني من السفر إلى الخارج. وأفاد تقرير نشره المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان بأن إسرائيل قامت بمنع نحو أربعة آلاف شخص من مواطني الضفة من السفر خلال محاولتهم اجتياز معبر الكرامة الحدودي الواقع تحت سيطرتها. وعادة ما تترافق حالات المنع مع إخضاع السلطات الإسرائيلية الفلسطينيين لممارسات "مذلّة" بحق الممنوعين من السفر، تتمثل في التفتيش الدقيق، والتحقيق القاسي على يد ضباط من المخابرات، إلى جانب الإجبار على الانتظار ساعات طويلة في ظروف صعبة. وتشمل قائمة الممنوعين المرضى والنساء وكبار السن، إلى جانب عدد من الصحفيين والنشطاء السياسيين والطلبة، والنواب المنتخبين بالمجلس التشريعي الفلسطيني وموظفين في وكالات دولية وأممية.

وضاعف بناء جدار الضم (الفاصل) في أراضي الضفة الغربية من معاناة المدنيين الفلسطينيين، سواء أولئك الذين عُزِلَت مناطقُهم السكنية خلف الجدار، و/ أو عُزِلَت أراضيهم الزراعية خلفه، أو الأشخاص الذين يعملون داخل تلك المناطق من مدرسين وأطباء وعاملين صحيين وغيرهم. وعادة ما تتجلى الآثار السلبية لبناء الجدار على المزارعين الفلسطينيين في موسم قطف ثمار الزيتون، حيث تمنع قوات الاحتلال الإسرائيلي المزارعين الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم المعزولة خلف الجدار لقطف الثمار. وأفاد عدد من المزارعين لباحثي المركز بأن الجنود المتمركزين عند البوابات المقامة في هيكل الجدار يمنعونهم من اجتيازها بادعاء عدم حيازتهم على التصاريح اللازمة التي تسمح لهم بعبور البوابات. وذكروا بأن هذه الإجراءات تهدف إلى حرمانهم من مصدر دخلهم الوحيد، وكذلك من أجل إجبارهم على ترك أراضيهم وإهمالها تمهيدا لمصادرتها. ويشكل محصول الزيتون مصدر الدخل الوحيد لمئات العائلات الفلسطينية في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها الفلسطينيون، بسبب الحصار الاقتصادي الإسرائيلي المفروض عليهم.

وتفرض قوات الاحتلال سياسة تمييز عنصري ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في استخدام الطرق العامة. وتحرم تلك القوات المدنيين الفلسطينيين من استخدام العديد من الطرق، وتقصر استخدامها على المستوطنين فقط، ما يتسبب في معاناة إضافية للفلسطينيين، حيث يضطرون لاستخدام طرق طويلة، وغير مؤهلة بشكل جيد للسير عليها. وتشير التقديرات إلى أن هناك ما مجموعه ٥٠٠ كيلومتر من الطرق المحظور على الفلسطينيين استخدامها في الضفة الغربية. علاوة على ذلك، لا يسمح للفلسطينيين بالوصول إلى نحو ثلث مساحة الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية المحتلة، دون الحصول على تصاريح تصدرها قوات الاحتلال، وهو أمر غاية في الصعوبة. ويضطر نحو مئتي ألف مواطن من ٧٠ قرية فلسطينية إلى سلوك طرقٍ التفافيةٍ بعيدة ومكلفة يبلغ طولها ضعفين إلى خمسة أضعاف طول الطرق المباشرة المؤدية إلى أقرب المدن إليها؛ بسبب القيود العسكرية المفروضة على تنقلهم اليومي.

وتشكل الحواجز العسكرية عائقاً أمام حرية حركة نقل البضائع، ما يزيد من تكلفة النقل التي تنعكس على أسعار السلع ما يزيد من الأعباء المالية على المستهلكين. لقد خلفت سياسة الحصار وفرض القيود على حركة المواطنين الفلسطينيين آثاراً خطيرة على تمتع الفلسطينيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن آثارها على تمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية. وأصبح الفلسطينيون يعيشون أزمة اقتصادية خانقة شملت مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك التجارة، الصناعة، الزراعة، العمل، السياحة، النقل والمواصلات، الاستثمار، والتنمية. وشكلت سياسة الإغلاق الشامل انتهاكاً للحق في العمل، والحق في الصحة، والحق في التعليم، والحق في مستوى معيشي مناسب يشمل المأكل والملبس والمشرب. لقد مست سياسة الحصار وآثارها كل فرد في الأرض الفلسطينية المحتلة. وبفعل إجراءات الحصار وغيرها من الإجراءات، كرست قوات الاحتلال نظاماً جديداً للتمييز العنصري في الأرض المحتلة، يتم من خلاله عزل الفلسطينيين في كانتونات غير متصلة جغرافياً، ويحرمون من أبسط حقوقهم في الحركة والتنقل. يشار إلى أنه عند استكمال بناء جدار الضم غير القانوني في الضفة الغربية فإن طوله سيبلغ ٧٢٤ كيلومتراً، وهو ما سيؤدي إلى فرض المزيد من إجراءات العزل على السكان الفلسطينيين. وقد تم حتى الآن بناء ٣٥٠ كيلومتراً من الجدار.

لقد مثلت سياسة الحصار شكلاً من أشكال العقوبة الجماعية التي يحظرها القانون الإنساني الدولي، خاصة أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وقت الحرب للعام ١٩٤٩، والقانون الدولي لحقوق الإنسان. فالمادة ٣٣ من الاتفاقية المشار إليها تحظر على قوات الاحتلال الحربي القيام بمعاقبة الأشخاص على جرائم لم يرتكبوها، كما تحظر على تلك القوات اتخاذ تدابير اقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم. وتكرس هذه القوات استخدام سياسة الإغلاق والحصار الشامل كإجراء من إجراءات الاقتصاص أو الثأر والمعاقبة للسكان المدنيين، وذلك عبر فرض سياسة العزل وفرض منع التجول وإغلاق الطرق الرئيسية والفرعية في الضفة والقطاع، ما يؤدي إلى توقف حركة الأفراد والواردات والصادرات من البضائع. كما يشل حركة القوى البشرية الفلسطينية العاملة. إن هذا الإجراء يتنافى كلياً مع عملية حظر وتحريم اتخاذ تدابير الاقتصاص والعقوبات الجماعية ضد سكان الإقليم المحتل وممتلكاتهم كما ورد في نص المادة سابقة الذكر. وهو بذلك يقوض مفهوم الحظر الذي يتخذ صفة الإطلاق، ولا يمكن تبريره على أنه يحتوي بعض الضمانات الخاصة بمسألة الضرورة العسكرية. وتؤكد المواثيق الدولية لحقوق الإنسان على حق كل شخص في التنقل والحركة، حيث تنص المادة الثانية عشرة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حق كل شخص يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما في حرية التنقل واختيار مكان إقامته، وحقه في حرية مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده.

الاعتقال و ممارسة التعذيب و غيره من صنوف المعاملة القاسية و اللا إنسانية

شكلت صفقة التبادل المبرمة بين حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، وقوات الاحتلال الإسرائيلي التطور الأبرز على صعيد قضية المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١١. وبموجب تلك الصفقة تم الإفراج عن أكثر من ألف معتقل فلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي مقابل الإفراج عن الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، الأسير لدى المقاومة الفلسطينية في غزة منذ أكثر من خمس سنوات. وقد نفذت المرحلة الأولى من الصفقة في ١٨ أكتوبر، حيث سلمت المقاومة الجندي شاليط إلى الجانب المصري، في معبر رفح، والذي نقله بدوره إلى الجانب الإسرائيلي. وفي نفس الوقت أفرجت سلطات الاحتلال عن ٤٥٠ معتقلاً من فلسطينياً، من ذوي الأحكام العالية، بينهم ٢٧ امرأة. ووفقا للصفقة، فقد جرى إبعاد ٢٠٣ معتقلين إلى خارج أماكن سكناهم، بينهم ٤٠ معتقلاً إلى الخارج، و١٦٣ أبعدوا إلى قطاع غزة. وبتاريخ ١٨ ديسمبر، نفذت إسرائيل المرحلة الثانية من الصفقة، حيث أفرجت عن ٥٥٠ معتقلاً من ذوي الأحكام المنخفضة، غالبيتهم شارفت مدة حكمهم بالسجن على الانتهاء، من بينهم ٤٠ معتقلاً من قطاع غزة، و٥١٠ معتقلين من الضفة الغربية.

وعلى الرغم من ترحيب المركز بالإفراج عن معتقلين فلسطينيين أمضوا سنوات عديدة في سجون الاحتلال الإسرائيلي، في إطار صفقة التبادل، إلا أنه يعبر عن استيائه البالغ من نقل بعضهم إلى قطاع غزة أو الخارج، وإبعادهم عن مناطق سكناهم، وهو ما يرى فيه نوعاً أنواع التهجير القسري، كونه يندرج في إطار الأعمال الانتقامية والعقاب الجماعي للسكان المدنيين التي تحظرها اتفاقية جنيف الرابعة، وبخاصة المادة (٤٩).

وعلى مدى سني الاحتلال الإسرائيلي، شهد الفلسطينيون حالات إبعاد مشابهة لمواطنين سواء خارج الأراضي المحتلة أو داخلها. كان أحدثها إبعاد ٣٩ فلسطينياً من المحاصرين في كنيسة المهد ببيت لحم في العام ٢٠٠٢ إلى قطاع غزة والخارج. وبموجب تلك الصفقة، أبعدت سلطات الاحتلال ٢٦ فلسطينياً من المحاصرين في الكنيسة إلى قطاع غزة، و١٣ آخرين أبعدوا إلى عدة دول في أوروبا. ولا يزال هؤلاء المبعدون، رغم مرور نحو ١٠ سنوات على إبعادهم، خارج أماكن سكناهم، ولا تلوح في الأفق بوادر حل لأزمتهم الإنسانية.

ومع إتمام صفقة التبادل هذه، يبقى أكثر من ٥٠٠٠ معتقل فلسطيني في سجون الاحتلال، بينهم نحو ٤٠٠ معتقل من قطاع غزة، يخضعون لظروف اعتقال قاسية وحاطة بالكرامة الإنسانية. وقد تدهورت ظروف اعتقالهم على نحو غير مسبوق خلال الخمس سنوات الأخيرة، في أعقاب أسر المقاومة الفلسطينية الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط في يونيو ٢٠٠٦، بما في ذلك منع زيارة معتقلي قطاع غزة لذويهم، وحرمان مئات الأسر في الضفة الغربية من زيارة أبنائها، وسياسة التفتيش العاري والمداهمات الليلية، وسياسة العزل الانفرادي في الزنازين، والإهمال الطبي بحق المعتقلين.

ومع نهاية العام ٢٠١١، كان ما يزال ٢٣ نائباً في المجلس التشريعي الفلسطيني معتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، غالبيتهم من كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة المقاومة الإسلامية حماس، ومناك نائبان من حركة فتح، وواحد من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بينهم ١٧ نائبا يخضعون للاعتقال الإداري، و٣ نواب صدرت بحقهم أحكام بالسجن لفترات طويلة. وخلال العام ٢٠١١، أعادت قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقال عدد من النواب وأخضعتهم للاعتقال الإداري، وهم: بتاريخ ٣١ مايو، احتجز جنود الاحتلال على احد الحواجز العسكرية في الضفة الغربية ثلاثة نواب، هم: د. عزيز الدويك، رئيس المجلس التشريعي؛ أنور زبون؛ وباسم الزعارير، لفترة أربع ساعات في غرفة على جانب الحاجز. وفيما أطلق جنود الاحتلال سراح النائبين دويك وزبون، اعتقلوا النائب رمضان. وبتاريخ ٢ يونيو، اعتقلت قوات الاحتلال النائب عبد الرحمن زيدان من منزله بمدينة طولكرم. وبتاريخ ٧ يونيو، اعتقلت قوات الاحتلال النائب أحمد الحاج علي من منزله في مخيم عين بيت الماء غرب نابلس. وبتاريخ ٢٨ يونيو، اعتقلت قوات الاحتلال النائب ناصر عبد الجواد من منزله في سلفيت. وبتاريخ ٢٩ يوليو، اعتقلت النائب خالد ابو طوس من منزله في بلدة طوباس. وبتاريخ ٦ سبتمبر ٢٠١١، أعادت قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقال النائب أبو طير من منزله في كفر عقب، بالقرب من رام الله. وبتاريخ ٢٦ سبتمبر ٢٠١١، تمكنت قوة من المستعربين التابعة لقوات الاحتلال الإسرائيلي من اختطاف النائب عطون من خيمة الاعتصام بمقر الصليب الأحمر بحي الشيخ جراح بمدينة القدس، وأودع رهن الاعتقال منذ ذلك الحين. وبتاريخ ٦ ديسمبر، أبعدت سلطات الاحتلال النائب عطون إلى مدينة رام الله بعد اعتقال لأكثر من شهرين. وبتاريخ ١٥ ديسمبر، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي النائب عن كتلة التغيير والإصلاح، د. أيمن دراغمة من منزله في مدينة رام الله.

كما واصلت سلطات الاحتلال اعتقال المزيد من الفلسطينيين على معبر بيت حانون "إيرز"، بمن فيهم مرضى يتوجهون إلى العلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو المستشفيات الفلسطينية في الضفة الغربية. ومن بين تلك الحالات اعتقال المواطن أحمد خميس عكيلة، البالغ ٢٥ عاماً، من سكان الشاطئ، بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠١١، أثناء توجهه لإجراء مقابلة مع الجهات الأمنية الإسرائيلية بحاجز "إيرز" وذلك بناء على طلب منهم لمكتب التنسيق التابع لوزارة الصحة بغزة وذلك من أجل السماح له للعلاج بمستشفى سان جون للعيون بالقدس. سبق ذلك، إقدام قوات الاحتلال المتمركزة على الحاجز المذكور بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠١١ على

اعتقال المواطن إياد شعبان دواس، البالغ من العمر ٣٩ عاماً، من سكان بيت لاهيا، وذلك أثناء عودته من رحلة علاج في مستشفى المطلع بالقدس. ويخشى المركز من تعرض المعتقلين المذكورين للتعذيب، أو غيره من صنوف المعاملة القاسية والحاطة بالكرامة، خاصة في ضوء رفض قوات الاحتلال الإسرائيلي السماح لمحامي المركز بزيارتهما من أجل الاطمئنان على وضعهم الصحي والقانوني، وذلك دون إبداء الأسباب. فقد قدم محامي المركز طلب الزيارة الأول للمعتقل عكيلة بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠١١ وقد أبلغت قوات الاحتلال بأنه ممنوع من الزيارة حتى ٧ ديسمبر ٢٠١١. أما طلب زيارة المعتقل دواس فقد قدم بتاريخ ٣٠ نوفمبر٢٠١١، وقد أبلغ بأنه ممنوع من الزيارة حتى ١١ ديسمبر ٢٠١١. ويخضع جميع هؤلاء المعتقلين لشروط اعتقال سيئة، بما في ذلك الحرمان من تلقي خدمات طبية، مما ساهم في تدهور أوضاعهم الصحية خاصة أولئك الذين يعانون من أمراض مزمنة أو خطيرة. كما يحرم هؤلاء المعتقلون من الزيارات العائلية والأسرية. فمنذ قرابة خمس سنوات يمنع أهالي المعتقلين من قطاع غزة من زيارة أبنائهم، بينما يسمح للعائلات في الضفة الغربية بزيارة أبنائهم بشكل متقطع. كما أن العديد من السجناء يتم وضعهم في الحجز الانفرادي، والعديد منهم يبقى في غرف العزل لفترات طويلة.

وفيما يتعلق باعتقال الصيادين، شهد العام ٢٠١١ تصاعدا في عمليات اعتقال الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة على أيدي عناصر البحرية الإسرائيلية. وسجل المركز ازدياداً ملحوظاً في عمليات الاعتقال، حيث تم تسجيل اعتقال ١٧ صيادا في شهر نوفمبر من أصل ٣٢ صياداً تم اعتقالهم منذ بداية العام.

الاعتقال وفق قانون "المحارب غير الشرعي"

في أعقاب الانسحاب الإسرائيلي من غزة في ١٢سبتمبر ٢٠٠٥، طبقت إسرائيل قانون "المحارب غير الشرعي" على معتقلي القطاع، الذي كان قد أقر في العام ٢٠٠٢. جاء ذلك القانون للخروج من مأزق المعتقلين الفلسطينيين من غزة في سجون الاحتلال رغم إعادة الانتشار حول قطاع غزة. وبموجب هذا القانون يضاف صنف جديد للمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال لا يحظون بصفة سجين حرب. تجدر الإشارة هنا إلى أن القانون الإنساني الدولي لا يعترف بتصنيف "المحارب غير الشرعي"، ويعتبر أي إنسان غير محارب مدنياً. ويسمح القانون الجديد لقائد الجيش "رئيس هيئة الأركان" باعتقال أي شخص يعتقد بأنه شارك في نشاطات عدائية ضد إسرائيل مباشرة وغير مباشرة أو ينتمي إلى قوة متورطة في نشاطات عدائية ضد إسرائيل. ووفقاً للقانون أيضاً، ينظر للمعتقلين بأنهم تهديد أمني ويجوز اعتقالهم واحتجازهم بدون تهمة أو محاكمة طالما استمرت حالة العداء مع إسرائيل. ومع نهاية العام ٢٠١١ ، لا تزال قوات الاحتلال الإسرائيلي تعتقل فلسطينياً واحداً من قطاع غزة على هذه الخلفية "المقاتل غير الشرعي" بالرغم من انتهاء مدة محكوميته، وهو حمود كامل السرسك، من مدينة رفح، اعتقل بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠٠٩ على معبر "إيرز" ويتم التجديد له كل ستة أشهر حسب قانون المقاتل غير الشرعي.

الاعتقال الإداري

لا يزال نحو ٣٠٠ فلسطيني يقبعون في سجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية رهن الاعتقال الإداري،[١٣] في انتهاك صارخ لحق المتهم في المحاكمة العادلة، بما يشمله ذلك من حقه في تلقي الدفاع الملائم ومعرفة التهم الموجهة إليه. ويأتي انتهاك الاعتقال الإداري لحق المتهم في المحاكمة العادلة من طبيعة الاعتقال الإداري نفسه، الذي ينفذ وفق أمر إداري فقط دون أي قرار قضائي، وبطريقة تمس الإجراءات القضائية النزيهة، بما في ذلك إجراءات المحاكمة العادلة. وعمدت حكومة الاحتلال الإسرائيلي – منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧– إلى تطبيق هذا النوع من الاعتقال كوسيلة من وسائل العقاب الجماعي المحرمة دولياً بموجب اتفاقيات جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، وفي تحايل واضح على القانون، لإخضاع المعتقلين ممن لم توجه لهم تهم معينة أو تقديم أدلة ضدهم، لأطول فترة اعتقال ممكنة. وفي هذا السياق، تؤكد الحقائق على الأرض أن أوامر الاعتقال الإداري– منذ احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة – طالت الآلاف من الفلسطينيين الذين حرموا من حقهم في المحاكمة العادلة، بما يشمله ذلك حقهم في تلقي الدفاع الملائم، ومعرفة التهم الموجهة إليهم، خلال فترة احتجازهم التي تتراوح ما بين ٦–٣ أشهر قابلة للتمديد بموجب قرار إداري، دون الرجوع للقضاء.

التعذيب وسوء المعاملة

يخضع المعتقلون الفلسطينيون في سجون الاحتلال إلى سلسلة من حلقات التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية منذ اللحظات الأولى للاعتقال على أيدي قوات الاحتلال. تبدأ تلك الرحلة الطويلة من العذاب والمعاناة، بالضرب المبرح على أيدي جنود الاحتلال بالأيدي والهراوات، وتوجيه السباب والشتائم إلى حين الوصول إلى مراكز التوقيف والتحقيق حيث تبدأ رحلة أخرى من المعاناة يتولاها رجال المخابرات الإسرائيلية "الشاباك"، يخضع فيها المعتقل إلى جولات من التعذيب على مدى فترات طويلة. وفي أغلب الأوقات، يخضع المعتقلون لإجراءات قاسية بحقهم من قبل إدارة السجون والمعتقلات الإسرائيلية وتشمل التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة، الحرمان من النوم وتلقي الرعاية الصحية الملائمة، الحرمان من الحق في تلقي الزيارات العائلية، علاوة على العراقيل التي تضعها قوات الاحتلال على حرية المعتقلين في ممارسة حقهم في التمتع بمقابلة ممثلي الدفاع عنهم، وتلقي الاستشارات القانونية.

---

١٣ عدد المعتقلين الإداريين وفقاً لإحصائيات نادي الأسير الفلسطيني.

ويتعرض الغالبية العظمى من المعتقلين الفلسطينيين لأساليب تعذيب تشمل الآتي:

١. عصب العينين أثناء التحقيق قبل ضرب المعتقل في أنحاء مختلفة من الجسم، خصوصاً في الوجه والبطن.

٢. خنق المعتقل بطريقة تؤدي إلى إحداث صعوبة في التنفس.

٣. شتم المعتقل بألفاظ نابية، وسب الذات الإلهية.

٤. نزع شعر اللحية بقوة، وبطريقة تحدث آلاما شديدة.

٥. تعليق المعتقل من أرجله، ووجهه للأرض، مع ضرب أماكن حساسة في جسده (كالخصيتين) الأمر الذي يعرض حياته للخطر.

٦. استخدام أسلوب التعذيب المسمى ب "الجسر" حيث يقوم ثلاثة محققين بمسك المعتقل بواسطة قيوده وهو معلق في الهواء ووجهه إلى الأرض، بطريقة أدت إلى- في إحدى الحالات - إلى تضرر الجهاز البولي لأحد المعتقلين، بعدما بدأ يتبول دماً نتيجة تعرضه لأسلوب التعذيب هذا.

٧. شبح المعتقل على الكرسي في وضع يكون فيه رأسه وأرجله على الأرض ومؤخرته على الكرسي (بشكل قوس) ويستمر ذلك لساعات طويلة (قد تصل إلى ٤٨ ساعة)، مما يؤدي إلى إحداث آلام شديدة في الجسم خاصة في منطقة الظهر.

٨. شد الكلبشات على الأيدي والأرجل بوثاق من البلاستيك بصورة تحدث آلاما شديدة في الجسم.

٩. الشبح على الحائط، مع إجبار المعتقل على حني ركبتيه بزاوية ٩٠ درجة، مما يؤدي إلى إحداث آلام شديدة في الأرجل.

١٠. الحرمان من النوم لساعات طويلة.

الاعتداء على الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاكاتها بحق الصحفيين والعاملين في وكالات الأنباء المحلية والعالمية على خلفية تغطية الأحداث في الأرض الفلسطينية المحتلة، على الرغم من الحماية التي يتمتعون بها وفقاً لقواعد القانون الدولي. ومن الواضح أن ما تمارسه قوات الاحتلال من اعتداءات على الصحافة، بما فيها تهديد السلامة الشخصية للصحفيين، هي جزء من حملة منظمة لعزل الأرض الفلسطينية المحتلة عن باقي أرجاء العالم، وللتغطية على ما تقترفه من جرائم بحق المدنيين. وقد تركزت جرائم وانتهاكات قوات الاحتلال في الضفة الغربية وتحديداً في مدينة القدس المحتلة والمناطق التي يقام على أراضيها جدار الضم (الفاصل)، أو القريبة من المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي المواطنين في الضفة، وهي أراضٍ مهددة باستمرار بالتوسع الاستيطاني. كما وثق المركز انتهاكات ضد الصحفيين في قطاع غزة كانت مرتبطة بقمع المسيرات السلمية بالقرب من الشريط الحدودي. وقد شملت تلك الانتهاكات: جرائم إطلاق نار أفضت في معظمها إلى إصابة صحفيين وعاملين في وسائل إعلام مختلفة؛ الاعتداء على الصحفيين بالضرب وغيره من وسائل العنف، و/أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية؛ اعتقال واحتجاز صحفيين؛ منع صحفيين من دخول مناطق معينة وتغطية أحداث؛ مصادرة و/أو تحطيم معدات صحفية؛ منع الصحفيين من السفر إلى الخارج؛ ومداهمة منازل صحفيين.[١٤] جدير بالذكر أن العديد من الحالات التي وثقتها المركز كانت تشمل انتهاكات مركبة اقترفتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بحق الصحفيين، وقد كانت أبرز تلك الانتهاكات على النحو التالي:

جرائم إطلاق نار أفضت في معظمها إلى إصابة صحفيين وعاملين في وسائل إعلام مختلفة

- بتاريخ ٢١ يناير، أصيب المصور الصحفي حمزة نعاجي، ويعمل لصالح شركة (بال ميديا/ Pal Media) للإنتاج الإعلامي، بعيار معدني مغلف بطبقة رقيقة من المطاط في الظهر، أطلقه باتجاهه أحد جنود الاحتلال الإسرائيلي في حي سلوان بمدينة القدس المحتلة. وكان الصحفي نعاجي يعمل على تغطية المواجهات التي اندلعت بعد صلاة الجمعة بين المدنيين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الإسرائيلي في الحي.

- بتاريخ ٢٤ يناير، أطلق أحد جنود قوات الاحتلال الإسرائيلي قنبلة غاز مسيل للدموع باتجاه الصحفية ديالا جويحان، مراسلة وكالة "قدس نت" للأنباء، بشكل مباشر فأصابتها في ظهرها مما أدى إلى إصابتها بحالة اختناق شديدة أدت إلى إغمائها، إضافة إلى حروق وكدمات في منطقة الظهر. وكانت الصحفية جويحان تعمل على تغطية المواجهات التي اندلعت بين قوات الاحتلال الإسرائيلي وبين المدنيين الفلسطينيين في منطقة بطن الهوى في مدينة القدس المحتلة. تلقت جويحان الإسعافات اللازمة من قبل الطواقم الطبية ميدانياً ومن ثم نُقلت إلى منزلها، ولم تستكمل عملها المهني.

- بتاريخ ٠٤ فبراير، أصيب المصور الصحفي هيثم محمد الخطيب، ويعمل لصالح اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار، بقنبلة غاز مسيل للدموع في الظهر، أطلقها باتجاهه أحد جنود الاحتلال الإسرائيلي خلال قيامه بعمله المهني في تغطية اعتداءات قوات الاحتلال بحق المتظاهرين في قرية بلعين، غربي مدينة رام الله. وكان عشرات المدنيين الفلسطينيين والمتضامنين الدوليين قد تظاهروا في البلدة احتجاجاً على إقامة جدار الضم على أراضي المواطنين.

- بتاريخ ٠٤ فبراير أيضاً، أطلق جنود الاحتلال الإسرائيلي قنابل الغاز المسيل للدموع وقنابل الصوت بشكل مباشر باتجاه ستة صحفيين أثناء قيامهم بأداء عملهم المهني في تغطية المواجهات التي وقعت عقب انتهاء صلاة الجمعة في منطقة باب العامود بمدينة القدس المحتلة، وسط الضفة الغربية، بين المدنيين الفلسطينيين وقوات الاحتلال. وقد أصابت إحدى قنابل الغاز يد المصور الصحفي معمر عوض، ويعمل لصالح وكالة الأنباء اليابانية، مما أدى إلى إصابته بحروق، كما أصيب الصحفيون الآخرون بحالة اختناق شديدة، وهم كل من: ١) الصحفية ديالا جويحان، وتعمل مراسلة وكالة "قدس نت" للأنباء؛ ٢) المصور الصحفي محمود عليان، ويعمل لصالح صحيفة "القدس" الفلسطينية؛ ٣) المصور الصحفي محمد أبو سنينة، ويعمل لصالح موقع "سلوان نت" الإلكتروني؛ ٤) المصور الصحفي أحمد جابر، ويعمل لصالح وكالة (MNB)؛ و٥) المصور الصحفي، محفوظ أبو ترك، ويعمل لصالح الوكالة الفرنسية "فرانس برس" للأنباء (A.F.P).

- بتاريخ ٢٥ فبراير، أصيب صحفيان وباحث المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بحالة اختناق شديدة، جراء إطلاق جنود من قوات الاحتلال الإسرائيلي قنابل الغاز المسيل للدموع باتجاههم مباشرة خلال عملهم المهني في تغطية اعتداءات أولئك الجنود بحق المشاركين في تظاهرة سلمية احتجاجاً على أعمال الاستيطان وسط مدينة الخليل، جنوب الضفة الغربية. والمصابون هم كل من: ١) المصور الصحفي ساري محمود العويوي، ويعمل لصالح قناة "فلسطين" الفضائية؛ ٢) المراسل الصحفي عبد الغني النتشة، ويعمل لصالح قناة "القدس" الفضائية؛ و٣) الباحث الميداني للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في محافظة الخليل فهمي حمدي شاهين.

١٤ لمزيد من المعلومات حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الصحفيين والعاملين في وكالات الأنباء المحلية والعالمية، راجع: سلسلة تقارير «إخراس الصحافة» الصادرة عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، (www.pchrgaza.org).

- بتاريخ ١٥ مايو، استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي القوة المفرطة ضد المسيرات السلمية التي انطلقت في قطاع غزة والضفة الغربية في الذكرى الـ ٦٣ للنكبة، والطواقم الصحفية العاملة على تغطية تلك المسيرات وما رافقها من أحداث. ففي قطاع غزة، أصيب خمسة مصورين صحفيين، اثنان منهم بأعيرة نارية، وثلاثة بحالة اختناق جراء استنشاقهما للغاز، خلال عملهم المهني في تغطية اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المتظاهرين الفلسطينيين بالقرب من معبر بيت حانون (إيرز) شمالي قطاع غزة. والصحفيون المصابون هم كل من: ١) محمد إبراهيم عثمان، وهو مصور صحفي حر، وأصيب بعيارين ناريين في الصدر واليد اليمنى؛ ٢) حسين عبد الجواد كرسوع، ويعمل لصالح مؤسسة الشروق الإعلامية، بالإضافة لامتلاكه لصفحة على الموقع الاجتماعي (Facebook) باسم "وكالة الأنباء الغزاوية"، وأصيب بعيار ناري في القدم اليسرى؛ ٣) عاصم محمد شحادة، ويعمل لصالح الشركة الوطنية للإعلام؛ ٤) محمد بكر اللوح، مراسل إذاعة صوت الوطن؛ و٥) محمود الزعنون، ويعمل مصوراً صحفياً لصالح مركز الدوحة للإعلام، وأصيبوا بحالة اختناق شديدة جراء استنشاقهم للغاز. نُقل الصحفيون المصابون إلى مستشفى كمال عدوان في بلدة بيت لاهيا، شمالي القطاع، لتلقي العلاج اللازم، ووصفت المصادر الطبية جراح الصحفي عثمان بالخطيرة، حيث نُقل إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة، وخضع لعملية جراحية لاستئصال العيارين الناريين. وقد أسفرت اعتداءات قوات الاحتلال بحق المتظاهرين في قطاع غزة عن إصابة ١٠٣ مواطنين بجراح مختلفة، من بينهم ٣١ طفلاً و٣ نساء، فضلا عن إصابة العشرات بحالات اختناق.

- وفي الضفة الغربية، أصيب المصور الصحفي ناجح دياب الهشلمون، ويعمل لصالح وكالة أنباء "اسوشيتد برس" الأمريكية للأنباء (A.P)، بعيار معدني مغلف بطبقة رقيقة من المطاط في قدمه اليسرى، أطلقه باتجاهه أحد جنود الاحتلال الإسرائيلي من مسافة قريبة، خلال عمله على تغطية اعتداءات الجنود بحق المتظاهرين الفلسطينيين في مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية. كما أطلق جنود الاحتلال الأعيرة النارية باتجاه سيارة المصور الصحفي سميح سالم شاهين، ويعمل لصالح الوكالة الفرنسية "فرانس برس" للأنباء (A.F.P)، وهي من نوع (هيونداي) مما أدى إلى تحطم جزء كبير من زجاج نوافذها، خلال تغطيته لاعتداءات الجنود بحق المواطنين في المدينة. وفي مدينة القدس المحتلة، اعتدى أحد أفراد قوة (المستعرين) التابعة لقوات الاحتلال، بالضرب باستخدام السلاح على المصور الصحفي محفوظ أبو ترك، ويعمل لصالح الوكالة الفرنسية "فرانس برس" للأنباء (A.F.P)، أثناء قيامه بتغطية عملية اعتقال أحد المواطنين على أيدي قوات الاحتلال في بلدة العيسوية في المدينة. وقد أصيب الصحفي أبو ترك برضوض وجروح في يده اليسرى، مما استدعى نقله إلى مستشفى المقاصد في المدينة لتلقي العلاج.

- بتاريخ ١٨ يونيو، أصيب المصور الصحفي وجدي اشتية، ويعمل لصالح وكالة الأنباء الأوروبية (E.P.A)، بجروح وحروق في يده اليمنى جراء إصابته بقبلة غاز مسيل للدموع أطلقها باتجاهه أحد جنود قوات الاحتلال بشكل مباشر في قرية عراق بورين، جنوبي مدينة نابلس، شمالي الضفة الغربية. وكان الصحفي اشتية يعمل على تغطية انتهاكات قوات الاحتلال بحق المشاركين في المسيرة السلمية التي شارك فيها عشرات المدنيين الفلسطينيين والمتضامنين الدوليين احتجاجاً على أعمال الاستيطان في القرية.

- بتاريخ ٠٩ يوليو، أصيب المصور الصحفي حازم بدر، ويعمل لصالح وكالة أنباء "اسوشيتد برس" الأمريكية للأنباء (A.P)، بجراح في قدميه، جراء انفجار قنبلة صوت ألقاها باتجاهه أحد جنود الاحتلال من مسافة قريبة، خلال تواجده في بلدة التوانة، جنوبي مدينة الخليل، جنوبي الضفة الغربية. وكان الصحفي بدر يعمل على تغطية اعتصام تضامني نظمه عشرات المدنيين الفلسطينيين والمتضامنين الدوليين في البلدة احتجاجاً على مصادرة أراضي المواطنين لصالح الأعمال الاستيطانية.

- بتاريخ ١٦ سبتمبر، أصيب مصور وكالة الأنباء الأوروبية علاء بدارنة، بقنبلة غاز في يده اليمنى مما تسبب له بجراح متوسطة، أطلقها باتجاهه جنود الاحتلال خلال عمله على تغطية اعتداءات المستوطنين على منطقة قصرة، جنوب شرقي مدينة نابلس، شمالي الضفة الغربية.

- بتاريخ ٢٣ سبتمبر، أصيب المصور الصحفي كريس هوبي، فرنسي الجنسية، ويعمل لصالح وكالة "لا ديسك" الفرنسية بجراح عميقة في ساقه اليمنى جراء إصابته بقنبلة أطلقها باتجاهه أحد جنود قوات الاحتلال من مسافة قريبة، خلال تغطيته الأحداث التي رافقت المسيرة السلمية الأسبوعية المناهضة لجدار الضم (الفاصل) في قرية النبي صالح، شمال غربي مدينة رام الله. نُقل الصحفي هوبي لمستشفى رام الله الحكومي لتلقي العلاج، حيث مكث فيها مدة ثلاثة أيام ومن ثم غادر إلى فرنسا لاستكمال علاجه.

- بتاريخ ٢٣ سبتمبر، أطلق أحد جنود الاحتلال عياراً معدنياً مغلفاً بطبقة رقيقة من المطاط باتجاه المصور الصحفي الحر غسان بنورة، فأصابه بفخذه الأيسر. وكان الصحفي بنورة يعمل على تغطية اعتداءات قوات الاحتلال المتمركزة على حاجز قلنديا، شمالي مدينة القدس المحتلة، بحق المواطنين الفلسطينيين.

- بتاريخ ١٨ نوفمبر، أطلقت قوات الاحتلال عدة قنابل غاز مسيل للدموع باتجاه عدد من الصحفيين كانوا يعملون على تغطية أحداث المسيرة الأسبوعية المناهضة لجدار الضم (الفاصل) في قرية النبي صالح، شمال غربي مدينة رام الله، ما أدت إلى إصابة أربعة منهم، وهم: ١) مجدي اشتية، مصور وكالة أنباء "اسوشيتد برس" الأمريكية للأنباء (A.P)، وأصيب بقنبلة غاز في رجله اليسرى؛ ٢) عصام الريماوي، ويعمل لصالح صحيفة الحياة الجديدة؛ ٣) محمد تركمان، ويعمل لصالح وكالة الأنباء العالمية "رويترز" (REUTERS)؛ و٤) عباس المومني، ويعمل لصالح الوكالة الفرنسية "فرانس برس" للأنباء (A.F.P)، وجميعهم أصيبوا بحالة اختناق.

الاعتداء على الصحفيين بالضرب وغيره من وسائل العنف، و/أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية

- بتاريخ ٠٥ فبراير، تعرض المصور الصحفي حازم بدر، ويعمل لصالح الوكالة الفرنسية "فرانس برس" للأنباء (A.F.P)، للضرب المبرح من قبل جنود الاحتلال الإسرائيلي خلال تواجده في بلدة بيت أمر، شمال محافظة الخليل، جنوب الضفة الغربية. وكان الصحفي بدر قد توجه إلى بلدة بيت أمر لتغطية اعتداءات قوات الاحتلال بحق المسيرة الأسبوعية التي شارك فيها عشرات المدنيين الفلسطينيين والمتضامنين الدوليين في البلدة، إلا أن جنود الاحتلال اعتدوا عليه بالضرب المبرح خلال قيامه بتصوير تلك الأحداث، فغادر المنطقة.

- بتاريخ ١١ مارس، تعرض المصور الصحفي نادر بيبرس، ويعمل لصالح تلفزيون فلسطين، للضرب المبرح من قبل جنود الاحتلال الإسرائيلي خلال محاولته الوصول إلى بلدة سلوان بمدينة القدس المحتلة، وسط الضفة الغربية لتغطية المواجهات التي اندلعت بين المدنيين الفلسطينيين وقوات الاحتلال عقب انتهاء صلاة الجمعة. وكانت قوات الاحتلال قد منعت كافة الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام المحلية والعالمية من الوصول إلى البلدة لتغطية المواجهات.

- بتاريخ ١٩ إبريل، تعرض ثلاثة مصورين صحفيين للاعتداء بالضرب والرشق بالحجارة والمعاملة بخشونة من قبل جنود قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين خلال عملهم في تغطية اعتداءات أولئك الجنود والمستوطنين بحق المدنيين الفلسطينيين في قرية بورين، جنوبي مدينة نابلس، شمالي الضفة الغربية. فقد أقدم أحد جنود الاحتلال على ضرب المصور الصحفي مجدي اشتية، ويعمل لصالح وكالة أنباء "اسوشيتد برس" الأمريكية للأنباء (A.P)، بكعب البندقية على وجهه مما أسفر عن إصابته بكدمات في الوجه ونزيف في الأنف. كما أصيب المصور الصحفي جعفر اشتية، ويعمل لصالح الوكالة الفرنسية "فرانس برس" للأنباء (A.F.P)، بحجر في الكتف جراء إلقاء المستوطنين الحجارة باتجاهه، وتعرض المصور الصحفي ناصر اشتية، ويعمل لصالح وكالة أنباء "اسوشيتد برس" الأمريكية للأنباء (A.P)، للمعاملة الخشنة والدفع من قبل أحد جنود الاحتلال حتى سقط أرضاً. جدير بالذكر أن قوات الاحتلال قد عززت من تواجدها في القرية وقامت بالاعتداء على المواطنين بعد إطلاق أحد المستوطنين من البؤرة الاستيطانية (جفعات عروسة)، والتي تعتبر امتداداً لمستوطنة (براخا) جنوبي مدينة نابلس، النار باتجاه أحد المواطنين وإصابته بعيارين ناريين في الكوع الأيمن والحوض.

- بتاريخ ١٩ أغسطس، اعترض جنود الاحتلال المصور الصحفي نبيل مزاوي، والمراسلة الصحفية شيرين أبو عاقلة، وكلاهما يعملان لصالح قناة الجزيرة الفضائية، أثناء تغطيتهما لدخول المصلين إلى المسجد الأقصى بمدينة القدس المحتلة، واعتدوا بالضرب على الصحفي مزاوي، فيما منعوا الصحفية أبو عاقلة من استكمال عملها، وقاموا بتعطيل إحدى كوابل الصوت.

- بتاريخ ٢٩ أكتوبر، تعرض أربعة صحفيين للقذف بالحجارة من قبل المستوطنين خلال تغطيتهم لاعتداءات المستوطنين بحق المسيرة الأسبوعية في بلدة بيت أمر، بمحافظة الخليل، جنوبي الضفة الغربية، مما أدى إلى إصابتهم بجراح وكدمات. والصحفيون هم كل من: ١) المصور حازم بدر، ويعمل لصالح الوكالة الفرنسية "فرانس برس" للأنباء (A.F.P)؛ ٢) المصور عبد الحفيظ الهشلمون، ويعمل لصالح وكالة الأنباء الأوروبية (E.P.A)، ٣) حسام أبو علان، ويعمل لصالح تلفزيون فلسطين؛ و٤) والمراسلة فداء نصر، وتعمل لصالح تلفزيون فلسطين.

اعتقال واحتجاز صحفيين

- بتاريخ ٢٥ فبراير، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي الصحفي محمود الجعبري، مراسل موقع "الجزيرة توك" الالكتروني، أثناء قيامه بعمله المهني في تغطية مسيرة تضامنية مع أسر الشهداء في مدينة الخليل، جنوب الضفة الغربية. فقد اعترض ستة من جنود الاحتلال الصحفي الجعبري خلال قيامه بالتصوير، وشرعوا بدفعه والاعتداء عليه بالضرب وتوجيه الشتائم، ومن ثم اقتادوه بسيارتهم العسكرية إلى مركز تحقيق في مستوطنة (كريات أربع) المقامة على أراضي المواطنين في المدينة. خضع الصحفي الجعبري للتحقيق حول سبب تواجده في المنطقة ووجه له ضباط التحقيق تهمة إلقاء الحجارة ضد قوات الاحتلال وهو ما نفاه قطعياً. وقد استمر اعتقال الجعبري حتى تاريخ ٠٣ مارس، حيث قامت قوات الاحتلال بعرضه أمام محكمة عسكرية قضت بالإفراج عنه.

- بتاريخ ٠٥ مارس، احتجز جنود من قوات الاحتلال الإسرائيلي الصحفي جويد التميمي، مراسل وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، أثناء إعداده تقريراً مصوراً عن البلدة القديمة في مدينة الخليل، جنوب الضفة الغربية. وكان الصحفي التميمي يقوم بعمله المهني بالقرب من حرم المسجد الإبراهيمي الشريف عندما اعترضه عدد من جنود الاحتلال وأجبروه على التوقف عن العمل والوقوف في منطقة مفتوحة لمدة أربع ساعات، ومن ثم أخلوا سبيله.

- بتاريخ ١٥ إبريل، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي منزل الصحفي عبد المنعم شلبي، ويعمل محرراً لصالح صحيفة "الأيام" الفلسطينية، الواقع في مدينة البيرة، وسط الضفة الغربية. أجرى جنود الاحتلال عملية تفتيش وعبث بمحتويات المنزل ومن ثم اقتادوا الصحفي شلبي معهم. نُقل شلبي إلى مركز تحقيق في مستوطنة "بيت إيل"، ومن ثم إلى سجن "عوفر" العسكري. خضع شلبي أثناء اعتقاله في سجن "عوفر" للتحقيق حول معلوماته الشخصية وطبيعة عمله، ومن ثم أخلوا سبيله في اليوم التالي.

- بتاريخ ٠٨ مايو، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي منزل الصحفي وليد خالد، مدير صحيفة "فلسطين" اليومية، والواقع في بلدة سكاكا بمحافظة سلفيت، شمالي الضفة الغربية، وقامت بأعمال تفتيش وعبث بمحتويات المنزل، ومن ثم قامت باعتقاله واقتياده معها إلى معتقل "مجدو" المركزي. وبتاريخ ١٥ مايو، أصدرت محكمة عسكرية قراراً باعتقال الصحفي خالد ٦ أشهر إدارياً، ومن ثم قامت قوات الاحتلال بنقله إلى معتقل "نفحة" الصحراوي. وبتاريخ ١٣ نوفمبر، أصدرت محكمة عسكرية قراراً جديداً بتمديد الاعتقال الإداري بحق الصحفي خالد لمدة ٦ أشهر جديدة.

- بتاريخ ٠١ يونيو، تعرضت الصحفيتان منى القواسمي، وتعمل مراسلة لصحيفة القدس الفلسطينية، وميساء أبو غزالة، وتعمل مراسلة لموقع "بكرا نت" الإلكتروني، للاحتجاز لمدة تقارب ٣ ساعات، على أيدي عناصر شرطة الاحتلال خلال تغطيتهما لمهرجان أقامه إسرائيليون وأطلقوا عليه اسم "توحيد القدس" احتفالاً باحتلال المدينة في العام ١٩٦٧، في ساحة المسجد الأقصى، بمدينة القدس المحتلة، وسط الضفة الغربية.

- بتاريخ ٢٢ يونيو، احتجزت قوة عسكرية إسرائيلية خلال اقتحامها مدينة بيت ساحور، بمحافظة بيت لحم، جنوب الضفة الغربية، الصحفي جورج قنواتي، مدير تلفزيون وإذاعة "بيت لحم ٢٠٠٠". فقد اعترض أفراد القوة الصحفي قنواتي أثناء قيامه بتغطية اقتحام قوات الاحتلال لجامعة القدس المفتوحة في المدينة، وصادروا منه بطاقته الصحفية، ومن ثم حضر جندي آخر وصادر بطاقته الشخصية، وأمره بعدم التصوير وقام باحتجازه لمدة ساعتين لمنعه من التغطية قبل أن يخلوا سبيله.

- بتاريخ ٢٨ يونيو، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي الصحفي نواف إبراهيم العامر، ويعمل منسق برامج لصالح قناة القدس الفضائية، من منزله الواقع في بلدة كفر قليل، شرقي مدينة نابلس، شمالي الضفة الغربية بعد أن أجرت أعمال تفتيش وعبث بمحتوياته. وقد قامت قوات الاحتلال بإيداع الصحفي العامر في سجن "حوارة" دون توجيه أي تهمة بحقه، ومن ثم قامت بنقله إلى سجن "مجدو" المركزي، وبتاريخ ٠٥ يوليو، حكمت محكمة عسكرية إسرائيلية عليه بالسجن إدارياً لمدة ٦ أشهر. وبتاريخ ٢٦ أكتوبر مددت محكمة عسكرية اعتقال الصحفي العامر لمدة ٦ أشهر إدارياً أخرى.

- بتاريخ ٢١ أغسطس، اعتقلت قوات الاحتلال المصور الصحفي أسيد عمارنة، وكان يعمل لصالح فضائية الأقصى، وذلك بعد مداهمة منزله الواقع في مخيم الدهيشة، بمحافظة بيت لحم. وقد خضع الصحفي عمارنة للتحقيق حول طبيعة عمله الصحفي، والتغطيات الصحفية التي يقوم بها خاصة للشهداء أو فعاليات حركة حماس، ومن ثم أفرجت عنه بتاريخ ٢٨ أغسطس.

- بتاريخ ٢١ أغسطس، تعرض مراسل وكالة شهاب الإخبارية، الصحفي عامر أبو عرفة، من سكان مدينة الخليل، للاعتقال على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي بينما كان يعمل على تغطية اجتياح مدينة الخليل من قبل تلك القوات، وبتاريخ ٣١ أغسطس، أصدرت محكمة عسكرية قراراً يقضي باعتقال أبو عرفة لمدة ٦ أشهر إدارياً.

- بتاريخ ١٤ نوفمبر، اعتقلت قوات الاحتلال الصحفي رائد راتب الشريف، ويعمل مذيعاً لصالح راديو مرح المحلي، وذلك بعد مداهمه منزله الواقع في مدينة الخليل، جنوب الضفة الغربية، وقامت بنقله إلى سجن "عوفر".

- بتاريخ ١٦ نوفمبر، تلقت الصحفية إسراء سلهب، وتعمل مقدمة برامج في فضائية القدس أمر استدعاء من قبل شرطة الاحتلال في مدينة القدس المحتلة. وقد اعتقلت شرطة الاحتلال الصحفية سلهب فور وصولها، وبتاريخ ٢١ نوفمبر أصدرت محكمة إسرائيلية قراراً باعتقال الصحفية سلهب لمدة ٤ أيام على ذمة التحقيق، وبتاريخ ٢٥ نوفمبر، أفرجت سلطات الاحتلال عن الصحفية سلهب دون توجيه أي تهمة بحقها.

منع صحفيين من دخول مناطق معينة وتغطية أحداث

- بتاريخ ١١ مارس، منع جنود الاحتلال الإسرائيلي ٢١ من الصحفيين والعاملين لصالح وكالات الأنباء المحلية والعالمية من الوصول إلى بلدة سلوان بمدينة القدس المحتلة، وسط الضفة الغربية، لتغطية المواجهات التي اندلعت بين المدنيين الفلسطينيين وقوات الاحتلال عقب انتهاء صلاة الجمعة.

- بتاريخ ٢٧ مايو، تعرض ثلاثة صحفيين للدفع ومنع التغطية من قبل عناصر قوة (حرس الحدود) التابعة لجيش الاحتلال الإسرائيلي لمنعهم من تغطية اعتداءات قوات الاحتلال والمستوطنين بحق المتظاهرين المحتجين على إقامة وافتتاح مستوطنة "معالية زيتيم" الجديدة على أراضي المواطنين في منقطة رأس العامود، بمدينة القدس المحتلة، وسط الضفة الغربية. والصحفيون هم كل من: ١) ديالا جويحان، وتعمل مراسلة لوكالة (قدس نت) للأنباء؛ ٢) عطا عويسات، ويعمل لصالح عدة وكالات أنباء أجنبية؛ و٣) سليمان خضر، مصور صحفي مستقل.

- بتاريخ ٢٨ سبتمبر، تسلم المصور الصحفي الحر أحمد جلاجل، قراراً صادراً عن شرطة الاحتلال يقضي بمنعه من الدخول والعمل في ساحة المسجد الأقصى لمدة ١٥ يوماً.

مصادرة و/أو تحطيم معدات صحفية

- بتاريخ ١٤ إبريل، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي باقتحام بناية في مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية مثبت على سطحها جهاز بث تابع لإذاعة "بيت لحم ٢٠٠٠" وصادرته. وقد تقدم الصحفي جورج قنواتي مدير الإذاعة بشكوى رسمية لمكتب الارتباط الفلسطيني بمدينة بيت لحم لاستعادة جهاز البث الذي يخدم منطقة جنوب الضفة الغربية وقطاع غزة على تردد (١٠٢,٩) إلا أنه لم يتلق أي رد من قبل قوات الاحتلال.

منع صحفيين من السفر إلى الخارج

- بتاريخ ١٧ يناير، منعت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتواجدة على معبر/ جسر "الكرامة" الحدودي الواصل بين الضفة الغربية والمملكة الأردنية الهاشمية، الصحفي عوض الرجوب، مراسل موقع "الجزيرة نت" الإلكتروني، من السفر دون إبداء الأسباب. وكان الصحفي الرجوب متوجهاً إلى العاصمة الأردنية عمان في طريقه إلى العاصمة القطرية الدوحة للمشاركة في "المؤتمر الدولي للصحافة الإلكترونية" الذي نظمته قناة الجزيرة الفضائية خلال يومي ١٩– ٢٠ يناير ٢٠١١.

- بتاريخ ٢٦ يونيو، منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي الكاتب الصحفي فريد أبو ضهير، ويعمل محاضراً بكلية الإعلام في جامعة النجاح الوطنية، في مدينة نابلس، شمال الضفة الغربية، من السفر عبر معبر/ جسر "الكرامة" الحدودي الواصل بين الضفة الغربية والمملكة الأردنية الهاشمية. وكان أبو ضهير في طريقه للعاصمة القطرية "الدوحة" للمشاركة في مؤتمر "الصحافة العلمية" الذي نظمته منظمة "اليونسكو" الدولية في نهاية يونيو ٢٠١١.

- بتاريخ ٠٨ يوليو، منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي الصحفي مصطفى صبري، من سكان مدينة قلقيلية، شمال الضفة الغربية من السفر عبر معبر/ جسر "الكرامة" الحدودي الواصل بين الضفة الغربية والمملكة الأردنية الهاشمية. فقد أبلغ أحد المسئولين في المعبر الصحفي صبري بعد انتظار دام أكثر من ثلاث ساعات بأن سلطات الاحتلال ترفض سفره بدواعٍ أمنية.

مداهمة منازل صحفيين

بتاريخ ٠٢ نوفمبر، اقتحمت عناصر مقنعة تابعة لقوات الاحتلال الإسرائيلي منزل المصور الصحفي عادل إبراهيم أبو نعمة، ويعمل لصالح وكالة الأنباء العالمية "رويترز" (REUTERS)، والواقع في مخيم عقبة جبر، بمدينة أريحا. أجرت عناصر القوة أعمال تفتيش دقيقة في أرجاء ومحتويات المنزل لمدة ساعتين متواصلتين، كما أجروا تحقيقاً ميدانياً مع الصحفي أبو نعمة حول طبيعة عمله الصحفي، قبل أن يغادروا المنزل.

هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية

استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١١، في تنفيذ عمليات عسكرية منهجية سعت من خلالها إلى هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية لسكان الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها تلك الخاصة بسكان مدينة القدس المحتلة. وقد شملت تلك العمليات هدم و/ أو تدمير المنشآت السكنية، كالمباني والمنازل السكنية، المنشآت الصناعية، المنشآت التجارية، المرافق الحيوية وتجريف الأراضي الزراعية، بما فيها من مصادر الثروة الزراعية كالأشجار ومصادر المياه فيها. وتفاقمت معاناة السكان المدنيين جراء استمرار تلك السياسة، وخاصة في قطاع غزة، والذي يعاني نقصاً خطيراً في احتياجات السكان المدنيين لبناء المنازل وإعادة إصلاح وإعمار البنية التحتية لكافة المدن والقرى وأحيائهما، فضلاً عن تلبية الاحتياجات الطبيعية للنمو السكاني فيه، بسبب حظر السلطات المحتلة توريد مواد البناء إليه والمتوقفة منذ أكثر من خمس سنوات. وكان قطاع غزة قد تعرض إلى أعمال تدمير واسعة النطاق، وغير مسبوقة منذ احتلاله في العام ١٩٦٧، خلال العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة في أواخر العام ٢٠٠٨ وأوائل العام ٢٠٠٩. وقد شملت تلك الأعمال هدم وتدمير المساكن والمباني السكنية، المصانع والورش الصناعية، المنشآت التعليمية والصحية، تجريف وتدمير الأراضي الزراعية ومصادر الثروة الزراعية، المرافق الحيوية، بما فيها البنية التحتية للكهرباء ومصادر المياه والصرف الصحي وشبكة الطرق الرئيسية والفرعية في كافة مدن وقرى القطاع. وما تزال السلطات الحربية المحتلة تقوض كافة الجهود المحلية والدولية لإعادة إعمار القطاع حيث تستمر في فرض حصارها الشامل عليه، وتمنع توريد كافة مواد البناء إليه. وواصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي عمليات هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية الخاصة بالسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، والتي شهدت تصعيداً متواصلاً في تلك الأعمال. ومثلت تلك السياسة امتداداً للسياسة الإسرائيلية الهادفة إلى تهويد المدينة، وممارسة سياسة التطهير العرقي ضد السكان الفلسطينيين، بهدف إجبارهم على إخلاء منازلهم بالإكراه، وتحت ذرائع ومبررات مختلفة.

وتمثل تلك الاعتداءات انتهاكاً جسيماً لقواعد كل من القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتصل تلك الأعمال إلى حد اعتبارها جرائم حرب وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، الخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، والتي تعتبر أكثر الاتفاقيات التعاقدية التي تنطبق أحكامها على الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويقع على إسرائيل بالتالي، كونها طرفاً متعاقداً عليها، التزاماً باحترام كافة قواعدها، بما في ذلك حماية السكان المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها، بما فيها سكان مدينة القدس المحتلة. وتشمل الالتزامات القانونية الواقعة على السلطات الإسرائيلية، باعتبارها السلطة المحتلة، تجاه حماية المدنيين وممتلكاتهم جملة من الواجبات، ومن بينها عدم تدمير الممتلكات الخاصة الثابتة أو المنقولة المتعلقة بأفراد أو جماعات أو بالدول أو السلطات العامة إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتى هذا التدمير (مادة٥٣). حظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم ...(مادة٤٩). وألا يعاقب الشخص عن مخالفة لم يقترفها هو شخصياً أو للعقوبات الجماعية أو تدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين أو ممتلكاتهم (مادة ٢٨). كما تمثل عمليات هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية للسكان الفلسطينيين المدنيين انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦، وغيرها من مواثيق حقوق الإنسان الدولية. ويسعى القانون الدولي لحقوق الإنسان إلى حماية الأفراد في جميع الأوقات، ويقع على الدول ضمان الحقوق الإنسانية للأفراد وحمايتها واحترامها. وتحتوي تلك المعايير الدولية على الالتزامات القانونية التي ينبغي على الدول الأطراف الوفاء بها واحترامها، والتي تفصلها المعاهدات التي صادقت عليها. وكونها أحد المتعاقدين على تلك الاتفاقيات الدولية سالفة الذكر، يترتب على دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي، وفقاً لذلك، التزامات قانونية بأن تتخذ كافة الإجراءات والتدابير، بما فيها الفورية أو التدريجية، التي تضمن احترام، حماية وتعزيز حقوق الإنسان لكافة السكان فيها. كما يترتب عليها نفس الالتزامات تجاه المناطق التي تخضع لنطاق ولايتها القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويقع على السلطات الإسرائيلية المحتلة التقيد بما ذهبت إليه اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، بانطباق الالتزامات القانونية الواردة في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وغيره من المعاهدات الأخرى التي صادقت عليها. وقد قررت تلك اللجنة بأن هذه الالتزامات تنطبق فعلياً على الأشخاص المقيمين في الأراضي المحتلة. وذهبت إلى أن إسرائيل، كونها طرفاً متعاقداً، تقع تحت طائلة الالتزام القانوني باحترام كافة الحقوق الإنسانية لجميع الأشخاص الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة واحترامها وحمايتها.

تدمير الممتلكات وهدم المنازل في قطاع غزة

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام استهداف المنشآت والممتلكات المدنية في قطاع غزة دونما تمييز، وقامت بهدم وتدمير العشرات من المنازل والوحدات السكنية. كما نفذت تلك القوات أعمال هدم وتدمير للعديد من المنشآت والممتلكات المدنية في القطاع، وشمل ذلك المنشآت التجارية، الصناعية، الصحية، التعليمية، الزراعية، والمنشآت الرياضية. وقد جرت معظم أعمال التدمير والهدم خلال قيام القوات الحربية المحتلة بعمليات عسكرية اجتاحت خلالها أحياء مختلفة من المناطق الحدودية لقطاع غزة. وقد شملت تلك الأعمال أيضاً تدمير عشرات الدونمات من الأراضي الزراعية، بما في ذلك الأشجار ومصادر الثروة الزراعية، كالدفيئات الزراعية ومخازن المعدات والأدوات الزراعية.

ووفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فقد دمرت القوات الحربية المحتلة ٦٦ منزلاً في قطاع غزة خلال العام، تقطنها ١٠٦ عائلات تضم ٥٩٧ شخصاً، من بينهم ٢٩٨ طفلاً. وقد دمر من بينها ٧ منازل بشكل كلي، فيما دمر ٥٩ منزلاً بشكل جزئي. وقد اضطر سكان تلك المنازل إلى إخلائها حفاظاً على حياتهم وأمنهم وسلامتهم. وتعرض عدد من المنازل المدمرة إلى قصف الطائرات الحربية الإسرائيلية خلال تواجد سكانها فيها دون أن يتم إنذارهم أو تحذيرهم. وتعددت أنماط التدمير المختلفة التي استخدمتها القوات الحربية الإسرائيلية خلال العام، حيث لجأت إلى استخدام العديد من الوسائل أبرزها: ١) عمليات قصف جوي استهدفت مناطق أو منشآت مجاورة للمنازل السكنية للمواطنين؛ ٢) تدمير المنازل السكنية للمواطنين خلال أعمال التوغل والاجتياح لمناطق مختلفة من القطاع، و٣) قصف منازل بدعوى أن أصحابها مطلوبون لسلطات الاحتلال.

كما طالت أعمال القصف والتدمير المنشآت الأهلية، بما في ذلك المباني والمنشآت الصناعية، التعليمية، الطبية، الدينية، الزراعية، الرياضية والمرافق الخدماتية والتجارية. وقد وثق المركز خلال العام قيام القوات الحربية الإسرائيلية بتدمير ٤٢ منشأة. وتوزعت المنشآت المدمرة على القطاعات التالية: ١٦ منشأة صناعية، ٦ منشآت تجارية، ٥ منشآت تعليمية، منشأة صحية، ٨ منشآت زراعية، منشأتان رياضيتان، منشأتان خدماتيتان، ومنشأة ترفيهية. كما تعرضت ٤ دونمات زراعية ودفيئتين إلى عمليات قصف واسعة.

أحد المنازل التي تعرضت للقصف بالطائرات الحربية الإسرائيلية في رفح

تدمير الممتلكات وهدم المنازل في الضفة الغربية

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاج سياسة هدم المنازل السكنية والأعيان المدنية الأخرى في المناطق المصنفة بـ (C) وفق تصنيفات اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل عام ١٩٩٣. وإن طالت تلك السياسة المنازل السكنية في العديد من مناطق الضفة الغربية، إلا أن تركيز هذه السياسة جرى خلال هذا العام في مدينة القدس الشرقية.[١٥] وفي حين جرت أعمال الهدم في قطاع غزة على خلفية انتقامية، جرت أعمال الهدم في الضفة الغربية بذريعة البناء دون الحصول على ترخيص من دائرة التنظيم والبناء التابعة للإدارة (المدنية) الإسرائيلية في مستوطنة بيت إيل، وهي أحد أذرع قوات الاحتلال.

تتبع سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وبخاصة في مدينة القدس الشرقية والمناطق المحاذية للمستوطنات والطرق الالتفافية، إجراءات طويلة ومعقدة في منح تراخيص البناء للسكان المدنيين الفلسطينيين. وفي الوقت الذي تعمل فيه تلك السلطات على تسهيل أعمال البناء الاستيطاني في تلك المناطق بادعاء الحاجة الضرورية للتناسب مع التزايد السكاني للمستوطنين، وتسمح للمستوطنين بالبناء العشوائي في الأرض الفلسطينية المحتلة، فإنها تُضَيِّقُ الخناق على الفلسطينيين، وتضع العراقيل أمام إجراءات الحصول على التراخيص. وأمام هذه السياسة، وتحت ضغط الحاجة للسكن، فإن آلاف المواطنين الفلسطينيين يضطرون لبناء منازل سكنية لهم رغم معرفتهم المسبقة بالنتائج. إن السلطات المحتلة تتبع سياسة تتصف بالتمييز العنصري في منح تراخيص البناء، حيث تسهل من إجراءات منحها للمستوطنين اليهود، وحجبها عن المواطنين الفلسطينيين. كما أنها تتبع السياسة نفسها في محاسبة المخالفين للقوانين.

المركز يؤكد أن حاجة النمو الطبيعي للعائلات الفلسطينية تضطرها للبناء استجابة لتلك الحاجة، وأمام تعقيدات إصدار تراخيص بناء من قبل دائرة التنظيم والبناء الإسرائيلية، فإن المواطنين الفلسطينيين يضطرون للبناء فوق ممتلكاتهم الخاصة لتلبية حاجاتهم في السكن. ورغم تأكيد المركز القاطع على عدم شرعية البناء الاستيطاني في الأرض المحتلة، واعتبار الاستيطان برمته جريمة حرب، إلا أن سلطات الاحتلال تكرس نظام تمييز عنصري في تعاملها مع البناء غير المرخص في القرى الفلسطينية ومثيله في المستوطنات.

وشهد هذا العام تصعيداً ملحوظاً في أعمال تجريف المنازل السكنية، والأعيان المدنية الأخرى التي تستخدم لأغراض زراعية أو صناعية أو تجارية. وخلال هذا العام، هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي (٤٠٣) منازل سكنية في الضفة الغربية، منها (٦٣) منزلاً في مدينة القدس الشرقية وضواحيها، منها (١٨) منزلاً أجبرت تلك القوات على هدمها بأنفسهم، و(٣٤٠) منزلاً ومأوى في باقي مناطق الضفة. وتستخدم سلطات الاحتلال في مدينة القدس الشرقية سياسة إجبار المواطنين الفلسطينيين على هدم منازلهم بأيدهم، وعادة ما يُضطَرُ بعضُهم لفعل ذلك لكي لا يدفعوا غرامات مالية باهظة تتضمن غرامات مخالفات البناء بدون ترخيص، وأجرة آلات الهدم الإسرائيلية التي تنفذ قرارات الهدم، وأجرة العمال الذين يقومون بإخراج محتويات تلك المنازل منها. وتركزت عمليات الهدم في كل من مناطق: بيت حنينا، الطور، واد الجوز، جبل المكبر، وصور باهر. وكانت عمليات الهدم حسب المحافظات كالتالي: القدس (٦٣) منزلاً؛ الخليل (٧١) منزلاً؛ بيت لحم (١٣) منزلاً؛ جنين (١٠٣) منازل؛ نابلس (٣٩) منزلاً؛ طوباس (٥٠) منزلاً؛ أريحا (٤٨) منزلاً؛ رام الله (٨) منازل؛ سلفيت (٤) منازل؛ وقلقيلية (٤) منازل. كما هدمت (٨٠) منشأة تستخدم لأغراض غير سكنية؛ من بركسات، ومحال تجارية، وأسوار، وخيم، ومخازن، ومناشير حجر وتجريف طرق، وشبكات كهرباء، منها (٢٠) منشأة في مدينة القدس المحتلة. هذا بالإضافة لتجريف (٤) مساجد ومدرسة.[١٦]

وتشير إحصائيات مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع في تقرير أصدرته وحدة الرصد والتوثيق- بنك المعلومات، أن سلطات الاحتلال هدمت منذ العام ٢٠٠٠ وحتى نهاية عام ٢٠١١، (١٠٥٩) منشأه سكنية وغير سكنية في مدينة القدس، أسفرت عن تشريد ما يقارب ٤٨٦٥ شخصاً، من بينهم ١٢٩٠ امرأة، و٢٥٣٧ طفلاً. وذكر التقرير أن إحصائيات مؤسسة المقدسي تشير إلى أن عمليات هدم المنازل، وبالأخص الهدم الذاتي، تزايدت وتيرتها منذ العام ٢٠٠٠، حيث أقدمت سلطات الاحتلال على إجبار ٢٨٩ مواطناً على هدم منازلهم بأيديهم. وشهد العام ٢٠١٠ أعلى نسبة هدم ذاتي حيث بلغت ٧٠ عملية هدم وفقا لتقرير صادر عن وزارة الداخلية الإسرائيلية. أما في العام ٢٠٠٩ فقد بلغ عددها ٤٩ عملية، وفي العام ٢٠١١ رصدت المقدسي واستطاعت توثيق ١٨ عملية هدم ذاتي؛ مع العلم بأن عمليات الهدم الذاتي لا يمكن إحصائها جميعها لأن بعض المواطنين يتكتمون ولا يقومون بإبلاغ الإعلام ومؤسسات حقوق الإنسان، ومؤسسات المجتمع المدني عن حالات الهدم الذاتي.

١٥ لا يمكن النظر لجرائم هدم الممتلكات والمنازل في الضفة الغربية بمعزل عن سياسة التوسع الاستيطاني واعتداءات المستوطنين وجدار الضم، وهو ما سيتم استعراضه أدناه في بندين مستقلين.

١٦ حصل المركز على هذه المعلومات من مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع

استمرار جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين

واصلت الحكومة الإسرائيلية وقوات احتلالها الحربي والمستوطنون القاطنون في الأرض الفلسطينية المحتلة خلافاً للقانون الدولي اقتراف المزيد من جرائم التوسع الاستيطاني في أراضي الضفة الغربية. فيما واصل المستوطنون المسلحون والمحميُّون من قوات الاحتلال اقتراف المزيد من جرائمهم واعتداءاتهم المنظمة ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم. وقد شهد هذا العام تصعيداً جديداً وخطيراً في جرائم المستوطنين، وشن المستوطنون وقوات الاحتلال عمليات مشتركة ضد المدنيين الفلسطينيين في حالات عديدة.

مشاريع التوسع الاستيطاني

واصلت الحكومة الإسرائيلية العمل في تكثيف كافة النشاطات الاستيطانية في أراضي الضفة الغربية المحتلة، وبخاصة في مدينة القدس الشرقية خلال العام ٢٠١١. ورغم تزايد انتقادات المجتمع الدولي لاستمرار النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية، إلا أن الحكومة الإسرائيلية استمرت في زيادة تلك النشاطات تحت ذريعة تلبية احتياجات (النمو الطبيعي) للمستوطنين. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يؤكد أن الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس الشرقية، وقطاع غزة هي أرض محتلة وفق القانون الإنساني الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، وعليه فقد دأب طوال العام على مطالبة المجتمع الدولي بالتحرك الفوري والعاجل من أجل إجبار حكومة إسرائيل على وقف جميع نشاطاتها الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في مدينة القدس الشرقية المحتلة، وإزالة المستوطنات الإسرائيلية، والتي تشكل جريمة حرب وفق قواعد القانون الإنساني الدولي، من تلك الأرض.

وخلال هذا العام، صادقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وأذرعها المدنية كبلدية الاحتلال في القدس، ووزارتي الإسكان والداخلية، ومجلس التنظيم الأعلى و/أو أعلنت عن طرح عطاءات لبناء ما يزيد عن (١٦١٦٧) وحدة سكنية جديدة في المستوطنات المقامة في مدينة القدس وضواحيها. كما وطرحت مخططات لبناء (١١١٤٢) وحدة أخرى.

مصادرة المزيد من ممتلكات المدنيين الفلسطينيين

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي العمل بسياسة مصادرة المزيد من ممتلكات المدنيين الفلسطينيين لخدمة أغراضها الاستيطانية. وتعتبر مصادرة الممتلكات المدنية وإحداث تغيير من قبل قوات الاحتلال في طبيعة الأرض المحتلة عملاً منافياً لأحكام القانون الإنساني الدولي الذي يشترط إحداث هذا التغيير بالضرورة الحربية. وهذا شرط لا يتوفر في المخططات والأهداف المعلنة لدولة الاحتلال الإسرائيلي.

وخلال هذا العام، قامت قوات الاحتلال بالإعلان عن مصادرة، و/أو تجريف حوالي (٢٠٩٨٧) دونماً من الأراضي في مختلف محافظات الضفة الغربية، ويشمل ذلك عدد الدونمات التي ضمها المستوطنون لمستوطناتهم دون قيام تلك القوات بأي إجراء لمنع ذلك. وكانت تلك الأراضي موزعة حسب المحافظات كالتالي: الخليل (٢٢١٩) دونماً؛ بيت لحم (٩٩٧٢) دونماً؛ القدس (٣٠٢٨) دونماً؛ رم الله (١٣١٥) دونماً؛ نابلس (٦٥٩) دونماً؛ جنين (١٦٥) دونماً؛ قلقيلية (١٣١) دونماً؛ وسلفيت (١٥٢٢) دونماً؛ طولكرم (٧٦) دونماً؛ طوباس (١٨٨٢) دونماً؛ وأريحا (١٨) دونماً. ولا تشمل تلك الإحصائيات المناطق المغلقة، وبخاصة منطقة الأغوار على امتداد المناطق الشرقية للضفة الغربية التي تمنع قوات الاحتلال دخول الفلسطينيين من خارج سكان تلك المنطقة من الدخول إليها.

وبالترافق مع الأعمال الاستيطانية، جرى الاعتداء على آلاف الأشجار في أراضي الضفة الغربية المحتلة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين على حد سواء. تمثلت تلك الاعتداءات في اقتلاع الأشجار لصالح توسيع المستوطنات اليهودية، وإقدام المستوطنين على حرق وتقطيع آلاف الأشجار الأخرى. وخلال هذا العام أحرقت واقتلعت قوات الاحتلال والمستوطنون نحو (١٧٢٦٣) شجرة. وكانت الأشجار التي تعرضت للاقتلاع والحرق موزعة حسب المحافظات كالتالي: بيت لحم (٧٥٧) شجرة؛ الخليل (٤٠٧٠) شجرة؛ القدس (٥٠٠) شجرة؛ رام الله (٤٣٥) شجرة؛ جنين ٢١٥) شجرة؛ سلفيت (٢٥١٧) شجرة؛ نابلس (٧٦٩٧) شجرة؛ وقلقيلية (١٠٧٢) شجرة.[١٧]

المزيد من إجراءات تهويد مدينة القدس الشرقية

واصلت حكومة إسرائيل وسلطات احتلالها الحربي أعمال الاستيطان في مدينة القدس الشرقية وضواحيها بهدف إكمال خطط تهويد المدينة المحتلة نهائياً. وفضلاً عن تعزيز إجراءات عزل المدينة عن محيطها الفلسطيني في الضفة الغربية، واستكمال بناء مقاطع جديدة من جدار الضم حولها، ومواصلة البناء في

١٧ مركز أبحاث الأراضي (أريج).

المستوطنات القائمة في قلبها والمحيطة بها، استمرت تلك القوات في التضييق على مجمل مناحي حياة السكان الفلسطينيين في المدينة. فيما واصلت بلدية الاحتلال سياسة تجريف منازل المدنيين الفلسطينية السكنية بادعاء عدم الحصول على تراخيص خاصة بذلك. وشهد عام ٢٠١١ زيادة ملحوظة في أعداد المنازل التي تعرضت للهدم، وفي إصدار إخطارات الهدم التي تستَهدِف منازل المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم المدنية الأخرى في المدينة وضواحيها.

وبالترافق مع تلك السياسات والإجراءات المنافية للقانون الدولي، استمرت وزارة داخلية الاحتلال في تنفيذ سياسات سحب بطاقات هوية سكان المدينة الفلسطينيين. وتستخدم سلطات الاحتلال عدة وسائل لسحب تلك البطاقات، سواء من خلال سحبها المباشر بذريعة عمل وسكا المواطنين المقدسيين خارج الحدود البلدية للمدينة وفق التقسيم الإداري الإسرائيلي، أو رفض شمل الأزواج والأبناء، أو لأسباب سياسية كما فعلت مع النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني من كتلة (التغيير والإصلاح) التابعة لحركة حماس، احمد محمد احمد عطون، ٤٢ عاماً، الذي أبعدته بتاريخ ٢٠١١/١٢/٦ من مدينة القدس إلى مدينة رام الله.

وخلال هذا العام، استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ومن خلال البلدية، في اقتراف المزيد من جرائم تجريف المنازل السكنية الفلسطينية في مختلف أنحاء المدينة وضواحيها بادعاء بنائها دون الحصول على التراخيص اللازمة. وفي هذا الصدد لا تزال سلطات البلدية تضع سلسلة من الإجراءات الطويلة والمعقدة التي تسبق إصدار تراخيص بناء للمواطنين الفلسطينيين، مما يضطرهم، وتحت ضغط الحاجة لتلبية ضرورات الزيادة السكانية الطبيعية، للجوء إلى بناء منازل لهم دون الحصول على التراخيص اللازمة، أو إضافة غرف إلى منازلهم القائمة، رغم معرفتهم المسبقة بالنتائج. وفي المقابل، أقرت سلطات الاحتلال بأذرعها المختلفة، بلدية القدس، وزارة الإسكان، وزارة الداخلية، والجمعيات الاستيطانية بناء آلاف الوحدات السكنية الاستيطانية داخل المدينة المحتلة وحولها خلال هذا العام. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وإذْ يؤكد على عدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة وضواحيها كونها جزءً لا يتجزأ من الأرض المحتلة، يشير إلى أن بلدية الاحتلال تُميِّز ضد الفلسطينيين بكل ما يتصل بتراخيص البناء والخدمات.

وواصلت سلطات الاحتلال سياسة التضييق على نشاط المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في المدينة بادعاء تبعيتها لمنظمة التحرير الفلسطينية، و/أو للسلطة الوطنية الفلسطينية، على الرغم من وضوح هوية تلك المؤسسات. وشملت الإجراءات الإسرائيلية مداهمة تلك المؤسسات، منع عقد اجتماعات لهيئاتها العامة والإدارية، منع إقامة أية احتفال أو اجتماعات داخل تلك المؤسسات، حتى وإن كان النشاط المنوي إقامته نشاطاً اجتماعياً بادعاء أنه نشاط يخص المنظمة أو السلطة.

ففي تاريخ ٢٠١١/١٢/١، أقدمت سلطات الاحتلال على تمديد إغلاق أربع مؤسسات مقدسية لمدة عام، كما قامت بإغلاق مداخلها بالشمع الأحمر. وكانت تلك السلطات قد سلمت أمر إغلاق للمؤسسات الأربع بتاريخ ٢٠١١/١٠/٢٧، لمدة شهر واحد قابل للتجديد. والمؤسسات التي شملها القرار هي: مؤسسة شعاع النسوية، وهي مؤسسة أهلية نسوية تعمل على تعزيز وتنمية المجتمع، وتقع في شعفاط؛ مؤسسة القدس للتنمية، وهي مؤسسة تنموية خيرية مسجلة، تقع في مفرق ضاحية البريد وتعمل على مساعدة الفقراء والمحتاجين؛ مؤسسة ساعد، وهي مؤسسة تهتم بأمور التعليم حيث تعمل على تقديم خدمات للمدارس والطلاب وتقع في كفر عقب؛ ومؤسسة عمل بلا حدود، وهي مؤسسة مهنية تعمل على توفير فرص عمل للشباب والشابات العاطلين عن العمل عن بعد من خلال الشبكات الإلكترونية. وأفادت مؤسسات القدس أن سلطات الاحتلال أقدمت منذ بدايات العام ٢٠٠١ على إغلاق ما يزيد عن ٢٦ مؤسسة أهلية في المدينة، منها بيت الشرق، اتحاد الغرف التجارية، والغرفة التجارية الصناعية العربية، نادي الأسير، جمعية الدراسات العربية، المجلس الأعلى للسياحة، نادي الخريجين، مركز الإخاء الإسلامي، لجنة زكاة الرام، مركز دعم المشاريع الصغيرة الممول من قبل الاتحاد الأوروبي وغيرها من المؤسسات.

كما واستمرت قوات الاحتلال في انتهاك الحقوق الدينية للفلسطينيين من خلال استمرارها في إغلاق مدينة القدس الشرقية أمام المؤمنين من المسلمين والمسيحيين وعدم تمكينهم من الدخول السلس للمدينة لأداء شعائرهم الدينية في مساجدها وكنائسها. ترافق ذلك مع استمرار أعمال الحفريات في محيط المسجد الأقصى بشكل أضحت تلك الأعمال تهدد سلامة بنيانه، وتعرضه لخطر الانهيار. كما أقدمت سلطات الاحتلال بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٢، على إغلاق جسر (باب المغاربة) الخشبي بشكل كامل أمام حركة المشاة، بناء على قرار صدر عن مهندس بلدية الاحتلال في مدينة القدس. وكانت بلدية الاحتلال قد طالبت بتاريخ ٢٠١١/١٠/٢٣، بهدم جسر باب المغاربة، وفي حينه ادعى مهندس البلدية إنه "بموجب القانون ينبغي أن يتم هدم هذا الجسر المؤقت، ومن ثم إعادة بنائه من مواد غير قابلة للاشتعال وفقا للمعايير والمقاييس والمواصفات التي يحددها مهندسون". وكان الجسر الخشبي قد أقيم في ٢٠٠٤ كإجراء مؤقت بعد انهيار الجسر الرئيسي الذي يستخدمه غير المسلمين للوصول إلى المسجد الأقصى، كما تستخدمه قوات الأمن الإسرائيلية للدخول إليه.

يُشار إلى أن إجراءات قوات الاحتلال لتهويد مدينة القدس العربية بدأت بالإعلان عن ضمها للأراضي الإسرائيلية، ومصادرة ممتلكات المدنيين الفلسطينيين، وإقامة المستوطنات عليها، وتوطين اليهود فيها، وإقامة جدار الضم حولها، وحرمان سكانها الأصليين من بناء المنازل، وهدم منازلهم القائمة، وإصدار قرارات عنصرية تهدف إلى تفريغ المدينة من سكانها الفلسطينيين، وفرض عزلة عليها من خلال الحصار. ويرى المركز أن سياسة تهجير السكان الفلسطينيين من مدينة القدس تعتبر إحدى الوسائل المعتمدة لدى دولة الاحتلال الإسرائيلي من أجل خلق واقع جديد يكون فيه اليهود النسبة الغالبة في المدينة. لقد عملت الحكومات

الإسرائيلية المتعاقبة على أن لا يتجاوز عدد السكان الفلسطينيين في القدس ٢٢٪ من المجموع العام للسكان، وذلك لإحداث خلخلة في الميزان الديمغرافي في المدينة. ولجأت تلك الحكومات إلى استخدام الكثير من الأساليب لتنفيذ هذه السياسة، والتي كان آخرها بناء جدار الضم وعزل عشرات الآلاف من السكان الفلسطينيين خارج المدينة، وسحب الهويات من السكان العرب فيها، وضم الكتل الاستيطانية إلى حدود بلدية القدس.

جرائم المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم

شهد العام ٢٠١١ المزيد من الجرائم والاعتداءات التي يقترفها المستوطنون المسلحون ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس الشرقية. وأخذت الاعتداءات خلال هذا العام شكلاً منظماً أكثر من الأعوام السابقة. وفي الكثير من الاعتداءات كتب المعتدون جملة (جباية الثمن) باللغة العبرية على جدران مساجد ومنازل وهياكل سيارات اعتدوا عليها. وفي الربع الأخير من العام، ومع الزيادة الملحوظة في اعتداءات المستوطنين على المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، بدأت الأوساط الأمنية الإسرائيلية تتحدث عن وجود حركة استيطانية تحمل اسم (حركة جباية الثمن)، وذلك بعدما هاجم عشرات المستوطنين معسكرا لجيش الاحتلال شمالي الضفة الغربية. إلا أن سلطات الاحتلال لم تُحْدِثْ تغييرات جوهرية في تعاملها مع المستوطنين، وأبقت على سياساتها القديمة في حمايتهم، وعدم إخضاعهم للقانون.

وعادة ما تتم تلك الاعتداءات تحت سمع وبصر قوات الاحتلال، حيث تقوم تلك القوات بتوفير الحماية للمستوطنين على مدار الساعة. ولا تتدخل تلك القوات لوقف هذه الاعتداءات، كما لا تقوم بتوقيف الجناة من المستوطنين لتقديمهم للمحاكمة. وفي العموم تتجاهل سلطات الاحتلال الشكاوى التي يتقدم بها الضحايا الفلسطينيون ضد الجناة من المستوطنين ولا تقوم بأي تحقيق قضائي جدي فيها. ويشكل هذا السلوك عامل تشجيع للمستوطنين للاستمرار في اقتراف جرائمهم واعتداءاتهم، كما ويشكل عامل إحباط لدى الضحايا الفلسطينيين.

وفي تطور لافت، نفذت مجموعات من المستوطنين اعتداءات منظمة ضد العديد من القرى الفلسطينية، وبخاصة في محافظة نابلس، استخدمت فيها القنابل الحارقة. ومن الأمثلة على ذلك ففي تاريخ ٢٠١١/١٢/١٢، هاجمت مجموعات من المستوطنين، قُدِّرَ عددها بأكثر من ١٠٠ مستوطن، انطلقوا من مستوطنة "يتسهار" المقامة على الجزء الشرقي من أراضي قرية عصيرة القبلية، جنوبي مدينة نابلس، منازل المواطنين الفلسطينيين في القرية المذكورة. كان المستوطنون يرتدون ملابس سوداء اللون، وعدد قليل منهم كان يرتدي ملابس خضراء اللون، وفور اقترابهم من منازل المواطنين التي تبعد حوالي ٣٥٠ متراً عن حدود مستوطنة "يتسهار"؛ شرعوا برشق الحجارة والزجاجات الفارغة تجاهها، ما أدى إلى إثارة حالة من الخوف والهلع في نفوس سكانها، وبخاصة الأطفال والنساء منهم. استمر الهجوم حوالي نصف ساعة، ثم حضرت عدة سيارات جيب عسكرية تابعة لقوات الاحتلال إلى القرية، فشرع المستوطنون بالانسحاب منها باتجاه المستوطنة المذكورة، ولم تتخذ تلك القوات أي إجراء ضد المستوطنين. وفي التاريخ نفسه، هاجمت مجموعة أخرى من المستوطنين، انطلاقاً من المستوطنة المذكورة منزلاً في بلدة عوريف المجاورة، بالزجاجات الحارقة.

كما ونفذت عدة اعتداءات ضد المدنيين الفلسطينيين بشكل مشترك بين قوات الاحتلال والمستوطنين المسلحين. وخلال هذا العام وثق المركز عدة اعتداءات مشتركة كان أبرزها بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٣، عندما قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي مدنياً فلسطينياً في بلدة قصرة، جنوب شرقي مدينة نابلس. قُتِلَ المذكور عندما اقتحمت تلك القوات البلدة لتوفير الحماية لمجموعة من المستوطنين اقتحمت أراضي البلدة المذكورة، وقامت باقتلاع العشرات من الأشجار المملوكة للمواطنين الفلسطينيين. كما وأصابت سبعة مدنيين آخرين، من بينهم طفل. وتؤكد إفادات شهود العيان لباحث المركز أن قوات الاحتلال استخدمت القوة المفرطة ضد أهالي البلدة المذكورة الذين هبّوا لحماية حقولهم الزراعية من اعتداءات المستوطنين بدل قيامها بإجلاء المستوطنين وإخضاعهم للقانون.

وسبق تلك الجريمة أحداث أخرى مشابهة. ففي تاريخ ٢٠١١/١/١٣، أصيب المواطن عبد المجيد توفيق حسن، ٦١ عاماً، من البلدة نفسها بقنبلة غاز في فخذه الأيمن، أثناء مساندة قوات الاحتلال للمستوطنين في اعتداءات على مزارعين من البلدة. وفي تاريخ ٢٠١١/٣/١٦، أصيب ثلاثة مواطنين في مدينة الخليل أثناء مرافقة جيش الاحتلال للمستوطنين في اقتحامهم لمنازل المواطنين الفلسطينيين. وفي تاريخ ٢٠١١/٩/١٨، أصيب طفل فلسطيني في بلدة قصرة أيضاً بجراح عندما كانت قوات الاحتلال تقوم بتوفير الحماية للمستوطنين.

وخلال هذا العام رصد باحثو المركز (٣٠٣) اعتداءات اقترفها المستوطنون. وتركزت تلك الاعتداءات بشكل أساسي في محافظتي نابلس والخليل. وقد توزعت تلك الاعتداءات في المحافظات على النحو التالي: (٧٣) اعتداءً في محافظة نابلس؛ (٦١) اعتداءً في محافظة الخليل؛ (٣٢) اعتداءً في محافظة رام الله والبيرة؛ (٤٧) اعتداءً في محافظة قلقيلية؛ (٣٤) في محافظة القدس؛ (١٩) اعتداءً في محافظة سلفيت؛ (٢٤) اعتداءً في محافظة بيت لحم؛ (٤) اعتداءات في محافظة جنين؛ و(٩) اعتداءات في محافظة طولكرم. وبالنسبة لأشكال الاعتداءات فقد توزعت على النحو التالي: (٦٦) اعتداءً على المنازل السكنية؛ (٩٩) اعتداءً على

المزارعين ورعاة الأغنام وممتلكاتهم؛ (٦) اعتداءات إطلاق نار؛ (٦) اعتداءات على الأماكن الدينية؛ و(٢٠) اعتداء حرق مركبات؛ و(١٠٦) اعتداءات أخرى كأعمال العربدة وقطع الطرق ورشق الحجارة تجاه السيارات المدنية الفلسطينية.

وأسفرت مجمل تلك الجرائم والاعتداءات عن مقتل اثنين من المواطنين الفلسطينيين، أحدهما طفل، وبمقتلهما يرتفع عدد القتلى الفلسطينيين على أيدي المستوطنين منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر ٢٠٠٠ إلى (٦١) فلسطينياً، بينهم (١٤) طفلاً، وسيدة واحدة. كما وأسفرت عن إصابة عشرات المدنيين الفلسطينيين، بجراح ورضوض وكدمات. واستناداً لتحقيقات المركز، فقد أصيب خلال هذا العام اثنان وأربعون مدنياً فلسطينياً على أيدي المستوطنين، و/أو على أيدي قوات الاحتلال أثناء مساندتهم للمستوطنين وتوفير الحماية لهم في العديد من الحالات. وكان من بين الأشخاص الذين أعتدي عليهم الأكاديمي الفلسطيني والمحاضر في جامعة بيت لحم، د. عدوان نمر مسعود عدوان، ٤١ عاماً، وذلك بتاريخ ٢٠١١/٩/٥، والمصور الصحفي مأمون إسماعيل يوسف وزوز، ٣٥ عاماً، ويعمل مصوراً لدى وكالة "رويترز" للأنباء، وذلك بتاريخ ٢٠١١/٩/١٦، فضلاً عن اعتدائهم على متضامنين ايطاليين بالضرب بتاريخ ٢٠١١/١/٢٣، بينما كانا برفقة رعاة أغنام فلسطينيين في منطقة أم الخير في مدينة يطا، جنوبي محافظة الخليل.

جدار الضم (الفاصل) في عمق أراضي الضفة الغربية

في شهر حزيران (يونيو) عام ٢٠٠٢، قررت الحكومة الإسرائيلية برئاسة أريئيل شارون آنذاك، إقامة جدار فاصل بين إسرائيل وأراضي الضفة الغربية، بهدف منع دخول الفلسطينيين إلى أراضيها إلا عبر نظام أمني تقيمه إسرائيل. ادعت تلك الحكومة في البداية أن الجدار أمني ولا يحمل مضامين سياسية. ومع مرور الوقت، وبعد فرض وقائع جديدة على الأرض، أعلن العديد من القادة السياسيين الإسرائيليين أن الجدار سيكون بمثابة خط فاصل بين إسرائيل والدولة الفلسطينية المستقبلية.

خلال السنوات الماضية أنجزت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أجزاء كبيرة من الجدار. يمر الجدار في معظم أراضي الضفة الغربية وليس على طول الخط الأخضر. وتشير الدلائل الواقعية إلى أن إسرائيل، التي تتشبث بادعاءات أمنية من أجل خلق حقائق أحادية الجانب على أرض الواقع، جعلت من الجدار حدوداً للتفاوض عليها مع الفلسطينيين الذين يسعون لإقامة دولتهم في حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. لقد خلق الجدار وقائع جديدة يصعب الحديث معها عن إقامة دولة فلسطينية تتمتع بتواصل جغرافي في الضفة الغربية، وقابلة للحياة.

بناء على طلب تقدمت به الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣ لدى محكمة العدل الدولية في لاهاي، لإصدار رأي استشاري في قانونية جدار الضم، قضت تلك المحكمة بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٩، بأن إقامة الجدار غير قانوني. وجاء في الاستنتاجات الخاصة بالرأي الاستشاري أنه يتوجب على إسرائيل التوقف عن إقامة الجدار، وتفكيك الأجزاء التي تمت إقامتها في الضفة الغربية، وإلغاء الأوامر التي تم إصدارها بخصوص إقامته وتعويض الفلسطينيين الذين تضرروا جراء ذلك. كذلك ناشدت محكمة العدل الدولية المجتمع الدولي بالامتناع عن المساعدة في استمرار الوضع غير القانوني الذي نشأ في أعقاب إقامة الجدار الفاصل، واتخاذ الوسائل القانونية من أجل إيقاف الخروقات الإسرائيلية وضمان تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة. إلا أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وجهازها القضائي استمر في ضرب رأي محكمة العدل الدولية بعرض الحائط، واستمرت حكومة إسرائيل بالتصرف كدولة فوق القانون.

ورغم الرأي الاستشاري المذكور، استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي بالعمل على استكمال بناء جدار الضم. وخلال هذا العام تركزت أعمال البناء حول مدينة القدس الشرقية المحتلة. وأنجزت تلك القوات الأجزاء العظمى من الجدار حول المدينة، وفق مخططات بلدية القدس الغربية. كما واصلت قوات الاحتلال استكمال الأجزاء المتبقية من الجدار في الأجزاء الجنوبية من أراضي الضفة الغربية. إن المبدأ السائد في تحديد مسار الجدار في منطقة القدس هو الوصول إلى التماس ما بين الجدار الفاصل وبين الخط الحدودي للبلدية. وقد تم تعريف منطقة نفوذ القدس مرة أخرى في العام ١٩٦٧، بعد أن ضُمَّت إلى القدس مناطق إضافية من الضفة الغربية (حوالي ٧٠,٠٠٠ دونم) والتي تم ضمها إلى إسرائيل. ويعيش اليوم في هذه المناطق – التي تم ضمها– حوالي ٢٢٠,٠٠٠ فلسطيني. لقد تم الحفاظ على مبدأ التماس مع الحدود البلدية، بصورة عامة، على امتداد المسار كله، باستثناء حالتين شاذتين وبارزتين: حي كفر عقب ومخيم شعفاط للاجئين، وهما منطقتان سيتم فصلهما عن باقي أجزاء المدينة، على الرغم من وجودهما داخل منطقة نفوذ بلدية القدس.

وخلال هذا العام، استمر النظام القضائي في إسرائيل بالقيام بدوره التقليدي في خدمة سياسات الاحتلال في هذا المضمار. وردت المحكمة العليا الإسرائيلية العديد من الالتماسات التي قدمت إليها من قبل الفلسطينيين بغرض إخراج الجدار من أراضيهم الزراعية. وفي حالات نادرة أقرت المحكمة تعديلات طفيفة على مسار الجدار في بعض المناطق، مثل أراضي بلدة جيوس، شمال شرقي مدينة قلقيلية، وأرضي قرية بلعين، غربي مدينة رام الله، التي تتصدر مسيرات الاحتجاج السلمية ضد بناء الجدار، إلا أن تلك التعديلات إما ظلت حبراً على ورق، أو تمت إزاحة الجدار مسافات قليلة، وظلت آلاف الدونمات الزراعية المملوكة للمدنيين الفلسطينيين كممتلكات خاصة خلفه.

وتركز العمل خلال هذا العام بشكل رئيس في أراضي قرية الولجة، شمال غربي محافظة بيت لحم. واستناداً لتحقيقات المركز، ففي تاريخ ٢٠١١/١٠/٣، شرعت قوات الاحتلال الإسرائيلي بأعمال التجريف في الحقول الزراعية واقتلاع الأشجار المختلفة منها، في الأراضي المستهدفة في مناطق: عين الهدفة، خلة السمك، عين جويزة، من أراضي قرية الولجة، بهدف تهيئة البنية التحتية لبناء مقطع جديد من جدار الضم (الفاصل)، وشق طريق محاذية له، غرب وشمال غربي القرية المذكورة. وعن سياق التجريف، أفاد باحث المركز أن قوات الاحتلال جرّفت حوالي ١٨٠٠ متر طولي بعرض ٢٠ إلى ٣٠ متراً، هذا فضلا عن عزل مساحات إضافية شاسعة من أراضي القرية الغربية، من ضمنها عزل مقبرة القرية. وذكر الباحث أن عمليات التجريف جرت بالتزامن مع عمليات بناء المقطع الشرقي لجدار الضم (الفاصل) في منطقتي "النطوف" و"رأس كريمزان"، شرقي قرية الولجة، وهو مقطع يبلغ طوله ٢٠٠٠ متر طولي، بعرض من ٣٠ إلى ٥٠ متراً، سيتصل بالمقطع الجديد المشار إليه أعلاه.

وجاء استئناف العمل في بناء المقطع الجديد لجدار الضم (الفاصل) بناءً على قرار المحكمة العليا الإسرائيلية الصادر بتاريخ ٢٠١١/٨/٢٣، والذي قضى برد الالتماس المقدم من أهالي قرية الولجة في شهر ديسمبر (كانون أول) من العام ٢٠١٠، من أجل تغيير مسار مقطع الجدار المذكور. وكانت المحكمة الإسرائيلية قد بررت رفضها الالتماس بأن "مسار الجدار ضروري لأمن دولة إسرائيل ومواطنيها"، متجاهلة في الوقت ذاته سلب أراضي المواطنين والآثار السلبية المترتبة على مجمل سكان القرية ومعيشتهم. ووفق تحقيقات المركز، بلغ مجموع طول ما نفذ وجاري العمل فيه من جدار الضم (الفاصل) منذ العام ٢٠٠٩، حول قرية الولجة من جهاتها الشرقية والغربية والشمال الغربي، (٤٥٠٠) متر، بعرض يتراوح ما بين ٢٠ و٥٠ متراً. وأدى ذلك إلى قطع واقتلاع (٢١٠٠) شجرة من مختلف الأنواع، منها ١٠٠٠ شجرة زيتون وعنب ولوز، وتدمير حوالي ٥٠٠ دونم من الأراضي الزراعية والحرجية، وجزء من محمية طبيعية، وعزل ما يقرب من ٢٠٠٠ دونم من أراضي القرية خلف الجدار.

وأظهر مخطط جدار الضم (الفاصل) الذي نشرته (وزارة الدفاع) الإسرائيلية على صفحتها الالكترونية بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٣٠، أن بناء الجدار سوف يضع قرية الولجة ضمن منطقة عزل، وذلك بتطويقها من جهاتها الشمالية والشرقية والغربية بالجدار المذكور، بالإضافة إلى تطويقها من جهتها الجنوبية بشارع أمني خاضع لسيطرة قوات الاحتلال الإسرائيلي بمحاذاة الشارع الالتفافي رقم (٤٣٦)، والذي يعتبر المنفذ الوحيد المتاح لسكان القرية باتجاه مركز الخدمات في محافظة بيت لحم. وحال الانتهاء من بنائه، سوف يعزل الجدار ما يزيد عن ٥٠٪ من المساحة الكلية للقرية.

جنود الاحتلال يعتدون على أحد الناشطين الدوليين ضد جدار الضم في الضفة الغربية

القيود على الحركة على طريق الجدار

يعاني السكان المدنيون الفلسطينيون الذين وجدوا أنفسهم بمحاذاة جدار الضم من القيود التي فرضتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على حركتهم الاعتيادية. وخلال هذا العام أضيفت قيود جديدة على الحركة والتنقل، فضلاً عن تلك القيود واسعة النطاق المفروضة عليهم منذ اندلاع انتفاضة الأقصى.

وخلال هذا العام، قلصت قوات الاحتلال الإسرائيلي ساعات فتح البوابات الزراعية المقامة في هيكل الجدار، ما تسبب في إعاقة دخول المزارعين الفلسطينيين إلى أراضيهم المعزولة خلف جدار الضم. تهدف قوات الاحتلال من تلك الإجراءات التعسفية إلى تقليص ساعات عمل المزارعين الفلسطينيين في أراضيهم، وبالتالي تدمير أحد أهم مصادر الدخل لديهم، كما سيتسبب في تدمير مزروعاتهم.

وفي موسم قطاف ثمار الزيتون، فرضت قوات الاحتلال نظاماً صارماً على المزارعين الفلسطينيين، واشترطت عليهم الحصول على تصاريح صادرة من "الإدارة المدنية الإسرائيلية" تُمَكِّنهم من دخول أراضيهم الزراعية التي أصبحت معزولة خلف الجدار. وتشترط تلك القوات أن تكون الأراضي مسجلة بأسمائهم في دوائر (الطابو) لإصدار تلك التصاريح. إلا أن معظم تلك الأراضي لا زالت مسجلة بأسماء أجداد وآباء المزارعين حيث أن تواجد الشركاء الآخرين في الشتات يحول دون تقسيم الأراضي بين الورثة، وبالتالي تسجيلها في دوائر (الطابو) في ظل الظروف الراهنة.

لقد خلق الجدار صعوبات أمام آلاف المزارعين الفلسطينيين في الوصول إلى أراضيهم الزراعية، وفي تسويق منتجاتهم، وبخاصة أن المناطق التي أقيم الجدار فيها تعتبر من أكثر المناطق الزراعية خصوبة في الضفة الغربية، وتعتبر الزراعة من أهم مصادر الرزق الأساسية في القرى والبلدات الواقعة فيها. إن الحقائق الجديدة التي فرضها بناء الجدار على أرض الواقع أدت إلى تدهور الوضع الاقتصادي في الأرض المحتلة بشكل بارز، وبالتالي أدى إلى رفع معدلات الفقر في أوساط عدد كبير من العائلات الفلسطينية.

ولا تتوقف آثار القيود على الحركة على القطاع الزراعي فقط، بل إنه يشمل كافة أوجه الأنشطة الحياتية للسكان. تكبل القيود على حرية الحركة والتنقل حرية وصول السكان إلى المستشفيات الموجودة في المدن المجاورة. كما ويتضرر جهاز التعليم وذلك لأن الكثير من المدارس، وبخاصة في القرى، تعتمد على المعلمين الذين يأتون من خارجها، فضلاً عن المساس بالعلاقات الأسرية والاجتماعية، حيث يحتاج السكان، وعلى طرفي الجدار على حد سواء، للحصول على تصاريح خاصة للتنقل، كما أن البوابات المقامة في هيكل الجدار تُفْتَحُ وتُغْلَقُ ضمن نظام أمني صارم، وفي ساعات محددة. وعادة ما يفاجئ السكان بإغلاق هذه البوابات دون إبداء الأسباب.

غياب العدالة في النظام القضائي الإسرائيلي وجهود ملاحقة مجرمي الحرب

يعتبر النظام القضائي الإسرائيلي متحيزاً ضد الفلسطينيين ولا يتمتع بالنزاهة، بما في ذلك آليات التحقيق التي يتبعها جيش الاحتلال في كافة القضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين الفلسطينيين. وعلى الرغم من أن إسرائيل قامت بالعديد من التحقيقات الداخلية في عدد من الأحداث التي جرت خلال عدوان الجيش الإسرائيلي على قطاع غزة في الفترة من ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١٨ يناير ٢٠٠٩ والتي تعرف باسم عملية "الرصاص المصبوب"، إلا أن عدد التحقيقات التي فتحت تشكل النزر القليل من مجموع الشكاوى المقدمة بشأن تلك الأحداث. كما أن نتائج تلك التحقيقات تشير إلى أن إسرائيل أثبتت، وعلى الدوام، عدم استعدادها لإجراء تحقيقات ومحاكمات نزيهة، ولم يسبق ولو حتى مرة واحدة في تاريخ الاحتلال أن تم التحقيق مع مسئولين إسرائيليين كبار أو محاكمتهم وفقاً لمعايير القانون الدولي. وقد تميزت كافة الإجراءات والتحقيقات التي قامت وتقوم بها إسرائيل بغياب الاستعداد لإجراء تحقيقات ومحاكمات حقيقية وجدية.

وبحسب توثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فقد فشلت إسرائيل بشكل منظم في ضمان المساءلة القانونية حول كافة القضايا المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي فيما يتعلق بعدوانها على قطاع غزة. فبعد مرور ثلاثة أعوام على انتهاء عملية "الرصاص المصبوب،" استمرت سياسة السلطات الإسرائيلية بوضع المزيد من العراقيل أمام ضحايا الانتهاكات الإسرائيلية من سكان قطاع غزة، وحقهم الأساسي والمنصوص عليه في القانون الدولي في إنصافهم عبر تمكينهم من الوصول إلى العدالة، جبر الضرر، ونيل التعويض الضروري من أجل تمكين الضحايا من إعادة بناء حياتهم ومصادر رزقهم. ومن ناحية أخرى، تواصلت سياسة السلطات الإسرائيلية بالامتناع عن إجراء أي مساءلة للمسئولين عن ارتكاب الجرائم، بل وواصلت توفير غطاء من الحماية لهم وامتنعت عن تقديمهم للعدالة.

ففيما يتعلق بمنع الضحايا الفلسطينيين من الوصول إلى العدالة لإنصافهم وجبر الضرر عنهم عبر التعويض، لم يطرأ إي تحسن في إطار تخفيف العوائق التي تحرم الفلسطينيين من الوصول إلى العدالة عبر المحاكم الإسرائيلية –صاحبة الولاية الأولية– في العام ٢٠١١، على الرغم من توصيات لجان حقوق الإنسان المعنية، ومطالبها بضرورة احترام إسرائيل لالتزاماتها التعاقدية، بما يشمل تمكين الضحايا من الوصول إلى العدالة القضائية. هذا ويواجه الضحايا الفلسطينيون ثلاثة عوائق رئيسية وهي:

مبدأ التقادم: بموجب القانون الإسرائيلي، يجب تقديم شكوى تتعلق بأضرار مدنية خلال عامين من تاريخ الحادث، وإلا فقد الحق في التعويض نهائياً. ونتيجة للحصار الجائر المفروض على قطاع غزة، والعدد الكبير لضحايا عملية "الرصاص المصبوب،" فإن عقبة العامين هذه تعني بأن الضحايا لا يتمكنون غالباً من رفع دعاواهم خلال الفترة الزمنية المحددة. قبل الأول من أغسطس ٢٠٠٢، كانت مدة التقادم هي سبعة أعوام.

العائق المالي: تطلب المحاكم الإسرائيلية من المدعين عادة دفع رسوم تأمين للمحكمة قبل بدء النظر في الدعوى. وبينما تخضع هذه الرسوم لقرار المحكمة، إلا أنها تطبق دائماً على المدعين الفلسطينيين. وليست هنالك قيمة محددة للرسوم، حيث تحددها المحكمة حسب القضية. وفيما يتصل بالدعاوى الخاصة بالأضرار التي تلحق بالممتلكات، تشكل الرسوم نسبة من قيمة الممتلكات التي ترفع الدعوى بشأنها، ولكن في الدعاوى المتصلة بالقتل أو الإصابة فلا يوجد إطار محدد. وحسب تجربة المركز، لا يقل مبلغ الرسوم عادة عن ١٠ آلاف شيكل (حوالي ٢٨٠٠ دولار أمريكي)، ولكنه يمكن أن يصل إلى رقم أعلى من ذلك بكثير. بالتالي، فإن الانتهاكات الجسيمة تساوي عوائق مالية كبيرة أمام الوصول إلى العدالة، حيث تشكل رسوم التأمين هذه عقبة لا يمكن التغلب عليها في وجه الوصول إلى العدالة. ببساطة، لا يمكن للمدعين من غزة، الذين يعانون من تدهور أوضاعهم الاقتصادية بسبب الاحتلال والحصار الجائر، أن يتحملوا هذه الرسوم، وبالتالي تسقط دعاواهم ويتم شطبها.

العوائق المادية: بموجب القانون الإسرائيلي، لكي تكون الشهادة سليمة، فإنه يتعين على الضحية أو الشاهد أن يمثل أمام المحكمة لكي يتم استجوابه. ولكن، ومنذ عام ١٩٦٧، لم تسمح سلطات الاحتلال الإسرائيلي ولو لشخص واحد بمغادرة قطاع غزة للتوجه إلى المحكمة، على الرغم من طلب المحكمة لذلك. ونتيجة لذلك، يتم شطب دعاواهم وإسقاطها. علاوة على ذلك، لا يستطيع محامو المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، على الرغم من أهليتهم، دخول إسرائيل لتمثيل موكليهم أمام المحاكم. ونتيجة لذلك، يضطر المركز إلى توكيل محامين في إسرائيل (بتكلفة أكبر)، ولكن الموكلين لا يستطيعون دخول إسرائيل للالتقاء بمحاميهم، وترفض كافة الطلبات التي يقدمها المحامون من أجل السماح لهم بدخول قطاع غزة للالتقاء بموكليهم وزيارة مسرح الجريمة وغير ذلك. وهذا بالضرورة يؤثر على قدرة المحامين على تمثيل موكليهم، وهو ما يقوّض حق الضحايا في الحصول على إنصاف قضائي فعال.

واستمرارًا لسياسة منع الفلسطينيين من التوجه إلى المحاكم الإسرائيلية للمطالبة بحقهم في التعويض جراء تعرضهم للانتهاكات على أيدي القوات الإسرائيلية، أصدرت المحكمة الإسرائيلية العليا في أبريل ٢٠١١ قراراً برفض وشطب الدعوى المقدمة من قبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان نيابة عن ١٠٤٦ من ضحايا عملية "الرصاص المصبوب" والتي كانت تطالب المحكمة بإصدار أمر احترازي يعلق فترة التقادم والبالغة عامين. ويعد شطب الدعوى بصورة غير قانونية انتكاسة خطيرة بالنسبة للضحايا وسعيهم المشروع من أجل تحقيق المحاسبة والانتصاف.

إلاّ أن المركز الفلسطيني رفض هذا القرار وقام بالطعن في هذه المخالفة الإجرائية، وكانت النتيجة أن صدر قرار عن المحكمة الإسرائيلية العليا بتاريخ ١٥ يونيو ٢٠١١ بإلغاء الحكم السابق بشطب الدعوى وذلك لإصدار المحكمة قرارها استناداً فقط إلى ما قدمته الدولة، منكرة من الناحية الفعلية حق المركز في الرد. وسيتم الآن تعيين هيئة قضائية جديدة ويستأنف سير القضية.

وفي مثال آخر لاستمرار سياسة وضع العراقيل المالية من قبل السلطات الإسرائيلية، أصدرت المحكمة المركزية الإسرائيلية في الناصرة في تاريخي ١٥ يونيو و١٤ يوليو ٢٠١١، قرارين خطيرين رداً على دعاوى مدنية رفعها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، من شأنهما أن يحولا دون وصول الضحايا الفلسطينيين إلى العدالة والإنصاف القضائي الفعال. ويقضي القراران بإلزام كل مدع في قضية مدنية دفع رسوم تأمين للمحاكم (كفالة) قدرها (٢٠٠٠٠) شيكل قبل أن تسمح المحكمة بمتابعة القضية، وفي حال عدم دفعها خلال ١٢٠ يوماً، يتم رفض الدعوى. وقد استأنف المركز هذين القرارين أمام المحكمة العليا إسرائيلية مطالباً بإلغائهما أو خفض مبالغ الكفالات. فمقدار الكفالات المفروضة يحرم فعلياً المدعين الفلسطينيين من حقهم الأساسي في الوصول إلى العدالة والإنصاف القضائي الفعال، فمعدلات البطالة والفقر في قطاع غزة من أعلى المعدلات في العالم، حيث يعتمد ٧٥٪ من سكان قطاع غزة الآن على المساعدات الدولية. إن المحاكم الإسرائيلية بفرضها لهذه الكفالات تضع ثمناً للعدالة يفوق قدرة سكان قطاع غزة، حيث لا يستطيعون دفع قيمة تلك الكفالات. بناءً عليه، نستنتج أن المحاكم ترفض تحقيق الإنصاف القضائي تحت عباءة الشرعية، وتوجه رسالة واضحة إلى الضحايا مفادها أن أبواب العدالة مغلقة.

أما في ما يتعلق باستمرار سياسة السلطات الإسرائيلية في توفير الحماية لمسئوليها والامتناع عن مساءلتهم، نورد استنتاجات لجنة التحقيق الخاصة المكلفة بتحليل عملية اغتيال صلاح شحادة التي وقعت في حي الدرج بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠٠٢، حين تم استهداف المبنى الذي يقطنه شحادة في وسط حي الدرج بمدينة غزة بقنبلة تزن ٩٨٥ كيلوجراماً، والتي أدت إلى تدمير تسعة مبانٍ سكنية بالكامل، بينما تم تدمير تسعة مبانٍ أخرى بشكل جزئي، ولحقت أضرار بالغة بواحد وعشرين مبنى آخر. كما قتل في الهجوم، بخلاف شحادة ومرافقه، أربعة عشر مدنياً، من بينهم ثمانية أطفال، وأصيب ١٥٠ مدنياً بجروح. وقد توصلت اللجنة المذكورة وبعد ٨ سنوات من التحقيق والتحليل إلى أن نتائج هجوم حي الدرج لم تكن "مقصودة ولم يكن مرغوباً فيها فضلاً عن أنها لم تكن متوقعة." وهو استنتاج يتحدى المنطق حيث كان لدى السلطات الإسرائيلية، كونها القوة المحتلة، معرفة مفصلة بالمنطقة بما في ذلك تصميم المباني وعدد السكان، وعلى ذلك فإنه كان من السهل توقع نتائج إلقاء قنبلة بوزن طن في مثل هذه المنطقة ذات الكثافة السكانية العالية. أضف إلى ذلك ما أشارت إليه اللجنة من أنه "مضى العديد من السنوات"، وهو إشارة إلى عدم جواز إجراء محاكمات جنائية للمتهمين بسبب تقادم الأحداث، الأمر الذي يتعارض مع ما يقتضيه القانون الدولي من أن جرائم الحرب لا تسقط بالتقادم وأن هذه الجرائم تبلغ من الخطورة بحيث ينبغي محاكمة مرتكبيها بغض النظر عن تاريخ ارتكابها.

يتضح مما سبق، أن القضاء الإسرائيلي غير ملتزم بالمعايير الدولية التي توجب على دولة إسرائيل التحقيق في الجرائم وتقديم المسئولين عنها إلى العدالة ومعاقبتهم، وتوفير إنصاف فعّال للضحايا، وتوفير تعويضات معقولة ومناسبة، والكشف عن الحقيقة. إلا أن التحقيقات الإسرائيلية لا تفي بهذه الشروط الخمسة، كما أنها لا تفي بالمعايير الدولية فيما يتصل باستقلال القضاء، والحاجة إلى إجراء تحقيقات ومحاكمات في الوقت المناسب، وضرورة إجراء التحقيقات خارج المؤسسة العسكرية من أجل ضمان أن تكون التحقيقات والمحاكمات عادلة ومستقلة. هذا ما أكده تقرير بعثة الخبراء المستقلين التابعة للأمم المتحدة للتحقيق في أحداث غزة "تقرير جولدستون،" الذي أكد "عدم وجود مؤشرات على أن إسرائيل قد فتحت تحقيقاً" في الأفعال التي قام بها أولئك الذين صمموا عملية "الرصاص المصبوب "وخططوا لها، وأمروا بتنفيذها، وأشرفوا عليها.

ببساطة، لا يمكن تحقيق العدالة للفلسطينيين في هذا النظام المتحيز وغير النزيه. فإسرائيل تفرض العديد من العوائق القانونية، المالية والمادية كما سبق تبيانه، ضد الضحايا الفلسطينيين، بمن فيهم الآلاف من ضحايا عملية الرصاص المصبوب في قطاع غزة، حيث يتم حرمانهم من خلال تلك العوائق المفروضة من المثول أمام المحاكم الإسرائيلية، وبالتالي حرمانهم بشكل منظم من التمتع بحقوقهم الأساسية. وبناءً عليه يعتبر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن الولاية القضائية الأولية لإسرائيل قد استنفذت، مما يسمح للمركز في ظل هذا الواقع أن يلجأ، بالتعاون مع عدد من المؤسسات القانونية ومنظمات حقوق الإنسان الدولية، إلى مبدأ الولاية القضائية لإنصاف الضحايا المغبونين، عبر اللجوء إلى مبدأ الولاية القضائية.

فمبدأ الولاية القضائية الدولية موجود من أجل ضمان عدم إفلات المشتبه فيهم بارتكاب جرائم دولية من المساءلة، وهو يمنح الدول صلاحية ملاحقتهم بصرف النظر عن مكان ارتكاب الجريمة. ويهدف مبدأ الولاية القضائية على وجه الدقة إلى ضمان ألا يكون هنالك ملاذ آمن للمشتبه فيهم بارتكاب جرائم دولية.

إلا أن هذا العام قد سجل تطوراً سلبياً في إمكانية اللجوء إلى مبدأ الولاية القضائية الدولية بشكل عام، حيث تمارس ضغوط متزايدة على بعض الدول لضمان تعديل تشريعاتها المحلية بما يحول دون ملاحقة مجرمي حرب دوليين أمام محاكمها. من ذلك جملة الضغوط الدبلوماسية التي قامت بها إسرائيل على عدد من الدول مثل أسبانيا سابقاً ومؤخرًا في المملكة المتحدة، والتي تمثلت في تعديل المملكة المتحدة للتشريع الخاص بالولاية القضائية الدولية في ١٥ سبتمبر ٢٠١١، والذي يمنح بموجبه رئيس النيابة العامة صلاحية الاعتراض على إصدار أوامر اعتقال بشأن جرائم تخضع للولاية القضائية الدولية.

ومع ذلك، لم يوفر التشريع المعدل الحماية المطلوبة لوزيرة الخارجية الإسرائيلية إبان عملية "الرصاص لمصبوب" تسيبي ليفني، عند زيارتها للمملكة المتحدة لمدة يوم واحد في السادس من شهر أكتوبر هذا العام. فقد قام المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومؤسسة هيكمان أند روز نيابة عن إحدى الضحايا الفلسطينيين، بمطالبة رئيس النيابة العامة بالسماح باعتقال وزيرة الخارجية من أجل استصدار قرار عاجل من النائب العام باتهامها بارتكاب جرائم حرب، وفي حال لم يكن ذلك ممكناً، طالب المركز رئيس النيابة العامة بالتقدم بطلب إلى أحد القضاة لإصدار أمر اعتقال بحق ليفني.

لم تُعتقل تسيبي ليفني في نهاية المطاف، ولكن ليس لأنها باتت حصينة من الملاحقة القضائية بموجب التشريع المعدل، حيث أصدر رئيس النيابة العامة بياناً أشار فيه إلى أنه قد مُنع من إصدار أي أمر اعتقال أو الموافقة على طلب لإصدار أمر اعتقال بموجب حصانة دبلوماسية منحت لها بأثر رجعي من قبل وزير الخارجية البريطانية على أساس أنها في "مهمة خاصة".

الجزء الثاني:

الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوقات عملية التحول الديمقراطي

يسلط هذا الجزء من التقرير الضوء على الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوقات عملية التحول الديمقراطي في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية. ومع انتهاء العام ٢٠١١، كانت حالة الانقسام والصراع السياسي في السلطة الوطنية قد تعمقت أكثر فأكثر، وذلك امتداداً لأحداث يونيو ٢٠٠٧ وسيطرة حركة حماس على قطاع غزة. وقد أدى هذا الصراع إلى شرخ في مكونات النظام السياسي للسلطة تجلى في استمرار وجود حكومتين وأجهزة أمنية وشرطية منفصلة، واحدة في غزة والثانية في الضفة الغربية. كما تعمق الشرخ في السلطة التشريعية، حيث واصلت كتلة التغيير والإصلاح (حركة حماس) في غزة عقد جلسات للمجلس التشريعي وإصدار تشريعات على الرغم من مقاطعة ومعارضة بقية الكتل البرلمانية، وذلك استمراراً لما بدأته الكتلة خلال العام ٢٠٠٧، وهو ما اعتبره المركز في حينه جزءاً من حالة الصراع بين حماس وفتح وانسحاباً للشرخ في السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية. وبالمقابل، استمر الرئيس والحكومة في رام الله في تجاوز السلطة التشريعية وإصدار مراسيم بقوة القانون لكن لا تطبق عملياً إلا في الضفة الغربية. كما استمر الانهيار في السلطة القضائية بعد استيلاء الحكومة في غزة على مجمع المحاكم وسيطرتها على القضاء بطريقة غير قانونية نهاية العام ٢٠٠٧، وبالتالي، أضحى لقطاع غزة نظام قضائي أسسته الحكومة في غزة، مقابل نظام قضائي قائم في الضفة الغربية.

وقد عكست حالة الصراع نفسها ليس فقط على أداء مؤسسات الحكم ووظائفها، إنما أيضاً في استمرار تدهور حالة حقوق الإنسان في مناطق ولاية السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتعزى الغالبية العظمى من هذه الانتهاكات إلى الصراع بين حماس وفتح وردود الفعل المتبادلة بين الجانبين والإجراءات المتخذة من قبل الحكومتين وأجهزتهما الأمنية ضد نشطاء وأنصار الحركتين، أي ضد نشطاء وأنصار فتح في قطاع غزة، وضد نشطاء وأنصار حماس في الضفة الغربية، هذا مع عدم إغفال وجود انتهاكات حقوق إنسان أخرى لا تتصل بالصراع بين فتح وحماس.

ويبدأ هذا الجزء، أولاً، بتسليط الضوء على انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية؛ الاعتقال غير القانوني وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية المهينة؛ تدهور أوضاع السلطة القضائية؛ انهيار السلطة التشريعية؛ تعطيل الانتخابات العامة والمحلية؛ انتهاك الحق في حرية التعبير والاعتداء على الحريات الشخصية؛ انتهاك الحق في التجمع السلمي؛ انتهاك الحق في تكوين الجمعيات؛ استمرار العمل بعقوبة الإعدام؛ أثر الانقسام السياسي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة؛ والمخاوف من فرض توجهات أيديولوجية للحزب الحاكم على المجتمع في قطاع غزة.

انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية

شهد العام ٢٠١١، استمراراً في ارتكاب انتهاكات الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية جراء استخدام السلاح بأيادٍ فلسطينية خارج إطار القانون في الأرض الفلسطينية المحتلة. فقد سقط خلال هذا العام ٤٨ قتيلاً، بينهم ٠٩ أطفال، و٠٥ نساء، فيما أصيب أكثر من ١٧٠ شخصاً آخرين بجراح. وكانت جريمتا قتل الممثل والمخرج جوليانو خميس في الضفة الغربية، والصحفي والمتضامن الإيطالي فيتوريو أريغوني في قطاع غزة من أبرز انتهاكات الحق في الحياة خلال العام ٢٠١١. كما استمر سقوط الضحايا خلال العام ٢٠١١ جراء: سوء استخدام و/أو العبث بالسلاح خارج إطار القانون؛ توظيف القوة في مهمات فرض القانون؛ استخدام السلاح في شجارات عائلية وشخصية؛ وجرائم قتل مواطنين على خلفية ما يسمى بـ "قضايا شرف العائلة". وطالما طالب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الجهات الرسمية بفتح تحقيقات جدية حول ظروف وقوع جرائم متصلة بحالة الاعتداء على سيادة القانون، وملاحقة مقترفيها، وتقديمهم للعدالة، ونشر نتائج تلك التحقيقات، إلا أنه لم تتوفر آية معلومات للمركز حول تلك التحقيقات أو أي إجراءات من شأنها منع تكرار تلك الجرائم.

سوء استخدام و/أو العبث بالسلاح خارج إطار القانون

سقط خلال العام ٢٠١١، ٢٨ شخصاً، بينهم ٨ أطفال، و٣ نساء، وأصيب أكثر من ١١٩ آخرون، في جرائم سوء استخدام و/ أو العبث بالسلاح خارج إطار القانون في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويؤكد المركز على أن مثل هذه الجرائم تشكل تهديداً مستمراً لأمن وسلامة المواطنين. وللأسف الشديد فإنها مازالت تحصد المزيد من الضحايا في غياب الإجراءات القانونية لمواجهتها. وكان من أبرز تلك الجرائم، جريمتا قتل الممثل والمخرج جوليانو خميس في الضفة الغربية، والصحفي والمتضامن الإيطالي فيتوريو أريغوني في غزة. وقد تجلت مظاهر هذه الجرائم خلال العام ٢٠١١، في استخدام السلاح من قبل جهات مجهولة أو معلومة؛ العبث بالسلاح؛ زرع عبوات ناسفة؛ سقوط صواريخ محلية الصنع على منازل مواطنين؛ واستخدام السلاح من قبل ميليشيات مسلحة أو التدريب.

وكانت أبرز جرائم القتل على النحو التالي:

- بتاريخ ٢٣ يناير، قتلت الطفلة ياسمين أحمد صلاح، ١٦ عاماً، من حي الشيخ رضوان شمالي مدينة غزة، جراء إصابتها بشظايا قنبلة يدوية انفجرت بينما كان شقيقها يعبث بها في منزلهم.

- بتاريخ ١٢ فبراير، قتل الطفل محمد رائد دغمش، ١٢ عاماً، اثر إصابته بعيار ناري بالرأس، بينما كان يقف على شرفة منزله الواقع في شارع المغربي بحي الصبرة، جنوبي مدينة غزة، حيث خرج عيار ناري من سلاح كان أحد أقاربه يعبث به أسفل المنزل.

- بتاريخ ٢٣ فبراير، انفجرت عبوة ناسفة كانت موجودة على سطح منزل مواطن في منطقة مكتظة بالسكان في حي الأمل بمدينة خان يونس، جنوبي قطاع غزة. وقد أدى الانفجار الذي هز المكان إلى تضرر شقة ابن مالك المنزل، وهو ناشط في أحد فصائل المقاومة، وانهيار أحد جدران الشقة ووقوعه على الطفلة ملك أسامة انشاصي، ١٢ عاماً، بينما كانت تسير في الشارع، مما أدى إلى مقتلها على الفور.

- بتاريخ ١٥ مارس، قتل المواطن معتز منيف سعيد عسراوي، ٣٢ عاماً، من سكان بلدة علار، شمال شرقي طولكرم، ويعمل ضابطا برتبة ملازم أول في جهاز الاستخبارات العسكرية، جراء إصابته بعيار ناري في الصدر انطلق بالخطأ أثناء عبث طفله البالغ من العمر ٦ أعوام، بسلاحه الشخصي داخل منزله.

- بتاريخ ٠٤ إبريل، اعترض شخص ملثم كان يحمل مسدساً طريق الممثل والمخرج جوليانو صليبا خميس، ٥٣ عاماً، وهو من فلسطينيي الداخل ويحمل الجنسية الإسرائيلية، ويقطن في مخيم جنين، شمالي الضفة الغربية، بينما كان يستقل سيارته وهي من نوع "سيتروين" حمراء اللون، وبرفقته طفله البالغ من العمر ٩ شهور ومربية الطفل رائدة يحيى سويلم، ٣٤ عاماً، بالقرب من مسرح الحرية في المخيم. أطلق المسلح النار باتجاه جوليانو من مسافة قريبة فأصابه بخمسة أعيرة نارية في الصدر أسفرت عن وفاته على الفور. كما أصيبت المربية سويلم بعيار ناري في ذراعها، ولاذ المسلح بالفرار على الفور في أزقة المخيم.

- بتاريخ ١٤ إبريل، أعلنت مجموعة تطلق على نفسها اسم "جماعة الصحابي الهمام محمد بن مسلمة" عن اختطاف الصحفي الإيطالي فيتوريو أريغوني، ٣٦ عاماً، وهو أحد أبرز نشطاء حركة التضامن الدولية مع الشعب الفلسطيني (ISM)، ومدافع عن حقوق الإنسان. وفي مقطع مصور على موقع "اليو تيوب" (Youtube) أعلنت تلك الجماعة عن مطالبتها للحكومة في غزة بالإفراج عن أشخاص معتقلين لديها وينتمون لما اسمتة بـ "الجماعة السلفية الجهادية"، وهددت تلك المجموعة بقتل الصحفي أريغوني إن لم تستجب الحكومة لمطالبها. وفي تطور خطير، نفذت تلك المجموعة تهديدها، ففي ساعات فجر اليوم التالي ١٥ إبريل، عثرت الأجهزة الأمنية على أريغوني مقتولاً في منزل يقع في منطقة مشروع عامر، غربي منطقة أبراج الكرامة، غربي بلدة جباليا، شمالي قطاع غزة.

- بتاريخ ١٨ مايو، قتلت المواطنة انتصار محمد أبو ربيع، ٤١ عاماً، من سكان بلدة بيت لاهيا، شمالي قطاع غزة، جراء إصابتها بعيار ناري اخترق منطقة الوجه واستقر في الصدر، انطلق بطريق الخطأ من سلاح كان نجلها البالغ من العمر ١٥ عاماً، يعبث به، وتعود ملكيته لوالده الذي يعمل في الشرطة الفلسطينية.
- بتاريخ ٢١ مايو، أطلق مسلحان ملثمان النار باتجاه المواطن عمر حسين أبو حلوان، ٣٢ عاماً، بينما كان يتواجد وسط قرية بيت دجن، شمال شرقي محافظة نابلس، ولاذا بالفرار. وقد أسفر إطلاق النار عن إصابة أبو حلوان بعدة أعيرة نارية في أنحاء مختلفة من الجسم، أدت إلى وفاته على الفور.
- بتاريخ ١٤ يونيو، وصلت الطفلة إيناس محمد ضيف الله، ثلاثة أعوام، من سكان بلدة بيت حانون، شمالي القطاع، إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة جثة هامدة، جراء إصابتها بعيارين ناريين في القلب والكتف الأيسر. ووفق المعلومات التي حصل عليها باحث المركز من عائلة الطفلة، فإنها قد أصيبت جراء عبثها وشقيقها البالغ من العمر أربعة أعوام بسلاح والدهما الذي يعمل في الشرطة الفلسطينية.
- بتاريخ ٢٤ يوليو، وصلت إلى مستشفى شهداء الأقصى الفتاة فاطمة أحمد المصدر، ١٨ عاماً، من سكان قرية المصدر، وسط قطاع غزة، جثة هامدة إثر إصابتها بعيار ناري في الرقبة. وكانت الفتاة المصدر قد أصيبت جراء إصابتها بعيار ناري بطريق الخطأ خلال إطلاق شقيقها النار احتفالاً بنجاحها في الثانوية العامة وحصولها على معدل (٩٥,٢ ٪) في الفرع العلمي.
- بتاريخ ١١ أغسطس، هز انفجار كبير أحد الأزقة، بالقرب من مسجد الهدى في مخيم يبنا، بمحافظة رفح جنوبي قطاع غزة، مما أدى إلى مقتل الناشط علي نايف عبد الهادي الحاج، ١٨ عاماً، من سكان المخيم ذاته، وهو أحد عناصر كتائب الشهيد عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، جراء إصابته ببتر لأطرافه السفلية وحروق في الوجه. كما أدى الانفجار الذي وقع أمام منزل أحد المواطنين إلى إلحاق أضرار مادية بالغة فيه وفي أحد المنازل المجاورة. وقد أصدرت كتائب الشهيد عز الدين القسام بياناً صحفياً قالت فيه أن علي الحاج قد قتل جراء انفجار داخلي بطريق الخطأ.
- بتاريخ ٢٤ أغسطس، توفيت المواطنة سوسن حمودة محمد محسن، ٢٦ عاماً، من سكان عزبة الياسمين، في بلدة جباليا، إثر إصابتها بعيار ناري في الرأس. وذكرت مصادر المباحث العامة في الشرطة الفلسطينية لطاقم المركز بأن والد المواطنة محسن قد أطلق النار عليها داخل منزلهم من سلاح من نوع مسدس كان يحتفظ به، على خلفية شجار عائلي.
- بتاريخ ٢٦ ديسمبر، قتل المواطن عماد كامل وشح، ٣٦ عاماً، من سكان مخيم جباليا، إثر إصابته بشظايا في الوجه والصدر جراء انفجار قنبلة بطريق الخطأ داخل منزله. وقد أصدرت كتائب الشهيد عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، بياناً صحفياً قالت فيه بأن وشح، وهو أحد عناصرها، قد توفي جراء انفجار قنبلة بطريق الخطأ داخل بيته.

آثار الدمار الذي خلفه سقوط صاروخ محلي الصنع على منزل المواطن مجدي غباين بتاريخ ٩-١٢-٢٠١١

أما أبرز ضحايا الاصابات، فكانت على النحو التالي:

- بتاريخ ١٣ فبراير، أطلق ملثم، يرافقه خمسة آخرون النار من مسدسه من مسافة قصيرة على الشاب عائد صابر الأخرس، ١٧ عاماً، خلال تواجده في صالون حلاقة في مخيم يبنا بمدينة رفح، جنوبي قطاع غزة، ما أسفر عن إصابة الأخرس بخمسة أعيرة نارية في ساقيه.

- بتاريخ ١٧ فبراير، أصيب الطفل مصطفى سمير الفليت، ٥ أعوام، بشظايا في وجهه، جراء سقوط صاروخ "محلي الصنع" على منزله الواقع في منطقة أم ظهير جنوبي دير البلح. كما دمر الصاروخ غرفة نوم في منزل الفليت، بالإضافة إلى إحداث أضرار في أربعة منازل مجاورة.

- بتاريخ ٢٥ فبراير، ألقى مجهولون قنبلة محلية الصنع اتجاه منزل د. ماهر عيسى عياد، وهو يعمل طبيباً جراحاً ومديراً طبياً في المستشفى الأهلي، والواقع في حي الرمال، غربي مدينة غزة. هرع د. عياد باتجاه كراج سيارته حيث وقع الانفجار، فعثر على شظايا قنبلة أصابت سيارة شقيقه. وقد تلقى د. عياد رسالة تهديد نصية على هاتفه النقال، نصها: "إن لم تتراجعوا عن حقدكم وظلمكم وعن التبشير سيكون الرد أكبر ولن ينفعك أحد." وكان مصدر الرسالة هاتف نقال تابع لشركة هواتف إسرائيلية.

- بتاريخ ٠٨ مارس، انفجرت عبوة ناسفة أمام مدخل كوافير "همس المرايا للسيدات"، الواقع بالقرب من منطقة الجسر في حي الشيخ رضوان، شمالي مدينة غزة، وتعود ملكيته للمواطنة ختام حسن الغوطي، ٣٤ عاماً، وتقطن في ذات المبنى. وأسفر الانفجار الذي هز المكان عن إلحاق أضرار مادية بالغة في كافة محتويات الكوافير (أجهزة ومعدات، أثاث وتصميم داخلي)، إضافة إلى تحطم زجاج نوافذ المبنى المكون من أربعة طوابق، دون وقوع إصابات.

- بتاريخ ١٨ مارس، انفجرت عبوة ناسفة زرعها مجهولون أسفل سيارة يملكها رجب حسن البابا، ٤١ عاماً، ويعمل مساعد المراقب العام للأجهزة الأمنية في قطاع غزة، وكانت متوقفة أمام منزله في حي الزيتون، شرقي مدينة غزة. أسفر الانفجار عن إلحاق أضرار بالغة في سيارة البابا، دون أن تسفر عن إصابات في الأرواح.

- بتاريخ ٢٠ مارس، وقع انفجار شديد في محل كوافير "وجه القمر" الواقع في مخيم الشابورة برفح، جنوبي قطاع غزة، دون أن يسفر عن إصابات في الأرواح. وأفادت مالكة المحل سهيلة حسين أبو عاذرة، ٤٨ عاماً، للمركز بأن مجهولين قاموا بوضع عبوة ناسفة أمام محلها الذي يقع تحت منزلها وفجروها ما أسفر عن تدميره بشكل شبه كلي.

- بتاريخ ٢٤ مارس، سقط صاروخ محلي الصنع على مصنع للأخشاب تعود ملكيته لشركة بسيسو وعلمي للصناعة والتجارة، الواقع في حي الزيتون، شرقي مدينة غزة. أسفر إنفجار الصاروخ عن إصابة ثلاثة عمال، وصفت جراح أحدهم بالخطيرة، والمصابون هم كل من: ١) خالد مازن حمادة، ٢٥ عاماً، وأصيب بشظايا في الرأس، ووصفت جراحه بالخطيرة؛ ٢) عادل إبراهيم النمنم، ٤٦ عاماً، وأصيب بشظية في الرأس؛ و٣) زاهر زهير طافش، ٣٣ عاماً، وأصيب بشظية في اليد اليمنى. كما أدى إنفجار الصاروخ إلى إلحاق أضرار مادية بالغة في معدات ومحتويات المصنع وسيارة مالك الشركة وهي من نوع (مرسيدس).

- بتاريخ ٢٦ مارس، سقط صاروخ محلي الصنع على مصنع للمشروبات الغازية يتبع لشركة مرتجى لتعبئة المشروبات الغازية والعصائر (مصنع ستار) الواقع في حي الزيتون، شرقي مدينة غزة. أسفر سقوط الصاروخ عن تدمير مخزن بمساحة ٥ دونمات لصناعة وتخزين المواد البلاستيكية بشكل كامل، وأضرار أخرى في عدة أجهزة ومعدات تابعة للمصنع، لم يسفر عن وقوع إصابات.

- بتاريخ ٢٩ مارس، انفجرت قذيفة في منزل المواطن أحمد خير البطش، ٦٢ عاماً، الواقع في حي السلام ببلدة جباليا، شمالي مدينة غزة، ما أدى إلى إصابة المواطنة حنين خليل البطش، ٢٢ عاماً، بشظايا سطحية في أنحاء متفرقة من الجسم، وطفلها الرضيع عاشور البطش، ٧ شهور، بشظايا في الظهر والرقبة والرأس، إضافة إلى إصابة المواطن رائد جوهر البطش، ٣٥ عاماً، بشظية سطحية في الرأس جراء تحطم زجاج منزله الملاصق لمنزل المواطن أحمد البطش. جدير بالذكر أن موقع تدريب تابعا لأحد الفصائل الفلسطينية يقع قرب المنزل من الناحية الجنوبية الغربية.

- بتاريخ ١٩ يونيو، هز انفجار كبير حي الرمال، غربي مدينة غزة نجم عن انفجار قنبلة أُلقيت من قبل مجهولين في أرض فارغة شرقي مجمع أنصار العسكري (قصر الحاكم سابقاً)، دون وقوع إصابات.

- بتاريخ ٢٥ يونيو، هز انفجار كبير غرب مدينة غزة تبين أنه نجم عن عبوة ناسفة فُجرت من قبل مجهولين بجوار الجدار الغربي الجنوبي لمقر مكتب المنسق العام لعملية السلام في الشرق الأوسط في الأمم المتحدة (UNSCO)، والواقع في شارع الأمم المتحدة، غربي مجمع أنصار العسكري (قصر الحاكم سابقاً). وقد أسفر الانفجار عن إصابة مواطن بجراح.

- بتاريخ ٢٦ يوليو، اقتحم حوالي ٣٠ شخصاً ملثماً منتجع "باريس السياحي"، المقام على مساحة ٩ دونمات من أرض ورثة المرحوم ناهض الريس، والواقع في حي الشعف، شرقي مدينة غزة. اعتدى الملثمون على حراس المنتجع وقيدوهم ومن ثم شرعوا بتدمير محتويات المنتجع بالكامل وإضرام النار في أجزاء

كبيرة منه، ما ألحق أضراراً مادية فادحة. جدير بالذكر أن المنتجع ذاته قد تعرض بتاريخ ٢٠ يوليو، لأضرار جزئية جراء إضرام النار في جزء منه من قبل ملثمين مجهولين، كما تلقت إدارة المنتجع تهديدات بتدميره إذا ما استمر العمل به.

- بتاريخ ١٧ أغسطس، أطلق مسلح مقنع كان يرافقه اثنان آخران، النار باتجاه دراجة نارية (تكتك) كان يستقلها عدد من الشبان في شارع عمر بن الخطاب بمدينة رفح، مما أدى إلى إصابة ثلاثة منهم، وهم: ١) خالد محمد النمس، ١٧ عاماً، وأصيب بعيارين ناريين في القدم اليمنى؛ ٢) محمد العبد جربوع، ٢٠ عاماً، وأصيب بعيار ناري في القدم اليسرى وحالته حرجة؛ و٣) سمير صبري أبو كوش، ٢٢ عاماً، وأصيب بعيار ناري في الساق الأيسر وحالته حرجة.

- بتاريخ ٢٠ أغسطس، وصل إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة الطفل سعد بكر الصالحي، ١٦ عاماً، من سكان مدينة دير البلح وسط قطاع غزة، مصاباً بشظايا في اليد اليمنى، والمواطنة ناهدة هاشم سالم، ٥٣ عاماً، مصابة بشظايا في أنحاء متفرقة من الجسم. وكان المذكوران قد أصيبا جراء انفجار صاروخ محلي الصنع، بينما كانا يغادران مسجد سعيد مراد، الواقع بالقرب من صالة الحلو للمناسبات، جنوب غربي بلدة جباليا، شمالي قطاع غزة.

- بتاريخ ٢١ أغسطس، أصاب صاروخ محلي الصنع منزل المواطن مسعود إبراهيم الشيخ، ٥٣ عاماً، الواقع بالقرب من مدرسة دار الأرقم، بحي التفاح، شرقي مدينة غزة. أسفر انفجار الصاروخ الذي أصاب الجهة الغربية من المنزل، عن إصابة كل من نجله الطفل رائد مسعود الشيخ، ٨ أعوام، بشظية سطحية في الرأس، وابنته سمر مسعود الشيخ، ٢٨ عاماً، بعدة شظايا في الحوض والظهر.

- بتاريخ ٠٤ سبتمبر، هز انفجار وقع في منطقة حكر الجامع، جنوبي مدينة دير البلح، وسط قطاع غزة، تبين انه ناجم عن عبوة ناسفة زرعها مجهولون أسفل سيارة من نوع (سوبارو) زرقاء اللون، وتعود ملكيتها للمواطن إبراهيم عبد العزيز بشير، بينما كانت متوقفة أمام منزله. أسفر الانفجار عن تدمير السيارة بشكل كامل، إضافة إلى إلحاق أضرار مادية بالغة في منزل المواطن بشير، وأخرى جزئية في عدة منازل مجاورة.

- بتاريخ ١٨ أكتوبر، أصيب ٢٠ مواطناً في مناطق متفرقة من قطاع غزة، من بينهم ٦ أطفال و٣ نساء، جراء إطلاق النار ابتهاجاً بتحرير الأسرى ووصولهم إلى قطاع غزة. ففي مدينة غزة، استقبلت مستشفى الشفاء ١٢ مواطناً جراء إصابتهم بأعيرة نارية وشظايا خلال احتفالات استقبال الأسرى المحررين، وكان من بين المصابين ٤ أطفال وامرأتان. وفي مخيم جباليا، شمالي قطاع غزة، وصل إلى مستشفى الشهيد كمال عدوان، ثلاثة مواطنين، من بينهم طفلة. وفي مدينة رفح، جنوبي قطاع غزة، وصل إلى مستشفى الشهيد أبو يوسف النجار ٥ مواطنين، من بينهم طفلة، وامرأة.

سقوط ضحايا أثناء مهمات فرض القانون

سقط خلال هذا العام ٠٣ أشخاص، بينهم أحد أفراد الأجهزة الأمنية الفلسطينية، ضحايا أثناء مهمات فرض القانون التي نفذتها الأجهزة الأمنية ضد جماعات مسلحة في قطاع غزة. ومن المؤسف أن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لم يعلم عن إجراء تحقيق محايد ونزيه في أي من تلك الأحداث. وكانت أبرز تلك الأحداث خلال العام ٢٠١١، ما يلي:

- بتاريخ ١٩ إبريل، حاصر عدد كبير من أفراد الأمن، عدد منهم بزي مدني، منزل المواطن خليل محمد أبو غولة، ٥١ عاماً، الواقع في مخيم النصيرات الجديد، بالقرب من مسجد ذو النورين، وسط قطاع غزة، وذلك إثر تلقي أجهزة الأمن معلومات تفيد بتحصن ثلاثة أفراد مطلوبين لها، حيث تتهمهم بالمشاركة في خطف وقتل المتضامن الإيطالي فيتوريو اريغوني بتاريخ ١٤ إبريل ٢٠١١. وقعت اشتباكات مسلحة متقطعة بين أفراد الأمن من جهة وبين المتحصنين في المنزل من جهة أخرى، اُستخدمت فيه الأسلحة النارية والقنابل اليدوية، مما أدى إلى إصابة المواطنة آمنة شحدة أبو غولة، ٢٥ عاماً، بعيار ناري سطحي في الرأس، تلقت العلاج على إثره في مستشفى شهداء الأقصى، بمدينة دير البلح، ووصفت المصادر الطبية جراحها بالطفيفة. وفي صباح اليوم التالي الموافق ٢٠ إبريل، أعلن المتحدث باسم وزارة الداخلية في غزة، م. إيهاب الغصين، في مؤتمر صحفي بأن المتهمين الثلاثة لم ينصاعوا لتعليمات الأجهزة الأمنية بتسليم أنفسهم وحاولوا المقاومة، وقاموا بإطلاق النار مما أدى إلى إصابة أحد أفراد الأجهزة الأمنية بجراح متوسطة. وأضاف الغصين بأن أحد المطلوبين ويدعى عبد الرحمن البريزات قام بإلقاء قنبلة يدوية في المكان الذي يتواجد به رفيقاه مما أدى إلى إصابة المطلوب بلال العمري، إصابة خطيرة، أسفرت عن وفاته لاحقاً، وإصابة المطلوب الآخر محمود السلفيتي، إصابة طفيفة، ومن ثم قام البريزات بإطلاق النار على نفسه من مسدس، مما أدى إلى وفاته.

- بتاريخ ٣١ يوليو، وقع اشتباك مسلح بين مجموعة من المسلحين من جهة، وبين قوة تابعة للشرطة الفلسطينية، إثر انتهاء الأخيرة من تنفيذ أمر قضائي، في قرية جحر الديك، جنوب شرقي مدينة غزة. وقد أسفر إطلاق النار عن مقتل أحد أفراد الشرطة الفلسطينية، ويدعى ماجد حمدان كرم، ٢٣ عاماً، من سكان حي التفاح، شرقي المدينة غزة، وإصابة اثنين آخرين من الشرطة، واثنين من المسلحين.

استخدام السلاح في نزاعات شخصية وعائلية

شهد العام ٢٠١١ استمراراً لظاهرة استخدام السلاح في النزاعات العائلية والشخصية والتي تندرج ضمن إطار حالة أخذ القانون باليد (الاعتداء على سيادة القانون) في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد حصدت هذه الظاهرة أرواح ١٦ مواطنا، بينهم طفل، وامرأة، كما أصيب فيها نحو ٣٤ آخرين. وكانت أبرز تلك الحالات كما يلي:

- بتاريخ ١٦ فبراير، تطور شجار بين عائلتي أبو عاذرة وزنون في مدينة رفح إلى حد إلقاء أحد أفراد عائلة أبو عاذرة قنابل يدوية، ما أسفر عن إصابة ٧ أشخاص من عائلة زنون جراء شظايا القنابل. وقد نقل المصابون إلى مستشفى أبو يوسف النجار في المدينة، حيث وصفت جراحهم ما بين متوسطة وخطيرة. ووفقاً لمصادر الشرطة الفلسطينية فإن المشتبه بتورطه بإلقاء القنابل قد أصيب بعد نصف ساعة من الشجار بجراح خطرة للغاية جراء انفجار إحدى القنابل اليدوية التي كانت بحوزته، أثناء تواجده بمنطقة خربة العدس شرقي مدينة رفح.

- بتاريخ ٢٣ إبريل، اندلع شجار بين أفراد من عائلة بلبل، في حي التفاح، شرقي مدينة غزة، تطور إلى حد استخدام السلاح وإطلاق النار في الهواء من قبل المواطن شاكر بلبل، مما أدى إلى إصابة نجله محمد، ٢٢ عاماً، بعيار ناري في الصدر، ووفاته على الفور. وذكر المتحدث باسم الشرطة الفلسطينية، الرائد أيمن البطنيجي، لباحثة المركز، بأن الشرطة قد اعتقلت أربعة مواطنين على خلفية الشجار، من بينهم المواطن شاكر بلبل، الذي اعترف بدوره بإطلاق النار خلال الشجار.

- بتاريخ ١٧ مايو، أطلق مسلحون مقنعون النار باتجاه المواطن سيف ماجد أبو زكار، ٢٠ عاماً، أثناء تواجده بالقرب من محل بقالة قرب منزله الواقع في بلوك (H) في مخيم الشابورة، بمحافظة رفح، جنوبي قطاع غزة. وقد أسفر إطلاق النار عن إصابة أبو زكار بعدة أعيرة نارية في أنحاء متفرقة من الجسم. وذكرت مصادر الشرطة الفلسطينية لباحث المركز بأنها قد فتحت تحقيقاً في الحادث مرجحةً بأن يكون الحادث على خلفية شجار عائلي قديم.

- بتاريخ ١٤ يونيو، أصيب أحد عشر مواطناً، بينهم أربعة أطفال، جراء إلقاء أحد المواطنين قنبلة يدوية خلال شجار عائلي نشب بين أبناء عمومة في عائلة العكلوك التي تقطن حي الصبرة، شرقي مدينة غزة. نقل المصابون إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة لتلقي العلاج، ووصفت المصادر الطبية جراح أحدهم وهو عبد الرحمن عماد الغلاييني، ١٦ عاماً، وهو أحد المارة، وقد أصيب بشظايا في الصدر والرجلين، حيث أُدخل إلى قسم العناية المركزة، فيما غادر بقية المصابين المستشفى بعد تلقيهم العلاج اللازم.

- بتاريخ ١٢ أغسطس، وصل إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة، المواطن محمد أنور رحمي، ٢٥ عاماً، من سكان منطقة الشمعة بحي الزيتون، شرقي المدينة، جثة هامدة إثر إصابته بعدة أعيرة نارية في أنحاء متفرقة من الجسم. كما وصل المستشفى أيضاً شقيقته سحر، ١٨ عاماً، مصابة بعدة أعيرة نارية في الفخذ الأيمن والساق اليمنى، وشقيقه سميح، ٣٥ عاماً، مصاباً بعدة أعيرة نارية في الفخذين والذراع الأيمن. وكان شجار عائلي قد نشب بين أبناء المواطن أنور رحمي، استخدم خلاله أحدهم سلاح رشاش من نوع (كلاشنكوف) وأطلق النار باتجاه أشقائه.

- بتاريخ ٢٢ أغسطس، أطلق مسلحون النار باتجاه أربعة مواطنين من عائلة أبو روس، كانوا يستقلون سيارة من نوع (اوبل – كاديت)، في شارع القدس، في طريقهم إلى مخيم بلاطة، بمدينة نابلس، شمالي الضفة الغربية. أسفر إطلاق النار عن إصابة ركاب السيارة الأربعة، ووفاه أحدهم على الفور، وهو مؤيد محمد أبو رويس، ٢٦ عاماً. حضرت الشرطة الفلسطينية إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الجريمة، حيث يشتبه بأنها وقعت على خلفية ثأر عائلي قديم.

- بتاريخ ٠٣ سبتمبر، قتل المواطن رياض عوض المصري، ٤٧ عاماً، من سكان مدينة خان يونس، جنوبي قطاع غزة، جراء إصابته بعدة أعيرة نارية في الفخذين، أطلقها باتجاهه عدد من المسلحين على خلفية شجار عائلي سابق.

- بتاريخ ١٦ سبتمبر، تطور شجار عائلي وقع بين أفراد من عائلة فورة وآخرين من عائلة دلول بالقرب من مسجد الإمام الشافعي، في حي الزيتون، شرقي مدينة غزة، إلى حد استخدام الأسلحة النارية مما أدى إلى مقتل المواطنين رامي فضل فورة، ٣٠ عاماً، جراء إصابته بعدة أعيرة نارية في الجسم، وعبد الله عوض فورة، ١٨ عاماً، وأصيب بعيار ناري في الرقبة. كما أسفر إطلاق النار عن إصابة ثلاثة من أبناء عائلة فورة، وُصفت جراح أحدهم بالخطرة.

- بتاريخ ١٢ نوفمبر، نشب شجار بين عائلتي اللوح وأبو غرابة، شرقي مدينة دير البلح، وسط قطاع غزة، تطور إلى حد استخدام السلاح، مما أسفر عن مقتل الطفلة داليا مصطفى أبو غرابة، ١٣ عاماً، جراء إصابتها بعيار ناري في الرأس. كما أصيب في الشجار أربعة آخرون من عائلة أبو غرابة، بينهم والد الطفلة وشقيقها.

- بتاريخ ٠٧ ديسمبر، عثرت الشرطة الفلسطينية على جثة المواطن يوسف عيسى زين، ٢٣ عاماً، من سكان مدينة يطا، جنوب محافظة الخليل، جنوبي الضفة الغربية، ملقاة في منطقة "خلة الصالح"، جنوبي المدينة. وكان المواطن زين قد اختفت أثاره من بعد خروجه من منزله في اليوم السابق، إلى أن عُثر على جثته وقد تبين إصابتها بسبعة أعيرة نارية في الصدر والبطن والحوض. ووفقاً لمصادر الشرطة الفلسطينية، فإنها قد اعتقلت أحد المشتبه بهم بارتكاب الجريمة، وأن التحقيقات الأولية تشير إلى أنها وقعت على خلفية شجار شخصي.

جرائم القتل على خلفية "شرف العائلة"

شهد العام ٢٠١١، ارتكاب جريمة قتل لمواطنة من مدينة غزة على خلفية ما يسمى بـ"شرف العائلة." ففي تاريخ ٢٣ ديسمبر، وصلت المواطنة (م.ع)، ٤٥ عاماً، من سكان حي الشيخ رضوان، شمالي مدينة غزة، جثة هامدة إلى مستشفى الشفاء بالمدينة. ووفقاً لمصادر الطب الشرعي في المستشفى فإن المواطنة المذكورة قد توفيت نتيجة الخنق باليدين. وذكر الرائد أيمن البطنيجي، المتحدث باسم الشرطة الفلسطينية، لطاقم المركز، بأن المتهم بارتكاب الجريمة، ابن أخ الضحية، سلم نفسه للشرطة، وأنه أفاد بالتحقيق بأنه أقدم على قتل عمته على خلفية ما يسمى بـ "شرف العائلة."

وكان العام ٢٠١١ قد شهد تطوراً إيجابياً في آليات وضع حد للعنف الممارس من قبل المجتمع المحلي وبالأخص جرائم القتل على خلفية ما يسمى بـ"شرف العائلة." ففي تاريخ ١٥ مايو، أصدر الرئيس محمود عباس قراراً بقوة القانون من شأنه إلغاء الأحكام المخففة بحق مرتكبي تلك الجرائم. وبموجب القرار، ألغيت المادة (٣٤٠) من الفصل الأول من الباب الثامن من قانون العقوبات الأردني رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠، النافذ في الضفة الغربية، والتي تعطي عذراً محلاً يعفي المجرم مدعي ارتكاب جريمته على خلفية "شرف العائلة." كما ينص القرار على تعديل نص المادة (١٨) من قانون العقوبات الفلسطيني رقم (٧٤) لسنة ١٩٣٦، النافذ في قطاع غزة، بحيث تضاف في آخر المادة عبارة (ولا يشمل ذلك جرائم قتل النساء على خلفية "شرف العائلة"،) وهو ما يعني عدم قبول المعذرة في ارتكاب جرم على خلفية قضايا الشرف.

وقد جاءت تلك التعديلات على خلفية تزايد ارتكاب جرائم على خلفية ما يسمى بقضايا "شرف العائلة" في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتي كان آخر ضحاياها المواطنة آية إبراهيم براذعية، ٢١ عاماً، من سكان قرية بيت صوريف، شمال غرب محافظة الخليل، جنوب الضفة الغربية، والتي عثرت الشرطة الفلسطينية على جثتها متحللة داخل بئر مياه في القرية، بتاريخ ٠٧ مايو ٢٠١١. وكانت الضحية براذعية قد اختفت آثارها منذ تاريخ ٢٠ إبريل ٢٠١٠. ووفق ما ذكره العقيد رمضان عوض، مدير شرطة محافظة الخليل لوسائل الإعلام فإن عم الضحية ويبلغ من العمر ٣٧ عاماً، قد اعترف بقتلها بعد اختطافها بمشاركة ثلاثة من أصدقائه، على خلفية ما يسمى بقضايا "شرف العائلة."

الاعتقال غير القانوني وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

شهد العام ٢٠١١ استمرار أعمال الاعتقال غير القانوني من قبل الأجهزة الأمنية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية، كما شهد اقتراف تلك الأجهزة للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وهو ما يعد من أبرز تجليات حالة الانقسام السياسي الداخلي بين حركتي فتح وحماس. ويستعرض هذا الجزء أعمال الاعتقال غير القانوني (السياسي) والاستدعاءات المتكررة ضد نشطاء وأنصار حركة فتح في قطاع غزة، ونشطاء وأنصار حركة حماس والجهاد الإسلامي وحزب التحرير في الضفة الغربية، وما رافقها من أعمال تفتيش منازل ومصادرة متعلقات شخصية، إلى جانب رفض تطبيق قرارات المحاكم بالإفراج عن المعتقلين السياسيين وتحديداً في الضفة الغربية. كما يستعرض ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في سجون ومراكز توقيف الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، سواء كانت على خلفية سياسية أو جنائية، وفي حالات محددة على خلفية خلافات كان أحد أطرافها أفراد في أجهزة أمنية.

الاعتقالات والاستدعاءات على خلفية سياسية

برز خلال العام ٢٠١١، نشاط مكثف للأجهزة الأمنية في قطاع غزة والضفة الغربية، من خلال حملات الاستدعاء المتكررة واعتقال عناصر وأنصار الخصوم السياسيين، بادعاءات أمنية أحياناً. ولم تراعِ تلك الحملات، في الغالب، الإجراءات القانونية التي تنظم عمليات الاعتقال كما ينص عليها القانون الفلسطيني والقانوني الدولي لحقوق الإنسان أو حتى اعتقالهم في ظروف تحفظ كرامتهم. ويواجه المحامون الفلسطينيون بشكل عام، بمن فيهم محامو المركز، صعوبات من أجل زيارة موكليهم في السجون ومراكز التوقيف في قطاع غزة والضفة الغربية، ومنذ أغسطس ٢٠١١ يمنع محامو المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من زيارة موكليهم من المعتقلين لدى جهاز الأمن الداخلي في غزة.

قطاع غزة

تعرض العشرات من نشطاء حركة فتح، من بينهم عدد من النساء، للاستدعاء المتكرر بالحضور إلى مقرات الأجهزة الأمنية في مختلف مناطق قطاع غزة، فيما جرى اعتقال عدد منهم. وقد تلقى العديد من هؤلاء النشطاء معاملة مهينة وعُوملوا معاملة قاسية ومهينة من خلال احتجازهم في زنازين أو غرف ضيقة أو إجبارهم على الوقوف لساعات طويلة في البرد أو تحت أشعة الشمس، ومن ثم إجبارهم على تكرار المثول في مقرات الأمن الداخلي بعد الإفراج عنهم.

وشهد العام ٢٠١١ حملتين واسعتين من الاستدعاءات لنشطاء وكوادر حركة فتح في قطاع غزة على أيدي جهاز الامن الداخلي. فبتاريخ ١٢ يونيو ٢٠١١، تسلم عدد من أنصار ونشطاء حركة فتح في محافظة وسط قطاع غزة أوامر استدعاء من قبل جهاز الأمن الداخلي. وقضت تلك الاستدعاءات بحضور عددٍ منهم فوراً إلى مقر الجهاز في مدينة دير البلح، فيما استدعي البعض الآخر للحضور خلال الأيام التالية. وعُرف من بين المستدعين الذين مثلوا أمام محققي جهاز الأمن الداخلي كل من: ١) رامي جمال عزارة، ٣٥ عاماً؛ ٢) علي حسن الطهراوي، ٤٥ عاماً، وكلاهما من سكان مخيم البريج؛ و٣) سعيد محمد الصفطاوي، ٣٥ عاماً، من سكان مخيم النصيرات. ووفق المعلومات التي حصل عليها باحث المركز، فإن التحقيق قد تركز حول نشاطهم في حركة فتح بعد التوقيع على ورقة المصالحة الفلسطينية، والانتخابات الداخلية لحركة فتح، إضافة إلى أمور أخرى. كما تلقى كل من: ١) رزق عامر الأخرس، ٢٥ عاماً؛ ٢) محمد محمود العسكري، ٣٠ عاماً، وكلاهما من سكان مخيم البريج؛ ٣) خالد وليد صالحة، ٤٠ عاماً؛ و٤) كمال مصطفى العبيط، ٤٣ عاماً، وكلاهما من سكان مخيم دير البلح، أوامر استدعاء تقضي بمثولهم في مقر جهاز الأمن الداخلي.

وخلال شهر ديسمبر، تعرض العشرات من كوارد ونشطاء حركة فتح وممن يعملون في الأجهزة الأمنية السابقة في مختلف محافظات قطاع غزة لحملة مماثلة على أيدي جهاز الامن الداخلي. وقد تلقى المركز شكاوى بهذا الخصوص من قبل المستدعين، حيث أفاد بعضهم بأنهم كانوا يتوجهون لمقرات الأمن الداخلي، كل حسب منطقة سكناه، ويحتجزون من ساعات الصباح حتى ساعات المساء، ومن ثم يخلى سبيلهم على أن يعودوا للمثول في مقر الامن الداخلي مرة أخرى. وذكر بعض المستدعين أن عملية الاستدعاء تكررت معهم أكثر من مرة. واشتكى بعض المستدعين بأنهم خضعوا لظروف احتجاز سيئة تشمل الحجز في غرف ضيقة.

الضفة الغربية

واصلت الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية (جهاز المخابرات العامة، جهاز الأمن الوقائي، وجهاز الاستخبارات العسكرية) حملات الاعتقال غير القانوني والاستدعاء بحق أنصار حركة حماس والجهاد الإسلامي وحزب التحرير، وكان من بينهم العديد من الأكاديميين وأعضاء مجالس بلدية، ونساء. وفي عدد من الحالات مارس أفراد الأجهزة الأمنية القوة بشكل غير مبرر في الاعتداء على أسر المطلوبين لها بشكل عنيف. كما مارس أفراد الأمن أعمال تفتيش وعبث بمحتويات منازل المواطنين ومصادرة متعلقات شخصية قبل اعتقال مطلوبين لها.

وعلى مدى العام، تعرض العشرات من نشطاء حركتي الجهاد الاسلامي وحماس، على وجه الخصوص لحملات استدعاء واعتقال، كانت أبرزها:

- بتاريخ ٢٥ فبراير ٢٠١١، اعتقلت الأجهزة الأمنية (الأمن الوقائي، المخابرات العامة، والمباحث العامة) في مدينة طولكرم خمس مواطنين كانوا قد أدوا صلاة الجمعة في مسجد عثمان بن عفان "المسجد الجديد" في المدينة، وذلك إثر خلاف وقع بينهم وبين إمام المسجد. والمعتقلون هم كل من: ١) اسلامبولي رياض بدير، ٢٥ عاماً، وهو طالب جامعي؛ ٢) عبد الرحمن إبراهيم الحبن، ٢٣ عاماً، وهو طالب جامعي، وكلاهما اعتقلا من قبل جهاز الأمن الوقائي، وجرى الإفراج عنهما في ساعات مساء اليوم ذاته؛ ٣) فواز عبد الفتاح حجازي، ٤٠ عاماً، وهو تاجر، واعتقل من قبل جهاز المباحث العامة، وجرى تحويله لاحقاً إلى جهاز الأمن الوقائي، حيث أُخلي سبيله في ساعات مساء يوم ٢٦ فبراير ٢٠١١؛ ٤) عماد محمد صريدي، ٤٠ عاماً، وهو تاجر، واعتقل من قبل جهاز المخابرات العامة، وجرى الإفراج عنه مساء يوم أمس السبت؛ و٥) محمد عبد الكريم نصار، ٤٠ عاماً، واعتقل من قبل جهاز الأمن الوقائي، وجرى الإفراج عنه في ساعات صباح يوم ٢٧ فبراير ٢٠١١. يُشار إلى أن مشادة كلامية كانت قد وقعت بين عدد من المصلين وبين إمام المسجد إثر تهجم الإمام على قناة الجزيرة الفضائية خلال تلاوته للخطبة الموحدة التي تعممها وزارة الأوقاف والشئون الدينية في الضفة الغربية، وتطور الأمر إلى مغادرة عدد من المصلين المسجد، وأداء الصلاة من قبل الموجودين دون استكمال الخطبة.
- وبتاريخ ٢٢ سبتمبر، قام جهازا الأمن الوقائي والمخابرات العامة بعمليات اعتقال طالت عدداً من أنصار حركة حماس في الضفة الغربية، حيث جرى استجوابهم حول الوضع السياسي الراهن في السلطة الفلسطينية وحول آرائهم في توجه الرئيس محمود عباس للأمم المتحدة للحصول على عضوية الدولة الفلسطينية. ففي مدينة طولكرم، شرع عناصر من جهاز الأمن الوقائي بالاتصال هاتفياً على عدد من أنصار الحركة وطلبوا منهم الحضور إلى مقر الجهاز، حيث جرى اعتقالهم حتى ساعات مساء اليوم التالي الجمعة الموافق ٢٣ سبتمبر ٢٠١١، وقد أجبر عناصر الجهاز المعتقلين على تعبئة نماذج من أربعة أسئلة تتمحور حول توجه الرئيس للأمم المتحدة، المصالحة والوضع السياسي في السلطة الفلسطينية، قبل الإفراج عنهم. وفي السياق ذاته، تعرض ثمانية مواطنين على الأقل، من أنصار الحركة، للاعتقال منذ ساعات صباح يوم الخميس ذاته من قبل جهاز المخابرات العامة في مدينة طولكرم أيضاً. وقد جرى الإفراج عنهم في ساعات مساء اليوم ذاته بعد استجوابهم حول المواضيع ذاتها.

ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

استمرت ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية في سجون ومراكز التوقيف التابعة لأجهزة الأمن والشرطة في قطاع غزة والضفة الغربية خلال ٢٠١١. وتشير تحقيقات المركز إلى أن ممارسة التعذيب في مراكز الاعتقال والتوقيف قد جاءت إما انعكاساً لحالة الانقسام السياسي، حيث أقدمت أجهزة الأمن في كل من قطاع غزة والضفة الغربية على ممارسة التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة بحق الخصوم السياسيين، أو على خلفية جنائية، حيث مارست أجهزة الأمن والشرطة خلال عمليات التحقيق الجنائي مع متهمين بارتكاب مخالفات جنائية وأمنية مختلفة، عمليات تعذيب قاسية ومهينة عرضت حياة العديد منهم إلى الخطر الشديد. وفي حالات محددة تعرض أشخاص للتعذيب والمعاملة القاسية في مراكز توقيف أمنية وشرطية إثر خلافات كان أحد أفرادها يعمل في جهاز أمن. وكانت من أبرز أساليب التعذيب المستخدمة في سجون ومراكز التوقيف التابعة لأجهزة الأمن والشرطة، الشبح وقوفاً والأيدي مرفوعة للأعلى أو على كراسي الجلوس عليها مؤذي للجسم، الضرب باستخدام الأيدي والأرجل على أنحاء مختلفة من الجسم، الضرب بأسلوب (الفلكة)، الضرب باستخدام العصي أو الأسلاك البلاستيكية المجدولة. وهذا عدا عن وضع المحتجزين في ظروف مهينة في زنازين أو غرف ضيقة، عزلهم انفرادياً لوقت طويل، وإيقافهم لساعات طويلة في البرد أو تحت أشعة الشمس الحارة.

قطاع غزة

تعرض العشرات من المواطنين للتعذيب والمعاملة القاسية والمهينة على أيدي أفراد من الأجهزة الأمنية في قطاع غزة تحديداً جهازي الأمن الداخلي والشرطة (المباحث الجنائية، مكافحة المخدرات). وقد وثق المركز وتابع العديد من حالات التعذيب التي تعرض لها المحتجزون أثناء عمليات التحقيق والاستجواب كوسيلة

لانتزاع الاعترافات منهم وذلك على خلفيات متنوعة، بما فيها خلفيات جنائية، أو أمنية، أو سياسية. كما وثق المركز عشرات الحالات تعرض خلالها نشطاء سياسيون، خاصة نشطاء من حركة فتح إلى الإذلال من إجراءات مهينة وحاطة بالكرامة أثناء عمليات الاستدعاء في قطاع غزة. فقد أفاد العشرات من المعتقلين والموقوفين على تلك الخلفية بأنهم تعرضوا للحجز والتوقيف لساعات طويلة في ظروف قاسية ومهينة في محاولة للنيل من كرامتهم. كما أنهم تعرضوا للضرب بأساليب مختلفة والشبح والشتم بألفاظ نابية تخللها اتهامات لفظية بالتخابر مع الاحتلال، والعديد منهم تعرض لحلق شعر الرأس والشوارب في محاولة لإهانتهم والمس بكرامتهم. وقد تلقى المركز العشرات من الشكاوى والإفادات التي أفاد أصحابها بتعرضهم للتعذيب.

ويرصد الجزء التالي عدد من الحالات التي تشكل نماذج للتعذيب الذي مورس على أيدي أفراد الأمن بحق معتقلين ومحتجزين على خلفيات مختلفة. ولا تعتبر هذه النماذج حصرية، أو أنها بالضرورة أبرز النماذج والحالات.

- بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١١، داهم أفراد من جهاز الأمن الداخلي منزل أحد قيادات حركة فتح في مخيم البريج، (ع ط)، ٤٢ عاماً، واعتقلوا مجموعة من الشبان كانوا بمنزله. اقتاد أفراد الأمن المواطنين إلى مقر لهم في منطقة البصة بدير البلح ومن ثم إلى مقر الأمن الداخلي في دير البلح، حيث خضعوا للتحقيق حول نشاطهم في حركة فتح، وتعرض بعضهم للتعذيب، بما في ذلك الفلقة. وحول ذلك أفاد أحدهم، (ر ج ع) ٣٥ عاما، من مخيم البريج، وهو ضابط في جهاز الأمن الوقائي السابق، للمركز بما يلي:

> " في حوالي الساعة ١٠:٠٠ مساء الأحد ٢٠١١/٣/٢٠ كنت في منزل صديقي (ع ط) ، حضر عناصر من الأمن الداخلي واعتقلونا وتم اقتيادنا إلى مكان اعتقد أنه جمعية جميلة صيدم بدير البلح. وفي صباح اليوم التالي الاثنين ٢٠١١/٣/٢١ في حوالي الساعة ٩:٠٠ صباحا رفعوا العصابة عن عيني حيث كان (ع ط) بجانبي في نفس الغرفة ، ثم بعد ساعتين أخرجوني ووضعوني في غرفة كان بها (ع ا ل)، ٣٨ عاما وبعد صلاة الظهر قاموا بعصب أعيننا ثانية وأصعدونا في جيب ونقلونا إلى مقر الأمن الداخلي بدير البلح – البلد ، ومباشرة وضعوا عصابة ثانية على أعيننا وعلى عيني (ع) وادخلوه إلى غرفة مجاورة وعندما بدأت اسمع صراخه وهو يضرب فلقة وبعد دقائق حضر أحدهم واقتادوني إلى نفس الغرفة التى كان بها (ع) يضرب. أجلسني على كرسي ومد رجلي على كرسي آخر وجلس شخصان أحدهم على صدري ويمسك وسادة وضعها على وجهي والآخر أحكم إمساك قدمي على الكرسي وقام ثالث بضربي على قدمي "فلقة" . بعد ضربي أوقفني وأخرجني إلى أرضية بها ماء وأجبرني على القفز والركض وعيناي معصوبتان وأثناء ركضنا حضر أحدهم وقال: (ع و ر) لهما جولة أخرى ، فقاموا بتكرار ذلك حيث أخذوا ع أولا ثم أخذوني أنا وقاموا بضربي بنفس الطريقة المذكورة "فلقة" وبعدها أجبروني على القفز والركض حتى لا يحتبس الدم في قدمي. بعد ١٥ دقيقة أدخلوني في زنزانة مساحتها متر × ٤ متر مربع بها دورة مياه مكثنا بها ١٠ دقائق ثم أخرجونا واقتادونا إلى المكان الأول الذي كنا فيه. مكثنا هناك حتى اليوم التالي الثلاثاء ٢٠١١/٣/٢٢ وقد مكثنا في غرفة لا يوجد بها أي فراش سوى حرامين لخمسة أشخاص وهم: أنا و ع، و أ ب، وخ و، وك م، وع ط، الذي تم نقله إلى غرفة مجاورة. وفي حوالي الساعة ١:٠٠ من ظهر الثلاثاء ٢٠١١/٣/٢٢ أفرجوا عنا ."

- بتاريخ ٢١ مارس ٢٠١١، سلم (ك. ت. م)، ٢١ عاما، من مخيم دير البلح، نفسه لمقر الأمن الداخلي في دير البلح، بعد تلقيه استدعاء للحضور في اليوم السابق. وقد وضع مباشرة في زنزانة بها خمسة معتقلين آخرين، من مخيم البريج، ومن ثم اقتادوه إلى غرفة أخرى وقاموا بتعصيب عينيه ووضعوا كيسا على رأسه وأجلسوه على كرسي وقاموا بضربه فلقة.

وأفاد (ك م) للمركز ما يلي:

> " في حوالي الساعة ٨:١٥ صباح الاثنين ٢١ مارس ٢٠١١ توجهت إلى مقر الأمن الداخلي بدير البلح ، بناءا على بلاغ تسلمته مساء الأحد ٢٠١١/٣/٢٠ من عناصر الأمن الداخلي. عند وصولي مقر الأمن الداخلي قام الحرس على البوابة بأخذ هويتي وورقة البلاغ ثم اقتادني إلى غرفة وأجلسني فيها كان بها ٥ معتقلين من البريج هم (ن س)،(ع أ ل)، (ر ع)، (ع ط)، و(أ ب)، جلست مدة ٣٠ دقيقة بعدها اقتادني

أحد عناصر الأمن الداخلي إلى زنزانة عرضها متر وطولها ٤ متر بها دورة مياه وكان بها معتقلان هما خضر وشاح ٢٤ عاما ، ومهدي وشاح ٢٣ عاما ، من طلبه جامعة القدس المفتوحة. بعد ساعتين جاء أحد عناصر الأمن واقتادني إلى غرفة تحقيق حيث سألني المحقق عن بياناتي الشخصية وعن ايميلي على Hotmail عن حسابي على face book وعن صفحة إنهاء الانقسام ثم أعادني إلى الزنزانة مرة أخرى . في حوالي لساعة ١:٣٠ ظهرا جاء ٤ عناصر من الأمن الداخلي وأخرجوني من الزنزانة وقام أحدهم بوضع كيس قماش على رأسي ومن ثم عصب عيني بقطعة قماش أخرى ثم أدخلوني في غرفة وأجلسوني على كرسي ومد قدمي على كرسي، قام آخر بعد خلع حذائي وجواربي وقام أحدهم بمسك قدمي وأحكمها إلى الكرسي وهي ممدودة ، وجثم آخر على صدري وبدأ ثالث بضربي على قدمي ببربيش بلاستيك (فلقة) وقد تلقيت حوالي ٢٠ ضربة على فترتين. بعدها قاموا بإيقافي وإجباري على القفز والركض، وقام أحدهم بسكب ماء على قدمي ثم اقتادوني إلى غرفة ورفع الكيس والعصابة عن عيني ثم اقتادوني إلى جيب الذي بدوره نقلي إلى منزل بدير البلح وهو مقر جمعية دير البلح للتنمية الاجتماعية التي كانت مسئولة عنها جميلة صيدم واستولت عليها حماس بالسابق وأدخلوني هناك في غرفة كان بها المعتقلون الخمسة من البريج الذين ذكرتهم وكان سادس معهم وهو شاب من دير البلح يدعى (م ج ب)، ٤٢ عاما. مكثت قرابة الساعتين في الغرفة ثم نادوني وأخذوني إلى مقر الأمن الداخلي بدير البلح، وهناك تم الإفراج عني بعد أن أعطوني مذكرة مراجعة لهم بتاريخ ٢٠١١/٤/٤ ، حيث كانت الساعة الخامسة مساء نفس اليوم الذي توجهت فيه إليهم."

- **بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٠، اعتقلت قوة من المباحث العامة كانوا يركبون سيارة ماغنوم الطالب الجامعي (م د ن)، ٢٧ عاماً، من خان يونس، بينما كان ضمن مجموعة شبابية تهتف بشعارات مناهضة للانقسام الداخلي على دورا بني سهيلا شرقي خان يونس. واقتادت القوة الشرطية النجار واثنين آخرين إلى مركز شرطة خان يونس وأخضعوهم للضرب، بما في ذلك الضرب بالفلقة على القدمين.**

وقد أفاد (م ن) للمركز بما يلي:

"بينما كنت متوقفا مع مجموعة من الشباب عددهم حوالي عشرين فردا على الرصيف على دوار بني سهيلا صباحا للاعتصام ورفع شعارات مناهضة للانقسام الداخلي، في حوالي الساعة ١١:٣٠ صباحا، حضرت قوة من عناصر المباحث العامة عددهم أربعة أفراد في سيارة ماجنوم زيتي وقاموا باعتقالي مع اثنين آخرين هما: (ج ر)، و (س م)، حيث تم اقتيادنا إلى مركز شرطة خان يونس قسم المباحث بعدها مباشرة قام أحد العناصر بتعصيب عيني أمام الشابين المذكورين وأمرني بإدارة وجهي للحائط وانأ واقف على قدمي وبعدها بدأ الاعتداء علي بالضرب بالأيدي بالصفع وقبضات الأيدي على مناطق متفرقة من جسدي على الرقبة والظهر واستمر ذلك لمدة دقيقتين تقريبا. وبعدها قام أحد العناصر برفع العصبة عن عينيّ ونقلني إلى مكتب مجاور للمباحث العامة حيث قام أحدهم بالتحقيق معي حول الاعتصام والقائمين على تنظيمه. وفي حوالي الساعة العاشرة والنصف مساء قام عناصر من قسم المباحث بنقلي من النظارة إلى قسم المباحث في المركز ثم تم تعصيب عينيّ مرة أخرى واقتيادي إلى غرفة مجاورة وكنت لا أرى شيئا. عرفت أن في الغرفة أحد الأشخاص وكان يتم ضربه أثناء التحقيق معه وعرفته من صوته لأنه صديقي (ن ن). طلب مني عنصر المباحث التقدم تجاه الحائط والوقوف حتى انتهى التحقيق والضرب مع (ن) ثم قام بإجلاسي بجوار الحائط وأسند ظهري إلى الحائط ثم قام بخلع حذائي ووضع قدمه على ركبتيّ وساقيّ الممدودتين والتحقيق معي ثم قام أحدهم بضربي على قدميّ "فلقة" عشر ضربات بواسطة ببربيش مجدول، وبعدها أمرني بلبس الحذاء وفك الإضراب عن الطعام وإلا سيتم إعادتي للفلقة، وتم نقلي بعدها إلى قسم النظارة. وفي اليوم التالي في حوالي العاشرة صباحا تم توقيعي على تعهد خطي يتضمن بنود لم اقرأها ، قرأت منها المحافظة على الأخلاق الإسلامية الحميدة ، وبعدها تم الإفراج عني .

- **تعرضت المواطنة س. خ. د وابنتها ت.ه.د، من سكان مخيم النصيرات، وسط قطاع غزة للضرب المبرح على القدمين (الفلقة) وبالضرب على كافة أنحاء الجسم بالبرايش المجدولة (خرطوم مياه بلاستيكي) من قبل عناصر المباحث الجنائية في مركز شرطة أبو عريبان داخل النصيرات، ومركز شرطة أبو مدين، الواقع في شارع صلاح الدين، محافظة الوسطى، وسط قطاع غزة. أكد باحث المركز بأنه شاهد آثار ضرب على أقدام الأم وابنتها وأن أقدامها كانت متورمة وعليها علامات ازرقاق بشكل واضح حيث كانتا لا تستطيعا السير على أقدامهما. وفي إفادتها لباحث المركز حول طبيعة التعذيب التي تعرضت له الأم والبنت أفادت الأم (س.د) بالتالي:**

"في حوالي الساعة ١٠:٠٠ صباح الثلاثاء الموافق ٢٠١١/٤/١٩، توجهت أنا وزوجي ه.د ٦٣، عاماً وابنتنا ت.د ١٨ عاماً إلى مقر مركز شرطة (أبو عريبان) في مخيم النصيرات، محافظة الوسطى، بناء على تبليغ استلمناه مساء الاثنين ٢٠١١/٤/١٨، وبمجرد وصولي وضعوني في غرفة المطبخ، ووضعوا زوجي في غرفة الاستقبال، وابنتي في غرفة أخرى. انتظرت مدة ساعتين حتى حضر أحدهم، وهو مدير المباحث الجنائية، وبدأ بتوجيهه الأسئلة لي: عن مكالمات لي بالقاهرة؟ وكيف استطعت الذهاب إلى رام الله ؟ ...، ثم خرج وقال الآن سوف تتحدثين، حينها سمعت صوت أبنتي تصرخ، فطرقت على الباب بقوة فدخل على اثنان من عناصر الشرطة وبدءوا بضربي صفعاً على الوجهين، دفعتهم وخرجت هاربة من الباب والبناية ...، أمسكوا بي في الشارع المقابل للبناية وسحبوني وهم يضربوني بأيديهم إلى أن أوصلوني إلى المركز مرة أخرى. هناك تواجدت شرطية بدأت تضربني ببربيش بلاستيكي مجدول والشرطي معها يضربني ببربيش عادي لونه أسود...، وضعوني في غرفة أمامها ممر. في الممر شاهدت إبنتي ملقاة على الأرض وثلاثة

من عناصر الشرطة يقومون بضربها ركلا بالأقدام، وقام أحدهم بشدها ورفع النقاب عن وجهها ومزق الجلباب عنها واستمروا يركلونها بأقدامهم ويشدونها من شعرها إلى الأرض...، ثم اقتادوها إلى غرفة أخرى ولم أعد أراها، وكنت أسمع صوت صراخها فقط. بعد ذلك حضر خمسة من أفراد الشرطة بينهم اثنتان من الشرطة النسائية واقتادوني إلى غرفة مجاورة كانت بها ابنتي. ثم قاموا بوضعي على السرير وقام أحدهم بتقييدي إلى الخلف وقدماي ممدودتان إلى حديد السرير وقام آخر بإلقاء حرام ومصلية (سجادة صلاة) على وجهي وبدءوا يضربونني على قدمي (فلقة)، وأثناء ذلك قالت الشرطية لأحد أفراد الشرطة: ابنتها شاهدتك...، ثم جاءوا بماء بارد وسكبوه على الأرض وأجبروني على القفز وهم يصفعونني على الوجه كلما توقفت. في هذه الأثناء كانت ابنتي بجانب السرير كانوا يحاولون ضربها إلا أنها كانت تنزف من فمها. ثم قام أحد أفراد الشرطة بمسكها من عنقها وأجبرها على غسل وجهها بالماء. بعد ذلك حضر أحد أفراد الشرطة وأمرهم بفك قيدنا وثم نقلنا إلى شرطة المعسكرات الوسطى (أبو مدين)، وأثناء النقل تعرضنا للتهديد حيث قالت لنا شرطية أن ما حدث لنا لا يذكر، وبأنهم سوف يستدعوننا مرة أخرى ويقوموا بإحضار أجهزة كهربائية من أجل التعذيب...، وقد رفض مركز شرطة أبو مدين استلامنا بسبب التعذيب الظاهر علينا وأخلي سبيلنا."

- بتاريخ ٢٧ مايو ٢٠١١، وصل المحتجز لدى جهاز الأمن الداخلي بغزة المواطن (أ إ غ)، ٤٦ عاماً، من مخيم جباليا، شمال قطاع غزة، إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة لتلقي العلاج إثر إصابته بنزيف في الدماغ. وقد أُدخل المواطن (غ) على الفور إلى غرفة العناية المكثفة في المستشفى لخطورة إصابته، وأُجريت له عملية جراحية.

ووفقاً لمصادر العائلة، كان المواطن (أ غ) قد أُعتقل في حوالي الساعة ٧:٣٠ مساء يوم الخميس الموافق ١٤ إبريل ٢٠١١، أثناء تواجده في محل تجاري يملكه في المخيم من قبل ثلاثة أشخاص بزي مدني، لم يعرفوا عن أنفسهم في ذلك الوقت. كما صادر هؤلاء الأشخاص أثناء الاعتقال جهاز حاسوب، وآخر محمولاً، إضافة إلى أربعة أجهزة نقالة، من المحل. وفي ساعات مساء اليوم ذاته، حضرت قوة تابعة لجهاز الأمن الداخلي إلى منزل المواطن (أ غ)، وقامت بتفتيشه ومن ثم قامت بمصادرة سيارته الخاصة وهي من نوع (رينو) رمادية اللون، إضافة إلى كاميرا فيديو. وبتاريخ ٢٠ إبريل ٢٠١١، تلقى نجل المواطن (ج)، ٢١ عاماً، اتصالاً هاتفياً من قبل عناصر الأمن الداخلي وطالبوه بإحضار مبلغ وقدره (٢٠٠٠ $) ألفين دولار، وقد تسلمه منه أحد عناصر الجهاز، وسلمه بالمقابل إقراراً باستلام المبلغ.

- بتاريخ ٣ يونيو ٢٠١١، اعتقلت قوة من مكافحة المخدرات مجموعة من المواطنين في وادي السلقا بدير البلح، بتهمة الاتجار بالمخدرات، واقتادتهم إلى مركز شرطة دير البلح.. وفي حين ضرب أحدهم وهو (ح. ح) حتى الموت، أصيب (ع أ م)، ٢٣ عاماً، بعيار ناري في القدم، نقل على إثره إلى مستشفى شهداء الأقصى. ويدعى ذوو (ع أم) بأنه أصيب خلال وجوده رهن الاعتقال لدى شرطة مكافحة المخدرات في اليوم ذاته. وأفاد شقيقه (م م أ م)، لطاقم المركز، بما يلي:

"في ساعات صباح يوم الجمعة الموافق ٠٣ يونيو ٢٠١١، تلقيت اتصالاً هاتفياً من قبل أحد أصدقائي يبلغني فيه بأن أخي (ع)، والذي أُعتقل في ساعات فجر اليوم ذاته من قبل شرطة مكافحة المخدرات، ويتلقى العلاج في مستشفى شهداء الأقصى، إثر إصابته بعيار ناري في القدم ... وفي حوالي الساعة ٠٨:٠٠ من مساء يوم الجمعة الموافق ١٠ يونيو ٢٠١١، تلقيت اتصالاً هاتفياً من شقيقي (ع)، أبلغني خلاله بأنه يتلقى العلاج في مستشفى الشفاء بمدينة غزة إثر تعرضه للضرب من قبل أفراد الشرطة على مكان إصابته وتردي حالته الصحية..."

وفيات في سجون ومراكز الاعتقال

خلال العام ٢٠١١ لقي ثلاثة مواطنين حتفهم في ظروف يشتبه بأنها ناتجة عن تعرضهم للتعذيب على أيدي أجهزة الأمن في غزة، من بينهم اثنان توفيا في محافظة الوسطى، على أيدي أفراد المباحث العامة – الشرطة، فيما توفي الثالث على أيدي أفراد جهاز الأمن الداخلي في غزة.[١٨]

١. بتاريخ ٢٠١١/٤/١٩، تلقت عائلة المواطن عادل صالح رزق رزق، ٥٦ عاماً، من سكان مشروع عامر مدينة بيت لاهيا، شمالي قطاع غزة، العديد من

١٨ توفي خلال العام أيضاً ثلاثة أشخاص في سجون السلطة بغزة، شخصت وفاتهم على أنها كانت نتيجة إهمال طبي أو تدهور في حالتهم الصحية. فبتاريخ ١١ يناير ٢٠١١، توفي اشرف عمر حسان، ٣٢ عاماً، من سكان الشيخ رضوان بغزة، أثناء نقله من سجن غزة المركزي (أنصار) إلى مستشفى الشفاء نتيجة تدهور حالته الصحية. وأعلنت مصادر بالطب الشرعي بالشفاء أن سبب الوفاة هو نتيجة هبوط حاد في القلب. وكان حسان موقوفا هو وزوجته على ذمة المحكمة منذ ثلاثة أشهر بتهمة تجارة وتعاطي المخدرات وقضايا أخلاقية. وبتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١١، توفي احمد أكرم العرعير، ٢١ عاماً، من حي الشجاعية بغزة، في مستشفى الشفاء بمدينة غزة. وأعلنت المصادر الطبية أن وفاة العرعير جاءت نتيجة سكتة قلبية. وكان العرعير قد اعتقل على أيدي المباحث في ١٠ مارس ٢٠١١، وتدهورت حالته الصحية وتنقل بين مستشفى الشفاء ومستشفى الأمراض النفسية حتى أعلن عن وفاته. وبتاريخ ٤ يونيو ٢٠١١، توفي في مصر الشاب محمد نبيل أبو عقل، ٢٢ عاما، من مخيم جباليا، جراء مرضه بالصدر. وكان عقل معتقلا على ذمة الشرطة الفلسطينية منذ شهر ديسمبر ٢٠١٠، بقضايا جنائية، وكان يعاني من مشاكل في رئته نتيجة استئصال جزء منها جراء إصابته بشظايا قذيفة مدفعية إسرائيلية في العام ٢٠٠٦. وبتاريخ ١٣ مايو ٢٠١١، قررت إدارة سجن أنصار نقله إلى مستشفى الشفاء اثر تدهور حالته الصحية بشكل خطير، رغم مطالبته لهم مدة أسبوع، غير أنهم لم يكترثوا. وفي تاريخ ٣٠ مايو تم نقله إلى العلاج بالخارج في جمهورية مصر، حيث أعلن عن وفاته.

الاتصالات الهاتفية من مجهولين تفيد بوجود جثة إبنهم عادل في مستشفى الشفاء بمدينة غزة. وكان المواطن عادل رزق اعتقل فجر يوم الجمعة الموافق ٢٠١١/٤/١٤، على أيدي أفراد من جهاز الأمن الداخلي وتم احتجازه في سجن تابع للجهاز المذكور بالقرب من مجمع أنصار غربي مدينة غزة إلى حين وفاته. ووفقاً لتحقيقات المركز، ومن خلال الإفادات التي حصل عليها من أقارب الضحية، فقد تبين وجود كدمات وآثار ضرب على الوجه والقدمين وأسفل الظهر، بالإضافة إلى جروح أسفل القدم. وتعقيباً على الموضوع، أصدرت وزارة الداخلية في غزة توضيحاً على موقعها الالكتروني يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١١/٤/١٩، تفيد بوفاة المواطن عادل رزق المحتجز لديها إثر وعكة صحية ألمت به مساء الاثنين الموافق ٢٠١١/٤/١٨، وأنه تم تشكيل لجنة تحقيق في الحادث. في السياق ذاته، وحسب ما أفاد به شقيق الضحية معين صالح رزق، من سكان مدينة بيت لاهيا، أنه:

"في حوالي الساعة ٧:٠٠ من مساء الثلاثاء الموافق ٢٠١١/٤/١٩، توجه وفد رسمي مكون من عضو المجلس التشريعي الدكتور يوسف الشرافي، ووزير العدل، محمد فرج الغول إلى بيت الضحية، وقد أعتبر الشرافي أنه: من الجانب القانوني، فإن المواطن عادل رزق كان تحت مسئولية الحكومة في غزة لأنه كان محتجزاً لدى جهاز الأمن الداخلي وأنه قد تم التوافق مع العائلة على الحق في (الدية)."

٢. توفي المواطن حسن محمد الحميدي، ٢٤ عاما من سكان وادي السلقا بدير البلح، يوم ١٠ يونيو ٢٠١١، في مستشفى الشفاء بمدينة غزة، جراء مضاعفات تعرضه للتعذيب على أيدي أفراد من شرطة المباحث الجنائية. وكان الحميدي قد اعتقل بتاريخ ٣ يونيو ٢٠١١ وآخرين من سكان المنطقة على أيدي أفراد من شرطة المباحث العامة، بتهمة الاتجار بالمخدرات، في عملية مداهمة أطلقت خلالها النيران وأصيب أحد المتهمين، وهو المواطن عبيد الله أبو مغيصيب بعيار ناري في الساق. وفي نفس اليوم نقل الحميدي إلى مستشفى شهداء الأقصى بدير البلح نتيجة تدهور حالته الصحية جراء تعرضه للتعذيب. وقد حول الحميدي إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة وهو في حالة خطرة وتوفي في ١٠ يونيو ٢٠١١، وأبلغت عائلته نبأ وفاته يوم ١٢ يونيو.

وأفاد شقيق الضحية علي محمد الحميدي، لطاقم المركز، بما يلي:

"في حوالي الساعة ١٢:٠٠ ظهر يوم الأحد الموافق ٠٥ يونيو ٢٠١١، تمكنت من زيارة أخي حسن في قسم العناية بمستشفى الشفاء، فشاهدته يرقد في حالة غيبوبة، وكانت آثار كدمات واضحة على وجهه وأطرافه، إلا أن أفراد الشرطة المكلفين بحراسته، أجبروني على المغادرة..."

وفي حين ذكرت مصادر في شرطة مكافحة المخدرات بمدينة دير البلح، لطاقم المركز بأن الحميدي يعاني من حالة صرع وقام بضرب رأسه بشيء صلب مما تسبب بإصابته بنزيف في الدماغ استدعى نقله على الفور إلى مستشفى شهداء الأقصى بالمدينة. ومن جهته، أكد والد الضحية بأن نجله لا يعاني حالة صرع أو أية أمراض أخرى.

٣. ٣) بتاريخ ٢٥ يونيو ٢٠١١، وصلت جثة المواطن إبراهيم الأعرج، من سكان حي الزيتون بمدينة غزة، إلى مستشفى الشفاء بالمدينة محولة من مستشفى شهداء الأقصى بمدينة دير البلح، وقد أُدخلت الجثة مباشرة إلى قسم الطب الشرعي للوقوف على أسباب الوفاة. ووفق المشاهدة العينية لجثة المواطن الأعرج من قبل طاقم المركز، فقد تبين وجود شرخ في أعلى الرأس إضافة إلى آثار كدمات واضحة في منطقة الجبين والوجه والظهر والأطراف. وكان المواطن الأعرج قد وصل في حوالي الساعة ١٠:٠٠ صباح يوم ٢٤ يونيو، بواسطة سيارة إسعاف جثة هامدة إلى مستشفى شهداء الأقصى.

وأفاد المواطن محمد الأعرج، شقيق المتوفى، لطاقم المركز بأن شقيقه إبراهيم، وهو يعمل تاجراً للخيل، قد أُعتقل يوم الخميس الموافق ٢٣ يونيو ٢٠١١، من قبل شرطة مكافحة المخدرات خلال تواجده في سوق الدواب بمخيم البريج وسط قطاع غزة، واحتجز في مركز شرطة أبو عريبان بمخيم النصيرات. وأضاف شقيقه، بأن نجل إبراهيم، محمد قد حاول زيارة والده إلا أن الشرطة لم تسمح له بذلك، فيما حاول شقيقه وليد زيارته إلا أنه أُحتجز أيضاً حتى تلقيه خبر وفاه شقيقه وإخلاء سبيله.

التعذيب في الضفة الغربية

شهد العام ٢٠١١ استمرار ممارسة أفراد قوات الأمن للتعذيب كوسيلة أساسية في التعامل مع المعتقلين أو المحتجزين في مراكز الاعتقال والتوقيف في الضفة الغربية. وتشير كافة الدلائل إلى أن التعذيب وقع – في أغلبه– على خلفيات الانتماء السياسي (حركتي الجهاد وحماس) رغم العديد من التصريحات الرسمية لإنكار ذلك، والادعاء بأن لا اعتقال سياسيا وإنما المعتقلون هم على خلفيات أمنية وجنائية. ووثق المركز العديد من الحالات التي مورس فيها التعذيب بشكل لافت على أيدي قوات الأمن الفلسطينية بحق معتقلين في مراكز والاعتقال التوقيف التابعة للسلطة في الضفة الغربية، وبخاصة لدى جهازي المخابرات العامة والأمن

الوقائي. ولم يرصد المركز خلال ذات الفترة حالات وفاة في سجون ومراكز التوقيف في الضفة الغربية، غير أنه رصد استمراراً لحالات التعذيب وبأقسى الوسائل، بما في ذلك الشبح بأنواعه والحرمان من النوم. ولم تقتصر حالات التعذيب في الضفة على نشطاء سياسيين، بل نفذت بحق معتقلين على خلفيات جنائية أيضاً.

- سلم (ط.ج) نفسه في مقر جهاز المخابرات العامة في حي المخفية بنابلس يوم ١٧ ابريل ٢٠١١، بعد يوم من استدعائه من قبل الجهاز عبر مذكرة أرسلت إلى البيت عن طريق طفلة من جيرانه. ولم تتمكن عائلته من زيارته سوى يوم ٥ مايو ٢٠١١، حيث كان قد نقل إلى سجن الجنيد المركزي في مدينة نابلس.

وروت والدته، لطاقم المركز مشاهدتها لدى زيارة ابنها في سجن الجنيد.

"في حوالي الساعة ١١ صباح يوم ٥ مايو ٢٠١١، وصلت إلى سجن الجنيد في مدينة نابلس، وكنت أحمل في حقيبتي ملابس وعصيراً إلى (ط)، طلبت زيارته، وسمحوا لي بأن أزوره، ودخلت السجن وسلمته الملابس وشاهدت بعض الكدمات على وجهه وفمه كان فاغراً وتبدو عليه علامات الإنهاك، ونظرت إلى رجليه فلاحظت عدم وجود أظافر في قدميه. دهشت من هول المنظر، وسألته ماذا حل بك؟، فقال لي: بعين الله. لم أحتمل المنظر ودخلت في سجال مع الحارس الذي كان يراقبني وتلفظت بألفاظ نابية ضده وضد السلطة، وخرجت من المكان بعد أن بكيت بشدة حرقة على ولدي."

- بتاريخ ١٠ مايو ٢٠١١، اعتقل أفراد من جهاز المباحث العامة كانوا يرتدون زيا مدنيا الشاب (ف ك ي)، ٣٧ عاماً، من رام الله، بينما كان يسير في شارع ركب وسط المدينة. ودون أن يخرجا بطاقة تعريف أو مذكرة توقيف، انقض عليه أفراد المباحث وأغلقوا الجوال الشخصي له، وأمروه بالانقياد معهم إلى شارع فرعي، حيث كانت تنتظرهم سيارة أقلتهم إلى مقر المباحث العامة في رام الله.

وقد أفاد (ف ي) لطاقم المركز بما يلي:

"كنت نازلاً للتو من عمارة طل القمر بشارع ركب وسط رام الله، وكانت الساعة الخامسة مساءً، عندما باغتني ثلاثة أشخاص يرتدون زيا مدنيا وطلبوا مني إخراج بطاقتي الشخصية، دون تعريف أنفسهم أو إخراج مذكرة توقيف، وقد عرفتهم بأنهم تابعون لأحد الأجهزة الأمنية من الأجهزة اللاسلكية التي كانت بحوزتهم. وانقض علي أحدهم وصادر هاتفي الجوال وأغلقه، واقتادوني إلى سيارة في شارع فرعي نقلتنا إلى مقر المباحث العامة، وسط الضرب على الرأس والوجه والعين اليسرى. وتبين لي فيما بعد أن الذي ضربني هو ضابط في شرطة المباحث اعرف اسمه. تم التحقيق معي على تهمة سرقة، فنفيت التهمة، وتم توقيفي لمدة ٣٦ ساعة، تعرضت خلالها للضرب والشتائم والاهانات."

استمرار تدهور أوضاع السلطة القضائية

لم يطرأ خلال العام ٢٠١١ أي تحسن أو تغيير في حالة التدهور التي تعاني منها السلطة القضائية في أراضي السلطة الفلسطينية، منذ الانقسام الداخلي في يونيو ٢٠٠٧. فامتداداً لحالة الانقسام والصراع السياسي في السلطة الفلسطينية، استمرت أوضاع السلطة القضائية في التدهور وتعمق الشرخ خلال الأعوام الخمسة الماضية لجهة تكريس نظامين قضائيين منفصلين عن بعضهما البعض. وأضحى- عملياً - في قطاع غزة نظام قضائي أسسته الحكومة في غزة خلافاً للقانون الأساسي، يخضع لولايته مواطنو غزة، مقابل سلطة قضائية قائمة في الضفة الغربية يخضع لولايتها مواطنو الضفة الغربية فقط.

ولطالما طالب لمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الطرفين في غزة ورام الله بضرورة تحييد القضاء وعدم الزج به في أتون الصراع السياسي القائم، لما له من آثار كارثية على المجتمع الفلسطيني، إلا أن هذه المطالبات لم تجد آذاناً صاغية، وسرعان ما طال الانقسام القضاء نفسه. وبدلاً من أن يشكل القضاء ملاذاً آمناً للفرقاء لفض نزاعاتهم، فقد أضحى جزءاً لا يتجزأ من حالة الانقسام، بل وأداة من أدواتها وذلك من خلال سلسلة من الإجراءات والقرارات اتخذتهما الحكومتان في غزة ورام الله. فقد شهدت الأيام الأولى التي تلت سيطرة حركة حماس على غزة، بعد منتصف يونيو ٢٠٠٧، تطورات متسارعة تعطل نتيجتها عمل السلطة القضائية، وبخاصة في قطاع غزة. كان أبرز تلك التطورات قرار مدير عام الشرطة المتواجد في رام الله بوقف عمل جهاز الشرطة المدنية في قطاع غزة. وبالتوازي مع ذلك، توقف عمل النائب العام، وهو من يتولى الدعوى العمومية باسم الشعب العربي الفلسطيني، وصاحب الاختصاص في التحقيق في الجرائم ورفع الدعوى الجنائية ومباشرتها.

في المقابل، وفي إطار حالة الطوارئ التي سبق وأن أعلنها رداً على سيطرة حماس على القطاع، أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس مرسوماً رئاسياً في ٦ يوليو ٢٠٠٧ بشأن اختصاص القضاء العسكري في حالة الطوارئ، ينطوي على اغتصاب لصلاحيات القضاء المدني الفلسطيني لصالح القضاء العسكري. وقد اعتبر المركز أن المرسوم يفتح الباب على مصراعيه لعسكرة المجتمع الفلسطيني وتكريس ديكتاتورية عسكرية وتدمير الحياة المدنية والقضاء المدني، تحت ذريعة حالة الطوارئ، وذلك من خلال: ١) اغتصاب اختصاصات القضاء المدني لصالح القضاء العسكري؛ ٢) اغتصاب صلاحيات النائب العام لصالح النيابة العسكرية؛ و٣) اغتصاب صلاحيات مأموري الضبط القضائي وتفويضها لكافة منتسبي الأجهزة الأمنية.

وبتاريخ ١٤ أغسطس ٢٠٠٧، قرر د. يوسف المنسي، وزير العدل المكلف في حكومة غزة في حينه، توقيف النائب العام عن مباشرة مهام عمله على خلفية الادعاء بعدم استكمال إجراءات تعيينه كنائب عام حسب الأصول القانونية. وبعد يومين من ذلك القرار، تم اقتحام مقر النيابة العامة في غزة والاعتداء على النائب العام واحتجازه ووكلاء ورؤساء النيابة من قبل أفراد من الشرطة. وبتاريخ ٢٩ أغسطس ٢٠٠٧، عينت الحكومة في غزة نائبا عاما مساعدا وعددا من وكلاء ومعاوني النيابة لممارسة مهام النائب العام ومعاونيه في قطاع غزة.

وبتاريخ ٤ سبتمبر ٢٠٠٧، أصدر مجلس الوزراء في الحكومة المقالة قراراً يقضي بتشكيل ما أسماه "مجلس العدل الأعلى،" وتكليف وزير العدل بتنسيب أعضائه لمجلس الوزراء. وبتاريخ ٢٠٠٧/٩/١١، صدر عن مجلس الوزراء قرار بالمصادقة على تنسيب وزير العدل لستة من أعضاء المجلس برئاسة المحامي عبد الرؤوف عمر الحلبي، وأعطي صلاحيات واسعة. وقد اعتبر المركز في حينه أن هذا القرار إنما يشكل اغتصاباً لصلاحيات مجلس القضاء الأعلى القائم على نحو قانوني، والذي ينظم تشكيله واختصاصاته قانون السلطة القضائية. واعتبر المركز أن المجلس المشكل غير دستوري وغير قانوني، وأن من شأن القرار خلق جسم قضائي بديل، وبالتالي إحداث شرخ رأسي في السلطة القضائية، وهو ما سيخلق فوضى قضائية ستشل القضاء المدني وتعطل مصالح المواطنين.

أما الإجراء الأكثر خطورة فكان بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٧ عندما تم الاعتداء على مجمع المحاكم النظامية في قطاع غزة واقتحام مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى، رئيس المحكمة العليا، من قبل رئيس وأعضاء "مجلس العدل الأعلى" المعين من قبل الحكومة المقالة. وقد أخضع المجمع بصورة غير قانونية للقائمين على المجلس المعين، وهو ما أدى إلى قرار مجلس القضاء الأعلى تعليق العمل في المحاكم النظامية بقطاع غزة لأجل غير مسمى.[١٩]
وخلال الأعوام الماضية تكرست حالة الانهيار في السلطة القضائية على نحو غير مسبوق، وأعيد بناء سلطة قضائية خاصة في قطاع غزة منفصلة تماماً عن الضفة

١٩ إدراكاً منها لخطورة ما يحدث من تطورات، بذل المركز الفلسطيني ومنظمات حقوق الإنسان ونقابة المحامين جهوداً حثيثة ومكثفة لإنقاذ القضاء المدني من الانهيار التام وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه، وتجنيب السلطة القضائية انعكاسات الصراع السياسي القائم. ولكن للأسف الشديد، لم تفلح تلك الجهود، وخلصت المنظمات إلى أن الحكومة المقالة غير جادة في التوصل إلى حل إلا وفقاً لما تراه هي، وأنها غير معنية بالتراجع عن إجراءاتها غير القانونية. وفي مؤتمر صحفي عقدته بتاريخ ٦ ديسمبر ٢٠٠٧، طالبت منظمات حقوق الإنسان الحكومة المقالة في غزة بالتراجع الفوري عن هذه الخطوة الخطيرة وغير القانونية والتي من شأنها أن تدمر السلطة القضائية. وأعربت عن دعمها الكامل لموقف مجلس القضاء الأعلى بتعليق العمل في المحاكم النظامية، ودعمها أيضاً لموقف نقابة محامي فلسطين بتعليق عمل المحامين. وحملت المنظمات الحكومة المقالة المسئولية الكاملة عن تبعات الانهيار في السلطة القضائية وما يعنيه من تعطيل لمصالح المواطنين كافة.

الغربية. وشهد العام ٢٠١١ استمرار عمل النائب العام الجديد الذي عينته الحكومة في غزة خلال العام ٢٠٠٩ دون مصادقة الرئيس الفلسطيني. وفي حينه، رأى المركز أن هذا التعيين يعتبر مخالفاً للدستور، إذ تنص المادة (١/١٠٧) في القانون الأساسي المعدل لعام ٢٠٠٣ على أن النائب العام يعين بقرار من الرئيس بناءً على تنسيب من مجلس القضاء الأعلى وبدون مصادقة المجلس التشريعي.

وفي الضفة الغربية، استمرت السلطة التنفيذية في فرض سطوتها وتعسفها بالسلطة القضائية، مما شكل مساً بهيبة واستقلال القضاء. فمن ناحية، ما يزال تدخل النيابة العسكرية واغتصابها لصلاحيات النيابة العامة مستمراً. ومن ناحية أخرى، ما تزال السلطة التنفيذية لا تحترم قرارات المحاكم الفلسطينية، وبخاصة فيما يتعلق بقرارات الإفراج عن معتقلين سياسيين في سجون السلطة الفلسطينية، أو تلك التي تتعلق بإعادة فتح جمعيات ومؤسسات خيرية والقضاء بعدم قانونية الإجراءات التي تتخذها الحكومة بحق تلك الجمعيات.

ومع توقيع اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس في مايو ٢٠١١ في القاهرة، كان من المؤمل أن يكون موضوع القضاء في صلب القضايا الرئيسية المتفق عليها بين الطرفين، لأن الضمانة الحقيقية لاستمرار المصالحة تتمثل في وجود قضاء قوي ومستقل يحظى بثقة الجميع. غير أن موضوع القضاء لم يأخذ حيزاً واسعاً في اتفاق مايو، ولم ترشح معلومات بوجود حيز واسع أيضاً في النقاشات ذات الصلة بالحوار الوطني الفلسطيني في الفترة الأخيرة.

وفي أكثر من مناسبة، حاول المركز جمع الأطراف ذات الصلة، ولو في إطار لقاءات غير رسمية لمناقشة سبل الخروج من الأزمة وتوحيد القضاء وفق القانون الأساسي، إلا أن هذه الجهود، لم تتكلل بالنجاح. وانتهى العام ٢٠١١، ولا تزال حالة التدهور التي تعاني منها السلطة القضائية كما هي. وفي ضوء ذلك، يأمل المركز من طرفي الانقسام وضع موضوع القضاء على سلم أولوياتهم وإعطاءه حيزاً أوسع في النقاشات والحوارات الوطنية القادمة، وأن يكون العام ٢٠١٢ هو عام إعادة الاعتبار للقضاء الفلسطيني بكل أركانه وهيئاته.

استمرار تعطيل السلطة التشريعية

رغم مرور نحو ٦ سنوات على انعقاد المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني، الذي جرت الانتخابات له في يناير ٢٠٠٦، إلا أن الظروف والمعيقات الخارجية والداخلية لا زالت تعترض عمله، الأمر الذي أدى إلى عدم تأديته واجباته الأساسية كبرلمان للسلطة الفلسطينية.

فمن جهة، لا تزال جرائم قوات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته الهادفة لتقويض السلطة التشريعية واستهدافها في مقدمة المعيقات. وناهيك عن القيود المشددة التي تفرضها قوات الاحتلال على حركة أعضاء المجلس التشريعي داخل المدن في الضفة الغربية، وكذلك من غزة إلى الضفة الغربية، فإنها لا تزال تعتقل ٢٣ نائبا في سجونها في مخالفة للأعراف والقوانين الدولية، غالبيتهم من كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس، وهناك نائبان من حركة فتح، وواحد من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وخلال العام ٢٠١١، أعادت قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقال عدد من النواب وأخضعتهم للاعتقال الإداري، وهم: بتاريخ ٣١ مايو، احتجز جنود الاحتلال على أحد الحواجز العسكرية في الضفة الغربية ثلاثة نواب، هم: د. عزيز الدويك، رئيس المجلس التشريعي؛ أنور زبون؛ وباسم الزعارير، لفترة أربع ساعات في غرفة على جانب الحاجز. وفيما أطلق جنود الاحتلال سراح النائبين دويك وزبون، اعتقلوا النائب رمضان. وبتاريخ ٢ يونيو، اعتقلت قوات الاحتلال النائب عبد الرحمن زيدان من منزله بمدينة طولكرم. وبتاريخ ٧ يونيو، اعتقلت قوات الاحتلال النائب أحمد الحاج علي من منزله في مخيم عين بيت الماء غرب نابلس. وبتاريخ ٢٨ يونيو، اعتقلت قوات الاحتلال النائب ناصر عبد الجواد من منزله بسلفيت. وبتاريخ ٢٩ يوليو، اعتقلت قوات الاحتلال النائب خالد أبو طوس من منزله في بلدة طوباس. وبتاريخ ٦ سبتمبر ٢٠١١، أعادت قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقال النائب أبو طير من منزله في كفر عقب، بالقرب من رام الله. وبتاريخ ٢٦ سبتمبر ٢٠١١، تمكنت قوة من المستعربين التابعة لقوات الاحتلال الإسرائيلي من اختطاف النائب أحمد عطون من خيمة الاعتصام بمقر الصليب الأحمر بحي الشيخ جراح بمدينة القدس، وأودع رهن الاعتقال منذ ذلك الحين. وبتاريخ ٦ ديسمبر، أبعدت سلطات الاحتلال النائب عطون إلى مدينة رام الله بعد اعتقال لأكثر من شهرين. وبتاريخ ١٥ ديسمبر، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي النائب عن كتلة التغيير والإصلاح، د. أيمن دراغمة من منزله في مدينة رام الله.

ومن ناحية ثانية، ما تزال المعيقات والقيود الداخلية على حالها، إذ شكلت حالة الانقسام التي شهدتها السلطة الفلسطينية بعد أحداث يونيو ٢٠٠٧، وسيطرة حماس على غزة، والتي جاءت بعد فصول من المناكفات السياسية بين حركتي فتح وحماس، المعيق الأساسي الذي أدى إلى انهيار العملية التشريعية في أراضي السلطة الفلسطينية.

وعلى مدار العام أيضاً، ظلت أجواء الانقسام الفلسطيني تلقي بظلالها الثقيلة على عمل وأداء السلطة التشريعية، الذي أصيب بالشلل التام والعجز عن ممارسة دوره الأساسي في الرقابة والمحاسبة لأداء السلطة التنفيذية، فضلاً عن دوره في إقرار القوانين والتشريعات لخدمة المجتمع الفلسطيني. ففي غزة، واصلت كتلة التغيير والإصلاح، كتلة حركة حماس البرلمانية، عقد جلسات المجلس التشريعي منذ نوفمبر ٢٠٠٧، مدعية صحة انعقاد المجلس،[٢٠] وإصدار تشريعات وقرارات باسم المجلس التشريعي دون مصادقة رئيس السلطة الوطنية، مستندين في ذلك إلى المادة (٤١) من القانون الأساسي. وفي رام الله، واصل الرئيس الفلسطيني محمود عباس في الضفة الغربية إصدار قرارات بقوة القانون، لم يتم عرضها على المجلس التشريعي، بادعاء عدم انعقاد المجلس وحق الرئيس في إصدار قرارات بقوة القانون، استناداً للمادة (٤٣) من القانون الأساسي التي تجيز للرئيس إصدار مثل تلك القرارات في حالات الضرورة التي لا تحتمل التأخير في غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي. وقد أبدى المركز تحفظه على كافة التشريعات التي تصدر عن السلطة الوطنية الفلسطينية في ظل حالة الانقسام الراهنة، وطالب الطرفين بالامتناع عن سن تشريعات جديدة في أوضاع الانقسام القائمة، إذ أن مثل هذه التشريعات لا ضرورة لها، إنما هي جزء من حالة الانقسام وتجلياتها ولا تخدم سوى أجندات وسياسات حزبية من شأنها تعزيز الانقسام، وينبغي بالتالي وضعها على أجندة الحوار الوطني الفلسطيني، بهدف إلغائها جميعاً باعتبارها جزءاً من حالة الانقسام، أو مراجعتها وإعادة النظر فيها من قبل السلطة التشريعية حال التئامها.[٢١]

وخلال العام، تعرض أحد أعضاء المجلس التشريعي إلى اعتداء من قبل أجهزة الأمن الفلسطينية، بشكل غير قانوني، ودونما اعتبار للحصانة البرلمانية التي يمتلكها عضو المجلس التشريعي التي توفرها له المادة (٩٥-٢) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي، "لا يجوز التعرض للعضو بأي شكل من الأشكال، ولا يجوز إجراء أي تفتيش في أمتعته أو بيته أو محل إقامته أو في سيارته، أو مكتبه وبصفة عامة أي عقار منقول أو خاص به طيلة فترة حصانته." فبتاريخ ١٣ يونيو ٢٠١١، فضت الشرطة الفلسطينية، ترافقها الشرطة النسائية، اعتصاماً لأهالي المعتقلين لدى الأجهزة الأمنية الفلسطينية، شارك فيه عدد من أعضاء المجلس التشريعي عن كتلة التغيير والإصلاح، التابعة لحركة حماس، وكان منعقداً في منطقة دوار الشهداء، وسط مدينة نابلس، شمالي الضفة الغربية، بادعاء عدم الحصول على

٢٠ قامت كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية بعقد جلسات في غزة منذ نوفمبر ٢٠٠٧ بعد أن أجازت لنفسها العمل بنظام التوكيل نيابة عن أعضاء المجلس التشريعي المعتقلين، وبالتالي، الادعاء بوجود نصاب قانوني لانعقاد المجلس التشريعي. وقد عارض هذا الأمر بقية أعضاء المجلس التشريعي سواء من حركة فتح أو غيرها، وامتنع جميعهم عن المشاركة في جلسات المجلس. وقد سبق أن أوضح المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان موقفه من تلك الجلسات باعتبارها جزءاً من الأزمة السياسية القائمة، دون الخوض في جدل قانوني حول مدى قانونيتها من عدمه. كما اعتبر المركز أن تلك الجلسات ليس لها أية قيمة قانونية، بل هي جزء من الأزمة، وتكرس الانقسام والفصل التام بين الضفة الغربية وقطاع غزة

٢١ لمزيد من التفاصيل، أنظر: ورقة موقف المركز يتحفظ على كل التشريعات الصادرة في ظل الانقسام ٢٣ يونيو ٢٠٠٩.

تصريح مسبق. كما عمل أفراد الشرطة على مصادرة الهاتف النقال من الصحفية ابتهال جمال منصور، ٢٤ عاماً، وهي تعمل لصالح مركز رصد الشرق الأوسط، ومنسقة إعلامية لمكتب النواب عن الكتلة ذاتها، وذلك بعد تدخل النواب لمنع مصادرة الكاميرا التي بحوزتها. وخلال فض الاعتصام تعرضت النائب منى منصور وابنتها الصحفية ابتهال منصور للمعاملة الخشنة والدفع من قبل عناصر الشرطة النسائية رغم علمهن المسبق بهوية النائب منصور.

ومع الإعلان عن اتفاق المصالحة الوطنية الفلسطينية في القاهرة، في ٤ مايو ٢٠١١، استبشر الفلسطينيون خيراً لإنهاء سنوات من الانقسام الداخلي، وفصل أسود من تاريخ الشعب الفلسطيني. وكان من المؤمل، طبقاً لهذا الاتفاق، المضي قدماً في خطوات جادة وسريعة لإعادة الاعتبار لمؤسسات السلطة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية، بما في ذلك، إعادة الاعتبار للسلطة التشريعية. غير أنه، مرت أشهر، منذ توقيع هذا الاتفاق، دون أن تتخذ خطوات جدية وحقيقية على الأرض تهيئ فعلياً لتطبيق الاتفاق وتعزيز آمال الشعب الفلسطيني بإنهاء حالة الانقسام المستمر منذ نحو خمس سنوات.

ومع الإعلان مؤخراً عن توصل طرفيّ الأزمة إلى اتفاق بشأن جميع القضايا العالقة، وإنهاء الانقسام الداخلي، يأمل المركز أن يعاد الاعتبار لمؤسسات السلطة الوطنية، بما فيها المؤسسة التشريعية، وإعادة التئام المجلس التشريعي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى نحو خاص، يدعو المركز إلى إعادة النظر في كافة التشريعات والقرارات التي صدرت خلال فترة الانقسام، سواء القرارات بقوانين التي أصدرها الرئيس الفلسطيني دون عرضها على المجلس التشريعي، أو التشريعات التي أصدرتها كتلة التغيير والإصلاح في غزة باسم المجلس التشريعي.

تعطيل الانتخابات العامة والمحلية

أسفرت الحوارات واللقاءات المستمرة في القاهرة في شهر ديسمبر ٢٠١١ بين حركتي حماس وفتح والقوى السياسية الفلسطينية عن الاتفاق على إجراء الانتخابات العامة (رئاسية وتشريعية) في غضون النصف الأول من العام ٢٠١٢. المركز إذ يرحب بإجراء الانتخابات من أجل إنهاء حالة الانقسام الداخلي الذي استمر نحو خمس سنوات، فإنه يؤكد أن هذا التوجه بحاجة إلى خطوات ملموسة على أرض الواقع تهيئ لخلق أجواء إيجابية من شأنها إنجاح عملية الانتخابات، بما في ذلك توسيع هامش الحريات العامة، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وهو ما لم يتم حتى نهاية العام ٢٠١١.

وقد شكل هذا التطور، الذي شهدته الأيام الأخيرة من العام ٢٠١١، الحدث الأهم في ملف الانتخابات على مدى السنوات الماضية. فمع استمرار حالة الانقسام السياسي، ظلت الانتخابات العامة والمحلية في أراضي السلطة الفلسطينية معطلة على الرغم من قدوم مواعيد استحقاقها. ولم تجر الانتخابات العامة (الرئاسية والتشريعية) لتجديد شرعية ممثلي الشعب التي منحت لهم في الانتخابات التي جرت في العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ على التوالي. كما لم تجدد شرعية ممثلي الشعب في انتخابات مجالس الهيئات المحلية في الضفة وغزة التي منحت لهم في الانتخابات المحلية خلال الفترة بين ديسمبر ٢٠٠٤ وديسمبر ٢٠٠٥ على أربع مراحل. وبقدوم العام الجديد يكون قد مر عامان على انتهاء التفويض الشعبي لممثلي الفلسطينيين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية دون أن تتمكن السلطة الوطنية من إجراء انتخابات عامة. كما يكون قد مر عامان أيضاً على انتهاء الفترة القانونية لمجالس الهيئات المحلية في الضفة وغزة والتي كان آخر انتخاباتها في ديسمبر ٢٠٠٥، مما يستوجب ضرورة تجديد شرعية هذه المجالس عبر الانتخابات، وضمان إجراء الانتخابات في كافة مجالس الهيئات المحلية.

تعطيل إجراء الانتخابات العامة الرئاسية والتشريعية

لقد انتهى العام ٢٠١١، وما تزال حالة حقوق الإنسان في أراضي السلطة الوطنية في تراجع مستمر جراء استمرار حالة الانقسام السياسي بين الضفة الغربية

وقطاع غزة. وقد عطلت تلك الظروف إمكانية إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في أراضي السلطة الفلسطينية بالتوافق بين طرفي الأزمة. وبحسب القانون الفلسطيني يتوجب على الرئيس الفلسطيني أن يعلن عن إجراء الانتخابات التشريعية قبل ثلاثة أشهر من موعدها المحدد، وهو ما لم يتم.

وبالرغم من أن الانتخابات مطلب لكافة القوى الوطنية وللمجتمع المدني، بما فيها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، إلا أن المركز يؤكد على موقفه المتمثل بعدم إمكانية عقدها دون التوصل إلى مصالحة وطنية شاملة تنهي الانقسام وتعيد الاعتبار إلى مؤسسات الحكم الفلسطيني، التشريعية والتنفيذية والقضائية والتي انعكست عليها الأزمة وباتت هي عنواناً للانقسام. كما يتطلب إجراء الانتخابات أيضاً توفير أجواء انتخابية مناسبة، بما في ذلك إطلاق الحريات العامة، الإفراج عن المعتقلين السياسيين، ورفع الحظر عن النشاطات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

استمرار سياسة التعيين بدلاً من الانتخاب في مجالس الهيئات المحلية

شكل موضوع انتخابات مجالس الهيئات المحلية مؤشراً آخر على التراجع في عملية التحول الديمقراطي في السلطة الفلسطينية. فقد انتهى العام ٢٠١١، دون أن تتمكن السلطة الفلسطينية من إجراء انتخابات دورية لمجالس الهيئات المحلية التي انتهت ولايتها القانونية في الضفة وغزة، كان آخرها تلك التي جرت في ديسمبر ٢٠٠٥ ضمن المرحلة الرابعة. كما بقيت ٥٩ هيئة محلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينها مدن كبيرة، لم تعقد فيها الانتخابات وفقاً للقانون الانتخابي، والتي كان من المفترض أن تتم ضمن المرحلة الخامسة.

وبدلاً من إجراء الانتخابات، استمرت الحكومتان في غزة ورام الله في انتهاج سياسة التعيينات لمجالس الهيئات المحلية خلال العام ٢٠١١. ففي غزة، استمرت الحكومة في تعيين مجالس محلية مقربة منها في البلديات، مع الإبقاء على بعض المجالس المحلية المحسوبة عليها. وفي الضفة الغربية، استمرت السلطة الفلسطينية في تعيين المجالس المعينة في الهيئات المحلية التي لم تجر فيها الانتخابات ضمن المرحلة الخامسة والأخيرة، وتعيين واستبدال المجالس القائمة بمجالس محسوبة عليها أو مقربة منها، في مخالفة واضحة للقانون.

وكان مجلس الوزراء الفلسطيني في رام الله، قد قرر بتاريخ ٨ فبراير ٢٠١١، إجراء الانتخابات في مجالس الهيئات المحلية في ٩ يوليو ٢٠١١. وعاد المجلس وقرر في جلسته بتاريخ ١٧ مايو ٢٠١١ تأجيل موعد الانتخابات إلى تاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠١١، وأكد ذلك في قرار آخر بتاريخ ٢٧ يوليو ٢٠١١.

وبتاريخ ٢٢ أغسطس ٢٠١١، أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس، مرسوماً رئاسياً بشأن تأجيل موعد إجراء انتخابات مجالس الهيئات المحلية، قرر فيه "تأجيل موعد إجراء الانتخابات المحلية في المحافظات الشمالية المقرر بتاريخ ٢٠١١/١٠/٢٢م إلى حين توافر الظروف المناسبة لإجرائها في كافة محافظات الوطن...." وورد في ديباجة المرسوم أن هذا القرار جاء بالإشارة إلى تأجيل تشكيل الحكومة للمساهمة في جهود إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة والوحدة

الوطنية ودعما للجهود الوطنية والعربية المبذولة لإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية ولغايات توفير الأجواء لتحقيق ذلك.

وعلى امتداد الأعوام الماضية، أبدى المركز تحفظه ومعارضته في أكثر من مناسبة لإجراء الانتخابات سواء كانت عامة أم محلية في ظل الانقسام، لعدم توفر الشروط والبيئة الملائمة لإجراء انتخابات نزيهة وشفافة تعبر عن إرادة الناخبين. وطالب المركز بتحقيق المصالحة أولاً كشرط أساسي.
وفي ضوء أجواء المصالحة بين حركتي فتح وحماس، يأمل المركز أن تطوي سنوات من الانقسام، وأن يكون العام الجديد هو عام إجراء الانتخابات العامة والمحلية، تمهيداً لتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية.

انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير

على امتداد العام ٢٠١١، اقترفت الحكومتان في غزة ورام الله وأجهزتهما الأمنية المزيد من انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير، ووثق المركز اعتداءات جديدة ضد الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام المختلفة، إضافة إلى كتاب الرأي ومواطنين آخرين كل في منطقة نفوذه، وخاصة ضد التوجهات التي تتعارض مع توجهاتهما.[٢٢] وقد استمرت الأجهزة الأمنية في قطاع غزة باستدعاء نشطاء حركة فتح، بعضهم بشكل متكرر، واحتجاز عدد كبير منهم لساعات طويلة، فيما استمرت الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية باعتقال نشطاء ينتمون إلى حركة حماس، لفترات طويلة. ولم يشهد هذا العام سوى حالة انفراج محدودة رافقت أجواء ما بعد توقيع اتفاق المصالحة بين حركتي حماس وفتح في العاصمة المصرية "القاهرة" بتاريخ ٠٤ مايو ٢٠١١، وهي أجواء سرعان ما تراجعت مع التأخير في تطبيق الاتفاق. ويسجل إيجاباً خلال هذه الفترة عودة عمل مراسلي تلفزيون فلسطين في قطاع غزة، وكذلك عودة بث فضائية الأقصى، التابعة لحركة حماس، من الضفة الغربية، إلا أن مكاتب أي من القناتين لم يعملا أو يُعاد فتحهما خلال الفترة ذاتها. ولازالت الحكومة في غزة تمنع دخول وتوزيع الصحف اليومية الثلاث التي تصدر في الضفة الغربية، وهي (القدس، الحياة الجديدة، والأيام)، فيما تمنع الحكومة في الضفة الغربية طباعة وتوزيع صحيفتي فلسطين والرسالة اللتين تصدران من قطاع غزة.

ففي قطاع غزة، واصلت الحكومة ارتكاب الانتهاكات للحق في حرية الرأي والتعبير، وكان أبرزها خلال العام ٢٠١١ تعرض صحفيين لانتهاكات مركبة خلال تغطيتهم لمبادرة ١٥ آذار (مارس) لإنهاء الانقسام.[٢٣] وقد وثق المركز أيضاً انتهاكات أخرى إلى جانب استمرار الحكومة في منع دخول وتوزيع الصحف اليومية الثلاث التي تصدر في الضفة الغربية (القدس، الحياة الجديدة، الأيام)، تمثلت في مصادرة كتب وروايات بادعاء مخالفتها لتعاليم الشريعة الإسلامية؛ استدعاء، احتجاز، واعتقال صحفيين أثناء تأديتهم عملهم ومواطنين على خلفية الرأي والتعبير؛ ومنع صحفيين من أداء عملهم ومصادرة معدات وآلات صحفية. وكانت أبرز الانتهاكات في قطاع غزة، على النحو التالي:

- بتاريخ ٢٣ يناير، أقدمت المباحث العامة في مدينة غزة على مصادرة نسخ روايتي "شيكاغو" للكاتب علاء الأسواني، و"وليمة لأعشاب البحر" للكاتب حيدر حيدر، من مكتبة ابن خلدون الواقعة مقابل جامعة الأزهر غربي مدينة غزة، ومكتبة الشروق، الواقعة في المنطقة ذاتها، وذلك استناداً إلى قرار صادر عن وزارة الداخلية. وكان قد سبق ذلك أن توجه شخصان يرتديان زياً مدنياً، وعرّفا عن نفسيهما بأنهما من جهاز الأمن الداخلي إلى مكتبة سمير منصور الواقعة مقابل الجامعة الإسلامية في شارع جمال عبد الناصر، غربي المدينة، وطالبا العامل في المكتبة إطلاعهم على روايتي "شيكاغو" و"وليمة لأعشاب البحر". وبعد أن اطلع أفراد الأمن على نسخ الروايتين طالبا العامل في المكتبة عدم بيعها لحين اتخاذ الإجراءات اللازمة بحقها. وأفاد الرائد أيمن البطنيجي، المتحدث باسم الشرطة الفلسطينية، لباحثة المركز في اتصال هاتفي بتاريخ ٢٤ يناير ٢٠١١، بأنه ليس لديه علم بتلك الإجراءات، لكنه استطرد أن تلك الروايات مخالفة لتعاليم الشريعة الإسلامية.
- بتاريخ ٣١ يناير، احتجز جهاز المباحث العامة في مدينة غزة ثلاثة من متطوعي مركز شارك الشبابي،[٢٤] إثر رفعهم مع شبان آخرين يافطات تطالب بإعادة

٢٢ لمزيد من المعلومات حول انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير في قطاع غزة والضفة الغربية راجع التقرير الصادر عن المركز «حالة الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع في ظل السلطة الفلسطينية ٠١ ديسمبر ٢٠١٠ – ٣١ أغسطس ٢٠١١.»

٢٣ أنشأ عدد من الشبان والشابات الفلسطينيين مبادرات شبابية على صفحات الموقع الاجتماعي «facebook» دعت المواطنين للتظاهر في «١٥ آذار/ مارس» احتجاجاً على «استمرار حالة الانقسام الفلسطيني والدعوة إلى الوفاق الوطني»، وكانت تحت عنوان: «الشعب يريد إنهاء الإنقسام.»

٢٤ المركز يحتفظ بأسماء متطوعي مركز شارك الشبابي المحتجزين.

فتح منتدى شارك، المغلق بقرار من النائب العام في غزة منذ نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٠،[٢٥] في حفل انطلاق عام الشباب الفلسطيني ٢٠١١، الذي نظمته اللجنة الوطنية لعام الشباب المشكلة من قبل الحكومة في غزة، وذلك في مركز رشاد الشوا الثقافي، غربي مدينة غزة. وصادر عناصر المباحث اليافطات من الشبان الثلاثة وأجبروهم على التوقيع على ورقة تتضمن كافة بياناتهم الشخصية ومن ثم أفرجوا عنهم.

- بتاريخ ١١ فبراير، تعرض الصحفي شوقي يحيى الفرا، ويعمل مراسلاً للتلفزيون الألماني، وهو من سكان مدينة خان يونس، جنوبي قطاع غزة، للاعتداء بالضرب ومصادرة معداته الصحفية من قبل عناصر الأمن خلال عمله على تغطية تجمع عدد من المواطنين بعد صلاة الجمعة في شارع مسجد أهل السنة، كان عدد منهم يحمل يافطات ورقية، تطالب بـ"إنهاء سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، وإنهاء حالة الانقسام السياسي."

- بتاريخ ١٧ فبراير، تعرض الصحفي سامح ديب رمضان، من سكان مدينة خان يونس، جنوبي قطاع غزة، ويعمل مراسلاً ومقدم برامج في إذاعة صوت الشعب، للاحتجاز والتحقيق من قبل عناصر جهاز الأمن الداخلي، في مقر الجهاز بالمدينة. وقد تركز التحقيق مع الصحفي رمضان حول آرائه ومشاركاته على صفحات موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، كما تناول آراءه التي ينشرها من خلال برنامج (حديث الضاحية) والذي يقدمه لصالح إذاعة صوت الشعب.

- بتاريخ ٢٢ فبراير، اعترض أفراد الأمن الداخلي الطاقم الصحفي الخاص بقناة فلسطين اليوم الفضائية، وطالبوهم بإعطائهم شريط التسجيل وذلك بعد انتهائهم من إجراء مقابلة صحفية مع شابين من نشطاء ائتلاف ١٥ آذار لإنهاء الانقسام، إلا أن المنتج أحمد غانم، أحد أفراد الطاقم رفض ذلك. اقتاد أفراد الأمن الصحفي غانم بسيارتهم إلى مقر الأمن الداخلي الواقع في مجمع أنصار العسكري، حيث جرى احتجازه هناك ومصادرة كاميرا التصوير وهواتفه النقالة. وقد جرى إخلاء سبيل الصحفي غانم بعد حوالي نصف ساعة إثر تدخل عدد من الشخصيات الوطنية مع الحكومة في غزة.

- بتاريخ ١٥ مارس/ آذار، تعرض عدد من الصحفيين ومراسلي وكالات الأنباء المحلية والدولية للملاحقة والضرب المبرح ومصادرة معداتهم من قبل أفراد الأمن التابعين للحكومة في غزة وأشخاص بزي مدني مزودين بعصي وهراوات، وذلك خلال عملهم على تغطية التجمع الذي شارك فيه آلاف المواطنين للدعوة لإنهاء حالة الانقسام السياسي التي تشهدها السلطة الفلسطينية. وكان عدد كبير من الصحفيين الفلسطينيين قد توجهوا إلى ساحة الجندي المجهول، الواقعة غربي مدينة غزة، في ساعات الصباح لتغطية فعاليات التجمع، فيما توجهوا في ساعات ما بعد الظهر لساحة الكتيبة القريبة لتغطية ذات الفعاليات. عدد من أولئك الصحفيين كان قد شارك في الخيمة التي أقامتها نقابة الصحفيين الفلسطينيين، لتغطية فعاليات التجمع، إلى جانب خيام أخرى لنقابات ومؤسسات صحية ومهنية، فيما قام آخرون بتغطية مباشرة مع الوكالات التي يعملون لصالحها.[٢٦]

- بتاريخ ١٩ مارس، صعدت الأجهزة الأمنية في غزة من اعتداءاتها بحق الصحفيين ومقراتهم في المدينة، وكان من بين تلك الاعتداءات تعرض صحفيين للضرب، اقتحام مقرات صحفية، مصادرة و/أو تحطيم معدات صحفية. وكانت أبرز تلك الاعتداءات تعرض عدد منهم للضرب على أيدي أفراد الأمن، وهم كل من: ١) المصور الصحفي خالد محمد الأشقر، ويعمل لصالح وكالة الأنباء الأمريكية (اسوشيتد برس)؛ ٢) المصور الصحفي منذر الشرافي، ويعمل لصالح شركة ميادين للإنتاج الإعلامي؛ ٣) عبد ربه شناعة؛ ٤) محمد شناعة؛ و٥) محمد جاد الله. وهم يعملون لصالح وكالة رويترز العالمية للأنباء. فيما تعرضت الصحفية منال حسن النواجحة، وهي تعمل بشكل حر، للاحتجاز والتحقيق، ومصادرة الكاميرا الخاصة بها والمادة الصحفية المخزنة. أما المقرات الصحفية التي تعرضت للاقتحام والتفتيش أو تحطيم معدات صحفية بداخلها، فهي: ١) مكتب التلفزيون الفرنسي وإذاعة المنار المحلية؛ ٢) مكتب التلفزيون الياباني؛ ٣) مقر شركة "فاكت نيوز للإنتاج الإعلامي"؛ ٤) شركة ميادين للإنتاج الإعلامي؛ و٥) مكتب وكالة رويترز العالمية للأنباء

- بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١١، تعرض عدد من الصحفيين للاعتداء من قبل أفراد شرطة يرتدون زياً مدنياً خلال تغطيتهم لقمع عناصر الأجهزة الأمنية لمسيرة سلمية شارك فيها نحو ٢٠٠٠ شخص بمناسبة إحياء ذكرى يوم الأرض وطالبوا فيها بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وحالة الانقسام السياسي.

- بتاريخ ٢٥ إبريل، اعتقلت الشرطة الفلسطينية في مدينة دير البلح، وسط قطاع غزة، الصحفي يوسف عبد الرحيم الفتيل، ويعمل لصالح الهيئة الفلسطينية للإعلام وتفعيل دور الشباب "بيالارا"، وزميله المتدرب عمر خيري البلعاوي، بينما كانا يقومان بتصوير يافطة بلدية دير البلح وشعارها، خلال إعدادهما فيلما مصوراً عن المدينة. تعرض الفتيل والبلعاوي للتحقيق من قبل عناصر الشرطة في المقر القريب حول طبيعة عملهما والفيلم الذي يقومان بإعداده، ومن ثم جرى تحويلهما إلى جهاز الأمن الداخلي حيث خضعاً للتحقيق حول طبيعة عملهما مجدداً، قبل أن يخلى سبيلهما في ساعة متأخرة من ليل اليوم ذاته، بعد إعادتهما إلى مقر الشرطة.

---

٢٥ جدير بالذكر أن وزير الداخلية في حكومة غزة، أ. فتحي حماد، قد أصدر قراراً بتاريخ ١٢ يوليو ٢٠١١، يقضي بحل منتدى شارك الشبابي في قطاع غزة، وكان النائب العام في قطاع غزة، أ. محمد عابد، قد سبق وأن أصدر قراراً في نهاية نوفمبر ٢٠١٠، يقضي بإغلاق المنتدى مؤقتاً. وبدورها قامت إدارة منتدى شارك برفع قضيتين لدى محكمة العدل العليا ضد وير الداخلية والنائب العام، والتي بدورها قبلت طلب القضيتين وطلبت من كل من وزير الداخلية والنائب العام بتبيان أسباب قراريهما. لمزيد من المعلومات حول موقف المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من القرارين السابقين، راجع البيان الصحفي الصادر بتاريخ (١٩ يوليو ٢٠١١، مرجع رقم ٢٠١١/٦٧)، والبيان الصحفي الصادر بتاريخ (٢٢ ديسمبر ٢٠١٠، مرجع رقم ٢٠١٠/١١٣).

٢٦ لمزيد من المعلومات حول الاعتداءات المركبة التي تعرض لها الصحفيون ومراسلو وكالات الأنباء المحلية والعالمية خلال تغطيتهم مبادرة (١٥ آذار لإنهاء الانقسام)، راجع التقرير الصادر عن المركز «حالة الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع في ظل السلطة الفلسطينية ٠١ ديسمبر ٢٠١٠ – ٣١ أغسطس ٢٠١١.»

- بتاريخ ١٩ مايو، تعرض الصحفي سلامة صلاح عطا الله، ٢٩ عاماً، مراسل قناة "فرانس ٢٤" الفرنسية، للاعتقال والتحقيق من قبل عناصر جهاز الأمن الداخلي، في غزة، حول مادة صحفية كان قد أعدها وبثتها القناة التي يعمل لصالحها. وتكرر استدعاء عطا الله والتحقيق معه ٤ مرات خلال الفترة اللاحقة.

- بتاريخ ٢٠ يونيو، أعترض أحد رجال الأمن في لجنة امتحانات الثانوية العامة المقامة في مدرسة ابن خلدون الثانوية بمدينة خان يونس، جنوبي قطاع غزة، الصحفي عمرو يحيى الفرا، مراسل وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) خلال قيامه بإجراء مقابلة مع إحدى طالبات الثانوية، ومنعه من استكمال عمله. وفي تطور سريع، استدعى ضباط جهاز المباحث العامة الصحفي الفرا وأبلغوه بمنعه من تغطية سير الامتحانات رغم حصوله على كافة التصاريح اللازمة للصحفيين من الجهات المختصة، وأجبروه على التوقيع على تعهد بذلك.

- بتاريخ ١٠ يوليو، أضرم مجهولون النار في مدخل مقر وكالة معاً الإخبارية، الواقع في الطابق الخامس من برج شوا وحصري، في شارع الوحدة، غربي مدينة غزة. وأسفر إضرام النار عن إلحاق أضرار مادية جزئية في مدخل المقر والبوابة الرئيسية. وذكر أحد العاملين في مقر الوكالة لباحث المركز بأنهم تلقوا اتصالاً هاتفياً صباح اليوم المذكور من قبل حارس البرج يخبرهم فيه بوجود آثار حريق على مدخل المقر، وأضاف بأنه توجه إلى المقر وشاهد زجاجة ملقاة على الأرض بالقرب من المدخل، من المرجح أن يكون قد استخدمها المجهولون في إضرام النار (زجاجة حارقة).

- بتاريخ ١٦ أغسطس، اعتقل جهاز المباحث العامة في مدينة غزة الصحفي فتحي محمود طبيل، ٥٧ عاماً، ويعمل مراسلاً صحفياً لصالح وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، أثناء تواجده بالقرب من ساحة الجندي المجهول، غربي مدينة غزة، لتغطية وقفة احتجاجية دعا لها ائتلاف شباب ١٥ آذار لإنهاء الانقسام عبر موقع التواصل الاجتماعي (Facebook) احتجاجاً على "ما يرتكبه النظام السوري بحق اللاجئين الفلسطينيين والشعب السوري."

- خلال شهر أغسطس، استدعى جهاز الأمن الداخلي في مدينة غزة الناشطين في الحراك الشعبي الشبابي لإنهاء الانقسام[٢٧] إباء رزق البرعي، ٢١ عاماً، من سكان مدينة غزة، ومحمد كمال مطر، ٢٥ عاماً، من سكان حي التوام غربي بلدة جباليا، إثر عودتهما من رحلة سفر خارجية إلى فرنسا شاركا فيها في مؤتمر خاص بالمدونين بدعوة رسمية من المركز الثقافي الفرنسي. كما تعرض الناشط أسعد علاء الصفطاوي، ٢١ عاماً، من سكان حي التوام غربي بلدة جباليا للتحقيق من قبل الأمن الداخلي خلال الفترة ذاتها، حول رحلات مشابهة.

- بتاريخ ٢٣ سبتمبر، منع أفراد من جهاز المباحث العامة عرض خطاب الرئيس محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في مطعم "جاليري الإتحاد"، الواقع غربي مدينة غزة، واعتقل مدير المطعم جمال أبو القمصان. كما صادر أفراد المباحث بطاقة الصحفي جيفارا الصفدي الشخصية.

أما في الضفة الغربية، فقد تنوعت الاعتداءات التي تعرض لها الصحفيون والعاملون لصالح وسائل الإعلام المختلفة، كتاب الرأي، أو مواطنون آخرون من قبل الحكومة في رام الله وأجهزتها الأمنية، فيما لا تزال الحكومة تمنع طباعة وتوزيع صحيفتي فلسطين والرسالة اللتين تصدران من قطاع غزة. وكان من بين تلك الاعتداءات: التضييق على عمل قناة القدس الفضائية؛ استدعاء، احتجاز، واعتقال صحفيين أثناء تأديتهم عملهم، ومواطنين على خلفية الرأي والتعبير؛ منع صحفيين من أداء عملهم ومصادرة معدات وآلات صحفية. وكانت أبرز الانتهاكات في الضفة الغربية على النحو التالي:

- بتاريخ ١٦ يناير، اعتقل جهاز الأمن الوقائي في مدينة قلقيلية، شمالي الضفة الغربية، الكاتب د. عصام شاور، وهو طبيب أسنان، بينما كان يتواجد في عيادته. وقد خضع د. شاور للتحقيق من قبل ضباط الجهاز حول المقالات التي يقوم بكتابتها ونشرها في صحيفة "فلسطين" التي تصدر في قطاع غزة، وممنوعة من النشر والتوزيع في الضفة الغربية.[٢٨] وقد جرى تحويل د. شاور إلى النيابة العامة التي قامت بدورها بالتحقيق معه حول الموضوع ذاته، وتوجيه تهمة "النيل من الوحدة الوطنية وتعكير صفاء الأمة"، واستمر اعتقال د. شاور لدى جهاز الأمن الوقائي حتى تاريخ ١٣ فبراير، حيث أُفرج عنه بقرار من المحكمة بكفالة قدرها خمسة آلاف دينار أردني.

- بتاريخ ٢٦ يناير، اقتحم خمسة أشخاص يرتدون زياً مدنياً، أحدهم مسلح، مكتب شركة (بال ميديا) للإنتاج الإعلامي، الواقع في الطابق السابع من مجمع بلدية نابلس التجاري، بمدينة نابلس، شمالي الضفة الغربية. سأل المقتحمون العاملين في المكتب عن د. عبد الستار قاسم، المحاضر في قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية، فأجابوهم بأنه غادر المكان، ومن ثم غادروا هم أيضاً. وبعد حوالي ١٠ دقائق عاد الأشخاص الخمسة مرة أخرى وشرعوا بتحطيم محتويات المكتب، من أبواب ونوافذ وكاميرا تصوير فيديو، وغادروا المكان مرة أخرى. جدير بالذكر أن د. قاسم كان قد شارك عبر مكتب شركة بال ميديا في برنامج بثته قناة الجزيرة الفضائية حول الوثائق التي تقوم القناة بنشرها حول المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية.

---

٢٧ يُشار إلى الحراك الشعبي الشبابي لإنهاء الانقسام، هو تجمع شبابي في قطاع غزة شرع منذ منتصف مارس ٢٠١١ بفعاليات تهدف إلى المساهمة في إنهاء حالة الانقسام التي تعيشها السلطة الفلسطينية.

٢٨ صحيفتا فلسطين والرسالة الصادرتان في قطاع غزة ممنوعتان من النشر والتوزيع في الضفة الغربية منذ ١٤ يوليو ٢٠٠٧.

- بتاريخ ٠٧ فبراير، اعتقلت قوة تابعة لجهاز الأمن الوقائي مراسل قناة القدس الفضائية ممدوح محمود حمامرة، خلال تغطيته لاعتصام المعلمين المضربين عن العمل وذلك أمام مديرية التربية والتعليم في مدينة بيت لحم، جنوبي الضفة الغربية. وذكر حمامرة بأن محققي الجهاز قد استجوبوه حول عمله لصالح قناة القدس الفضائية، وهدده أحدهم بالاعتقال في كل مرة يخرج لتغطية صحفية لصالح قناة القدس، ونصحه بالبحث عن عمل لدى جهة أخرى (قانونية). وقال حمامرة، بأنه أُجبر على التوقيع على تعهد يقضي بعدم الإخلال بالنظام العام واحترام القانون الفلسطيني وعدم العمل لصالح قناة غير قانونية في الضفة الغربية. وأضاف بأنه قد أُخلي سبيله بعد أكثر من ساعتين من الاحتجاز.

- بتاريخ ٢٥ فبراير، اعتقلت الأجهزة الأمنية (الأمن الوقائي، المخابرات العامة، والمباحث العامة) في مدينة طولكرم، شمالي الضفة الغربية، خمسة مواطنين كانوا قد أدوا صلاة الجمعة في مسجد عثمان بن عفان "المسجد الجديد" في المدينة، وذلك إثر خلاف وقع بينهم وبين إمام المسجد. يُشار إلى أن مشادة كلامية قد وقعت بين عدد من المصلين وبين إمام المسجد إثر تهجم الإمام على قناة الجزيرة الفضائية خلال تلاوته للخطبة الموحدة التي تعممها وزارة الأوقاف والشئون الدينية في الضفة الغربية، وتطور الأمر إلى مغادرة عدد من المصلين المسجد، وأداء الصلاة من قبل الموجودين دون استكمال الخطبة.

- بتاريخ ١٥ مايو، تعرض الصحفي والباحث الميداني في مؤسسة الحق، هشام عبد الحافظ الشرباتي، والباحثة في مؤسسة "بيتسيلم"، مركز المعلومات الإسرائيلي لمعلومات حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، منال نعمان الجعبري للاعتداء والمنع من التصوير من قبل رجال الشرطة في مدينة الخليل، جنوبي الضفة الغربية، خلال عملهما على تغطية اعتداءات رجال الأمن بحق المشاركين في المسيرة السلمية لإحياء الذكرى الـ(٦٣) للنكبة الفلسطينية.

- بتاريخ ١٣ يونيو، منع أفراد الأجهزة الأمنية الصحفية ابتهال جمال منصور، وتعمل لصالح مركز رصد الشرق الأوسط للإعلام، ومنسقة إعلامية لصالح مكتب النواب الإسلاميين "كتلة التغيير والإصلاح" التابعة لحركة المقاومة الإسلامية – حماس، في محافظة نابلس، من استكمال عملها في تغطية تجمع سلمي لأهالي المعتقلين السياسيين لدى أجهزة الأمن كان منعقداً في دوار الشهداء في المدينة.

- بتاريخ ٠٣ أغسطس، تلقت الصحفية المستقلة مجدولين رضا حسونة، من سكان بلدة بيت امرين في محافظة نابلس، شمال غربي الضفة الغربية، وتعمل مراسلة لصالح جريدة صوت الشباب الفلسطيني وشبكة إخباريات الالكترونية، اتصالاً هاتفياً من قبل أحد ضباط جهاز الأمن الوقائي في مديرية نابلس، أبلغها فيه بضرورة حضورها إلى مقر الجهاز في المدينة، إلا أنها أبلغت المتصل برفضها التوجه والحضور إلى مقر الجهاز. وفي اليوم التالي الموافق ٠٤ أغسطس، تلقت الصحفية حسونة أمر استدعاء مكتوبا صادرا عن الجهاز يقضي بحضورها إلى مقر الوقائي في مدينة نابلس بتاريخ ٠٦ أغسطس، مصطحبة معها أوراقها الثبوتية، وقد حمل الاستدعاء تهديداً باستصدار أمر اعتقال بحقها في حال تخلفها عن الحضور. وقد تعرض شقيقيها محمد ومحسن للاعتقال من قبل عناصر الجهاز في اليوم ذاته في محاولة للضغط عليها للمثول في مقر الجهاز، واستمر اعتقال الشقيقين لثلاثة أيام دون أن يخضع أي منهما لتحقيق أو استجواب.

انتهاك الحق في التجمع السلمي

واصلت الحكومتان في غزة ورام الله خلال العام ٢٠١١، منع التجمعات العامة بما في ذلك المسيرات السلمية والاعتصامات وحتى تلك الاجتماعات التي تعقد في أماكن مغلقة، فيما عدا تلك التجمعات التي نظمها مؤيدوها كلٌ في منطقة سيطرته. وفرضت الحكومتان إجراءات إدارية صارمة حولت جوهر الإشعار حسب قانون الاجتماعات العامة إلى ترخيص رسمي.[٢٩] كما اتخذت الجهات الرسمية وأجهزة الأمن في الضفة الغربية وقطاع غزة إجراءات احترازية حالت دون تنظيم اجتماعات عامة أو فعاليات جماهيرية، من بينها أعمال اعتقال أو استدعاء نشطاء. وبينما تختلف الحكومتان في غزة ورام الله في معظم قراراتها في ظل الانقسام السياسي، إلا أنهما اتفقتا على توظيف ذات الأداة المخالفة للقانون والدستور في تقييد الحق في التجمع السلمي، ممثلة باللائحة التنفيذية لقانون الاجتماعات العامة. وقد تعددت الإجراءات التي نفذتها تلك الجهات لتطال تجمعات خاصة لا تندرج ضمن الاجتماعات العامة التي تستوجب إشعار الجهات الرسمية وفقاً للقانون. وقد شهد العام ٢٠١١ انعكاساً ايجابياً رافق توقيع حركتي حماس وفتح اتفاق المصالحة في العاصمة المصرية "القاهرة" بتاريخ ٠٤ مايو ٢٠١١، فقد نظمت حركتا فتح وحماس مسيرات سلمية في قطاع غزة والضفة الغربية ابتهاجاً بتلك الأجواء، رفع المشاركون في تلك المسيرات رايات حركة فتح في غزة، ورايات حماس في الضفة الغربية، إلا أن تلك الأجواء لم تستمر طويلاً، وسرعان ما فترت وعادت إجراءات الأجهزة الأمنية في غزة والضفة مع تراجع أجواء التطبيق الفعلي للمصالحة في الأرض المحتلة.

ففي قطاع غزة، فرضت الحكومة والأجهزة الأمنية التابعة لها إجراءات مشددة لتقييد ومنع تنظيم الاجتماعات العامة، فحواها تقديم الجهات المنظمة للاجتماع العام طلب حصول على ترخيص، خلافاً للقانون الذي ينص على إشعار مدير الشرطة أو المحافظ. وقد عملت الأجهزة الأمنية خلال الفترة التي يغطيها التقرير على منع عقد التجمعات العامة، واستخدام القوة في تفريق التجمعات الملتئمة، فيما تدخلت الأجهزة الأمنية في التجمعات الخاصة التي من المفترض أن تعقد دون تدخل الأمن وفق القانون. وكانت أبرز اعتداءات الأجهزة الأمنية في قطاع غزة قد وقعت أثناء محاولة عدد من النشطاء إحياء فعاليات شعبية، منها ذكرى انطلاقة حركة فتح الـ (٤٦)، مبادرة "يوم الكرامة"، ومبادرة ١٥ آذار لإنهاء الانقسام. كما استمرت الحكومة في غزة في منع اجتماعات سلمية لا تندرج ضمن الاجتماعات التي عُرّفت بالعامة وفق قانون الاجتماعات العامة. وكانت أبرز تلك الانتهاكات على النحو التالي:

مبادرة يوم الكرامة:

- نشرت مجموعات شبابية على صفحات الموقع الاجتماعي "Facebook" مبادرة أطلقت عليها اسم "يوم الكرامة" دعت من خلالها المواطنين للتظاهر يوم الجمعة الموافق ١١ فبراير ٢٠١١ للاحتجاج على "استمرار سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، وإنهاء حالة الانقسام السياسي." وقد اتخذت الأجهزة الأمنية في قطاع غزة إجراءات مسبقة تهدف لمنع عقد هذه التظاهرة، وكان من بين تلك الإجراءات أعمال الاستدعاء لنشطاء حركة فتح في مناطق مختلفة من قطاع غزة، خلال اليومين السابقين للتاريخ المحدد.

- بتاريخ ١١ فبراير، شهدت مدن قطاع غزة انتشاراً مكثفاً لأفراد الأمن في الشوارع والمفترقات الرئيسية، تحسباً لأية مظاهرات أو تجمعات مرتبطة بمبادرة "يوم الكرامة." وفي مدينة خان يونس، تجمع عدد من المواطنين بعد صلاة الجمعة في شارع مسجد أهل السنة، كان عدد منهم يحمل يافطات ورقية، إلا أن مواطنين آخرين من أنصار حركة حماس تداخلوا معهم ووقعت مشادات بين الطرفين تخللها تمزيق اليافطات، وتدخلت الشرطة وعملت على فض التجمع واعتقلت عدداً منهم حيث جرى اقتيادهم إلى مركز شرطة خان يونس، وجرى الإفراج عنهم في صباح اليوم التالي الموافق ١٢ فبراير ٢٠١١، بعد أن خضعوا للتحقيق حول المبادرة.

مبادرة ١٥ آذار لإنهاء الانقسام:

- أنشأ عدد من الشبان والشابات الفلسطينيين مبادرات شبابية على صفحات الموقع الاجتماعي "facebook" دعت المواطنين للتظاهر في "١٥ آذار/ مارس" احتجاجاً على "استمرار حالة الانقسام الفلسطيني والدعوة إلى الوفاق الوطني"، وكانت تحت عنوان: "الشعب يريد إنهاء الانقسام." وكان من بين الإجراءات التي اتخذتها الأجهزة الأمنية في قطاع غزة: أعمال استدعاء، احتجاز، تفتيش منازل، مصادرة أجهزة حاسوب وتفتيش محتوياتها، منع إجراء مقابلات صحفية، منع تجمعات سلمية لا تندرج ضمن قانون الاجتماعات العامة، لنشطاء تلك المبادرات أو مواطنين آخرين شاركوا في مسيرات ذات علاقة. ووفق إفادات المحتجزين المفرج عنهم فقد تعرض عدد منهم للضرب خلال التحقيق معهم من قبل أفراد الأمن.

---

٢٩ لمزيد من المعلومات حول انتهاكات الحق في حرية التجمع السلمي في قطاع غزة والضفة الغربية راجع التقرير الصادر عن المركز «حالة الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع في ظل السلطة الفلسطينية ٠١ ديسمبر ٢٠١٠ – ٣١ أغسطس ٢٠١١.»

- يوم (١٥ آذار)، شهد يوم ١٥ مارس، تجمع آلاف المواطنين الفلسطينيين منذ ساعات الصباح، في ساحتي الجندي المجهول والكتيبة، غربي مدينة غزة، رافعين الأعلام الفلسطينية وشعارات مطالبة بإنهاء حالة الانقسام السياسي التي تشهدها السلطة الفلسطينية. ووفقاً لتحقيقات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ومشاهدات باحثيه العينية، وروايات شهود العيان، ففي حوالي الساعة ٧:٠٠ مساءً، انتشر عدد كبير من الأشخاص بزي مدني، يحملون عصيا خشبية وهراوات، بعضهم مسلح وآخرون يقودون دراجات نارية، بين المتظاهرين في ساحة الكتيبة، وشرعوا بهدم الخيام التي كان المعتصمون ونقابتا المحامين والصحفيين قد أقاموها، والهجوم على المعتصمين وضربهم بواسطة العصي الخشبية والهراوات لتفريقهم من المكان. وعلى الفور، عززت الشرطة تواجدها في المكان وشرعت برفقة هؤلاء الأشخاص بملاحقة المتظاهرين في الشوارع الرئيسية والفرعية القريبة من المكان. كما قاموا بملاحقة الشابات المعتصمات وحجزهن في مكانين قريبين من الساحة والاعتداء عليهن بالضرب بواسطة الأيدي والأرجل والعصي والهراوات، وشتمهن بألفاظ نابية، مما أدى إلى إصابة عدد منهن برضوض في أنحاء متفرقة من الجسم. ووفقاً للمشاهدات العينية لباحثي المركز، فقد كان أفراد الشرطة والأشخاص المساندون، الذين كانوا يتنقلون على دراجات نارية وفي سيارات زجاجها معتم ولا تحمل لوحات تسجيل، يعتدون بالضرب المبرح على من يسيطرون عليه من المعتصمين الهاربين في الشوارع الفرعية بواسطة الأيدي والعصي الخشبية والهراوات. كما أقامت الشرطة العديد من الحواجز في عدد من شوارع مدينة غزة، كانت تعمل من خلالها على تفتيش السيارات، وتفيد المعلومات الميدانية بأن الشرطة قد اعتقلت عدداً من الشبان خلال عودتهم إلى منازلهم. وفي ساعات المساء، أصدرت وزارة الداخلية في غزة بياناً صحفياً، جاء فيه: "إن المجموعات التي كانت موجودة في ساحة الكتيبة هي مجموعات غالبيتها من عناصر حركة فتح وبخاصة الأجهزة الأمنية القديمة.... وحاولت استغلال أجواء التظاهر لإثارة الفوضى، وأخذت تطلق عبارات تحريضية ضد الحكومة، وقد تدخلت قوى الأمن لفض التدافع وإلزام العناصر الفتحاوية باحترام الأمن والقانون." إلا أن مشاهدات باحثي المركز العينية وروايات شهود العيان تؤكد على أن التجمع في ساحة الكتيبة كان تجمعاً سلمياً خالصاً، ولم يرفع المعتصمون فيه أية شعارات أو رايات فصائلية، ولم يتصدَ أي منهم للشرطة أو الأشخاص المساندين لهم خلال تفريقهم والاعتداء عليهم.

- بتاريخ ١٦ مارس، اقتحم عدد كبير من الأشخاص بزي مدني، يحملون عصيا خشبية وهراوات، البوابة الرئيسية لجامعة الأزهر، غربي مدينة غزة، والمطلة على ساحة تجمع فيها مئات الطلاب والطالبات، وكانوا يرفعون الأعلام الفلسطينية ويرددون شعارات تطالب بإنهاء حالة الانقسام السياسي. شرع المقتحمون بالاعتداء على الطلبة بالضرب بشكل عشوائي، والتلفظ بحق الطلبة والطالبات بألفاظ نابية وشتائم مهينة. وقد أسفر اعتداء هؤلاء الأشخاص عن إصابة العشرات من الطلاب والطالبات بكدمات ورضوض، بعضهم أصيب بكسور في الأطراف.[٣٠] وبعد تفرق المعتصمين وخروج عدد كبير منهم خارج الحرم الجامعي. حضرت قوات كبيرة من الشرطة الفلسطينية إلى المكان، وكانوا يحملون الهراوات، وعملوا على إخلاء محيط الجامعة من الطلبة، واقتحموا حرم الجامعة وشرعوا بملاحقة أحد العاملين فيها. واستمر تواجد الشرطة داخل الحرم الجامعي حتى ساعات ما بعد الظهر.

- وفي اليوم ذاته، اقتحم عدد كبير من الأشخاص بزي مدني، وكانوا يحملون عصيا وهراوات وبعضهم مسلح، وأفراد شرطة، حرم جامعة القدس المفتوحة، الواقع في حي النصر، شمال غربي مدينة غزة، واعتدوا بالضرب المبرح على الطلبة والطالبات، ولاحقوهم داخل مباني الجامعة والقاعات الدراسية. وقد تكررت تلك الاعتداءات عليهم مراراً، وأدى ذلك إلى إصابة عدد كبير من الطلبة والطالبات برضوض وكسور في أنحاء الجسم والأطراف.

- بتاريخ ١٧ مارس، فرقت عناصر من جهازي الشرطة والأمن الداخلي مسيرة سلمية شارك فيها عدد كبير من المواطنين في مخيم البريج، وسط قطاع غزة. وقد أطلقت عناصر الأمن النار في الهواء واستخدمت العصي والهراوات في الاعتداء على المشاركين في المسيرة بهدف تفريقهم. وفي ساعات فجر اليوم التالي الموافق ١٨ مارس، اعتقلت عناصر من الأمن الداخلي عدداً من المواطنين الذين شاركوا في تلك المسيرة، بعد مداهمة منازلهم وتفتيشها. وأفاد أحد المعتقلين المفرج عنهم[٣١] لباحث المركز بأنه قد تعرض للضرب المبرح من قبل المحققين خلال استجوابه حول مشاركته في المسيرة، وذلك في مقر جهاز الأمن الداخلي.

إحياء ذكرى وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات:

- بتاريخ ١١ نوفمبر، شارك عدد من المواطنين ونشطاء من حركة فتح في مسيرات سلمية في ذكرى وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات، في كل من رفح، جنوبي قطاع غزة، ومخيم البريج، وسط القطاع، ومخيم جباليا، شمالي القطاع. وقامت الشرطة الفلسطينية بفض التجمع السلمي في مدينة رفح باستخدام القوة، حيث اعتدت بالضرب باستخدام العصي والهراوات. كما قامت الأجهزة الأمنية في قطاع غزة باستدعاء واحتجاز عدد من نشطاء حركة فتح في تلك المناطق، ومواطنين آخرين ممن شاركوا فيها، وكان من بين المحتجزين طفل. وذكر عدد من المحتجزين المفرج عنهم لطاقم المركز بأنهم قد تعرضوا خلال التحقيق معهم للصفع والضرب بأسلوب "الفلكة".

---

٣٠ المركز يحتفظ بأسماء المصابين.

٣١ المركز يحتفظ باسم معطي الإفادة.

انتهاكات أخرى للحق في التجمع السلمي

- بتاريخ ٢١ فبراير، منع جهاز المباحث العامة خلال اتصال هاتفي مع المنسق العام للمبادرة المحلية لنشطاء المقاومة الشعبية في بلدة بيت حانون، صابر الزعانين، إقامة المسيرة السلمية المناهضة لفرض منطقة عازلة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، إلا بعد الحصول على تصريح مسبق من قبل وزارة الداخلية في غزة. وقد استمر منع إقامة المسيرة الأسبوعية التي يشارك فيها نشطاء أجانب وناشطو المبادرة إلى جانب المواطنين، للاحتجاج على فرض قوات الاحتلال منطقة عازلة محددة بـ (٣٠٠) متر داخل أراضي المواطنين في البلدة، لمدة تقارب ثلاثة أشهر، ومن ثم استؤنفت إثر اجتماعه مع مسئولين في وزارة الداخلية في غزة، بعد التوقيع على اتفاق المصالحة الفلسطينية في العاصمة المصرية، القاهرة، في شهر مايو ٢٠١١.

- بتاريخ ٣٠ مارس، فرقت أعداد كبيرة من الشرطة يرافقها أشخاص بزي مدني، مسيرة سلمية خرجت بمناسبة يوم الأرض بعنوان "إحياء يوم الأرض والشعب يريد إنهاء الاحتلال والانقسام"، دعت إليها مجموعات شبابية من جامعة الأزهر بمدينة غزة. وشارك في المسيرة نحو ٢٠٠٠ شخص وكانت تهدف إلى التوجه لساحة الجندي المجهول غربي مدينة غزة. واستخدم أفراد الشرطة العصي والهراوات في الاعتداء على المشاركين بالضرب بمن فيهم الشابات والصحفيين، كما اعتقلت الشرطة عددا من المشاركين في المسيرة، أفرجت عنهم في ساعات مساء اليوم ذاته.

- بتاريخ ٢٥ إبريل، توجه المحامي كارم نشوان، مدير مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، إلى مقر المباحث العامة في غزة، إثر تلقيه اتصالا من أحد ضباط الجهاز المذكور، وذلك للحوار حول إشعار تقدم به نشوان لوزارة الداخلية من أجل تنظيم مسيرة سلمية لإحياء عيد العمال الذي يناسب الأول من مايو/ أيار من كل عام. وذكر نشوان للمركز بأنه قابل مدير المباحث العامة الذي أبلغه بأن الحكومة قررت رفض تنظيم الفعالية.

- بتاريخ ٢٧ إبريل، فضت الشرطة الفلسطينية تجمعاً سلمياً عفوياً في ساحة الجندي المجهول، غربي مدينة غزة، لعشرات المواطنين احتفاءً بأجواء المصالحة الفلسطينية التي أعلن عنها في العاصمة المصرية (القاهرة) مساء اليوم ذاته، بين حركتي فتح وحماس، واعتقلت خمسة منهم. اعتدى أفراد الشرطة بالضرب المبرح ووجهوا الشتائم للمشاركين خلال تفريقهم للتجمع.

- بتاريخ ٣٠ إبريل، استدعى جهاز المباحث العامة في مدينة غزة المحامي كارم نشوان، مدير مركز الديمقراطية وحقوق العاملين لمقر الجهاز في مجمع "أنصار" العسكري، حيث أبلغه أحد ضباط المباحث برفض وزارة الداخلية منحهم ترخيص لعقد تجمع سلمي بالقرب من مقر الأمم المتحدة في المدينة بتاريخ ٠١ مايو ٢٠١١. وذكر نشوان للمركز بأن مركز الديمقراطية وحقوق العاملين وبالتعاون مع نشطاء نقابيين ومدافعين عن حقوق العمال كانوا قد خاطبوا وزارة الداخلية في غزة لإشعارها بتنظيم تجمع سلمي أمام مقر منظمة الأمم المتحدة لتسليم القائمين عليها رسالة موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة تطالبه بالعمل من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية ورفع الحصار عن قطاع غزة.

- بتاريخ ٠١ مايو، فض جهاز المباحث العامة في مدينة خان يونس تجمعا سلميا بمناسبة عيد العمال العالمي عُقد بالقرب من مقر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في مخيم خان يونس.

- بتاريخ ١٩ مايو، فض جهازا الشرطة الفلسطينية والمباحث العامة في مدينة غزة اجتماعاً عاماً لمنتسبي الأجهزة الأمنية (تعيينات ٢٠٠٥) كانوا قد نظموا اعتصاماً في ساحة الجندي المجهول، غربي المدينة، لمطالبة الحكومة في رام الله بحقوقهم الوظيفية والمالية.

منع تجمعات خاصة لا تتطلب الإشعار وفق قانون الاجتماعات العامة

- بتاريخ ٠٤ يناير، أبلغ مدير دائرة الجمعيات في مديرية داخلية رفح، يوسف الغوطي، عضو مجلس إدارة جمعية الديمقراطية والقانون، الصحفي محمد مصطفى الجمل، بقرار منع تنظيم ندوة كان من المقرر أن تعقدها الجمعية في اليوم التالي الموافق ٠٥ يناير، بادعاء عدم حصولها على الترخيص من قبل وزارة الداخلية. وكانت جمعية الديمقراطية والقانون، ومقرها مدينة رفح، تنوي عقد ندوة تحت عنوان: "مرور عامين على الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة"، يشارك فيها كل من: د. أحمد يوسف، المستشار السياسي السابق لرئيس الوزراء في غزة؛ ٢) أ. حمدي شقورة، نائب مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لشئون البرامج؛ ٣) الصحفي فتحي صباح، مراسل صحيفة الحياة اللندنية؛ و٤) د. صلاح أبو ختلة، أحد قيادات حركة فتح في محافظة رفح، وذلك في قاعة نادي خدمات رفح.

- بتاريخ ٣١ يناير، اعتقلت الشرطة الفلسطينية عشرة شبان وشابات[٣٢] كانوا قد تجمعوا في ساحة الجندي المجهول، غربي مدينة غزة، للتعبير عن تضامنهم مع المظاهرات الشعبية في جمهورية مصر العربية، وذلك بعد تواصلهم عبر الموقع الاجتماعي "Facebook". وقد جرى نقلهم إلى المقر العام للشرطة "الجوازات"، حيث خضع المعتقلون للتحقيق حول الدعوة للاعتصام ومشاركتهم في تجمعات غير مرخصة من قبل الشرطة، إضافة إلى معلومات شخصية خاصة بهم. وقد تعرضت إحدى الشابات المعتقلات خلال التحقيق معها للضرب على الوجه من قبل إحدى أفراد الشرطة النسائية، وسحبها من شعرها

٣٢ المركز يحتفظ بأسماء المعتقلين المفرج عنهم.

يميناً ويساراً داخل غرفة التحقيق. وقد جرى الإفراج عن جميع المعتقلين في أوقات متفاوتة من مساء اليوم ذاته، بعد تصويرهم وكل منهم يحمل ورقة مكتوب عليها اسمه، وإجبارهم على التوقيع على تعهد ينص على الالتزام بالقانون وعدم المشاركة في أية تجمعات غير مرخصة.

- بتاريخ ٣١ مايو، منعت الشرطة الفلسطينية في مدينة غزة عقد مؤتمر نظمه "ائتلاف شباب ١٥ آذار" بالتعاون مع مركز التخطيط الفلسطيني، التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، بعنوان: "الحراك الشعبي والمصالحة الفلسطينية" الذي كان من المقرر عقده في قاعة مركز رشاد الشوا الثقافي. استخدم أفراد الشرطة العصي والهراوات في تفريق الحضور، واعتدوا بالضرب على أحد الشبان خلال محاولته تصوير تفريق الشرطة لهم باستخدام كاميرا هاتفه النقال، ونقلوه إلى مركز شرطة العباس القريب. كما اعتقل أفراد الشرطة ٥ شبان آخرين ونقلوهم إلى مركز العباس. وقد خضع المعتقلون للتحقيق من قبل الشرطة حول فعاليات المؤتمر والجهة المنظمة، ومن ثم أُخلي سبيلهم بعد إجبارهم على التوقيع على تعهد يقضي بـ "الالتزام بالقانون والأخلاق والحضور إلى مركز الشرطة فور استدعائهم."

- بتاريخ ١٤ أغسطس ٢٠١١، قام جهاز المباحث العامة في مدينة غزة بإلغاء إفطار جماعي كان قد دعا له إتحاد اللجان العمالية المستقلة في مطعم "جاليري الاتحاد"، غربي المدينة، لنشطاء نقابيين في المدينة. وذكر جمال أبو القمصان، أحد مالكي المطعم، لطاقم المركز، بأنه تلقى استدعاءً عبر الهاتف ظهر اليوم ذاته، من أحد ضباط المباحث العامة. وأضاف أبو القمصان بأنه قد توجه إلى مقر المباحث العامة في مقر الجوازات غربي المدينة وقابل الضابط الذي أبلغه بقرار إلغاء الإفطار الجماعي.

- بتاريخ ١٦ أغسطس ٢٠١١، اعتقل جهاز المباحث العامة في مدينة غزة عدداً من الشبان الذين شاركوا في وقفة احتجاجية ضد ما يرتكبه النظام السوري بحق اللاجئين الفلسطينيين والشعب السوري، نُظمت في ميدان فلسطين، غربي مدينة غزة، وشارك فيها حوالي ٢٠ شاباً من شباب ائتلاف ١٥ آذار لإنهاء الانقسام. كما تعرض عدد آخر من الشبان للاعتداء بالضرب المبرح من قبل عناصر الجهاز خلال تفريقهم في المكان.

- بتاريخ ١٧ أغسطس ٢٠١١، منع جهاز المباحث العامة إفطاراً جماعياً بمناسبة حلول شهر رمضان الكريم لمتطوعي منتدى شارك الشبابي كان من المقرر إقامته في مطعم حيفا، على شاطئ البحر، جنوبي مدينة غزة.

- بتاريخ ١٠ نوفمبر، تلقت إدارة مطعم السلام، الواقع غربي مدينة غزة، قراراً بمنع عقد ندوة كان من المقرر أن ينظمها الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في اليوم التالي الموافق ١١ نوفمبر ٢٠١١، بعنوان: "أبعاد التوجه للأمم المتحدة لنيل العضوية".

- بتاريخ ٢٩ نوفمبر، منع جهاز المباحث العامة المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة" من تنظيم مؤتمر له في مدينة غزة بالتزامن مع الضفة الغربية ولمدة يومين، كان بعنوان: "حقوق المرأة العاملة والآليات المتاحة لضمانها".

وفي الضفة الغربية، عملت الحكومة وأجهزتها الأمنية على فرض إجراءات مشددة مماثلة لتلك التي فرضتها الحكومة في غزة، وكان أبرزها تقديم طلب حصول على رخصة من قبل منظمي الاجتماعات العامة خلافاً للقانون الذي ينص على إشعار الشرطة أو المحافظ. ورغم تراجع تنظيم الاجتماعات العامة في مدن وقرى الضفة الغربية لأسباب تتعلق بالإجراءات المسبقة التي تتخذها أجهزة الأمن ومن أبرزها أعمال الاعتقال، أو بإجراءات قمع التجمعات السلمية وتعريض حياة المواطنين للخطر، إلا أن الأجهزة الأمنية عملت على منع عقد الاجتماعات العامة القليلة التي نُظمت في الضفة الغربية وفرقتها بالقوة، وكان أخطرها على الإطلاق استخدام الأسلحة النارية في تفريق مسيرات لحزب التحرير. وكانت أبرز تلك الانتهاكات على النحو التالي:

تفريق مسيرات حزب التحرير الإسلامي

- نشر حزب التحرير الإسلامي دعوات عامة للمواطنين في مختلف محافظات الضفة الغربية للمشاركة في مسيرات سلمية لإحياء "الذكرى التسعين لهدم الخلافة الإسلامية"، وذلك بتاريخ ٠٢ يوليو ٢٠١١. إلا أن الأجهزة الأمنية فرضت في ذلك التاريخ قيوداً على تلك المسيرات، واعتدت بالضرب وقامت باعتقال وتوقيف العشرات من نشطاء وأنصار الحزب في كل من مدن الخليل، طولكرم، نابلس ورام الله. إلا أن أخطر تلك الانتهاكات كان استخدام الأسلحة النارية في تفريق المشاركين في تلك المسيرات.

- ففي مدينة الخليل، أصيب أكثر من عشرين مواطناً جراء تعرضهم للضرب المبرح من قبل رجال الأمن، فضلا عن إصابة البعض الآخر بحالات اختناق جراء استنشاقهم الغاز المسيل للدموع خلال تفريق مسيرة سلمية نظمها أنصار حزب التحرير في ساعات المساء.

- وفي مدينة نابلس، أصيب ستة مواطنين بأعيرة نارية خلال مشاركتهم في مسيرة كبيرة انطلقت عقب صلاة العصر أيضاً، من المسجد الكبير في البلدة القديمة باتجاه وسط المدينة، حمل فيها المشاركون الرايات السوداء وكانوا يهتفون بشعارات تندد بالأنظمة العربية، وقام شخصان بزي مدني بإطلاق النار باتجاه المشاركين في المسيرة. كما اعتدى عدد من الأشخاص بزي مدني أيضاً على المشاركين بالضرب المبرح من أجل تفريقهم.

- وفي مدينة طولكرم، انطلقت في الوقت ذاته مسيرة من مسجد عثمان بن عفان باتجاه ميدان جمال عبد الناصر، وشرع خلالها أحدهم بإلقاء كلمة الحزب، حيث هاجمه أربعة أفراد من الشرطة المدنية وطالبوه بالتوقف عن إلقاء الكلمة واشتبكوا مع رفاقه في المكان. بعد ذلك أنهى الحزب فعاليته وانفضت المسيرة، فيما قامت أجهزة الأمن بدفع تعزيزات للمكان وشرعت بحملة اعتقالات طالت عددا من أنصار الحزب.

- وفي مدينة رام الله، نصبت الأجهزة الأمنية منذ ساعات الصباح الحواجز على كافة مداخل المدينة، وقامت عناصرها بتفتيش الهويات والسيارات واعتقال المشتبه بانتمائهم لحزب التحرير ومنعهم من دخول المدينة للمشاركة في مسيرة الحزب. وفي ساعات ظهر اليوم نفسه، تجمع نحو ١٠٠ من أنصار حزب التحرير في منطقة المعلوفية جنوبي مدينة رام الله، ورددوا الهتافات ورفعوا رايات الحزب، فحاصرتهم قوات كبيرة من الأمن والشرطة ومنعت دخولهم وسط المدينة. ومن ثم شرع رجال الأمن بتفريق التظاهرة عبر إطلاق الرصاص في الهواء، والاعتداء عليهم بالضرب باللكمات والأرجل، حيث أصيب العشرات من المتظاهرين بالكدمات والرضوض. وفي ذات السياق، منعت أجهزة الأمن بالقوة مسيرة الحزب المقرر لها وسط مدينة رام الله، على دوار المنارة، وجرى اعتقال نحو ١٧٠ شخصا من أنصار الحزب الذين تمكنوا من دخول المدينة. وقد جرى الإفراج عن جميع المعتقلين خلال الأيام اللاحقة بعد تعرضهم للتحقيق.

احد المصابين الذين تعرضوا للضرب خلال تفريق قوات الأمن الفلسطيني لتظاهرة لحزب التحرير في رام الله بتاريخ ٢ يوليو ٢٠١١

انتهاكات أخرى للحق في التجمع السلمي

- بتاريخ ٠٥ فبراير، اعتقل جهاز الشرطة في مدينة رام الله أحد المشاركين في تجمع سلمي عُقد في دوار المنارة، وسط المدينة تضامناً مع ثورة الشعب المصري، ويدعى سمير فخري حجازي، من سكان مدينة طولكرم، شمالي الضفة الغربية، ويعمل في الجهاز المركزي للإحصاء. خضع حجازي للتحقيق حول مشاركته في التجمع ووُجهت له تهم تمزيق صورة للرئيس محمود عباس، قبل أن يُنقل إلى مقر جهاز المخابرات العامة الواقع في حي البالوع في المدينة، ويخضع لذات التحقيق. وقد أُخلي سبيل حجازي في اليوم التالي الموافق ٠٦ فبراير ٢٠١١.

- بتاريخ ١٥ مايو، منعت قوات من جهازي الشرطة والأمن الوطني كانت قد تمركزت بالقرب من ميدان باب الزاوية، في البلدة القديمة، بمدينة الخليل جنوبي الضفة الغربية، عشرات المشاركين في مسيرة سلمية في الذكرى الـ ٦٣ للنكبة الفلسطينية، من التقدم باتجاه المنطقة المصنفة (ب) والتي تخضع لسيطرة قوات الاحتلال في المحافظة. وقد تعرض عدد من المواطنين المشاركين في المسيرة للضرب خلال تفريقها.

- بتاريخ ١٣ يونيو، فضت الشرطة الفلسطينية، ترافقها الشرطة النسائية، اعتصاماً لأهالي المعتقلين لدى الأجهزة الأمنية الفلسطينية، شارك فيه عدد من أعضاء المجلس التشريعي عن كتلة التغيير والإصلاح، التابعة لحركة حماس، وكان منعقداً في منطقة دوار الشهداء، وسط مدينة نابلس، شمالي الضفة الغربية، بادعاء عدم الحصول على تصريح مسبق. وخلال فض الاعتصام، تعرضت النائب منى منصور وابنتها الصحفية ابتهال منصور للدفع من قبل عناصر الشرطة النسائية رغم علمهن المسبق بهوية النائب منصور.

انتهاك الحق في تكوين الجمعيات

واصلت الحكومتان في غزة ورام الله انتهاك الحق في تكوين الجمعيات. وقد شهد هذا العام فرض المزيد من القيود على عمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية بشكل عام عبر جملة ممارسات وإجراءات إدارية اتخذتها الحكومتان. ومع تلك القيود تضاءلت المساحة والحيز العام المتاح لمنظمات المجتمع المدني.

ففي قطاع غزة، استمرت انتهاكات الحق في تكوين الجمعيات، فيما واصلت وزارة الداخلية التدخل في شئون المنظمات الأهلية لإحكام سيطرتها عليها بشتى الطرق. ومع أن السمة العامة التي ميزت الانتهاكات خلال الفترة التي تلت الانقسام في يونيو ٢٠٠٧ كانت استهداف المؤسسات المحسوبة على حركة فتح أو المقربة منها بشكل خاص، غير أن دائرة الانتهاكات اتسعت لتطال أيضاً مؤسسات وجمعيات أخرى غير محسوبة على حركة فتح، من بينها مؤسسات اجتماعية، ثقافية، رياضية، صحية وغيرها من المؤسسات. وشملت تلك الانتهاكات التحريض الإعلامي ضدها، بما في ذلك منظمات حقوق الإنسان، وشن حملة إعلامية لتشويه سمعة تلك المؤسسات؛ إغلاق عدد من الجمعيات والمؤسسات الخيرية؛ حل الجمعيات ومصادرة أملاكها؛ التدخل في شئون مجالس إدارات الجمعيات ومحاولات السيطرة عليها؛ توجيه استدعاءات للقائمين على تلك الجمعيات؛ واقتحام المؤسسات من قبل أجهزة الأمن بهدف المضايقة.

وخلال العام ٢٠١١ صدرت قرارات إدارية عن مجلس الوزراء ووزير الداخلية في غزة فرضت المزيد من القيود المفروضة أصلاً على ممارسة الحق في تكوين الجمعيات. ففي شهر أغسطس ٢٠١١، كُشف النقاب عن قرار صدر عن مجلس الوزراء بتاريخ ٣١ مايو ٢٠١١، لم ينشر (حتى تاريخه) في الجريدة الرسمية، جريدة الوقائع التي تصدر في غزة. ويحمل القرار المذكور الرقم (١١/٢٠٥/٣) لسنة ٢٠١١، بشأن تعديل قرار مجلس الوزراء رقم (٩) لسنة ٢٠٠٣ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (١) لسنة ٢٠٠٠. وقد شمل التعديل إضافة مادتين في اللائحة، وهما: المادة (٣١) مكرر، وتنص على أن "تخضع فروع الجمعيات والهيئات الأجنبية المسجلة في الأراضي الفلسطينية لجميع ما تخضع له الجمعيات والهيئات المحلية من أحكام قانونية وإجراءات رقابية للوزارة والوزارة المختصة." أما المادة الثانية التي أضيفت، فهي المادة (٤٧) مكرر، وجاء فيها أن "١. على جميع فروع الجمعيات والهيئات المحلية موافاة الوزارة والوزارة المختصة بأية مستندات أو وثائق أو أوراق في حال طلبها. ٢. للوزارة والوزارة المختصة متابعة أعمال ونشاطات فروع الجمعيات والهيئات للتثبت من أن أموالها صرفت في سبيل الغرض التي خصصت من أجله."

وبتاريخ ٢ أغسطس ٢٠١١ نشر موقع مجلس الوزراء في غزة- الأمانة العامة، خبراً مفاده أن الحكومة "قررت عدم السماح لأي جمعية خيرية أو مؤسسة غير ربحية بتنفيذ أي مشروع ممول من جهة مانحة إلا بعد موافقة وزارة الداخلية والأمن الوطني والجهات المختصة"، وهو سرعان ما نفته الحكومة عبر الاتصالات التي جرت مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء ومع الناطق بلسان الحكومة، لكنها لم تلغه بشكل رسمي.

وبتاريخ ١٠ أغسطس ٢٠١١، نشرت الإدارة العامة للشئون العامة والمنظمات غير الحكومية بوزارة الداخلية والأمن الوطني في حكومة غزة إعلانا على موقع الوزارة الالكتروني، بخصوص سفر المشاركين في برامج وأنشطة الجمعيات الأهلية، جاء فيه ما يلي:

> "تعلن الإدارة العامة للشئون العامة والمنظمات غير الحكومية في وزارة الداخلية والأمن الوطني أن كل من يريد السفر عن مشاريع وبرامج الجمعيات الأهلية والمؤسسات سواء إلى الضفة الغربية أو دول أخرى، عليه مراجعة الإدارة العامة للشئون العامة والمنظمات غير الحكومية في موعد لا يقل عن أسبوعين من موعد السفر مع تحديد التالي: مكان السفر؛ فترة السفر والإقامة؛ الهدف من السفر مع تحديد البرنامج؛ الفئة المستهدفة (كشف بأسماء وبيانات المشاركين)؛ والجهة المستضيفة."

إلى ذلك، كان الحدث الأبرز في ملف إغلاق الجمعيات خلال العام ٢٠١١ القرار الذي اتخذه وزير الداخلية والأمن الوطني، فتحي حماد، بتاريخ ١٢ يوليو ٢٠١١، بشأن حل جمعية منتدى شارك الشبابي الخيري. وسبب الوزير قرار حل الجمعية بـ"عدم وجود ترخيص لفرع غزة من قبل وزارة الداخلية بمحافظات غزة،" و"مخالفتها للنظام العام والآداب وفقا لتحقيقات النائب العام،" وفقاً لما جاء في القرار. علماً بأن قرار الوزير كان قد استبق إصدار محكمة العدل العليا قرارها بشأن الإغلاق المؤقت للمنتدى من قبل النائب العام، خاصة وأن المحكمة في جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠١١، كانت قد قبلت النظر في الطلب المقدم من جمعية منتدى شارك الشبابي، وكلفت "المستدعى ضدهما بيان الأسباب المانعة من مزاولة الجمعية المستدعية لعملها وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخه."

ويأتي قرار حل منتدى شارك الشبابي استكمالاً لسلسة من الإجراءات التعسفية التي صدرت بحق المنتدى طيلة الأشهر الماضية، بما في ذلك استدعاء القائمين على الجمعية واقتحام وتفتيش المقرات ومصادرة محتويات المنتدى من قبل الأجهزة الأمنية في أكثر من مناسبة، وتوجت بقرار النائب العام في حكومة غزة، المستشار

محمد عابد، بتاريخ ٢٩ نوفمبر ٢٠١٠، القاضي بإغلاق مقر المنتدى بمدينة غزة لحين انتهاء التحقيقات، وما تبعه من إغلاق الأجهزة الأمنية لفرعي جباليا ورفح أيضاً رغم عدم صدور قرار بذلك من قبل النائب العام.[٣٣]

كما سُجل خلال هذا العام انتهاكات للحق في تكوين الجمعيات من قبل جهات غير رسمية، كان ابرز أشكالها السرقات التي تعرضت لها العديد من تلك المؤسسات. وفي معظم حالات السرقة تلك باشرت الشرطة في التحقيق. وقد صرح ايمن أبو عايش، مدير دائرة الابحاث بوزارة الداخلية بغزة، خلال ورشة عمل نظمتها شبكة المنظمات الاهلية في غزة بتاريخ ٢٣ اكتوبر ٢٠١١، أن غالبية هذه السرقات جنائية وقد تم التحقيق فيها واعتقال مقترفيها.

وفي الضفة الغربية، تواصلت انتهاكات الحق في تكوين الجمعيات، فيما فرض المزيد من القيود القانونية عبر قرارات بقانون أصدرها الرئيس الفلسطيني محمود عباس. ولم يطرأ أي جديد خلال هذا العام على القيود والانتهاكات واسعة النطاق التي اتخذتها الحكومة رداً على الأحداث في قطاع غزة وسيطرة حركة حماس على القطاع في يونيو ٢٠٠٧. وكان من بين الاجراءات التي اتخذتها الحكومة قرار حل ١٠٣ جمعيات أهلية في الضفة الغربية. وما يزال هذا القرار ساري المفعول حتى الآن، ولم تراجع الحكومة في رام الله خطواتها بالرغم من مطالبات مؤسسات المجتمع المدني لها بذلك. ومنذ ذلك الحين أيضاً ترفض وزارة الداخلية تسجيل أي جمعية جديدة مقربة أو محسوبة على حركة حماس، وذلك تحت مبررات أمنية.

وخلال العام ٢٠١١، أصدر رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، محمود عباس، قراراً رقم (٠٦) لسنة ٢٠١١، بشأن تعديل قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الخيرية رقم (١) لسنة ٢٠٠٠. وتنص المادة الثانية من القرار بقانون على تعديل المادة (٣٩) من القانون الأصلي لتصبح على النحو التالي: "إذا حلت الجمعية أو الهيئة تعين الدائرة مصف بأجر لها، يقوم بجرد أموالها، ومحتوياتها، وعند انتهاء التصفية، تقوم الوزارة بتحويل أموالها المنقولة وغير المنقولة إلى الخزينة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية أو لجمعية فلسطينية مشابهة لها في الأهداف مع مراعاة معاشات ومكافآت وحقوق موظفي الجمعية أو الهيئة المنحلة وتكون مستثناة من عملية الإحالة."

ويتعارض نص القانون بقرار المذكور مع القانون الأصلي المعمول به خاصة فيما يتعلق بتعيين مصف "للجمعية من قبل السلطة الفلسطينية بأجر وتحويل الأموال المنقولة وغير المنقولة إلى الخزينة العامة للسلطة أو لجمعية فلسطينية مشابهة في الأهداف. مع إعطاء الأسبقية لخزينة السلطة. وفيما يبدو إن هذا القرار بقانون التفاف على القانون الأصلي ومقدمة للتخلص من مزيد من الجمعيات.

٣٣ للاطلاع على موقف المركز من إغلاق المنتدى، انظر البيان الصحفي الصادر عن المركز بتاريخ ١٩ يوليو ٢٠١١ بعنوان « المركز يطالب وزير الداخلية والأمن الوطني بالتراجع عن قرار حل فرع منتدى شارك الشبابي الخيري في غزة.»

استمرار العمل بعقوبة الإعدام

صدرت خلال هذا العام (٩) أحكام إعدام جديدة عن محاكم فلسطينية، (٧) أحكام منها في قطاع غزة، وحُكمان في الضفة الغربية، وقد صدرت (٧) من تلك الأحكام عن محاكم عسكرية، فيما صدر حكمان عن محاكم مدنية. وبذلك يرتفع عدد أحكام الإعدام الصادرة عن القضاء الفلسطيني منذ نشأة السلطة في العام ١٩٩٤ وحتى نهاية العام ٢٠١١ إلى (١٢١) حكماً بالإعدام، بينها (٢٥) حكماً في الضفة الغربية و(٩٦) حكماً في قطاع غزة.

وشهد العام ٢٠١١ تنفيذ حكم الإعدام بحق ثلاثة أشخاص في قطاع غزة، ليرتفع بذلك عدد أحكام الإعدام التي تم تنفيذها في قطاع غزة منذ سيطرة حركة حماس على السلطة في يونيو ٢٠٠٧ إلى (٨) أحكام، فيما لم ينفذ أي حكم إعدام في الضفة الغربية خلال الفترة نفسها. فبتاريخ ٠٤مايو ٢٠١١، نفذت وزارة الداخلية في غزة حكم الإعدام بحق المواطن (ع.م.ش) من سكان مدينة غزة رميا بالرصاص. وبتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١١، نفذ حكم الإعدام شنقاً بحق المواطنيّن (م.م.ق) ٦٠ عاماً و(ر.م.ق)٢٩ عاماً.

هذا مع العلم أن تنفيذ أحكام الاعدام الثمانية في غزة قد تم بدون مصادقة الرئيس، وذلك خلافاً لما ينص عليه القانون، حيث ينص قانون الإجراءات الجزائية رقم (٣) للعام ٢٠٠١ على أن وجوب مصادقة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية على أي حكم إعدام قبل تنفيذه.

وفي هذا السياق، يثمن المركز موقف الرئيس الفلسطيني بالامتناع عن المصادقة على تنفيذ أي من أحكام الإعدام الصادرة عن المحاكم الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ العام ٢٠٠٥. ويرى المركز أنه يمكن الإستناد لهذا الموقف بوقف العمل بعقوبة الإعدام على المستوى التنفيذي في مناطق السلطة الفلسطينية تمهيداً إلى إلغاء هذه العقوبة القاسية والمهينة من التشريعات الفلسطينية.

وعليه فإن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ينظر بخطورة لاستمرار العمل بعقوبة الإعدام في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. كما يجدد مطالبه الداعية إلى وقف العمل بهذه العقوبة القاسية، المهينة والحاطة بالكرامة الإنسانية لكونها مساً فعلياً بالحق في الحياة وانتهاكاً سافراً لكافة المواثيق والأعراف الدولية لحقوق الإنسان، وبخاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية للعام ١٩٦٦، والاتفاقية الخاصة بمناهضة التعذيب في العام١٩٨٤. ويعيد المركز تأكيد موقفه أن بالمطالبة بإلغاء عقوبة الإعدام لا يعني إطلاقاً التسامح مع المدانين بارتكاب جرائم خطيرة بل معاقبتهم من خلال عقوبات رادعة أخرى تحافظ على إنسانيتنا. وعلى هذا الأساس يدعو المركز السلطة الوطنية الفلسطينية إلى إعادة النظر في التشريعات والقوانين الفلسطينية الخاصة بتطبيق عقوبة الإعدام، بما في ذلك قانون العقوبات الثوري لمنظمة التحرير الفلسطينية للعام ١٩٧٩ باعتباره قانونا غير دستوري، وقانون العقوبات رقم ٧٤ للعام ١٩٣٦، المعمول به في قطاع غزة، وقانون العقوبات الأردني رقم ١٦ للعام ١٩٦٠، المعمول به في الضفة الغربية، وسن قانون عقوبات موحد وحديث ينسجم روحاً ونصاً مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.

جدول يبين تفاصيل أحكام الإعدام التي صدرت عن محاكم فلسطينية خلال العام ٢٠١١

الرقم	الاسم	منطقة الإقامة	المحافظة	جهة إصدار الحكم	تاريخ الحكم	التهمة
٠١	(ح.ف.و)	قطاع غزة	غزة	محكمة مدنية	١١/٠٢/٠٣	متهم بقتل والده بتاريخ ٣ أغسطس ٢٠٠٨
٠٢	(و.خ.ج)	قطاع غزة	الوسطى	المحكمة العسكرية	١١/٠٣/٢٨	متهم بالخيانة والتخابر مع أجهزة الأمن الإسرائيلية
٠٣	(س.ع.ر)	الضفة الغربية	نابلس	المحكمة العسكرية	١١/٠٣/٣٠	متهم بالخيانة والتخابر مع أجهزة الأمن الإسرائيلية، صدر الحكم عن محكمة عسكرية في مدينة غزة
٠٤	(ف.م.ش)	قطاع غزة	رفح	المحكمة العسكرية	١١/٠٥/٣١	متهم بالخيانة والتخابر مع أجهزة الأمن الإسرائيلية
٠٥	ح.أ	الضفة الغربية	أريحا	محكمة مدنية	١١/٠٧/٠٤	متهم بقتل شقيقه بتاريخ ٢٠٠٧/٠٩/١٦، وخففت العقوبة ذاتها إلى عقوبة السجن المؤبد

٦	(و.ع.ي)	الضفة الغربية	جنين	المحكمة العسكرية	١١/١٠/١٠	متهم بقتل مواطن يملك محل مجوهرات وصرافة بتاريخ ٢٠١١/٠٣/٢٣
٧	(ر.أ.ب)	قطاع غزة	غزة	المحكمة العسكرية	١١/١٠/١١	متهم بالخيانة والتخابر مع أجهزة الأمن الإسرائيلية
٨	(ب.س.م)	قطاع غزة	غزة	المحكمة العسكرية	١١/١٠/١٢	متهم بالإرهاب خلافا لقانون العقوبات الثوري بعد إدانته بجريمة تفجير عبوة ناسفة بتاريخ ٢٠١١/٠٢/٠٥، في غزة، وأسفرت عن مقتل مواطن وإصابة ٥ آخرين.
٩	(ج.ع.س)	قطاع غزة	غزة	المحكمة العسكرية	١١/١٠/١٢	متهم بالإرهاب خلافا لقانون العقوبات الثوري بعد إدانته بجريمة تفجير عبوة ناسفة بتاريخ ٢٠١١/٠٢/٠٥، في غزة، وأسفرت عن مقتل مواطن وإصابة ٥ آخرين.

جدول يبين قائمة بأسماء الذين نفذ بحقهم حكم الإعدام خلال العام ٢٠١١

الرقم	الاسم	منطقة الإقامة	المحافظة	جهة إصدار الحكم	تاريخ الحكم	تاريخ التنفيذ	التهمة
١	(ع.م.ش)	قطاع غزة	غزة	المحكمة العسكرية	٠٩/١٠/٢٩	١١/٠٥/٠٤	متهم بالخيانة والتخابر مع أجهزة الأمن الإسرائيلية
٢	(ر.م.ق)	قطاع غزة	غزة	محكمة مدنية	٠٤/١١/٢٤	١١/٠٧/٢٦	متهم بالخيانة والتخابر مع أجهزة الأمن الإسرائيلية
٣	(م.م.ق)	قطاع غزة	غزة	محكمة مدنية	٠٤/١١/٢٤	١١/٠٧/٢٦	متهم بالخيانة والتخابر مع أجهزة الأمن الإسرائيلية

أثر الانقسام السياسي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة

استمر تأثير الانقسام السياسي الفلسطيني على مجمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة، وبخاصة مع استمرار تنازع الصلاحيات بين الحكومتين الفلسطينيتين في كل من رام الله وغزة. وتفاقمت معاناة مواطني القطاع بسبب الإجراءات المختلفة التي اتخذتهما كل من الحكومتين على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي من ناحية، وفي ظل استمرار الحصار الشامل الذي تفرضه سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على القطاع منذ أكثر من خمس سنوات، في نمط فريد من أنماط العقاب الجماعي ضد السكان المدنيين، والذي يكرس حالة من الخنق الاقتصادي والاجتماعي الشامل، ويقوض أية إمكانية لتحسين أوضاع السكان المعيشية من ناحية ثانية. وقد استمرت معاناة الآلاف من موظفي القطاع الحكومي وأفراد أسرهم، والذين كانت الحكومة في رام الله قد قطعت رواتبهم منذ بدء الانقسام السياسي منتصف العام ٢٠٠٧. كما استمرت الحكومة في غزة بمتابعة وملاحقة العديد من أعضاء حركة فتح، بما في ذلك استدعاءهم من قبل الأجهزة الأمنية والتضييق عليهم. ومثلت الإجراءات واسعة النطاق التي اتخذتها الحكومتان بحق العشرات من الجمعيات الخيرية والمؤسسات الأهلية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة مساساً بحقوق الآلاف من الشرائح المجتمعية المختلفة التي كانت تستفيد من خدماتها. وكانت الحكومتان في كل من رام الله وغزة قد قامت بإغلاق أو مصادرة محتويات العشرات من المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وبذرائع مختلفة، أدت في مجملها إلى توقف أنشطتها كافة، بما فيها الخدمات الصحية، الزراعية، الإغاثية والتنموية التي كانت تقوم بها، ما خلف آثاراً كارثية على آلاف الشرائح التي كانت تتلقى خدماتها، فضلاً عن انضمام المئات من العاملين الدائمين والمؤقتين فيها إلى صفوف العاطلين عن العمل.

وخلال العام ٢٠١١، تأثرت كافة الخدمات المقدمة للسكان في قطاع غزة جراء استمرار الزج بهم في أتون الصراع السياسي الدائر، والناجم عن تنازع الصلاحيات بين الحكومتين في كل من رام الله وغزة. وتدهورت الأوضاع الصحية للمواطنين بسبب استمرار الصراع السياسي، حيث عانت المرافق الصحية الحكومية في قطاع غزة، بما فيها المستشفيات والمراكز الطبية، من نقص شديد في إمداداتها من الأدوية والعلاجات والمستلزمات الطبية، ولفترات مختلفة من العام. وحرمت إجراءات وزارة الداخلية في رام الله العديد من المرضى، والذين لا تتوفر إمكانيات علاجهم في مشافي القطاع، من السفر للخارج بسبب رفضها تجديد جوازات سفرهم، واستمرار منع تحويل جوازات جديدة للوزارة في غزة لتجديد جوازات سفر المواطنين الغزيين. وفي المقابل منعت وزارة الداخلية بغزة العديد من مواطني القطاع، وبخاصة أعضاء حركة فتح، من السفر إلى الخارج، عبر معبر رفح أو معبر بيت حانون (إيريز).

الأوضاع الصحية في قطاع غزة

رصد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وتابع عن كثب تطورات الأوضاع الصحية في قطاع غزة، والتي كانت قد استمرت في التدهور للعديد من العوامل والأسباب. تلقى المركز خلال العام ٢٠١١، العديد من الشكاوى من المرضى حول تأخر استلام الأدوية أو علاجهم في مرافق القطاع الصحية، وذلك لعدم توفر العديد من الأدوية وبعض أصناف المهمات الطبية اللازمة لعلاجهم، بمن فيهم أولئك المرضى الذين يعانون أمراضاً مزمنة. وتأكد المركز في حينه أن ذلك التأخير ناجم بشكل أساسي عن نفاذ مخزون تلك الأدوية نظراً لعدم توريدها بشكل دوري ومنتظم من قبل الإدارة العامة للصيدلة في رام الله، أو خفض تلك المخصصات إلى أدنى مستوى، ولم تورد سوى ٢٠٪ منها خلال العام ٢٠١١. ووثق المركز في شهر يونيو ٢٠١١، نفاذ ١٧٨ صنفاً من الأدوية المختلفة و١٩٠ صنفاً آخر من المستلزمات الطبية كلياً من مرافق القطاع الطبية الحكومية، وكذلك من مستودعاتها. ووثق خلال شهر ديسمبر ٢٠١١، نفاذ ١٢٠ صنفاً من الأدوية و١٤٠ صنفاً من المستهلكات الطبية، من المرافق الطبية الحكومية والمستودعات في القطاع، لعدم توريدها من جانب وزارة الصحة برام الله. كما وثق المركز خلال الشهر نفسه قرب نفاذ المستهلك الطبي Dialysis.5 وDialysis.6 ، وهو عبارة عن فلاتر لتنقية الدم من السموم أثناء عملية الغسيل، وتعد من أهم المستهلكات اللازمة لعملية الغسيل كونها تعمل مقام الكلى الطبيعية.

وقد اضطرت وزارة الصحة في غزة إلى اتخاذ بعض الإجراءات الطارئة، قلصت بموجبها الخدمات الصحية العامة، بما في ذلك العمليات الجراحية في بعض المستشفيات، ووقف تقديم بعض الخدمات الصحية الأساسية كعيادات الأسنان، العيادات العامة والعيادات الخارجية. كما أعلنت وزارة الصحة عن تقليص العمل في العديد من العيادات والأقسام الأخرى في مشافي القطاع، بما في ذلك العمليات الجراحية في أقسام العمليات الجراحية، وقف العمليات المقررة مسبقاً، كعمليات جراحة الأطفال، العيون، قسطرة القلب، وقف جزء كبير من خدمات الفحوص المخبرية والتصوير الطبي وعمليات جراحة المناظير والمسالك والعظام والأعصاب. وأعلنت الوزارة أنها قلصت الخدمات الصحية في بعض أقسام الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات، بما في ذلك خدمات مراقبة الأغذية والمياه، صحة الطفل، المرأة، البيئة والصحة المهنية.

وفي حينه، تابع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان تطورات الوضع الصحي في قطاع غزة، ورصد النقص الخطير في الأدوية والمستلزمات الطبية في مستشفيات القطاع والمرافق الصحية، وأعرب عن قلقه الشديد جراء إلغاء العشرات من العمليات الجراحية في المستشفيات، وتأجيل عمليات جراحية أخرى فيها لمواعيد غير محددة، وذلك بسبب النقص الشديد في الأدوية والمستلزمات الطبية فيها، والناجم عن تجدد أزمة نقص الأدوية والمستلزمات الطبية في المرافق الطبية، لعدم توريدها من جانب وزارة الصحة برام الله. وحذر المركز من التدهور الكارثي والخطير الذي يمكن أن تتعرض له صحة سكان القطاع، بمن فيهم المرضى، وبخاصة الذين يعانون أمراضاً مزمنة، جراء وقف صرف الأدوية والعلاجات الدورية لهم نظراً لعدم توفرها في المرافق الطبية في القطاع. وناشد المركز الرئيس الفلسطيني بالتدخل الفوري والعاجل من أجل ضمان التدفق السريع لكافة رسالات الأدوية والمستلزمات الطبية اللازمة للمرافق الصحية في قطاع غزة.[٣٤]

وبتاريخ ٢٠١١/١١/٢، أصدر وزير الصحة في رام الله قراراً بتقليص تحويل المرضى إلى المستشفيات الإسرائيلية. وترجع أسباب القرار حسب مصادر في الوزارة إلى ارتفاع تكلفة العلاج في المستشفيات الإسرائيلية، وكان لهذا القرار انعكاسه السلبي على أوضاع المرضى في قطاع غزة، الذين هم في أمسّ الحاجة للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية لعدم توفر الإمكانيات الطبية لعلاجهم في المستشفيات التي تتعامل معها وزارة الصحة وتحول المرضى إليها في القدس والضفة الغربية، أو في القطاع. ورصد المركز وفاة طفلين شقيقين كانا بحاجة ملحة للعلاج في مستشفى متقدم طبياً، غير أن وزارة الصحة حولتهم إلى مستشفيات لا تعالج الأمراض التي يعانون منها، وقد اعتذرت تلك المستشفيات عن استقبالهم، ولم تبادر وزارة الصحة لتحويلهم إلى المستشفيات الإسرائيلية نظراً لخطورة أوضاعهم. وقام محامو المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بالتدخل العاجل في محاولة لإنقاذهما لدى جهات الاختصاص، ومدير عام الإدارة العامة للتأمين الصحي بالضفة الغربية، غير أنهما توفيا قبل الاستجابة لطلب المركز، بسبب تباطؤ الإجراءات. وكان المركز قد أدان قرار وزارة الصحة الفلسطينية في رام الله بتقليص تحويل المرضى من ذوى الحالات الحرجة والخطيرة إلى المستشفيات الإسرائيلية لتلقي العلاج فيها، أو لاستكمال علاجهم، الذي كانوا قد بدأوه فيها في فترات سابقة. وأعرب عن قلقه الشديد على حياة عشرات المرضى ممن بحاجة للعلاج في مراكز طبية متقدمة بشكل عاجل، لعدم توفر الإمكانيات الطبية لعلاجهم في المستشفيات التي تتعامل معها وزارة الصحة وتحول المرضى إليها في القدس والضفة الغربية، أو في قطاع غزة.

وأدى قرار وزارة الصحة في رام الله، في حينه، إلى توقف عشرات التحويلات لمرضى يعانون من أمراض خطيرة، ٩٠٪ منهم يعانون من أورام سرطانية، علاجها غير متوفر في مستشفيات القطاع. كما أدى إلى تدهور خطير في حياة عشرات المرضى، وتحديداً تلك الحالات التي لا يمكن نقلها إلى المستشفيات المصرية لطول المسافة بسبب أوضاعها الحرجة، أو بسبب عدم توفر الإمكانية الطبية لعلاج أمراضهم في مستشفيات القدس أو الضفة الغربية.

أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة

ما يزال المعاقون الفلسطينيون يعانون نقصاً شديداً وتدهوراً خطيراً في مستوى التمتع بحقوقهم في ظل استمرار حالة الانقسام الداخلي، ووجود حكومتين في غزة ورام الله، وغياب إعمال وتطبيق نصوص قانون حقوق المعاق الفلسطيني رقم ٤ للعام ١٩٩٩، الذي يمنحهم حقوقهم في مجال الخدمات الصحية وخدمات التأهيل والرعاية والتعليم والتشغيل، فضلاً عن حقوقهم في مجال الترفيه والرياضة والمشاركة في الحياة الثقافية للمجتمع. كما تسبب عدم انتظام مخصصات الشئون الاجتماعية التي كانت تصرف لهم دورياً في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمعاقين الفلسطينيين، حيث باتوا وأفراد أسرهم يعانون جراء ذلك من الفقر المدقع وحرمانهم من العديد من خدمات التأهيل والرعاية، ونقص الأجهزة الطبية اللازمة للعديد منهم. وما يزال المعاقون ينتظرون تطبيق القانون الفلسطيني، وبخاصة إصدار بطاقة المعوق، والتي تحتوي على سلة الخدمات الرئيسية في مجال الصحة والتأهيل والتدريب والتعليم، وذلك منذ أكثر من ١١عاماً. وطالب المركز بوضع حد فوري لحالة الانقسام في السلطة الفلسطينية، التي خلفت آثاراً كارثية على حقوق الإنسان الفلسطيني بشكل عام، وعلى حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بصفة خاصة. ودعا السلطة الفلسطينية إلى الإسراع في تطبيق نصوص قانون حقوق المعاق رقم ٤ لسنة ١٩٩٩، وإلى العمل على إصدار بطاقة المعوق التي نص عليها القانون المذكور للتخفيف على المعاقين وتوفير حياة كريمة لهم ولأفراد أسرهم. كما ودعا الوزارات والمؤسسات الحكومية إلى الالتزام بنصوص القانون من أجل ضمان تشغيل نسبة ٥٪ كحد أدنى من المعاقين في هذه الوزارات والمؤسسات.

القيود على حرية التنقل والحركة في قطاع غزة واستمرار إعاقة سفر بعض المواطنين للخارج

عانى العديد من مواطني القطاع خلال العام ٢٠١١، بسبب جملة من القيود والإجراءات التي اتخذتهما كل من الحكومتين الفلسطينيتين في رام الله وغزة، والتي أدت إلى انتهاك حقهم في حرية التنقل والحركة، بما في ذلك السفر من القطاع إلى الضفة الغربية أو السفر إلى الخارج. ومثّلت تلك الإجراءات استمراراً للزج

٣٤ للمزيد راجع بياني المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان حول نفاذ الأدوية والمستهلكات الطبية في قطاع غزة بتاريخ ٢٠١١/١٢/٦،٤/١٣، الصفحة الإلكترونية للمركز wwwpchrgaza.org.

بهؤلاء المواطنين في أتون الصراع السياسي الدائر، والناجم عن تنازع الصلاحيات بين الحكومتين. لقد حرمت إجراءات وزارة الداخلية في رام الله العديد من المواطنين الغزيين، بمن فيهم المرضى الذين لا تتوفر إمكانيات علاجهم في مشافي القطاع، من السفر للخارج بسبب رفضها تجديد جوازات سفرهم، واستمرار منع تحويل جوازات جديدة للوزارة في غزة لتجديد جوازات سفر المواطنين الغزيين. فيما استمرت الحكومة في غزة في منع العديد من المواطنين، بمن فيهم المحسوبين على حركة فتح من السفر إلى الضفة الغربية أو إلى الخارج بحجة الأسباب الأمنية.

كما طالت القيود التي فرضتها وزارة التربية والتعليم في غزة حرية تنقل وسفر طلبة القطاع لتلقي التعليم في الخارج مما شكلت انتهاكاً للحق في التعليم. فبتاريخ ٢٥ يوليو ٢٠١١، منعت وزارة التربية والتعليم في غزة سفر٨ من طلاب المرحلة الثانوية تلقوا منحا دراسية في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مؤسسة الأمديست AMIDEAST. وأدان المركز، في حينه، هذا الإجراء الذي يتناقض مع أبسط معايير حقوق الإنسان، وبخاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تنص المادة (٢٦) منه على أن "للآباء الحق الأول في اختيار نوع تربية أولادهم." كما يعني ذلك حرمان عدد من خيرة طلابنا من المنحة الدراسية خارج البلاد في وقت نحن أحوج فيه من أي وقت مضى للتواصل مع العالم الخارجي وكسر العزلة والحصار عن شعبنا، وتنمية قدراتنا. وعلى مدار أسبوعين كاملين، بذل المركز جهودا مكثفة مع مكتب رئيس الوزراء، وزارة التربية والتعليم العالي، ومسئولين حكوميين آخرين، من أجل الموافقة على منح التسهيلات لهؤلاء الطلاب والسفر للالتحاق بالدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية في الموعد المحدد، كي لا تضيع الفرصة عليهم وتحول المنحة لمناطق أخرى في حال عدم السفر. غير أن تلك الجهود لم تكلل بالنجاح برغم الوعود التي تلقاها المركز من بعض المسئولين بتسهيل سفر الطلاب. وبتاريخ ١٦ أغسطس ٢٠١١، أبلغ المركز رسمياً بأن قرار الرفض بقي على حاله دون تغيير، وبالتالي منع الطلاب من السفر للولايات المتحدة، والذي كان مقرراً بتاريخ ١٧ أغسطس ٢٠١١.

كما تابع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، خلال العام، عدداً من الحالات التي منعت من السفر عبر المعابر الحدودية مع قطاع غزة، ومنها، منع وزارة الصحة في غزة وفداً طبياً من السفر عبر معبر بيت حانون للمشاركة في مؤتمر طبي بمدينة القدس، ورأى المركز أن هذه الإجراءات تشكل انتهاكاً لحق كل فلسطيني في حرية التنقل والحركة، وطالب بإلغائها بشكل فوري.

المخاوف من فرض توجهات أيديولوجية للحزب الحاكم على المجتمع في قطاع غزة

تنامت لدى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال السنوات الماضية مخاوف إزاء محاولة الحكومة في غزة فرض أيديولوجية الحزب الحاكم على المجتمع الغزي. ورغم النفي الرسمي من قبل الحكومة لوجود أية نوايا لفرض أجندة اجتماعية، والتأكيد من قبل مستوياتها المختلفة على أنه لا يوجد سياسة حكومية بهذا الشأن، إلا أن العام ٢٠١١ شهد استمراراً في الإجراءات والقرارات التي اتخذتها الحكومة وأجهزتها الأمنية والتي تستوجب التدخل من قبل الحكومة لتقديم أجوبة بشأنها. وفي هذا السياق، يؤكد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان مجدداً على احترام الحريات والحقوق الشخصية المكفولة وفق القانون الأساسي الفلسطيني (الدستور المؤقت) والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. كما يؤكد المركز على أن أية إجراءات تتخذها الحكومة والأجهزة الأمنية يجب أن تتوافق وتتماثل مع نصوص القانون.

وعلى مدار العام ٢٠١١، رصد المركز عدداً من المظاهر التي تندرج ضمن هذا السياق، والتي كان أبرزها ما يلي:

١) **مصادرة روايات أدبية من المكتبات بمدينة غزة:** بتاريخ ١٩ فبراير، أقدم جهاز المباحث العامة على مصادرة نسخ ثلاث روايات، وهي: "شيكاغو" للكاتب علاء الدين الأسواني، "وليمة لأعشاب البحر" للكاتب حيدر حيدر، ورواية "المتعة المحرمة"، من عدد من المكتبات في مدينة غزة استناداً إلى قرار صادر عن وزارة الداخلية بادعاء مخالفتها لتعاليم الشريعة الإسلامية.

٢) **التدخل غير القانوني في محلات تصفيف الشعر للنساء:** بتاريخ ١٩ فبراير، منع جهاز المباحث العامة في غزة خمسة من أصحاب محلات "كوافير سيدات" من مزاولة العمل في مجال تصفيف الشعر أو حتى التواجد في محلاتهم، وذلك بعد استدعائهم إلى مقر الجهاز وإجبارهم على التوقيع على تعهد من خمسة بنود، من بينها: الالتزام بالقانون والعادات والتقاليد، ودفع غرامة مقدارها (٢٠,٠٠٠ شيكل) في حال إخلال أي منهم ببنود التعهد. وكانت الشرطة الفلسطينية في غزة سبق وأن نشرت على موقعها الالكتروني قراراً بتاريخ ٠٣ مارس ٢٠١٠، جاء فيه: "قررت الشرطة الفلسطينية منع الرجال من العمل في محال الكوافير الخاصة بالسيدات، وذلك طبقاً لتعليمات وزير الداخلية والأمن الوطني، الأستاذ فتحي حماد."

٣) **القيود على الحرية الأكاديمية:** بتاريخ ٣١ يوليو، قرر وزير التربية والتعليم في حكومة غزة، د.أسامة المزيني رفض طلب أولياء أمور ثمانية طلاب حاصلين على منحة (YES) التابعة لمؤسسة (AMIDEAST) للعام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢، بتسهيل سفرهم عبر معبر بيت حانون (إيرز) الذي كان مقرراً بتاريخ ١٧ أغسطس ٢٠١١. وقد برر الوزير رفضه بـ"دواعي اجتماعية وثقافية." وكان ٨ من طلاب المرحلة الثانوية في قطاع غزة قد حصلوا على منحة (YES) حيث تم اختيارهم وفق معايير أكاديمية من جميع مدارس القطاع على مدار عام كامل. والمنحة هي برنامج للتبادل الدراسي للشباب، ترعاه وزارة الخارجية الأمريكية للطلاب ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥-١٧ عاماً، حيث يقضون عاماً دراسياً كاملاً في الولايات المتحدة الأمريكية.

٤) **كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي تجري تعديلات على قانوني العقوبات والإجراءات الجزائية:** أقرت كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي في غزة تعديلات على قانون العقوبات الفلسطيني رقم (٧٤) لسنة ١٩٣٦، وقانون الإجراءات الجزائية رقم (٣) لسنة ٢٠٠١، وأصبحت نافذة وتأخذ بها الهيئات القضائية المشكلة من قبل الحكومة في غزة. وقد أخذت هذه التعديلات رؤى أيديولوجية لكتلة التغيير والإصلاح والحزب الحاكم في قطاع غزة.

٥) **التدخل في الحياة الخاصة للأفراد:** وثق المركز خلال العام ٢٠١١، اعتراض عدد من رجال الشرطة أو المباحث العامة لمواطنين ومواطنات خلال تواجدهم في أماكن عامة (شوارع رئيسية، مطاعم، كافتيريات) وسؤالهم عن طبيعة العلاقة الشرعية بينهم. ورصد المركز في هذا السياق تعرض عدد من المواطنين والمواطنات للمضايقة من قبل رجال الأمن أو مصادرة بطاقات الهوية الشخصية الخاصة بهم وإجبارهم بالحصول عليها من مراكز الشرطة.

٦) **الرقابة على المطاعم والفنادق السياحية:** في نهاية شهر ديسمبر، تلقت إدارات عدد من الفنادق والمطاعم السياحية في مدينة غزة أوامر من قبل أشخاص يعملون في الأجهزة الأمنية تقضي بمنعهم من إقامة احتفالات بمناسبة حلول رأس السنة الميلادية، والتي اعتادت تلك الأماكن إقامتها في نهاية شهر ديسمبر من كل عام.

٧) كما يشير المركز بقلق إلى استمرار بعض المظاهر التي تندرج ضمن حالة الفلتان الأمني وفوضى انتشار السلاح خلال العام ٢٠١١، والتي طالت محلات تصفيف شعر نسائية (كوافير)، منتجعات سياحية (منتجع باريس السياحي)، ومخيمات ألعاب الصيف التابعة لوكالة الأمم المتحدة لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). ورغم فتح تحقيقات رسمية من قبل الجهات المختصة بشأنها إلا أن نتائج تلك التحقيقات لم تظهر، ولم تعلن أية إجراءات قانونية اُتخذت بشأن ملاحقة مرتكبيها.

God
28

القسم الثاني:
تقرير نشاطات المركز للعام ٢٠١١

مقدمة

في ضوء ما استعرضناه في القسم الأول من هذا التقرير حول حالة حقوق الإنسان، وما تضمنه من توثيق شامل لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، يستعرض القسم الثاني النشاطات التي نفذها المركز على مدار العام ٢٠١١، وفقاً للخطة السنوية المشتقة من خطته الاستراتيجية الثلاثية للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١١. وقد نفذ المركز خطته لهذا العام بنجاح، وأتم بالتالي تنفيذ خطته الإستراتيجية، بالرغم من الظروف المعقدة التي يعمل فيها المركز، في ضوء ما تم استعراضه آنفاً من التدهور المستمر في حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وقبل الخوض في تفاصيل تقارير النشاطات الخاصة بكل وحدة من وحدات المركز، نرى من الأهمية بمكان استعراض بعض القضايا والمواضيع التي عمل عليها المركز على مدار العام ٢٠١١، وكان أبرزها على النحو التالي:

استمرار متابعة توصيات تقرير بعثة الأمم المتحدة بشأن الحرب على غزة (تقرير غولدستون)

استحوذ العمل على متابعة توصيات تقرير غولدستون حيزاً هاما في نشاطات الحشد والمناصرة للمركز طوال العام ٢٠١١، وبخاصة على المستوى الدولي. وعلى مدار العام انخرط المركز في نشاطات متنوعة، وصاغ مبادرات عديدة، لضمان أن ينتقل التقرير من أروقة مجلس حقوق الإنسان إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ومحكمة الجنايات الدولية.

ففي أعقاب العدوان الذي شنته قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة نهاية العام ٢٠٠٨، قرر مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة تشكيل بعثة خاصة برئاسة القاضي ريتشارد غولدستون للتحقيق في الحرب وما اقترف فيها من جرائم ضد المدنيين. وبتاريخ ١٦ أكتوبر ٢٠٠٩، تبنى مجلس حقوق الإنسان التقرير المقدم من اللجنة، والذي تضمن توصيات شكلت سابقة في عمل الأمم المتحدة فيما يتصل بالاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة. لقد وضع التقرير آليات واضحة للمساءلة، ضمن سقف زمني ومهل محددة، حيث طلب من أطراف النزاع التحقيق في الجرائم التي اقترفت خلال الحرب، ولكن في حال فشلت تلك الأطراف في إجراء تحقيقات نزيهة تتماثل والمعايير الدولية، أوصى التقرير أن يحال ملف التحقيق في الحرب إلى هيئات أممية أعلى، بهدف نقل الملف إلى محكمة الجنايات الدولية.

وقد انتهت المهلة الزمنية المحددة دون أن تقوم إسرائيل بإجراء تحقيقات نزيهة وشفافة تتماثل والمعايير الدولية، وفشلت فشلاً ذريعاً في الوفاء بالتزاماتها. وفي ضوء ذلك، كرس المركز جهوده، بالتعاون مع منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والإسرائيلية والعربية والدولية، من أجل ضمان تطبيق التوصيات الواردة في تقرير اللجنة، خاصة إحالة ملف التحقيق إلى محكمة الجنايات الدولية. وخلال العام ٢٠١١، واصل المركز جهوده تلك، في ظل تزايد الضغوط الدبلوماسية التي مارستها وما تزال أطراف دولية عديدة، خاصة الولايات المتحدة وإسرائيل، لوأد التقرير في أدراج مجلس حقوق الإنسان ومنع رفع توصياته إلى الجمعية العمومية أو مجلس الأمن في الأمم المتحدة. وكان من أبرز النشاطات التي نفذها المركز خلال العام ٢٠١١، ما يلي:

المشاركة في جلسات مجلس حقوق الإنسان

شارك المركز في الجلسة السادسة عشرة لمجلس حقوق الإنسان التي انعقدت في مارس ٢٠١١. وبتاريخ ٢١ مارس، قدم ممثل المركز، دارا موراي، مسئول القانون الدولي، مداخلتين شفويتين، الأولى خلال نقاش تفاعلي مع لجنة الخبراء الخاصة بالتحقيقات المحلية، حيث شرح ممثل المركز بصفته وكيلاً لأكثر من ١٠٠٠ شخص من ضحايا الحرب على القطاع خبرة المركز مع القضاء الإسرائيلي والخلل المتأصل في نظام العدالة الذي يحول دون وصول الضحايا الفلسطينيين للعدالة. أما المداخلة الثانية فقد ألقيت ضمن البند السابع من الأجندة، وقد استعرض فيها ممثل المركز التدهور المستمر في حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، مطالباً بضمان المحاسبة والمساءلة فيما يتعلق بالجرائم الدولية.

كما التقى ممثل المركز بممثلي العديد من الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان وبممثلين عن مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

وبتاريخ ٢١ مارس، وبمبادرة من المركز، صدر بيان مشترك عن كل من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مؤسسة الضمير، ومؤسسة الحق طالبوا فيه مجلس حقوق الإنسان الذي كان ينعقد في ذلك الوقت لمناقشة تقرير غولدستون، بالسعي لضمان المساءلة من خلال عرض التقرير على مجلس الأمن.

وبتاريخ ٢٥ مارس، أصدر المركز بياناً مشتركاً مع الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان رحبا فيه بالقرار الذي تبناه مجلس حقوق الإنسان في ذلك اليوم والذي يوصي فيه الجمعية العمومية بتقديم تقرير غولدستون إلى مجلس الأمن من أجل النظر في إحالة الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى محكمة الجنايات الدولية.

نشاطات حشد ومناصرة باتجاه الجمعية العمومية للأمم المتحدة

في شهر مارس ٢٠١١، وبعد عملية تواصلت لمدة عامين، ونتيجة لإخفاق كافة الأطراف في إجراء تحقيقات داخلية وفقاً لمتطلبات القانون الدولي، أوصى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بأن ترفع الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها القادمة تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق إلى مجلس الأمن من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة، بما في ذلك إحالة الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى المحكمة الجنائية الدولية وذلك بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك فقد رأى المركز أن جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة المقررة في نيويورك بتاريخ ١٣ سبتمبر، تشكل فرصة هامة لمتابعة المساءلة فيما يتعلق بضحايا العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. ولكن منظمة التحرير الفلسطينية أعلنت بأن تركيزها خلال اجتماعات الجمعية العامة سيكون موجهاً إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية، ولم تتم الإشارة إلى تقرير غولدستون ومتابعة تحقيق المساءلة.

وفي بيان أصدره بتاريخ ١١ أغسطس، حذر المركز من مخاطر عدم وجود نقاش بهذا الشأن في الجمعية العامة باعتباره سابقة خطيرة وأنه لا يمكن التضحية بالعدالة من أجل تحقيق مصالح سياسية. وجدد المركز التأكيد أنه في ظل الإخفاق الواضح لكافة الأطراف في إجراء تحقيقات ومحاكمات موثوقة، فإن قيام المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق هو الرد المناسب واللازم على الجرائم التي اقترفت خلال عملية الرصاص المصبوب. بالتالي، فإن الجلسة القادمة للجمعية العامة تشكل فرصة لا تضاهى من أجل تعزيز حقوق الضحايا وضمان محاسبة المشتبه فيهم بارتكاب جرائم حرب. وطالب المركز منظمة التحرير بأن تتخذ قراراً سياسياً واضحاً بوضع تقرير غولدستون في سلم أولوياتها، وأن تبذل كافة الجهود من أجل ضمان مناقشة تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في الجمعية العامة، بهدف أن يقوم مجلس الأمن بإحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وبتاريخ ٠٤ أغسطس، وجه المركز رسالة بهذا المضمون إلى الرئيس الفلسطيني محمود عباس، لحثه وحث القيادة الفلسطينية على متابعة المساءلة في عملية غولدستون في الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

وبتاريخ ١٦ سبتمبر، أرسلت كل من الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، ومؤسسة الحق، ومركز الميزان لحقوق الإنسان، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان سلسلة من الرسائل المفتوحة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، والأمين العام لجامعة الدول العربية، والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للسياسات الخارجية، والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ورئيس مجلس الاتحاد الأوروبي. وقد تم توجيه هذه الرسائل بمبادرة من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، عشية افتتاح جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة لهذا العام، فيما يتصل بمتابعة تحقيق المساءلة من أجل ضحايا الجرائم الدولية ومتابعة تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق حول النزاع في غزة. وشددت الرسائل على وجوب أن تصل العملية التي أطلقها تقرير بعثة تقصي الحقائق منذ عامين إلى ثمار قانونية كاملة، وأن المساعي نحو تحقيق المساءلة لا تتناقض مطلقاً مع النقاش المرتقب بشأن الاعتراف بالدولة الفلسطينية في جلسة الجمعية العامة المرتقبة.

وبتاريخ ٢٩ سبتمبر، وبمبادرة منه، أصدر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بياناً مشتركاً مع كل من الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان ومؤسسة الحق أثناء انعقاد الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. ودعا البيان الجمعية العامة أن تعمل على إنفاذ القانون الدولي، وأن تكفل التنفيذ الكامل لعملية المساءلة القانونية، والتي أثارها تقرير لجنة تقصي الحقائق حول النزاع في غزة منذ ما يزيد على العامين.

تعزيز العلاقة والتنسيق مع منظمات حقوق الإنسان

يشكل التنسيق والتعاون مع منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني خياراً استراتيجياً للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من أجل تحقيق رسالته في الدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها. وقد واصل المركز جهوده في هذا المضمار على مدار العام ٢٠١١، وكان أبرز ثمرات هذا التعاون إصدار العديد من البيانات المشتركة، توجيه رسائل مشتركة لمسئولين دوليين، وكذلك رفع دعاوى قضائية مشتركة. وكثيراً ما كانت المبادرة لتلك النشاطات من جانب المركز، فيما انضم المركز أيضاً إلى نشاطات بادرت لها منظمات زميلة.

وقد شكل العمل على تطبيق توصيات تقرير غولدستون النموذج الأبرز للتنسيق والتعاون بين المركز ومنظمات حقوق الإنسان. وتوضح البيانات والرسائل المشتركة التي سبق ذكرها أعلاه أوجه هذا التنسيق والتعاون.

تعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني

يولي المركز أهمية خاصة للعمل والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني. وتتنوع أوجه التعاون المشترك بين الجانبين لتشمل، تنفيذ مشاريع مشتركة، تنفيذ دورات تدريبية، وتنفيذ عشرات المحاضرات واللقاءات ذات الصلة بالتوعية على حقوق الإنسان بالتعاون مع عشرات المنظمات الأهلية. كما يواظب المركز على المشاركة الفاعلة في النشاطات التي تنظمها منظمات المجتمع المدني إن بالمشاركة بأوراق عمل أو مداخلات في المؤتمرات أو بالحضور. وجميع هذه النشاطات سيتم التعرض لها بقدر من التفصيل في تقارير الوحدات.

علاوة على ذلك، ينخرط الكثير من أعضاء المركز في جهود مؤسسية متنوعة بما في ذلك العضوية في عدد من الجمعيات وفي هيئاتها الإدارية.

- خلال الفترة بين ٤-٥ ديسمبر ٢٠١١، شارك المركز في "معرض المؤسسات الأهلية" الذي نظمته قطاع المرأة في شبكة المنظمات الأهلية، في إطار حملة ١٦ يوماً لمناهضة العنف ضد المرأة. وقد تم تخصيص ركن خاص للمركز لعرض إصداراته.
- المشاركة في تأسيس تحالف للدفاع عن حرية الرأي والتعبير. شارك المركز ١٧ منظمة أهلية فلسطينية من المؤسسات الحقوقية والنسوية والإعلامية والشبابية تحالف للدفاع عن حرية التعبير في الأرض الفلسطينية وبشكل خاص حرية الصحافة. وقد أنتخب المركز في الهيئة التنسيقية للتحالف. ويواظب على المشاركة في كافة اجتماعات التحالف، منسق أعمال المركز في الضفة الغربيةن الأستاذ سميح محسن.

تعزيز العمل على المستوى الإقليمي

شكلت التغيرات الهامة التي تشهدها المنطقة العربية وما بات يعرف بحقبة "الربيع العربي" منعطفاً هاماً في مسيرة المركز، لصالح توطيد العلاقة والعمل على المستوى الإقليمي العربي. ويملك المركز خبرة متميزة في التعامل مع أوقات الصراع، بما في ذلك مراقبة وتوثيق جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين وبناء الملفات القانونية والملاحقة القضائية لمجرمي الحرب، وهي جميعها قضايا ملحة في السياق العربي في ظل ما يقترف من جرائم بحق المدنيين.

تمثلت باكورة هذا التوجه بعقد دورة تدريبية بالتعاون بين المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان لنشطاء المجتمع المدني من كل من ليبيا، سوريا، واليمن، وذلك في مجال رصد وتوثيق وبناء ملفات قانونية لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. عقدت الدورة في القاهرة واستمرت على مدى ثلاثة أيام متواصلة بين ١٥-١٧ يونيو ٢٠١١، وشارك فيها ٣٢ مشاركة ومشاركاً يمثلون ١٨ مؤسسة أهلية من البلدان المذكورة.

بعثة المجتمع المدني المستقلة إلى ليبيا

خلال الفترة من ١٧ وحتى ٢٤ نوفمبر، نظم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان والمنظمة العربية لحقوق الإنسان بعثة المجتمع المدني المستقلة إلى ليبيا. وضمت البعثة فريقين: فريقاً لتقصي الحقائق، وفريق تدريب. وتم تنظيم بعثة المجتمع المدني المستقلة لتقصي الحقائق بالتعاون بين كل من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان والمنظمة

بعثة المجتمع المدني في ليبي

بعثة تقصي الحقائق في ليبيا

العربية لحقوق الإنسان ومجموعة المساعدة القانونية الدولية (آيلاك). وأجرت البعثة التحقيق في ثلاثة مواضيع رئيسية، وهي: انتهاكات القانون الدولي المشتبه بارتكابها من قبل الحكومة السابقة التي كان يترأسها القذافي، ومن قبل الحكومة الحالية والمجموعات المرتبطة بها منذ تاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١، ومن قبل قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو). وقامت البعثة بزيارة عدد من المواقع الرئيسية في شتى أرجاء ليبيا، من بينها طرابلس وبنغازي ومصراتة وأجدابيا وسرت والجبل الغربي. وتكونت البعثة من عدد من المحامين والحقوقيين الرائدين والخبراء في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي وقانون النزاعات المسلحة، هم كل من: راجي الصوراني، أمين مكي مدني، محسن عوض، أمينة بو عياش، أجنيتا جوهانسون، وليام ميريار، دارا موريه، وهاني أبو نحلة.

ومثّل فريق التدريب الجزء الآخر من البعثة، حيث تم تنظيم دورتين تدريبيتين استهدفتا أعضاء من المجتمع المدني ومحامين وأعضاء من المؤسسة القضائية، استمرت كل منهما مدة ثلاثة أيام. وركز التدريب على قضايا مثل التوثيق وإعداد ملفات القضايا والقانون الدولي لحقوق الإنسان والآليات الدولية لحقوق الإنسان والمناصرة الدولية والآليات الدولية للعدالة الجنائية.

انتخاب مدير المركز رئيساً لمجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان

انتخب مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الأستاذ راجي الصوراني، رئيساً لمجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وذلك في ختام فعاليات الجمعية العمومية الثامنة للمنظمة لاجتماعها الدوري بمقرها بالعاصمة المصرية القاهرة يومي ١٤، و١٥ أبريل ٢٠١١، بمشاركة مجلس الأمناء وممثلي المنظمات العضوة بالمنظمة في البلدان العربية.

وعلى مدار يومين ناقشت الجمعية العمومية أحدث المستجدات والتطورات السياسية في عالمنا العربي. كما عقد مجلس الأمناء المنتخب اجتماعه الإجرائي وانتخب كلاً من أ. راجي الصوراني رئيساً لمجلس الأمناء؛ أ. مها البرجس، نائباً لرئيس مجلس الأمناء؛ أ. علاء شلبي، أميناً عاماً للمنظمة؛ د. حامد فضل الله، أميناً للصندوق؛ ود. حسن موسى؛ أ. حافظ ابو سعدة؛ وأ. نعمة جمعة لعضوية اللجنة التنفيذية.

اجتماع مجلس إدارة المركز الجديد

والمنظمة العربية لحقوق الإنسان واحدة من أكبر منظمات حقوق الإنسان الإقليمية، ومقرها في القاهرة، تأسست في العام ١٩٨٣ كمنظمة غير حكومية تهدف إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها فى الوطن العربي طبقاً للمعايير الدولية التي استقر عليها إجماع الأمم المتحدة والمواثيق والعهود الدولية التي صادقت عليها البلدان العربية. وقد حصلت المنظمة على الصفة الاستشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة عام ١٩٨٩، كما وقعت المنظمة اتفاقية مقر مع حكومة جمهورية مصر العربية في ٦ مايو/ أيار ٢٠٠٠. وتضم المنظمة العربية في عضويتها عشرات المنظمات الناشطة في مختلف أنحاء الوطن العربي، بينها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

استمرار عملية المأسسة وبناء القدرات

يحرص المركز دوماً على تطوير أدائه الداخلي من خلال تعزيز وتوسيع نطاق عمليات المأسسة وبناء قدرات طاقمه ورفدهم بالمهارات اللازمة لرفع كفاءتهم المهنية بشكل فعال. وقد تواصلت خلال العام ٢٠١١ عملية المأسسة وبناء القدرات في المركز، وكان أبرز معالمها ما يلي:

انتخاب مجلس إدارة جديد للمركز

أجرى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان جملة من التغييرات في هياكله الإدارية، ضمن سعيه لتعزيز المأسسة والتطوير الإداري للارتقاء بعمله المهني في الدفاع عن حقوق الإنسان الفلسطيني ورسالته الوطنية.

اجتماع الجمعية العمومية للمركز

فقد قام المركز بتوسيع جمعيته العمومية والتي تشمل مجموع المساهمين، وذلك بإضافة عدد من الشخصيات الوطنية من خيرة أبناء شعبنا الفلسطيني الملتزمين بقضايا حقوق الإنسان والمشهود لهم بالانتماء الوطني والاستقلالية والنزاهة. علماً بأن المركز مسجل رسمياً كشركة غير ربحية منذ العام ١٩٩٥ لدى مسجل الشركات في السلطة الفلسطينية.

وفي هذا الإطار، عقدت الجمعية العمومية الموسعة بتاريخ ١٠ مارس ٢٠١١، اجتماعين، أحدهما كان عادياً والآخر استثنائياً، بحضور ممثلين عن وزارة الاقتصاد الوطني، وشارك فيهما أعضاء الجمعية العمومية الجدد، وتضم الجمعية العمومية الموسعة ١١ عضواً، هم كل من: (١) د.

رياض الزعنون؛ (٢) أ. نادية أبو نحلة؛ (٣) أ. هاشم الثلاثيني؛ (٤) المحامي راجي الصوراني؛ (٥) د. طارق عبد الشافي؛ (٦) المحامي إياد العلمي؛ (٧) أ. عيسى سابا؛ (٨) أ. ابتسام زقوت؛ (٩) أ. جبر وشاح؛ (١٠) أ. حمدي شقورة؛ (١١) أ. منى الشوا.

وبدأت أعمال الجمعية العمومية العادية، بعد التأكد من النصاب القانوني للاجتماع، ثم قدم مدير المركز عرضاً للتقرير الإداري عن الفترة الممتدة من ١ يناير وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، وقد أقرت الجمعية العمومية التقرير الإداري بالإجماع. كما أقر الاجتماع أيضاً التقرير المالي المقدم من قبل المدقق المالي شركة "آرنست آند يانغ".

ثم تلا ذلك عقد الجمعية العمومية اجتماعاً استثنائياً، قدم خلاله مجلس إدارة المركز استقالته، وكان يضم كلاً من : ١) المحامي راجي الصوراني، رئيساً؛ ٢) المحامي إياد العلمي، نائباً للرئيس؛ ٣) أ. جبر وشاح، عضواً؛ و٤) أ. حمدي شقورة، عضواً.

وقد وافقت الجمعية العمومية على الاستقالة، وانتخبت في أعقاب ذلك مجلس إدارة جديداً يضم كلاً من: ١) د. رياض الزعنون، وزير الصحة الأسبق، والشخصية الوطنية البارزة؛ ٢) أ. نادية أبو نحلة، مديرة طاقم شئون المرأة في غزة، والناشطة في مجال الدفاع عن حقوق المرأة وحقوق الإنسان؛ ٣) أ. هاشم الثلاثيني، عضو وأحد مؤسسي التجمع الفلسطيني من أجل التربية النمائية؛ و٤) المحامي راجي الصوراني، مدير عام المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

وبتاريخ ١٤ مارس ٢٠١١، عقد مجلس إدارة المركز المنتخب جلسةً انتخب فيها د. رياض الزعنون رئيساً لمجلس الإدارة الجديد. وبناء على طلب رئيس مجلس الإدارة استعرض أ. راجي الصوراني مدير عام المركز هيكلية وطبيعة عمل المركز ومهام وحداته المختلفة، علاوة عن استعراض طبيعة عمل لجنة البرنامج التي تضم مدراء الوحدات في المركز. كما جرى استعراض صلاحيات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة والمدير العام، ونوابه الثلاثة.

اجتماعات الهيئات القيادية في المركز

تجلت عملية المأسسة أيضاً بانتظام اجتماعات الهيئات القيادية في المركز.

- بلغ عدد اجتماعات مجلس الإدارة خلال هذا العام (٠٤) اجتماعات.
- بلغ عدد اجتماعات لجنة البرنامج (٢٥) اجتماعاً، علماً بأن اللجنة هي الجهة التي تشرف على كافة نشاطات المركز وتضم مدراء الوحدات ويترأسها مدير المركز، وينوب عنه نائبه لشئون البرامج.

دورة للعاملات بالمركز في رام الله بعنوان "الأمان والرفاه واستراتيجيات السلامة"

خلال الفترة من ١٥ إلى ١٧ ديسمبر ٢٠١١، نظم المركز ورشة عمل في مدينة رام الله، بالتعاون مع مؤسسة كفينا تل كفينا السويدية، تحت عنوان: "الأمان والرفاه واسترتيجيات السلامة"، وشاركت فيها سبع عاملات مثّلن معظم وحدات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان فيما رفضت قوات الاحتلال الإسرائيلي منح خمس عاملات أخريات التصاريح اللازمة للمرور إلى الضفة الغربية ما حال دون مشاركتهن في الورشة. هدفت الورشة إلى مساعدة العاملات كناشطات في مجال حقوق الإنسان على مواجهة المعيقات وإيجاد سبل وآليات للتعامل معها.

وعلى مدار ثلاثة أيام تلقت المشاركات في الورشة تدريباً مهنياً تناول جملة من العناوين من بينها: استراتيجيات التعامل مع المعيقات، استراتيجيات السلامة الفردية، إيجاد الدعم في أوقات الأزمات، مفهوم الأمن المتكامل، التحديات التي تواجه المدافعين عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة، الحدود القصوى للمخاطر، تأثير التحديات على الرفاهية الجسدية والنفسية، استرتيجيات التعامل مع المعيقات، وخيارات الحماية والقدرات الكامنة.

العاملات في المركز خلال دورة الأمان والرفاه واستراتيجيات السلامة

استمرار الجهود لتعزيز العمل على قضايا النوع الاجتماعي

واصل المركز خلال العام ٢٠١١ جهوده في دعم قضايا النوع الاجتماعي، وقد انعكس ذلك في عدة مستويات أهمها:

١. في إطار سياسة المركز وسعيه المتواصل لتعزيز المأسسة والتطوير الإداري للارتقاء بعمله المهني، أجرى خلال العام ٢٠١١ جملة من التغييرات كان أهمها انتخاب مجلس إدارة جديد للمركز، من بينه إمرأة، هي السيدة نادية ابو نحلة، الناشطة في مجال الدفاع عن حقوق المرأة وحقوق الإنسان.

٢. قام المركز خلا العام ٢٠١١ بإتباع سياسة التوظيف المتوازنة داخل المركز سواء في التعيين أو في التدريب الموجه للعاملين وذلك من خلال رفد المركز إلى طاقمه خلال العام ٢٠١١. أما على صعيد البرامج التدريبية فقد استوعب مجموعة من المتدربين في صفوف طاقم العاملين في المركز كان أغلبهم من النساء (٩ محاميات متدربات في وحدة المرأة).

٣. تنظيم ورشة متخصصة في السلامة والرفاه للنساء العاملات في المركز وهي الورشة الأولى من نوعها التي ينظمها المركز لأعضائه، وقد قرر المركز تنظيمها لإيمانه بأهمية مثل هذه الورش، وتحديدا للنساء العاملات.

٤. جميع الأنشطة التي قام بها المركز خلال العام ٢٠١١ عبر وحداته المختلفة راعت استهداف قطاعات واسعة من النساء من كافة لخلفيات الاجتماعية والتعليمية والعمرية .

٥. عملت وحدات المركز على رصد كافة الانتهاكات المتعلقة بحقوق المرأة وتسليط الضوء على هذه الانتهاكات .

تقارير نشاطات الوحدات

وحدة البحث الميداني

استمرت وحدة البحث الميداني والتوثيق القيام بنشاطاتها لهذا العام في رصد وتوثيق حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها مدينة القدس، وفقاً لما ورد في خطتها السنوية. تعتبر الوحدة الشريان الرئيسي الذي يغذي المركز بالمعلومات والبيانات حول انتهاكات حقوق الإنسان. وفضلاً عن قيام الوحدة وعبر طاقمها المكون من (١٠) باحثين ميدانيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، من رصد وتوثيق لحالة حقوق الإنسان، فقد قامت الوحدة بمرافقة الوفود وإطلاعهم على جرائم الحرب الإسرائيلية، زيارة الضحايا أو أسرهم وحثهم على التوجه للمركز لجبر الضرر عنهم ومساعدتهم قانونياً. إلى ذلك تقوم الوحدة بإعداد تقرير أسبوعي يرصد جرائم الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها مدينة القدس. كذلك تساهم الوحدة وبشكل أساسي في فضح الانتهاكات عبر إصدار العديد من البيانات الصحفية.

ففي قطاع غزة استمرت حالة الحصار غير المسبوق منذ نحو خمسة أعوام ، الأمر الذي أدى إلى المزيد من الانتهاكات المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. أما في الضفة الغربية، زادت وتيرة الانتهاكات الجسيمة من اعتداءات يومية، سواءً من قبل جنود الاحتلال أو مستوطنيه، فضلاً عن الاستمرار في تهويد مدينة القدس الشرقية وتفريغها من سكانها الأصليين. إضافة إلى التضييق على السكان المدنيين من خلال جدار الضم (الفاصل) المقام في عمق أراضي الضفة الغربية، أو الحواجز العسكرية المنتشرة على مساحة الضفة. وفي ظل هذه المعطيات، بذل باحثو الوحدة قصارى جهدهم للوقوف على تلك الانتهاكات برمتها من خلال رصدها وتوثيقها، وكانوا يعملون بجهد مضاعف لكشف تلك الجرائم والإبلاغ عنها.

أما على صعيد الانتهاكات الفلسطينية، استمرت حالة الاحتقان السياسي والمناكفات المتبادلة بين حركتي فتح وحماس لتلقي بظلالها الثقيلة على حالة حقوق الإنسان في أراضي السلطة الفلسطينية. وقد انعكست تلك الحالة سلبياً على الحريات العامة في أراضي السلطة، وعلى مجمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وبخاصة الوضع الصحي. وفي ضوء ذلك، واصلت الوحدة نشاطاتها في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي تقترف على أيدٍ فلسطينية.

وقد شكلت قاعدة المعلومات التي وفرتها الوحدة مرجعاً هاماً للعديد من المؤسسات المحلية والدولية ذات العلاقة.

نشاطات وحدة البحث الميداني والتوثيق وفقاً لما ورد في الخطة السنوية للعام ٢٠١١

مخرج رقم (١)

توفر توثيق شامل لكافة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة.

نفذت الوحدة العديد من النشاطات على الأجندتين الإسرائيلية والفلسطينية.

أ. توثيق انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

تنوعت النشاطات التي قامت بها الوحدة وفقا لحجم الانتهاكات، وكانت على النحو التالي:

النشاط الأول:

رصد وتوثيق انتهاكات "الحق في الحياة"، القتل والإصابات بكافة أشكالهما.

- رصد وتوثيق أعمال القصف العشوائي، والاجتياحات والمداهمات والاعتقالات.
  - رصدت الوحدة ووثقت على مدار العام (١٢٧) حالة قتل، و(٥٥١) إصابة.
  - رصد وتوثيق (١٠٨٠) حالة اعتقال، ونحو (٢٢٥٠) حالة مداهمة وتوغل واعتداءات مختلفة. كما رصدت الوحدة نحو (٢١٥) حالة قصف بري وجوي وبحري.

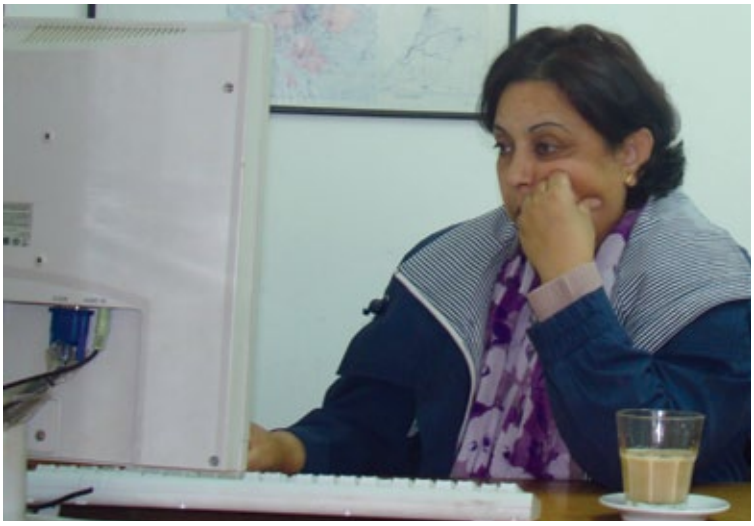

مديرة البحث الميداني، ابتسام زقوت في مكتبها

النشاط الثاني:

- رصد وتوثيق القيود التي تفرضها قوات الاحتلال على الحركة والتحقيق فيها، بما في ذلك:
  - الإغلاق المشدد لقطاع غزة، وآثاره السلبية على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
  - الحواجز العسكرية، وحظر التجول في الضفة الغربية، إغلاق المعابر الحدودية والوفيات على المعابر والحواجز.
  - الاعتقالات على الحواجز في الضفة الغربية، منع تحويل المرضى للعلاج بالخارج، فرض الإقامة الجبرية، وأعمال التنكيل على الحواجز العسكرية.
  - حرمان المزارعين من الوصول لأراضيهم والتحقيق فيها
- كان هناك رصد يومي لحركة المعابر سواءً التجارية أو المعابر المخصصة لحركة الأفراد في قطاع غزة.
- هناك رصد يومي للحواجز العسكرية الدائمة والطيارة في الضفة الغربية، وعليه فقد:
- وثقت الوحدة واعدت مئات التقارير عن حركة البضائع والأفراد من بينهم المرضى.
- وثقت الوحدة (٢٠٠) حالة اعتقال على الحواجز العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية.
- ووثقت نحو (٣٢) حالة تنكيل، (٣) حالات وفاة بسبب الحصار على القطاع.
- أعدت الوحدة مئات التقارير عن تأثير الحصار على البنية التحتية في قطاع غزة، وعلى التعليم والصحة وجميع القطاعات الحيوية، بما فيها قطاع الصيد.

النشاط الثالث:

- رصد وتوثيق عمليات الاعتداء على الأعيان والممتلكات المدنية:
  - مصادرة الأراضي وتجريفها وهدم المنازل.
  - عمليات قصف المنشآت المدنية والحكومية والعسكرية.
  - شهد هذا العام قيام قوات الاحتلال وعبر طيرانها الحربي بأعمال قصف متفرقة للعديد من الأراضي الزراعية والمنشآت المدنية في قطاع غزة، والعديد من المواقع العسكرية، فيما شهدت الضفة الغربية اعتداءً سافراً على الأراضي الزراعية والمنشآت المدنية في بهدف ضمها للمستوطنات الإسرائيلية أو لجدار الضم (الفاصل) داخل أراضي الضفة.
- رصدت الوحدة ووثقت تدمير (١٢٣) منزلاً، و(٦٦) منشأة مدنية
- رصدت الوحدة ووثقت قصف (٢٥) موقعاً عسكرياً.
- رصدت الوحدة ووثقت تجريف نحو (٧٠٠) دونم من الأراضي الزراعية.

النشاط الرابع

- رصد وتوثيق الاعتداءات الاستيطانية على المدنيين الفلسطينيين، وأعمال البناء في جدار الضم في الضفة الغربية.
- رصد وتوثيق معاناة السكان جراء بناء جدار الضم (الفاصل) في الضفة الغربية، والتوسع الاستيطاني.
- حرمان المزارعين من الوصول لأراضيهم.
- أعمال إطلاق النار على الفلسطينيين والمدافعين عن حقوق الإنسان الدوليين المناهضين للجدار.
- رصدت الوحدة ووثقت نحو (٣٠٣) حالات اعتداء على السكان المدنيين وممتلكاتهم من قبل المستوطنين.
- رصدت الوحدة ووثقت (١٦٤)الاعتداءات من قبل جنود الاحتلال على المناهضين لبناء الجدار.
- وثقت الوحدة نحو (٢٩٧) إصابة على نفس الخلفية.
- وثقت الوحدة (٧٠) حالة اعتقال على نفس الخلفية.
- كما أعدت الوحدة عشرات التقارير عن حرمان المزارعين من الوصول لأراضيهم والاعتداء عليهم.

النشاط الخامس:

- رصد وتوثيق الانتهاكات المتعلقة بحرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي.
- أعمال أطلاق النار والاعتداءات على الصحافيين العرب والأجانب منهم.
- الاعتداء على وسائل الأعلام بشكل عام.
- إغلاق المقرات الإعلامية.
- منع النشاطات والتظاهرات السلمية والاعتداء أو الإغلاق للمؤسسات.
  - رصدت الوحدة ووثقت (١١) حالة اعتداء على الصحافيين ووسائل الإعلام المختلفة وإغلاق مقرات إعلامية.
  - رصدت الوحدة ووثقت (١٢٧) حالة اعتداء على نشطاء محليين أو أجانب ومنعتهم من القيام بنشاطات ضد جدار الضم.

النشاط السادس:

- إعداد قاعدة بيانات خاصة بأعمال القتل والإصابة بكافة تصنيفاتها، أعمال الهدم والتجريف والقصف للمنشآت، وقاعدة بيانات للمعتقلين.
- إدخال جميع البيانات الواردة للوحدة على آلية الماسح الضوئي، وتحويلها لبرنامج الأرشفة الالكتروني التابع للمركز.
  - أدخلت الوحدة نحو (٣٤٤٩) بياناً على قاعدة المعلومات.
  - أدخلت الوحدة نحو (٣٥٠٠) على برنامج الماسح الضوئي.

ولتنفيذ هذه النشاطات يقوم الباحثون الميدانيون بالتالي:

١. الزيارات الميدانية والمشاهدات العينية وتسجيلها

يحرص الباحث الميداني على التوجه لمناطق الأحداث للإطلاع على طبيعة الانتهاك، رغم المخاطر التي يتعرض لها. ويقوم الباحث بعدة زيارات ميدانية يومياً وفقاً لطبيعة الحدث، فقد يحتاج الباحث أحياناً لزيارتين أو ثلاث زيارات للحدث الواحد.

وسائل التحقق

بلغ إجمالي الزيارات الميدانية للباحثين الميدانيين في قطاع غزة والضفة الغربية أكثر من (٢٠٠٠) زيارة ميدانية.

٢. المقابلات الشخصية مع الضحايا / أو أفراد عائلاتهم، ومع شهود العيان وجمع الإفادات

يتطلب عمل الباحث إجراء العديد من المقابلات في الحدث الواحد لتحديد أكثر الأشخاص إفادة في تقديم المعلومة. ويعتبر شاهد العيان مهماً جداً في رسم صورة

واضحة وحقيقية عن الانتهاك وخصوصاً عندما لا يتوفر للباحث زيارة المكان بسرعة بسبب خطورة المكان وتهديد الحياة بشكل مباشر. وهذا يتطلب مجهوداً إضافياً من الباحث، كون عملية المقابلة بحد ذاتها تأخذ وقتاً لا يستهان به من الباحث الميداني، ومحاولة الباحث حصر أكبر قدر ممكن من الأشخاص القريبين من الحدث نفسه وأكثرهم منطقاً.

وسائل التحقق

- بلغ عدد المقابلات التي قام بها الباحثون مع الضحايا أو مع شهود العيان أكثر من(٣٥٠٠) مقابلة.
- بلغ عدد الإفادات التي قام الباحثون بجمعها من شهود العيان أو الضحايا حوالي (٢٧٠) إفادة.

٣. تعبئة استمارات خاصة بالانتهاكات

تهدف الاستمارة إلى تحصيل بيانات دقيقة وواضحة لتفريغها على برنامج الـdata base للخروج بأرقام حقيقية وبيانات وافية عن مجمل الانتهاكات وحجمها. وتتضمن كل استمارة معلومات أساسية عن الانتهاك وطبيعة الأشخاص أو الأماكن التي تعرضت للانتهاك. تعبئة الاستمارة تأخذ وقتاً وجهداً كبيراً من الباحث الميداني، يتطلب في كثير من الأحيان العودة لمكان الحدث أو للضحية مرة أخرى.

وسائل التحقق

- بلغ إجمالي الاستمارات التي تمت تعبئتها من قطاع غزة والضفة الغربية (٢٣٣٢) استمارة.

٤. تصوير فوتوغرافي وتصوير عبر الفيديو للانتهاك

يقوم كل باحث ميداني بالتقاط صور فوتوغرافية لكل انتهاك، ويتراوح عدد هذه الصور وفقاً لطبيعة الانتهاك نفسه. وعملية التصوير من الآليات المهمة في نقل صورة واضحة عن حجم الانتهاك وبشاعته، ومن الوثائق الهامة في فضح الجريمة والوقوف عليها.

وسائل التحقق

التقاط (١٦٥٦) صورة للأحداث والجرائم.

٥. جمع وثائق ومستندات تتعلق بالانتهاك

وتكمن أهمية هذه الوثائق في كونها دليلاً واضحاً عن الانتهاك، والوثائق عبارة عن (تقارير طبية، أوراق ملكية، صور شخصية، مستندات رسمية من الجهات الحكومية، إضافة للخرائط والرسم الكروكي).

وسائل التحقق

- تم جمع (٣٩٠) وثيقة وإرسالها للدوائر المختصة في المركز.

استخدمت العديد من تلك الوثائق من قبل تلك الدوائر.

صابرين الطرطور ، الباحثة الميدانية في المركز، خلال أخذ إفادات من ضحايا

٦. كتابة التقارير الميدانية حول الانتهاكات

يقوم الباحث الميداني بكتابة تقرير تفصيلي عن الانتهاك وفقاً لزيارته الميدانية لموقع الحدث ومشاهدته العينية، وإفادات شهود العيان، ويضع فيه ملاحظاته الشخصية، ليخرج بصورة وافية وواضحة عن الحدث وطبيعته.

وسائل التحقق

- أعدت الوحدة أكثر من (٢٣٠٠) تقرير ميداني.

٧. إعداد ملفات متخصصة بالانتهاكات الإسرائيلية وتوفيرها لاستخدامات المركز المختلفة

أعدت الوحدة خلال هذا العام مجموعة من الملفات تحتفظ فيها بمجمل الوثائق والبيانات عن الانتهاكات التي تتعرض لها محافظات الوطن، حيث تحتفظ الوحدة الآن بملفات مقسمة وفقاً للمحافظات، ووفق نوعين من الأجندة، يوضع في كل ملف ما تتعرض له المنطقة المعنية من انتهاكات سواءً قتل أو تدمير أو تجريف أو اعتقال أو قصف ....إلخ.

٨. تحويل جميع المواد الموثقة عن طريق آلية الماسح الضوئي إلى برنامج الـ data base المركزي لتستفيد منه باقي الوحدات.

أدخلت المواد وتحت إشراف دائرة البحث الميداني والتوثيق وتم تحويلها إلى قاعدة البيانات المركزية في المركز.

مؤشرات القياس لكافة الأنشطة السابقة

- إدخال جميع ما تم توثيقه على قاعدة البيانات الخاصة بالمركز، والتي بدورها تعطي مؤشرات عن طبيعة الحدث، فضلاً عن استخدامها اليومي كإحصائية مهمة في جميع التقارير واللقاءات الصحفية والمجتمعية.
- استخدام ما توفر في الميدان لنشرة التقرير الأسبوعي والذي يتم توزيعه على نطاق واسع والبالغ عددها (٥١) تقريراً.
- تحويل العديد من القضايا المتعلقة بارتكاب جرائم حرب مثل تجريف الأراضي وهدم المنازل، حالات القتل العمد، منع المرضى من السفر للعلاج في الخارج، المعتقلين في السجون الإسرائيلية للدائرة القانونية.
- تحويل كافة المواد المتعلقة بالحصار على قطاع غزة إلى وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المركز، لاستخدامها في النشرة الدورية عن الإغلاق والتقارير المتخصصة عن حالة المعابر، ونشرها على الصفحة الالكترونية للمركز.
- تستخدم المادة المتوفرة للمساهمة في إعداد التقرير السنوي الصادر عن المركز والذي يرصد حالة حقوق الإنسان.
- استخدمت الصور الفوتوغرافية التي تم التقاطها على صفحة المركز الالكترونية والتقارير والنشرات الصادرة عنه. كما استخدمت هذه الصور على الصفحة الرئيسية للتقرير الأسبوعي الصادر عن المركز.
- استخدام المعلومات في البيانات الصحفية الصادرة عن المركز، وتحديدا وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
- استخدمت المادة المتوفرة في الوحدة في إعداد التقارير المتخصصة الصادرة عن المركز.
- تلقت مديرة الوحدة أكثر من (١٥٠) اتصالاً هاتفياً للاستفسار عن أحداث معينة من قبل المؤسسات العاملة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والإعلام والتنمية، سواءً في الضفة الغربية أو قطاع غزة.
- استخدمت المادة المتوفرة لدى الوحدة من أرقام وإحصائيات وبيانات في اللقاءات الصحفية والمقابلات الإذاعية والتلفزيونية التي يجريها طاقم الوحدة أو الأفراد العاملون في المركز. كذلك استخدمت من قبل لجان التحقيق الدولية والوفود الزائرة للقطاع بعد انتهاء العدوان، كما استخدمت معظم إحصائيات المركز وبياناته في النشرات التلفزيونية والإذاعية المحلية.

وسائل التحقق لمجمل النشاطات السابقة

- يوجد لدى الوحدة مئات التقارير الميدانية عن الانتهاكات التي اقترفت في غزة والضفة بما فيها القدس المحتلة.
- أعدت الوحدة (١٢) ملفاً ضمن تصنيفات محددة ارتأتها رهناً بالوضع القائم.

- نشر على صفحة المركز عشرات الصور التي تم التقاطها من الباحثين الميدانيين.
- إعداد أرشيف الكتروني للصور التي تم التقاطها من الميدان.
- استخدمت الصور والمواد التوثيقية من قبل مؤسسات محلية وإقليمية ودولية.
- تلقت الوحدة عشرات الاتصالات الهاتفية من مؤسسات ونشطاء وقانونيين وإعلاميين للاستفسار عن العديد من الانتهاكات.
- أعدت الوحدة (٥١) تقريرا أسبوعيا، وأصدرت (٢٧) بياناً صحفياً.
- نشر التقرير الأسبوعي والبيانات الصحفية على الموقع الالكتروني للمركز.
- أدخلت جميع البيانات الخاصة بالقتلى والمصابين وهدم المنازل وقصف المنشات وتجريف الأراضي والمعتقلين والوفيات على الحواجز في قاعدة البيانات.وتم استخدامها من قبل الوحدات العاملة في المركز، ومن قبل وسائل الإعلام المختلفة.
- استخدمت جميع البيانات والتقارير والإفادات في تقرير متخصص يحاكي فترة العدوان الحربي الإسرائيلي على القطاع
- أجرى الزملاء في الوحدة (١٥) لقاءً إعلامياً حول الانتهاكات وطبيعتها.

ب. توثيق الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان

النشاط الأول:

- رصد وتوثيق حالات الفلتان الأمني وتهديد السلم الأهلي وسوء استخدام السلاح في المجتمع الفلسطيني.
- أعمال القتل بكافة أشكاله، بما فيها قضايا القتل على خلفية الشرف وكذلك التعدي على الأملاك العامة والخاصة.

» رصدت الوحدة ووثقت (٥٠) حالة قتل، من بينها حالة واحدة على خلفية الشرف، (٣١) قتلى أنفاق، و(١٧٠) إصابة، فيما وثقت (١٦) حالة تم فيها الاعتداء على ممتلكات عامة أو خاصة.

النشاط الثاني

- رصد وتوثيق حالات الإهمال الطبي في داخل المؤسسات الطبية والتي قد ينجم عنها وفيات

» رصدت الوحدة ووثقت حالتي إهمال طبي.

النشاط الثالث

- رصد وتوثيق معظم حالات الاعتقال الفردي والجماعي "الاعتقال السياسي" سواء على أيدي أفراد الأمن في غزة أو أجهزة الأمن الفلسطيني في الضفة:

» رصدت الوحدة ووثقت (١٠٥) حالات اعتقال سياسي.

النشاط الرابع

- رصد حالات التعذيب في السجون والمقرات الأمنية في قطاع غزة وحالات التعذيب التي تقوم بها أجهزة الأمن في سجون الضفة الغربية.

» رصدت الوحدة ووثقت (٣٥) حالة تعذيب.

النشاط الخامس

- رصد وتوثيق الانتهاكات ضد حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي، وملاحقة الصحفيين والاعتداء عليهم أو الاعتداء على المؤسسات الإعلامية.

» رصدت الوحدة ووثقت عشرات الحالات التي تم فيها مهاجمة مؤسسات إعلامية أو صحفية أو صحفيين أو الاعتداء على أشخاص بسبب اعتقاداتهم أو مواقفهم أو أثناء تأديتهم لمهامهم، أو مشاركتهم في التجمعات السلمية.

النشاط السادس

- رصد حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة .

» رصدت وثقت الوحدة العديد من الحالات التي حدثت فيها انتهاكات وبخاصة في قطاعي الصحة والتعليم

ولتنفيذ هذه النشاطات قام الباحثون الميدانيون بالتالي:

١. الزيارات الميدانية والمشاهدات العينية وتسجيلها

يحرص الباحث الميداني على زيارة الأماكن التي تقع فيها الانتهاكات، ليطلع عن كثب على طبيعة الانتهاك وحجمه، وليستطيع الوصول لشهود العيان من خلال زيارته للموقع. ويتوجه الباحث في كثير في الأحيان إلى مقترف الانتهاك سواء مسئول رسمي أو مواطن عادي لسؤاله أيضاً عن ملابسات الحادث. كما يقوم الباحث الميداني بعمل زيارات ميدانية لأقسام الشرطة، وللمراكز الصحية، كونه في كثير من الأحيان لا يتم الإفصاح عن الحدث.

* تم انجاز نحو (١٠٠٠) زيارة ميدانية.

٢. المقابلات الشخصية مع الضحايا / أو أفراد عائلاتهم، ومع شهود العيان وجمع الإفادات

يحرص الباحث في عمله وتوثيقه للانتهاكات على مقابلة الضحايا أو شهود العيان أو القائمين على الانتهاك، لكي يخرج بصورة حقيقية عن طبيعة الحدث وملابساته. ويواجه الباحث صعوبة كبيرة في تحصيل المعلومات، حيث أن هناك تخوفاً من قبل الأفراد الذين يتعرضون للانتهاك بالإفصاح عنه أو عن الأشخاص المسئولين عنه. كما يواجه الباحث في كثير من الأحيان بإفادات غير دقيقة أو مبالغ فيها، تكلفه وقتاً وجهداً للبحث عن الحقيقة.

بلغ إجمالي المقابلات الشخصية مع الضحايا أو الشهود نحو (١٠٠٠) مقابلة، فيما بلغ عدد الإفادات نحو (٣٧٠) إفادة.

٣. تصوير فوتوغرافي

وتم توضيح أهمية هذه الآلية في استعرا ضنا للنشاطات المتعلقة بتوثيق الانتهاكات في الجانب الإسرائيلي.

٤. جمع وثائق ومستندات حول الانتهاكات

تتنوع هذه الوثائق والمستندات حسب طبيعة الانتهاك، وتعتبر من أهم الآليات التي يستطيع المواطن الذي تعرض للانتهاك من المطالبة بحقه، أو رفع الضرر عنه. وعملية تحصيل أي وثيقة أو مستند ليست عملية سهلة، إلا أن الباحث الميداني يحرص على الحصول من الضحية على أي مستند أو وثيقة تثبت الضرر.

٥.كتابة التقارير الميدانية حول الانتهاكات

يقوم الباحث الميداني بكتابة تقرير تفصيلي عن الانتهاك وفقاً لزيارته الميدانية لموقع الحدث ومشاهدته العينية، وإفادات شهود العيان، ويضع فيه ملاحظاته الشخصية، ليخرج بصورة وافية وواضحة عن الحدث وطبيعته.

- بلغ إجمالي التقارير الميدانية نحو(٤٨٠) تقريراً.

٦. إعداد ملفات متخصصة بالانتهاكات الفلسطينية وتوفيرها لاستخدامات المركز المختلفة

اتبع في تصنيف الملفات نفس النظام المتبع في تصنيف الملفات على الأجندة الإسرائيلية، المشار له أعلاه.

مؤشرات القياس لكافة الأنشطة السابقة:

- استخدام كافة المعلومات عن حالات القتل والإصابات على برنامج الـdatabase واستخدامه من قبل المعنيين
- تحويل كل ما تم توثيقه حول حالة الفلتان الأمني بكافة أشكاله إلى وحدة تطوير الديمقراطية في المركز.
- أجملت معظم الانتهاكات في بيانات صحفية أعدت من قبل الوحدة المذكورة أعلاه، فيما نشرت المادة المتوفرة لدى الوحدة بشكل يومي على صفحة المركز تحت مسمى تطورات ميدانية.
- تحويل ما وثقته الوحدة حول القتل على خلفية الشرف إلى وحدتي المرأة وتطوير الديمقراطية.
- تغطية موسعة في وسائل الإعلام.

- استخدام المعلومات المتوفرة في الوحدة من قبل معدي التقرير السنوي الذي سيصدر عن المركز في نهاية العام والذي يرصد حالة حقوق الإنسان.
- استخدمت الصور الفوتوغرافية على صفحة المركز وفي التقارير المتخصصة.
- حولت عدة حالات للدائرة القانونية بما يتعلق بتعديات على الحريات العامة أو الممتلكات الخاصة، الاعتقال السياسي والتعذيب في السجون، فيما حولت عدة ملفات عن إغلاق مؤسسات مدنية أو جمعيات خيرية لوحدتي تطوير الديمقراطية والقانونية في المركز.
- اعتماد المركز كمصدر موثوق به للإحصائيات والمعلومات من قبل المؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية، حيث تلقت الوحدة العديد من الرسائل والاتصالات للحصول على المعلومات، ونشرها على لسان المركز.

وسائل التحقق لكافة الأنشطة السابقة:

- توفر قاعدة بيانات واضحة ودقيقة ومصنفة حول الانتهاكات في مجالي القتل والإصابات، وتم استخدامها من قبل الوحدات العاملة في المركز ووسائل الإعلام المحلية.
- يوجد لدى الوحدة نحو (٤٨٠) تقريراً ميدانياً عن الانتهاكات التي اقترفت في غزة والضفة.
- إعداد أرشيف للصور الفوتوغرافية التي تم التقاطها من الميدان.
- استخدمت الصور والمواد التوثيقية من قبل مؤسسات محلية وإقليمية ودولية.
- تلقت الوحدة نحو (٣٠) اتصالاً هاتفياً من مؤسسات ونشطاء وقانونيين وإعلاميين حول الانتهاكات والاستفسار عنها.
- صدر عن المركز تقارير وبيانات صحفية تتحدث عن الانتهاكات المختلفة استخدم في صياغتها مواد البحث الميداني وإحصائيات قاعدة البيانات الخاصة بالوحدة.

مخرج رقم (٢)

زيادة الوعي المحلي والدولي بانتهاكات حقوق الإنسان

نفذت الوحدة العديد من النشاطات على النحو التالي:

النشاط الأول:

إعداد وتوزيع نشرة أسبوعية، بواقع نشرة كل أسبوع تستعرض انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم في الأرض الفلسطينية المحتلة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي

يتضمن كل تقرير توثيق جميع الانتهاكات التي يتعرض لها المدنيون الفلسطينيون وممتلكاتهم في الأرض الفلسطينية المحتلة يومياً على مدار الأسبوع. ويعتبر التقرير الأسبوعي الوثيقة الأساسية التي تصدر عن الانتهاكات في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتي تعطي صورة حقيقية عما يحدث على أرض الواقع. وتقوم مديرة الوحدة بإعداد هذا التقرير بناءً على التقارير والإفادات التي يعدها الباحثون الميدانيون في قطاع غزة والضفة الغربية والتي لا تستثني أي انتهاك مهما كان حجمه. وهذا يتطلب وقتاً وجهداً غير عادي، وتحقيقاً في كل حادثة، حرصاً من المركز على الموضوعية. وتحرص الوحدة على إصدار هذا التقرير بصورة منتظمة، وتكون ملزمة أمام لجنة البرنامج في المركز بجاهزية التقرير بشكله النهائي كل يوم خميس من كل أسبوع، فيما تكون الوحدة ملزمة بتوريد مادة التقرير أولاً بأول للترجمة باللغة الإنجليزية.

مؤشرات القياس

- إعداد تقرير أسبوعي عن الانتهاكات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة.
- توزيع النشرة الأسبوعية عن كافة الانتهاكات التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة إلكترونيا ويدويا.

وسائل التحقق

- بلغ عدد التقارير الأسبوعية الصادرة عن الوحدة (٥١) تقريرا أسبوعياً.

- هناك تغطية إعلامية واسعة للتقرير حيث يتم بين فترة وأخرى نشر ملخص له في الصحف المحلية تستخدمه بعض مواقع الانترنت أسبوعياً، يتم نشره أسبوعيا على صفحة المركز الالكترونية، تستخدم عناوين محدد منه في عمل تقارير متخصصة وتحقيقات صحفية.
- الطلبات للحصول على التقارير لا نستطيع حصرها برقم بسبب أن الطلب على التقرير الأسبوعي لا يتم فقط من قبل الوحدة بل يطلب في كثير من المرات من قبل العاملين في المركز.
- تلقت الوحدة العديد من الاتصالات الهاتفية من المؤسسات والأشخاص والمعنيين ووسائل الإعلام الأجنبية للاستفسار عن العديد من القضايا التي يتم عرضها في التقرير.
- تم استخدام مواد التقرير في العديد من المداخلات التي قام بها أشخاص من المركز مع وسائل الإعلام المختلفة المحلية والإقليمية والمداخلات التي قام بها أشخاص يمثلون جهات رسمية أو حكومية في المؤتمرات أو اللقاءات الخارجية.

النشاط الثاني:

إعداد بيانات صحفية عن الانتهاكات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وحالة الفلتان الأمني داخل مناطق السلطة الفلسطينية

البيان الصحفي هو آلية رئيسية في فضح الانتهاك وإبراز حجمه وتوضيح موقف المركز من هذا الانتهاك. وتكمن أهمية البيان في سرعته ودقته في إبراز الجريمة. وتقوم الوحدة بإعداد البيان الصحفي، فور وقوع الحدث مباشرة.

مؤشرات القياس

إعداد بيانات صحفية عن الانتهاكات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وسائل التحقق

بلغ عدد البيانات الصحفية التي قامت الوحدة بإعدادها خلال العام (٥٧) بياناً صحفياً عن الانتهاكات الإسرائيلية ونحو (٤٩) بياناً صحفياً عن الوضع الداخلي. التغطية الإعلامية بنشر كل بيان صحفي على صفحة المركز الالكترونية ويتم نشره في الصحافة المحلية.

النشاط الثالث:

إقامة وتعزيز العلاقات مع المجتمع المحلي، ويشمل هذا البند:

تعريف الضحايا وعموم المواطنين بعمل المركز وخدماته

يحرص الباحثون في جميع زياراتهم ومقابلاتهم مع الضحايا أو المواطنين ذوي العلاقة على تعريفهم بالمركز وإعطائهم شرحاً وافياً عن الخدمات التي يقدمها وسقف تعاملاته مع الضحايا، ويترك بين أيديهم البطاقات الخاصة بالمركز.

حث ضحايا الانتهاكات على التوجه للمركز لطلب المساعدة القانونية

يقوم الباحث الميداني خلال توثيقه لأي انتهاك بتقديم النصيحة وحث الضحية أو أقارب الضحية بالتوجه للدائرة القانونية في المركز لتقديم شكوى ضد الجهة المسئولة عن الانتهاك. كما يساهم الباحث الميداني في كثير من الأحيان بتسهيل مهمة المحامي في الوصول للضحية أو أخذ توكيل أو إبلاغ عن نتائج القضية.

المشاركة في النشاطات الإعلامية

يشارك الباحثون الميدانيون ومديرة الوحدة في العديد من اللقاءات الإعلامية أو التلفزيونية أو الإدلاء ببعض التصريحات للصحف المحلية وفقاً لرؤية المركز، وبخاصة عندما يكون هناك جرائم حرب متنوعة بالمناطق من قبل قوات الاحتلال أو تدهور الأوضاع الداخلية وقد أجرت الوحدة (١٥) مقابلة إذاعية وتلفزيونية وصحفية مع وسائل إعلام دولية ومحلية سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية.

مؤشرات القياس

- زيارة المركز من قبل العديد من الأفراد، إما بهدف لقاء المحامي أو التعرف على نشاطات المركز.
- توزيع التقرير الأسبوعي في القطاع وفي معظم محافظات الضفة الغربية.

- اللقاءات الإعلامية والاتصالات.
- تجاوب الضحايا مع باحثي المركز.
- تعاون المؤسسات وبعض أجهزة الأمن مع باحثي المركز.
- القضايا التي حقق فيها المركز جبر ضرر أو تقديم مساعدة قانونية
- المشاركة في الفعاليات المجتمعية.
- قدم العديد من الباحثين الميدانيين ومن ضمنهم مديرة الوحدة مداخلات في العديد من الندوات وورش العمل.
- طلب العديد من الطلبة والباحثين الدارسين لمعلومات تخص أبحاثهم من خلال الوحدة.

وسائل التحقق

- زار المركز منذ بداية العام المئات من المواطنين في جميع فروعه.
- قدوم عشرات المواطنين للمركز لتقديم شكاوي.
- مشاركة المئات من فئات المجتمع المختلفة في فعاليات المركز من ندوات ودورات تدريبية وورش عمل.
- توزيع مئات النسخ من التقرير الأسبوعي في المناطق المشار لها أعلاه.
- مساعدة العديد من الباحثين والدارسين في تلقى معلومات حول حالة حقوق الإنسان ومَدّهم بالإحصائيات اللازمة.
- إجراء (١٥) مقابلة من قبل طاقم الوحدة ومديرة الوحدة حول الانتهاكات المختلفة.

النشاط الرابع:

المساهمة في جولات ميدانية مع الوفود المحلية والدولية لإطلاعهم على أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة

يسهم هذا النشاط في تعريف الوفود الدولية الزائرة بأوضاع حقوق الإنسان والاطلاع على آثار الدمار الناجم عن الجرائم التي تقترفها قوات الاحتلال في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي كثير من الحالات كان الباحثون يقومون بالتنسيق للعديد من الوفود لمقابلة الضحايا ومرافقتهم في الوصول لأماكن سكناهم. وخلال فترة العدوان على غزة وما تبعها ساهم باحثو الوحدة، وبشكل غير مسبوق، في جولات ميدانية من الوفود الأجنبية والعربية وموظفي المركز المحليين منهم والدوليين لإطلاعهم على حجم الدمار ومقابلة الضحايا.

مؤشرات القياس

اطلاع الوفود التي تم مرافقتها على حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة والتي ساهمت بالتحقيق في بعض الانتهاكات ورفع تقارير متخصصة في بلدانهم أو مؤسساتهم.

وسائل التحقق

بلغ عدد الجولات التي تم فيها مرافقة أشخاص أجانب أو وفود أكثر من (١٣) جولة ميدانية.

وحدة المساعدة القانونية

بذلت وحدة المساعدة القانونية جهوداً حثيثة لإنجاز كافة النشاطات المدرجة في خطتها السنوية للعام ٢٠١١، فالوحدة تعمل على تقديم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني على الأجندتين الإسرائيلية والفلسطينية. وسوف يشمل هذا التقرير عرضاً لكل نشاط من نشاطات الوحدة، وذلك وفقاً لما ورد في الخطة السنوية، وشرحاً لكل من مؤشرات ووسائل القياس المذكورة فيها.

أولاً: الأجندة الإسرائيلية

حاولت الوحدة إنجاز ما ورد في خطتها السنوية، وذلك عبر تقديم أنشطة متعددة خاصة بالمساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، وانتزاع عدد من السوابق القضائية. وفيما يلي عرض لانجازات الوحدة ونشاطاتها.

مخرج رقم (١)

المساعدة القانونية للمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية

تمكنت الوحدة القانونية خلال العام ٢٠١١ من تقديم المساعدة القانونية لـ ٦٥ معتقل فلسطيني في سجون الاحتلال، كانت على النحو التالي:

(١) توفير الرعاية الصحية للمعتقلين

النشاط

- تعمل الوحدة القانونية ضمن برنامج توفير الرعاية الصحية للمعتقلين الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية على متابعة أوضاعهم الصحية، عبر توفير أطباء لزيارتهم والمساعدة فيما يخص أوضاعهم الصحية، وذلك عبر التنسيق والتعاون مع مؤسسات صحية، منها رابطة أطباء لحقوق الإنسان واللجنة الشعبية لمناهضة التعذيب. وقد تابعت الوحدة خلال عام ٢٠١١ أوضاع ٢٢ معتقلاً مريضاً داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي.

(٢) الإفراج عن المعتقلين، وتحقيق ظروف أفضل لهم

النشاط

- تمكنت الوحدة القانونية وخلال عام ٢٠١١ من مساعدة ٣١ معتقلاً فلسطينياً، وذلك من خلال التدخل القانوني مع جهات الاختصاص للإفراج عنهم من داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، ويمكن تفصيل هذا النشاط على النحو التالي:
  - الإفراج عن ١٩ معتقلاً دون توجيه لوائح اتهام بحقهم.
  - الإفراج عن معتقل سابق ممن أطلقت عليهم قوات الاحتلال الإسرائيلي (صفة المقاتل غير شرعي).
  - الإفراج عن ١١ مريضاً من المعتقلين، من بينهم معتقلون سابقون.
  - ساعدت الوحدة ذوي المعتقلين، ومعتقلين سابقين في الحصول على ٢١ لائحة اتهام.
  - ساعدت الوحدة ذوي المعتقلين في دفع غرامة لأحد المعتقلين داخل سجون الاحتلال، وكذلك دفع كفتينة لمعتقل آخر.

(٣) تحديد الوضع القانوني وأماكن اعتقال المعتقلين:

النشاط

١. زيارة وتمثيل المعتقلين في المحاكم الإسرائيلية:

- قامت الوحدة خلال عام ٢٠١١ بتقديم المساعدة القانونية لـ ٤٣ فلسطينياً داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، وذلك عبر انتداب محامي المركز من أجل تحديد أماكن اعتقالهم، وكذلك تحديد وضعهم القانوني من خلال تمثيلهم أمام المحاكم الإسرائيلية.
- بلغ عدد الزيارات التي قام بها محامي الوحدة المنتدب ١٠ زيارات للمعتقلين في أماكن اعتقالهم من أجل الاطمئنان على وضعهم الصحي والقانوني، في حين منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي المحامي المنتدب من زيارة عدد من المعتقلين أكثر من مرة.

٢. تقديم الشكاوى

- تقدمت الوحدة بـ ٢٢ شكوى إلى جهات متعددة ومختصة منها مصلحة السجون الإسرائيلية، المستشار القضائي للحكومة، النيابة العامة الإسرائيلية، وذلك من أجل الإفراج عن معتقلين لسوء وضعهم الصحي، أو نقلهم إلى مكان يتلاءم لتلقي العلاج اللازم.
- تقدمت الوحدة بشكوى واحدة إلى مصلحة السجون الإسرائيلية بخصوص الحصول على شيك الغرامة الأصلي لأحد المعتقلين السابقين.

٣. تقديم الالتماسات

- لم تقدم الوحدة القانونية العام ٢٠١١ أي التماس يتعلق بالمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال.

٤. تقديم الاستشارات القانونية لأهالي المعتقلين

- واصلت الوحدة خلال عام ٢٠١١ استقبال أهالي المعتقلين وتقديم الاستشارات القانونية لهم، وذلك من خلال المحامين في مقر المركز بمدينة غزة وفرعيه في كل مخيم جباليا، ومدينة خان يونس ، وقد بلغ عدد الاستشارات المقدمة لهم ١٦١ استشارة.

طاقم الوحدة القانونية خلال استقبالهم مراجعين في مكتبهم

مؤشرات القياس

- تابعت الوحدة الوضع الصحي لـ ٢٢ معتقلاً مريضاً، وذلك من أجل زيارتهم وتحسين ظروفهم الصحية.
- بلغ عدد المعتقلين الذين أفرج عنهم بعد متابعة الوحدة لملفاتهم ٢٠ معتقلاً.
- بلغ عدد المعتقلين المرضى الذين أفرج عنهم ١١ معتقلاً.
- بلغ عدد لوائح الاتهام التي تم تسليمها لمعتقلين سابقين وذويهم ٢١ لائحة، ودفع غرامة لمعتقل واحد، ودفع كنتينة لمعتقل واحد.
- بلغ عدد المعتقلين الذين تابعتهم الوحدة ٤٣ معتقلاً، من بينهم ١٩ صياداً، و٨ مرضى.
- بلغ عدد الزيارات التى نفذت ١٠ زيارات.
- بلغ عدد الشكاوى المقدمة لجهات إسرائيلية متعددة ٢٢ شكوى.
- تلقت الوحدة رداً من وزارة الدفاع قسم الاستشارة والتشريع، يشمل ١١ شكوى بخصوص معتقلين مرضى، يفيد بأن الموضوع حُوّل لمراقب الأمن الداخلي.

- أصدرت الوحدة بياناً صحفياً بتاريخ ٥ ديسمبر ٢٠١١ بخصوص منع محامي المركز من زيارة معتقلين مرضى، وخشية المركز من تعرضهم للتعذيب.
- تلقت الوحدة رداً سلبياً واحداً من مصلحة السجون الإسرائيلية بخصوص الحصول على شيك الغرامة الأصلي لأحد المعتقلين السابقين.
- بلغ عدد الاستشارات المقدمة لأهالي المعتقلين ١٦١ استشارة.
- بلغ عدد اللقاءات والدعوات ٣ .

وسائل القياس

- رصد عدد من المعتقلين الذين يعانون من مشاكل صحية نتيجة للظروف الإنسانية التي يعيشونها داخل السجون.
- رصد عدد من حالات الإفراج عن المعتقلين دون توجيه لائحة اتهام بحقهم.
- رصد حالات منعت فيها سلطات الاحتلال الإسرائيلي محامي المركز من زيارة المعتقلين الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال.
- ملاحظة الوحدة لحالة من الارتياح أثناء تقديم الاستشارة القانونية لذوي المعتقلين.
- رصد الوحدة لزيادة حالات الاعتقال لصيادين من قطاع غزة أثناء تواجدهم في المنطقة المسموح بها الصيد.
- رصد حالة من القبول المحلي والدولي لعمل الوحدة، وذلك من خلال الدعوات المقدمة لها للمشاركة في المؤتمرات والندوات.

مخرج رقم (٢)

المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وحقهم في التعويضات وملاحقة مجرمي الحرب

لتنفيذ هذا المخرج الأساسي تم تقسيمه إلى مخارج فرعية، وهي على النحو التالي:

(١) الحصول على تعويضات للضحايا

النشاط

١. التوثيق القانوني

واصلت الوحدة القانونية عملها على مستوى التوثيق القانوني لجرائم الحرب الإسرائيلية. وقد بلغ عدد ملفات الجرائم التي تم توثيقها ٧٠ ملفاً، موزعة كما هو مبين في الجدول رقم (١).

جدول رقم (١): الملفات القانونية الخاصة بجرائم الحرب الإسرائيلية التي وثقتها الوحدة

نوع الجريمة	عدد الملفات
قتل	٢٣
إصابة	٤٠
تدمير وسلب ممتلكات	٧
المجموع	٧٠

٢. تقديم الشكاوى والمراسلات الخاصة بالقتل والإصابة وتدمير وسلب الممتلكات

استمرت وحدة المساعدة القانونية في استقبال شكاوى مواطنين تعرضوا لانتهاكات جسيمة وصارخة من قبل قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي. وخلال عام ٢٠١١ قامت الوحدة القانونية بإرسال ٧٠ شكوى تتعلق بانتهاكات إسرائيلية، وقد تم توجيه هذه الشكاوى نيابة عن الضحايا إلى النيابة العسكرية لشئون العمليات من أجل فتح ملفات تحقيق جنائي فيها.

- إرسال ٨٢ بلاغاً خطياً إلى مكتب التعويضات بوزارة الدفاع الإسرائيلية، وهذا طبقاً للتعديلات التي طرأت على قانون التعويضات بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٤.
- إرسال شكوى للمستشار القانوني بخصوص نية الجيش الإسرائيلي قصف منزلين تعود ملكيتهما للمواطن محمود النجار، وحسن النجار.
- إرسال عدد من رسائل التذكير لكل من النيابة العسكرية لشئون العمليات، وضابط ركن التعويضات عن شكاوى سابقة.

٣. تقديم شكاوى اعتداءات على الصيادين

تابعت الوحدة القانونية العديد من الاعتداءات الإسرائيلية على الصيادين في قطاع غزة، والتي تمثلت في مطاردة واعتراض قوارب الصيد؛ استهداف صيادين بأعيرة نارية في عرض البحر؛ واحتجاز قوارب صيد دون مبرر. وقد تابعت الوحدة خلال عام ٢٠١١، (٢٢) شكوى بهذا الخصوص للمستشار القانوني لكل من سلاح البحرية الإسرائيلية، ووزارة الدفاع، من بينها شكاوى من السنوات السابقة، وموزعة وفق الجدول التالي

جدول رقم (٢): شكاوى الصيادين ونتائج متابعتها

موضوع الشكوى	عدد الشكاوى	نتيجة المتابعة		
		إيجابي	سلبي	قيد المتابعة
مصادرة قوارب صيد	14	10		4
تدمير قوارب صيد	5			5
إصابة صيادين	3		3	-
المجموع	22	10	3	9

ناهيك عن تعرض الصيادين أنفسهم للخطر الشديد حيث تقوم الشرطة البحرية الإسرائيلية بشكل مستمر باعتقال الصيادين الذين يتواجدون على متن قواربهم في المنطقة المسموح بها، وتقوم بالاعتداء عليهم بإطلاق الأعيرة النارية عليهم بشكل مباشر، وبشكل غير مباشر لإرهابهم، هذا بالإضافة إلى أنها تقوم باحتجازهم والتحقيق معهم من قبل جهاز المخابرات الإسرائيلية، ومن ثم تقوم بالإفراج عنهم عن طريق معبر إيرز – بيت حانون.

٤. رفع قضايا ومحاكم

- قامت الوحدة خلال عام ٢٠١١ برفع ٧٩ قضية تعويض أمام المحاكم الإسرائيلية. فيما لا يزال يتابع المركز العديد من القضايا في المحاكم الإسرائيلية ضد دولة إسرائيل نيابةً عن المئات من ضحايا الانتهاكات الإسرائيلية للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بالمواطنين نتيجة الجرائم التي ارتكبتها قوات الجيش الإسرائيلي بحقهم، حيث وزعت هذه القضايا ما بين قتل، وإصابة، وتدمير وسلب ممتلكات، وتدمير قوارب صيد.
- بتاريخ ٢٤,١٠,٢٠١١ تم إيداع التماس لمحكمة الشئون الإدارية بالقدس ضد منع سكان قطاع غزة الذين يتقدمون بدعاوى أضرار ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي من دخول لإسرائيل للمثول أمام المحاكم للدلاء بشهاداتهم.
- بتاريخ ٢٢,١٢,٢٠١١ تم رفع التماسين للمحكمة العليا بخصوص مصادرة قاربين صيد كانا متواجدين في المنطقة المسموح بها الصيد.

جدير ذكره بأن الوحدة واجهت وتواجه العديد من العراقيل، عبر إصدار المحاكم الإسرائيلية قرارات تجعل التوصل إلى العدالة والإنصاف القضائي للضحايا الفلسطينيين أمراً مستحيلاً. آخر هذه القرارات تمثل في إلزام كل مدع في بعض القضايا المرفوعة بدفع كفالة بنكية قدرها (٢٠٠٠٠) شيكل، في صندوق المحكمة، خلال ١٢٠ يوماً من صدور القرار، وفي حال عدم دفعها سوف يتم رفض الدعوى. يأتي هذا القرار ضمن سلسلة من القرارات والإجراءات التي تنتهجها قوات الاحتلال الإسرائيلي على مدار سنوات بهدف منع الفلسطينيين من التوجه إلى المحاكم الإسرائيلية للمطالبة بحقهم بالتعويض جراء تعرضهم للانتهاكات على أيديها. وكان أولى هذه القرارات، تعديل قانون الأضرار المدنية (مسئولية الدولة) ١٩٥٢ الذي قلص بموجبه مدة التقادم من سبع سنوات إلى عامين من تاريخ وقوع الحدث، بالإضافة إلى إرسال بلاغ خطي إلى وزارة الدفاع الإسرائيلية خلال ٦٠ يوما من تاريخ الحادث، وإلا فسيتم خسارة الحق في الحصول على إنصاف بشكل نهائي. ومصادقة الكنيست الإسرائيلي بتاريخ ٢٧ يوليو ٢٠٠٥، على تعديل قانون الأضرار المدنية (مسئولية الدولة) ١٩٥٢، يمنع بموجبه الفلسطينيين من طلب التعويضات من دولة الاحتلال الإسرائيلي.

هذا ناهيك عن المعيقات المالية الأخرى التى تزيد من أعباء الضحايا الفلسطينيين في حال توجهم للقضاء الإسرائيلي، من بينها دفع رسوم تأمين للمحكمة قبل البدء بإجراءات القضية، وهي رسوم تقديرية تفرضها المحكمة على المدعين، كما أن قيمة هذه الرسوم غير ثابتة، ولكن يتم تحديدها من قبل المحكمة تبعاً للقضية المرفوعة. وكذلك المعيقات المادية التي يواجهها الضحايا، والتي تتمثل في منع قوات الاحتلال الإسرائيلي في يونيو ٢٠٠٧ أي فرد من مغادرة قطاع غزة ليمثل أمام المحاكم الإسرائيلية، سواء كان بصفته ضحية أو شاهد عيان، وعليه قامت المحاكم الإسرائيلية بشطب العديد من القضايا بحجة عدم حضور الشهود. تُوِّجَت هذا القرارات بإصدار المحاكم الإسرائيلية مؤخراً قرارات تلزم بها المدعين بدفع كفالات تتجاوز مقدرتهم المادية.

٥. لقاءات إعلامية ونشاطات أخرى

أجرت الوحدة خلال العام عدد من اللقاءات الصحفية مع قنوات فضائية دولية مثل BBC ، روسيا اليوم، ووكالة الأنباء الصينية، وقناة الجزيرة باللغة الإنجليزية. كما أجرى طاقم الوحدة عددا من اللقاءات الاعلامية مع محطات إذاعية محلية.

مؤشرات القياس

- بلغ عدد الملفات التي تم توثيقها ٧٠ ملفاً.
- بلغ عدد الشكاوى والمراسلات الخاصة بالقتل وتدمير وسلب الممتلكات ٧٠ شكوى.
- بلغ عدد البلاغات المقدمة إلى مكتب التعويضات بوزارة الدفاع الإسرائيلية ٨٢ بلاغاً.
- بلغ عدد الشكاوى المتابعة من قبل الوحدة والمقدمة إلى جهات إسرائيلية متعددة بخصوص اعتداءات على الصيادين ٢٢ شكوى.
- تلقت الوحدة رداً من المستشار القانوني بخصوص نية هدم منزلين بأن الموضوع قيد الفحص.
- تلقت الوحدة رداً سلبياً من النيابة العسكرية بخصوص هدم منزل مواطن من سكان خانيونس.
- بلغ عدد القوارب التي تم الإفراج عنها ١٠ قوارب صيد.
- إيداع إلتماس لمحكمة الشئون الإدارية بالقدس ضد منع سكان قطاع غزة الذين يتقدمون بدعاوى أضرار ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي من دخول إلى إسرائيل للمثول أمام المحاكم للإدلاء بشهاداتهم.
- بلغ عدد الالتماسات المقدمة للمحكمة العليا بخصوص مصادرة قوارب صيد (التماسين).
- بلغ عدد القضايا التي تتابعها الوحدة ١٦٠ قضية تعويض تم رفعها أمام المحاكم الإسرائيلية نيابة عن الضحايا، حيث تم دفع رسوم وكفالات للعديد من القضايا.
- إصدار المحاكم الإسرائيلية قرارات تعسفية، بحق الضحايا، تحول بموجبها الوصول للعدالة والإنصاف، آخرها إلزام كل مدعٍ بدفع كفالة مالية تصل إلى ٢٠٠٠٠ شيكل.
- إصدار المحكمة الإسرائيلية العليا بالقدس قرارين مختلفين بخصوص الالتماسات المقدمة ضد قرار الكفالات المالية. تتمثل في التالي:
  - » رفض الاستئناف، وإلزام كل مدعٍ بدفع الكفالة وقدرها ٢٠٠٠٠ شيكل.
  - » دفع الكفالة وقدرها ٢٠٠٠٠ شيكل من إحدى المدعين بصفته صاحب الحق في الدعوى عن مجموع المدعيين.
- إصدار المحاكم الإسرائيلية قرارات متناقضة بخصوص سماع الشهود في قضايا التعويض، فقد أصدرت بعض المحاكم قرارات بشطب القضايا لعدم حضور الشهود، وبعضها السماح بسماع الشهادة عبر الفيديو كونفرنس، وقرارات أخرى بالموافقة على التصاريح المشفوعة بالقسم من الشهود والضحايا المرسلة عبر الفاكس.
- أصدرت الوحدة بيانين صحفيين بخصوص الحصول على تعويض لضحايا فلسطينيين.
- أصدرت الوحدة بتاريخ ١٩,٩,٢٠١١ بياناً صحفياً حول قرارات المحاكم الإسرائيلية التى تحول دون الوصول للعدالة القضائية والخاصة بدفع كفالات مالية تتجاوز مقدرة الضحايا.
- تلقت الوحدة بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٨ قراراً من المحكمة العليا الإسرائيلية يرفض بموجبه الالتماس التي قدمه المركز بتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠١٠ نيابة عن ١٠٠٠ شخص من ضحايا الحرب التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة ما بين ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ و١٨ يناير ٢٠٠٩ (عملية الرصاص المصبوب). هدف هذا الالتماس هو الطعن في فترة التقادم التي مدتها عامان المفروضة لتقديم قضايا التعويض. فبسبب الحصار غير القانوني الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة، لا يتمكن الضحايا من سكان قطاع غزة للوصول إلى المحاكم المدنية الإسرائيلية.

- تلقت الوحدة بتاريخ ١٥ يونيو ٢٠١١ قراراً ايجابياً من المحكمة العليا الإسرائيلية تلغي بموجبه قراراها الصادر بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٨ بخصوص التماس الطعن في مدة التقادم.
- بلغ عدد اللقاءات التلفزيونية والورش التي أجراها محامو المركز ٨ لقاءات.

قصة ناجحة

١- إنقاذ أفراد عائلة تعرضت حياتهم لخطر الموت

كانت عائلة المواطن جابر إسماعيل أبو سعيد والتي تقطن في منطقة جحر الديك شرقي مدينة غزة، إحدى ضحايا قصف قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على الشريط الحدودي. فبتاريخ ٢٠١٠/٧/١٣ تعرض منزل العائلة المذكورة لقصف مدفعي إسرائيلي عنيف، أدى لقتل المواطنة نعمة أبو سعيد، وإصابة ثلاثة من أفراد العائلة، وتضرر المنزل بشكل كامل.

وفي ساعات مساء يوم ٢٠١١/٠٤/٢٨، تعرض منزل عائلة أبو سعيد للقصف مرة أخرى، ما عرض حياتهم للخطر الشديد. على أثر ذلك قام المواطن أبو سعيد بالاتصال بمحامي الوحدة من أجل إنقاذهم من الموت. وعلى الفور قام محامو الوحدة بإجراء العديد من المداخلات والاتصالات على مدار الساعة، مع كل من الهلال الأحمر الفلسطيني واللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل تأمين إخراج أفراد العائلة من المنزل. وقد تكللت جهود الوحدة بالنجاح وذلك بإخراج العائلة في ساعات متأخرة من المنطقة أثناء عمليات القصف.

٢- تمكن محامو الدائرة القانونية بعد سنوات من العمل القانوني والمتابعة الحثيثة من ضمان جبر الضرر عن ذوي المرحوم مصطفى جهيني السواركة من سكان جحر الديك، جنوب شرقي مدينة غزة.

بدأت زوجه المرحوم السواركة حديثها أثناء تواجدها في مقر المركز لتسلمها شيك بقيمة مبلغ التعويض والبالغة ٣١٠ آلاف شيكل، بأننا طرقنا باب المركز عقب مقتل زوجي من أجل رفع قضية ضد الاحتلال الإسرائيلي، الذي قتله وحرمت أبناءه منه. وطيلة سنوات كنا على تواصل مع محامو المركز من اجل المتابعة الحثيثة والتي تكللت بالنجاح، وأنا أدعو كل الضحايا بعدم التخلي عن حقوقهم والتوجه إلى المركز لمتابعة قضاياهم للاقتصاص من الاحتلال الإسرائيلي.

تعود خلفيه القضية إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة غرب مستوطنة "نتساريم" سابقاً، جنوبي مدينة غزة، كانت قد أطلقت النار بتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠٠٤ تجاه مجموعة من المدنيين على الطريق الساحلي، مما أدى إلى إصابة المواطن مصطفى جهيني السواركة البالغ من العمر ٣٥ عاماً عند وفاته بعيار ناري في

محامو الوحدة القانونية خلال تسليم عائلة السواركة قرار التعويض

الرقبة، بينما كان متواجداً داخل سيارة أجرة "ميكروباص" من نوع هيونداي. وقد فارق المواطن السواركة الحياة نتيجة الإصابة قبل وصوله إلى مستشفى الشفاء بغزة. وبعد مرور أكثر من ٦ سنوات تمكن محامو الوحدة بجبر الضرر عن ذوى الضحية، وذلك عبر تسوية عقدت مؤخراً مع ممثلي النيابة العسكرية الإسرائيلية تقضي بدفع مبلغ قيمته ٣١٠ آلاف شيكل لعائلة المواطن السواركة مقابل إنهاء الملف.

٣- في سابقة هي الأولى من نوعها المركز ينجح في جبر الضرر لإحدى العائلات من ضحايا الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة.

تكللت جهود المركز بالنجاح وذلك عبر تسوية عقدت مع ممثلي النيابة العسكرية الإسرائيلية تقضي بدفع مبلغ قيمته ٥٠٠ ألف شيكل للعائلة مقابل إنهاء الملف.

عائلة حجاج خلال توقيعهم على استمارة التعويض

بهذه الكلمات بدأ السيد صالح أبو حجاج حديثة، وأضاف:

بأننا لن ننسي صوت الرصاص التى انهالت علينا كالمطر فيما نحن نحاول الفرار من منطقة سكنانا في جحر الديك، جنوب شرقي مدينة غزة ، وكيف لنا أن ننسى مشهد أمي ريه سلامة عبد الكريم أبو حجاج، وشقيقتي ماجدة عبد الكريم أبو حجاج، وهما تسقطان أرضاً مضرجتين بدمائهما بعد إصابتهما من رصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي. وقد كنا على يقين بتوكيلنا للمركز بأن محاميه لن يدخروا جهداً في سبيل إنصافنا، وملاحقة الاحتلال وبذل كل ما هو مطلوب ليعلم الاحتلال بأننا لن نتركهم يقترفوا بحقنا الجرائم ونصمت، بل سنلاحقهم بشتى الوسائل المتاحة.

تعود خلفيه القضية إلى أنه بتاريخ ٤ يناير ٢٠٠٩ وخلال عملية الاجتياح البري الإسرائيلي لمناطق مختلفة من قطاع غزة، سيطرت قوات الاحتلال الإسرائيلي على محيط المدخل الشمالي لقرية جحر الديك، جنوب شرقي مدينة غزة، وقامت بإطلاق العديد من القذائف بشكل عشوائي تجاه المدنيين وممتلكاتهم بهدف تهجيرهم قسراً عن مكان سكناهم. وبناء على طلب من قوات الاحتلال الإسرائيلي لسكان المنطقة بضرورة مغادرة المنطقة، قام عدد كبير من السكان، معظمهم من النساء والأطفال، بالخروج من منازلهم حاملين الرايات البيضاء. ولدى وصولهم منزل أبو حجاج وتحديداً على بعد ١٠٠ متر شمالاً من المنزل، قام جنود إسرائيليون متمركزون في المنطقة بإطلاق النار بشكل كثيف تجاههم، مما أدى لقتل الأم ريه حجاج، وابنتها ماجدة حجاج. وقد منعت قوات الاحتلال في حينه الطواقم الطبية والدفاع المدني من الوصول للمنطقة وإسعاف المدنيين. وبعد إعلان وقف إطلاق النار بتاريخ ١٨ يناير ٢٠١٠ تم العثور على الجثتين تحت الأنقاض.

وسائل القياس

- بلغ عدد الملفات التي تم إرسالها نيابة عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان٧٠ ملفاً تتعلق بجرائم القتل والإصابة والتدمير وسلب الممتلكات.
- تلقت الوحدة القانونية العديد من الردود من جهات إسرائيلية رسمية مختلفة حول الشكاوى التي قامت الوحدة بإرسالها، وهي موزعة كما هو مبين في الجدول رقم (٤) على الشكل التالي:

جدول رقم (٤): الردود التي تلقتها الوحدة من الجهات الإسرائيلية المختصة خلال عام ٢٠١١

الجهة ذات العلاقة	رد إيجابي	رد سلبي	قيد المتابعة	المجموع
ضابط ركن التعويضات وزارة الدفاع		٢	٦١	٦٣
النيابة العسكرية الإسرائيلية		١٢	٤٩	٦١
المستشار القانوني للشرطة البحرية			٥	٥
المجموع		١٤	١١٥	١٢٩

- رصد وتوثيق حاله واحدة من الاعتداءات المستمرة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي على الصيادين الفلسطينيين.
- رصد العديد من القرارات التعسفية من المحاكم الإسرائيلية والخاصة في قضايا التعويض والقاضية بدفع كفالات عالية جداً تتجاوز المقدرة المالية للضحايا، لصعوبة الأوضاع الاقتصادية.
- رصد حالة واحدة من التهديد الخطير والحقيقي على العديد من القضايا التي لم تدفع كفالتهم بشطبها وإضاعة حق الضحايا من التعويض.
- رصد الوحدة لموضوع تنوع القرارات الصادرة من المحكمة الإسرائيلية العليا بالقدس بخصوص دفع الكفالات.
- رصد الوحدة لموضوع تعدد القرارات الصادرة من المحاكم الإسرائيلية بخصوص سماع الشهود في قضايا التعويض.
- رصد الوحدة لاهتمام كبير بين أوساط المهتمين بانتهاكات حقوق الإنسان، بعد بث اللقاءات التلفزيونية التى أجراها محامو الوحدة.
- ملاحظة الوحدة لحالة الارتياح والطمأنينة لدى الضحايا الذين استلموا مبالغ مالية كتعويض عن الضرر الذي أصابهم من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، عبر التسوية الودية التى صادقت عليها المحكمة الإسرائيلية في قضاياهم.

رصد لعدد القرارات والسوابق القضائية

- صادقت المحكمة الإسرائيلية حول تسوية ودية بدفع مبلغ ٣١٠ آلاف شيكل لعائلة المواطن مصطفى السواركة والذي قتل جراء إصابته بعيار ناري في الرقبة بتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠٠٤، بينما كان متواجداً داخل سيارة أجرة، عندما أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة غرب مستوطنة "نتساريم" سابقا، جنوبي مدينة غزة النار تجاه مجموعة من المدنيين على الطريق الساحلية.
- صادقت المحكمة الإسرائيلية حول تسوية ودية بدفع مبلغ ٥٠٠ ألف شيكل لعائلة المرحومتين ريه سلامة عبد الكريم أبو حجاج، ٦٤ عاماً، وماجدة عبد الكريم أبو حجاج ٣٧ عاماً، من سكان جحر الديك، جنوب شرقي مدينة غزة، اللتين قتلتهما قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عملية "الرصاص المصبوب" (٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ – ١٨ يناير ٢٠٠٩). وتعتبر هذه سابقة أولى من نوعها ينتزع فيها المركز تعويضاً للضحايا المدنيين من سكان قطاع غزة خلال العملية المذكورة بعد عامين ونصف العام من المتابعة والملاحقة القانونية في المحاكم الإسرائيلية. وما يزال المركز يتابع مئات القضايا نيابة عن ضحايا العدوان على غزة من المدنيين الفلسطينيين.
- إصدار المحكمة العليا قراراً في إحدى القضايا يقضي بتخفيض الغرامة التي صدرت عن محكمة الموضوع وإعادة كفالة الاستئناف.

(٢) ملاحقة مجرمي الحرب

يعتبر ملف ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين من أهم الملفات التي تعمل عليها الوحدة القانونية وذلك لتقديم المتورطين في جرائم الحرب إلى المحاكم المختصة، سيما وأن السلطات الإسرائيلية، وبخاصة النائب العام الإسرائيلي يعملان جاهدين من أجل عدم التحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبت في غزة، والعمل على إضفاء الشرعية على الجرائم المرتكبة وحماية مرتكبيها من المحاسبة.

وعليه باشرت الوحدة بالعمل بشكل قانوني ومهني فيما يتعلق بمهام ملاحقة مجرمي الحرب من قادة دولة إسرائيل، حيث تم إعداد وتجهيز ملفات خاصة بمئات الضحايا بالتعاون مع محامين دوليين من أجل رفعها أمام المحاكم الدولية، وتحديدا في بريطانيا وإسبانيا، هذا بالإضافة لمتابعة القضايا التي تم رفعها في الفترة السابقة.

النشاط

١. التوثيق القانوني وبناء الملفات:

عمل محامو الوحدة القانونية وخلال عام ٢٠١١ على العديد من الإجراءات القانونية من أجل ملاحقة مجرمي الحرب. وكان أبرز تلك الإجراءات أعمال التوثيق القانوني، الزيارات الميدانية لمكان الجريمة، وأخذ التصاريح المشفوعة بالقسم من الضحايا وشهود العيان. وقد بلغ عدد ملفات الجرائم التي تم توثيقها قانونياً من قبل الوحدة ٧٠ ملفاً، موزعة على النحو التالي:

٢. توطيد العلاقات مع خبراء ومحامين دوليين

تواصلاً للجهود الحثيثة والمستمرة في توطيد علاقاتها مع العديد من الخبراء والمحامين الدوليين من أجل ملاحقة ومحاسبة مجرمي الحرب من القادة السياسيين والعسكريين الإسرائيليين أمام المحاكم الدولية في إطار مسئوليتهم عما يقترفونه من جرائم بحق المدنيين الفلسطينيين، واصل المركز نشاطه على الشكل التالي:-

١. تجهيز وإعداد القضايا نيابة عن الضحايا من أجل رفعها أمام المحاكم الدولية، وبخاصة في بريطانيا وإسبانيا.

٢. نسج المركز علاقات وطيدة مع عدد من المراكز الحقوقية منها مركز الحقوق الدستورية في نيويورك، ومؤسسة هيكمان أند روز في لندن بالمملكة المتحدة، واللتين تعتنيان في عملهما بملاحقة مجرمي الحرب.

٣. تعاون المركز مع المراكز الحقوقية توج بإصدار أوامر اعتقال بحق مجرمي الحرب الإسرائيليين وهم:-

- اللواء المتقاعد دورون ألموج الذي كان يشغل منصب قائد المنطقة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي، حيث صدر بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠٠٥ أمر توقيف من رئيس محكمة صلح لندن تيموثي ووركمان، بحقه وبسبب فراره من العدالة لم يتم تنفيذ هذا القرار.
- تسيبي ليفني وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة، وقد أصدر قاضٍ كبير في لندن بشهر ديسمبر ٢٠٠٩ أمر اعتقال بحقها، لإدانتها بارتكاب جرائم حرب في عملية الرصاص المصبوب على غزة.

٤. تقديم المركز ومؤسسة هيكمان أند روز في لندن بالمملكة المتحدة نيابة عن أحد وكلائهما من ضحايا الحرب الإسرائيلية على غزة (عملية الرصاص المصبوب) في الفترة من ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ حتى ١٨ يناير ٢٠٠٩، طلب لرئيس النيابة العامة بالمملكة المتحدة إلى السماح باعتقال وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة تسيبي ليفني من أجل استصدار قرار عاجل من النائب العام باتهامها بارتكاب جرائم حرب في قطاع غزة.

٥. حشد المركز التأييد للمساءلة القانونية لمجرمي الحرب الاسرائيلين، والعمل على تحقيق العدالة للضحايا الفلسطينيين، عبر عدد من الحملات والمحاضرات في عدة دول.

٦. الاستمرار في متابعة القضايا المرفوعة ضد مجرمين الحرب الإسرائيليين أمام المحاكم الدولية في كل من هولندا وأسبانيا في السنوات السابقة.

٣. تنظيم اجتماعات خبراء لقاءات وجلسات استشارية حول موضوع الولاية القضائية:

لم تتمكن الوحدة من العمل على الاجتماعات المكملة لمؤتمر ملجا (Malaga) لظروف خارجة عن إرادتها.

مؤشر القياس

- بلغ عدد الملفات التي تم توثيقها ٧٠ ملفاً.
- تجهيز العشرات من القضايا لرفعها في الدول التي تعترف بمبدأ الولاية القضائية الدولية كبريطانيا وإسبانيا.
- بلغ عدد الدعاوى القضائية المتابعة ضد مجرمين حرب إسرائيليين قضيتين، حيث رفعت أمام القضاء الإسباني والقضاء الهولندي، خلال الأعوام المنصرمة.
- الاستمرار في ملاحقة مجرمي الحرب من خلال القضاء المحلي لبعض الدول الأوروبية لجلبهم ومحاكمتهم.

- تقييد حركة عدد من المسئولين الإسرائيليين المتورطين في جرائم حرب ضد الفلسطينيين على المستوى الدولي بسبب رفع قضايا ضدهم.
- لا يزال أمر التوقيف الذي صدر بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠٠٥ من رئيس محكمة صلح لندن تيموثي ووركمان بحق اللواء المتقاعد دورون ألموج والذي كان يشغل منصب قائد المنطقة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي، ساري المفعول.
- تعديل المملكة المتحدة بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠١١ التشريع الخاص بالولاية القضائية نتيجة للضغوط السياسية التى مارستها إسرائيل في أعقاب صدور أمري اعتقال بحق دورون ألموغ في عام ٢٠٠٥ وتسيبي ليفني عام ٢٠٠٩ ، التعديل منح رئيس النيابة العامة صلاحية الاعتراض على إصدار أوامر اعتقال بشان الجرائم التي تخضع للولاية القضائية.

وسائل القياس

- رصدت الوحدة اهتماماً بالغاً بين الأوساط القانونية الفلسطينية والإسرائيلية والدولية المهتمين بهذا الموضوع.
- مجرد إثارة هذا الموضوع يشكل أحد عوامل الردع للحيلولة دون إقدام الكثيرين على اقتراف جرائم حرب خوفاً من الملاحقة القانونية لهم كأفراد أمام القضاء الدولي.
- رصدت الوحدة حالة من الخوف بين قادة الاحتلال الإسرائيلي وتقييد حرية الحركة لديهم، على إثر القضايا المرفوعة أمام المحاكم المختصة.
- رصدت الوحدة نجاح الضغوط السياسية التى مارستها إسرائيل في أعقاب صدور أمري اعتقال بحق دورون ألموغ في عام ٢٠٠٥ وتسيبي ليفني عام ٢٠٠٩، وذلك بتعديل التشريع الخاص بالولاية القضائية في المملكة المتحدة، حيث منح هذا التعديل رئيس النيابة العامة صلاحية الاعتراض على إصدار أوامر اعتقال بشان الجرائم التي تخضع للولاية القضائية.
- رصدت الوحدة انتهاك الحكومة البريطانية القانون، وذلك بعدم مساءلة وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة تسيبي ليفني عن جرائم الحرب التى ارتكبتها أثناء عملية الرصاص المصوب، والسماح لها بزيارة المملكة المتحدة بتاريخ ٦ أكتوبر ٢٠١١.

مخرج رقم (٣)

المساعدة القانونية للمحرومين من حرية الحركة:

واصلت الوحدة تقديم خدماتها القانونية للمواطنين الذين منعتهم سلطات الاحتلال الإسرائيلي من حرية الحركة والتنقل سواء بغرض تلقي العلاج، التعليم، ممارسة الشعائر الدينية، العمل، التواصل الإنساني. فاستمراراً لإغلاق كافة معابر القطاع الحدودية واستمرار سلطات الاحتلال إحكام حالة الحصار الشامل لنحو مليون ونصف المليون فلسطيني، بالإضافة إلى تدهور خطير في الأوضاع الصحية لسكان قطاع غزة وزيادة أعداد حالات الوفيات نتيجة عدم السماح لهم بالسفر لتلقي العلاج سواء في المستشفيات الإسرائيلية، مستشفيات الضفة الغربية أو في مستشفيات الدول العربية المجاورة. واستثنى من ذلك فتح المعابر جزئياً ولأيام معدودة، ولفئات محددة جداً، حيث تم تنفيذ هذا المخرج بموجب النشاطات المرصودة في الخطة السنوية، على النحو التالي:

النشاطات

١. تقديم شكاوى واعتراضات

تقدمت الوحدة خلال العام ٢٠١١ بـ ١٩٩ شكوى، حيث قدمت فيها شكاوى لمركز الحالات الإنساني بحاجز ايرز. الجدول التالي يوضح النشاط.

جدول يوضح تفاصيل شكاوى حرية الحركة

موضوع الشكوى	عدد الشكاوى	نتيجة المتابعة		
		إيجابي	سلبي	قيد المتابعة
حرمان مرضى ومرافقيهم من دخول إسرائيل للعلاج	١٧	٨	٩	–
حرمان مرضى ومرافقيهم من دخول الضفة الغربية والأردن للعلاج	٦٩	٢١	٣٨	١٠
منع مرافقين من السفر لمرافقة المرضى لتلقي العلاج بالضفة وإسرائيل	١٩	١١	٨	–

منع تجار من السفر لإسرائيل والضفة لأغراض التجارة	٨	٤	–	٤
منع مواطنين من دخول الضفة الغربية وإسرائيل للالتحاق بأسرهم	٢٠	٨	١١	١
منع مواطنين من العودة إلى القطاع	٣	٢	١	–
منع مواطنين من السفر للدراسة وأسباب أخرى	١٨	٨	٩	١
منع مواطنين من السفر للضفة الغربية والقدس لأداء شعائرهم الدينية	٢٦	٢٠	١	٥
دخول مقدسيين وأجانب للقطاع لأغراض إنسانية	٧	٧		
منع من السفر لرام الله لحضور دورة نوعية	١٢	٧	٥	
المجموع	١٩٩	٩٦	٨٢	٢١

- نتيجة لتلقي الوحدة القانونية ردوداً سلبية وتحديداً للممنوعين من الحرية والتنقل لتلقي العلاج، قامت الوحدة بالتوجه باعتراضات إلى دائرة الالتماسات التابعة لنيابة الدولة الإسرائيلية، حيث قدمت خلال الفترة السابقة ١٤ اعتراضاً والنتيجة كانت على النحو التالي:- ٦ ايجابي، ٧ سلبي، واعتراض واحد قيد المتابعة.
- بتاريخ ١٨-٠٥- ٢٠١١ تم توجيه كتاب للمستشار القانوني بقطاع غزة حول تحديد الوضع القانوني لمبعدي كنيسة المهد والعمل على عودتهم إلى مكان سكناهم.

٢.رفع قضايا والتماسات

- تابعت الوحدة القضية التي تم رفعها بتاريخ ١٥ مارس ٢٠١٠ بالتعاون مع العديد من المؤسسات الحقوقية بخصوص منع مواطنين من حملة الهوية الغزيه للسفر إلى الضفة الغربية للالتحاق بأسرهم.
- تابعت الوحدة الالتماس الذي تم رفعه بشهر مايو ٢٠١٠ بالتعاون مع مؤسسات أهلية وحقوقية أمام المحكمة العليا الإسرائيلية ضد إبعاد الفلسطينيين بالقوة من الضفة الغربية إلى قطاع غزة بسبب عنوانهم، وهي قيد المتابعة.
- تابعت الوحدة التماسين قُدِّما في ٢٠١٠، أمام المحاكم الإسرائيلية بخصوص منع مرضى من السفر لتلقي العلاج.
- لا تزال الوحدة تتابع الالتماس المقدم بتاريخ ١٣ مايو ٢٠٠٨، مع عدد من المؤسسات الحقوقية إلى المحكمة العليا الإسرائيلية بخصوص منع توريد الوقود لسكان قطاع غزة، وذلك خرقاً لقرار المحكمة الصادر في شهر يناير من العام ٢٠٠٨.

٣.توطيد العلاقات مع مؤسسات صحية وحقوق إنسان

قامت الوحدة بنسج علاقة مهنية مع العديد من المؤسسات الصحية والمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان من أجل تسهيل حرية الحركة والتنقل للمواطنين الفلسطينيين، ومن بين تلك المؤسسات رابطة أطباء لحقوق الإنسان في إسرائيل، وذلك نتيجة حرمان سكان القطاع من حرية التنقل والحركة للخارج، واقتصارها على فئات محدودة جداً من المرضى الذين يصنفون كحالات حرجة جداً وخطيرة، وفق قيود مشددة وإجراءات معقدة. وكذلك مع دائرة العلاج بالخارج بغزة.
وخلال عام ٢٠١١ وجهت الوحدة (٨٣) خطاباً لكل من دائرة العلاج بالخارج بغزة ورابطة أطباء لحقوق الإنسان من أجل تحديد الحصول على تغطية مالية، وكذلك موعد مع طبيب أخصائي في المستشفيات الإسرائيلية لعدد من مرضى لم تتوفر إمكانية تشخيص حالتهم المرضية في قطاع غزة.

قصة نجاح

١- مساعدة طفل كفيف باصطحاب والدته خلال رحلة علاجه بالقدس

يعاني الطفل خميس رائد أبو عرب، والبالغ من العمر ١٢ عاماً، من فقدان للبصر. ولعدم إمكانية إجراء عمليات دقيقة بالعيون داخل مستشفيات القطاع، فقد قرر الأطباء تحويله إلى مستشفى سان جون بالقدس لإجراء عملية جراحية له "زراعة قرنية" حتى يتمكن من الرؤيا. وعليه تقدمت عائلة الطفل أبو عرب بطلب لدائرة التنسيق والارتباط بالشئون المدنية بغزة، من أجل الحصول على تصريح للسفر للمريض ووالدته بصفتها مرافقة له في رحلة علاجه.
تفاجأت عائلة الطفل أبو عرب بتاريخ٦-٩-٢٠١١، بمنع قوات الاحتلال الإسرائيلي لوالدة الطفل المريض من مرافقته للسفر لمستشفى سان جون في مدينة القدس المحتلة

لإجراء العملية الجراحية. فور توكيل ذوي الطفل أبو عرب للوحدة من أجل تقديم المساعدة لهم، قامت الوحدة بإرسال شكوى للمركز الإنساني بحاجز ايرز، وإجراء اتصالات مع ذوي الاختصاص من أجل السماح للأم بمرافقه طفلها الكفيف، سيما وأن الطفل من ذوى الاحتياجات الخاصة، وإنه بحاجة ماسة لأحد والديه ليرافقه في رحلة العلاج. وبالفعل تكللت جهود الوحدة بالنجاح حيث سافرت الأم وطفلها الكفيف بتاريخ ١٢,٠٩,٢٠١١ عبر حاجز ايرز للقدس لإجراء العملية الجراحية لطفلها.

مؤشرات القياس

- – بلغ عدد الشكاوى التي تابعتها الوحدة ١٩٩ شكوى.
- – عدد الردود التي تلقتها الوحدة ٩٦ رداً ايجابياً حول الشكاوى التي قدمتها حول حرية الحركة.
- – بلغ عدد القضايا والالتماسات المتابعة أمام المحاكم الإسرائيلية منذ العام ٢٠١٠ وأعوام سابقة ٤.
- – بلغ عدد الخطابات الموجهة من قبل الوحدة لرابطة الأطباء ودائرة العلاج بالخارج ٨٣ خطاباً.
- – بلغ عدد الردود الإيجابية التي تلقتها الوحدة على الخطابات الموجهة من قبل الوحدة لرابطة الأطباء ودائرة العلاج بالخارج ٧٠ رداً ايجابياً.
- – تلقت الوحدة ردين من المحكمة العليا الإسرائيلية بخصوص التماسات قدمت في عام ٢٠١٠ حول منع مرضى من تلق العلاج، كان الأول إيجابياً والآخر سلبياً.
- – بلغ عدد الاعتراضات المقدمة لدائرة الالتماسات للنيابة الإسرائيلية، ١٤ اعتراضاً، وكانت النتيجة، ٦ ايجابي، ٧سلبي، وواحد قيد المتابعة.
- – تلقت الوحدة بتاريخ ١٣-٠٦- ٢٠١١ رداً من المستشار القانوني بقطاع غزة حول تحديد الوضع القانوني لمبعدي كنيسة المهد والعمل على عودتهم إلى مكان سكناهم. مفاده بأن الموضوع لا يدخل ضمن صلاحياته، وعليهم التوجه إلى الشئون المدنية والمركز الإنساني.

وسائل القياس

- – رصدت الوحدة حالة من الاستمرار في تقيد حرية المواطنين من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.
- – رصد الوحدة من خلال متابعة ملف المحرومين من حرية الحركة بأن الردود السلبية أكثر من الايجابية.
- – رصدت الوحدة حالة من التجاوب المهني بينها وبين العديد من المؤسسات الصحية والمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان.
- – ملاحظة الوحدة من خلال متابعة ملف مبعدي كنيسة المهد بأن سلطات الاحتلال تماطل في تحديد الوضع القانوني لهم.

مخرج رقم (٤)

حشد التأييد والمساهمة في جهود المركز في فضح إنتهاكات قوات الاحتلال والتعريف بها على المستوى الدولي وحث المجتمع الدولي على التدخل لمواجهتها

(١) المساهمة في إعداد مداخلات المركز أمام الأجسام الدولية (لجان الأمم المتحدة).

النشاط

» بتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠١١ تقدمت الوحدة بمذكرة بشأن التحقيقات المحلية للجنة الخبراء المعينة من قبل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة حول انتهاكات القانون الدولي المشتبه بارتكابها في سياق عملية "الرصاص المصبوب". شدد المركز في المذكرة على أن نظام التحقيق الإسرائيلي في مجملة هو نظام يشوبه الخلل الأمر الذي يمنع إجراء تحقيقات ومحاكمات جدية وفقا لمتطلبات القانون الدولي.

(٢) الإدلاء بالشهادة أمام لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تؤثر على حقوق الشعب الفلسطيني والعرب الآخرين في الأراضي المحتلة.

النشاط

» بتاريخ ٢٢-٧-٢٠١١ أدلى مدير الوحدة القانونية بشهادته أمام لجنه الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس

حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة والمنعقدة في مدينة غزة. وخصص مدير الوحدة شهادته للحديث عن غياب العدالة في النظام القضائي الإسرائيلي، وتطرق إلى الصعوبات التي يواجهها ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان للوصول إلى القضاء في ظل القوانين القائمة التي تحول دون إنصاف الضحايا وحصولهم على التعويضات. كما استعرض أوضاع المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال وما يتعرضون له من ظروف معيشية قاسية وغير إنسانية وحاطة بالكرامة، بما في ذلك جرائم التعذيب، وتدهور ظروفهم الصحية والإهمال الطبي بحقهم، بمن فيهم سجناء يعانون من أمراض خطيرة، وإجراءات العزل الانفرادي في الزنازين. كما زود أعضاء اللجنة بإحصائيات ومعطيات حول المعتقلين بما فيهم أعداد الأطفال والنساء والمرضى.

مخرج رقم (٥)

المساعدة القانونية لإعادة جثامين محتجزة لدى إسرائيل

النشاطات

١. شكاوى للإفراج عن جثامين قتلى تحتجزها قوات الاحتلال

ولتنفيذ هذا المخرج قامت الوحدة بالنشاطات التالية:

تابعت الوحدة القانونية عددا من الشكاوى التي تتعلق باحتجاز قوات الاحتلال الإسرائيلي جثامين شهداء فلسطينيين، منها جثامين مضى على احتجازها عدة سنوات. وقد بلغت عدد ملفات جثامين الشهداء التي قامت الدائرة بمتابعتها ١٨ ملفاً من بينها ملفات متابعة منذ سنوات. وما زالت قوات الاحتلال تحتجز جثامين الشهداء الفلسطينيين وترفض تسليمها إلى ذويها، في انتهاك صارخ للأعراف والتقاليد الإنسانية.

٢. رفع قضايا

ولتنفيذ هذا المخرج، قامت الوحدة بالنشاطات التالية:

نتيجة لتعنت السلطات الإسرائيلية والمماطلة في الرد على الرسائل المرسلة لهم بخصوص تسليم جثث الشهداء المحتجزة لديهم، قامت الوحدة القانونية بتقديم اعتراض إلى دائرة الالتماسات التابعة للنيابة العسكرية الإسرائيلية.

مؤشر القياس

- بلغ عدد الاعتراضات المتابعة من قبل الوحدة والمقدمة إلى دائرة الالتماسات التابعة للنيابة العسكرية الإسرائيلية اعتراضاً واحداً يشمل احتجاز ١٨ جثمان شهيد فلسطيني من قبل قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي.
- بلغ عدد رسائل التذكير اثنتين بخصوص الموضوع المذكور.
- تلقت الوحدة رداً من دائرة الالتماسات التابعة للنيابة العسكرية الإسرائيلية بأن الموضوع قيد الفحص.
- تلقت الوحدة رداً من النيابة الإسرائيلية مفاده بأن الجهة المختصة هي المستشار القانوني بالضفة الغربية وقطاع غزة.
- نشر آخر التطورات في ملف الجثامين عبر النشرة الإعلامية للمركز.
- عقد لقاء بتاريخ ١٧-٢٠١١/١ في مقر الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ومع مؤسسات مجتمع مدني حول موضوع احتجاز جثامين الشهداء.

وسائل القياس

- رصدت الوحدة ١٨ جثة تم حجزها لدى قوات الاحتلال الإسرائيلي.
- رصدت الوحدة حالة من الابتزاز السياسي من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي لملف الجثامين المحتجزة، وفي ذلك انتهاك صارخ للأعراف والتقاليد الإنسانية.
- رصدت اهتماما كبيرا من قبل المختصين بما تم نشره عن الموضوع.

مخرج رقم (٦)

ضمان وتعزيز الحق في الصحة

النشاطات

١. توفير تغطية مالية للمرض وتحديد مواعيد داخل المستشفيات

واصلت الوحدة تقديم خدماتها القانونية للمواطنين المرضى، حيث قامت بنسج علاقة مهنية مع العديد من المؤسسات الصحية وعلى رأسها دائرة العلاج بالخارج التابعة لوزارة الصحة الفلسطينية من أجل تسهيل تحديد مواعيد وتغطية مالية لمرضى القطاع داخل المستشفيات وضمان توفير كفالة مالية لهم.
فقد قامت الوحدة بمساعدة عدد من المرضى الذين بحاجة لرعاية صحية وقد بلغ عددهم ٥٠٦ مرضى خلال عام ٢٠١١.

٢. التنسيق مع جهات مختصة لضمان سفر المرضى

استمراراً لجهود الوحدة في مساعدة مرضى سكان قطاع غزة بالسفر للعلاج عبر معبري بيت حانون، ورفح الحدودي للتوجه إلى المستشفيات المختلفة، فقد قامت الوحدة بالتنسيق لهم مع الجهات المعنية والمختصة بذلك، حيث ساعدت ٣٤٠ مريضاً بالتنسيق لهم بالسفر لتلقي العلاج المناسب.

جدير ذكره بأن كل حالة من حالات العلاج تمر بالعديد من الإجراءات والآليات العقيمة حتى نتوصل بالنهاية إلى نتيجة مرضية بقدر الإمكان، حيث يتم مخاطبة جهات فلسطينية وإسرائيلية ومؤسسات ذات علاقة من أجل مساعدة المرضى، لضمان حقهم في الصحة تبدأ الإجراءات بـ:-

- من داخل المشافي الفلسطينية، حيث تبدأ بعمل نموذج رقم واحد ويرسل لدائرة العلاج بالخارج من أجل العرض على اللجنة الطبية العليا للقرار، ومن ثم ترسل الطلبات الموافق عليها من طرف اللجنة الطبية العليا إلى وزارة الصحة في رام الله من أجل استصدار تغطية مالية للعلاج بالخارج عبر مدير دائرة العلاج بالخارج في غزة .
- تقديم طلبات المرضى لدائرة التنسيق والارتباط في غزة من أجل ضمان سفرهم في الموعد المحدد عبر معبر بيت حانون (إيرز).
- في حال تلقي المريض رداً سلبياً، تمثل بحرمانه من حقه بالسفر لتلقي العلاج، هنا ندخل ضمن مستوى آخر من الإجراءات. تبدأ بتوجيه كتب للجهات المختصة الإسرائيلية من أجل السماح للمريض بالسفر، وتستمر الوحدة في متابعة الحالة لضمان سفر المريض. آخر إجراء يتم إتباعه هو التوجه للمحكمة العليا الإسرائيلية من خلال تقديم إلتماس لها للسماح للمريض بالسفر للعلاج.
- هناك مساعدة أخرى للمرضى اللذين لا يمكن تشخيص حالتهم المرضية في مستشفيات غزة، تتمثل هذه المساعدة بالتواصل مع مؤسسات ذات علاقة مثل رابطة أطباء لحقوق الإنسان، من أجل توفير تغطية مالية وموعد مع طبيب أخصائي في المستشفيات الإسرائيلية لتشخيص حالته وتقديم الاستشارة الطبية له.

مؤشرات القياس

بلغ عدد المرضى الذين حصلوا على تغطيات المالية ومواعيد المستشفيات ٥٠٦ مرضى.
بلغ عدد المرضى المسافرين ٣٤٠ مريضاً.

قصص ناجحة:

١- إنقاذ حياة عدد من الأطفال المرضى من سكان قطاع غزة

سارعت الوحدة فور تلقيها معلومات من والد الطفلة مها فروانة، بأن طفلته وخمسة أطفال آخرين يعانون من مشاكل صحية تتمثل في (أمراض الدم والهوموفيليا)، ومتواجدين في قسم أمراض الدم في مستشفي الشفاء وحالتهم حرجه جداً، ولا توجد إمكانية لعلاجهم داخل المستشفيات الفلسطينية وبحاجه إلى مستشفى متقدمة لإنقاذ حياتهم، بالتدخل بشكل فوري مع عدد من جهات الاختصاص من أجل إنقاذ حياه هؤلاء الأطفال. فبتاريخ ١٣ مارس ٢٠١١ أرسلت الوحدة كتاباً عاجلاً لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية من أجل المساعدة بتحويلهم إلى مستشفى متخصصة داخل الخط الأخضر لعلاجهم.
وفي سياق آخر تم التدخل مع قسم المواعيد بدائرة العلاج بالخارج في غزة من أجل مخاطبة العديد من المستشفيات المتخصصة داخل الخط الأخضر لتحديد مواعيد عاجلة لهم، والتدخل مع دائرة التنسيق والارتباط من أجل ضمان سفرهم. وقد تكللت هذه الجهود بالنجاح حيث تمكن هؤلاء الأطفال من السفر وتلقي العلاج المناسب داخل مستشفيات إسرائيلية متقدمة.

٢- المساعدة في إنقاذ حياة مريض

بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٤ وفي حوالي الساعة الثالثة عصراً، حضرت عائلة المواطن صبحي أبو مزيد، إلى مقر المركز في غزة، في حالة يرثى لها، فقد كان ابنهم في حالة

صحية حرجه جداً، وموجود داخل العناية المركزة في مستشفي الشفاء بغزة، وقد أبلغهم الأطباء بعدم وجود إمكانية طبية لعلاجه داخل مستشفيات القطاع. طلب ذوو الطفل من المركز المساعدة لإنقاذ حياة ابنهم وذلك بسفره للعلاج في احدى المستشفيات المتقدمة. على الفور تابع محامو الوحدة هذه الحالة بشكل عاجل جداً، وقاموا بالتواصل مع دائرة العلاج بالخارج وقسم المواعيد ودائرة التنسيق والارتباط، وعلى الرغم من مواجه صعوبات في سفر الحالة بسبب إغلاق معبر بيت حانون (إيرز) بقرار إسرائيلي بسبب الأعياد، إلا أن هذه الجهود تكللت بالنجاح. وقد رافق محامي الوحدة الحالة حتى خروجها المعبر في حوالي الساعة التاسعة مساء اليوم نفسه.

٣- المساعدة في إنقاذ حياة طفل مريض

بدأ المواطن محمد المبحوح شاحب الوجه وهو يسرد إلى محامي الوحدة قصة طفله البالغ من العمر ٤ سنوات، والذي تعرض بتاريخ ٢٠١١/٥/٤ لحادث طرق مروع، دخل على إثره مستشفي الشفاء في غزة، وقد أجريت له عملية فتح ثقب بالرقبة للتنفس الصناعي، وهو داخل قسم العناية المركزة بالمستشفى. ولعدم وجود إمكانية لعلاجه في داخلها، قرر أطباء العناية المركزة ضرورة تحويل الطفل إلى مركز طبي متقدم.

أدرك محامو الوحدة بأن الطفل معرض لخطر الموت، لأنه ووفقاً لنظام التأمين الصحي الحكومي رقم (١١٣) لسنة ٢٠٠٤، فإن وزارة الصحة الفلسطينية غير ملزمة بتغطية تكاليف العلاج لمصابي حوادث الطرق، ولا بد من جود آليات عاجلة جداً لإنقاذ حياته، سيما وأن وزارة الصحة، ممثلة بدائرة العلاج بالخارج، قبلت تحويله لمستشفي الميزان في الخليل على حسابه الخاص، وهو مركز غير مؤهل لاستقبال مثل هذه الحالات الخطيرة.

على الفور قام محامو الوحدة بالتدخل وبشكل عاجل جداً على أكثر من صعيد عبر التالي:-

- التواصل مع شركة التأمين بأن تتعهد بدفع تكاليف العلاج داخل مركز طبي متقدم.
- مخاطبة عدد من المستشفيات لاستقبال الحالة بناء على تعهد من شركة التأمين بدفع نفقات العلاج.
- الحصول على موعد من مستشفى تل هشومير لمتابعة الحالة، حيث تعهدت المستشفى بعدم مطالبة وزارة الصحة بأي تعهد مالي.

على الرغم من أن شركة التأمين وذوي الطفل، وقعوا على تعهد بعدم مطالبة وزارة الصحة الفلسطينية بأية تكاليف علاج، إلا أن دائرة التنسيق بوزارة الشئون المدنية، ودائرة العلاج بوزارة الصحة رفضتا التعامل مع الحالة، بسبب تكاليف العلاج الباهظة. مع وجود هذه العقبة، تواصل محامو الوحدة مع جهات مختصة أخرى للحصول على موافقة لسفر الطفل ومرافقه، وبالفعل تُوِّجت هذه الجهود بالنجاح، فبتاريخ ٢٠١١/٥/١٨ نقل الطفل المريض مع جده المرافق إلى مستشفى تل هاشومير بواسطة سيارة إسعاف عناية مركزة.

٤- إنقاذ مريض في حالة خطرة خلال ٢٤ ساعة.

كان المريض أشرف أبو فنونه يرقد في مستشفى شهداء الأقصى، ويعاني من فشل كلوي وإلتهاب في أغشية القلب الداخلية، وكانت حالته الصحية تسوء بشكل سريع. وبناء على طلب ذوي المريض بتاريخ ٢٨,٠٨,٢٠١١ لمحامي المركز من أجل مساعدتهم في نقل ابنهم إلى مستشفى متخصصة، قام محامو الوحدة بالتعامل مع الحالة بشكل عاجل جداً، عبر التواصل مع كل من دائرة العلاج بالخارج، وقسم المواعيد بدائرة الصحة من أجل الحصول على تغطية مالية وموعد عاجل في إحدى المستشفيات الإسرائيلية. ونتيجة للتدخل اللحظي تم الحصول على تغطية مالية صادرة من وزارة الصحة الفلسطينية، وموعد عاجل من مستشفى كبلان بإسرائيل، يفيد بأنهم على استعداد لاستقبال الحالة. وبناء على ذلك تم التواصل مع مكتب التنسيق والارتباط بالشئون المدنية، من أجل سفر المريض، وبتاريخ ٢٩ أغسطس ٢٠١١ نقل المريض بواسطة سيارة إسعاف إلى المستشفى.

٥- مساعدة طفلة ومرافقتها بالسفر لمستشفى بنلسون للعلاج، خلال ٢٤ ساعة.

كانت الطفلة رهف محمود طباسي البالغة من العمر ٩ شهور، ترقد داخل مستشفى الأطفال في غزة، وكانت تعاني من مشاكل بالقلب. بتاريخ ٨ أكتوبر ٢٠١١ زاد الوضع الصحي للطفلة رهف سوءاً، مما دفع والد الطفلة بالحضور إلى الوحدة من أجل عرض مشكلة ابنته، وإن كانت هناك إمكانية لمساعدته لإنقاذ حياة طفلته البريئة.

على الفور وخلال فترة قياسية تم التعامل مع الحالة من قبل محامي المركز على أكثر من صعيد لإنقاذ حياة الطفلة. فقد تم الحصول على ما يسمي بنموذج رقم (١) من أجل تحويلها للعلاج خارج مستشفيات القطاع، والتغطية المالية لعلاج الطفلة على نفقة السلطة الوطنية الفلسطينية. والتواصل مع مستشفيات في الداخل وقسم المواعيد بالوزارة الفلسطينية من أجل الحصول على موعد في إحدى المستشفيات المتخصصة لاستقبال الحالة، كما تم التواصل مع التنسيق والارتباط في الشئون المدنية من أجل ضمان سفر الطفلة المريضة ومرافقتها بواسطة سيارة إسعاف عناية مركزة، وذلك لخطورة الحالة. وبتاريخ ٠٩-١٠-٢٠١١ تكللت جهود المركز بالنجاح، حيث سافرت الطفلة رهف ومرافقتها للعلاج إلى مستشفى بنلسون داخل إسرائيل.

وسائل القياس

- رصد لحالة من الارتياح من قبل المراجعين المقدمة لهم المساعدة.
- رصد الوحدة لعدد كبير من المرضى بحاجة لرعاية صحية.

ثانياً: على الأجندة الفلسطينية:

ما تزال الساحة الفلسطينية تشهد العديد من الانتكاسات، التي كان له الأثر السلبي الواضح على نشاط الوحدة على الأجندة الفلسطينية، وبخاصة استمرار حالة الفتان الأمني والاعتداء على سيادة القانون المستشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ واستمرار الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة جراء استمرار النزاع السياسي بين حركتي فتح وحماس؛ ولجوء الحكومتين في رام الله وغزة لظاهرة الاعتقال السياسي والاعتداء على المؤسسات والجمعيات الأهلية. هذه الظواهر أثرت بشكل واضح على تنفيذ الأنشطة التي وردت في الخطة السنوية للوحدة القانونية. وفيما يلي استعراض لما تم تنفيذه من نشاطات الوحدة على هذا الصعيد.

مخرج رقم (١)

المساعدة القانونية للمعتقلين الفلسطينيين في السجون الفلسطينية

لتنفيذ هذا المخرج الأساسي تم تقسيمه إلى مخارج فرعية، وهي على النحو التالي:

(١) وقف الاعتقالات غير القانونية

النشاط

تلقت الوحدة القانونية خلال عام ٢٠١١ بلاغات من ذوى المحتجزين داخل مراكز التوقيف المختلفة، ومواقع جهاز الأمن الداخلي، بعض منهم غير معروف مكان اعتقالهم. وقد بلغ عددها ٧٠ بلاغاً، وقد عملت الوحدة، وفي إطار برنامج المساعدة القانونية على تحديد مكان اعتقالهم، وإبلاغ ذويهم، وإجراء لقاءات مع جهات الاختصاص لحثهم على وقف الاعتقال غير المشروع.

(٢) الإفراج عن المعتقلين وتحقيق ظروف أفضل للمعتقلين

النشاط

١. زيارة وتمثيل المعتقلين وإصدار بيانات صحفية

واصلت الوحدة القانونية تقديم المساعدة القانونية للمعتقلين الفلسطينيين في السجون الفلسطينية، وذلك من خلال زيارة محامي الوحدة لمراكز التوقيف والاعتقال، من أجل الاطمئنان على وضعهم الصحي والقانوني، وضمان تحسين ظروف اعتقال أفضل لهم. ويمكن تفصيل هذا النشاط عبر التالي:

- قامت الوحدة القانونية بإجراء ٢٠ زيارة عامة وخاصة لمراكز الاعتقال المختلفة.
- زيارة معتقل مريض للاطمئنان على وضعه الصحي.
- الإفراج عن ٢٧ معتقلاً بعد تدخل الوحدة.
- منع محامي المركز من زيارة موكليهم داخل مراكز التوقيف التابعة للأمن الداخلي.
- إرسال شكويين لكل من النائب العام ووزير العدل في غزة، بخصوص مخالفة أوامر مشروعة، وعدم الإفراج عن معتقلين أصدرت المحكمة العليا قراراً يقضي بالإفراج عنهم لثبوت اعتقالهم غير المشروع.

٢. لقاءات ومراسلات

بسبب استمرار حالة الانقسام السياسي، والتعدي على مرفق القضاء باستمرار العمل في مجلس العدل الأعلى في قطاع غزة، لوحظ بشكل واضح إشكالات ملف المعتقلين والجهاز القضائي بشكل عام، وللإطلاع على تلك الإشكالات قام محامو الوحدة بإجراء عدة لقاءات ومراسلات مع ذوي الاختصاص:

- بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٠ تم الاجتماع مع النائب العام في غزة، وتم التطرق معه حول ظروف الاعتقال.
- بتاريخ ٥/١٠ /٢٠١١ اجتماع مع مدير الحجز والتوقيف بخصوص تحسين ظروف الاعتقال والزيارة.
- إجراء لقاء مع مسئولين من الأمن الداخلي في غزة بخصوص الإجراءات التعسفية الحاصلة مع نشطاء من الحراك الشعبي.
- بتاريخ ٢٠١١/٩/١٤ إجراء مداخلات مع مسئول بالأمن الداخلي من أجل مساعدة معتقل سابق لديهم من أجل حصوله على أماناته وشهادة لمن يهمه الأمر، وكانت النتيجة إيجابية.
- بتاريخ ٤-١٠-٢٠١١ عقد اجتماع مع النائب العام بخصوص منع محامي المركز من زيارة المعتقلين.

٣. وقف التعذيب.

النشاط

١. تقديم شكاوى

- تقدمت الوحدة بـ ١٠ شكاوى لمراقب عام الشرطة بخصوص اعتقال غير مشروع واختطاف وتعذيب مواطنين على يد الشرطة واحتجازهم.
- تقدمت الوحدة بـ ٣ شكاوى لكل من النائب العام، وزير العدل، ورئيس المجلس الأعلى للقضاء، بخصوص منع محامي المركز من زيارة موكليهم داخل مراكز التوقيف التابعة للأمن الداخلي، وخشيه المركز من تعرضهم للتعذيب.

٤. توفير ضمانات للمحاكمات العادلة والمساهمة لوقف عقوبة الإعدام.

النشاط

١.رقابة المحاكم ونشر التقارير:

لا يزال العمل في محاكم السلطة الفلسطينية غير مستقر، بسبب حالة الانقسام السياسي في السلطة الفلسطينية، وما أفرزته الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في غزة، وكان أبرزها التعدي على مرفق القضاء واللجوء إلى استخدام المحاكم الخاصة – العسكرية – وتشكيل مجلس العدل الأعلى. وهذا يحد بشكل كبير من التمتع بحقوق الإنسان، وبإحترام مبدأ الفصل بين السلطات.

فقد رصدت الوحدة ٧ أحكام إعدام بحق مواطنين من غزة خلال العام ٢٠١١، صدرت هذه الأحكام عن المحكمة العسكرية بغزة، والمحكمة المدنية، كما رصدت تنفيذ ٣ أحكام إعدام بحق مواطنين من سكان قطاع غزة.

- حضر محامو الوحدة جلستين في المحكمة العليا بغزة، بخصوص إغلاق منتدى شارك الشبابي.
- حضر محامو الوحدة ٧ جلسات أمام المحكمة العسكرية بخصوص مقتل المتضامن الإيطالي أريغوني.
- بتاريخ ٢٠١١/٤/١٣ حضر محامو الوحدة جلسة بالمحكمة العليا في غزة بخصوص وقف انتخابات نقابة المحامين.

مؤشرات القياس

- بلغ عدد المعتقلين الذين بُلِّغَت فيهم الوحدة ٧٠ معتقلاً.
- بلغ عدد الزيارات ٢٠ زيارة لمراكز التوقيف.
- بلغ عدد الشكاوى المقدمة بخصوص مخافة أوامر مشروعة، وعدم الإفراج عن معتقلين أصدرت المحكمة العليا قرارات تقضي بالإفراج عنهم لثبوت اعتقالهم غير المشروع، شكويين.
- بلغ عدد اللقاءات ٥ لقاءات.
- بلغ عدد المعتقلين المفرج عنهم ٢٧ معتقلاً وذلك بعد تدخل الوحدة.
- بلغ عدد الشكاوى المقدمة بخصوص اعتقال مواطنين بشكل غير مشروع وتعذيبهم ١٠ شكاوى.
- بلغ عدد الشكاوى المقدمة بخصوص منع محام المركز من زيارة موكليهم داخل مراكز التوقيف التابعة للأمن الداخلي، وخشيه المركز من تعرضهم للتعذيب، ٣ شكاوى.
- بلغ عدد الجلسات التى حضرها محامو الوحدة في المحاكم ٩ جلسات.
- أصدرت الوحدة بتاريخ ٢٢ يونيو ٢٠١١ بياناً صحفياً بخصوص اعتقال مواطن بطريقة غير مشروعة.

وسائل القياس

- رصدت الوحدة استمرار سياسة الاعتقال غير المشروع وتعذيب عدد من المواطنين داخل مراكز التوقيف المختلفة.
- رصدت الوحدة حالات منع محامي الوحدة من زيارة معتقلين.
- رصدت الوحدة عدم وجود أي سيطرة من قبل المسئولين على جهاز الأمن الداخلي واستمرار إخفاء معلومات عن المعتقلين .

- تلقى محامو الوحدة تجاوباً من خلال اللقاءات التي أجروها مع ذوي الاختصاص.
- رصدت الوحدة زيادة أحكام الإعدام من قبل المحاكم العسكرية والمدنية في غزة.
- رصدت الوحدة بدأ تنفيذ قرارات الإعدام من قبل وزارة الداخلية في غزة على الرغم من عدم مصادقة الرئيس عليها.

مخرج رقم (٢)

المساعدة القانونية لضحايا التعسف باستخدام السلطة

لتنفيذ هذا المخرج الأساسي تم تقسيمه إلى مخارج فرعية، وهي على النحو التالي:

(١) ضمان تطبيق قانون الخدمة المدنية:

بسبب ما آلت إليه الأوضاع في قطاع غزة، وعدم وجود جهة قانونية لمخاطبتها بعد حالة الانقسام الحاصلة منذ يونيو ٢٠٠٧ بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حاولت الوحدة القانونية العمل على إجراء مداخلات وزيارات ولقاءات محدودة وفي حالة الضرورة لبعض المختصين، بالإضافة إلى توثيق بعض الحالات.

النشاطات

١. تقديم شكاوى ورفع قضايا نيابة عن ضحايا سوء استخدام السلطة

قامت الوحدة وخلال العام ٢٠١١ بإرسال شكاوى وإجراء عدد من اللقاءات مع جهات مختلفة نيابة عن ضحايا التعسف باستخدام السلطة، وهي على النحو التالي:

أولاً الشكاوى:

جدول يوضح الشكاوى

جهة الاختصاص المقدم لها الشكوى	عدد الشكاوى
جريدة فلسطين	١
مراقب عام وزارة الداخلية	٤
سلطة جودة البيئة	١
وزارة المالية	٦
النائب العام في رام الله وغزة	٣
وزارة الأسرى والمحررين	١
الدائرة القانونية بوكالة الغوث في غزة	١
شركة الكهرباء في غزة	١
وزارة الداخلية في غزة ورام الله	٥
وزير الصحة في رام الله وغزة	٢
سفارة مصر في رام الله	١
وزير العدل	٢
وزير التربية والتعليم	١
هيئة التقاعد الفلسطيني	١
مدير العلاج بالخارج بوزارة الصحة في رام الله	١
وزارة الأوقاف	١
وزارة الحكم المحلي	١
المجموع	٣٣

ثانياً اللقاءات والمداخلات

١. ١. بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٣ تم عقد اجتماع مع الدكتور يوسف المدلل مدير مكتب وزير الصحة بخصوص منع أطباء من السفر.
٢. ٢. بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٣ تم اجتماع مع مدير مكتب النائب العام بخصوص منع مواطن من السفر.
٣. ٣. بتاريخ ٢٠١١/٥/٣١ تم عق اجتماع مع النائب العام العسكري لمناقشة بعض القضايا القانونية
٤. ٤. مداخلة مع المستشار القانوني بوكالة الغوث بخصوص حادث سير لأحد المواطنين.
٥. ٥.بتاريخ ٢٠١١/٤/١٤ أجرى محامو الوحدة لقاءاً مع رئيس بلدية رفح بخصوص تعديات على أحد الشوارع.
٦. ٦.بتاريخ ٢٠١١/٤/٣ تم عقد اجتماع مع الدكتور يوسف المدلل مدير مكتب وزير الصحة بخصوص منع أطباء من السفر.
٧. ٧.بتاريخ ٢٠١١/٤/١٣ حضور اجتماع الجمعية العامة لنقابة المحامين بخصوص الانتخابات.
٨. ٨. بتاريخ ١٨-٥-٢٠١١ عقد لقاء مع السيد وزير العدل لمناقشة بعض القضايا الهامة.
٩. ٩. بتاريخ ٣١-٥-٢٠١١ عقد لقاء مع الأستاذ النائب العام العسكري لمناقشة بعض القضايا الهامة.
١٠. ١٠. اجتماع مع رئيس قسم الاستقبال والطوارئ في مستشفى الشفاء بخصوص وفاة مواطن وعدم إصدار تقارير طبية.
١١. ١١. لقاء مع مدير لجنة التنظيم المركزية في وزارة الحكم المحلي بخصوص ملف ترخيص محطة وقود في النصيرات.
١٢. ١٢. بتاريخ ١٩-٩-٢٠١١ إجراء لقاء مع المستشار القانوني لهيئة التقاعد الفلسطينية بخصوص قطع راتب موظف سابق.
١٣. ١٣. بتاريخ ١٩-٩-٢٠١١ لقاء مع مديرة مؤسسة النور للمعاقين بخصوص مساعدة كفيفات.
١٤. ١٤. بتاريخ ١٨-٩-٢٠١١ لقاء مع وكيل وزارة المواصلات بخصوص رخص قوارب الصيد.
١٥. ١٥. بتاريخ ٢٠-٩-٢٠١١ لقاء مع مسئول بوزارة الاقتصاد بخصوص الأمر العسكري الإسرائيلي الخاص بالتصدير الأمني وتقييد حركة الصيد.
١٦. ١٦. بتاريخ ٢٠١١/٩/٢١ لقاء مع المهندس يوسف شعبان مدير الدائرة الفنية والتخطيط في بلدية بيت حانون لحل موضوع إحدى المواطنات.
١٧. ١٧. بتاريخ ٤-١٠-٢٠١١ عقد اجتماع مع النائب العام بخصوص الوضع القانوني لمنتدى شارك الشبابي.
١٨. ١٨. بتاريخ ٢٠١١/١١/١ عقد لقاء مع المستشار القانوني لهيئة التقاعد الفلسطينية بخصوص مستحقات موظف.
١٩. ١٩. بتاريخ ٢٠١١/١١/٢ عقد لقاء مع إبراهيم رضوان رئيس سلطة الأراضي في غزة بخصوص الإخطار الموجّه لجمعية الشبان المسيحية وعدد من المؤسسات غير الحكومية بضرورة دفع الإيجارات عن الأراضي القائمة عليها تلك المؤسسات بالإضافة لمتابعة موضوع حي النزهة.
٢٠. ٢٠. لقاء صحفي مع جريدة فلسطين بخصوص قرار وزارة الصحة الفلسطينية بتقليص ومنع تحويلات مرضى القطاع للعلاج في مشافي إسرائيلية.

هذا ناهيك عن العديد من القضايا المتابعة منذ العام الماضي، والمعلقة والمتوقفة حالياً بسبب عدم استقرار العمل في المحاكم والجهات الوزارية، وقد بلغ القضايا المرفوعة أمام المحاكم ١٧ قضية وهي متابعة منذ العام ٢٠٠٧.

مؤشرات القياس

- بلغ عدد الشكاوى التي قدمتها الوحدة ٣٣ شكوى.
- بلغ عدد الشكاوى المتابعة من السابق ٢٢ شكوى.
- بلغ عدد الردود التي تلقتها الوحدة ١٣ رداً منها ٨ ايجابي، وواحد حيادي، و٤ سلبي.
- بلغ عدد اللقاءات والمداخلات التي أجرتها الوحدة ٢٠ .
- بلغ عدد الالتماسات المعلقة والمتوقفة منذ عام ٢٠٠٧، (١٧) إلتماسا أمام المحاكم الفلسطينية المختصة.

وسائل القياس

- رصدت الوحدة استمرار السلطات المختلفة في التعسف باستخدام سلطتها.
- رصدت الوحدة حالة من عدم الاستقرار في عمل المحاكم والجهات المختصة.
- رصدت الوحدة عدداً من الردود على الشكاوى المقدمة منها للجهات المختلفة.
- رصدت الوحدة حالة من عدم التجاوب مع مراسلاتها، وبخاصة المرسلة إلى جهات مختصة بالضفة الغربية.
- لقي محامو الوحدة تجاوباً من خلال اللقاءات التي أجروها مع ذوي الاختصاص.

(٢) ضمان حرية التعبير والتجمع السلمي

النشاط

أولت الوحدة القانونية اهتماماً واضحاً بهذا الحق لأنه يعتبر من ضمن أهم الحقوق التي نص عليها القانون الأساسي الفلسطيني وتعديلاته، وبسبب استمرار حالة الانقسام السياسي في هرم السلطة الفلسطينية، إلا أن الوحدة حاولت تنفيذ هذا النشاط قدر الإمكان عبر التالي:

- بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٠ عقد لقاء مع النائب العام في غزة تم التطرق معه حول بعض المواضيع منها الاعتداء على المظاهرات السلمية والصحفيين.
- بتاريخ ٢٠١١/٣/٢١ المشاركة في اجتماع بالمركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة" بخصوص دور مؤسسات المجتمع المدني في إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة.
- تقديم شكويين لمراقب عام الأجهزة حول الاعتداء على صحفي ومحاضر أكاديمي لمشاركتهم في المظاهرات السلمية.

مؤشرات القياس

بلغ عدد اللقاءات والمشاركات اثنين مع ذوي الاختصاص.

بلغ عدد الشكاوى المقدمة شكويين.

وسائل القياس

نسج علاقات مهنية مع العديد من المؤسسات والجهات المختصة.

رصد لحالة من الاعتداءات على التجمعات السلمية.

مخرج رقم (٣)

المساعدة القانونية لضحايا الفوضى والفلتان الأمني

لتنفيذ هذا المخرج الأساسي تم تقسيمه إلى مخارج فرعية، وهي على النحو التالي:

(١) التصدي لظاهرة فوضى السلاح والفلتان الأمني، وضمان محاكمة ومعاقبة مرتكبيها:

بسبب استمرار حالة الفوضى، وفشل السلطة بفرض النظام والأمن، وتوقف عمل المحاكم والنيابة العامة عن عملها، وعدم وجود أي جهة قانونية لمخاطبتها، بسبب استمرار حالة الانقسام السياسي في هرم السلطة الفلسطينية، لم تتمكن الوحدة من تنفيذ جميع بنود هذا النشاط واقتصر عملها على توثيق وجمع إفادات من ضحايا الفلتان الأمني وظاهرة فوضى السلاح بقطاع غزة.

النشاط

- وثقت الوحدة ١٤ ملفاً خاصاً بالفوضى والفلتان الأمني.
- تقديم شكوى للنائب العام حول تدمير منشأة سياحية على أيدي مجهولين.

مؤشرات القياس

- بلغ عدد الملفات التي تم توثيقها ١٤ ملفا.
- بلغ عدد الشكاوى شكوى واحدة.

وسائل القياس

- رصدت الوحدة استمرار حالة الفوضى.
- رصدت الوحدة عدم التجاوب من قبل جهات الاختصاص على الشكوى المقدمة.

(٢) وقف الاعتداء على أملاك الدولة

النشاط

قامت الوحدة وخلال العام ٢٠١١ بإرسال شكاوى وإجراء عدد من اللقاءات مع جهات مختلفة وهي على النحو التالي:

- شكوى لرئيس سلطة الأراضي في غزة بخصوص هدم عدد من منازل المواطنين في خان يونس مبنية على أراضي حكومية والاعتداء عليهم.
- شكوى لرئيس سلطة الأراضي في غزة بخصوص الاعتراض على إعلان صادر من مجلس الوزراء حول موضوع المنتفعين بحي النزهة السكاني شمال قطاع غزة، والبالغ عددهم ٢١ منتفعاً.
- بتاريخ ٢٠-١٠-٢٠١١ عقد لقاء مع القائم بإعمال المستشار القانوني لسلطة الأراضي في غزة بخصوص الاعتراض على إعلان صادر من مجلس الوزراء حول موضوع المنتفعين بحي النزهة السكاني شمالي قطاع غزة.

مؤشرات القياس

- بلغ عدد الشكاوى شكويين.
- بلغ عدد اللقاءات مع ذوي الاختصاص لقاءاً واحداً.

وسائل القياس

- رصدت الوحدة لقيام السلطة بإزالة بعض التعديات على الأراضي الحكومية في قطاع غزة.
- لقي محامو الوحدة تجاوباً من خلال اللقاءات التي أجروها مع ذوي الاختصاص.

مخرج رقم (٤)

المساعدة القانونية خلال عملية الانتخابات

لم تنفذ الوحدة هذا المخرج حسب النشاطات المرصودة له في الخطة السنوية، بسبب عدم إجراء الانتخابات.

مخرج رقم (٥)

المساعدة القانونية من أجل ضمان محاكمة وجبر الضرر عن ضحايا الإهمال الطبي

النشاطات

استمرت الوحدة القانونية خلال العام ٢٠١١، في تقديم المساعدة القانونية لمن تعرضوا للإهمال الطبي سواء داخل مستشفيات القطاع أو خارجها. فقد قامت الوحدة بإرسال ٧ شكاوى لجهات مختصة من أجل التحقيق في تلك الحوادث ومساءلة من يثبت تورطه في الإهمال أو الخطأ الطبي. ناهيك عن متابعة الوحدة ٣ شكاوى سابقة بخصوص الإهمال الطبي، ويمكن تفصيل هذا النشاط على الشكل التالي:

١. تقديم الشكاوى

- إرسال شكوى لوزير الصحة بخصوص وفاة المواطن فيصل عفانة نتيجة إهمال طبي.
- إرسال شكوى لوزير الصحة بخصوص حدوث إهمال طبي أدى لتدهور الوضع الصحي لأحد المرضى.
- إرسال شكوى لوزير الصحة بخصوص وفاة توأمين أجنة نتيجة إهمال طبي.
- تقديم شكوى لوزير الصحة بخصوص إهمال طبي أدى لتدهور الوضع الصحي لأحد المرضى.
- شكوى لوزير الصحة في رام الله بخصوص إهمال طبي أدى لوفاة مواطنة من غزة.
- شكوى لمدير مستشفى الميزان التخصصي في الخليل بخصوص إهمال طبي أدى لوفاة مواطنة من غزة.

- شكوى لوزير الصحة بخصوص إهمال طبي أدى لحدوث عجز لدى أحد المرضى.
- متابعة الوحدة ٣ شكاوى سابقة بخصوص الإهمال الطبي.

٢.قضايا وطلبات تعويض

بسبب أوضاع المحاكم في قطاع غزة لا تزال قضية التعويض والتي تم إيداعها أمام المحاكم الفلسطينية عام ٢٠٠٦، مؤجلة إدارياً.

مؤشرات القياس

بلغ عدد الشكاوى المتابعة من قبل الوحدة ١٠ شكوى، من بينها ٣ من السنوات السابقة.

تلق الوحدة ٣ ردود من قبل وزارة الصحة، منها رد واحد إيجابي وذلك بفتح تحقيق في حادث إهمال طبي، وكان الردان الآخران سلبيين.

وسائل القياس

- رصدت الوحدة عدداً من شكاوى الإهمال والخطأ طبي.
- أبدى المراجعون ارتياحهم للمساعدات القانونية التي قدمت لهم من خلال محامي المركز.

مخرج رقم (٦)

بناء قدرات طاقم الوحدة القانونية في اللغة والخبرة في مجال التشريع الدولي

النشاطات

قامت محامو الوحدة وخلال العام ٢٠١١ بالمشاركة في عدد من الدورات التدريبية وذلك من أجل بناء قدراتهم القانونية، ويمكن تفصيل هذا النشاط من خلال التالي:

- بتاريخ ٢٠١١/٤/٣٠ شارك محامي الوحدة في ورشة عمل بخصوص سيادة القانون بجامعة الأزهر.
- بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٣ شارك مدير الوحدة الأستاذ إياد العلمي في جلسة حول الإطار القانوني للقضاء العسكري في مقر شبكة المنظمات الأهلية في غزة.
- في الفترة من ٠٢-٢٠١١/٧/١٠ شارك محام من الوحدة في دورة عنبتاوي في تونس، وكانت بعنوان حقوق الإنسان في إطار الانتقال الديمقراطي "أي دور لحقوق الإنسان في الثورات والانتفاضات التي تشهدها المنطقة العربية).
- بتاريخ ٢٠١١,٠٧,٢٥ شارك محامي الوحدة في مؤتمر الأسرى في عيون الشباب، الذي عقد في غزة.
- بتاريخ ١٢-١٠-٢٠١١ شارك محامي الوحدة بورشة عمل حول تحديات الإسكان في قطاع غزة حلول وبدائل.
- بتاريخ ٢٠١١,١٢,١١ شارك محامي الوحدة في دورة حول الحق في السكن الملائم نظمتها NRC النرويجية.
- في الفترة ما بين ٢٠١١/١٢/١٥ ,١٧شاركت محامية الوحدة في دورة حول الأمان والرفاه والاستراتيجيات السلامة في رام الله.

مؤشرات القياس

بلغ عدد الدورات التي شارك فيها محامو الوحدة ٧ دورات تدريبية.

بلغ عدد المحامين المشاركين في الدورة ٤ محامين.

وسائل القياس

ملاحظة رفع القدرات القانونية لدى المحامين المشاركين في الدورات التدريبية.

رصدت الوحدة عدداً من الدعوات للمشاركة في الدورات التدريبية المختلفة.

مخرج رقم (٧)

المساهمة في التوعية القانونية

النشاطات

١. الاستشارات القانونية للمراجعين.

تعتبر الاستشارة القانونية شكلاً من أشكال التوعية القانونية لجمهور المراجعين من المواطنين الذين يترددون على الوحدة في مقر المركز في مدينة غزة وفرعيه في كل من مخيم جباليا ومدينة خان يونس. وبلغ عدد المراجعين الذين قدمت لهم المساعدة القانونية ٢٨٠٨ مراجعين، وبلغ عدد الاستشارات التي قدمها لهم محامو الوحدة ٢٠٥٦ استشارة.

٢. المشاركة في برامج التدريب التي ينفذها المركز.

شارك محامو الوحدة في برنامج التدريب الذي تنفذه وحدة التدريب بالمركز، وقد كانت المشاركة في دورات خارج القطاع ودورات داخله، ويمكن توضيح هذا النشاط من خلال التالي:

أولاً : المشاركة في الدورات الخارجية

بلغ عدد الدورات ٣ وهي على النحو التالي:

١. في الفترة مابين ١٥ إلى ١٧ يونيو ٢٠١١ عقدت دورة تدريبية تعتبر الأولى من نوعها وقد عقدت في جمهورية مصر العربية، وقد كانت في مجال الرصد والتوثيق بناء الملفات القانونية لجرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية، وكانت الفئة المستهدفة نشطاء في مجال حقوق الإنسان في ليبيا واليمن وسوريا، وعددهم ٣٢ مشتركاً. وشارك مدير الوحدة في الجلسة الخاصة بالتوثيق القانوني لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

٢. في الفترة ما بين ١٧ إلى ٢٢ نوفمبر ٢٠١١ توجهت بعثة المجتمع المدني المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا، والتي نظمها كل من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، ومجموعة المساعدة القانونية الدولية (آيلاك)، وقد تضمنت البعثة فريقين، الفريق الأول كان خاصاً بتقصي الحقائق، ويضم عدداً من الخبراء القانونيين للتحقيقات في ثلاثة مواضيع رئيسية، وهي: انتهاكات القانون الدولي المشتبه بارتكابها من قبل الحكومة السابقة التي كان يترأسها القذافي، ومن قبل الحكومة الحالية والمجموعات المرتبطة بها منذ تاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١، ومن قبل قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو). أما الفريق الثاني فكان خاصاً بالتدريب وقد تم عقد دورتين في مجال حقوق الإنسان وذلك بالتعاون مع نقابة المحامين الليبيين. ويمكن توضيحهما على النحو التالي:

- في الفترة ما بين ١٧ إلى ١٩ نوفمبر ٢٠١١ عقدت الدورة التدريبية الأولى في العاصمة الليبية طرابلس، وذلك بمشاركة ٤٠ من المحامين ونشطاء المجتمع المدني في ليبيا. وقد شارك مدير الوحدة في الجلسة الخاصة بملاحقة مجرمي الحرب والولاية القضائية.
- في الفترة ما بين ٢٠ إلى ٢٢ نوفمبر ٢٠١١ عقدت دورة تدريبية ثانية، وذلك بمشاركة نحو ٤٥ مشاركاً ومشاركة من القضاة، المحامين، وكلاء النيابة، وضباط الشرطة. وقد شارك مدير الوحدة في الجلسة الخاصة بملاحقة مجرمي الحرب والولاية القضائية.

ثانياً : المشاركة في الدورات الداخلية

بلغ عدد الجلسات التدريبية التي شارك فيها محامو الوحدة في الدورات التدريبية التي نفذتها وحدة التدريب ١٩ جلسة تدريبية، وقد تمحورت حول سيادة حكم القانون واستقلال القضاء، حول حقوق السجناء، ومدونة سلوك الموظفين المنوط بهم تنفيذ القانون.

مؤشرات القياس

- زيادة عدد المراجعين، حيث بلغ عددهم ٢٨٠٨ مراجعين.
- زيادة عدد الاستشارات القانونية التي قدمت للمواطنين، حيث بلغت ٢٠٥٦ استشارة متنوعة.
- بلغ عدد الجلسات التدريبية التي نفذها محامو الوحدة ١٩ جلسة داخلية، و٣خارجية.
- بلغ عدد المتدربين الذين استفادوا من خلال الدورة التدريبية الداخلية التي شارك فيها محامو الوحدة ٣٨٥ متدرباً ومتدربة.

وسائل القياس

- ملاحظة محامي الوحدة لحالة من الارتياح التي أبداها المراجعون عن الخدمات والاستشارات القانونية المقدمة لهم من الوحدة.
- لمس محامو الوحدة تفاعلاً كبيراً من قبل المتدربين، الذين قيموا الدورة في نهايتها بالجيدة.
- رصدت الوحدة زيارة بعض المتدربين إليها بين فترة وأخرى.
- رصدت صدى واسعاً للقاءات التي أجراها محامو الوحدة.

نشاطات خارج إطار الخطة

١- إصدار تقرير بعنوان الترحيل والإبعاد القسري للمدنيين الفلسطينيين

أصدرت الوحدة القانونية خلال العام ٢٠١١، تقريراً نوعياً حول الترحيل والإبعاد القسري للمدنيين الفلسطينيين، ويعتبر هذا التقرير الأول من نوعه، وقد سلط فيه الضوء على جريمة ترحيل وإبعاد المدنيين التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين قسراً .

٢- متابعة قضية مقتل مواطن فلسطيني بإيطاليا في ظروف غامضة

بناء على توكيل ذوي الضحية قامت الوحدة بإرسال العديد من الخطابات لسفارة فلسطين بايطاليا وهي :-

١. بتاريخ ١٩ مايو ٢٠١١ وجهت الوحدة خطاباً طالبت فيها المساعدة في معرفة تفاصيل وظروف الحادث وإتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان نقل الجثمان لغزة لتمكين ذويه من إلقاء نظرة الوداع الأخيرة احتراما للمشاعر الإنسانية. تم إبلاغنا بأنه من الصعوبة بمكان أن يتم نقل الجثمان.
٢. بتاريخ ٢٥ مايو ٢٠١١ وجهت كتاب إعلامهم بأن اثنين من أقارب المغدور سوف يحضران تشريح الجثمان ومراسم الدفن، حيث تم إرسال طلب الفيزا لهم إلى القنصلية الايطالية بالقدس لحضور مراسم الدفن.
٣. بسبب إغلاق معبر رفح تم توجيه رسالة عاجلة لوزير العدل من أجل تسهيل سفر المواطنين لدواعي إنسانية.
٤. بتاريخ ٨ يونيو، توجه محامي المركز مع ذوي المغدور إلى معبر رفح الحدودي لتسهيل سفرهم وقد كانت النتيجة ايجابية.

٣- مساعدة والد معتقل فلسطيني لدى أجهزة الأمن في المملكة المغربية، بزيارته في مكان اعتقاله والتنسيق لها لمقابلة بعض المسئولين في المغرب.

- بتاريخ ٥ مايو ٢٠١١ تم توجيه رسالة لرئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص موضوع مساعدة والدة المعتقل.
- بتاريخ ٨ مايو ٢٠١١ تلقت الوحدة رسالة من السيد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بخصوص تجاوبه مع الموضوع وتمكين والد والد المعتقل من زيارته.

مؤشرات القياس

- بلغ عدد المساعدات خارج نطاق الخطة مساعدتين عاجلتين.

وسائل القياس

- ملاحظة محامي الوحدة لحالة من الارتياح للمواطنين المقدم لهم المساعدة.

وحدة تطوير الديمقراطية

انجزت الوحدة النشاطات المقرة في خطتها السنوية للعام ٢٠١١. وقد استحوذت حالة الانقسام وتداعياتها على الحقوق المدنية والسياسية وعلى عملية التحول الديمقراطي الحيز الأكبر من عمل الوحدة.

مخرج رقم (١)

زيادة الوعي لدى المجتمع الدولي والجمهور المحلي بانتهاكات حقوق الإنسان المدنية والسياسية وانتهاكات القانون الدولي الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة

النشاطات

١) التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان للعام ٢٠١٠.

- استحوذ التقرير السنوي على جهد كبير من الوحدة خلال الثلث الأول من العام ٢٠١١.
- صدر التقرير عن المركز في مايو ٢٠١١.

٢) تقرير بعنوان "جرائم التعذيب في السجون ومراكز التوقيف التابعة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة"

- وهو التقرير الثاني من نوعه ويغطي الفترة من أغسطس ٢٠١٠ وحتى سبتمبر ٢٠١١.
- صدر عن المركز بتاريخ ٠٤ أكتوبر ٢٠١١.
- صدر أيضاً خبر صحفي حول التقرير وتم تعميمه مع التقرير على نطاق واسع.

٣) بيانات صحفية ومواد إعلامية أخرى

- أصدرت الوحدة (٦٢) بياناً صحفياً، تناولت انتهاكات تتصل بالحق في حرية التعبير، الحق في التجمع السلمي، الحق في تكوين الجمعيات، التعذيب وعقوبة الإعدام وغيرها.
- بتاريخ ٠٧ سبتمبر، صدر عن المركز ورقة موقف أعدتها الوحدة بعنوان: "المركز يحذر من المساس بقضية اللاجئين الفلسطينيين." جاء ذلك في ضوء توجه القيادة الفلسطينية لنيل الاعتراف بدولة فلسطين في الأمم المتحدة، وللتحذير من المس بالوضع السياسي والقانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، بمن فيه اللاجئون.

٤) لقاءات واتصالات[٣٥]

الشهادة أمام لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية

بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠١١، أدلى مدير الوحدة بالشهادة أمام لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تؤثر على حقوق الشعب الفلسطيني والعرب الآخرين في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. وللمرة الأولى، تتمكن اللجنة من عقد جلساتها في مدينة غزة، بعد دخولها من معبر رفح الحدودي، حيث تمنعها سلطات الاحتلال من ممارسة عملها وترفض استقبالها رسمياً. وقد استعرض مدير الوحدة في مداخلته الانتهاكات التي يتعرض لها المدنيون الفلسطينيون على أيدي قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، والتي يرتقي بعضها لمستوى جرائم حرب، مسلطاً الضوء على الاستخدام المفرط للقوة من قبل تلك القوات خلال الفترة ما بين يونيو ٢٠١٠ وحتى يونيو ٢٠١١، وما رافقها من جرائم بحق المدنيين الفلسطينيين، وبخاصة في قطاع غزة، حيث أسفرت عن مقتل (٨١) مدنياً، منهم ٦٤ مدنيا في قطاع غزة.

توجيه رسائل

١. رسالة إلى رئيس الوزراء في غزة إسماعيل هنية بتاريخ ٢ أغسطس لمناشدته التدخل في تسهيل سفر مجموعة من الطلاب تلقوا منحاً دراسية في الولايات المتحدة ولكن وزارة التربية والتعليم في غزة رفضت السماح لهم بالسفر "لدواعي اجتماعية وثقافية،" وفقاً لرد وزير التربية والتعليم. واستهجن المركز تدخل الوزارة بما يعني حرمان الطلاب من المنح الدراسية، وهو ما يتناقض مع أبسط حقوق الإنسان.

٣٥ التقى مدير الوحدة بعدد من الدبلوماسيين وممثلي المنظمات الدولية، وسوف يتم التطرق لهذه النشاطات ضمن بند نشاطات الحشد والمناصرة الخاصة بالمركز بشكل عام ص ص ٢٠٢-٢٠٥

٢. رسالة إلى الرئيس محمود عباس بتاريخ ٤ أغسطس، لحث منظمة التحرير على العمل من أجل مناقشة تقرير غولدستون في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وألا يكون النشاط الفلسطيني مسلطاً فقط على موضوع الاعتراف بالدولة الفلسطينية.

٣. رسالة إلى رئيس الوزراء في غزة، إسماهيل هنية بتاريخ ١٦ أغسطس لمناشدته التدخل شخصياً من أجل حماية المجتمع المدني وسيادة القانون والعلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني، في ضوء سلسلة من الإجراءات المتعاقبة التي اتخذتها وزارة الداخلية والحكومة والتي تفرض قيوداً على منظمات المجتمع المدني.

مقابلات مع وسائل الإعلام

- أجرى طاقم الوحدة أكثر من ٥٠ مقابلة مع وسائل إعلام محلية وعربية ودولية، شملت صحفاً ومحطات إذاعة وتلفزة ومواقع إخبارية.

المشاركة في لقاءات وندوات تنظمها مؤسسات المجتمع المدني أو مؤسسات رسمية

شارك مدير وأعضاء الوحدة في عشرات اللقاءات والفعاليات التي دعت لها منظمات المجتمع المدني أو المؤسسات الحكومية وغيرها. وفيما يلي، اللقاءات التي شارك فيها أعضاء من الوحدة بأوراق عمل:

- في الفترة بين ١-٦ يونيو، شارك مدير الوحدة في ورشة عمل حول "تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في تحويل النزاعات"، نظمتها شبكة المنظمات الأهلية بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية.
- ورقة عمل بعنوان "الحريات والحقوق وماذا تعني المصالحة،" قدمها مدير الوحدة في مؤتمر "دور المنظمات الأهلية في تعزيز المصالحة،" الذي نظمته شبكة المنظمات الأهلية – فندق الكومودور بغزة، بتاريخ ٨ يونيو. هذا بالإضافة إلى المشاركة في اللجنة التحضيرية والاجتماعات التي عقدت في مقر الشبكة للتحضير للمؤتمر المذكور أعلاه.
- ورقة عمل بعنوان "أثر الانقسام على الحقوق والحريات العامة للمرأة،" قدمها مدير الوحدة في مؤتمر "المرأة الفلسطينية والمصالحة الوطنية،" الذي نظمه مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة – فندق الكومودور بغزة، ١٣ يونيو.
- المشاركة في اليوم الدراسي الذي نظمته مؤسسة تطوير المؤسسات الأهلية (NDC) في كل من غزة ورام الله بالشراكة مع منظمات حقوق الإنسان الشريكة، بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان – في فندق غراند بالاس في غزة. وقد ألقى مدير الوحدة كلمة افتتاحية باسم المؤسسات الشريكة، كما ترأس جلسة خاصة ناقشت موضوع الحصار على قطاع غزة. وقد سبق ذلك مشاورات ومناقشات بين المنظمات الشريكة برعاية مركز التطوير.
- ورقة عمل بعنوان "دور المجتمع المدني في مواجهة الاحتلال وتحقيق الوحدة،" قدمها مدير الوحدة في مؤتمر شبكة المنظمات الأهلية "حالة المجتمع المدني لعام ٢٠١١،" الذي نظمته شبكة المنظمات الأهلية – قاعة مطعم الروتس في غزة، ٢٩ ديسمبر.

٥) المشاركة في برامج وحدة التدريب بالمركز

شارك أعضاء الوحدة في برنامج التدريب الذي تنفذه وحدة التدريب بالمركز. وبلغ عدد الجلسات التدريبية التي نفذها أعضاء الطاقم خلال فترة التقرير ١١ جلسة، بواقع ٢٢ ساعة تدريبية، تمحورت حول قضايا الديمقراطية والمشاركة السياسية.

مؤشرات قياس النشاط

- التغطية الإعلامية: تغطية موسعة لهذه النشاطات في وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية؛ تم نشر وبث مقابلات مع أعضاء الوحدة في صحف ومحطات إذاعية وتلفزيونية ومواقع إخبارية محلية ودولية.
  - » كان من أبرز ما نشرته وسائل الإعلام تقرير صحيفة واشنطن بوست الأمريكية في ديسمبر ٢٠١١ للصحفي سكوت ويلسون بعنوان "في غزة: الحياة تشكلها طائرات الاستطلاع." وكان ويلسون قد أجرى لقاء مطولاً مع مدير الوحدة. وقد تضمن التقرير معلومات هامة من المركز حول الضحايا المدنيين الذين قتلوا، أو أصيبوا بواسطة طائرات الاستطلاع. وقد أفرد التقرير أيضاً مساحة واسعة للقاء المذكور.
- الطلب على المعلومات التي ينشرها المركز: هناك طلبات عديدة على ما ينشر محلياً ودولياً.

وسائل التحقق

- يحتفظ المركز بتوثيق لما تم نشره في وسائل الإعلام.
- يحتفظ المركز بتوثيق لبعض ما نشرته المؤسسات الدولية من تقارير واعتمدت فيه جزئياً على ما نشره المركز.

مخرج رقم (٢)

المساهمة في مكافحة الاعتداءات على سيادة القانون وظاهرة الانفلات الأمني من خلال الكشف عنها ونشرها

النشاطات

١) تحديثات حول الانفلات الأمني

وهي نشرة إعلامية تتضمن آخر المعلومات حول انتهاكات تتصل بحالة الانفلات الأمني والاعتداءات على سيادة القانون. وتغطي هذه النشرة أيضاً انتهاكات الحق في الحياة والاعتداءات على النساء المتصلة بجرائم القتل على خلفية الشرف. وخلال العام ٢٠١١، أصدرت الوحدة عدد (٤١) نشرة.

٢) بيانات صحفية

- عدد من البيانات المذكورة أعلاه في مخرج رقم (١) تعالج قضايا الانفلات الأمني.
- أصدرت الوحدة (٠٩) بيانات صحفية واردة في مخرج رقم (١) المذكور أعلاه، وتعالج قضايا الانفلات الأمني. (للاستبدال إن أردت)

مؤشرات القياس

- تغطية موسعة للنشاطات في وسائل الإعلام
- تغذية استرجاعية إيجابية من المستفيدين

وسائل التحقق

- تحتفظ الوحدة بتوثيق لما صدر في وسائل الإعلام.

مخرج رقم (٣)

المساهمة في حماية الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي من خلال نشر الانتهاكات، وبخاصة الانتهاكات ضد الصحفيين والجماعات السياسية، ومن خلال نشاطات حشد ومناصرة

النشاطات

١. تقرير دوري حول الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي في السلطة الوطنية الفلسطينية

- وهو التقرير العاشر من نوعه ويغطي الفترة من ١ ديسمبر ٢٠١٠ إلى ٣١ أغسطس ٢٠١١.
- صدر عن المركز في ١١ ديسمبر ٢٠١١.
- صدر أيضاً خبر صحفي عن التقرير وتم تعميمه معه على نطاق واسع.

٢. تقرير دوري حول اعتداءات قوات الاحتلال على الصحفيين ووسائل الإعلام – سلسلة تقارير إخراس الصحافة

- وهو التقرير الرابع عشر في سلسلة تقارير "إخراس الصحافة،" ويغطي الفترة من ٠١ نوفمبر ٢٠١٠ إلى ٣١ أغسطس ٢٠١١.
- صدر التقرير بتاريخ ٢٠١١/٠٨/١٠.
- صدر أيضاً خبر صحفي للتعريف بالتقرير وتم توزيع الخبر والتقرير على نطاق واسع.

٣. إصدار بيانات صحفية

- أصدرت الوحدة (١٧) بياناً صحفياً تتصل بانتهاكات الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي، منها اعتداءات على الصحفيين ومنع تنظيم مسيرات سلمية واجتماعات عامة، على أيدي الأجهزة الأمنية والحكومتين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

٤. فعاليات بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة.

- بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة الذي يصادف الثالث من مايو، نظمت الوحدة عدداً من الفعاليات التي تهدف إلى دعم حرية التعبير. كما شارك ممثلون عن الوحدة في فعاليات ونشاطات أخرى نظمتها منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية.

وشملت الفعاليات التي نظمتها الوحدة:

» حلقة نقاش بعنوان "آليات الحماية للصحفيين." عقدت الحلقة في مقر المركز بمدينة غزة بتاريخ ٠٣ مايو، وشارك فيها أكثر من ٢٠ إعلامياً، وممثلون عن الشرطة في غزة. تركز النقاش على آليات حماية الصحفيين، وذلك في ضوء تكرار الاعتداءات عليهم من قبل أفراد الأجهزة الأمنية.

» لقاء بعنوان "آليات الحماية القانونية للإعلاميين وقت الحرب." عقد بتاريخ ١٢ مايو في مقر فرع المركز بخان يونس، وشارك فيها ٣٢ إعلامياً من المنطقة الجنوبية، بينهم ١٣ إعلامية.

» حلقة نقاش بعنوان "آليات الحماية القانونية للإعلاميين وقت الحرب." عقدت الحلقة في مقر التجمع الإعلامي الشبابي، في مخيم البريج، بتاريخ ١٩ مايو، وشارك فيها أكثر من ٢٥ إعلامياً.

» جدارية قام بإعدادها عدد من الفنانين التشكيليين، تضمنت رسومات متنوعة لدعم حرية التعبير والتوعية حقوق الصحفيين. وقد علقت على جدار موازٍ لمقر المركز في غزة لعدة أيام.

حلقة نقاش آليات حماية الصحفيين زمن الحرب خان يونس ١٢-٠٥-٢٠١١

أما الفعاليات التي شارك فيها أعضاء من الوحدة، فكانت:

» حفل تكريم للإعلاميين نظمه مركز مدى بتاريخ ٣ ما يو ٢٠١١ في مطعم السماك.

» حفل استقبال نظمه المركز الثقافي الفرنسي والمركز الفلسطيني للإعلام والاتصال .

» تكريم للإعلاميين نظمته شبكة أمين الأعلامية في مقر الشبكة في غزة بتاريخ ٣ مايو ٢٠١١.

» لقاء إذاعي مباشر بثته ست محطات إذاعية في غزة والضفة بتاريخ ٣ مايو.

» المشاركة في حوار على الهواء مباشرة مع تلفزيون فلسطين اليوم بتاريخ ٣ مايو.

٥. المشاركة في فعاليات ونشاطات حشد ومناصرة لدعم الحريات الصحفية وحرية التعبير والحق في التجمع السلمي

يشارك أعضاء الوحدة في كافة الفعاليات التي تنظم لدعم الحريات الصحفية وحرية التعبير والحق في التجمع السلمي.

- بتاريخ ١٢ مارس، ألقى مدير الوحدة محاضرة بعنوان "آليات الحماية للصحفيين وقت الحرب في القانون الإنساني،" وذلك ضمن برنامج تدريبي نظمه مكتب الإعلامي الحكومي في غزة. عقد اللقاء في مركز الدوحة للإعلام في مدينة غزة.
- بتاريخ ٠٣ سبتمبر، شارك مدير الوحدة وألقى كلمة في الاعتصام الذي نظمه مركز الدوحة للإعلام أمام مكتب منسق الأمم المتحدة في غزة، تضامناً مع الصحفي سامر علاوي، مراسل قناة الجزيرة في أفغانستان، الذي اعتقلته قوات الاحتلال أثناء زيارته لعائلته في الضفة الغربية.

٦. لقاء مع مقرر الأمم المتحدة الخاص بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير

بتاريخ ٠٧ ديسمبر، إلتقى مدير الوحدة بالسيد فرانك لا رو، مقرر الأمم المتحدة الخاص بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، وذلك في فندق الديرة بمدينة غزة. كان اللقاء مناسبة لتعريف المقرر الخاص بعمل المركز، وبخاصة فيما يتصل بحرية التعبير، وقد تم تزويده بآخر التقارير التي أصدرها المركز، خاصة تقرير إخراس الصحافة الذي يوثق اعتداءات قوات الاحتلال على وسائل الإعلام وتقرير حرية التعبير الذي يوثق حالة حرية التعبير في السلطة الفلسطينية.

مؤشرات القياس

- تراجع في الاعتداءات على الصحفيين ووسائل الإعلام: للأسف الشديد فإن حالة الانقسام والصراع القائم بين فتح وحماس قد ساهمت في تزايد الاعتداءات على حرية التعبير والتجمع السلمي في الأراضي الفلسطينية المحتلة كافة.
- تنظيم مسيرات واجتماعات عامة سلمية بصورة أكثر من السابق: سُجِّلَ تراجعٌ في هذه النشاطات للأسباب المذكورة آنفاً، باستثناء فترة وجيزة من التحسن أعقبت توقيع اتفاق المصالحة بين فتح وحماس في ٠٤ مايو ٢٠١١.
- تغطية إعلامية للتقارير وغيرها من النشاطات: تمت تغطية نشاطات الوحدة في وسائل الإعلام بشكل واسع.

وسائل التحقق

- رصد ومراقبة الاعتداءات من قبل طاقم المركز.
- توثيق ما ينشر في وسائل الإعلام.

مخرج رقم (٤)

المساهمة في حماية الحق في تكوين الجمعيات والاتحادات من خلال النشر عن الانتهاكات ذات الصلة ومن خلال الحشد والمناصرة

النشاطات

١. بيانات صحفية

- أصدر المركز خلال هذه الفترة (٠٥) بيانات صحفية حول انتهاكات الحق في تكوين الجمعيات.

٢. تقرير دوري بعنوان "انتهاكات الحق في تكوين الجمعيات في السلطة الوطنية الفلسطينية."

- وهو التقرير الثاني من نوعه ويغطي الفترة الممتدة من سبتمبر ٢٠١٠ وحتى أكتوبر ٢٠١١.
- صدر التقرير عن المركز بتاريخ ١٤ نوفمبر ٢٠١١.

صدر أيضاً خبر صحفي حول التقرير وتم تعميمه مع التقرير على نطاق واسع.

٤. نشاطات حشد ومناصرة

على مدار العام، شارك أعضاء من الوحدة، نيابة عن المركز، في سلسلة من النشاطات التي نظمتها منظمات المجتمع المدني لمواجهة اعتداءات السلطات التنفيذية على الحق في تكوين الجمعيات.

- اجتماع في شبكة المنظمات الاهلية بتاريخ ٢ أغسطس لمناقشة ما نشر عن مكتب رئاسة الوزراء في غزة بأن الحكومة قررت أنه يجب على المنظمات الأهلية الحصول على الموافقة المسبقة من وزارة الداخلية وغيرها من الجهات المختصة قبل تنفيذ مشاريع ممولة من الخارج. تم التواصل مع الحكومة واتضح أن المعلومات غير دقيقة وأن مجلس الوزراء لم يصدر عنه أي قرار ذي صلة.
- اجتماع في مقر شبكة المنظمات بتاريخ ٨ سبتمبر حول تداعيات قرار وزارة الصحة اشتراط الحصول على موافقتها المسبقة قبل تنفيذ المؤسسات أية مشاريع صحية.
- المشاركة في اجتماع بتاريخ ١٢ سبتمبر بين ممثلين عن شبكة المنظمات الأهلية ومنظمات حقوق الإنسان مع نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في غزة، د. محمد عوض، المكلف من قبل الحكومة بمتابعة ملف المنظمات الأهلية.

مؤشر القياس

- التغطية الإعلامية: تمت تغطية النشاطات في وسائل الإعلام المحلية
- تراجع الاعتداءات على المؤسسات: ما تزال الاعتداءات قائمة ولم يطرأ تحسن على الوضع في ظل حالة الانقسام القائمة وتداعياتها.

وسائل القياس

- يحتفظ المركز بتوثيق لما يصدر عن وسائل الإعلام.

مخرج رقم (٥)

إلغاء عقوبة الإعدام أو وقف العمل بها

النشاطات

١) بيانات صحفية

صدر عن المركز (٠٧) بيانات صحفية أعدتها الوحدة تتعلق بإدانة إصدار وتنفيذ أحكام بالإعدام في قطاع غزة والضفة الغربية.

مؤشرات قياس النشاط

- عدم إصدار أحكام إعدام وعدم تنفيذ أحكام صادرة:
  - » للأسف صدر المزيد من أحكام الإعدام، حيث بلغ عدد الأحكام الصادرة خلال هذا العام (٠٩) أحكام، صدر (٠٧) منها في قطاع غزة، و (٠٢) آخرين في الضفة الغربية.
  - » وقد نفذت الحكومة بغزة (٠٣) أحكام إعدام خلال العام ٢٠١١.
  - » لم ينفذ أي حكم إعدام في الضفة الغربية، وهو تطور إيجابي ينظر المركز له بارتياح كبير.
  - » كما ينظر المركز بارتياح لعدم مصادقة الرئيس على أي حكم إعدام للعام الخامس على التوالي، وهو بحد ذاته مؤشر إيجابي.
- تعديلات تشريعية: لم يطرأ أي تعديل على التشريعات القائمة التي ما تزال تسمح باستخدام عقوبة الإعدام.
- تصريحات وبيانات من قبل السلطة الوطنية: رصد المركز عدداً من التصريحات الرسمية في غزة التي تشدد على ضرورة تطبيق العقوبة، بما في ذلك تصريحات بتجاوز مصادقة الرئيس على الأحكام قبل تنفيذها وهو ما تم بالفعل.
- تغطية النشاطات في وسائل الإعلام: تمت تغطية النشاطات والبيانات في وسائل الإعلام
- المساهمة في إثارة جدل مجتمعي حول عقوبة الإعدام.

وسائل التحقق

- الرصد والمراقبة للقضاء وما يصدر من أحكام.
- الرصد والمراقبة لأعمال المجلس التشريعي.

- الرصد والتوثيق لما يصدر من تصريحات رسمية.
- يتوفر في الوحدة توثيق بالمقابلات الإذاعية والتلفزيونية والصحفية التي نفذتها الوحدة وتم خلالها التطرق لموقف المركز المناهض لعقوبة الإعدام
- تلقى المركز عدداً من الردود المؤيدة لموقفه المناهض لعقوبة الإعدام.

مخرج رقم (٦)

تحسين أداء المجلس التشريعي في المجالات التالية: أ) الالتزام بالقانون في عملية التشريع؛ ب) التزام الأعضاء بحضور جلسات المجلس؛ ج) وقف الازدواج الوظيفي لبعض الأعضاء في الوظائف العامة؛ ود) استخدام أدوات المحاسبة والرقابة على الحكومة

ما تزال السلطة التشريعية معطلة بفعل الانقسام في السلطة الفلسطينية. وتواصل كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس عقد جلسات باسم المجلس التشريعي في غزة، يتم خلالها مناقشة وإصدار قوانين ونشرها في الوقائع الفلسطينية الصادرة عن الحكومة في غزة بدون مصادقة الرئيس على تلك القوانين.

وقد سبق وأن أوضح المركز موقفه المعارض لعقد جلسات باسم المجلس التشريعي من قبل كتلة التغيير والإصلاح، فيما طالب بوقف إصدار قرارات بقوة القانون من قبل الرئيس بدعوى غياب عمل المجلس التشريعي.

النشاطات

١. جمع معلومات ومراقبة النشاطات: (هذا مع العلم أن المجلس معطل بالكامل منذ يونيو ٢٠٠٧، وأن الجلسات التي تعقد بدعوة من القائم بأعمال المجلس غير قانونية)

- يقوم الباحثون في الوحدة بمتابعة وجمع المعلومات حول الجلسات التي تعقدها كتلة التغيير والإصلاح وتقاطعها بقية الكتل البرلمانية.
- تجري أيضاً متابعة التشريعات الصادرة عن المجلس في ظل حالة الانقسام.

٢. بيانات صحفية حول أية تجاوزات ذات صلة بالمجلس

- أصدرت الوحدة بيانين صحفيين ذات صلة بالمجلس التشريعي.

٣. نشاطات حشد ومناصرة، بما في ذلك اجتماعات ولقاءات مع أعضاء المجلس التشريعي

- بتاريخ ٠٩ يناير، شارك مدير الوحدة في اعتصام نظمه المجلس التشريعي تضامناً مع ثلاثة نواب من كتلة التغيير والإصلاح عن دائرة القدس على خلفية إبعادهم من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي. وقد ألقى مدير الوحدة كلمة أدان فيها سياسة الإبعاد وأكد على عدم قانونية قرارات إبعاد النواب المقدسيين.
- تم الالتقاء بعدد من أعضاء المجلس

مؤشرات قياس النشاط

- تغطية النشاطات في وسائل الإعلام: تمت تغطية النشاطات في وسائل الإعلام.
- معرفة أكبر بآليات عمل المجلس التشريعي وأهم الانتقادات حول أدائه: تساهم نشاطات المركز في نشر الوعي بين الجمهور بآليات عمل المجلس التشريعي والانتقادات على أدائه.
- التغذية الاسترجاعية الإيجابية من المستفيدين: تفاوتت الردود بين دعم مواقف المركز ومعارضته.

وسائل التحقق

- تحتفظ الوحدة أيضاً بتوثيق ما تنشره وسائل الإعلام حول النشاطات التي تنفذها.

مخرج رقم (٧)

تقييم مستقل وموضوعي للانتخابات العامة والمحلية التي تجريها السلطة الوطنية الفلسطينية من أجل تشجيع إجراء انتخابات حرة ونزيهة ولزيادة ثقة الجمهور في الانتخابات

النشاطات

١) ورقة موقف بعنوان "الانتخابات في ظل حالة الانقسام"

- صدرت بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠١١، وذلك في ضوء تكرار الدعوات لإجراء الانتخابات في السلطة الفلسطينية بدون تحقيق المصالحة. وقد جدد المركز موقفه المعارض لإجراء انتخابات في ظل الانقسام ودون خلق الأجواء الضرورية لإجراء انتخابات شفافة ونزيهة وتعكس إرادة الناخبين.

٢) حلقة نقاش حول الانتخابات

- بادرت الوحدة إلى تنظيم هذه الحلقة في ضوء الجدل حول إجراء الانتخابات قبل تحقيق المصالحة الوطنية. عقدت الحلقة في قاعة فندق كومودور في غزة بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠١١، وشارك فيها أكثر من ٦٠ شخصاً من منظمات المجتمع المدني وممثلي فصائل العمل الوطني والإعلاميين ورجال القانون والأكاديميين.

٢) نشاطات حشد ومناصرة

- يقوم أعضاء الوحدة والمركز بشكل عام بشرح موقفه من الانتخابات في اتصالاتهم ولقاءاتهم محلياً، سواء مع منظمات المجتمع المدني أو القوى السياسية أو الشخصيات الرسمية، ودولياً مع المنظمات الدولية والهيئات الدبلوماسية المختلفة.

مؤشرات قياس النشاط

- ساهمت نشاطات المركز وموقفه الرافض لإجراء الانتخابات في ظل الانقسام خلال العامين الأخيرين في ضمان عدم إجراء الانتخابات سواء كانت العامة أو المحلية قبل تحقيق المصالحة.
- كان هناك تغطية واسعة لورقة الموقف وحلقة النقاش في وسائل الإعلام المحلية والعربية.

وسائل التحقق

- توثيق ما يصدر في وسائل الإعلام.
- الاحتفاظ بقوائم المشاركين في النشاطات.
- توثيق ما يصدر من ردود فعل.

مخرج رقم (٨)

توعية ٦٠٠ شاب وشابة بقيم الديمقراطية والحقوق والحريات الأساسية من خلال تنظيم ورش عمل ولقاءات تعقد بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني

النشاطات

١) تنظيم ورش عمل ولقاءات

- تم تنظيم (١٧) ورشة عمل ولقاءاً بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.
- عقدت اللقاءات بالتعاون مع ١٥ مؤسسات أهلية.
- بلغ عدد المشاركين ٤٩٨ شخصاً، منهم ٢٧٥ فتاة وامرأة.

جدول يوضح تفاصيل اللقاءات خلال العام ٢٠١١

الرقم	التاريخ	نوع الحدث	العنوان	المكان	المنطقة	عدد المشاركين	منهم إناث
	٩ فبراير	حلقة نقاش	الحق في حرية التجمع السلمي	جبهة النضال الشعبي	محافظة خانيونس	٢٨	٧
	١٣ فبراير	حلقة نقاش	الديمقراطية والمشاركة السياسية	جمعية تطوير المرأة الفلسطينية، مخيم البريج	محافظة الوسطى	١٨	١٣
	١٤ فبراير	حلقة نقاش	الديمقراطية والمشاركة السياسية	نادي خدمات رفح	محافظة رفح	٢٩	١٠
	٢٨ فبراير	حلقة نقاش	الديمقراطية والمشاركة السياسية	جمعية تنمية الشباب، بلدة عبسان الكبيرة	محافظة خان يونس	٣٦	١٢
	١٠ مارس	حلقة نقاش	الحق في حرية الرأي والتعبير	جمعية نداء فلسطين، بلدة جباليا	محافظة الشمال	٢٧	١٨
	٢٢	محاضرة	الولاية القضائية وتجربة المركز الفلسطيني	كلية الحقوق – جامعة فلسطين	غزة	١٥	٧
	١٧ مارس	حلقة نقاش	الديمقراطية والمشاركة السياسية	مركز القرارة للتنمية المجتمعية	محافظة خان يونس	٣٤	٢٣
	٣١ مارس	حلقة نقاش	الحق في حرية الرأي والتعبير	منتدى إعلاميات الجنوب	محافظة رفح	٢٦	١٤
	٠٤ إبريل	حلقة نقاش	الحق في حرية التجمع السلمي	جمعية رياده للتنمية المجتمعية	محافظة خان يونس	٣٥	١٣
	١٢ إبريل	حلقة نقاش	الحق في حرية الرأي والتعبير	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، خان يونس	محافظة خان يونس	٣٦	١٤
	١٣ إبريل	حلقة نقاش	الديمقراطية والمشاركة السياسية	مركز دير البلح الثقافي	محافظة الوسطى	٤٤	٢٦
	٢٦ إبريل	حلقة نقاش	التربية على ممارسة حرية الرأي والتعبير	مدرسة الأمل المشتركة	محافظة خان يونس	٢٥	٢١
	٠٩ مايو	حلقة نقاش	الحق في حرية الرأي والتعبير	جمعية الوحدة والوعي الشبابي	محافظة خان يونس	٢٨	٢٣
	١١ مايو	حلقة نقاش	الديمقراطية والمشاركة السياسية	مركز هدف لحقوق الإنسان	محافظة غزة	٢٨	١٣
	١٨ مايو	حلقة نقاش	الحق في حرية الرأي والتعبير	مركز المغازي الثقافي	محافظة الوسطى	٢٩	١٩
	١٩ مايو	حلقة نقاش	المشاركة السياسية للمرأة	جمعية المرأة المبدعة	محافظة غزة	٢٦	٢٦
	٠٢ نوفمبر	حلقة نقاش	الحق في حرية التجمع السلمي	جمعية الديمقراطية والقانون	محافظة رفح	٣٤	١٦

مؤشرات قياس النشاط

- حجم المشاركة: زاد عدد المشاركين والمشاركات خلال النصف الأول من هذا العام عن نصف العدد المستهدف للعام بأكمله.
- تغذية استرجاعية إيجابية من المشاركين: كانت الردود إيجابية من المشاركين.

- تعاون المؤسسات الشريكة: أبدت المؤسسات المضيفة تعاوناً مع طاقم الوحدة

وسائل التحقق

- توثيق أسماء المشاركين والمؤسسات المضيفة أو المشاركة.
- اللقاءات الشخصية مع الجهات المضيفة والمشاركين.

محمود الافرنجي، الباحث بوحدة تطوير الديمقراطية خلال حلقة نقاش توعوية

وحدة المرأة والطفل

تابعت وحدة حقوق المرأة والطفل نشاطاتها خلال العام ٢٠١١ وفق الخطة السنوية التي وضعتها وهي على النحو التالي:-

مخرج رقم (١)

المساعدة القانونية للنساء

١. مساعدة ٦٠٠ امرأة في المحاكم الشرعية والنظامية.
٢. حصول ٥٠٠ امرأة على استشارة قانونية.
٣. العمل على تنفيذ (٢٠) حكماً صادراً عن المحاكم الشرعية في دوائر الإجراء.

١-١ تمثيل النساء في المحاكم الشرعية :

بلغ عدد القضايا التي تابعتها الوحدة أمام المحاكم الشرعية خلال الفترة ما بين ١ يناير حتى نهاية ديسمبر٢٠١١ (١٤٢٣) قضية، بينها (١٣٣٤) قضية وردت إلى الوحدة خلال العام ٢٠١١، بالإضافة إلى (٨٩) قضية شرعية حولت من العام ٢٠١٠. وتوضح الجداول التالية القضايا التي تابعتها الوحدة أمام المحاكم الشرعية والنتائج المحصلة على مدار العام:

جدول رقم (١): تنوع القضايا الشرعية التي تابعتها الوحدة خلال العام

نفقة	عضل بيت	حضانة	رؤية أبناء	استضافة	مصاريف ولادة	مهر مؤجل	تفريق	طاعة	إثبات طلاق	أجرة حضانة ورضاعة	قضايا منوعة	أجرة مسكن	المجموع
٧٢٢	٣٢٠	٥٥	٤٣	٣٤	٢٤	٥٥	٧٤	٧	١١	٦٧	١	٤	١٤٢٣

جدول رقم (٢): نتائج القضايا التي تابعتها وحدة المرأة أمام المحاكم الشرعية خلال العام

قضايا أخذت أحكام	قضايا مازالت في المحاكم	قضايا أسقطت بسبب التصالح	قضايا أوقفت لعدم متابعة المدعية	المجموع
٨٣٦	٥٢	٣٦٤	١٧١	١٤٢٣

جدول يوضح عدد القضايا الواردة إلى فروع المركز

الفرع الرئيسي	فرع جباليا	فرع خانيونس	المجموع
٧١٠	٣٢٤	٣٠٠	١٣٣٤

١-٢ حصول ٥٠٠ امرأة على استشارة قانونية

قامت الوحدة بتقديم (٦٥٥) استشارة قانونية خلال فترة التقرير، وذلك للنساء اللواتي قدمن إلى طلب الاستشارة أو النساء اللواتي قمن بالاتصال بالوحدة عبر الهاتف، وقد بلغ عدد الاستشارات التي تم تقديمها في فرع جباليا (٢٦٤) استشارة ، أما في فرع خان يونس تم تقديم (١٨١) استشارة ، وفي مقر المركز بمدينة غزة (٢١٠) استشارة.

١-٣ العمل على تنفيذ (٢٠) حكماً صادراً عن المحاكم الشرعية في دوائر الإجراء

إلى جانب تمثيل النساء أمام المحاكم الشرعية فعلت الوحدة خلال هذا العام تنفيذ الأحكام لدى دائرة الإجراء في المحاكم المدنية وذلك نظرا لحاجة النساء إلى تفعيل تنفيذ الأحكام.

وقد قام محامو الوحدة بتنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم الشرعية في قضايا تابعتها الوحدة وبوجه خاص القضايا المتعلقة بتنفيذ أحكام النفقة وعضل بيت والمهر المؤجل لدى دائرة الإجراء وقد كانت على النحو التالي:

محكمة بداية غزة	محكمة بداية دير البلح	محكمة بداية جباليا
١٤	٢	١٣
المجموع: ٢٩		

جدول يوضح تنوع القضايا التي قامت الوحدة بتنفيذها

عفش بيت	نفقة	مهر مؤجل
١٠	١٥	٤
المجموع: ٢٩		

٤-١ تقديم الاستشارة القانونية للسجينات

خلال العام ٢٠١١ قامت المحامية حنان مطر بزيارة سجن النساء، والتقت بمديرة السجن،كما زارت إحدى السجينات بشكل خاص بناء على مراسلة تقدم بها مركز الميزان لحقوق الإنسان إلى الوحدة يطلب فيها تقديم مساعدة قانونية لهذه السجينة.

مؤشرات القياس

- بلغ عدد القضايا التي وردت إلى وحدة المرأة خلال هذا العام (١٣٢٠) قضية.
- بلغ عدد الأحكام التي حصلت عليها الوحدة لصالح النساء (٨٣٦) حكما.
- بلغ عدد الاستشارات التي قدمتها الوحدة للنساء (٦٥٥) استشارة.
- بلغ عدد القضايا التي حولتها المحاكم الشرعية للوحدة لمتابعتها (٧٩٩) قضية.
- بلغ عدد القضايا التي تم تحويلها من قبل المؤسسات النسوية والمجتمعية (٤١) قضية.
- بلغ عدد النساء المستفيدات من المساعدة القانونية (٧٠٣) نساء.

وسائل القياس

خلال العام ٢٠١١ تم رصد الحالات الواردة للوحدة.

كما رصدت عدد الاحكام التي حصلت عليها لصالح النساء.

أما عن التنسيق مع المحاكم الشرعية فقد رصدت الوحدة تعزيز التعاون مع المحاكم الشرعية وذلك من خلال:

١- تحويل القضايا

استمرارا لسياسة التعاون بين الوحدة والمحاكم الشرعية وعددها عشر محاكم فى قطاع غزة، قامت المحاكم الشرعية بتحويل النساء اللواتي يحتجن إلى مساعدة قانونية وحالتهن الاقتصادية صعبة للوحدة ليتولى محامو الوحدة الترافع عنهن مجاناً، وتقديم المساعدة القانونية المطلوبة لهن حسب الأصول.

٢- تسهيل عمل المحامين

لا يقتصر التعاون بين الوحدة وبين قضاة المحاكم الشرعية إنما يشمل جميع العاملين في المحاكم الشرعية الأمر الذي يسهل عمل المحامين الشرعيين بالوحدة.

٣- اللقاءات مع قاضي القضاة:

يقوم محامو المركز بين الحين والحين بزيارة إلى قاضي القضاة لمناقشة بعض القضايا التى تهم العمل فى المحاكم الشرعية.

٤- الدورات التدريبية

استمرارا لمبدأ التعاون بين الوحدة وديوان قاضي القضاة حول رفع كفاءة المحامين الشبان استمر التعاون بيننا بالتنسيق لدورات المرافعة أمام المحاكم الشرعية، وقام قاضي القضاة بانتداب كل من القاضي سعيد أبو الجبين والقاضي إبراهيم النجار للتدريب في هذه الدورات.

التعاون مع المؤسسات النسوية

رصدت الوحدة العديد من القضايا المحولة من المؤسسات النسوية، وبشكل خاص القضايا المحولة من مركز صحة المرأة – جباليا، البريج، المركز الفلسطيني لحل النزاعات المجتمعية.

المحامية في وحدة المرأة، حنان مطر خلال الدورة التدريبية الثانية للمحامين الشبان ٢٩-١١-٢٠١١

كما رصدت الوحدة خلال العام ٢٠١١ استمرار الزيادة في القضايا الواردة إلى الوحدة على الرغم من فتح العديد من العيادات القانونية للنساء، إلا أن ذلك لم يؤثر على القضايا الواردة إلى الوحدة.

مخرج رقم (٢)

توعية ٢٠٠٠ امرأة بحقوقهن القانونية المكفولة في القانون الدولي والمحلي بما في ذلك التوعية بالحقوق الخاصة بالطفل، بالإضافة إلى توعيتهن بقضايا العنف

١. تنظيم محاضرات توعية قانونية (١٠٠) محاضرة، منها (٢٠) محاضرة في حقوق الطفل بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني ومراكز النشاط النسائي التابعة لوكالة الغوث.

٢. تنظيم نشاطات خاصة بمناسبة حملة الـ (١٦) يوما من النشاط العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة والتي تمتد في الفترة ما بين (٢٥ نوفمبر – ١٠ ديسمبر) من كل عام، وهي:

- **٢-١** تنظيم محاضرات توعية خاصة بالعنف
- **٢-٢** إصدار بوستر خاص باليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة
- **٢-٣** إصدار بيان خاص باليوم العالمي لمناهضة العنف
- **٢-٤** التعاون مع المؤسسات النسوية المحلية والدولية في الفعاليات التي تنظم ضمن حملة الـ١٦يوما.
- **٢-٥** التعاون مع تحالف أمل لمناهضة العنف ضد المرأة

٣. إعادة إصدار الدليل القانوني للمرأة بأجزائه الأربعة مع العمل على تحديثه
٤. إصدار بوستر خاص بمناسبة يوم المرأة العالمي
٥. إصدار بيان بمناسبة اليوم العالمي للمرأة
٦. التعاون مع وسائل الإعلام من خلال الاشتراك في برامج تلفزيونية وإذاعية ومقابلات صحفية
٧. المشاركة في الدورات التدريبية التي تنظمها وحدة التدريب في المواضيع الخاصة بالمرأة والطفل

١. تنظيم محاضرات توعية قانونية للنساء

وقد نفذت الوحدة خلال فترة التقرير (١١٠) محاضرات توعية قانونية تركزت في قانون الأحوال الشخصية مواضيع الزواج، الطلاق، الحالات التي يحق فيها للمرأة طلب التفريق عن طريق القضاء، فقد نفذت الوحدة (٤٥) محاضرة في مجال الأحوال الشخصية، كما نفذت (٤١) محاضرة خاصة بالعنف ضد المرأة بالإضافة الى تنفيذ (١٦) محاضرة خاصة بحقوق الطفل، (٨) محاضرات منها في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
العمل مع مؤسسات مجتمعية ونسوية لأول مرة بالإضافة للعمل مع مدارس إعدادية وثانوية
تنفيذ العديد من محاضرات التوعية بدعوة من مؤسسات مجتمعية ونسوية.

موشرات القياس

نظمت الوحدة خلال العام (١١٠) محاضرات توعية قانونية، منها: (٤١) محاضرة في موضوع العنف ضد المرأة؛ (٤٥) محاضرة في قانون الأحوال الشخصية؛ (١٦) محاضرة في اتفاقية حقوق الطفل؛ (٨) محاضرات في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

- بلغ عدد المشاركات في المحاضرات (٢٦٤٦) مشاركة.
- بلغ عدد المشاركين من الذكور (٢٧٥) مشاركاً.
- بلغ عدد النساء اللواتي توجهن إلى الوحدة طلبا للمساعدة القانونية على إثر مشاركتهن في المحاضرات (١٢٥) امرأة.
- بلغ عدد الاستشارات التي قدمتها الوحدة للنساء أثناء المحاضرات (٣٣٠) استشارة
- تم عقد هذه المحاضرات بالتعاون مع (٥٨) مؤسسة في جميع أنحاء قطاع غزة بالإضافة إلى (١٤) مدرسة.
- تم التعاون خلال هذا العام مع (١٩) مؤسسة لأول مرة.
- الوصول الى مناطق نائية ومهمشة في قطاع غزة تفتقر الى المؤسسات المجتمعية والنسوية.

وسائل القياس

رصدت الوحدة عدداً من المراسلات من مؤسسات مجتمعية ونسوية بالإضافة إلى مدارس إعدادية وثانوية تطلب التعاون مع الوحدة في تنفيذ محاضرات توعية قانونية.
قيام الوحدة بعمل أكثر من محاضرة في عدد من المؤسسات التي تعاونت معها وذلك بناء على طلب النساء.

٢. تنظيم نشاطات خاصة بمناسبة حملة الـ(١٦) يوما من النشاط العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة والتي تمتد في الفترة ما بين (٢٥ نوفمبر - ١٠ ديسمبر)

٢-١ تنظيم محاضرات توعية قانونية خاصة بموضوع العنف ضد النساء

بمناسبة حملة الـ ١٦ يوماً من النشاط العالمي لمناهضة العنف ضد النساء والتي تبدأ سنوياً في ٢٥ نوفمبر الذي يصادف اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، وتنتهي في العاشر من ديسمبر الذي يصادف الذكرى السنوية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. نظمت الوحدة (٩) محاضرات توعية خاصة بالعنف. وقد تركزت المحاضرات على الإعلان العالمي لمناهضة العنف ضد النساء، إضافة لتعريف النساء بآليات الحماية القانونية للنساء ضحايا العنف .واستهدفت المحاضرات جمهور النساء وأعضاء الهيئات التدريسية في عدد من المدارس الثانوية في محافظات جنوب قطاع غزةوذلك بالتنسيق مع عدد من المؤسسات المجتمعية والنسوية ، الناشطة في القطاع، وعدد من إدارات المدارس أيضاً.

٢-٢ إصدار بوستر خاص باليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة

أصدرت الوحدة بوسترا خاصا بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة وقامت بتوزيعه

٣-٢ إصدار بيان خاص باليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة

مؤشرات القياس

- تنفيذ (٩) محاضرات توعية قانونية خلال حملة ١٦ يوما من النشاط العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة.
- شاركت في المحاضرات (٢٩٤) امرأة من أماكن متفرقة من قطاع غزة.
- تم طباعة (٥٠٠) نسخة من البوستر الخاص بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة
- تم نشر البيان الخاص باليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة على الصفحة الالكترونية الخاصة بالمركز.

وسائل القياس

- تم رصد العديد من ردود الأفعال الإيجابية على البيان
- تم رصد العديد من ردود الأفعال الإيجابية على البوستر

٣. إعادة إصدار سلسلة الدليل القانوني للمرأة بأجزائه الأربعة مع العمل على تحديثه

عملت الوحدة على إعادة إصدار سلسلة الدليل القانوني للمرأة بأجزائه الأربعة (الزواج، الطلاق، كيفية التوجه للمحاكم الشرعية، الميراث) وذلك بعد تحديث الأجزاء الخاصة بالزواج، الطلاق، كيفية التوجه للمحاكم الشرعية، وذلك نظرا لزيادة الطلب على هذه الأجزاء، وتوزيعها في محاضرات التوعية القانونية الخاصة بقانون الأحوال الشخصية.

٤. إصدار بيان بمناسبة يوم المرأة العالمي الذي يصادف الثامن من آذار من كل عام

أصدرت الوحدة بيانا بمناسبة يوم المرأة العالمي الذي يصادف الثامن من آذار من كل عام بعنوان: (في الثامن من اذار ليكن شعارنا نعم للتغيير الايجابي في أوضاع النساء الفلسطينيات).

تنظيم حلقة نقاش حول تحديات وإشكاليات العمل النسوي

بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١١ عقدت وحدة المرأة حلقة نقاش حول تحديات وإشكاليات العمل النسوي وذلك في مقر فرع المركز في خانيونس شارك فيها (٣٧) من ممثلات وممثلي المؤسسات النسوية وناشطات فيها. تناولت الحلقة أهم الإشكاليات في العمل النسوي وأهمها الانقسام الفلسطيني.

٥. التعاون مع وسائل الإعلام من خلال الاشتراك في برامج إذاعية أو تلفزيونية أو مقابلات صحفية

خلال العام ٢٠١١، تعاونت الوحدة مع وسائل الإعلام خصوصا المحلية منها والدولية في العديد من الموضوعات الخاصة بحقوق المرأة، أوضاع النساء في قطاع غزة.

٦. المشاركة في الدورات التدريبية التي تنفذها وحدة التدريب في المركز

شاركت الوحدة في الدورات التدريبية التي نظمتها وحدة التدريب في المركز بينها دورات عامة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، إلى جانب دورات خاصة بالناشطات النسويات خاصة باتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، وكان مجموع الجلسات التدريبية التي شاركت بها الوحدة في جمي الدورات التدريبية (،،،،) جلسة تدريبية.

مخرج رقم (٣)

حشد التأييد

العمل من أجل تضمين المعايير الدولية الخاصة بالمرأة والطفل في القوانين ومشاريع القوانين الفلسطينية

قانون الأحوال الشخصية:

٣-١ العمل على رفع سن الزواج إلى ١٨ سنة.

٣-٢ العمل على مراعاة المصلحة الفضلى للطفل والالتزامات الخاصة بحضانة الأطفال.

المعيقات:

لم تقم الوحدة بأية نشاطات خاصة بحشد التأييد والمناصرة لتعديل قانون الأحوال الشخصية، ويرجع ذلك إلى استمرار تعطيل المجلس التشريعي بفعل استمرار حالة الانقسام.

مخرج رقم (٤)

دعم ومساندة الجهود الرامية الى إيجاد بيت إيواء للنساء ضحايا العنف

تدعم الوحدة جميع الجهود الرامية إلى ايجاد بيت إيواء للنساء ضحايا العنف، وذلك من خلال مشاركتها في تحالف أمل لمناهضة العنف ضد المرأة الذي يدعم الجهود الرامية إلى إنشاء بيت حماية للنساء ضحايا العنف.

يذكر أنه خلال العام ٢٠١١، تم افتتاح بيت الأمان التابع لوزارة الشئون الاجتماعية لاستقبال الحالات المعنفة التي بحاجة إلى حماية، كما تم في نهاية العام إفتتاح مركز حياة لحماية النساء ضحايا العنف.

مخرج رقم (٥)

العمل والتعاون مع المؤسسات النسوية وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة بالمرأة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي

العمل والتعاون مع مؤسسات دولية شريكة:

مؤسسة كفينا تل كفينا (نساء لنساء السويدية)

المشاركة في ورشة عمل لشركاء كفينا تل كفينا في رام الله

- شاركت كل من منى الشوا وحنان مطر في ورشة العمل التي نظمتها كفينا تل كفينا (نساء لنساء) السويدية لشركائها في الضفة الغربية وقطاع غزة بعنوان: (تحليل الواقع والمتابعة من منظور النوع الاجتماعي) وذلك في الفترة ما بين ١٦-١٨ مايو٢٠١١.
- بتاريخ ٢٠١١/١٢/٦ تم استكمال الورشة لشركاء كفينا تل كفينا في قطاع غزة، وقد تم تنظيم الورشة في مقر المركز بمدينة غزة.

زيارة السكرتير العام لمؤسسة كفينا تل كفينا للمركز

بتاريخ ٠٤ أكتوبر ٢٠١١، زارت المركز السكرتير العام لمؤسسة نساء من أجل نساء السويدية لينا اغ يرافقها انا بجوركمان وليندا اوهمان. التقى الوفد مع نائب مدير المركز لشئون البرامج حمدي شقورة ومديرة وحدة المرأة في المركز منى الشوا. وقد نظم المركز لأعضاء الوفد جولة ميدانية زاروا خلالها عدداً من مناطق شمال قطاع غزة للاطلاع عن كثب على حقيقة الظروف المعيشية للسكان في ظل تدهور أوضاع حقوق الإنسان. يذكر أن هذه هي الزيارة الثانية للسكرتير العام للمؤسسة إذ كانت الزيارة الأولى في مارس ٢٠٠٩ بعد إنتهاء الحرب على قطاع غزة .

دورة خاصة بالأمان والرفاه واستراتيجيات السلامة للعاملات في المركز بالتعاون مع كفينا تل كفينا

نظمت الوحدة بالتعاون مع مؤسسة كفينا تل كفينا السويدية ورشة العمل في مدينة رام الله بمشاركة عدد من العاملات في المركز. هدفت الورشة إلى مساعدة العاملات كناشطات في مجال حقوق الإنسان على مواجهة المعيقات وإيجاد سبل وآليات للتعامل معها.

عقدت الورشة خلال الفترة من ١٥ إلى ١٧ ديسمبر ٢٠١١، تحت عنوان: "الأمان والرفاه واسترتيجيات السلامة"، وشاركت فيها سبع عاملات مثلن معظم وحدات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان فيما رفضت قوات الاحتلال الإسرائيلي منح خمس عاملات أخريات التصاريح اللازمة للمرور إلى الضفة الغربية ما حال دون مشاركتهن في الورشة.

وعلى مدار ثلاثة أيام، تلقت المشاركات في الورشة تدريباً مهنياً تناول جملة من العناوين من بينها: استراتيجيات التعامل مع المعيقات، استراتيجيات السلامة الفردية، إيجاد الدعم في أوقات الأزمات، مفهوم الأمن المتكامل، التحديات التي تواجه المدافعين عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة، الحدود القصوى للمخاطر، تأثير التحديات على الرفاهية الجسدية والنفسية، استرتيجيات التعامل مع المعيقات، وخيارات الحماية والقدرات الكامنة.

أشرف على الجلسات التدريبية مدربتان متخصصتان هما: جيلينا دجوردجيفك، وساندرا لجوبينكوفك. وكلتاهما من صربيا وتعملان في مجال دعم وتأهيل

الناشطات في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة. وقد عملتا مع ناشطات من مختلف أنحاء العالم وتحديداً في مناطق النزاع والصراعات.
تعتبر هذه الورشة الأولى من نوعها التي يقوم المركز بتنظيمها للعاملين فيه.

مؤسسة Dan Chereach Aid
بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٤ شاركت منى الشوا في ورشة العمل التي نظمتها DCA لشركائها في قطاع غزة حول الخطة الاستراتيجية.

مؤسسة التعاون
بتاريخ ٢٠١١/٣/٩، شاركت منى الشوا في مؤتمر مؤسسة التعاون حول الخطة الاستراتيجية.
كما شاركت منى الشوا في التدريب الخاص بالمؤسسات الشريكة مع مؤسسة التعاون في الفترة ما بين ١٣-١٧ مارس ٢٠١١.

المجلس النرويجي للاجئين
بدأت وحدة المرأة في تنفيذ مشروع مشترك مع المجلس النرويجي للاجئين خاص بتقديم المساعدة القانونية والاستشارة القانونية للنساء بالإضافة الى توعية النساء بحقوقهن المكفولة في القانون المحلي، وقد بدأ المشروع في ابريل ٢٠١١ وينتهي في يناير ٢٠١٢.

المشاركة في اللقاءات وورش العمل والمؤتمرات التي تنظمها المؤسسات على المستوى المحلي :-

على المستوى المحلي

المشاركة في تحالف أمل لمناهضة العنف المرأة
يشارك المركز منذ العام ٢٠٠٩ في عضوية اللجنة الاستشارية لتحالف أمل لمناهضة العنف ضد المرأة، وهو تحالف مجموعة من المؤسسات النسوية والحقوقية لمناهضة العنف ضد المرأة وهذه المؤسسات هي: مركز شئون المرأة، طاقم شئون المرأة، المركز الفلسطيني لحل النزاعات، مركز الاستشارات والأبحاث القانونية للمرأة، ومؤسسة الثقافة والفكر الحر. يذكر أن هذا التحالف ممول من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفم). وخلال العام ٢٠١١ تم توسيع التحالف من خلال انضمام (٦) مؤسسات مجتمعية ونسوية وهي اتحاد لجان العمل الصحي، جمعية عايشه، جمعية وفاق، مركز صحة المرأة / جباليا، جمعية المرأة المبدعة، وجمعية العطاء.

تمثل المركز منى الشوا مديرة الوحدة التي تشارك بدورها في اجتماعات اللجنة الاستشارية لتحالف أمل لمناهضة العنف ضد المرأة.

وخلال العام قام التحالف بعدد من النشاطات أهمها :-
- تدريب خاص بالمؤسسات الشريكة حول حقوق المرأة ومفاهيم النوع الاجتماعي، التحشيد لقضايا النساء. وقد شارك عن المركز في التدريب المحاميات غادة النزلي وسماح عاشور وعبير شعشاعة وذلك في الفترة ما بين ٢٠١١/٥/٢٨-٢٠١١/٥/٢٥.
- تنظيم ورشة عمل حول تحديد أولويات عمل الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة في قطاع غزة بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وذلك بتاريخ ٢٠١١/٦/٢٧. وقد شاركت فيها عن الوحدة المحامية غادة النزلي.
- المشاركة في المهرجان المركزي الذي نظمه التحالف بمناسبة حملة ١٦ يوما لمناهضة العنف ضد المرأة في مركز رشاد الشوا، وحضره عدد كبير من المؤسسات النسوية والمجتمعية بالاضافة إلى جمهور كبير من النساء.

المشاركات في ورش العمل والمؤتمرات التي تنظمها المؤسسات على المستوى المحلي:-
شارك طاقم الوحدة في العديد من ورش العمل والمؤتمرات التي نظمتها المؤسسات النسوية والمجتمعية خلال النصف الأول من العام وذلك على النحو التالي:-
- بتاريخ ٢٠١١ ٥/٣٠، أدار كل من المحامي سمير حسنية ومنى الشوا ورشة العمل الخاصة بالتعديل في بعض مواد قانون العقوبات لصالح المرأة، والتي نظمها

تحالف وصال التابع لمؤسسة الثقافة والفكر الحر، قدم خلالها الأستاذ سمير حسنية ورقة عمل حول قانون العقوبات الفلسطيني والتعديلات التي شملها قرار الرئيس.

- بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٤، شاركت المحامية حنان مطر فى حلقة نقاش نظمها مركز شوؤن المراة حول حقوق المراة فى الميراث، وقدمت مداخلة حول حقوق المرأة في الميراث وتجربة عمل المركز في هذا المجال.
- بتاريخ ٢٠١١/١١/٣٠، قدمت منى الشوا ورقة عمل بعنوان "المواثيق والاتفاقيات الدولية وحماية المرأة المعوقة،" وذلك في المؤتمر الذي نظمه المركز الوطني للتأهيل المجتمعي بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة.

مخرج رقم (٦)

العمل على بناء قدرات العاملين في وحدة المرأة

وضعت الوحدة في خطتها للعام ٢٠١١ أن تعمل على بناء قدرات العاملين/ات فيها من خلال المشاركة في دورات تدريبية متخصصة في الجندر وقضايا المناصرة وحشد التأييد، وذلك بالتعاون مع مؤسسات نسوية ناشطة في مجال التدريب. وخلال العام ٢٠١١ تم إشراك العاملات في الوحدة في العديد من الدورات التدريبية سواء التي قام بتنظيمها تحالف أمل لمناهضة العنف ضد المرأة، أو التي تم تنظيمها من قبل مؤسسات نسوية أخرى. وقد كانت المشاركات على النحو التالي:

- شاركت كل من المحاميات فى وحدة المراة سماح عاشور وعبير شعشاعة وغادة النزلى فى دورة بعنوان: "تعزيز قدرات المحامين فى التعامل مع قضايا النوع الاجتماعي،" وذلك بتاريخ ٩-٢٠١١/٧/١٣ قام بتنظيمها معهد الحقوق في جامعة بير زيت.
- شاركت كل من المحاميات عبير شعشاعة وسماح عاشور وغادة النزلي والباحثة ماجدة شحادة فى دورة بعنوان الدعم والمناصرة بتاريخ ٢٠١١/٦/٥ قام بتظيمها تحالف أمل لمناهضة العنف ضد المرأة.
- شاركت كل من المحاميات فى وحدة المرأة عبير شعشاعة ونور القيشاوى وأمل شرير فى دورة النوع الاجتماعى، بتاريخ ٢٧ أغسطس ٢٠١١، في قاعة فندق غراند بالاس، والذي نظمها تحالف أمل لمناهضة العنف ضد المرأة.
- شاركت كل من المحامية غادة النزلى والباحثة ماجدة شحادة بتدريب بعنوان "العنف المبني على النوع الاجتماعى،" بتاريخ ٢٧-٢٠١١/٩/٢٨.
- شاركت كل من المحاميات فى الوحدة عبير شعشاعة ونور القيشاوى فى دورة تدريبية فى كيفية استخدام التكنولوجيا والإنترنت فى دعم قضايا المرأة، وذلك فى الفترة من ٢٨-٢٠١١/٩/٢٩ قام بتنظيمها تحالف أمل لمناهضة العنف ضد المرأة.

مخرج رقم (٧)

تأهيل محاميات حديثات التخرج للعمل في المحاماة الشرعية ومناصرة قضايا النساء

واصلت وحدة المرأة تنفيذ مشروع التوعية والإرشاد القانوني بالتعاون مع مؤسسة التعاون، والذي بدأته بتاريخ ١ يونيو ٢٠١٠ وانتهى بتاريخ ٣١ مايو ٢٠١١،

طاقم وحدة المرأة خلال حفل اختتام مشروع تقديم الخدمات التوعية والارشاد القانوني

واستهدف تدريب (٨) محاميات شابات حديثات التخرج قادرات على الدفاع عن قضايا النساء والترافع أمام المحاكم الشرعية.
وبمناسبة انتهاء المشروع، نظمت الوحدة بتاريخ ٣ يونيو ٢٠١١ حفلاً ختامياً وذلك في مقر المركز بمدينة غزة.
وبعد انتهاء المشروع تقدمت المحاميات لطلب التوظيف في العديد من المؤسسات المجتمعية والنسوية وقد تم توظيف أربع منهن في مؤسسات مجتمعية ونسوية.

مخرج رقم (٨)

تأهيل محامين ومحاميات للحصول على رخصة مزاولة المحاماة الشرعية

نظمت وحدة المرأة بالتعاون مع وحدة التدريب بالمركز دورتين تدريبيتين للمحامين الشبان والمحامين تحت التمرين للترافع أمام المحاكم الشرعية وذلك استكمالا لجهود وحدة المرأة لرفع كفاءة المحاميات والمحامين الجدد والراغبين بالعمل كمحامين شرعيين وذلك بالتنسيق مع ديوان قاضي القضاة للمحاكم الشرعية لتأهيل هؤلاء المحامين للتقدم بامتحان المحاماة الشرعية الذي يعقده الديوان لمنح رخصة مزاولة المهنة. وكما تم التفاهم مع قاضي القضاة على أن تكون هذه الدورات سابقة لمواعيد الامتحان.

عقدت الدورة الأولى في الفترة ما بين ٧-٢٠١١/٢/١٤ لمدة ٦ أيام متواصلة بواقع ١٨ ساعة تدريبية، وقد شارك فيها ٢٥ محام ومحامية.
أما الدورة الثانية فعقدت في الفترة ما بين ١١/٢٨ - و٢٠١١/١٢/٥ ولمدة ستة أيام بواقع ثلاث ساعات تدريبية يومياً في قاعةً المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في مدينة خان يونس، وشارك في هذه الدورة ٢٨ محام ومحامية.

وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

عملت الوحدة خلال العام ٢٠١١، على تنفيذ كافة المخرجات الواردة في خطتها السنوية، بما في ذلك تنفيذ النشاطات المقررة ضمن هذه الخطة. ويلاحظ أن النشاطات التي تم العمل عليها ركزت في مجملها على مسألتين هامتين: الأولى، رصد أثر استمرار الحصار الشامل المفروض على الأرض الفلسطينية المحتلة، وبخاصة قطاع غزة، واستمرار تنفيذ قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي عمليات عسكرية محدودة في كافة مناطق القطاع، وبخاصة المناطق الحدودية على مدار العام؛ والثانية، متابعة التداعيات المختلفة التي خلفها، وما يزال، الانقسام السياسي الفلسطيني على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان الفلسطينيين. وساهمت الوحدة في معظم الجهود التي قام بها المركز والخاصة بمتابعة آثار سياسات السلطات الإسرائيلية المحتلة على السكان الفلسطينيين المدنيين، وتدهور حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما تركز عمل الباحثين في الوحدة على متابعة كافة التطورات الميدانية الخاصة بأوضاع السكان المدنيين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة، واستمرار معاناتهم الناجمة عن تقويض أية فرصة حقيقية لإعادة إعمار وبناء القطاع، خاصة مع دخول العام الثالث على انتهاء العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة في ١٨ يناير ٢٠٠٩.

وعملت الوحدة في هذا السياق على مراقبة، توثيق ودراسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام، وفي قطاع غزة بشكل خاص. كما تابعت الوحدة عملها على أجندة السلطة الفلسطينية في ميدان تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع الفلسطيني. وأنجزت الوحدة العديد من التقارير الدورية والتقارير الخاصة، ونظمت اللقاءات وورشات العمل، وساهمت في إنجاز العديد من النشاطات الأخرى على مستوى المركز، خاصة أنشطة وحدة التدريب. وعززت الوحدة حضورها المميز على صعيد تعزيز الشراكة والتنسيق والتشبيك مع المنظمات الأهلية المحلية والمنظمات الدولية، حيث نظمت وشاركت في العديد من النشاطات والفعاليات معها. وشاركت الوحدة خلال العام في العديد من النشاطات التي قامت بها العديد من مؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة. وسجلت الوحدة توسعاً مميزاً على الصعيد الإعلامي، بما في ذلك وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، المحلية والدولية. وفيما يلي نقدم عرضاً لإنجازات الوحدة ونشاطاتها خلال العام:

مخرج رقم (١)

رفع مستوى الوعي المحلي والدولي بانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة قطاع غزة.

النشاطات

١. بناء قاعدة معلومات حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
٢. لقاءات مع ممثلي المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المحلية والدولية.
٣. إصدار تقرير حول سياسة الإغلاق وأثرها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة.
٤. إصدار (١١) تقريرا حول حالة المعابر الحدودية في قطاع غزة.
٥. إصدار تقرير حول سياسة الإغلاق الإسرائيلي وأثرها على الصادرات الزراعية في قطاع غزة.
٦. أوراق حقائق حول أوضاع الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة.
٧. تقرير حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة الفلسطينية في قطاع غزة.
٨. عقد ورشة عمل حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة.
٩. إصدار البيانات والمقابلات الصحفية والنشاطات الإعلامية.

تركز عمل الوحدة ضمن هذا المخرج على رصد ومراقبة الأوضاع الإنسانية المتدهورة في قطاع غزة، وتداعيات وآثار الحصار الشامل الذي تفرضه سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على القطاع. وقد عملت الوحدة على تسليط الضوء على آثار تلك السياسات على حقوق الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية، وفيما يلي عرض لتلك النشاطات:

١) بناء قاعدة معلومات حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

استمرت الوحدة خلال العام ٢٠١١، في بناء قاعدة معلومات حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي قطاع غزة بشكل خاص. وقد شمل ذلك توثيق انتهاكات الحق في السكن الملائم، بما فيها هدم وتدمير المنازل والأعيان المدنية، الحق في العمل، الاعتداءات على الصيادين، المنشآت الصناعية، الإغلاق، تدمير مشاريع البنية التحتية، وفيات المرضى على المعابر الحدودية، المعاقين، انتهاكات الحق في الصحة، انتهاكات الحق في التعليم، الفقر والبطالة.

٢) لقاءات مع ممثلي المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المحلية والدولية

عقد باحثو الوحدة خلال العام العديد من اللقاءات الهادفة للتعريف بتدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة. وقد شملت تلك اللقاءات ممثلين عن المؤسسات الحكومية، والمؤسسات الدولية، مندوبي وسائل الإعلام الدولية والمؤسسات المانحة. وقد تركزت معظم تلك اللقاءات على شرح سياسة الحصار الشامل المفروض على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وآثارها على استمرار انتهاك حقوق الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية، وتصاعد حدة الفقر والبطالة. وقد شملت تلك اللقاءات الاجتماع بوفود تضامن دولية ومراسلي وكالات إعلام دولية. وكانت أبرز تلك اللقاءات كما يلي:

- اجتماعات ولقاءات مع وفود دولية تمثل المؤسسات غير الحكومية، بما فيها منظمات الإغاثة الدولية، وأعضاء الوفود الدبلوماسية الأوروبية، ووفود حركات التضامن الدولية.
- اجتماعات ولقاءات مع ممثلي هيئات ووكالات الأمم المتحدة، بمن فيها الأنروا، منظمة الصحة العالمية، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وممثلي المنظمات الدولية الإنسانية.
- اجتماعات ولقاءات مع ممثلي الدوائر الحكومية وممثلي المؤسسات المحلية.

٣) إصدار تقرير حول سياسة الإغلاق وأثرها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة

أعدت الوحدة تقريراً بعنوان "قطاع غزة: حصار لم يتوقف وإعمار لم يبدأ"، يتناول أثر استمرار سياسة الحصار الذي تفرضه سلطات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة للعام الخامس على التوالي، على مجمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسكان قطاع غزة. يغطي التقرير الفترة من ٢٠١٠/٦/١٥ وحتى ٢٠١١/١١/٣٠، ويرصد حالة معابر قطاع غزة، ويفند المزاعم الإسرائيلية حول التسهيلات التي أعلنتها لتخفيف الحصار في يونيو من العام ٢٠١٠.

٤) إصدار (١٢) تقريراً حول حالة المعابر الحدودية في قطاع غزة

استمرت الوحدة خلال العام في إصدار تقارير دورية تسلط الضوء على حالة المعابر الحدودية لقطاع غزة. وتميزت تلك التقارير باتساع مضمونها لتشمل تغطية لتدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان المدنيين في القطاع، فضلاً عن رصدها لحالة المعابر الحدودية. وقد أصدرت الوحدة (١٢) تقريراً دورياً، وبواقع تقرير دوري شهري، غطت الفترة من يناير وحتى ديسمبر من العام.

٥) إصدار تقرير حول سياسة الإغلاق الإسرائيلي وأثرها على الصادرات الزراعية في قطاع غزة

أصدرت الوحدة تقريراً بعنوان: "أثر سياسة الإغلاق على الصادرات الزراعية في قطاع غزة"، رصد التقرير أثر سياسة الحصار الشامل على الصادرات الزراعية في قطاع غزة خلال الموسم الزراعي٢٠١٠ -٢٠١١، وغطى الفترة الممتدة من شهر نوفمبر ٢٠١٠ وحتى شهر أبريل ٢٠١١.

٦) أوراق حقائق حول أوضاع الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة (Factsheet)

أصدرت الوحدة ورقتي حقائق حول الاعتداءات الإسرائيلية على الصيادين في قطاع غزة، وكانت كما يلي:

- بتاريخ ٢٠١١/٢/١، أصدرت الوحدة الورقة الأولى، وغطت الفترة من ٢٠١٠/٨/١ وحتى ٢٠١١/١/٣١، ورصدت الانتهاكات الإسرائيلية، حوادث إطلاق النار، حالات الاعتقال ومصادرة أدوات الصيد أو إتلافها.
- بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٩، أصدرت الوحدة الورقة الثانية، وغطت الفترة من ٢٠١١/٢/١ وحتى ٢٠١١/٩/٣٠.

٧) تقرير حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة الفلسطينية في قطاع غزة

لم تصدر الوحدة التقرير وفقاً للخطة، غير أنها تناولت واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة الفلسطينية في قطاع غزة في اللقاءات وورشات العمل التي نظمتها، وفي التقارير المختلفة الصادرة عن الوحدة خلال العام ٢٠١١.

٨) عقد ورشة عمل حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة

بتاريخ ٢٠١١/٢/٢١، نظمت الوحدة ورشة عمل بعنوان: "تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية"، وذلك بالتعاون مع كل من اتحاد لجان كفاح المرأة واتحاد لجان كفاح الطلبة الفلسطينيين في محافظة الوسطى. عقدت الورشة في المقر التابع للاتحادين في مخيم البريج، وشارك فيها أعضاء الاتحادين من الطلبة

والخريجين والخريجات الجامعيين. وقدم الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، محاضرة استعرض فيها مجموعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تناولها كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتطرق شاهين إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة، والعقبات التي تعترضها، وخاصة الحصار الشامل المفروض على الأراضي الفلسطينية المحتلة، والذي ينتهك تلك الحقوق.

٩) إصدار البيانات والمقابلات الصحفية والنشاطات الإعلامية

البيانات الصحفية

أصدرت الوحدة خلال العام (١٩) بياناً صحفياً تناولت فيها انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وشملت دعوات ومناشدات للمجتمع الدولي بالتدخل لوقف سياسة العقاب الجماعي، وتعزيز وحماية حقوق الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتدخل لمنع تدهور الأوضاع الإنسانية فيها، ووقف انتهاكها على أيدي سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي.

المقابلات الصحفية والنشاطات الإعلامية

نفذت الوحدة خلال العام ٢٠١١، العديد من النشاطات والفعاليات الإعلامية. وشمل ذلك تغطية النشاطات المختلفة ضمن هذا المخرج، وتسليط الضوء على أبرز القضايا والانتهاكات التي يتعرض لها السكان المدنيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام، وفي قطاع غزة بشكل خاص. وقد شملت تلك النشاطات المقابلات الصحفية الإذاعية والتلفزيونية والمقابلات الإعلامية مع وسائل الإعلام المكتوبة، بما فيها وسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية. وقد بلغ عدد تلك النشاطات (٦٣) نشاطاً مختلفاً.

نشاطات أخرى

عقدت الوحدة عدداً من ورشات العمل والمحاضرات التي تناولت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة، واستهدفت الشرائح المختلفة من الأطراف ذات العلاقة بتلك الحقوق. ولم تكن ورشات العمل تلك مقرة ضمن الخطة السنوية للوحدة، غير أنه جرى إقرارها للتنفيذ بعد موافقة لجنة البرنامج في المركز على إدراجها، وبناء على الاتصالات التي تلقتها الوحدة من العديد المؤسسات الأهلية المشاركة فيها. وفيما يلي عرض لذلك:

أولاً: ورشات عمل حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

- بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٥ ، نظمت الوحدة ورشة عمل حول الفئات التي يشملها نطاق الحماية بموجب قواعد القانون الإنساني الدولي، وذلك في مركز العصرية الثقافي التابع لاتحاد لجان العمل الصحي في مخيم جباليا. استعرض الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، القواعد العامة التي يستند إليها القانون الإنساني الدولي وآليات حماية المدنيين في أوقات الحرب، بما في ذلك حماية الفئات الخاصة كالنساء، الأطفال، اللاجئين وكبار السن ورجال المهمات الطبية والدينية والعاملين في وسائل الإعلام. .
- بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٧، نظمت الوحدة ورشة عمل حول آليات حماية المدنيين في أوقات النزاعات المسلحة، وذلك بالتعاون مع اتحاد لجان العمل الصحي. شارك فيها ١٤ مشاركاً ومشاركة من دار الشباب ومركز العصرية الثقافي في مخيم جباليا.
- وبتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨، نظمت الوحدة ورشة عمل حول آليات حماية المدنيين في أوقات النزاعات المسلحة، وذلك بمشاركة ٢٣ مشاركاً ومشاركة من أعضاء ومتطوعين في مؤسسات مجتمعية في شمال غزة. وتناول الباحث في الوحدة د.فضل المزيني في مداخلته الرئيسية المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي ونطاق تطبيق أحكامه.
- بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٢، نظمت الوحدة ورشة عمل حول آليات حماية المدنيين في أوقات النزاعات المسلحة، وذلك بالتعاون مع اتحاد لجان العمل الصحي. وقدم الباحث في الوحدة د. فضل المزيني، مداخلة حول آليات حماية المدنيين في أوقات النزاعات المسلحة.
- بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٥، شارك الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، في ورشة العمل التي نظمها اتحاد لجان العمل الزراعي، بعنوان: "المتضامنون الأجانب ودورهم في الدفاع عن الأرض وحماية المدنيين". وقدم خلالها مداخلة بعنوان:" فيتوريو أريجوني كحالة مميزة في التضامن الدولي مع الفلسطينيين"، أشار فيها إلى الدور المميز الذي يقوم به المتضامنون الأجانب دعماً للنضال الفلسطيني، ومساهمة فيتوريو أريجوني في نقل الانتهاكات الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، وتحشيد المئات من المتضامنين الأجانب وحثهم على زيارة القطاع.
- بتاريخ ٢٠١١/٥/١٢، شارك الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، والباحث عزام شعت، في ورشة العمل التي نظمتها الإغاثة الطبية الفلسطينية، حول الوصمة والتمييز ضد مرض الإيدز. عقدت الورشة في قاعة فندق المارنا بمدينة غزة، وشارك فيها ٤٠ من ممثلي المؤسسات في قطاع غزة.
- بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٧، شارك د. فضل المزيني، باحث الوحدة، في ورشة عمل نظمها إتحاد لجان العمل الزراعي. قدم فيها مداخلة حول الاعتداءات الإسرائيلية على الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة خلال العام.

ثانياً: محاضرات حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

- بتاريخ ٢٠١١/١٠/١١، قدم باحث الوحدة د. فضل المزيني محاضرة بعنوان: "الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشباب"، وذلك ضمن فعاليات مشروع الشباب يدافعون عن حقوقهم باستخدام الإعلام، الذي ينظمه مركز الإعلام المجتمعي بغزة. شارك في المحاضرة ٥٠ شاباً وشابة، ضمن الفئة العمرية من ٢٠-٣٥.
- بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٦، قدم الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، محاضرة بعنوان: "حق الشباب في العمل"، وذلك بالتعاون مع مركز الإعلام المجتمعي بغزة. استهدفت نحو ٤٥ من طلبة جامعة فلسطين بغزة.
- بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٩، قدم الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، محاضرة بعنوان: "حق الشباب في العمل"، وذلك بالتعاون مع مركز الإعلام المجتمعي بغزة. عقدت المحاضرة في جمعية وطن للتراث التنمية في محافظة خان يونس، وشارك فيها ٥٤ عضواً من أعضاء الجمعية.
- بتاريخ ٢٠١١/٣/٢١، قدم الباحث في الوحدة عزام شعت، محاضرة بعنوان: "دور مؤسسات حقوق الإنسان في قطاع غزة في رصد الانتهاكات الإسرائيلية في القطاع". شارك فيها نحو ٥٠ طالبة من مدرسة جباليا الابتدائية المشتركة "ب".
- بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٩، قدم الباحث في الوحدة عزام شعت، محاضرة حول الأخطاء الطبية والإهمال الطبي في قطاع غزة، لطلاب مدرسة أسعد الصفطاوي الإعدادية "أ".

وسائل التحقق

- أصدرت الوحدة ١٢ تقريراً من سلسلة تقارير حول حالة المعابر في قطاع غزة.
- أصدرت الوحدة عدداً من التقارير الخاصة الأخرى تناولت آثار الحصار الاقتصادية والاجتماعية مجمل نواحي حياة السكان المدنيين في قطاع غزة.
- أصدرت الوحدة أخباراً صحفية حول صدور التقارير، وقد تمت تغطيتها في وسائل الإعلام المحلية ووكالات الإعلام الالكترونية.
- وزعت التقارير على نطاق واسع، شمل كافة المؤسسات والشخصيات الموجودة على قائمة مراسلات المركز.
- نشرت التقارير أو أجزاء منها في العديد من المواقع الإلكترونية المحلية والعربية.
- أجرى طاقم الوحدة العديد من المقابلات الصحفية المسموعة والمرئية والمكتوبة حول الموضوعات التي عالجتها التقارير.
- اعتمدت العديد من الدوائر الحكومية، كالوزارات والمؤسسات الأهلية المحلية على معلومات التقارير.
- استخدم التقارير عدد من الطالبات والطلاب الجامعيين في إعداد أبحاث ذات علاقة بموضوعاتها.
- زاد اهتمام المؤسسات المحلية والدولية بالتقارير الدورية، وذلك عبر الاتصالات المستمرة مع الوحدة.
- شكلت الإحصاءات الخاصة بإغلاق المعابر الحدودية اهتماماً خاصاً لدى العديد من المؤسسات الحكومية والأهلية المحلية والدولية.
- وفرت التقارير قاعدة معلومات أساسية لرصد أوضاع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة قطاع غزة، للعديد من الباحثين والأكاديميين والإعلاميين.
- بلغ إجمالي عدد البيانات الصحفية التي أعدتها الوحدة وصدرت عن المركز (١٩) بياناً حول انتهاكات حقوق الإنسان.
- تم توزيع البيانات الصحفية على نطاق واسع، شمل كافة المؤسسات والشخصيات الموجودة على قائمة مراسلات المركز.
- نشرت البيانات، أو أجزاء منها، في العديد من المواقع الالكترونية المحلية.

مخرج رقم (٢)

تعزيز الحق في التعليم في قطاع غزة

نفذت الوحدة العديد من النشاطات في إطار تعزيز الحق في التعليم في قطاع غزة، فقد أجرت الوحدة خلال العام ٢٠١١، العديد من اللقاءات مع ممثلي المؤسسات التربوية والتعليمية في قطاع غزة، وبينت أثر الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة على قطاع التربية والتعليم، كما نظمت الوحدة سلسلة من المحاضرات وورشات العمل، حول الحق في التعليم. وقد شملت هذه النشاطات ما يلي:

النشاطات

١. رصد أثر الحصار على التعليم في قطاع غزة.
٢. مقابلات ولقاءات.
٣. ورشة عمل حول الحق في التعليم في قطاع غزة
٤. أنشطة مناصرة وضغط لعرض مشكلة إعادة إعمار وتطوير مؤسسات التعليم في قطاع غزة.
٥. محاضرات وورشات عمل للعاملين في قطاع التعليم الأساسي.
٦. إصدار بوستر حول الحق في التعليم.
٧. إصدار تقرير حول واقع التعليم في المراحل الأساسية والتربية الخاصة في قطاع غزة من منظور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

١- رصد أثر الحصار على التعليم في قطاع غزة

رصدت الوحدة خلال العام ٢٠١١، أثر الحصار الشامل، الذي تواصل سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي فرضه على قطاع غزة، على قطاعي التربية والتعليم والتعليم العالي، وانتهاك إجراءات إغلاق المعابر الحدودية مع القطاع حق طالباته وطلابه في التعليم، بما في ذلك فرصهم في استكمال مراحل تعليمهم العالي، ومواصلة تحصيلهم العلمي. كما رصدت الوحدة أثر إغلاق المعابر الحدودية مع قطاع غزة على مقدرة الوزارة على إدخال المساعدات الفنية والإلكترونية والمستلزمات التعليمية إلى قطاع غزة. وتابعت الوحدة تداعيات الحصار على قطاع التربية والتعليم، بما في ذلك التعليم العالي، وخاصة ما يتعلق بإعادة إعمار مؤسسات قطاع التعليم الذي تعرض للتدمير خلال العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة.

٢- مقابلات ولقاءات

التقى باحثو الوحدة خلال العام مع ممثلي وزارة التربية والتعليم، دائرة التعليم بوكالة الغوث الدولية، قطاع التعليم الخاص لمناقشة واقع التعليم في قطاع غزة والآليات التي ينبغي العمل عبرها للارتقاء بواقع التعليم. كما بحث طاقم الوحدة سبل تجاوز آثار العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة الذي خلف آثاراً كارثية على بنية التربية والتعليم في القطاع. ووثقت الوحدة الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لقطاعي التربية والتعليم والتعليم العالي. كما رصدت أثر الحصار الإسرائيلي على قطاع التربية والتعليم في قطاع غزة.

٣- ورشة عمل الحق في التعليم في قطاع غزة

بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٤، نظمت الوحدة ورشة عمل بعنوان: "تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية"، وذلك بالتعاون مع كل من اتحاد لجان كفاح المرأة واتحاد لجان كفاح الطلبة الفلسطينيين في محافظة خان يونس. عقدت الورشة في مقر المركز بمحافظة خان يونس، وشارك فيها ٣١ مشاركة ومشارك من الطلبة والخريجين والخريجات الجامعيين. وقدم الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، محاضرة استعرض فيها منظومة حقوق الإنسان العالمية، وتطورها على المستوى العالمي، وتناول مجموعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وسلط الضوء على الحق في التعليم في قطاع غزة، وأثر الحصار الشامل المفروض على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٤- أنشطة مناصرة وضغط لعرض مشكلة إعادة إعمار وتطوير مؤسسات التعليم في قطاع غزة

بتاريخ ٢٠١١/٧/٢٥، شارك الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، في اللقاء التشاوري للشبكة المشتركة حول التعليم في أوقات الطوارئ، وآليات إعادة إعمار وتطوير مؤسسات التعليم في قطاع غزة. عقد الاجتماع في الكلية التربوية للعلوم التطبيقية، وقدم فيه الباحث شاهين ورقة عمل بعنوان: "الحق في التعليم في قطاع غزة".

٥- محاضرات وورشات عمل للعاملين في قطاع التعليم الأساسي

بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٧، شارك الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، في إلقاء محاضرتين لأعضاء البرلمان المدرسي بوكالة الغوث، بعنوان: "ممارسة الديمقراطية والحق في التعليم". نظمت اللقاء جمعية التثقيف البرلماني الديمقراطي، وشارك في الجلسة الأولى ٣٠ طالبة وطالباً، وفي الجلسة الثانية ٢٥ طالبة وطالباً.

٦- إصدار بوستر حول الحق في التعليم

لم تصدر الوحدة بوستر حول الحق في التعليم وفقاً للخطة السنوية، وأجلت إصداره للعام الدراسي القادم.

٧- إصدار تقرير حول واقع التعليم في المراحل الأساسية والتربية الخاصة في قطاع غزة من منظور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

كان من المقرر أن تقوم الوحدة بإصدار تقرير حول واقع التعليم في المراحل الأساسية والتربية الخاصة في قطاع غزة من منظور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، لكنها أوقفت إعداد التقرير لقيام الوحدة الدولية في المركز بإصدار تقرير مماثل، وعملت الوحدة خلال الفترة من شهر مايو حتى يوليو ٢٠١١، على تزويد الوحدة الدولية بالمركز بكافة الإحصاءات والبيانات الخاصة بالتعليم، بما في ذلك إجراء الزيارات الميدانية للمدارس، وذلك لصالح التقرير، والذي صدر بتاريخ ٢٠١١/٧/٣، بعنوان: "الحرمان من التعليم: الانتهاكات الإسرائيلية المنظمة لحق الأطفال الفلسطينيين في التعليم".

مخرج رقم (٣)

المساهمة في تعزيز الحق في الصحة

النشاطات

١. رصد واقع الخدمات الصحية في قطاع غزة.
٢. لقاءات مع الأطراف المقدمة للخدمات الصحية.
٣. ورشة عمل حول واقع الخدمات الصحية في قطاع غزة(صحة الطفل في القطاع).
٤. إصدار أوراق حقائق حول الوضع الصحي في قطاع غزة.
٥. المشاركة في تشكيل لجنة لدعم القطاع الصحي في قطاع غزة.
٦. إصدار البيانات الصحفية والنشاطات الإعلامية.

١- رصد واقع الخدمات الصحية في قطاع غزة

عملت الوحدة خلال العام على رصد واقع الخدمات الصحية في قطاع غزة، من خلال تحديث البيانات المتوفرة لدى الوحدة حول الأوضاع الصحية في قطاع غزة، بما فيها متابعة إجراءات حصول مرضى القطاع على التحويلات الطبية إلى المستشفيات الإسرائيلية، الضفة الغربية، والمستشفيات المصرية. كما رصدت الوحدة منع السلطات الحربية الإسرائيلية لعدد من المرضى من الوصول إلى المستشفيات الإسرائيلية، من خلال رفضها منحهم لتصاريح المغادرة عبر حاجز بيت حانون "إيريز" أو اعتقال المرضى ومرافقيهم، والضغط عليهم باتجاه الحصول على معلومات تفيد السلطات الإسرائيلية. وتابعت الوحدة عدد من حالات وفيات المرضى جراء تشديد الحصار المفروض على قطاع غزة منذ منتصف العام ٢٠٠٧. كما تابعت الوحدة أوضاع المرضى في قطاع غزة في ظل نفاذ الأدوية والمستهلكات الطبية.

٢- لقاءات مع الأطراف المقدمة للخدمات الصحية

عقد باحثو الوحدة العديد من اللقاءات والاجتماعات مع الأطراف المختلفة، والتي تشرف على تقديم خدمات الصحة في قطاع غزة، بما فيها وزارة الصحة، مؤسسات القطاع الأهلي الطبية والمنظمات الدولية العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد شملت تلك اللقاءات تناول تطورات الأوضاع الصحية في قطاع غزة في ظل أزمة نقص الأدوية والمستهلكات الطبية في مشافي القطاع، بما في ذلك الاحصاءات والبيانات الشاملة الخاصة بواقع الصحة وتطورات علاج مرضى القطاع في الخارج. وقد شملت تلك اللقاءات مشاركة الوحدة في اللقاءات التشاورية التي عقدتها وزارة الصحة ومكتب منظمة الصحة العالمية في غزة.

٣- ورشة عمل حول واقع الخدمات الصحية في قطاع غزة (صحة الطفل في القطاع)

- بتاريخ ٢٠١١/١١/٢، نظمت الوحدة ورشة عمل بعنوان: "واقع الخدمات الصحية للأطفال في قطاع غزة". عقدت الورشة في قاعة فندق القدس بمدينة غزة، وشارك فيها عدد من ممثلي المؤسسات الأهلية والعاملين في القطاع الصحي. تناولت الورشة، والتي افتتحها الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، الخدمات الصحية لأطفال القطاع، وذلك في إطار الحق في الصحة. وقدمت عدة مداخلات في الورشة من كل من د. ليلى حميد، مدير دائرة صحة الطفل بوزارة الصحة، د. محمد شحتو، مدير عيادة غزة المدينة في وكالة الغوث الدولية، د. عدنان الوحيدي، المدير التنفيذي لجمعية أرض الإنسان و د. مصطفى المصري، استشاري منظمة الصحة العالمية. وأشارت المداخلات إلى العقبات التي تعترض الوفاء بالحق في الصحة للأطفال، وقدمت عدة توصيات.

صورة رقم (١٢)

خليل شاهين ، مدير وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خلال ادارته للورشة

٤- إصدار أوراق حقائق حول الوضع الصحي في قطاع غزة

- بتاريخ ٢٠١١/٣/١٤، أصدرت الوحدة ورقة حقائق بعنوان: "القطاع الصحي في قطاع غزة" تناولت تدهور الأوضاع الصحية في قطاع غزة، جراء الحصار الشامل، الذي تواصل سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي فرضه على قطاع غزة، خاصة المرضى الذين يعانون أمراضاً مزمنة، وعلى الأخص النساء المرضى، المرضى من الأطفال والمرضى الذين لا تتوفر إمكانيات علاجهم في مشافي القطاع، والقيود المفروضة على حرية سفرهم عبر المعابر الحدودية للقطاع، المؤسسات الصحية. كما تناولت الورقة واقع المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية، التي تعاني نقصاً مستديماً في الإمدادات الطبية، والنقص الشديد في المعدات والأجهزة الطبية وقطع الغيار البديلة لصيانتها.

٥- المشاركة في تشكيل لجنة لدعم القطاع الصحي في قطاع غزة

في الفترة من ٢٠١١/١/٩-١٣، تابعت الوحدة مسألة نقص الأدوية في مستشفيات قطاع غزة، وأجرت سلسلة من الاتصالات مع وزارة الصحة في رام الله، وزارة الصحة في قطاع غزة، منظمة الصحة العالمية والقطاع الصحي في شبكة المنظمات الأهلية.

- بتاريخ ٢٠١١/١/١٢، شارك الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، في الاجتماع الذي عقده قطاع الصحة في شبكة المنظمات الأهلية مع مؤسسات حقوق الإنسان في قطاع غزة، لبحث تداعيات نقص الأدوية في مستشفيات القطاع، وتم تشكيل لجنة لعرض المبادرة والوساطة بين وزارتي الصحة في رام الله وقطاع غزة، وتكونت اللجنة من الأستاذ خليل شاهين، ممثلاً عن منظمات حقوق الإنسان، الأستاذ أمجد الشوا، ممثلاً عن شبكة المنظمات الأهلية، د.عائد ياغي ممثلاً عن القطاع الصحي في شبكة المنظمات الأهلية، الأستاذ محسن أبو رمضان، من شبكة المنظمات الأهلية ومحمود ظاهر ممثلاً لمنظمة الصحة العالمية.
- بتاريخ ٢٠١١/١/٣١، عقدت لجنة متابعة نقص الأدوية في قطاع غزة اجتماعاً لها، تقرر فيه إرسال مناشدة عاجلة إلى السيد محمود عباس رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، لتسريع توريد الأدوية إلى مشافي قطاع غزة.

٦- إصدار البيانات الصحفية والنشاطات الإعلامية

أصدرت الوحدة العديد من البيانات الصحفية الخاصة بتدهور الأوضاع الصحية في قطاع غزة، والناجمة عن استمرار إحكام الحصار الشامل المفروض على القطاع. كما أجرى مدير وباحثو الوحدة العديد من الفعاليات والنشاطات الإعلامية الخاصة بتدهور الخدمات الصحية، نقص إمدادات ورسالات الأدوية. وبلغ عدد البيانات الصحفية (٨) بيانات، فيما أجرى طاقم الوحدة (١٣) نشاطاً إعلامياً مختلفاً حول الوضع الصحي في القطاع.

مخرج رقم (٤)

تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

النشاطات

١. رصد واقع حقوق المعاقين.
٢. لقاءات مع مؤسسات دولية لدعم مؤسسات تأهيل المعاقين.
٣. حلقة نقاش حول واقع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة.
٤. ورشة عمل لتدريب المعاقين على أنشطة الضغط والمناصرة للمطالبة بحقوقهم.
٥. المساهمة في تشكيل مجموعات ضاغطة من مؤسسات المجتمع المدني.
٦. حلقتان إذاعيتان حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
٧. إصدار البيانات الصحفية والنشاطات الإعلامية.

١- رصد واقع حقوق المعاقين

واصلت الوحدة عملها خلال العام ٢٠١١ الخاص ببناء قاعدة معلومات حول واقع حقوق المعاقين، وشمل ذلك رصد انتهاك حقوق المعاقين في ميدان الحق في العمل والتعليم والصحة والضمان الاجتماعي. كما شمل ذلك إعداد جداول إحصائية حول القتلى والجرحى من المعاقين، وتدمير منشآت رعايتهم وتأهيلهم. وقد أعدت تلك الإحصاءات والبيانات عبر مقابلات أجريت مع الضحايا أو أفراد أسرهم، ومقابلة العاملين في المؤسسات التي تعرضت للأضرار أو التدمير.

٢- لقاءات مع مؤسسات دولية لدعم مؤسسات تأهيل المعاقين

عملت الوحدة على تعزيز العلاقة مع العديد من مؤسسات رعاية وتأهيل المعاقين، وذلك عبر الاجتماع بها وتقديم المساعدة والاستشارة القانونية لها، وخاصة فيما يتعلق بإعمال قانون حقوق المعاق الفلسطيني رقم ٤ لسنة ١٩٩٩. ومن بين هذه المؤسسات الإتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين، الجمعية الوطنية لتأهيل المعاقين، جمعية الإغاثة الطبية بقطاع غزة والإغاثة الإسلامية. وفيما يلي أهم تلك اللقاءات:

- بتاريخ ٢٠١١/١/٢٦، التقى الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، بوفد من جمعية الإغاثة الإسلامية، ضم م. صلاح تايه وسحر شعت، وذلك لبحث آفاق التنسيق والعمل المشترك في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٧، التقى الباحث بالوحدة عزام شعت، بالسيد كمال أبو قمر مدير الجمعية الوطنية لتأهيل المعاقين، السيد حسام الشيخ يوسف مدير برامج التأهيل بالجمعية، السيد مصطفى عابد من جمعية الإغاثة الطبية بقطاع غزة وعوني مطر رئيس الإتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين في قطاع غزة، وذلك للتشاور حول سبل دعم مؤسسات تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة، والتحضير لعقد ورشة عمل حول واقع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة.

٣- حلقة نقاش حول واقع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة

بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٠، شارك الباحث في الوحدة د. فضل المزيني، في حلقة نقاش مع مؤسسات تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة، وتم الاتفاق على تنظيم وقفة احتجاج للمطالبة بتفعيل قانون المعاق الفلسطيني، والضغط باتجاه حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على حقوقهم وفقاً للقوانين الدولية. ومثل د. المزيني المركز الفلسطيني في تجمع حاشد للأشخاص ذوي الإعاقة ضمن مشروع مناهضة التمييز وانتهاك حقوق الإنسان ضد النساء والأطفال ذوي الإعاقة، وذلك على هامش اليوم العالمي للمعاق وبمناسبة نهاية حملة ١٦ يوما العالمية لمناهضة العنف ضد المرأة، أمام ساحة المجلس التشريعي في مدينة غزة. وقدم د.المزيني مداخلة في التجمع تضمنت إحصائيات حول عدد الأشخاص ذوي الإعاقة، وعرض كذلك للنشاطات التي نظمها المركز، والهادفة لتفعيل قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع الفلسطيني ومؤسساته الحكومية والأهلية، وقدم عدة توصيات للارتقاء بحقوقهم، ووقف الانتهاكات التي تؤثر سلباً على كافة مناحي حياتهم.

فضل المزيني وعزام شعت، الباحثان في وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خلال وشة العمل

٤- ورشة عمل لتدريب المعاقين على أنشطة الضغط والمناصرة للمطالبة بحقوقهم

- بتاريخ ٢٠١١/١٢/١، نظمت الوحدة ورشة عمل بعنوان: "واقع حقوق المعاقين في قطاع غزة". عقدت الورشة في قاعة فندق الكومودور بمدينة غزة، وشارك فيها مجموعة من المتخصصين والعاملين في المؤسسات التي تعني بشئون الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة، وأدارها باحث الوحدة عزام شعت.

٥- المساهمة في تشكيل مجموعات ضاغطة من مؤسسات المجتمع المدني

واصلت الوحدة نشاطاتها ولقاءاتها مع أعضاء لجنة دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي كانت الوحدة قد بادرت إلى تأسيسها خلال العام الماضي، وذلك بالتعاون والتنسيق مع قطاع التأهيل في شبكة المنظمات الأهلية في قطاع غزة. وقد ساهم باحثو الوحدة في عقد لقاءات مع العديد من المؤسسات العاملة في ميدان رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، ومن بينها الجمعية الوطنية لتأهيل المعاقين في قطاع غزة، الاتحاد العام للمعاقين في قطاع غزة، اتحاد لجان العمل الصحي، لجان الإغاثة الطبية في قطاع غزة. كما شملت اللقاءات والاجتماعات المختلفة التي نفذت خلال العام التنسيق والمتابعة للعديد من القضايا الخاصة بحقوق ذوي الإعاقة، ومن بينها التدخل للمساعدة في حل بعض القضايا الخدماتية الخاصة ببعض الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم عدد من الأشخاص الذين تعرضوا للإعاقة خلال وبعد العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة نتيجة إصاباتهم المختلفة.

٦- حلقتان إذاعيتان حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

- بتاريخ ٢٠١١/١٢/٣، شارك الباحث في الوحدة د.فضل المزيني، في برنامج مع الحدث على فضائية الأقصى، وتحدث حول أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقدم إحصائيات حول الانتهاكات الإسرائيلية بحق المعاقين في قطاع غزة.
- بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٠، شارك د. فضل المزيني في حلقة مصورة مع فضائية القدس، تناول فيها أشكال الانتهاكات التي يتعرض لها الأشخاص ذوو الإعاقة في الأرض الفلسطينية المحتلة، مسلطاً الضوء على انتهاك حقوقهم في ميدان العمل والتعليم والصحة والضمان الاجتماعي. كما تعرض للانتهاكات التي مارستها بحقهم قوات الاحتلال الإسرائيلي، مركزا على الانتهاكات بحق الأطفال والنساء بشكل خاص.

٧- إصدار البيانات الصحفية والنشاطات الإعلامية

- بتاريخ ٢٠١١/١١/٣٠، أصدرت الوحدة بياناً صحفياً حول تدهور أوضاع المعاقين الفلسطينيين في قطاع غزة، وقد تزامن مع ذكرى اليوم العالمي للمعاق.

نشاطات أخرى

- بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٦، شارك الباحث **خليل شاهين**، مدير الوحدة، في ورشة عمل بعنوان: "**حقوق المعاق الفلسطيني والمعايير الدولية لحقوق الإنسان**"، التي نظمتها **جمعية المستقبل للصم الكبار**، في مقر وزارة الشئون الاجتماعية في غزة. شارك في الورشة ٢٠ من العاملين والعاملات في وزارة الشئون الاجتماعية.
- بتاريخ ٢٠١١/٦/٢٨، شارك الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، في ورشة عمل بعنوان: "**قانون بلا تنفيذ**"، التي نظمتها الإغاثة الطبية بقطاع غزة. قدم خلالها مداخلة حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وفقاً لقانون المعاق الفلسطيني رقم (٤) لعام ١٩٩٩. عقدت الدورة في مقر جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية في غزة.
- شارك الباحث **خليل شاهين**، مدير الوحدة، في ورشة عمل بعنوان: "**دور المؤسسات الدولية في تمكين وتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة**"، نظمتها لجان الإغاثة الطبية في مطعم لاتيرنا بمدينة غزة. قدم خلالها مداخلة حول استراتيجيات التنسيق بين المؤسسات الدولية والمؤسسات الأهلية، لإعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التأهيل والتشغيل.

مخرج رقم (١)

تعزيز الحق في السكن الملائم

النشاطات

١. رصد واقع مشاريع الإسكان الخاصة بتأهيل ضحايا انتهاكات الحق في السكن الملائم.
٢. مقابلات مع وزارة الإسكان والأشغال العامة؛ المجلس الفلسطيني للإسكان؛ جمعيات الإسكان؛ شركات المقاولات؛ الوكالات المنفذة؛ المواطنين المستفيدين.
٣. ورشة عمل خاصة لمناقشة سياسة استثمار الأراضي الحكومية في قطاع غزة.
٤. تقرير حول الانتهاكات الإسرائيلية للحق في المأوى الملائم في قطاع غزة.
٥. ورقة موقف حول واقع حياة أصحاب المنازل المدمرة في قطاع غزة، بعد مرور عامين على العدوان الحربي الإسرائيلي.
٦. إصدار البيانات الصحفية والنشاطات الإعلامية.

١- رصد واقع مشاريع الإسكان الخاصة بتأهيل ضحايا انتهاكات الحق في السكن الملائم.

تابعت الوحدة عملية رصد وتوثيق مشاريع الإسكان الخاصة بتأهيل ضحايا انتهاكات الحق في السكن الملائم، وشمل ذلك رصد وتوثيق عدد المنازل التي دمرت في قطاع غزة خلال العام ٢٠١١. كما شمل ذلك توثيق الأراضي الزراعية التي جرفتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي خلال عملياتها الحربية في القطاع على مدار العام، بما في ذلك الممتلكات الزراعية كالبيوت البلاستيكية، شبكات الري، آبار المياه، مزارع الحيوانات والطيور وبرك المياه. كما تابعت الوحدة واقع الحق في السكن الملائم على صعيد الأجندة الفلسطينية، بما في ذلك أعمال هدم المنازل التي نفذتها وكالة الغوث الدولية "الأنروا" في غزة في مناطق مختلفة من القطاع، بدعوى أنها غير ملائمة للسكن.

٢- مقابلات مع وزارة الإسكان والأشغال العامة؛ المجلس الفلسطيني للإسكان؛ جمعيات الإسكان؛ شركات المقاولات؛ الوكالات المنفذة؛ والمواطنين المستفيدين.

التقى باحثو الوحدة خلال العام مع ممثلي وزارة الأشغال العامة والإسكان، دائرة البنية التحتية وتطوير المخيمات بوكالة الغوث الدولية، إتحاد المقاولين الفلسطينيين، المجلس الفلسطيني للإسكان، لمناقشة واقع الإسكان في قطاع غزة والآليات التي ينبغي العمل عبرها للارتقاء بواقع الإسكان. كما بحث طاقم الوحدة سبل تجاوز آثار العدوان الحربي الإسرائيلي والحصار المفروض على قطاع غزة.

٣- ورشة عمل خاصة لمناقشة سياسة استثمار الأراضي الحكومية في قطاع غزة.

في إطار متابعتها للحق في السكن الملائم، كأحد حقوق الإنسان الأساسية الذي تتابعه، نظمت الوحدة بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٨، ورشة عمل بعنوان: "تحديات الإسكان

في قطاع غزة.. الواقع والحلول". عقدت الورشة في قاعة فندق الكومودور بمدينة غزة، وشارك فيها عدد من ممثلي المؤسسات الحكومية، الأهلية والعاملين في قطاع الإسكان وحشد غفير من أصحاب المنازل المدمرة.

٤- تقرير حول الانتهاكات الإسرائيلية للحق في المأوى الملائم في قطاع غزة.

أنجزت الوحدة مسودة تقرير بعنوان: "الحق في السكن في قطاع غزة.. تقرير يتناول أوضاع الحق في المأوى الملائم بعد مرور ٣ أعوام على العدوان الشامل على قطاع غزة". يرصد التقرير أعمال الهدم والتدمير لآلاف المنازل والممتلكات والأعيان المدنية التي نفذتها القوات الحربية الإسرائيلية في قطاع غزة، منذ توقف العدوان الحربي الإسرائيلي بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٩، وحتى تاريخ إعداد التقرير. كما يتناول التقرير جهود إعادة إعمار قطاع غزة في ظل استمرار الحصار على القطاع. من المقرر أن يعرض التقرير على لجنة البرنامج أواخر شهر يناير ٢٠١٢.

٥- ورقة موقف حول واقع حياة أصحاب المنازل المدمرة في قطاع غزة، بعد مرور عامين على العدوان الحربي الإسرائيلي.

أعدت الوحدة ورقة موقف حول واقع حياة أصحاب المنازل المدمرة في قطاع غزة، في ظل تعثر جهود إعادة إعمار قطاع غزة جراء الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع منذ منتصف العام ٢٠٠٧. قدمت ورقة الموقف في الورشة التي نظمتها الوحدة بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٨، بعنوان: "تحديات الإسكان في قطاع غزة.. الواقع والحلول".

٦- إصدار البيانات الصحفية والنشاطات الإعلامية.

أجرى طاقم الوحدة عددا من المقابلات الإعلامية مع فضائيات محلية وعربية، حول الحصار وإعادة الإعمار وواقع السكن في قطاع غزة.

المشاركة في الدورات التي نظمتها وحدة التدريب

ساهمت الوحدة بشكل فعال في نشاطات التدريب التي نظمتها وحدة التدريب في المركز خلال العام ٢٠١١، وشمل ذلك أيضاً مساهمة الوحدة في نقاش برامج التدريب المختلفة مع مدير وحدة التدريب، بالإضافة إلى متابعتها وتقديم الجلسات التدريبية المختلفة وفقاً لبرامج هذه الدورات. وفيما يلي جدولاً بتلك النشاطات:

الرقم	التاريخ	عنوان الجلسة	الفئة المستهدفة	مكان الانعقاد
	٢٠١١/٣/٢١	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	أعضاء الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون	مقر الجمعية- رفح
	٢٠١١/٤/٦	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة	المؤسسات الأهلية بمحافظة خان يونس	مقر المركز بمحافظة خان يونس
	٢٠١١/٥/٢٣	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	أعضاء جمعية تواصل للشباب والثقافة	مقر الجمعية- رفح
	٢٠١١/٦/١٩	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	أعضاء اتحاد الشباب الديمقراطي بمحافظة شمال غزة	مقر المركز- جباليا
	٢٠١١/٦/٢٠	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	أعضاء الجمعيات الأهلية	مقر المركز فرع جباليا
	٢٠١١/٦/٢٦	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	اتحاد الشباب التقدمي الفلسطيني	مركز المغازي الثقافي
	٢٠١١/٧/٣	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	المؤسسات الأهلية بمحافظة رفح	محافظة رفح
	٢٠١١/٧/٥	محاضرتين حول العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	أعضاء الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون	مقر الجمعية برفح
	٢٠١١/٧/٧	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	المؤسسات الأهلية بمحافظة رفح	محافظة رفح

	٢٠١١/٧/١٩	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	اتحاد الشباب التقدمي الفلسطيني	مقر المركز بغزة
	٢٠١١/٧/٢٥	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	اتحاد الشباب التقدمي الفلسطيني	مقر المركز بغزة
	٢٠١١/٩/٤	التعريف بعمل وحدات المركز ونشاطاته على المستويين المحلي والدولي	الصيادين في قطاع غزة	مقر المركز بغزة
	٢٠١١/٩/٥	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	الصيادين في قطاع غزة	مقر المركز بغزة
	٢٠١١/٩/٥	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	الصيادين في قطاع غزة	مقر المركز بغزة
	٢٠١١/١٠/٢٧	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	العاملين في وسائل الإعلام	مركز الدوحة لحرية الإعلام

مشروع حماية حقوق الأطفال في أوقات النزاع المسلح

نفذت الوحدة خلال العام ٢٠١١، مشروع حماية حقوق الأطفال في وقت النزاع المسلح في قطاع غزة، بالشراكة مع مؤسسة إنقاذ الطفل السويدية، والذي يستمر لمدة خمسة أشهر. ويهدف مشروع الشراكة إلى توثيق انتهاكات حقوق الأطفال وفق الآلية الدولية للرصد والتبليغ التي صممت وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي ١٦١٢، والصادر في العام ٢٠٠٥. وتعتمد هذه الآلية على رصد وتوثيق حالات قتل وإصابة الأطفال، حالات تعذيب أو اختطاف الأطفال أو تجنيدهم أو الاعتداء الجنسي عليهم، التهجير القسري للأطفال، منع وصول المساعدات الإنسانية للأطفال والاعتداء على المدارس أو المستشفيات. وعقد باحثو الوحدة العديد من اللقاءات وورشات العمل مع ممثلي مؤسسة إنقاذ الطفل السويدية والعاملين الاجتماعيين المنخرطين ضمن المشروع. وأصدرت الوحدة ٥ نشرات "أوراق حقائق" حول انتهاكات حقوق الأطفال في قطاع غزة، تغطي الفترة من ٢٠١١/٨/١-٢٠١١/١٢/٣١. وفيما يلي أبرز تلك النشاطات:

أولاً: اللقاءات

- بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٤، التقى الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، مديرة مؤسسة إنقاذ الطفل. ودار اللقاء حول نشاط المركز فيما يتعلق بحقوق الطفل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- بتاريخ ٢٠١١/٦/١٤، التقى الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، بالسيدة لوتشيا باتوتيلا، مديرة مؤسسة إنقاذ الطفل، حول حقوق الطفل الاقتصادية والاجتماعية، وعمالة الأطفال في قطاع غزة.
- بتاريخ ٢٠١١/٦/٢٩، شارك الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، في مؤتمر بعنوان: " عمالة الأطفال بين الواقع والقانون"، نظمته مؤسسة إنقاذ الطفل- السويد، وقدم مداخلة بعنوان: " عمالة الأطفال في المعايير الدولية والوطنية".
- بتاريخ ٢٠١١/٧/٢٥، التقى الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، بوفد من مؤسسة إنقاذ الطفل- السويد، لمناقشة مشروع حماية الأطفال الفلسطينيين في قطاع غزة.
- بتاريخ ٢٠١١/٨/٩، التقى الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، بالسيدة لوتشيا بانتيلا، مديرة مؤسسة إنقاذ الطفل- السويد، ودار اللقاء حول الإعداد النهائي لمشروع حماية الأطفال في قطاع غزة.
- بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٩، شارك الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، في ورشة عمل حول تحديد احتياجات الباحثين الاجتماعيين المنخرطين في مشروع الشراكة مع مؤسسة إنقاذ الطفل- السويد.
- بتاريخ ٢٠١١/١٠/٣، التقى الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، بالسيدة لوتشيا نانتيلا، مديرة مؤسسة إنقاذ الطفل- السويد وكارين ميتس، مسئولة الإعلام والمناصرة في المؤسسة، وذلك لمتابعة مشروع حماية الأطفال في أوقات النزاعات المسلحة.
- بتاريخ ٢٠١١/١٠/٤، التقى الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، بكلٍ من إبراهيم أبو صبيح ولبنى النجار، من مؤسسة إنقاذ الطفل- السويد، لمتابعة مشروع حماية الأطفال في أوقات النزاعات المسلحة.
- بتاريخ ٢٠١١/١٠/٣١، شارك الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، في ورشة عمل بالشراكة مع مؤسسة إنقاذ الطفل السويدية.
- بتاريخ ٢٠١١/١١/١، التقى الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، بالسيدة لوتشيا نانتيلا، مديرة مؤسسة إنقاذ الطفل- السويد، ولبنى النجار، وذلك لمتابعة مشروع حماية الأطفال في أوقات النزاعات المسلحة.

- بتاريخ ٢٠١١/١١/٣، شارك الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، في ورشة عمل مع العاملين الاجتماعيين المنخرطين ضمن مشروع حماية حقوق الأطفال في أوقات النزاعات المسلحة في قطاع غزة، بالشراكة مع مؤسسة إنقاذ الطفل السويدية، وذلك للتقييم تجربة توثيق انتهاكات حقوق الأطفال في قطاع غزة خلال شهر أكتوبر ٢٠١١.
- بتاريخ ٢٠١١/١٢/٥، شارك الباحث عزام شعث، في ورشة عمل مع العاملين الاجتماعيين المنخرطين ضمن مشروع حماية حقوق الأطفال في أوقات النزاعات المسلحة في قطاع غزة، بالشراكة مع مؤسسة إنقاذ الطفل السويدية، وذلك للتقييم تجربة توثيق انتهاكات حقوق الأطفال في قطاع غزة خلال شهر نوفمبر ٢٠١١.

ثانياً: إصدار نشرات أوراق حقائق

- بتاريخ ٢٠١١/١١/١٤، أصدرت الوحدة عدداً خاصاً من نشرة أوراق حقائق حول انتهاكات حقوق الأطفال في قطاع غزة، "نشرة مزدوجة" تغطي النشرة الفترة بين ٠١ أغسطس- ٣٠ سبتمبر ٢٠١١. وهي ضمن مشروع حماية حقوق الأطفال في وقت النزاع المسلح في قطاع غزة، الذي ينفذه المركز بالشراكة مع مؤسسة إنقاذ الطفل السويدية.
- بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٤، أصدرت الوحدة عدداً خاصاً من نشرة أوراق حقائق حول انتهاكات حقوق الأطفال في قطاع غزة، تغطي النشرة الفترة بين ٠١ أكتوبر-٣١/ أكتوبر ٢٠١١. وهي ضمن مشروع حماية حقوق الأطفال في وقت النزاع المسلح في قطاع غزة، الذي ينفذه المركز بالشراكة مع مؤسسة إنقاذ الطفل السويدية.
- بتاريخ ٢٠١١/١٢/٧، أصدرت الوحدة عدداً خاصاً من نشرة أوراق حقائق حول انتهاكات حقوق الأطفال في قطاع غزة، تغطي النشرة الفترة بين ١- ٣٠ نوفمبر ٢٠١١. وهي ضمن مشروع حماية حقوق الأطفال في وقت النزاع المسلح في قطاع غزة، الذي ينفذه المركز بالشراكة مع مؤسسة إنقاذ الطفل السويدية.
- ٢٠١٢/١/٤، أصدرت الوحدة عدداً خاصاً من نشرة أوراق حقائق حول انتهاكات حقوق الأطفال في قطاع غزة، تغطي النشرة الفترة بين ١-٣١ ديسمبر ٢٠١١، وهي ضمن مشروع حماية حقوق الأطفال في وقت النزاع المسلح في قطاع غزة، الذي ينفذه المركز بالشراكة مع مؤسسة إنقاذ الطفل السويدية.

المساهمة في إعداد التقرير السنوي للمركز

قامت الوحدة بإعداد عدد من التقارير الخاصة بالتقرير السنوي للمركز، تناولت العناوين التالية:

١. استمرار الحصار وانتهاك الحق في حرية التنقل والحركة.
٢. أثر الانقسام السياسي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة.
٣. تدمير الممتلكات والأعيان المدنية.

وحدة التدريب

أنجزت وحدة التدريب خطتها السنوية خلال العام ٢٠١١، وفقاً لما ورد فيها، وارتقت بنشاطاتها كماً ونوعاً متفاعلة مع الربيع العربي ومشاركة فيه عبر عقدها دورات تدريبية على المستوى الإقليمي لنشطاء حقوق إنسان عرب بالشراكة مع مؤسسات دولية وإقليمية، وأجلت مخرجاً واحداً تم ترحيله إلى العام المقبل لأسباب موضوعية.

تميزت وحدة التدريب هذا العام على المستوى الإقليمي بتنظيم دورات تدريبية إقليمية في مجال رصد وتوثيق وبناء الملفات القانونية لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وتعتبر هي الأولى من نوعها، زاد من أهميتها تزامنها مع التطورات الحاصلة في الوطن العربي وتعرض المدنيين فيها لجرائم عديدة ترتكب بحقهم. هدفت هذه الدورات إلى تأهيل جيل من المدافعين عن حقوق الإنسان ليستطيع رصد وتوثيق هذه الملفات وضمان عدم إفلات مرتكبيها من العقاب.

وعلى المستوى الفلسطيني فلم تزل عملية التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية تصطدم بحالة الإحباط التي يمر بها المواطنون الفلسطينيون الناجمة عن استمرار قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في انتهاكها لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بشكل منهجي، حيث ما زالت تلك القوات توغل في ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بحق المدنيين الفلسطينيين، وتفرض حصارها المشدد على الأرض الفلسطينية، خصوصاً قطاع غزة. وفي الوقت نفسه يمتنع المجتمع الدولي عن ممارسة مسئولياته الأخلاقية والقانونية في محاسبة دولة الاحتلال على جرائمها، الأمر الذي يقود إلى إفلات مجرمي الحرب الإسرائيليين من العقاب، وبالتالي ترسيخ سياسة الكيل بمكيالين وازدواجية المعايير التي تتبعها الحكومات الأوروبية.

وأضافت حالة الانقسام والصراع السياسي المدمر التي تشهدها الأرض الفلسطينية المحتلة، التي تمس حياة الفلسطينيين في أدق تفاصيلها، وينتج عنها انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان الفلسطيني داخلياً وتدهور في أوضاعة وعرقلة للتحول الديمقراطي، مزيداً من الإحباط في أوساط المجتمع الفلسطيني، لا سيما مع استمرار بقاء الشرخ في مكونات النظام السياسي الفلسطيني متمثلاً في وجود حكومتين منفصلتين يتبعهما أجهزة أمنية وشرطة وقضائية وتشريعية منفصلة.

أدت الأوضاع سالفة الذكر إلى خفوت فكرة حقوق الإنسان وعرقلت عملية التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية، وأضافت أعباءً جديدةً على المدافعين عن حقوق الإنسان لإحياء ثقافة حقوق الإنسان بين المواطنين الفلسطينيين وتقبلها.

مخرج رقم (١)

تدريب ٤٠٠ شاب وشابة من بين طلاب وطالبات الجامعات والخريجين والخريجات الجدد، والمتطوعين والمتطوعات في مؤسسات المجتمع المدني المختلفة، محامي ومحامية، مدرسة ومدرس، صحافي وصحافية، امرأة، نشطاء مجتمع مدني، في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية.

تم توزيع هذا المخرج على ١٧ نشاطاً. استجابة للطلبات الكثيرة التي تلقتها وحدة التدريب هذا العام لتنظيم دورات تدريبية من مؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة أولت الوحدة هذا المخرج أهمية كبيرة، وعملت بطاقة مضاعفة، فبدلاً من تنظيم ١٧ دورة نظمت ٢٥ دورة، شارك فيها ٥٩٤ شخصاً بدلاً من ٤٠٠ شخص كما هو مرصود في الخطة، إضافة إلى ٣ دورات تدريبية إقليمية في القاهرة وطرابلس، شارك في أعمالها ١١٥ مشاركاً ومشاركةً. نفذت الوحدة نشاطاتها بالشراكة مع مؤسسات دولية، مثل مؤسسة أنقاذ الطفل (Save the Children) وكريآرت (Creart) والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، ومؤسسات إقليمية، مثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان ونقابة محامي طرابلس، ومؤسسات محلية مثل: اتحاد لجان العمل الصحي واتحاد لجان العمل الزراعي، مركز الإعلام المجتمعي، مركز الدوحة للإعلام . كما تم استهداف فئات جديدة لم تستهدفها الوحدة سابقاً مثل: نشطاء حقوق إنسان عرب، الصيادين الفلسطينيين، الباحثين الاجتماعيين العاملين مع الأطفال الفلسطينيين، واستمرت الوحدة في نسج علاقات مع مؤسسات حديثة النشأة أو مؤسسات لم تعمل معها سابقاً، إضافة إلى المؤسسات التي تتعاون معها سنوياً. علماً بأن هذه الزيادة في عدد الدورات ونوعيتها لم تؤثر على قدرة الوحدة في الوفاء بالتزاماتها المرصودة في خطتها السنوية
صورة رقم (١٤)

بسام الأقرع، مدير وحدة التدريب خلال دورة تدريب إقليمية في طرابلس -ليبيا

جدول يوضح إجمالي عدد الدورات التي نفذتها الوحدة

الرقم	عدد الدورات والفئة المستهدفة	عدد المشاركين	ساعات التدريب	مشاركة النساء
١	٣ دورات إقليمية لنشطاء حقوق إنسان عرب	١١٥	٦٣	٢٤٪
٢	دورة واحدة لناشطات مجتمعيات في مجال حقوق المرأة	٢٣	٢٠	٨٢٪
٣	٥ دورات لأعضاء في مؤسسات مجتمعية	١٣٣	١٠٠	٥٧٪
٤	دورتان خاصتان بالمحامين الشبان (تحت التمرين)	٤٨	٣٦	٥٢٪
٥	٦ دورات لطلبة الجامعات	١٥١	٦٠	٣٤٪
٦	٥ دورات خاصة بالصيادين	١٢٧	١٢٥	٠٪
٧	٣ دورات خاصة بالإعلاميات والإعلاميين الشبان	٥٥	٥٥	٥٣٪
٨	٣ دورات خاصة بالعاملين مع الأطفال	٥٩	٥٤	٥١٪

بشكل إجمالي، دربت الوحدة ٧٠٩ أشخاص من الفئات المذكورة في الجدول أعلاه، مثلوا أكثر من ١٠٧ مراكز وجمعيات واتحادات شبابية ومؤسسات تعمل في أوساط قطاعات مجتمعية مختلفة، وموزعة على مختلف مناطق قطاع غزة ومحافظاته، إضافة إلى الدورات الإقليمية الثلاث، التي عقدت في القاهرة وطرابلس. توزع المشاركون والمشاركات على ٢٨ دورة تدريبية، حسب الفئة المستهدفة. بلغت نسبة مشاركة النساء في الدورات ٣٧٪، مقابل ٦٣٪ رجال، ويعود سبب ارتفاع مشاركة الرجال هذا العام أكثر من العام الماضي بسبب استهداف فئة الصيادين ومعروف أن الرجال هم من يمارسون مهنة الصيد دون النساء. فيما بلغت نسبة الالتزام بحضور الدورات التدريبية ٨٥٪، واشتملت على ٥١٣ ساعة تدريبية.

يذكر أن طاقماً من المدربين المتخصصين، يشارك فيه مدربون من جميع وحدات المركز، إضافة إلى مدربين من خارج المركز يشرف على إدارة الجلسات التدريبية.

جدول يوضح تفاصيل (النشاطات) الدورات التدريبية التي نفذتها الوحدة خلال العام ٢٠١١

الرقم	الفئة المستهدفة	المكان	عدد المشاركين	عدد الساعات	الفترة الزمنية	مشاركة الإناث
١	محامون ومحاميات (شبان)	قاعة المركز الفلسطيني في غزة	٢٣	١٨	٧ - ٢٠١١/٢/١١	٧٤٪
٢	أعضاء وعضوات في مؤسسات مجتمعية في محافظة غزة	قاعة مركز الصداقة في غزة	٢٨	٢٠	٢٠ – ٢٠١١/٢/٢٤	١١٪
٣	أعضاء وعضوات في مؤسسات مجتمعية في محافظة رفح	قاعة نادي خدمات رفح	٢٥	٢٠	١٣ – ٢٠١١/٣/١٧	٥٢٪
٤	أعضاء وعضوات في مؤسسات مجتمعية في محافظة رفح	قاعة الجمعية الوطنية للديمقراطية في رفح	٣٣	٢٠	٢٠ – ٢٠١١/٣/٢٤	٧٠٪
٥	طلاب وطالبات جامعيات في محافظة خان يونس	قاعة المركز الفلسطيني في خان يونس	٢٩	٢٠	٢٧ – ٢٠١١/٤/١	٣٨٪
٦	نشطاء وناشطات نسويات في محافظة خان يونس	قاعة المركز الفلسطيني في خان يونس	٢٣	٢٠	٤ – ٢٠١١/٤/١٠	٨٢٪
٧	عضوات في جمعية تواصل للشباب والثقافة	قاعة جمعية تواصل للشباب في رفح	٢٣	٢٠	٢٢ -٢٠١١/٥/٢٦	١٠٠٪
٨	نشطاء حقوق إنسان من ثلاثة دول عربية (اليمن، سوريا، ليبيا)	قاعة فندق شبرد في القاهرة	٣٢	٢١	١٥ – ٢٠٠١/٦/١٧	٤٤٪
٩	طلاب وطالبات جامعيات في محافظة شمال غزة	قاعة المركز الفلسطيني في جباليا	٢٦	٢٠	١٩ -٢٠١١/٦/٢٣	١٩٪
١٠	طلاب وطالبات جامعيات في محافظة الوسطى	قاعة مركز المغازي الثقافي في محافظة الوسطى	٢٧	٢٠	٢٦ -٢٠١١/٦/٣٠	٢٦٪
١١	طلاب وطالبات جامعيات في محافظة رفح	قاعة نادي خدمات رفح في محافظة رفح	٢٨	٢٠	٣ -٢٠١١/٧/٧	٥٧٪
١٢	طلاب وطالبات جامعيات في محافظة غزة	قاعة المركز الفلسطيني في غزة	٢١	٢٠	١٧ -٢٠١١/٧/٢١	١٤٪
١٣	طلاب وطالبات جامعيات في قطاع غزة	قاعة المركز الفلسطيني في غزة	٢٢	٢٠	٢٤ – ٢٠١١/٧/٢٨	٤٥٪
١٤	صيادون في محافظة خان يونس	قاعة المركز الفلسطيني في خان يونس	٢٦	٢٥	٤ – ٢٠١١/٩/٨	٠٪
١٥	صيادون في محافظة غزة	قاعة المركز الفلسطيني في غزة	٢٥	٢٥	٤ – ٢٠١١/٩/٨	٠٪
١٦	صيادون في محافظة شمال غزة	قاعة المركز الفلسطيني في جباليا	٢٠	٢٥	٤ – ٢٠١١/٩/٨	٠٪
١٧	صيادون في محافظة رفح	قاعة نادي خدمات رفح	٢٨	٢٥	١١ – ٢٠١١/٩/١٥	٠٪
١٨	صيادون في محافظة الوسطى	قاعة الهيئة الفلسطينية للتنمية في دير البلح	٢٧	٢٥	١١ – ٢٠١١/٩/١٥	٠٪
١٩	إداريون وإداريات المؤسسات المشكلة لائتلاف حماية حقوق الطفل في قطاع غزة	قاعة المركز الفلسطيني في مدينة غزة	٢١	٢٠	١٢ – ٢٠١١/٩/١٥	٤٧٪
٢٠	أخصائيون اجتماعيون يعملون في ائتلاف حماية حقوق الطفل في قطاع غزة	قاعة المركز الفلسطيني في مدينة غزة	٢٢	٢٠	٢ - ٢٠١١/١٠/٦	٥٠٪
٢١	إعلاميات شابات	قاعة مركز الإعلام المجتمعي في مدينة غزة	١٩	١٥	٣ – ٢٠١١/١٠/٥	١٠٠٪
٢٢	إعلاميات وإعلاميون شبان	قاعة مركز الدوحة لحرية الإعلام في مدينة غزة	١٧	٢٠	٢٣ – ٢٠١١/١٠/٢٧	٣٥٪

٢٣	إعلاميات وإعلاميون شبان	قاعة مركز الدوحة لحرية الإعلام في مدينة غزة	١٩	١٥	٢٩ – ٢٠١٠/١٠/٣١	٢٧٪
٢٤	أعضاء في مؤسسات مجتمعية في محافظة خان يونس	قاعة المركز الفلسطيني في خان يونس	٢٣	٢٠	٣٠/١٠ – ٢٠١١/١١/٣	٦٥٪
٢٥	محامون ونشطاء مجتمع مدني ليبي	قاعة الفندق الكشفي في طرابلس في ليبيا	٤٠	٢١	١٧ – ٢٠١١/١١/١٩	٤٢٪
٢٦	قضاة، محامون، وكلاء نيابة وضباط تحقيق	قاعة الفندق الكشفي في طرابلس في ليبيا	٤٣	٢١	٢٠ -٢٠١١/١١/٢٢	٢٣٪
٢٧	محامون ومحاميات (شبان)	قاعة المركز الفلسطيني في خان يونس	٢٥	١٨	٢٨/١١ – ٢٠١١/١٢/٥	٣٢٪
٢٨	نشطاء (شبان) يعملون في حماية حقوق الأطفال	قاعة مركز الخيرية المجتمعي في النصيرات	١٦	١٤	١٠ – ٢٠١١/١٢/١٧	٥٦٪

جدير بالذكر أن الوحدة اعتمدت مؤشرات ووسائل قياس موحدة لمعرفة أثر التدريب في النشاطات المذكورة جميعها، وعلى مدار العام قامت الوحدة برصد أثر التدريب، وكانت نتائج هذه العملية متشابهة في النشاطات.

بسام الاقرع مدير وحدة التدريب خلال تسليمه شهادات للمتدربين بالتعاون مع مركز الدوحة لحرية الإعلام في فلسطين

جدول يوضح وسائل القياس والمؤشرات على مدار العام

الرقم	وسيلة القياس	المؤشرات
١	الملاحظة	لاحظ مدير وحدة التدريب الذي حضر جميع الدورات التدريبية: ١) أن حالة من التشوش والالتباس تجاه حقوق الإنسان كانت تسود الأيام الأولى للدورات على المشاركين في التدريب، تتراجع مع نهاية الدورات خصوصاً الصيادين، مع العلم أن نسبة الأمية في أوساطهم مرتفعة؛ ٢) أن تطوراً إيجابياً قد طرأ في نهاية الدورات على مشاركة المشاركين والمشاركات واستجابتهم للنقاش والتفاعل مع محتوى الدورات والانخراط في التعبير عن آرائهم وإن كانت سلبية في أحيان؛ ٣) أن تطوراً قد طرأ على المشاركين والمشاركات على صعيد احترام قواعد المناقشة والتسامح مع الآخر وخفوت حدة مقاطعة المتحدث في نهاية الدورات؛ ٤) أن نسبة الالتزام بحضور الجلسات التدريبية كانت جيدة جداً؛ و٥) أن حالة من الشغف سادت وسط المشاركين والمشاركات في الدورات الإقليمية تجاه القانون الدولي لحقوق الإنسان وعمليات الرصد والتوثيق وبناء الملفات القانونية.
٢	عقد لقاءات مباشرة أو تعبئة استمارات بعد انتهاء التدريب لمعرفة مدى استفادتهم على الصعيد المعرفي والسلوكي.	استخدمت الوحدة منهجية موحدة، تمثلت في عقد لقاء قبلي للمشاركين، ولقاء بعدي معهم، إضافة إلى تعبئة استمارة خاصة بالجلسات التدريبية وتسجيل اقتراحاتهم للاستفادة منها عند عقد دورات تدريبية جديدة. **وقد صرح المشاركون في اللقاءات القبلية بحاجتهم إلى:** ١) التعرف على دور مؤسسات حقوق الإنسان، لا سيما المركز؛ ٢) اكتساب أصدقاء جدد والتعرف على المؤسسات التي يعملون بها؛ ٣) الحصول على شهادة مشاركة في الدورة لإغناء السيرة الذاتية لهم؛ ٤) اكتساب معارف ومعلومات جديدة في مجال حقوق الإنسان وحقوق الطفل وحقوق المرأة، وتطوير معارف بعضهم. تجدر الملاحظة أن التفاصيل اختلفت من فئة لأخرى حسب مستواها وحاجتها، حيث ركزت فئة الصيادين على كيفية الحصول على المساعدة القانونية في حال تعرضهم لانتهاكات حقوق الإنسان سواء من قبل الاحتلال أو مشغليهم، أما فئة الإعلاميين فقد ركزت على موقع الإعلاميين في القانون الدولي لحقوق الإنسان، فيما ركزت فئة العاملين في المؤسسات على حقوق الإنسان بشكل عام، كما ركزت فئة الطلاب على دور الشباب وحقوقهم، وركز المحامون الشبان على القانون الشرعي رغبة منهم في الحصول على رخصة مزاولة المحاماة أمام المحاكم الشرعية، وكان تركيز المشاركين والمشاركات في الدورات الإقليمية على فهم آلية عمل النظام الدولي لحقوق الإنسان، ورصد وتوثيق وبناء الملفات القانونية لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية . **وعند انتهاء الدورات التدريبية صرح المشاركون في اللقاءات البعدية بأنهم:** ١) تعرفوا على دور المؤسسات،لاسيما دور المركز الفلسطيني خصوصاً في ملاحقة مجرمي الحرب ونشر ثقافة حقوق الإنسان والدفاع عنها؛٢) حصلوا على شهادات مشاركة في الدورات؛ ٣)اكتسبوا أصدقاءً جدد؛ ٤) اكتسبوا معلومات ومعارف نظرية وعملية جديدة، وطوروا معارفهم ومهاراتهم القديمة حسب حاجة الفئات كما ورد أعلاه. **فيما تمثلت اقتراحات المشاركين في اللقاءات البعدية (الموثقة لدى الوحدة) في:** ١) الاستمرار في عقد هذه الدورات التي تنشر ثقافة حقوق الإنسان، خصوصاً مع التعدي المستمر على حقوق المواطن الفلسطيني وغياب قيم التسامح؛ ٢) الاستمرار في عقد دورات متخصصة لحقوق المرأة والطفل والصيادين والطلاب والمحامين و٣) ركز المشاركون والمشاركات في الدورات الإقليمية على استمرار عقد مثل هذه الدورات لما تضيفه لهم من مهارة وخبرة ومعلومات ومهنية عالية خصوصاً وأنهم يسعون في بلدانهم لإقامة أنظمة ديمقراطية تحترم سيادة وحكم القانون واستقلال القضاء. **وأوضحت نتائج الاستمارات الخاصة بالجلسات التدريبية ما يلي:** ١) ملائمة مستوى المحتوى التدريبي للجلسات لهم؛ ٢) كفاءة أغلب المدربين وتمكنهم من المواد التدريبية؛ ٣) تنوع طرق التدريب والوسائل العملية والميل نحو استخدام الوسائل العملية؛ ٤) مستوى المشاركة والتفاعل بين المدرب والمشاركين وبين المشاركين والمحتوى التدريبي جيد، ٥) نسبة الالتزام بالحضور جيدة جداً؛ ٦) الالتزام بقواعد المناقشة جيد؛ و٧) مناسبة قاعات التدريب باستثناء اثنتين.

٣	رصد حالات تأثرت بمحتوى التدريب على المستوى الشخصي والمهني.	تواجه الوحدة صعوبة في رصد مدى تأثر المشاركين في الدورات بمحتواها على الصعيد الشخصي والمهني، لكنها تابعت ذلك بطرق مختلفة على مدار العام، وسجلت التالي: ١) حصول ٣٥ من المحاميات والمحامين الذين تلقوا تدريب في المركز على رخصة مزاولة مهنة المحاماة الشرعية من أصل ٦٠ محامية ومحام تقدموا لاجتياز امتحان الحصول على الرخصة منذ منتصف العام ٢٠١٠ حتى نهاية العام ٢٠١١ ؛ ٢) موافقة أحد المشاركين في الدورات على المشاركة في دورة متقدمة باسم المركز تستغرق عاماً في موضوع استخدام الفنون في تعبير الأطفال عن حقوقهم؛ ٣) تصريح عدد منهم برغبتهم الشديدة بالتطوع في العمل؛ ٤) زار المركز على مدار العام أكثر من ١٠٠ شخص شاركوا في التدريب؛ ٥) مشاركة عدد كبير من المتدربين في نشاطات المركز بعد التدريب؛ ٦) رتب ٥٠ معلماً ومعلمة من الذين تلقوا تدريبا في المركز في سنوات سابقة زيارات ميدانية لوفود من أعضاء وعضوات البرلمانات واللجان الطلابية في المدارس التي يعملون فيها لمقرات المركز، وضمت الوفود الزائرة أكثر من ١٣٥٣ طالباً وطالبةً؛ ٧) ساعد ١٥ معلماً ومعلمة ١٤ محاضرة للمعلمين والمعلمات وأولياء أمور الطلبة في المدارس التي يعملون فيها، شارك فيها ٣٤٨ شخصاً؛ ٨) تصريح عدد من مدراء المؤسسات لمدير الوحدة أو للعاملين في المركز بأن أغلب من يشاركون في الدورات تتطور معارفهم ومهاراتهم وعلاقاتهم مع زملائهم في المؤسسة، وعادة ما يلح مدراء المؤسسات على مشاركة الموظفين والمتطوعين في الدورات؛ ٩) عمل ٣ من المشاركين في التدريب في برامج تتعلق بحقوق الإنسان؛ ١٠) رتب ٣ من المشاركين والمشاركات في ليبيا ٣ محاضرات في مؤسساتهم أثناء وجود البعثة هناك؛ ١١) انخراط ٢٢ من المتدربين في الدفاع عن حقوق الطفل، من خلال ربطهم بباحثي المركز الميدانيين؛ ١٢) تلقي الوحدة عدة اتصالات من المشاركين والمشاركات في الدورات التي عقدت في ليبيا يشكرون المركز ويستفسرون عن إمكانية عقد دورات أخرى في ليبيا؛ و١٣) مشاركة ٢ من المشاركين في دورات ليبيا في مؤتمر حول حقوق الإنسان عقد في القاهرة.
٤	رصد عدد التبليغات عن الانتهاكات ومرات توجيه الضحايا.	تواجه الوحدة صعوبة في رصد عدد مرات التبليغ عن الانتهاكات وعدد مرات توجيه الضحايا إلى المركز، ورغم ذلك رصدت الوحدة أكثر من ٢٧ حالة تبليغ عن الانتهاكات مباشرة عبر الاتصال بمدير الوحدة أو غيره من الزملاء في المركز. وقد حضر ١٣ من المشاركين للتبليغ عن انتهاكات تعرضوا لها هم أو أفراد عائلاتهم أو المؤسسات التي يعملون فيها، فيما حضر ٦ آخرون بصحبة ضحايا، كما ساعد ٢٢ متدرباً في رصد انتهاكات حقوق الطفل من خلال تحركهم مع الباحثين الميدانيين.
٥	رصد عدد مرات مشاركة المتدربين في نشاطات المركز المختلفة	شارك عدد كبير من المتدربين يصعب حصره في نشاطات المركز المتنوعة، ولعل أبرز المشاركات كانت كالتالي: ١) حضور أغلب ورش العمل والمؤتمرات التي نظمها المركز؛ ٢) انخراط عدد من المتدربين في التبليغ عن الانتهاكات سواء بالاتصال الهاتفي أو الحضور إلى المركز برفقة الضحايا أو وحدهم؛ ٣) ساهم ٤ من المتدربين في الترتيب لخمس دورات تدريبية عبر مبادرتهم لحث الأطر التي ينشطون فيها للتنسيق مع الوحدة لعقد دورات؛ و٤) ساهم عدد من المتدربين في دعوة مدير الوحدة أو زملائه العاملين في المركز لإلقاء محاضرات أو لقاءات في المؤسسات التي ينشطون فيها.
٦	رصد مبادرات المشاركين	رصدت الوحدة عدداً من مبادرات المتدربين على مدار العام، تمثل أبرزها فيما يلي: ١) تنظيم ٥٠ زيارة ميدانية لتلاميذ في المرحلتين الابتدائية والإعدادية، أعضاء وعضوات البرلمانات واللجان الطلابية إلى مقرات المركز، بلغ عددهم ١٣٥٣ تلميذاً؛ ٢) دعوة واستضافة مدير وحدة التدريب وآخرين من المركز لإلقاء محاضرات في مدارس الوكالة تستهدف المعلمين والمعلمات وأولياء الأمور ١٤مرة؛ ٣) دعوة واستضافة عدد كبير من طاقم المركز كمتحدثين رئيسيين في ورش العمل والمحاضرات التي تنظمها المؤسسات التي ينشطون فيها؛ ٤) التبليغ عن الانتهاكات واصطحاب عدد من الضحايا إلى المركز؛ ٥) تصريح عدد كبير منهم برغبتهم الشديدة في التطوع في المركز ؛ ٦) تطوع ٥ أشخاص في مؤسسات مجتمعية تنشط في مجالات تتعلق بحقوق الإنسان؛ ٧) انخراط ٢٢ منهم في العمل الميداني مع الباحثين الميدانيين في المركز لاكتساب مهارة الرصد والتوثيق، حيث تم توزيعهم إلى مجموعات كل مجموعة يشرف عليها باحث ميداني من المركز ومارسوا عمليات رصد انتهاكات حقوق الطفل؛ و٨) قيام ٥ صحفيين من الذين تلقوا تدريبا في المركز بعقد لقاءات صحفية مع موظفي المركز واستخدام اللقاءات في تقاريرهم الصحفية.
٧	رصد عدد الطلبات الخاصة بتنظيم دورات تدريبية	تلقت الوحدة ٣٦ طلباً من مؤسسات مجتمعية تنشط في مجالات مختلفة، تطلب فيها تنظيم دورات تدريبية لأعضائها في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية، أو تطلب وضعها ضمن المؤسسات التي تتعاون معها الوحدة في تنفيذ نشاطاتها ومشاركة أعضائها في الدورات التي تنظمها الوحدة.

إصدار أخبار صحفية خاصة بنشاطات الوحدة

غطت الوحدة نشاطاتها عبر إصدار أخبار صحفية وإعداد تقارير نشرت في النشرة الإعلامية للمركز (المنطار)، حيث أصدرت الوحدة ١٧ خبراً صحفياً غطت نشاطاتها، وتمت الإشارة لنشاطات الوحدة في الصحف اليومية المحلية وفقاً لهذه الأخبار في كل مرة.

مخرج رقم (٢)

رفع وعي ٢٥٠ شخصاً بالحقوق المكفولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان

تسعى الوحدة من خلال هذا المخرج إلى التعريف بحقوق الإنسان، وتقوية العلاقات مع مؤسسات المجتمع المدني والمبادرة بفتح علاقات جديدة معها، بهدف تقويتها وزياد عدد المستفيدين من خدمة التدريب، لا سيما وأن الوحدة محكومة بخطتها السنوية التي لا تمنحها القدرة على تلبية الطلبات التي تصلها بتنظيم دورات.
نفذت وحدة التدريب خلال الفترة التي يغطيها التقرير ١٦ نشاطاً، تمثلت في جلسات تدريبية ولقاءات ومحاضرات توعوية، تراوحت المدة الزمنية للقاءات بين ساعة ونصف الساعة وساعتين، واشتملت على عناوين، اتفاقية حقوق الطفل، المشاركة السياسية للمرأة، رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والشرعة الدولية لحقوق الإنسان، المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان. بلغ عدد الذين شاركوا في هذه النشاطات ٣٤٥ مشاركاً ومشاركة، مثلوا شرائح مختلفة من المجتمع، مثل: المعلمين والمعلمات؛ أعضاء وعضوات في مؤسسات مجتمعية؛ قيادات مجتمعية محلية.

جدول يوضح النشاطات ومدى تنفيذها ووسائل القياس والمؤشرات

الرقم	النشاط	التنفيذ	وسائل القياس	المؤشرات
١	رفع وعي ٢٥٠ شخصا بالحقوق المكفولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.	نظمت الوحدة ١٦ لقاءً تناولت عدداً من حقوق الإنسان في مناطق مختلفة من مناطق قطاع غزة، شارك فيها ٣٤٥ شخصاً. (الجدول أدناه يوضح التفاصيل)	١)تصريح المشاركين في اللقاءات بامتلاكهم لمعلومات جديدة وتطور معارفهم في مجال حقوق الإنسان. ٢)الإقبال على المشاركة في المحاضرات. ٣) تزايد عدد الطلبات الخاصة بتنظيم والمشاركة في اللقاءات.	١)صرح المشاركون في اللقاءات بأنهم قد استفادوا من المعلومات والمعارف التي قدمت لهم. ٢)شارك في اللقاءات ٣٤٥ شخصاً، بزيادة قدرها ٩٥ شخصاً عما هو وارد في المخرج. (التفاصيل في الجدول أدناه) ٣)تلقت الوحدة ٢٠ طلبا.

جدول يوضح تفاصيل اللقاءات والمحاضرات

الرقم	المؤسسة الشريكة	الفئة المستهدفة	الموضوع	المكان	المشاركين	التاريخ	الوقت
١	مدرسة الفارابي الابتدائية المشتركة	معلمات	تعليم حقوق المدارس	قاعة المدرسة	١٨	٢٠١١/١/٥	ساعة ومصف
٢	مدرسة بني سهيلا الابتدائية المشتركة «أ»	معلمون ومعلمات	تعليم حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	٢٤	٢٠١١/١/٥	ساعة ونصف
٣	مركز هدف	طالبات طلاب جامعات	توثيق انتهاكات حقوق الإنسان	قاعة مركز هدف في مدينة غزة	١٨	٢٠١١/١/١٧	يوم تدريبي ٤ ساعات
٤	مركز هدف	طالبات طلاب جامعات	رصد انتهاكات حقوق الإنسان	قاعة مركز هدف في مدينة غزة	١٩	٢٠١١/١/١٩	يوم تدريب ٤ ساعات
٥	مركز القدس الصحي والمجتمعي	أهالي طلاب في مرحلة التعليم الأساسي	اتفاقية حقوق الطفل	قاعة مركز القدس الصحي والمجتمعي في بيت حانون	٢٤	٢٠١١/١/٣١	ساعتان
٦	مركز القدس الصحي والمجتمعي	معلمون ومعلمات في بيت حانون	اتفاقية حقوق الطفل	قاعة مركز القدس الصحي والمجتمعي في بيت حانون	١٨	٢٠١١/٢/١	ساعتان
٧	مركز القدس الصحي والمجتمعي	أعضاء في مؤسسات مجتمعية في بيت حانون	اتفاقية حقوق الطفل	قاعة مركز القدس الصحي والمجتمعي في بيت حانون	٢٦	٢٠١١/٢/٢	ساعتان
٨	مركز العصرية الثقافي	أعضاء في مؤسسات مجتمعية في جباليا	اتفاقية حقوق الطفل	قاعة مركز العصرية الثقافي في جباليا	١٦	٢٠١١/٢/٢	ساعة ونصف
٩	مركز ريتشل كوري	أعضاء في المركز	اتفاقية حقوق الطفل	قاعة مركز ريتشل كوري في رفح	١٧	٢٠١١/٢/٧	ساعة ونصف

١٠	مدرسة بنات رفح الإعدادية «ب»	أولياء أمور ومعلمات	أهمية حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	٢٥	٢٠١١/٣/٦	ساعة ونصف
١١	مدرسة عبد العزيز في خان يونس	أولياء أمور	حقوق الطفل	قاعة المدرسة	٢٢	٢٠١١/٣/١٥	ساعة ونصف
١٢	مدرسة بنات بيت حانون الإعدادية «أ»	عضوات البرلمان الطلابي	حقوق الإنسان مفاهيم أساسية	قاعة المدرسة	٢٣	٢٠١١/٣/٣٠	ساعة ونصف
١٣	معهد كنعان التربوي	أعضاء في مؤسسات مجتمعية	الشرعة الدولية لحقوق الإنسان	قاعة جمعية الشبان المسيحية	١٦	٢٠١١/٥/١٠	ساعتان
١٤	مدرسة البريج الإعدادية بنات «أ»	عضوات البرلمان الطلابي	حق الأطفال في التعليم	قاعة المدرسة	٣٢	٢٠١١/٥/١١	ساعة ونصف
١٥	مدرسة القرارة «أ»	أولياء أمور	حقوق الطفل	قاعة المدرسة	٢٢	٢٠١١/٥/١١	ساعة ونصف
١٦	مدرسة القرارة الإعدادية المشتركة	معلمات	اتفاقية حقوق الطفل	قاعة المدرسة	٢٥	٢٠١١/٥/١٢	ساعة ونصف

مخرج رقم (٣)

إقامة شبكة من المستفيدين من التدريب (نادي أصدقاء المركز الفلسطيني)

خصصت الوحدة هذا المخرج لاستمرار التواصل بين المركز وجمهور المستفيدين من خدمة التدريب التي يقدمها، وتلافي الانقطاع الذي يحدث بين المتدربين والمؤسسات التي تشرف على تدريبهم بعد انتهاء التدريب، بهدف دفعهم للانخراط في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية، ولتحقيق هذا المخرج تم تخطيط عدد من النشاطات.

واصلت وحدة التدريب تغذية قاعدة المعلومات التي تمتلكها عن جميع الأشخاص الذين تلقوا تدريباً في المركز على مدار السنوات الماضية، وأضافت إلى القائمة ٦٢٠ ملفاً خلال الفترة التي يغطيها التقرير، تحتوى هذه الملفات على المعلومات التالية: الاسم، مكان الإقامة، مكان العمل، رقم الهاتف، والبريد الإلكتروني، إذا وجد، الجهة المرشحة للمشاركة في التدريب، والجهة التي تم التنسيق معها لعقد التدريب، إضافة إلى مكان وتاريخ انعقاد التدريب. وتستفيد الوحدة والمركز من هذه الشبكة المميزة من العلاقات مع المتدربين، ومن أهم النشاطات التي ساهم في تنفيذها المتدربون:

- المساهمة في نشاطات المركز وحضور ورش العمل والمؤتمرات التي ينظمها المركز والتواصل معه، حيث تم إضافة ما يقرب من ٥٥٠ بريداً إلكترونياً للمتدربين إلى قائمة المركز البريدية، بحيث يتم إعلامهم بكل ما يصدر عن المركز.
- الزيارات المتواصلة التي يقوم بها الأشخاص الذين تلقوا تدريباً للمركز وإلحاحهم للتطوع في المركز، واستقبال مدير الوحدة لهم وتوجيههم.
- استضافة أفراد من طاقم المركز كمتحدثين في ورش عمل ومحاضرات ولقاءات تنظمها المؤسسات التي ينشط فيها المتدربون، حيث شارك مدير الوحدة في إدارة أكثر من ٢٠ جلسة تدريبية ومحاضرة متنوعة العناوين.
- التبليغ عن الانتهاكات سواء بالاتصال الهاتفي أو الحضور إلى المركز برفقة الضحايا، حيث رصدت الوحدة ٤٦ حالة تبليغ عن انتهاكات.
- المساعدة في تنظيم ٣ دورات تدريبية، نظمتها وحدة التدريب خلال العام، وذلك عبر حث المؤسسات التي ينشطون فيها لتنظيم دورات لزملائهم والمشاركة فيها.
- انخراط ٢٢ منهم في العمل الميداني مع باحثي المركز الميدانيين لاكتساب مهارة رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الطفل في قطاع غزة، حيث تم توزيعهم إلى مجموعات كل مجموعة يشرف عليها باحث ميداني، يوجهها ويرشدها.
- تنظيم ٥٠ زيارة ميدانية لوفود طلابية تمثل أعضاء وعضوات في البرلمانات الطلابية لتلاميذ في المرحلة الابتدائية والإعدادية إلى مقرات المركز. بلغ عدد الطلاب الذين شملتهم الوفود ١٣٥٣ طالباً وطالبة. وتستغرق الزيارة الواحدة عادة بين ساعة وساعة ونصف حيث يتم استعراض نبذه عن المركز وعمله، ويتم الرد على استفسارات التلاميذ. الجدول التالي يوضح تفاصيل الزيارات

جدول يوضح تفاصيل الزيارات

الرقم	المدرسة	مكان اللقاء	العدد	التاريخ
١	مدرسة خان يونس الابتدائية «ج»	المركز الفلسطيني خان يونس	٢٢	٢٠١١/٢/١٤
٢	مدرسة بني سهيلا الابتدائية المشتركة «ب»	المركز الفلسطيني خان يونس	٢٤	٢٠١١/٢/١٧
٤	مدرسة خان يونس الإعدادية	المركز الفلسطيني خان يونس	١٨	٢٠١١/٢/٢٣
٥	مدرسة بنات بيت حانون الإعدادية «أ»	المركز الفلسطيني جباليا	٨	٢٠١١/٣/١
٦	مدرسة ذكور جباليا الإعدادية «د»	المركز الفلسطيني غزة	٣٠	٢٠١١/٣/٢
٧	مدرسة بنات النصيرات الإعدادية	المركز الفلسطيني غزة	٢٨	٢٠١١/٣/٨
٨	مدرسة ذكور جباليا الإعدادية «د»	المركز الفلسطيني جباليا	٢٩	٢٠١١/٣/٩
٩	مدرسة ذكور غزة الجديدة الإعدادية "أ"	المركز الفلسطيني غزة	٢٩	٢٠١١/٣/٩
١٠	مدرسة بنات البريج الإعدادية	المركز الفلسطيني غزة	٣٥	٢٠١١/٣/١٤
١١	مدرسة بني سهيلا الابتدائية المشتركة "ب"	المركز الفلسطيني خان يونس	٢٥	٢٠١١/٣/١٥
١٢	مدرسة ذكور خزاعة الإعدادية	المركز الفلسطيني خان يونس	٢٥	٢٠١١/٣/١٧
١٣	مدرسة جباليا الابتدائية المشتركة "ب"	المركز الفلسطيني غزة	٢٥	٢٠١١/٣/٢٠
١٤	مدرسة ذكور غزة الجديدة الإعدادية "ج"	المركز الفلسطيني غزة	٢٦	٢٠١١/٣/٢٣
١٥	مدرسة ذكور غزة الجديدة الإعدادية "أ"	المركز الفلسطيني غزة	٢٢	٢٠١١/٣/٣٠
١٦	مدرسة بنات الزيتون	المركز الفلسطيني غزة	٥٠	٢٠١١/٤/١
١٧	مدرسة الرازي الابتدائية المشتركة	المركز الفلسطيني خان يونس	٣٠	٢٠١١/٤/٣
١٨	مدرسة ذكور غزة الجديدة الابتدائية "ب"	المركز الفلسطيني غزة	١٩	٢٠١١/٤/٥
١٩	مدرسة خان يونس الابتدائية المشتركة	المركز الفلسطيني خان يونس	٢٤	٢٠١١/٤/٦
٢٠	مدرسة بنات المغازي الإعدادية "أ"	المركز الفلسطيني غزة	٣٥	٢٠١١/٤/١١
٢١	مدرسة اليرموك	المركز الفلسطيني غزة	٤	٢٠١١/٤/١١
٢٢	مدرسة الفاخورة الإعدادية "أ" للبنين	المركز الفلسطيني غزة	٦٧	٢٠١١/٤/١٢
٢٣	مدرسة ذكور البريج الإعدادية "أ"	المركز الفلسطيني غزة	٥٢	٢٠١١/٤/١٢
٢٤	مدرسة الرمال المشتركة	المركز الفلسطيني غزة	١٥	٢٠١١/٤/١٤
٢٥	مدرسة ذكور الزيتون الإعدادية "أ"	المركز الفلسطيني غزة	٣١	٢٠١١/٤/١٧
٢٦	مدرسة ذكور الفلاح الإعدادية "ب"	المركز الفلسطيني غزة	١٦	٢٠١١/٤/١٧
٢٧	مدرسة الشجاعية المشتركة "أ"	المركز الفلسطيني غزة	٢٥	٢٠١١/٤/١٨
٢٨	مدرسة نور/ مركز الثقافة والفكر الحر	المركز الفلسطيني خان يونس	٦	٢٠١١/٤/١٨
٢٩	مدرسة بنات خان يونس الابتدائية "د"	المركز الفلسطيني خان يونس	٣٢	٢٠١١/٤/٢٠
٣٠	مدرسة مصطفى حافظ	المركز الفلسطيني غزة	٢٥	٢٠١١/٤/٢١
٣١	مدرسة الشاطئ الابتدائية المشتركة "أ"	المركز الفلسطيني غزة	٦٠	٢٠١١/٤/٢٥
٣٢	مدرسة خان يونس الابتدائية المشتركة "ب"	المركز الفلسطيني خان يونس	٥٥	٢٠١١/٤/٢٦
٣٣	مدرسة بنات خان يونس الإعدادية "ج"	المركز الفلسطيني خان يونس	٢٠	٢٠١١/٤/٢٧
٣٤	مدرسة بنات خان يونس الابتدائية "أ"	المركز الفلسطيني خان يونس	٢٥	٢٠١١/٤/٢٧
٣٥	مدرسة الشاطئ الابتدائية المشتركة "ج"	المركز الفلسطيني غزة	٣٠	٢٠١١/٤/٢٧
٣٦	مدرسة بنات رفح الإعدادية "ه"	المركز الفلسطيني غزة	٣٠	٢٠١١/٤/٢٨
٣٧	مدرسة ذكور البريج الإعدادية "ب"	المركز الفلسطيني غزة	٣٠	٢٠١١/٥/٤

٣٨	مدرسة القرارة الابتدائية	المركز الفلسطيني خان يونس	١٨	٢٠١١/١٠/١٧
٣٩	مدرسة بنات رفح الابتدائية الإعدادية	المركز الفلسطيني خان يونس	٥٠	٢٠١١/١١/٢٢
٤٠	مدرسة بنات جباليا الابتدائية "ب"	المركز الفلسطيني جباليا	٢٢	٢٠١١/١١/٢٢
٤١	مدرسة القرارة المشتركة	المركز الفلسطيني خان يونس	٢٠	٢٠١١/١٠/٢٣
٤٢	مدرسة بني سهيلا الابتدائية المشتركة أ	المركز الفلسطيني خان يونس	٢٠	٢٠١١/١٠/٢٤
٤٣	مدرسة بنات خان يونس الإعدادية	المركز الفلسطيني خان يونس	٣٢	٢٠١١/١١/٢٤
٤٤	مدرسة ذكور خان يونس الإعدادية	المركز الفلسطيني خان يونس	١٨	٢٠١١/١١/٣٠
٤٥	مدرسة رفح الابتدائية المشتركة "أ"	المركز الفلسطيني خان يونس	٢٣	٢٠١١/١٢/٢
٤٦	مدرسة النصيرات الابتدائية المشتركة "ب"	المركز الفلسطيني غزة	١٢	٢٠١١/١٢/٤
٤٧	مدرسة غزة الابتدائية المشتركة "أ"	المركز الفلسطيني غزة	٢٢	٢٠١١/١٢/٥
٤٨	مدرسة الزيتون الإعدادية "ب"	المركز الفلسطيني غزة	٣٠	٢٠١١/١٢/٢١
٤٩	مدرسة ذكور رفح الإعدادية "أ" للاجئين	المركز الفلسطيني غزة	٢٩	٢٠١١/١٢/٢٢
٥٠	مدرسة ذكور جباليا الإعدادية	المركز الفلسطيني جباليا	٣٠	٢٠١١/١٢/٢٨

مخرج رقم (٤)

التشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني من خلال التدريب

تسعى الوحدة من خلال مشاركتها في أنشطة التربية على حقوق الإنسان، بمختلف مستوياتها، إلى المساهمة في تعزيز علاقات المركز مع منظمات المجتمع المدني. وتتمتع الوحدة بثقة مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال التربية على حقوق الإنسان، نظراً لمهنيتها العالية، حيث بات من المألوف أن تتلقى الوحدة دعوات كثيرة من منظمات أهلية ورسمية تطلب منها تنظيم دورات تدريبية لموظفيها أو أعضائها في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية أو مساعدتها في تصميم برامج تدريبية أو إلقاء محاضرات أو إدارة جلسات تدريبية في الدورات التي تنظمها، بما يخدم أهداف المركز ونشاطاته الرامية لنشر ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية.

لبت الوحدة الطلبات التي تلقتها خلال الفترة التي يغطيها التقرير من المؤسسات المجتمعية لإلقاء محاضرات أو لإدارة جلسات تدريبية في مجال حقوق الإنسان. نفذت الوحدة ٤ نشاطات في جمعية المرأة المبدعة في مدينة غزة ومدرسة في خان يونس، شارك في اللقاءات ٨٩ مشاركاً ومشاركةً.

جدول يوضح النشاطات وتنفيذها ووسائل قياسها ومؤشراتها

الرقم	النشاط	التنفيذ	وسائل القياس	المؤشرات
١	المشاركة في نشاطات التدريب التي تنفذها مؤسسات المجتمع المدني لا سيما المؤسسات النسوية وذوي الاحتياجات الخاصة.	ألقى مدير الوحدة ١٤ محاضرة وجلسة، شارك فيها ٤٠٠ شخص، فيما أدار زملاء من وحدات أخرى ٨ جلسات أخرى ضمن أنشطة نفذتها مؤسسات مجتمعية (التفاصيل في الجدول أدناه).	ازدياد عدد الدعوات التي يتلقاها المركز للمشاركة في الدورات التدريبية.	١)تلقت الوحدة أكثر من ٣٦ طلباً شفهياً أو مكتوباً من مؤسسات مجتمعية تطلب تنظيم دورات لأعضائها أو إعطاء محاضرات في نشاطات تنفذها أو إدراجهم ضمن قائمة المستفيدين من خدمة التدريب. ٢)لبت الوحدة ٥ طلبات لتنظيم دورات تدريبية و٢١ طلباً خاصاً بالمشاركة في نشاطات تدريبية ، لبت الوحدة ١٤ طلباً منها، (التفاصيل في الجدول أدناه). ٣)زار المركز١٧ مؤسسة تطلب التنسيق والتشبيك مع المركز خلال العام. ٤)تلقت الوحدة والمركز ٥ رسائل شكر من مؤسسات شاركت معها الوحدة.
٢	استضافة نشاطات المؤسسات الضعيفة، لا سيما المؤسسات التي تعمل في مجال حقوق المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة.	لم ينفذ	ازدياد عدد طلبات استضافة النشاطات التدريبية.	لم تتلق الوحدة طلبات خاصة بهذا النشاط.

٣	مساعدة المؤسسات الضعيفة، لا سيما المؤسسات التي تعمل في مجال حقوق المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة على تصميم برامج الدورات.	لم ينفذ.	ازدياد عدد المؤسسات التي تطلب المساعدة في تصميم البرامج التدريبية.	لم تتلق الوحدة طلبات خاصة بهذا النشاط.
٤	الاستعانة بمدربين من هذه المؤسسات.	استعانت الوحدة بستة مدربين من خارج المركز بينهم مدربة.	رصد عدد المدربين الذين يتم الاستعانة بهم.	استعانت الوحدة بستة مدربين من خارج المركز، مدربة من جمعية المرأة المبدعة، ومحاضرين جامعيين ينشطان في أكثر من مؤسسة مجتمعية، وقاضيين، وناشط مجتمعي.

جدول يوضح مشاركات الوحدة في إلقاء محاضرات وإدارة جلسات تدريبية

الرقم	المؤسسة الداعية	الفئة المستهدفة	الموضوع	المكان	المشاركين	التاريخ	الوقت
١	كلية العلوم الشرطية في جامعة الأمة في غزة	طالبات الكلية	حقوق السجناء	قاعة الكلية	٤١	٢٠١١/٦/١٣	ساعة ونصف
٢	كلية العلوم الشرطية في جامعة الأمة في غزة	طالبات الكلية	قواعد سلوك المكلفين بإنفاذ القانون	قاعة الكلية	٤١	٢٠١١/٦/١٣	ساعة ونصف
٣	كلية العلوم الشرطية في جامعة الأمة في غزة	طالبات الكلية	الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة	قاعة الكلية	٤١	٢٠١١/٦/١٣	ساعة ونصف
٤	اتحاد لجان العمل الصحي	أعضاء في مؤسسات	الفئات المحمية بموجب القانون الدولي الإنساني	جمعية تطوير الأسرة الخيرية (بيت حانون)	٢٥	٢٠١١/٩/٢٥	ساعتان
٥	اتحاد لجان العمل الصحي	أعضاء في مؤسسات	حماية المدنيين وقت الحرب	مؤسسة العطاء الخيرية (بيت حانون)	١٩	٢٠١١/٩/٢٦	ساعتان
٦	اتحاد لجان العمل الصحي	أعضاء في مؤسسات	حماية المدنيين وقت الحرب	مؤسسة غسان كنفاني (بيت حانون)	٢٧	٢٠١١/٩/٢٧	ساعتان
٧	اتحاد لجان العمل الصحي	أعضاء في مؤسسات	القانون الدولي الإنساني	جمعية فرسان الغد الشبابية (بيت حانون)	١٩	٢٠١١/٩/٢٨	ساعتان
٨	مدرسة ذكور مصطفى حافظ «ب»	معلمين	حقوق الطفل	قاعة المدرسة	١٤	٢٠١١/١٠/١٧	ساعة
٩	مدرسة عبسان الابتدائية المشتركة «أ» للاجئين	أولياء أمور	اتفاقية حقوق الطفل	قاعة المدرسة	٢٠	٢٠١١/١٠/٢٠	ساعة ونصف
١٠	مدرسة عبسان الابتدائية المشتركة «أ» للاجئين	معلمين ومعلمات	حقوق المرأة العاملة	قاعة المدرسة	٢٤	٢٠١١/١٠/٢٦	ساعة
١١	مدرسة عكا الثانوية للبنات	أولياء أمور	اتفاقية حقوق الطفل	قاعة المدرسة	٤٥	٢٠١١/١١/١	ساعة
١٢	مدرسة ذكور جباليا الابتدائية «أ»	معلمين ومعلمات	مفاهيم حقوق الإنسان	قاعة المدرسة	٣٤	٢٠١١/١٢/٨	ساعة ونصف
١٣	مدرسة خان يونس الابتدائية المشتركة «أ»	أولياء أمور	حقوق المرأة	قاعة المدرسة	٢٠	٢٠١١/١٢/١٤	ساعتان
١٤	جمعية المرأة المبدعة	متطوعون ومتطوعات في الجمعية	المشاركة السياسة للمرأة	قاعة الجمعية	٣٠	٢٠١١/١٢/٢٢	ساعتان

مخرج رقم (٥)

دليل حقوق الإنسان المبسط على شكل أسئلة وأجوبة

لم يتم إصدار كتيبات من دليل حقوق الإنسان، وتم ترحيل هذا النشاط إلى العام المقبل بسبب ضغط العمل التي تعرضت له الوحدة خلال الفترة التي يغطيها التقرير وإعطاء أولوية لتنفيذ باقي النشاطات الواردة في خطة هذا العام.

نشاطات أخرى

نفذت الوحدة خلال العام نشاطات لم تكن مدرجة ضمن خطتها السنوية، أبرزها:

- المشاركة في إعداد الدليل الوطني لحقوق الشباب، الذي صدر عن معهد دراسات التنمية، حيث شارك مدير الوحدة ممثلاً عن المركز في اللجنة الاستشارية الخاصة بالدليل، وحضر اجتماعاتها. مع العلم أن الدليل تم إصداره.
- عقدت الوحدة حفل تكريم لمجموعة من المشاركين والمشاركات في الدورات التدريبية. عقد الحفل في قاعة مؤسسة بادر للتنمية والإعمار في مدينة غزة. حضر الحفل أكثر من مائة مشارك ومشاركة. ترأس الحفل الدكتور رياض الزعنون رئيس مجلس إدارة المركز الفلسطيني.

الوحدة الدولية

يركز عمل الوحدة الدولية بشكل رئيسي على تعزيز القدرات الخارجية للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: تطوير العلاقات، زيادة نشاطات ودور المركز على الساحة الدولية.

يمكن تقسيم عمل الوحدة الدولية إلى ستة مكونات، غالباً ما تكون متداخلة:

- العمل القانوني الدولي
- الإصدارات
- نشاطات الحشد و المناصرة الدولية
- التنسيق مع المنظمات المحلية والدولية
- دعم وحدات المركز الأخرى
- نشاطات أخرى مكملة

١. العمل القانوني الدولي

تعمل الوحدة الدولية في هذا المجال بالتعاون مع الوحدة القانونية من أجل تطوير وتعزيز نشاطات المركز لتحقيق العدالة من خلال الآليات الدولية. وعلى نحو خاص، وفي ضوء عدم ملائمة النظام القانوني الإسرائيلي وكذلك عدم وجود ولاية قضائية للسلطة الفلسطينية على المواطنين الإسرائيليين، فقد اتجه المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إلى العمل على الولاية القضائية الدولية، ويستند عمل المركز في هذا الميدان على دافعين أساسيين. أولاً، يسعى المركز إلى التأكيد على حق الضحايا المشروع في الإنصاف القضائي، وهذا الحق منصوص عليه في المادة ٢ والمادة ٢٦ من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وهو يشكل حجر الأساس في العدالة الدولية؛ ثانياً، يؤمن المركز بقوة أن سيادة القانون توفر الآلية الأنسب لضمان وحماية حقوق الأفراد، ولكن لكي يكون لمبدأ سيادة القانون مغزى فيجب تطبيقه. ومن خلال السعي باتجاه العدالة الدولية، بما في ذلك قضايا الولاية القضائية، فإن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يسعى إلى ملاحقة أولئك الأشخاص الذين اقترفوا جرائم دولية، وهو ما يخدم محاربة ثقافة الحصانة والإفلات من العقاب، ويعزز ويقوي مبدأ سيادة القانون.

خلال عام ٢٠١١، عملت الوحدة الدولية بتعاون وثيق مع الوحدة القانونية بالمركز، خاصة في إعداد التماس أمام المحكمة العليا الإسرائيلية، ومتابعة مذكرة أخرى تم تقديمها عام ٢٠١٠، وتقييم احتمال رفع قضايا ذات علاقة بالموضوع أمام المحاكم الإسرائيلية، وتنسيق وإعداد ملفات قضايا لاستخدامها أمام القضاء الدولي ضمن مبدأ الولاية القضائية الدولية.

مؤشرات القياس

- تقدم في الحالات القانونية الراهنة
- تطور فرص قانونية جديدة
- زيادة التعاون والتنسيق الدوليين
- زيادة الوعي حول استخدام وضرورة الولاية القضائية

المخرجات

- بتاريخ ٢٨ إبريل ٢٠١١، رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية التماساً تقدم به المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ورفع دعوى بشأنه كل من المحاميين مايكل سفارد وكرمل بومرانتز. تقدم المركز بهذا الالتماس أمام المحكمة بتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠١٠ نيابة عن أكثر من ١٠٠٠ ضحية من ضحايا العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة (٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ – ١٨ يناير ٢٠٠٩) فيما يعرف بعملية الرصاص المصبوب، وذلك للطعن في قانون التقادم، والذي مدته عامان، والمفروض على قضايا الأضرار المدنية (التعويض). يطالب الالتماس المحكمة العليا الإسرائيلية بإحجام نيابة الدولة عن إثارة الادعاء بشأن قانون التقادم عند رفع قضايا مدنية أمام المحاكم الإسرائيلية في المستقبل. وبحسب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فإن الحق في المثول أمام المحاكم الإسرائيلية يتطلب أن يصبح قانون التقادم المفروض على القضايا المدنية سارياً بمجرد أن ترفع إسرائيل الحصار المفروض على قطاع غزة. وقد أثبت المركز أن العوائق المالية الناتجة عن قانون التقادم علاوة على الحصار المفروض على قطاع غزة قد أديا معاً إلى تقويض حق الضحايا في الحصول على إنصاف قضائي فعال. وفي الواقع، فقد ساهما في التأسيس لانعدام المساءلة القانونية في قطاع غزة، في حين يسمح لقوات الاحتلال أن تقوم بانتهاك القانون الدولي دون عقاب.

كما يتناول الالتماس الحق الأساسي، والمعترف به دولياً، في التعويض في حال انتهاك القانون الدولي. أما بالنسبة لقرار المحكمة برفض الالتماس فقد كان قراراً خاطئاً من ناحية إجرائية. لقد كان لدى المركز الحق في الرد على الدعوى التي رفعتها الدولة قبل أن تصدر المحكمة حكمها في تلك المسألة. وقد حددت المحكمة موعداً لرد المركز في الثالث من مايو ٢٠١١.

- بتاريخ ١٥ يونيو ٢٠١١، ألغت المحكمة العليا الإسرائيلية قراراً صدر سابقاً بشأن رفض القضية التي تقدم بها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان والتي رفعها المحاميان مايكل سفارد وكرمل بومرانتز نيابة عن ١٠٤٦ ضحية من ضحايا عملية 'الرصاص المصبوب.' وقد تم رفض القضية بشكل غير قانوني في إبريل ٢٠١١ عندما أصدرت المحكمة قرارها بناءً على المرافعة التي تقدمت بها الدولة فقط، والذي بالتالي حرم المركز من 'حقه في الرد.' ولكن أدى الطعن في هذه المخالفة الإجرائية إلى الحصول على قرار من المحكمة بتاريخ ١٥ يونيو ٢٠١١، وبالتالي، سوف يتم تعيين هيئة قضاة أخرى، وسوف تستمر القضية.
- بتاريخ أكتوبر ٢٠١١، طالب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بإصدار مذكرة توقيف في بريطانيا بحق تسيبي ليفني، وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة. حيث طالب فلسطيني، وهو أحد ضحايا جرائم الحرب، والممثل في محامين من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومؤسسة هيكمان أند روز للمحاماة، رئيس الادعاء العام في المملكة المتحدة بالسماح باعتقال ليفني وذلك باستصدار قرار عاجل من قبل النائب العام يدينها بارتكاب جرائم حرب. وبالمقابل، طلب الضحية من رئيس الإدعاء العام السماح بالتقدم إلى القاضي للحصول على مذكرة توقيف بحق ليفني. أصدر رئيس الإدعاء العام بياناً يوضح أنه ممنوع من إصدار مذكرات توقيف أو إعطاء موافقته لاستصدار مذكرة التوقيف، ولكن لم يتم الأمر بناءً على عدم توفر الأدلة. وكان المبرر الوحيد الذي تقدم به رئيس الإدعاء العام هو الحصانة الدبلوماسية التي منحها وزير الخارجية البريطانية للسيدة ليفني تحت مسمى "مهمة خاصة" (وهو الأمر الذي رفضه الضحية). لقد أساءت الحكومة البريطانية استخدام القانون لضمان عدم تعريض ليفني للملاحقة القضائية. ليفني ليست عضواً في الحكومة الإسرائيلية، بل هي التي تقود المعارضة. يظهر هذا التصرف تجاهلاً واضحاً ومقلقاً لمبدأ سيادة القانون، كما يبدو أنه يشكل انتهاكاً لالتزامات بريطانيا الدولية. يقيّم حالياً المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومؤسسة هيكمان آند روز الخيارات القانونية المستقبلية فيما يتعلق بهذه القضية.
- في نوفمبر ٢٠١١، تقدمت عدالة بطلب التماس أمام محكمة العليا الإسرائيلية نيابة عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. طالب الالتماس بالطعن في السياسة الإسرائيلية والتي تقضي بمنع المدعين والشهود من المثول أمام المحاكم الإسرائيلية، ما أدى إلى إلغاء القضايا الخاصة بهم. منذ عام ٢٠٠٦، لم يسمح لأي من المدعين أو الشهود بدخول إسرائيل والمثول أمام المحاكم الإسرائيلية. وبالمثل، لم يسمح للمحامين الذين يمثلون الضحايا من الدخول إلى إسرائيل، فضلاً عن ذلك، لا يسمح للمحامين الذين عينهم المركز في إسرائيل من دخول غزة.
- قام المركز بمتابعة عدد من القضايا المتعلقة بالولاية القضائية في عدد من الدول خلال عام ٢٠١١، ولكن لم يتم نشر المعلومات المتعلقة بتلك القضايا على الملأ.
- يواصل المركز تطوير وتعزيز شبكة دولية من المحامين الملتزمين بعمل المركز على الولاية القضائية الدولية، وقد تم تحقيق تقدم ملحوظ في هذا الشأن خلال العام ٢٠١١.
- استقدام خبير قانون دولي يعمل لصالح المركز الفلسطيني كان له أيضا منافع ملحوظة فيما يتصل بتنسيق النشاطات القانونية الدولية.

١. الاصدارات

أعدت الوحدة الدولية عدداً من التقارير والبيانات الصحفية. هدفت هذه الإصدارت إلى دعم أداء المركز العام، من خلال نشر تقارير توثق الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتحلل الأحداث من زاوية القانون الدولي. وخلال هذا العام، أعد المركز أيضا عدداً من التقارير للمساعدة في (عملية جولدستون)، تحديداً (مذكرة حول وضع التحقيقات المحلية في انتهاكات القانون الدولي المزعوم ارتكابها في إطار عملية الرصاص المصبوب)، والذي تم تقديمه للجنة الخبراء المستقلين التابعة للأمم المتحدة في مارس ٢٠١١.

كما شارك المركز في صياغة الكثير من الإصدارات التي تصدر عن منظمات دولية هو عضو فيها، تحديداً الوحدة الدولية، والمشتركة مع كل من الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان.

مؤشرات القياس

- عدد التقارير
- عدد البيانات الصحفية
- عدد البيانات المشتركة بمبادرة المركز

إصدارات/ تقارير

- مذكرة حول وضع التحقيقات المحلية في انتهاكات القانون الدولي المزعوم ارتكابها في إطار عملية الرصاص المصبوب (فبراير ٢٠١١)
- الحرمان من التعليم: انتهاك إسرائيل المنظم لحق الأطفال الفلسطينيين في التعليم (يونيو ٢٠١١)
- ورقة حقائق: استعراض للعيوب المتأصلة في النظام القضائي الإسرائيلي، والشكاوى الجنائية المقدمة إلى السلطات الإسرائيلية نيابة عن ضحايا عملية الرصاص المصبوب (٢٧ ديسمبر ٢٠١١)
- مداخلة كتابية مشتركة: الجلسة السادسة عشرة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بيان مشترك صدر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، مركز بديل لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، مؤسسة الحق (القانون في خدمة الإنسان) ومنظمات غير حكومية ذات وضع استشاري خاص (٢٤ فبراير ٢٠١١)
- مداخلة كتابية مشتركة: الجلسة السادسة عشرة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بيان مشترك صدر عن مؤسسة الحق، مركز الميزان لحقوق الإنسان، مركز بديل لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ومنظمات غير حكومية ذات وضع استشاري خاص (٢٤ فبراير ٢٠١١)
- مداخلة شفوية: الجلسة السادسة عشرة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، حوار تفاعلي مع لجنة الخبراء المستقلين التابعة للأمم المتحدة (٢١ مارس ٢٠١١)
- مداخلة شفوية: الجلسة السادسة عشرة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، البند السابع من جدول الأعمال (٢٣ مارس ٢٠١١)
- رأي: راجي الصوراني ودانيال ماكوفر، لا تزال المساءلة القانونية بشأن جرائم الحرب على سلم الأولويات بعد "تراجع" غولدستون، السياسة الخارجية، (٦ إبريل ٢٠١١)
- مداخلة كتابية: مداخلة في الجلسة رفيعة المستوى لمجلس الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية حول تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالتعليم، الحرمان من التعليم: انتهاك إسرائيل المنظم لحق الأطفال الفلسطينيين في التعليم (يونيو ٢٠١١)
- مداخلة شفوية: مداخلة في الجلسة رفيعة المستوى لمجلس الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية حول تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالتعليم (٧ يوليو ٢٠١١)
- رأي: داراغ موراي، تقرير بالمر واعتداء إسرائيل على سفينة مرمرة، جدلية (٧ سبتمبر ٢٠١١)
- رأي: راجي الصوراني ودانيال ماكوفر، تعديل القانون في بريطانيا لم يحمِ تسيبي ليفني، الجزيرة (١٠ أكتوبر ٢٠١١)
- رأي: راجي الصوراني وإياد السراج، برغم صفقة التبادل، لا تزال غزة سجناً كبيراً، الجزيرة، (٢٤ أكتوبر ٢٠١١)

سلسلة روايات

روايات خلف الأبواب الموصدة

- أم أسير قاصر في سجون الاحتلال – أمل عبد الله (١٧ إبريل ٢٠١١)
- تقييد حق سجناء الضفة الغربية في الزيارات العائلية – قضية أمل فايز جمعة (١٧ إبريل ٢٠١١)
- فيروز عرفة: أسيرة سابقة تناقش ظروف الاعتقال في سجون الاحتلال في السبعينيات (١٧ إبريل ٢٠١١)
- حرمان الأهالي من زيارة أبنائهم – أم أسير من غزة تروي قصتها (١٧ إبريل ٢٠١١)
- منع زيارة المعتقلين من قطاع غزة: قضية عبد الله إنشاصي (١٧ إبريل ٢٠١١)
- تحاول رؤية أخيها – نضال عائلة أحد الأسرى من الضفة الغربية (١٧ إبريل ٢٠١١)
- عبلة سعادات: زوجة سجين (١٧ إبريل ٢٠١١)
- أروى عبد الرحيم: أم لأسيرين في سجون الاحتلال (١٧ إبريل ٢٠١١)
- تغيير حق السجناء الفلسطينيين في الزيارة على مر السنين (١٧ أبريل ٢٠١١)

روايات تحت الحصار

الأمل في الحصول على عمل: البطالة في ظل الإغلاق الإسرائيلي (٢٣ يونيو ٢٠١١)
تشديد الخناق على المزارعين (٢٨ يوليو ٢٠١١)
عندما لا تشعر بالأمان في منزلك (١٧ نوفمبر ٢٠١١)
فيلم رعب (١ ديسمبر ٢٠١١)
قطع شريان الحياة (١٤ ديسمبر ٢٠١١)
العيش في مناطق مكتظة (١٤ ديسمبر ٢٠١١)
زراعة بحبة ملح (٢٢ ديسمبر ٢٠١١)

سلسلة روايات ما بعد العدوان

٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨: عائلة العشي (٢٧ ديسمبر ٢٠١١)
٢٨ ديسمبر ٢٠٠٨: عائلة أبو طعيمة (٢٨ ديسمبر ٢٠١١)
٢٩ ديسمبر ٢٠٠٨: عائلة بعلوشة (٢٩ ديسمبر ٢٠١١)
٣٠ ديسمبر ٢٠٠٨: عائلة حمدان (٣٠ ديسمبر ٢٠١١)
٣١ ديسمبر ٢٠٠٨: عائلة أبو عريضة (٣١ ديسمبر ٢٠١١)

بيانات وأخبار صحفية

- ١ مارس ٢٠١١، اللجنة الإسرائيلية الخاصة بهجوم حي الدرج تبين المأسسة الراسخة للحصانة وعدم الرغبة في التحقيق الجدي في جرائم الحرب المشتبه في ارتكابها.
- ٣ مارس ٢٠١١، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يتقدم بمذكرة بشأن التحقيقات المحلية للجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة.
- ٢١ مارس ٢٠١١، على مجلس حقوق الإنسان السعي لضمان المساءلة: يجب عرض 'عملية جولدستون' على مجلس الأمن.
- ٢٣ مارس ٢٠١١، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يشارك في الجلسة السادسة عشر لمجلس حقوق الإنسان ويدعو إلى إحالة الوضع في إسرائيل والأراضي الفلسطينية إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- ٢٥ مارس ٢٠١١، مجلس حقوق الإنسان يصوت لصالح تحقيق العدالة لضحايا النزاع في غزة: الاتحاد الأوروبي يمتنع عن التصويت.
- ٤ إبريل ٢٠١١، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يسلط الضوء على أبرز القضايا المتعلقة بتقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق حول الصراع في غزة (تقرير غولدستون).
- ١٧ إبريل ٢٠١١: منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية تطالب ببذل المزيد من الجهود لتحرير كافة الأسرى الفلسطينيين.
- ١٧ إبريل ٢٠١١: يوم الأسير الفلسطيني – روايات خلف الأبواب الموصدة.
- ٣٠ إبريل ٢٠١١: المحكمة العليا الإسرائيلية ترفض التماساً مقدماً بالنيابة عن أكثر من ١٠٠٠ شخص من ضحايا عملية الرصاص المصبوب.
- ٢ مايو ٢٠١١: في يوم العمال العالمي، المركز يدين الانتهاكات المنظمة التي ترتكبها إسرائيل لحق الفلسطينيين في العمل.
- ٢٣ يونيو ٢٠١١، المحكمة العليا الإسرائيلية تلغي الحكم الصادر بشأن قضايا عملية الرصاص المصبوب المحكمة تعين هيئة قضائية جديدة وتأمر بإعادة النظر في دعوى مرفوعة نيابة عن ١٠٤٦ ضحية.
- ٣ يوليو ٢٠١١: المركز يصدر تقريراً جديداً يدين الانتهاكات الإسرائيلية المنظمة لحق الأطفال الفلسطينيين في التعليم.
- ٧ يوليو ٢٠١١: المركز يشارك في الجلسة رفيعة المستوى لمجلس الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتي عقدت في يوليو ٢٠١١ حول تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالتعليم.
- ١١ أغسطس ٢٠١١: لا يمكن نسيان الضحايا: يجب على منظمة التحرير الفلسطينية أن تتابع عملية المساءلة بموجب تقرير غولدستون في الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- ١٥ أغسطس ٢٠١١: إسرائيل تقر بناء وحدات سكنية استيطانية غير قانونية في القدس الشرقية المحتلة.
- ٤ سبتمبر ٢٠١١: المركز يدين نتائج تقرير بالمر.

- ١٦ سبتمبر ٢٠١١: منظمات حقوق الإنسان تطالب المجتمع الدولي بمتابعة تحقيق المساءلة في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- ١٩ سبتمبر ٢٠١١: المملكة المتحدة تعدل قانون الولاية القضائية الدولية من أجل توفير ملاذ آمن لمجرمي الحرب الإسرائيليين المشتبه فيهم.
- ١٩ سبتمبر ٢٠١١: المحاكم الإسرائيلية تصدر قرارين يحولان دون وصول الفلسطينيين إلى العدالة، ويفرضان ثمناً باهظاً للإنصاف القضائي.
- ٢٩ سبتمبر ٢٠١١: منظمات حقوق الإنسان تطالب منظمة التحرير الفلسطينية والمجتمع الدولي بالحفاظ على حقوق الضحايا.
- ٢٩ سبتمبر ٢٠١١: مدير المركز يبدأ زيارة للولايات المتحدة هي الأولى منذ ١١ عاماً
- ٤ أكتوبر ٢٠١١: وفد المركز يزور واشنطن وهارفارد.
- ٦ أكتوبر ٢٠١١: تشريع جديد يفشل في منح تسيبي ليفني الحماية من الاعتقال.
- ١٢ أكتوبر ٢٠١١: وفد المركز يختتم زيارته للولايات المتحدة.
- ١٣ أكتوبر ٢٠١١: ليرفع الحصار عن غزة بعد انتهاء ذريعة شاليط.
- ٢٠ أكتوبر ٢٠١١: مدير المركز، راجي الصوراني، يزور ألمانيا كجزء من حملة لحشد التأييد للمساءلة وتحقيق العدالة للضحايا الفلسطينيين.
- ٢٠ أكتوبر ٢٠١١: منظمات حقوق الإنسان تطالب الاتحاد الأوروبي بدعم معايير حماية الأسرى.
- ٣١ أكتوبر ٢٠١١: تقرير أممي جديد يعتبر حصار غزة غير قانوني ويدعو إلى رفعه بشكل كامل.
- ٣ نوفمبر ٢٠١١: المركز يدين الإجراءات الانتقامية غير القانونية التي اتخذتها إسرائيل رداً على قبول فلسطين كعضو في منظمة اليونسكو.
- ٣ نوفمبر ٢٠١١: ليرفع الحصار عن غزة، المركز يرحب بقافلة أمواج الحرية.
- ٣ نوفمبر ٢٠١١: عقد الجلسة الثالثة لمحكمة راسل حول فلسطين في الفترة ٥-٧ نوفمبر في كيب تاون بجنوب إفريقيا.
- ١٤ نوفمبر ٢٠١١: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يهنئ الرئيس الأيرلندي الجديد.
- ١٧ نوفمبر ٢٠١١: بعثة المجتمع المدني المستقلة إلى ليبيا تبدأ نشاطها.
- ٢٠ نوفمبر ٢٠١١: بعثة المجتمع المدني المستقلة إلى ليبيا تختتم أولى جلساتها التدريبي.ة
- ٢١ نوفمبر ٢٠١١: فريق التدريب التابع لبعثة المجتمع المدني المستقلة إلى ليبيا يواصل عمله في طرابلس.
- ٢٣ نوفمبر ٢٠١١: بعثة المجتمع المدني المستقلة تختتم أعمالها.
- ١ ديسمبر ٢٠١١: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدين تصعيد عمليات اعتقال الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة.
- ٥ ديسمبر ٢٠١١: رفض منظمة التحرير الفلسطينية مطلب الأمم المتحدة بتطبيق المساءلة القانونية يشكل استخفافاً بحقوق ضحايا الصراع في غزة.
- ٩ ديسمبر ٢٠١١: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يشارك في منتدى الاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية الثالث عشر الخاص بحقوق الإنسان في بروكسل.
- ١٠ ديسمبر ٢٠١١: لا يحق للمدافعين عن حقوق الإنسان أن يستسلموا مع استمرار الاستثنائية والنفاق في حرمان الفلسطينيين من حقوق الإنسان "العالمية".
- ٢٧ ديسمبر ٢٠١١: بعد مرور ثلاثة أعوام على عملية الرصاص المصبوب، لا يزال إنكار العدالة مستمراً، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ينشر ٢٣ رواية توثق تجارب الضحايا.

رسائل، مداخلات وغيرها

- رسالة إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان (١٠ فبراير ٢٠١١).
- بيان مشترك: إخفاء معالم القدس الشرقية: يجب على الاتحاد الأوروبي أن يستخدم مجلس الشراكة بينه وبين وإسرائيل لضمان احترام إسرائيل للقانون الدولي (١٧ فبراير ٢٠١١).
- بيان مشترك: يجب على مجلس الأمن متابعة المساءلة: يجب إحالة عملية غولدستون إلى مجلس الأمن (٢١ مارس ٢٠١١).
- بيان مشترك: مجلس حقوق الإنسان يصوت لصالح تحقيق العدالة لضحايا النزاع في غزة: الاتحاد الأوروبي يمتنع عن التصويت (٢٥ مارس ٢٠١١).
- بيان مشترك: رسالة إلى ميشلين كالمي-راي، رئيسة الكونفدرالية السويسرية، فيما يتعلق بعقد مؤتمر للأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف (٣١ مارس ٢٠١١).
- بيان مشترك: رسالة إلى السفير هيرد، وزارة الخارجية، فيما يتعلق بعقد مؤتمر للأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف (٣١ مارس ٢٠١١).

- بيان مشترك: مقال غولدستون في صحيفة واشنطن بوست: لا أساس لحرمان ضحايا الحرب في غزة من تطبيق العدالة، الشبكة الأورومتوسيطة لحقوق الإنسان، (٨ إبريل ٢٠١١).
- بيان مشترك: في يوم الأسير الفلسطيني: منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية تطالب ببذل المزيد من الجهود لتحرير كافة الأسرى الفلسطينيين (١٧ إبريل ٢٠١١).
- بيان مشترك: بنو البشر ليسوا أوراقاً للمساومة (٢٤ يونيو ٢٠١١).
- بيان مشترك: رسالة من منظمات حقوق الإنسان إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية فيما يتعلق بالجلسة الـ ٦٦ للجمعية العامة للأمم المتحدة (١٦ سبتمبر ٢٠١١).
- بيان مشترك: رسالة من منظمات حقوق الإنسان إلى الأمين العام للأمم المتحدة فيما يتعلق بالجلسة الـ ٦٦ للجمعية العامة للأمم المتحدة (١٦ سبتمبر ٢٠١١).
- بيان مشترك: رسالة من منظمات حقوق الإنسان إلى الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بالجلسة الـ ٦٦ للجمعية العامة للأمم المتحدة (١٦ سبتمبر ٢٠١١).
- بيان مشترك: رسالة من منظمات حقوق الإنسان إلى الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالجلسة الـ ٦٦ للجمعية العامة للأمم المتحدة (١٦ سبتمبر ٢٠١١).
- بيان مشترك: منظمات حقوق الإنسان تطالب منظمة التحرير الفلسطينية والمجتمع الدولي بالحفاظ على حقوق الضحايا (٢٩ سبتمبر ٢٠١١).
- بيان مشترك: منظمات حقوق الإنسان تطالب الاتحاد الأوروبي بدعم معايير حماية الأسرى (٢٠ أكتوبر ٢٠١١)

٣. نشاطات الحشد و المناصرة الدولية

يسعى المركز من خلال نشاطات الحشد والمناصرة الدولية إلى زيادة الوعي الدولي بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويتركز هذا العمل في اتجاهين:

الأول، يخاطب الحكومات مباشرة، للتأكد من أنها على علم بالواقع الحقيقي في الأرض المحتلة، ويحثها على اتخاذ إجراءات.

الثاني، يخاطب المجتمع المدني، من أجل حشد التأييد الشعبي للقضية الفلسطينية، ولخلق ضغط شعبي على السياسيين والحكومات.

بالنسبة لنشاطات الحشد والمناصرة الدولية، تركز جانب كبير من جهود الوحدة الدولية خلال العام ٢٠١١ على دعم العمليات التي بدأت مع تقرير لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشان النزاع في غزة (تقرير جولدستون). لهذه الغاية شارك المركز في الجلسة ١٦ لمجلس حقوق الإنسان، والجلسة ٦٦ للجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة. كما تم أيضا جمع الكثير من المعلومات وإعداد مداخلات للجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة.

مؤشرات القياس

- ما تم إنتاجه وتوزيعه من وثائق
- مقابلات / مؤتمرات / استقبال وفود
- المداخلات أمام الأمم المتحدة

المخرجات

- ١ مارس ٢٠١١، شارك المسئول القانوني الدولي في المركز في مهمة الحشد والمناصرة في اجتماعات الأورومتوسطية لحقوق الإنسان في لندن.
- ٢ – ٦ مارس ٢٠١١، شارك المسئول القانوني الدولي في المركز في مهمة الحشد والمناصرة في اجتماعات مجلس حقوق الإنسان قبل انعقاد الجلسة ١٦ لمجلس حقوق الإنسان.
  - » الاجتماع بعدد من ممثلي الدول.
  - » المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – بالتعاون مع مؤسسة الحق والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان – ينظم ندوة على هامش المؤتمر بعنوان (المساءلة أو الحصانة؟) تقرير جولدستون والتحقيقات الفلسطينية والإسرائيلية بعد مرور عامين، شارك في الندوة منظمات غير حكومية.
- ٢١ – ٢٥ مارس ٢٠١١، شارك المسئول القانوني الدولي بالمركز في الجلسة ١٦ لمجلس حقوق الإنسان.

- ٧ يوليو ٢٠١١، شارك ممثل عن الوحدة الدولية في الجلسة رفيعة المستوى لمجلس الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية حول تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالتعليم.
- ٢٩ سبتمبر – ١٢ أكتوبر ٢٠١١، مهمة الحشد والمناصرة في الولايات المتحدة الأمريكية:
  - شارك المركز في المؤتمر الذي عقد في جامعة كولومبيا بعنوان: "العدالة الدولية كممارسة: التحديات التي تواجه المساعي لتحقيق المساءلة".
  - الاجتماع بممثلي الدول في الأمم المتحدة.
  - الاجتماع بمساعد الأمين العام للمفوضية العليا للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.
  - إلقاء محاضرة في جامعة واشنطن.
  - عقد اجتماعات رسمية في العاصمة واشنطن.
  - الاجتماع بمنظمات غير حكومية محلية ودولية في العاصمة واشنطن.
  - لقاءات صحفية في نيويورك، واشنطن، بوسطن.
  - إلقاء محاضرة في كلية هارفارد للقانون، باستضافة عيادة هارفارد لقانون حقوق الإنسان.
  - إلقاء محاضرة في كلية كنيدي هارفارد بعنوان: "الحصار والمساءلة والانقسام: غزة اليوم،" برعاية مجموعة العمل حول غزة بمعهد ماساشوستس للتكونولوجيا وجامعة هارفارد، والتي تشمل مبادرة الشرق الأوسط في كلية كنيدي هارفارد، ومنتدى الشرق الأوسط ومركز الدراسات الشرق أوسطية بجامعة هارفارد، وبرنامج حقوق الإنسان في كلية القانون بجامعة هارفارد، ومركز كار لسياسات حقوق الإنسان في كلية كنيدي هارفارد، ومركز الدراسات الدولية بمعهد ماساشوستس للتكنولوجيا
  - إلقاء محاضرة في الكلية الجديدة للأبحاث الاجتماعية في نيويورك
  - الاجتماع بمنظمات غير حكومية محلية ودولية، ومؤسسات الأمم المتحدة في نيويورك
- ١٨ – ٢٥ أكتوبر ٢٠١١: مهمة حشد ومناصرة في ألمانيا
  - إلقاء محاضرة في المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان في برلين
  - الاجتماع بعدد من البرلمانيين الألمان بالإضافة إلى أعضاء في الحكومة الألمانية. وقد عقدت اللقاءات بالتحديد مع أنيت غروث، مسئولة حقوق الإنسان في البرلمان الألماني عن الحزب اليساري (داي لينكه)، بالإضافة إلى وولفغانغ نيسكوفيتش، نائب رئيس اللجنة القانونية؛ وروبرشت بولينز، رئيس لجنة الشئون الخارجية في البرلمان الألماني وأحد زعماء حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي؛ وكريستوف شترايزر، مسئول حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية في الحزب الديمقراطي الاجتماعي؛ وكيرستين مولر، مسئولة السياسة الخارجية عن حزب الخضر؛ وراينر ستينر، مسئول حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية عن الحزب الديمقراطي الحر؛ مارينا شوستر، مسئولة شئون سياسة حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية لدى الحزب المسيحي الديمقراطي.
  - عقد لقاءات مع د. الكه لوبل، والسيدة سيلفيا إسماعيل، وعدد من الممثلين الآخرين في وزارة التعاون الألمانية، ومع السيد هيوبرت جايغر، رئيس فريق العمل للأرض الفلسطينية، ود. كاثرين ميسيرا لانغ، عضوة الفريق نفسه، وذلك في مكتب الخارجية الفيدرالي الألماني.
  - الاجتماع بمدير هيومان رايتش ووتش ومنظمة العفو الدولية
- ٢٠ – ٢١ أكتوبر ٢٠١١: شارك المسئول القانوني الدولي في المركز في مجموعة عمل الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان في بروكسل
- ٢٠ – ٢٢ نوفمبر ٢٠١١: شارك ممثل عن الوحدة الدولية في الاجتماع السنوي لمنظمة كريستيان آيد (المملكة المتحدة) في لندن
- ٩ – ١٠ ديسمبر ٢٠١١: شارك ممثل عن الوحدة الدولية في منتدى الاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية في بروكسل
- ١٥ – ١٦ ديسمبر ٢٠١١: شارك المسئول القانوني الدولي في المركز في مهمة الحشد والمناصرة في باريس، فرنسا
  - الالتقاء بعدد من المنظمات غير الحكومية المحلية وممثلي المجتمع المدني
  - الاجتماع بحزب الخضر
  - الاجتماع بفيليب ماريني، نائب رئيس مجموعة فرنسا – فلسطين في مجلس الشيوخ
  - الاجتماع بكريستيان ديمونت، نائب رئيس مجموعة فرنسا – فلسطين في مجلس الشيوخ
  - لقاء مع وزير الخارجية

» لقاء مع نيكولا غاليه، مستشار رئيس الجمهورية الفرنسية لشئون الشرق الأوسط

٤. مساندة الوحدات الأخرى بالمركز

الوحدة الدولية هي وحدة مساندة غير عربية في المركز، وهذا يعني بأن الوحدة تقوم بمراجعة وتدقيق كافة إصدارات المركز، والتي يصدر عدد كبير منها في البداية باللغة العربية، من بينها التقرير الأسبوعي حول الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان ومعظم البيانات الصحفية. كما تساند الوحدة نشاطات مدير المركز على المستوى الدولي في إعداد الخطابات والتنسيق وغيرها من الأمور.

مؤشرات القياس

- البيانات الصحفية والتقارير التي يتم تدقيقها.
- الوثائق الأخرى

المخرجات

- دققت الوحدة كافة البيانات الصحفية والتقارير الأسبوعية التي أصدرها المركز، والتي تمت ترجمتها من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية. وتقوم الوحدة أيضاً بمراجعة التقرير السنوي للمركز الذي يصدر بالتعاون مع وحدة تطوير الديمقراطية، إضافة إلى الإصدارات الأخرى للمركز.
- ردت الوحدة على العديد من التساؤلات حول عمل المركز، وطلبات أخرى من جانب وسائل الإعلام والجمهور للحصول على معلومات. وتتوجه الوحدة بطلبات إلى الوحدات الأخرى للحصول على معلومات، وتقوم بإعداد تقارير باللغة الإنجليزية للوحدات الأخرى. وتضطلع الوحدة بالمسئولية عن كافة الاتصالات والتنسيق والاستشارات باللغات الأخرى غير العربية بناء على طلب الوحدات الأخرى.

٥. المشاركة والمساهمة في مجموعات عمل ومؤسسات الأمم المتحدة

- يشارك المركز ويساهم بشكل منتظم في عمل العديد من مجموعات العمل والمؤسسات التابعة للأمم المتحدة، مثل:

» مجموعة عمل تجمع الحماية هي منتدى للمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية الحكومية العاملة في قطاع غزة، والتي تهدف إلى مشاركة المعلومات وإعداد الردود المنظمة أو تقديم المساعدة إن أمكن. (اجتماع شهري)

» فريق العمل القانوني: المركز هو عضو في فريق العمل القانوني لغزة (جزء من مجموعة عمل تجمع الحماية)، والذي تأسس بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١١. يهدف الفريق إلى جلب مزودي الخدمات القانونية الأساسية بشكل منتظم لمشاركة المعلومات القانونية وتنظيم عملية المساعدة والبحث. كما يسعى فريق العمل القانوني إلى بناء القدرات في مجال إعداد الردود من خلال تدريب شركاء لهم على المستوى المحلي. (اجتماع شهري)

» آلية المراقبة وإعداد التقارير: إن آلية المراقبة وإعداد التقارير هي مجموعة أخرى تتفرع عن مجموعة عمل تجمع الحماية، وهي تهدف إلى توفير منهج مماثل لانتهاكات حقوق الأطفال في قطاع غزة. (اجتماع شهري)

» المناطق المحظور الدخول إليها: كجزء من مجموعة عمل تجمع الحماية، يمثل المركز طرفاً من أطراف القيادة المركزية بشأن المناطق المحظور الدخول إليها لتسهيل تنظيم الردود على الأحداث المتعلقة بالمناطق المحظور الدخول إليها، مع التركيز على المساءلة. (اجتماع شهري)

نشاطات الحشد والمناصرة الدولية

تحظى نشاطات الحشد والمناصرة باهتمام كبير من قبل المركز بهدف تمكينه من تحقيق أهدافه في حماية حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وتعتبر جهود المركز في تفعيل نشاطات الحشد والمناصرة على المستوى المحلى الفلسطيني من المرتكزات الأساسية لنشاطات المركز الهادفة إلى حماية حقوق الإنسان في الأرضي الفلسطينية وتعزيز الوعي الديمقراطي لدى المجتمع الفلسطيني. أما على الصعيد الدولي فإن المركز يستثمر في هذه الجهود من أجل الدفاع عن الحقوق الفلسطينية وحشد الرأي العام الدولي ضد الانتهاكات والجرائم التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين.

وعلاوة على النشاطات التي سبق الإشارة لها في تقارير نشاطات الوحدات، والتي تقوم بعمل لا بأس به في هذا المضمار، نورد فيما يلي النشاطات التي قام بها المركز خلال العام ٢٠١١، وتشمل: المشاركة في مؤتمرات ولقاءات دولية وإقليمية؛ اللقاءات مع الوفود والشخصيات الدولية الزائرة؛ والمقابلات مع وسائل الإعلام.

المشاركة في مؤتمرات ولقاءات دولية وإقليمية:

تلقى المركز خلال العام ٢٠١١، عشرات الدعوات للمشاركة في مؤتمرات ولقاءات دولية وإقليمية. وقد لبى المركز العديد من هذه الدعوات المتصلة ببرامج عمله الهادف إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وذلك بالرغم من القيود المفروضة على الحق في حرية الحركة والتنقل من وإلى قطاع غزة. وفيما يلي نقدم عرضاً مركزاً لأهم وأبرز اللقاءات والفعاليات الدولية والإقليمية التي تمكن مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المحامي راجي الصوراني، وعدد من طاقم المركز من المشاركة فيها:

منتدى المجتمع المدني - منتدى المستقبل السابع - الدوحة

بتارخ ١١ يناير ٢٠١١، شارك الباحث في وحدة تطوير الديمقراطية في المركز، محمود الإفرنجي، في فعاليات منتدى المجتمع المدني الذي عقد في العاصمة القطرية الدوحة. نظم المنتدى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمؤسسة العربية للديمقراطية بدولة قطر والمركز الكندي لتنمية البحوث الدولية في كندا في إطار النشاطات الخاصة بمسار منظمات المجتمع المدني لمنتدى المستقبل السابع الذي عقد في قطر في ١٣ يناير ٢٠١١.

فعاليات الاجتماع الدوري للجمعية العمومية الثامنة للمنظمة العربية لحقوق الإنسان - القاهرة

شارك مدير المركز، المحامي راجي الصوراني، في فعاليات الاجتماع الدوري للجمعية العمومية الثامنة للمنظمة العربية لحقوق الإنسان وذلك يومي ١٤ و ١٥ أبريل ٢٠١١، في العاصمة المصرية القاهرة. عقدت الفعاليات بحضور مجلس أمناء وممثلي المنظمات الأعضاء في المنظمة في البلدان العربية، وناقشت أحدث المستجدات والتطورات السياسية المتصلة بالثورات العربية وعملية التحول الديمقراطي على الساحة العربية. وقد استمعت الجمعية إلى تقارير ميدانية من المنظمات الأعضاء عن مسار التطورات خلال الفترة الانتقالية التي أعقبت سقوط النظامين في كل من تونس ومصر، كما ناقشت الصعوبات التي واجهت أو ما زالت تواجه عملية التحول الديمقراطي في كل من ليبيا، اليمن، وسوريا. وفي اختتام فعالياتها، انتخبت الجمعية العمومية أ. راجي الصوراني رئيساً لمجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

مجموعة عمل الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان - بروكسل

خلال يومي ١٨ و١٩ يونيو ٢٠١١، شارك نائب مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لشئون البرامج، حمدي شقورة، في اجتماعات الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان في بروكسل. تناولت الاجتماعات عبر عدد من الجلسات موضوعات منها: التطورات ذات الصلة بالثورات العربية، المصالحة الفلسطينية، تقييم تدريب منظمات الاتحاد الأوروبي والاقتراحات ذات العلاقة، وغيرها.

اجتماع المكتب الدولي للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان - باريس

خلال يومي ٢٨ و٢٩ يونيو ٢٠١١، شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المحامي راجي الصوراني، في اجتماع المكتب الدولي للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، وذلك في العاصمة الفرنسية، باريس. ناقش الاجتماع أوضاع الفيدرالية وسياساتها وأوضاع فروعها المختلفة، إضافة إلى تطورات الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة. كما ناقش الاجتماع أيضاً تطورات الأوضاع في المنطقة العربية والنضال من أجل الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

المؤتمر السادس للرابطة التونسية لحقوق الإنسان - تونس

شارك مدير المركز، المحامي راجي الصوراني، خلال الفترة من ٩ إلى ١١ سبتمبر ٢٠١١، في فعاليات المؤتمر السادس للرابطة التونسية لحقوق الإنسان، وذلك في

العاصمة التونسية، تونس. ألقى الصوراني خلال المؤتمر كلمة باسم حركة حقوق الإنسان العربية وجه خلالها التحية للشعب التونسي وقواه الفاعلة التي أطلقت شرارة الثورة في تونس، والمنطقة العربية بأكملها.

الأستاذ راجي الصوراني مع الرئيس الفخري والأمين العام للمركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان وأحد أساتذة حقوق الإنسان في كلية القانون في جامعة كولومبيا،

فعاليات متعددة في الولايات المتحدة الأمريكية

خلال الفترة من ٢٤ سبتمبر إلى ٩ أكتوبر ٢٠١١، وبعد منعه من دخولها لمدة ١١ عاماً، زار مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المحامي راجي الصوراني، الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن نشطت عدة مؤسسات إنسانية وحقوقية وضغطت تجاه السماح له بزيارة الولايات المتحدة للمشاركة في مؤتمر حول العدالة الدستورية كممارسة بمدينة نيويورك. رافق الصوراني في زيارته المسئول القانوني الدولي في المركز، دارا موريه، والباحثة في الوحدة القانونية الدولية في المركز، شانتال ميلوني. تخلل الزيارة المشاركة في جملة من الفعاليات واللقاءات الهامة، والتي كان أبرزها ما يلي:

الأستاذ راجي الصوراني مع ممثل المفوض السامي لحقوق الانسان في نيويورك

مؤتمر العدالة الدستورية كممارسة - نيويورك

بتاريخ ٢٦ سبتمبر ٢٠١١، شارك المحامي راجي الصوراني في مؤتمر "العدالة الانتقالية كممارسة: التحديات التي تواجه المساعي لتحقيق المساءلة"، والذي نظمه مركز الحقوق الدستورية بالتعاون مع كلية القانون في جامعة كولومبيا، في مدينة نيويورك. وقد تحدث الصوراني خلال المؤتمر عن الحاجة الملحة لتحقيق المساءلة وسيادة القانون في الأرض الفلسطينية المحتلة، مستعرضاً جهود المركز من أجل إنصاف الضحايا.

ندوة عامة - نيويورك

شارك مدير المركز، المحامي راجي الصوراني بتاريخ ٢٦ سبتمبر ٢٠١١، في الندوة العامة التي عقدها مركز الحقوق الدستورية في مدينة نيويورك، وأدارها الرئيس الفخري للمركز مايكل راتنر. عقدت الندوة تحت عنوان: "حديث مع راجي الصوراني"، وجرى خلالها استعراض تطورات أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة والتبعات التي يخلفها تواصل الانتهاكات الإسرائيلية بحق المدنيين الفلسطينيين والجهود التي يبذلها المركز لمواجهة إصرار إسرائيل على التنكر لحقوق الفلسطينيين.

محاضرة في جامعة نيويورك - نيويورك

بتاريخ ٢٧ سبتمبر ٢٠١١، ألقى مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المحامي راجي الصوراني، محاضرة في جامعة نيويورك باستضافة من مركز "كيفروكيان لدراسات الشرق الأدنى في جامعة نيويورك"، حيث سلط الضوء على الحق الأساسي لكافة الشعوب في تحقيق سيادة القانون والعدالة، وتطرق بشكل خاص الأوضاع في قطاع غزة.

محاضرة في كلية القانون في جامعة هارفارد - بوسطن

ألقى مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المحامي راجي الصوراني، بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١١، محاضرة في كلية هارفارد للقانون بجامعة هارفارد، في بوسطن، تحت عنوان: "المساءلة من أجل غزة: القانون الدولي والصراع الإسرائيلي الفلسطيني." ناقشت المحاضرة السبل المحتملة لتحقيق المساءلة الدولية عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تم اقترافها في إطار النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وقد ركز الصوراني على العدوان الإسرائيلي على عملية الرصاص المصبوب التي نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة خلال الفترة من ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٨ وحتى ١٨ يناير ٢٠٠٩، فضلاً عن الآثار المترتبة على استمرار إغلاق القطاع وحصاره.

اجتماع في مركز روبرت إف كينيدي ومحاضرة لطاقم المركز - واشنطن

بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠١١، اجتمع مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المحامي راجي الصوراني، مع كل من: مديرة نشاطات المناصرة في مركز حقوق الإنسان في فرع مركز روبرت إف كينيدي في واشنطن مارسيلا غونتشالفيز، وجون هيفرنان مدير مركز قول الحقيقة أمام السلطات. تطرق الاجتماع إلى التدهور الحاصل على صعيد أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة ، كما تطرق أيضاً لعمل المركز الهادف لضمان مساءلة ومحاسبة مجرمي الحرب من الإسرائيليين. هذا وقد أعقب الاجتماع محاضرة ألقاها الصوراني أمام طاقم العاملين في فرع مركز روبرت إف كيندي في واشنطن حول حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة والتطورات ذات الصلة.

محاضرة في كلية كينيدي - هارفارد - بوسطن

بتاريخ ٤ أكتوبر ٢٠١١، ألقى مدير المركز، المحامي راجي الصوراني، محاضرة في كلية كينيدي بجامعة هارفارد، بعنوان: "الحصار والمساءلة والانقسام: غزة اليوم"، حيث وصف المشهد المروع لحقوق الإنسان في قطاع غزة، والتدهور الحاصل على مختلف المستويات في ظل تواصل سيطرة قوات الاحتلال الإسرائيلي على القطاع، واستمرار حالة الإنقسام في النظام السياسي الفلسطيني.

اجتماع مع رئيسة مركز روبرت إف كينيدي ومحاضرة لطاقم المركز - نيويورك

بتاريخ ٥ أكتوبر ٢٠١١، اجتمع مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المحامي راجي الصوراني، مع رئيسة مركز روبرت إف كينيدي كيري كينيدي وذلك في نيويورك. تناول الاجتماع أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة بشكل عام، كما تطرق أيضاً للجهود التي بذلتها مؤسسات دولية وأمريكية من بينها مركز روبرت إف كينيدي لضمان السماح للصوراني بدخول الولايات المتحدة الأمريكية بعد منع تواصل لمدة ١١ عاماً. هذا وقد أعقب الاجتماع مع كينيدي لقاء قدم الصوراني خلاله مداخلة للعاملين في المركز حول تطورات أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة وعمل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على بناء الملفات القانونية لملاحقة مجرمي الحرب من الإسرائيليين.

اجتماع مع رئيس اتحاد الحريات المدنية الأمريكية - نيويورك

التقى مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المحامي راجي الصوراني، في ٦ أكتوبر ٢٠١١، مع رئيس اتحاد الحريات المدنية الأمريكية أنطونيو روميرو، وذلك في نيويورك. تطرق اللقاء إلى تطورات أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة حيث استعرض الصوراني السياسات الإسرائيلية البارزة المنتهجة بحق المدنيين الفلسطينيين مشيراً إلى الجهود التي يبذلها المركز لإنصاف الضحايا الفلسطينيين.

اجتماع مع مؤسس مركز الحقوق الدستورية ورئيس المركز - نيويورك

اجتمع مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المحامي راجي الصوراني، في ٧ أكتوبر ٢٠١١، مع مؤسس مركز الحقوق الدستورية المحامي بيتر فايس ورئيس المركز المحامي مايكل راتنر، وذلك في نيويورك. تناول الاجتماع تطورات أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، والجهود التي يبذلها المركز بالتعاون مع شركائه الدوليين، ومن ضمنهم، مركز الحقوق الدستورية، لضمان ملاحقة مجرمي الحرب من الإسرائيليين، والتطورات على هذا الصعيد.

اجتماع مع المدير العام لمؤسسة المجتمع المفتوح - نيويورك

بتاريخ ٧ أكتوبر ٢٠١١، التقى مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المحامي راجي الصوراني، مع المدير العام لمؤسسة المجتمع المفتوح آرييه نائير وذلك في نيويورك. استعرض الصوراني خلال الاجتماع الجهود التي يبذلها المركز على صعيد إنصاف الضحايا من المدنيين الفلسطينيين وضمان تمتعهم بالعدالة. كما قدم شرحاً حول تطورات الأوضاع في المنطقة العربية وواقع حقوق الإنسان في العالم العربي.

فعاليات متعددة في ألمانيا

خلال الفترة من ١٦ إلى ٢١ أكتوبر ٢٠١١، زار وفد من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان دولة ألمانيا. ضم الوفد كلاً من: مدير المركز، المحامي راجي الصوراني؛ نائب المدير للشئون الإدارية والقانونية، المحامي إياد العلمي؛ والمسئول المالي للمركز، رامي أبو شعبان. تخلل الزيارة مشاركة أعضاء وفد المركز في العديد من الفعاليات واللقاءات، كان أبرزها:

اجتماع مع منظمة العفو الدولية

بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠١١، وبدعوة من منظمة العفو الدولية، شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المحامي راجي الصوراني في الاجتماع الذي عقدته المنظمة للخبراء من القسم الألماني. ناقش الاجتماع القضايا ذات الصلة بعمل المركز الاستراتيجي لملاحقة مجرمي الحرب وفق مبدأ الولاية القضائية الدولية، مع التركيز على الجرائم التي ارتكبت خلال النزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

لقاء في المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان - برلين

ألقى مدير المركز، المحامي راجي الصوراني، كلمة خلال لقاء نظمه المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان وذلك في مقره بمدينة برلين بتاريخ ١٩ أكتوبر ٢٠١١. وقد تطرق الصوراني خلال كلمته إلى الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة، وفي قطاع غزة بشكل خاص، الآثار المترتبة على تواصل الحصار الإسرائيلي للقطاع، عمل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، والاستراتيجيات القانونية المتبعة لضمان تحقيق المساءلة.

الأستاذ راجي الصوراني مع رئيسة حزب لينكي اليساري الألماني وطاقم مكتبها

لقاءات مع برلمانيين ألمان

خلال زيارته لألمانيا، عقد مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المحامي راجي الصوراني، جملة من اللقاءات مع عدد من البرلمانيين الألمان من الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى لقاءات مع أعضاء في الحكومة البرلمانية. وكان من أبرز هذه اللقاءات

كان مع: أ) أنيت غروث، مسئولة حقوق الإنسان في البرلمان الألماني عن الحزب اليساري "داي لينكه"؛ ب) وولفغانغ نيسكوفيتش، نائب رئيس لجنة الشئون الخارجية في البرلمان الألماني وأحد زعماء حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي؛ ج) كريستوف شترايزر، مسئول حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية في الحزب الديمقراطي الاجتماعي؛ د) كيرستين مولر، مسئولة السياسة الخارجية عن حزب الخضر؛ ه) راينر ستنير، مسئول حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية في الحزب الديمقراطي الحر؛ و) د. ألكه لويل وسيلفيا اسماعيل من وزارة التعاون الألمانية؛ ز) هيوبرت جاغر، رئيس فريق العمل للأرض الفلسطينية في مكتب الخارجية الفيدرالي الألماني، ود. ماثرين ميسيرا لانغ، العضوة في نفس الفريق. وقد أكد الصوراني خلال هذه اللقاءات على ضرورة تطبيق مبدأ سيادة القانون في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، وضرورة إجراء تحقيقات ملائمة ورفع دعاوى قضائية، واللجوء إذا تطلب الأمر، إلى آليات العدالة الجنائية الدولية، لإنصاف ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من المدنيين الفلسطنيين.

الأستاذ راجي الصوراني مع الايرلندية الحائزة على جائزة نوبل للسلام ورئيس المحكمة العليا الاسبانية في جنوب إفريقيا

الأستاذ راجي الصوراني يدلي بشهادته خلال فعاليات الجلسة الثالثة لمحكمة راسل حول فلسطين- كيب تاون ٥-٧ نوفمبر ٢٠١١

فعاليات الجلسة الثالثة لمحكمة راسل حول فلسطين - كيب تاون

شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المحامي راجي الصوراني، خلال الفترة من٥ إلى ٧ نوفمبر ٢٠١١، في فعاليات الجلسة الثالثة لمحكمة راسل حول فلسطين وذلك في مدينة كيب تاون في جنوب أفريقيا. ناقشت المحكمة مسألة "هل تشكل الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني مخالفة للحظر المفروض على الفصل العنصري بموجب القانون الدولي؟"، وذلك بحضور هيئة قضاة المحكمة، والتي تضم عدداً من فقهاء القانون والخبراء الدوليين والباحثين في مجال حقوق الإنسان والعلوم الاجتماعية. تحدث خلال جلسات المحكمة الصوراني بصفته شاهداً خبيراً حيث ركز على الحق في تقرير المصير وارتكاب جريمة الاضطهاد كجريمة ضد الإنسانية.

فعاليات متعددة في إيطاليا

خلال الفترة من ٢٣ نوفمبر ٢٠١١ إلى ٩ ديسمبر ٢٠١١، زار خليل شاهين، مدير وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان دولة إيطاليا. وقد شارك شاهين خلال الزيارة في عدد من الفعاليات في مدن إيطالية مختلفة، كان من أبرزها:

مؤتمر: العطشى للعدالة - بوشاجو

بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠١١، شارك شاهين في المؤتمر الذي عقد في مدينة بوشاجو في إيطاليا بعنوان: "العطشى للعدالة." قدم شاهين خلال المؤتمر مداخلة تناولت موضوعات عدة منها: أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، تبعات تواصل الحصار المفروض على قطاع غزة، والدور الذي لعبه الناشط الإيطالي فيتوريو أريجوني على مستوى فضح الممارسات الإسرائيلية قبل مقتله.

وقفة تضامنية مع الفلسطينيين في ميدان سان بابيلا - ميلانو

بدعوة من حملة "من أجل فلسطين"، شارك شاهين بتاريخ ٢٩ نوفمبر ٢٠١١، في الوقفة التضامنية التي نظمتها الحملة في ميدان سان بابيلا، في مدينة ميلانو، للتضامن مع الشعب الفلسطيني. تحدث شاهين خلال الوقفة حول الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة مؤكداً على أهمية الضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي لضمان احترامها لحقوق المدنيين الفلسطينيين.

معرض صور بعنوان: أطفال يرسمون النزاع - روما

بتاريخ ٢ ديسمبر ٢٠١١، شارك شاهين في معرض الصور الذي نظمته جمعية أمل في مدينة روما بعنوان: "أطفال يرسمون النزاع"، حيث ألقى شاهين أمام المشاركين في المعرض كلمة استعرض خلالها معاناة أطفال قطاع غزة والانتهاكات الإسرائيلية التي يتعرضون لها، مشيراً إلى الآثار النفسية والاجتماعية المترتبة على انتهاك حقوقهم.

ندوة في كلية الفيزياء في جامعة روما - روما

شارك شاهين في الندوة التي عقدت في كلية الفيزياء في جامعة روما بتاريخ ٥ ديسمبر ٢٠١١، بمشاركة حشد من الطلبة وأعضاء حملة "فلسطين حرة". قدم شاهين خلال الندوة مداخلة استعرض خلالها معاناة سكان الضفة الغربية الناجمة عن تواصل الانتهاكات الإسرائيلية لحقوقهم المدنية والسياسية فضلاً عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ندوة في كلية الحقوق في جامعة روما - روما

بتاريخ ٦ ديسمبر ٢٠١١، شارك شاهين في ندوة عقدت في كلية الحقوق في جامعة روما بمشاركة عشرات الطلبة. قدم شاهين خلال الندوة مداخلة تحدث فيها عن فلسطين من منظور القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي وتناول أبرز القرارات الدولية الخاصة بفلسطين، وأوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، خاصة الحصار الشامل المفروض على قطاع غزة.

منتدى الاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية الثالث عشر - بروكسل

بدعوة من هيئة العمل الخارجي الأوروبي والمفوضية الأوروبية، شارك ديفيد توندو، الباحث في الوحدة الدولية في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ممثلاً عن المركز، في منتدى الاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية الثالث عشر الخاص بحقوق الإنسان الذي عقد في ٨ و٩ ديسمبر ٢٠١١، في بروكسل. وقد ناب توندو بحضوره عن مدير المركز، المحامي راجي الصوراني، كعضو فريق في ورشة العمل التي نُظمت خلال المنتدى بعنوان: "تعزيز تنفيذ المبادىء التوجيهية للاتحاد الأوروبي الخاصة بالقانون الدولي الإنساني." وتحدث توندو بشكل خاص حول حماية المدنيين في ظل الاحتلال الإسرائيلي المتواصل معبراً عن إيمان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بأن القانون الدولي يوفر مجموعة من الأدوات، التي – وفي حال تطبيقها بشكل كامل عند ارتكاب انتهاك ما – تمكن المجتمع الدولي من حماية المدنيين، مشيراً إلى غياب الاحترام المطلوب للقانون الدولي وإنفاذه في السياق الإسرائيلي الفلسطيني.

ندوة إقليمية - القاهرة

خلال يومي ٢٠ و٢١ ديسمبر ٢٠١١، شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المحامي راجي الصوراني، في الندوة الإقليمية التي عقدت في القاهرة بعنوان: "المدافعون عن حقوق الإنسان وناشطو الشبكات الاجتماعية في الربيع العربي: النجاحات والتحديات." نظمت الندوة بالتعاون بين كل من المنظمة العربية لحقوق الإنسان، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، والأمم المتحدة، وناقشت خلال عدد من الجلسات موضوعات عدة من بينها: حركة حقوق الإنسان والربيع العربي، الربيع العربي وآفاق ثقافة حقوق الإنسان في العالم العربي، وتجارب المدونين والمدافعين عن حقوق الإنسان في كل من سوريا، اليمن، البحرين، ليبيا، مصر، الإمارات، العراق، السودان، الأردن، تونس، السعودية، وفلسطين. وقد تحدث الصوراني خلال الندوة عن تجربته باعتباره أحد أبرز المدافعين عن حقوق الإنسان في فلسطين، كما قدم المداخلة الخاصة بالمنظمات العربية غير الحكومية.

اللقاءات مع الوفود والشخصيات الزائرة

يستقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان سنوياً عشرات الشخصيات والوفود الدولية الرسمية والشعبية التي تزور قطاع غزة والضفة الغربية في إطار مساعيه الهادفة إلى الكشف عن الوجه الحقيقي لممارسات الاحتلال الإسرائيلي، ووضع الوفود والشخصيات الزائرة في صورة تطورات أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويوفر المركز لزواره ما يحتاجونه من معلومات وشهادات وإفادات وأرقام وإحصائيات، كما يقدم لهم عرضاً مفصلاً حول أوضاع حقوق

الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. وخلال العام ٢٠١١، وعلى الرغم من القيود الإسرائيلية المفروضة بهدف عرقلة إمكانية مرور الوفود الزائرة إلى قطاع غزة، تمكنت عدة شخصيات دولية، إلى جانب عدد من الوفود الرسمية وغير الرسمية من الوصول إلى القطاع، حيث زارت هذه الوفود المركز واطلعت عن كثب على تطورات أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة والتدهور الحاصل فيها. بين هذه الوفود وفود زارت مقر المركز في غزة، وأخرى زارت مكتبه في رام الله. ومن أبرز الوفود والشخصيات التي زارت المركز:

القنصل العام الفرنسي

استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١، القنصل العام الفرنسي في القدس المحتلة، فريدريك ديزانيو، يرافقه مجدي شقورة، مدير الشئون القنصلية الفرنسية في غزة، وذلك في مقره الرئيسي في مدينة غزة. التقى الوفد مدير المركز، المحامي راجي الصوراني، ونائبه لشئون البرامج، حمدي شقورة، ومديرة وحدة المرأة في المركز، منى الشوا. ناقش اللقاء التدهور المستمر في أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة كما ناقش أيضاً التطورات الإقليمية على ضوء الثورة المصرية، ودلالات ذلك على الحالة الفلسطينية.

منسق الشئون الإنسانية في مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام

استقبل المركز بتاريخ ٢٨ فبراير ٢٠١١، ماكس جيلارد، نائب المنسق الخاص ومنسق الشئون الإنسانية في مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام، وذلك في مقره الرئيسي في غزة. التقى جيلارد مع مدير المركز، المحامي راجي الصوراني، ونائبه لشئون البرامج، حمدي شقورة. تناول اللقاء أوضاع حقوق الإنسان وتطوراتها في الأرض الفلسطينية المحتلة. وعلى نحو خاص، ناقش اللقاء الآثار المترتبة على استمرار حصار قطاع غزة والادعاءات الإسرائيلية القائلة بتخفيف الحصار.

الاستاذ راجي الصوراني، مدير المركز، ونائبه لشئون البرامج، الاستاذ حمدي شقورة، خلال استقبالهما ماكس جيلارد، نائب المنسق الخاص، ومنسق الشئون الانسانية في مكتب منسق الامم المتحدة الخاص لعملية السلام

مدير عام مكتب حقوق الإنسان التابع لمثلية الاتحاد الأوروبي

استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في مقره الرئيسي في مدينة غزة بتاريخ ٩ مارس ٢٠١١، استيل كادوش، مدير عام مكتب حقوق الإنسان التابع لمثلية الاتحاد الأوروبي في القدس المحتلة. عقدت كادوش عدة لقاءات مع مدير المركز، المحامي راجي الصوراني، وعدد من مدراء الوحدات في المركز، حيث استمعت منهم لشرح مفصل حول برامج عمل وحداتهم ونشاطاتهم. كما اطلعت كادوش على آليات استقبال المركز للوفود المدرسية وعمله على وضع طلبة المدارس في صورة جهوده ونشاطاته المختلفة، وذلك من خلال حضورها واحداً من اللقاءات التي جمعت وفداً مدرسياً ضم نحو ٣٠ طالباً مع مدير وحدة التدريب في المركز.

وفد من منظمة أرض الإنسان السويدية

بتاريخ ١٦ مارس ٢٠١١، استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وفداً من منظمة أرض الإنسان السويدية وذلك في مقره في مدينة غزة. ضم الوفد كلاً من: يان كوليو، مدير البرامج في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فريد كولن، مسئول حقوق الإنسان في المنظمة، فريدريكا ريكادي، الممثلة الإقليمية للمنظمة، وباولو بيناتي، منسق أعمال المنظمة في قطاع غزة. التقى الوفد مع نائب مدير المركز لشئون البرامج، حمدي شقورة وبحث اللقاء آفاق التعاون المشترك بين كل من المنظمة والمركز.

وفد من الممثلية النرويجية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية

استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتاريخ ١٧ مارس ٢٠١١، وفداً من الممثلية النرويجية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية. ضم الوفد كلاً من: أولا هيان، السكرتير الثاني في الممثلية، وإريك بريجريف، وهو أيضاً سكرتير ثاني في الممثلية. التقى الزائران مع نائب مدير المركز لشئون البرامج، حمدي شقورة، ونائب المدير للشئون القانونية والإدارية، المحامي إياد العلمي، حيث ناقش أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة وتطوراتها.

وفد من الممثلية النرويجية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية

استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتاريخ ٢٧ أبريل ٢٠١١، وفداً من الممثلية النرويجية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية وذلك في مقره في غزة. ضم الوفد كلاً من: إريك برجريف، السكرتير الثاني في الممثلية، تالا كفالافاج، المستشارة القانونية في الممثلية، وريما مجج، مسئولة البرامج. التقى الوفد مع مدير المركز، المحامي راجي الصوراني، ونائبه لشئون البرامج، حمدي شقورة. وقد استعرض اللقاء أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة الحصار الإسرائيلي وتدعاياته على السكان المدنيين. كما تناول اللقاء أيضاً السياسات الإسرائيلية غير القانونية المنفذة في الضفة الغربية وفي مقدمتها، الاستيطان، مصادرة الأراضي، هدم المنازل، تواصل أعمال البناء في جدار الضم، وغيرها. وناقش اللقاء أيضاً الأوضاع على المستوى الفلسطيني الداخلي حيث تطرق إلى الانقسام وآفاق المصالحة وانعكاسات التطورات الإقليمية على الساحة الفلسطينية.

السكرتير الثالث في ممثلية روسيا الاتحادية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية

استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١١، ماكسيم رومانوف، السكرتير الثالث في ممثلية روسيا الاتحادية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية. التقى رومانون نائب مدير المركز لشئون البرامج، حمدي شقورة، ومدير وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المركز، خليل شاهين. استعرض اللقاء أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة وتواصل الانتهاكات الإسرائيلية المقترفة بحق المدنيين الفلسطينيين. كما تناول اللقاء أيضاً تداعيات الحصار المفروض على قطاع غزة والعمل على مأسسته عبر توفير غطاء يحظى بقبول دولي.

ممثل النمسا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية وملحق الدفاع النمساوي لدى إسرائيل وقبرص

بتاريخ ١١ مايو ٢٠١١، استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ممثل النمسا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية د. ليون هاردمول، وملحق الدفاع النمساوي لدى إسرائيل وقبرص، الكولونيل نيكولاس إيجر. التقى الزائران في مقر المركز الرئيسي مع نائب مدير المركز لشئون البرامج، حمدي شقورة. واستعرض اللقاء أجواء المصالحة الوطنية الفلسطينية وانعكاساتها حيث انتقد شقورة السياسات الأوروبية المنتهجة حيال السلطة الوطنية وفي مقدمتها المقاطعة الدولية التي ساهمت في توتير الأجواء على الساحة الفلسطينية.

وفد من الممثلية النرويجية

استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتاريخ ٢٥ مايو ٢٠١١، وفداً من الممثلية النرويجية ضم كلاً من: ستين تورجرسبراتن، نائب الممثل النرويجي، ريما تادروس، مستشار المشاريع، وجيسل هاجن، مستشار الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي. التقى الوفد مع مدير المركز المحامي، راجي الصوراني الذي استعرض برامج عمل المركز ونشاطاته المختلفة. تطرق اللقاء إلى أجواء المصالحة الفلسطينية وانعكاساتها، والدور النرويجي على صعيد دعم مطالب الفلسطينيين الداعية لإنهاء الاحتلال ووقف انتهاكاته.

وفد من ممثلية جمهورية روسيا الاتحادية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية

استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتاريخ ٣٠ مايو ٢٠١١، وفداً من ممثلية روسيا الاتحادية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك في مقره الرئيسي بمدينة غزة. ضم الوفد كلاً من: اليكساندر روداكوف، ممثل جمهورية روسيا الاتحادية لدى السلطة، ماكسيم رومانونف، السكرتير الثالث في الممثلية. التقى الزائران مع كل من نائب مدير المركز لشئون البرامج، حمدي شقورة، ومدير وحدة الحقوق الاقتصادية في المركز، خليل شاهين، اللذين استعرضا بدورهما طبيعة عمل المركز سعياً نحو تعزيز حقوق الإنسان الفلسطيني والمساهمة في بناء مجتمع فلسطيني ديمقراطي تعددي. كما تطرق اللقاء أيضاً لعمل المركز القانوني الخاص بملاحقة مجرمي الحرب من الإسرائيليين.

وفد من الممثلية الإيرلندية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية

استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتاريخ ٥ يوليو ٢٠١١، وفداً من الممثلية الإيرلندية ومكتب المساعدات الإيرلندية وذلك في مقره الرئيسي بمدينة غزة. ضم الوفد كلاً من: نائبة ممثل إيرلندا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، فيونالا كالانان، ومن قسم الطوارىء في مكتب المساعدات الإيرلندية: سيارا أوبرين،

نوالا أوبرين، وماري رايان. التقى الوفد مع نائب مدير المركز للشئون الإدارية والقانونية، المحامي إياد العلمي ونائب مدير المركز لشئون البرامج، حمدي شقورة، والمسئول المالي في المركز، رامي أبو شعبان. استعرض اللقاء تطورات أوضاع حقوق الإنسان وتداعيات الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة. كما تطرق اللقاء أيضاً إلى الأوضاع على المستوى الفلسطيني الداخلي وتطلعات الفلسطينيين بعد توقيع اتفاق المصالحة في القاهرة.

وفد من منظمة "كير" الدولية

بتاريخ ٥ يوليو ٢٠١١، استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في مقره الرئيسي بغزة وفداً من منظمة "كير" الدولية ضم كلاً من: ديفيد وايت، المدير الإقليمي للمنظمة، ومساعدته سارة ريلستون، يرافقهما ممثلة "كير" في قطاع غزة. التقى الوفد مع نائب مدير المركز لشئون البرامج، حمدي شقورة الذي استعرض أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، والآثار الناجمة عن السياسات الإسرائيلية المنفذة بحق المدنيين الفلسطينيين، وفي مقدمتها الحصار الذي يخلف تبعات كارثية على مختلف الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للسكان.

ممثل كندا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية

بتاريخ ١٢ يوليو ٢٠١١، استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في في مقره الرئيسي بغزة كريس جرينشيلدز، ممثل كندا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية. التقى الزائر مع نائب مدير المركز لشئون البرامج، حمدي شقورة، ونائب مدير المركز للشئون الإدارية والقانونية، المحامي إياد العلمي. وتناول اللقاء تطورات أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبشكل خاص التبعات المترتبة على تواصل الحصار المفروض على قطاع غزة على حياة المدنيين الفلسطينيين.

وفد برلماني أوروبي

استضاف المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتاريخ ٢٥ يوليو ٢٠١١، وفداً برلمانياً ضم ١٩ نائباً ونائبة من بريطانيا، اسكتلندا، ومن الاتحاد الأوروبي، برئاسة عضو البرلمان البريطاني توني ليود. التقى الوفد مع كل من مدير المركز، المحامي راجي الصوراني ونائبه لشئون البرامج، حمدي شقورة. وقد استعرض اللقاء حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وعلى نحو خاص في قطاع غزة في ظل تواصل الحصار الإسرائيلي.

الأستاذ راجي الصوراني، مدير المركز، ونائبه لشئون البرامج، الاستاذ حمدي شقورة، خلال استقبالهما للوفد البرلماني الأوروبي

نائب مدير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان

بتاريخ ١٣ سبتمبر ٢٠١١، استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في مقره الرئيسي بغزة نائب مدير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، ساؤول تاكاهاشي، ومسئول حقوق الإنسان في مكتب المفوض في غزة، صابر النيرب. التقى الزائران مع نائب مدير المركز لشئون البرامج، حمدي شقورة. تناول اللقاء أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة وآفاق تعزيز التعاون المشترك بين المركز ومكتب المفوض السامي.

ممثل سويسرا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية

استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتاريخ ١٤ سبتمبر ٢٠١١، ممثل سويسرا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، رونالد شتايننجر، ومستشار حقوق الإنسان والقانون الدولي في الممثلية، جيل شيرودي، وذلك في مقره الرئيسي بغزة. التقى الزائران مع كل من نائب مدير المركز لشئون البرامج، حمدي شقورة، ونائب مدير المركز

للشئون الإدارية والقانونية، المحامي إياد العلمي. استعرض اللقاء تطورات أوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة، وركز على نحو خاص على تداعيات الحصار الإسرائيلي المتواصل للقطاع. كما تطرق اللقاء أيضاً لانعكاسات حالة الانقسام السياسي الفلسطيني، والوضع الراهن لجهاز القضاء الفلسطيني وتبعات حالة الانقسام عليه.

حمدي شقورة، نائب المدير لشئون البرامج، وإياد العلمي نائب المدير للشؤون الإدارية والقانونية أثناء استقبالهما وفد الممثلية النرويجية.

وفد من مؤسسة "أوكسفام نوفيب"

بتاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠١١، استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وفداً من مؤسسة "أوكسفام نوفيب" ضم كلاً من: كاثرين أيسويان، مديرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المؤسسة، وتيم هولمز، مدير أوكسفام نوفيب في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل. التقى الوفد في مقر المركز بغزة مع مدير المركز، المحامي راجي الصوراني، ونائبه لشئون البرامج، حمدي شقورة، والمسئول المالي في المركز، رامي أبو شعبان. استعرض اللقاء أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة واستمرار تدهورها في ظل تواصل الانتهاكات الإسرائيلية. كما استعرض اللقاء تطورات الأوضاع في المنطقة العربية في ظل الثورات العربية وانعكاسات التغيير في الوطن العربي.

وفد من مؤسسة "كفينا تل كفينا" السويدية

استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتاريخ ٤ أكتوبر ٢٠١١، وفداً من مؤسسة "كفينا تل كفينا" السويدية وذلك في مقره الرئيسي بغزة. ضم الوفد كلاً من: لينا آغ، السكرتير العام للمؤسسة، ويرافقها آنا بجوركمان وليندا أوهمان. التقى الوفد مع نائب مدير المركز لشئون البرامج، حمدي شقورة، ومديرة وحدة المرأة في المركز، منى الشوا. وتم خلال اللقاء استعراض مجمل تطورات أوضاع حقوق الإنسان في ظل تواصل الانتهاكات الإسرائيلية، عدا عن انعكاسات الانقسام الفلسطيني على الظروف المعيشية للسكان.

وفد من الجمعية الفرنسية للتضامن مع الشعب الفلسطيني

بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠١١، استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وفداً من الجمعية الفرنسية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وذلك في مكتبه في مدينة رام الله. ترأس الوفد رئيس الجمعية بيير لوبارو، وضم ١٦ ناشطاً وناشطة في الجمعية المذكورة يمثلون عدة مجالس محلية ونقابات ومنظمات مجتمع مدني في فرنسا. التقى الوفد مع سميح محسن، منسق أعمال المركز في الضفة الغربية، وفهمي شاهين، الباحث الميداني في جنوب الضفة الغربية. وقد قدم عضوا المركز ملخصاً عن نشاطات المركز ودوره في رصد وتوثيق الانتهاكات، واستعرضا أبرز الانتهاكات التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني على أيدى قوات الاحتلال، والتحديات التي تواجه سكان الضفة الغربية بفعل تواصل الأنشطة الاستيطانية وتصاعدها.

جبر وشاح، نائب المدير لشئون الفروع، وحمدي شقورة، نائب المدير لشئون البرامج، خلال استقبالهم لمسئول الشئون السياسية في مكتب ممثل الاتحاد الاوروبي، يوريس فان بنكيلن

وفد البرلمان الأوروبي للعلاقات مع المجلس التشريعي

شارك نائب مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لشئون البرامج، حمدي شقورة، في اللقاء الذي جمع عدداً من ممثلي المنظمات الأهلية مع الوفد البرلماني الاوروبي للعلاقات مع المجلس التشريعي الذي زار قطاع غزة خلال الفترة من ٣٠ أكتوبر إلى ٣ نوفمبر ٢٠١١. ترأس الوفد الذي ضم عدداً من البرلمانيين من إنجلترا، إيطاليا، ألمانيا، واليونان، البرلماني الإيرلندي، النائب ديروسا بروينسياس.

وفد من مؤسسة "التعاون" الأسبانية

استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠١١، وفداً من مؤسسة "التعاون" الأسبانية برئاسة خوزيه لويس مارت، مدير دائرة التعاون مع العالم العربي والمتوسط، وذلك في مقر المركز الرئيسي بغزة. التقى الوفد نائب مدير المركز لشئون البرامج، حمدي شقورة، الذي تحدث حول عمل المركز وبرامجه المختلفة والتحديات التي تواجهه في ظل توالي التطورات في المنطقة. كما تناول اللقاء أيضاً تطورات أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة والتدهور الحاصل على صعيد حقوق الإنسان بفعل تواصل الحصار على قطاع غزة رغم انتهاء المبرر الذي كانت إسرائيل تسوقه لتبرير حصار القطاع بانتهاء ملف شاليط.

مسئول الشئون السياسية في مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي

استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في مقره الرئيسي في غزة بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠١١، يوريس فان ينكيلن، مسئول الشئون السياسية في مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي. التقى الزائر مع كل من جبر وشاح، نائب مدير المركز لشئون الفروع، وحمدي شقورة، نائب المدير لشئون البرامج. استعرض اللقاء تطورات أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة في ظل تواصل العقوبات الجماعية المفروضة على سكان القطاع وفي مقدمتها الحصار. كما تطرق اللقاء إلى الشأن الفلسطيني الداخلي وخاصة التطورات المتصلة بموضوع المصالحة.

وفد من الممثلية النرويجية

بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠١١، استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وفداً من الممثلية النرويجية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية ضم كلاً من: جان ديبفيست، رئيس البعثة، إريك بارغريف، السكرتير الثاني في الممثلية، وتالي كنالفاغ، المستشارة في الممثلية. التقى أعضاء الوفد مع نائب مدير المركز لشئون الفروع، جبر وشاح، ونائب المدير لشئون البرامج، حمدي شقورة. وتناول اللقاء جرائم الحرب التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتواصل حالة الحصار المفروض على قطاع غزة، وما تخلفه من آثار مأساوية على الظروف المعيشية للسكان.

حمدي شقورة، نائب المدير لشئون البرامج، خلال استقباله وفد الممثلية النرويجية

المدير الجديد لمكتب الأونروا في نيويورك

استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠١١، ريتشارد رايت، المدير الجديد لمكتب الأونروا في نيويورك، وذلك في مقره الرئيسي بغزة. التقى الزائر مع نائب مدير المركز لشئون البرامج، حمدي شقورة، وتناول اللقاء الجهود التي يبذلها المركز على المستوى القانوني سعياً لإنصاف ضحايا عملية الرصاص المصبوب التي نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة خلال الفترة من ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٨ وحتى ١٨ يناير ٢٠٠٩، والإصرار إسرائيل على حرمان هؤلاء الضحايا من العدالة.

قائمة بأسماء الزوار والشخصيات الدولية التي التقى بها أعضاء المركز في العام ٢٠١١

التاريخ	المقابلات	عدد الأشخاص
١٨ يناير	اجتماع في القنصلية العامة البريطاني مع كل من: جيفري تودور، مكتب البرنامج الفلسطيني كريس روبرتس، مكتب البرنامج الفلسطيني	
١٩ يناير	وفد من مؤسسة مساعدات الشعب النرويجي (NPA)	

٢٠ يناير	اجتماع مع خافير جوتيرز، نائب القنصل الاسباني العام، فندق آرك ميد	
٢١ يناير	اجتماع مع ميشيل أليو ماري، وزيرة الخارجية الفرنسية، المركز الثقافي الفرنسي، مدينة غزة	
٢٥ يناير	بعثة الشرق الأوسط، مؤسسة التضامن في العمل الاسبانية (APY)	
٢٩ يناير	وفد من مؤسسة كريستشان ايد، ضم كل من: باتريك باولي، مدير مكتب شمال أفريقيا والشرق الأوسط جوهانا روجرز، صحفي دولي، آسيا والشرق الأوسط وليام بيل هانا ال ماسو	
٠٢ فبراير	اجتماع مع بعثة اللجنة الرباعية الدولية، فندق الديرة	
٠٢ فبراير	اجتماع مع وفد من الممثلية الكندية، ضم كل من: نانسي برجيرون، مسئولة الشئون السياسية جوليا ديكوم، سكرتير أول لشئون التنمية	
٠٥ فبراير	الدكتور باسم نعيم، وزير الصحة، الحكومة الفلسطينية في غزة	
٠٦ فبراير	مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في فلسطين سامي عبد الشافي	
١٠ فبراير	نافي بيالي، المفوض السامي لحقوق الإنسان، مقر مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، مدينة غزة	
١٤ فبراير	المدير التنفيذي للبنك الدولي، مطعم الروتس	
١٦ فبراير	بيتر لاندبيرغ، القنصل السويدي	
١٧ فبراير	وفد من القنصلية الفرنسية العامة، ضم كل من: فريدريك ديزانيو، القنصل العام الفرنسي مجدي شقورة، مدير الشئون القنصلية الفرنسية	
١٩ فبراير	١) الدكتور لينهارد مول، القنصل النمساوي ٢) سامي أبو سلطان، مكتب التمثيل النمساوي، غزة	
٢١ فبراير	(١) اجتماع مع وفد من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: فروديه مورينغ، الممثل الخاص للمدير العام، برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني ياسمين شريف، نائب الممثل الخاص للمدير العام، برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني (٢) وفد من مؤسسة التعاون (٣) وفد من وزارة الأسرى	
٢٢ فبراير	اجتماع مع يوريس فان وينكل، الشؤوون السياسية، مكتب ممثل الإتحاد الأوروبي، (الضفة الغربية وقطاع غزة، الاونروا) في مقر الاتحاد الاوروبي	
٢٣ فبراير	وفد من القنصلية السويدية العامة، ضم كل من: ماريا بيندل، قنصل، دائرة التعاون التنموي، سيدا فادية سلفيتي، مسئولة برامج	
٢٨ فبراير	السيد ماكس جيلارد، نائب المنسق الخاص، منسق الشئون الإنسانية في مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وأ. حمادة البياري من مكتب اوتشا السيدة راوية الشوا، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني	
٧ مارس	ويلو هيسك، مسئول الإعلام والاتصال، مؤسسة أكسفام نوفيب (Oxfam Novib)	
٩ مارس	السيد جاري وولش، مسئول حقوق الإنسان، منظمة تروكرا الايرلندية السيدة استيل كادوش، مسئولة حقوق الإنسان لدى الممثلية الأوروبية في القدس	

١٠ مارس	(١) مديرة الشرق الأوسط للخارجية الفرنسية (٢) وفد من منظمة ارض الإنسان السويسرية، ضم كل من: السيدة فريدريكا ريكاردي، الممثلة الإقليمية للمنظمة السيد باولو بيناتي، منسق أعمال المنظمة في قطاع غزة	
١٦ مارس	وفد من منظمة أرض الإنسان السويسرية، ضم كل من: السيدة فريدريكا ريكاردي، الممثلة الإقليمية للمنظمة السيد يان كوليو، مدير البرامج في منطقة الشروق الأوسط وشمال أفريقيا السيد باولو بيناتي، منسق أعمال المنظمة في قطاع غزة السيد فريد كولن، مسئول حقوق الإنسان في المنظمة	
١٧ مارس	وفد من الممثلية النرويجية لدى السلطة الفلسطينية ضم كل من: ١) السيد أولا هيان- انجلاند، سكرتير ثاني، الشئون السياسية ٢) السيد إريك بريجريف، سكرتير ثاني	
٢٠ مارس	السيد ماكسيم رومانوف، سكرتير ثالث، القسم السياسي، ممثلية روسيا الاتحادية لدى السلطة الفلسطينية	
٢٤ مارس	السيد هشام وافي، جمعية الملاحين الفلسطينيين	
٣٠ مارس	وفد من المكتب الإعلامي الحكومي، غزة	
٠٦ إبريل	اجتماع مع السيد شبيندل آيغر، وزير الخارجية النمساوي في مقر الوكالة	
١٣ إبريل	لقاء مع القس كريس روز، مساعد مدير مؤسسة آموس ترست (Amos Trust)، لندن	
١٧ ابريل	وفد من العلاقات العامة في وزارة الأوقاف، غزة	
٢٧ إبريل	وفد من الممثلية النرويجية لدى السلطة الفلسطينية ضم كل من: السيد إريك برجريف، سكرتير ثاني السيدة تالا كفالافاج، مستشارة قانونية السيدة ريما مجج، مسئولة برامج	
٠٤ مايو	اجتماع مع السيدة نيكي سيافوش، المقرر الخاص المساعد للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان	
٠٤ مايو	وفد من منظمة أرض الإنسان السويسرية، ضم كل من: السيدة فريدريكا ريكاردي، الممثلة الإقليمية للمنظمة باولو بيناتي، المنسق الميداني للمنظمة في قطاع غزة	
١١ مايو	د. ليون هاردمول، ممثل النمسا لدى السلطة الفلسطينية الكولونيل نيكولاس إيجر، ملحق الدفاع النمساوي لدى إسرائيل وقبرص	
١٦ مايو	السيدة ماثيلدي دي ريدماتين، نائبة المدير، اللجنة الدولية للصليب الأحمر	
١٧ مايو	السيد/ ستيفن مكلوسكي، مدير مركز التعليم العالمي السيدة/ سيلينا ترامل، منسقة برامج الشرق الأوسط وهاييتي، منظمة جراتس روتس الدولية	
١٨ مايو	اجتماع مع السيد/ خافيير غوتيرز، نائب القنصل الأسباني في فندق آرك ميد	
١٩ مايو	السيد/ انجر ساندبيرغ، مستشار، مساعدات الشعب النرويجي (NPA)	
٢٤ مايو	(١) وفد من القنصلية البلجيكية: - جريت كلوكس، القنصل العام، و الممثل الدائم للأونروا - كاريل فان هيك، قنصل، الشئون السياسية، (٢) السيدة/ لوتسيا بانتيلا، مديرة مؤسسة إنقاذ الطفل	
٢٥ مايو	وفد من الممثلية النرويجية لدى السلطة الفلسطينية، ضم كل من: السيد/ ستين تورجرسبراتن، نائب الممثل النرويجي جيسل هاجن، مسشار الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي ريما تادروس، مستشار المشاريع	

٢٦ مايو	السيدة/ كارولين ريس، مديرة مكتب غزة، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان السيدة نرمين السراج، مسئول حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان	
٢٦ مايو	السيد/ محمد مصطفى، رئيس صندوق الاستثمار الفلسطيني، فندق المتحف	
٣٠ مايو	(١) السيد/ اليكساندرا روداكوف، ممثل جمهورية روسيا الاتحادية لدى السلطة الفلسطينية السيد/ ماكسيم رومانوف، سكرتير ثالث، ممثلية جمهورية روسيا الاتحادية لدى السلطة الفلسطينية (٢) السيد/ يوريس فان وينكل، مسئول الشئون السياسية، مكتب الاتحاد الأوروبي، فندق أرك ميد (٣) السيد/ باولو بيناتي، منسق أعمال منظمة أرض الإنسان السويسرية في قطاع غزة (٤) السيد/ ماثيو مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان السيدة/ كارولين ريس، مديرة مكتب غزة، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان	
١٥ يونيو	(١) السيدة/ هيلينا كوبان، مالكة ومديرة مؤسسة اليوم العالمي للكتاب فقط (٢) البروفسور/ وليام بي. كواندت	
١٦ يونيو	وكالة التنمية البريطانية في مقر القنصلية البريطانية غزة	
٢٢ يونيو	السيدة/ حنان المسو، مسئول المناصرة في الشرق الأوسط، مؤسسة كريستشن إيد (Christian Aid)	
٢٢ يونيو	وفد من مؤسسة إنقاذ الطفل	
٢٥ يونيو	جاستينا ستيبين، رئيس قسم الاتصالات، مؤسسة (Pah – making- the world a better place)	
٣٠ يونيو	وفد من رئاسة تطوير التعاون في الاتحاد الأوروبي، في مقر المركز الثقافي الفرنسي:- بيتر سكوت، مكتب ممثلية الاتحاد الاوروبي (الضفة الغربية وقطاع غزة، الاونروا) مينا هاركونين، مستشار، تطوير التعاون، الممثلية الفنلندية هيلين وينترتون، مدير مكتب البرنامج الفلسطيني، القنصلية البريطانية جين بيترو تيستولين، منسق برنامج الطوارئ، القنصلية الايطالية فان دير فورست، مستشار، ونائب رئيس البعثة، الممثلية الهولندية	
٠٤ يوليو	السيدة كارولين ريس، مديرة مكتب غزة، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان د. طارق مخيمر، مسئول حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان	
٠٥ يوليو	(١) فيونالا كالانان، نائبة الممثل، ممثلية أيرلندا لدى السلطة الفلسطينية سيارا أوبرين، سكرتير أول، مكتب المساعدات الأيرلندية (Irish Aid)، (٢) ديفيد وايت، مسئول اقليمي، مؤسسة كير الدولية (CARE International) سارا رالستون، مؤسسة (ACD Action)	
١١ يوليو	هريار بالين، مدير مركز كارتر سامي عبد الشافي، ممثل مركز كارتر، غزة	
١٢ يوليو	كريس جرينشيلدز، ممثل كندا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، الممثلية الكندية	
٢٠ يوليو	اجتماع مع وفد من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC)، في فندق الديرة، ضم كل من: جيانكارلو دي بيكوتو، مدير مكتب، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون زياد شريعة، مستشار بارز	
٢١ يوليو	(١) السيدة/ لوشيا بانتيل، مديرة برنامج غزة، مؤسسة إنقاذ الطفل السويدية (٢) جون جات – روتر، نائب ممثل الإتحاد الأوروبي، مكتب ممثلية الاتحاد الاوروبي أنا كوربي جاكو، مسئولة مكتب الأرض الفلسطينية المحتلة، قسم الشرق الأوسط، جهاز العمل الخارجي الأوروبي	

٢٢ يوليو	اجتماع مع لجنة تحقيق الأمم المتحدة، في الديرة	
٢٦ يوليو	لقاء مع وفداً برلمانياً من بريطانيا واسكتلندا ومن الاتحاد الأوروبي: ترأسه توني ليود- عضو البرلمان البريطاني	١٩ نائب ونائبة
٢٦ يوليو	أحمد أبوشمالة من OCHA	
٨ أغسطس	اجتماع مع البنك الدولي – في لايت هاوس	
١٦ أغسطس	وفد من الممثلية النرويجية ضم كلاً من: منتهى عقل، مستشار البرامج، الممثلية النرويجية اريك برجراف، الممثلية النرويجية	
١٨ أغسطس	Sarah Adamczyk. NRC	
٢٥ أغسطس	شيفان فيرما، من مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان	
٦ سبتمبر	اجتماع مع السفير الكندي في الروتس	
١٣ سبتمبر	لقاء مع ساؤول تاكاهاشي - نائب مدير مكتب المفوض السامي صابر النيرب مسئول حقوق الإنسان في مكتب المفوض السامي في غزة	
١٤ سبتمبر	وفد من الممثلية السويسرية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية: - رونالد شتاينجز، ممثل سويسرا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية - جيل شيرودي، مستشار حقوق الإنسان والقانون الدولي في الممثلية السويسرية - السيد عمر شعبان	
١٩ سبتمبر	وفد من مؤسسة أوكسفام نوفيب ضم كلاً من: - كاثرين أسيون، مديرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - تيم هولمز، مدير أوكسفام نوفيب في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل	
٢٢ سبتمبر	Avvocato Gilberto Pagani. Patrocinante in Cassazione	
٢٥ سبتمبر	- أولجا جارازيان، المديرة الاقليمية، الشرق الاوسط شرق أوروبا ودول الكومنولت المستقلة، اوكسفام بريطانيا - سارة آلمر، نائب المدير الدولي – غزة، اوكسفام بريطانيا	
٢٨ سبتمبر	سهام بن سدرين، وفد من مركز الحريات في تونس	
٤ أكتوبر	وفداً من مؤسسة نساء لأجل نساء "كفينا تل كفينا" السويدية ضم كلاً من: السكرتير العام للمؤسسة لينا اغ انا بجوركمان ليندا اوهمان	
٥ أكتوبر	وفد ألماني في مقر شبكة المنظمات الأهلية	
٦ أكتوبر	(١) محفوظ الكباريتي – منسق حملة التضامن مع الصيادين في قطاع غزة (٢) Prof. Liesbeth Zegveld. Bohler. Advocaten	
٩ أكتوبر	شيفان فيرما، من مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان نرمين خرما، مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان	
١٧ أكتوبر	نائب رئيس المفوض السامي لحقوق الإنسان	
٢٥ أكتوبر	د. مارتي ايرولا، ممثل، المثلية الفنلندية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية	
٢٦ أكتوبر	- لقاء مع جون إدواردز، القنصل العام البريطاني في القدس - إدوارد إيفانس الذي يشغل منصب نائب قنصل للشئون السياسية في القنصلية البريطانية	
٣٠ أكتوبر	سارة آلمر، نائب المدير الدولي – غزة، اوكسفام بريطانيا	
٣٠ أكتوبر	اجتماع مع مدير الوكالة في المتحف	

١ نوفمبر	اجتماع مع الوفد البرلماني الأوروبي، في الجراند بالاس	١٨ عضو من البرلمان
٣ نوفمبر	وفد من التعاون الأسباني و مؤسسة أكسور	
١٣ نوفمبر	ديبورا هايمس، باحثة برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – منظمة العفو الدولية	
١٦ نوفمبر	لقاء مع وليد صباح، مدير وحدة التنسيق مع المنظمات الأهلية، والوفد المرافق معه من وزارة الصحة	
٢٢ نوفمبر	وفداً من مؤسسة التعاون الأسبانية برئاسة خوزيه لويس مارتن، مدير دائرة التعاون مع العالم العربي والمتوسط في مؤسسة التعاون.	
٢٣ نوفمبر	(١) لقاء مع السيد يوريس فان ينكيل مسئول الشئون السياسية ، مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي (الضفة الغربية وقطاع غزة، الاونروا) (٢) وفداً من الممثلية النرويجية لدى السلطة الفلسطينية ضم كلاً من: نائب رئيس البعثة، جان ديبفيست والسكرتير الثاني في الممثلية، اريك بارغريف والمستشارة في الممثلية، تالي كفالفاغ. لقاء مع ريتشارد رايت، مدير عمليات الأونروا في نيويورك	
٢٩ نوفمبر	منتهى عقل، مستشار البرامج، الممثلية النرويجية	
٥ ديسمبر	كريسيتنا رويز ، مديرة مؤسسة ملجا القدس.	
٦ ديسمبر	Prof. Curren Warf. Head Division of Adolescent Medicine Clinical Professor. Department of pediatrics الدكتور عبد الكريم المقادمة	
٧ ديسمبر	اجتماع مع المقرر الخاص للأمم المتحدة في حرية الرأي والتعبير، في الديرة	
١١ ديسمبر	اجتماع مع إبراهيم أبو صبيح من مؤسسة إنقاذ الطفل	
١٥ ديسمبر	وفد ياباني برئاسة يوشيكو تانكا، رئيسة المنظمة اليابانية للحملة أطفال فلسطين	
١٨ ديسمبر	اجتماع مع وزير التعاون الدولي البريطاني Tony Mitchal والقنصل العام البريطاني سيرفنيست فين	
١٨ ديسمبر	اجتماع مع الدكتور باسم نعيم، وزير الصحة	
٢٩ ديسمبر	اجتماع مع السيد باولو بيناتي، منسق أعمال المنظمة في قطاع غزة، منظمة أرض الإنسان السويسرية	

المقابلات مع وسائل الإعلام

يولي المركز اهتماماً كبيراً بالإعلام باعتباره أداة فعالة في الدفاع عن حقوق الإنسان، ويسعى دوماً لنسج وترسيخ علاقاته مع ممثلي وسائل الإعلام ومدهم بالمعلومات اللازمة عن حالة حقوق الإنسان. وعلى مدار العام ٢٠١١، التقى مدير وأعضاء المركز بعشرات الصحفيين وممثلي وسائل الإعلام، وشاركوا في عشرات البرامج التلفزيونية والإذاعية، دولياً ومحلياً. كما أجرى عدد من كبريات الصحف العالمية مقابلات مع مدير وأعضاء المركز، ومن بين أهم محطات التلفزة التي ظهر عليها أعضاء المركز: قناة بي بي سي الإخبارية، قناة الجزيرة الإخبارية، قناة القدس، قناة فلسطين، قناة النيل. وكان من بين أبرز الصحف التي أجرت مقابلات مع مدير وأعضاء المركز، كل من: صحيفة واشنطن بوست الأمريكية، صحيفة اللوموند الفرنسية، قناة الجزيرة القطرية؛ وكالة رويترز العالمية للأنباء؛ قناة الحوار الفضائية، والعديد من المواقع الإلكترونية.

إصدارات ومطبوعات المركز خلال العام ٢٠١١

تشمل إصدارات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بيانات صحفية، تطورات ميدانية حول حالة الانفلات الأمني وفوضى السلاح، التطورات الميدانية المتعلقة بالحصار، سلسلة تقارير "ما بعد العدوان"، دراسات، تقارير دورية وغير دورية، مطويات توعية، أوراق موقف، مداخلات مع أجسام الأمم المتحدة، وأوراق عمل في مؤتمرات دولية ومحلية.

١. البيانات الصحفية

يعتبر البيان الصحفي أحد أهم الوسائل التي ينتهجها المركز للإعلام عن انتهاكات حقوق الإنسان. وخلال العام ٢٠١١ أصدر المركز (١٥١) بياناً صحفياً حول انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بينها (٦٦) بياناً، تناولت الانتهاكات التي تتصل بالسلطة الوطنية الفلسطينية والأوضاع الداخلية الفلسطينية، بينما تناول (٧٢) بياناً، انتهاكات اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي، إضافة إلى ذلك أصدر المركز (١٣) بياناً صحفيا تناولت انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بشكل عام.

جدول البيانات الصحفية التي أصدرها المركز حول انتهاكات السلطة الفلسطينية ٢٠١١

الرقم	تاريخ الإصدار	الوحدة المعدة	موضوع البيان
	٠٥ يناير	تطوير الديمقراطية	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يطالب بالإفراج عن المضربين عن الطعام وامرأة محتجزين لدى جهاز المخابرات العامة
	٢٥ يناير	تطوير الديمقراطية	وزارة الداخلية في غزة تصادر روايات بادعاء مخالفتها للشريعة الإسلامية
	١٧ فبراير	تطوير الديمقراطية	المركز ينظر بقلق إلى تقييد الحريات العامة من قبل أجهزة الأمن في قطاع غزة
	٢١ فبراير	تطوير الديمقراطية	المركز يستهجن تدخل جهاز المباحث العامة غير القانوني في عمل محلات كوافير السيدات
	٢٤ فبراير	تطوير الديمقراطية	المركز يستهجن تدخل أجهزة الأمن في حرمة الحياة الخاصة بالمواطنين وفرض إجراءات احترازية من شأنها تقييد الحق في حرية التجمع السلمي
	٢٧ فبراير	تطوير الديمقراطية	المركز يستهجن اعتقال ٥ مواطنين من قبل الأجهزة الأمنية في طولكرم إثر خلاف مع إمام مسجد
	٠٧ مارس	تطوير الديمقراطية	المركز يدين احتجاز المباحث العامة سبعة شبان وتعرضهم للضرب اليوم، واحتجاز ٦ آخرين خلال توزيعهم الأعلام الفلسطينية
	٠٨ مارس	الاقتصادية والاجتماعية	جهاز الأمن الداخلي يستدعي د. البدري، المركز يعرب عن قلقه العميق لتوقف عمل دائرة العلاج بالخارج في قطاع غزة
	١٦ مارس	تطوير الديمقراطية	المركز الفلسطيني يدين تفريق الاعتصامات السلمية بالقوة في غزة
	١٧ مارس	تطوير الديمقراطية	المركز يدين الاعتداء على حرمة المؤسسات التعليمية واستمرار تفريق التجمعات السلمية بالقوة في غزة
	٢٠ مارس	تطوير الديمقراطية	المركز يتابع بقلق تصعيد الاعتداءات بحق الصحفيين والمواطنين المشاركين في تجمعات سلمية
	٢٩ مارس	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب الحكومة في غزة بفتح تحقيق في ظروف سقوط قذائف محلية على منزل ومصنعين في غزة
	٣٠ مارس	تطوير الديمقراطية	المحكمة العسكرية في غزة تصدر حكماً بالإعدام بحق مواطن
	٣١ مارس	تطوير الديمقراطية	المحكمة العسكرية بغزة تصدر حكماً بالإعدام بحق مواطن وحكماً بالأشغال الشاقة بحق مواطن آخر
	٣١ مارس	تطوير الديمقراطية	المركز ينظر بقلق بالغ إلى اعتداءات الأجهزة الأمنية بغزة بحق الصحفيين والتجمعات السلمية
	٠٦ إبريل	تطوير الديمقراطية	المركز يدين جريمة قتل الممثل والمخرج جوليانو خميس من قبل مسلح مجهول في جنين
	١٥ إبريل	تطوير الديمقراطية	بمشاعر تفيض بالألم والصدمة، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يستنكر بشدة جريمة قتل المتضامن الايطالي فيتوريو أريغوني

	٢٠ إبريل	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب بالتحقيق في ظروف وملابسات وفاة مواطن داخل مركز توقيف أمني بغزة
	٢٠ إبريل	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب بالتحقيق في ظروف مقتل اثنين من المطلوبين وإصابة ثالث خلال اشتباك مسلح مع الأجهزة الأمنية في مخيم النصيرات
	٢٨ إبريل	تطوير الديمقراطية	المركز يدين فض تجمع سلمي في غزة بالقوة واعتقال عدد من المشاركين فيه
	٠٢ مايو	تطوير الديمقراطية	منع تجمع سلمي للعمال في عيد العمال العالمي
	٠٤ مايو	تطوير الديمقراطية	المركز يدين تنفيذ حكم إعدام بحق مواطن في غزة
	٠٤ مايو	تطوير الديمقراطية	المركز يهنئ الشعب الفلسطيني باتفاق المصالحة الوطنية
	١٦ مايو	تطوير الديمقراطية	المركز يدين فض تجمع سلمي بالقوة في ذكرى النكبة في الخليل
	٢٣ مايو	تطوير الديمقراطية	المركز الفلسطيني يرحب بقرار الرئيس بقوة القانون بشأن إلغاء الأحكام المخففة بحق مرتكبي الجرائم على خلفية ما يسمى بقضايا "شرف العائلة"
	٣٠ مايو	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب بفتح تحقيق في تدهور صحة مواطن كان محتجزاً لدى جهاز الأمن الداخلي
	٠١ يونيو	تطوير الديمقراطية	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدين منع عقد اجتماع خاص من قبل الشرطة في غزة
	٠١ يونيو	تطوير الديمقراطية	المحكمة العسكرية تصدر حكماً جديداً بالإعدام بحق مواطن
	١٢ يونيو	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب بفتح تحقيق جدي في ظروف مقتل مواطنين وإصابة ثالث من قبل أفراد الأمن
	١٣ يونيو	الاقتصادية والاجتماعية	المركز يعرب عن قلقه جراء نفاذ الأدوية وتقليص الخدمات الصحية في قطاع غزة
	١٤ يونيو	تطوير الديمقراطية	المركز ينظر بقلق إلى استدعاء جهاز الأمن الداخلي عدداً من نشطاء حركة فتح وسط قطاع غزة رغم أجواء المصالحة
	١٥ يونيو	تطوير الديمقراطية	المركز يدين فض الشرطة الفلسطينية تجمعاً سلمياً بالقوة في نابلس والاعتداء على النائب منى منصور
	٢٢ يونيو	المساعدة القانونية	المركز ينظر بخطورة بالغة لاستمرار احتجاز المحامي غسان القيشاوي خلافاً للقانون
	٢٦ يونيو	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب بالتحقيق في ظروف وفاة مواطن مشتبه بها بمركز شرطة أبو عريبان بمخيم النصيرات
	٢٧ يونيو	تطوير الديمقراطية	المركز يستهجن بشدة الهجوم عليه من قبل وسائل إعلام محلية
	٠٣ يوليو	تطوير الديمقراطية	المركز يدين تفريق مسيرات حزب التحرير الإسلامي في الضفة الغربية
	١١ يوليو	المساعدة القانونية	المركز يعبر عن قلقه إزاء تداعيات إصدار الرئيس قراراً بقوة القانون بتعديل أحكام قانون المحامين النظاميين بشأن انتخابات مجلس النقابة
	١٨ يوليو	تطوير الديمقراطية	المركز يدين منع د. أسامة الفرا من السفر عبر معبر رفح من قبل جهاز الأمن الداخلي
	١٩ يوليو	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب وزير الداخلية والأمن الوطني بالتراجع عن قرار حل فرع منتدى شارك الشبابي الخيري في غزة
	٢٤ يوليو	تطوير الديمقراطية	مقتل فتاة وطفلة، وإصابة ١١ آخرين جراء سوء استخدام السلاح في قطاع غزة
	٢٦ يوليو	تطوير الديمقراطية	تنفيذ عقوبة الإعدام بحق مواطنيّن في غزة المركز يدين الاستمرار في تنفيذ أحكام الإعدام خلافاً للقانون
	٢٨ يوليو	تطوير الديمقراطية	المركز يدين تكرار الاعتداءات التي تتعرض لها مخيمات ألعاب الصيف التابعة للأونروا، تدمير وإضرام النار في أجزاء من مخيم ألعاب الصيف غرب بلدة بيت لاهيا
	٠٣ أغسطس	تطوير الديمقراطية	المركز ينظر بخطورة بالغة لمقتل أحد أفراد الشرطة وإصابة آخرين على أيدي مسلحين خلال تنفيذهم أمر قضائي
	١١ أغسطس	تطوير الديمقراطية	على ضوء قرار مجلس الوزراء في غزة بإجراء تعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (١) لسنة ٢٠٠٠، المركز يطالب بإعادة النظر بالقرار

	١٦ أغسطس	تطوير الديمقراطية	المركز يعبر عن صدمته من إعلان وزارة الداخلية في غزة بخصوص سفر المشاركين عبر برامج ومشاريع الجمعيات الأهلية والمؤسسات
	١٧ أغسطس	تطوير الديمقراطية	المركز يدين منع وزارة التربية والتعليم في غزة سفر طلاب تلقوا منحا دراسية إلى الولايات المتحدة الأمريكية
	١٨ أغسطس	تطوير الديمقراطية	المركز يتابع بقلق تدخل الأجهزة الأمنية في الحريات العامة في غزة
	٢٤ أغسطس	تطوير الديمقراطية	المركز يرحب بقرار الرئيس تأجيل موعد انتخابات مجالس الهيئات المحلية
	٢٨ أغسطس	تطوير الديمقراطية	اقتحام وسرقة مقر اتحاد لجان العمل الصحي بمدينة غزة
	٢٥ سبتمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يستهجن منع المباحث العامة عرض خطاب الرئيس في مطعم "الجاليري" واعتقال مديره بغزة
	٢٧ سبتمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يستهجن اعتقال عدد من أنصار حركة حماس في الضفة الغربية بالتزامن مع توجه الرئيس للأمم المتحدة
	٢٧ سبتمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يدين منع د. زكريا الأغا من السفر عبر معبر بيت حانون من قبل الأمن الداخلي
	١٠ أكتوبر	تطوير الديمقراطية	جهاز الأمن الوقائي في رام الله يعتقل مواطناً أفرجت عنه قوات الاحتلال منذ ثلاثة أيام
	١١ أكتوبر	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب الرئيس بعدم المصادقة على الحكم، المحكمة العسكرية في جنين تصدر حكماً بالإعدام بحق مواطن
	١٣ أكتوبر	تطوير الديمقراطية	المحكمة العسكرية في غزة تصدر ثلاثة أحكام إعدام جديدة
	٢٧ أكتوبر	الاقتصادية والاجتماعية	على خلفية الإجراءات الاحتجاجية لموظفي الأنروا، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدعو لتغليب مصالح اللاجئين في قطاع غزة
	٠١ نوفمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يرحب بانضمام فلسطين إلى عضوية اليونسكو
	٢٨ نوفمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يدين جريمة مقتل طالب داخل حرم جامعة الأزهر بمدينة غزة
	٠١ ديسمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يدين منع عقد مؤتمر المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة" بمدينة غزة
	٠٤ ديسمبر	الاقتصادية والاجتماعية	المركز يعرب عن قلقه جراء نفاذ الأدوية في مستشفيات قطاع غزة
	٠٤ ديسمبر	الاقتصادية والاجتماعية	وفاة طفلين شقيقين وحياة عشرات آخرين معرضة للخطر الشديد، المركز يدين بشدة قرار وزارة الصحة بتقليص تحويل المرضى إلى المستشفيات الإسرائيلية لتلقي العلاج أو استكمال علاجهم دون اعتبار لأوضاعهم الخطيرة وقبل توفير بديل ملائم
	٠٨ ديسمبر	الاقتصادية والاجتماعية	المركز يطالب بفتح تحقيق فوري في حادث وفاة طفلين شقيقين توفيا غرقاً في بركة مياه للصرف الصحي
	٠٨ ديسمبر	الاقتصادية والاجتماعية	على خلفية منعهم من المشاركة في مؤتمر طبي بمدينة القدس، المركز يدين منع وفد طبي من السفر عبر معبر بيت حانون من قبل وزارة الصحة في غزة
	١٤ ديسمبر	الاقتصادية والاجتماعية	المركز يعرب عن قلقه جراء نفاذ الأدوية في مستشفيات قطاع غزة
	١٥ ديسمبر	الاقتصادية والاجتماعية	المركز يناشد الرئيس بالتدخل العاجل لإنقاذ حياة ٤٥٠ مريضاً في غزة
	٢٦ ديسمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يدين جريمة مقتل مواطنة على خلفية ما يسمى بقضايا "شرف العائلة" في مدينة غزة

جدول البيانات الصحفية التي أصدرها المركز حول الانتهاكات الإسرائيلية ٢٠١١

الرقم	تاريخ الإصدار	الوحدة المعدة	موضوع البيان
	٠٩ فبراير	الاقتصادية والاجتماعية	احتراق مستودع أدوية وتعليق الدراسة في مدرسة طالها القصف الإسرائيلي بأضرار بالغة
	٢٧ فبراير	البحث الميداني	الطيران الحربي الإسرائيلي يكثف من طلعاته الجوية في سماء القطاع ويقصف أهدافا مدنية
	٠١ مارس	الوحدة الدولية	اللجنة الإسرائيلية الخاصة بهجوم حي الدرج تبين المأسسة الراسخة للحصانة وعدم الرغبة في التحقيق الجدي في جرائم الحرب المشتبه في ارتكابها

	٠٢ مارس	البحث الميداني	المستوطنون يواصلون اعتداءاتهم على المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية
	٠٣ مارس	الاقتصادية والاجتماعية	إغلاق معبر المنطار خطوة جديدة لإحكام خنق وحصار قطاع غزة
	٠٩ مارس	البحث الميداني	المركز يدين الاعتداء المشترك للمستوطنين وقوات الاحتلال على المدنيين الفلسطينيين في بلدة قصرة، جنوب شرقي مدينة نابلس
	٢٠ مارس	البحث الميداني	قوات الاحتلال الإسرائيلي تقتل طفلين فلسطينيين وسط قطاع غزة
	٢١ مارس	بيان مشترك، الحق والضمير	على مجلس حقوق الإنسان السعي لضمان المساءلة: يجب عرض 'عملية جولدستون' على مجلس الأمن
	٢١ مارس	تطوير الديمقراطية	المعتقل أبو سيسي يكشف لمحامي المركز تفاصيل اختطافه من أوكرانيا
	٢٢ مارس	البحث الميداني	قوات الاحتلال الإسرائيلي تصعد من جرائم حربها وتقصف عدة منشات مدنية في مناطق متفرقة من القطاع
	٢٣ مارس	البحث الميداني	قوات الاحتلال تقتل أربعة مدنيين فلسطينيين، من بينهم طفلان بقصف مدفعي وتقتل أربعة مقاومين بقصف جوي في مدينة غزة
	٢٥ مارس	الوحدة الدولية	مجلس حقوق الإنسان يصوت لصالح تحقيق العدالة لضحايا النزاع في غزة: الاتحاد الأوروبي يمتنع عن التصويت
	٠٤ إبريل	الوحدة الدولية	المركز يسلط الضوء على أبرز القضايا المتعلقة بتقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق حول الصراع في غزة (تقرير غولدستون)
	٠٨ إبريل	البحث الميداني	مقتل ١٠ مدنيين، من بينهم أم وابنتها، وطفلان آخران، في مناطق متفرقة خلال ٤٨ ساعة
	١١ إبريل	الاقتصادية والاجتماعية	معبر كرم أبو سالم مغلق لليوم السادس على التوالي
	١٧ إبريل	الوحدة الدولية	يوم الأسير الفلسطيني – روايات خلف الأبواب الموصدة
	٣٠ إبريل	المساعدة القانونية	محكمة العدل الإسرائيلية العليا ترفض التماساً مقدماً بالنيابة عن أكثر من ١٠٠٠ شخص من ضحايا عملية الرصاص المصبوب
	٠٣ مايو	الوحدة الدولية	في يوم العمال العالمي، المركز يدين الانتهاكات المنظمة التي ترتكبها إسرائيل لحق الفلسطينيين في العمل
	١٥ مايو	البحث الميداني	قوات الاحتلال الإسرائيلي تقتل طفل فلسطيني بدم بارد في مدينة القدس المحتلة
	١٦ مايو	البحث الميداني	قوات الاحتلال تستخدم القوة المفرطة في مواجهة مسيرات إحياء ذكرى النكبة
	٣٠ مايو	البحث الميداني	المركز يدين اجتماع الحكومة الإسرائيلية في البلدة القديمة بالقدس وقرارها بتخصيص مبالغ إضافية لتهويد مدينة القدس المحتلة
	٠٢ يونيو	تطوير الديمقراطية	قوات الاحتلال تعتقل عدداً من النواب والقادة والنشطاء السياسيين في الضفة الغربية
	٢٣ يونيو	المساعدة القانونية	المحكمة العليا الإسرائيلية تلغي الحكم الصادر بشأن قضايا عملية الرصاص المصبوب، المحكمة تعين هيئة قضائية جديدة وتأمر بإعادة النظر في دعوى مرفوعة نيابة عن ١٠٤٦ ضحية
	٢٦ يونيو	المساعدة القانونية	قوات الاحتلال تحدد شروط وإجراءات جديدة بصدد إمكانية إعادة قوارب الصيد المحتجزة لديها
	١٤ يوليو	الاقتصادية والاجتماعية	المركز يدين اعتداء القوات البحرية الإسرائيلية على قوارب الصيادين وقارب أوليفا الدولي في مياه غزة
	٢٠ يوليو	الاقتصادية والاجتماعية	المركز يدين اختطاف سفينة الكرامة الفرنسية قبالة مياه القطاع ويحمل سلطات الاحتلال مسئولية سلامة المتضامنين الدوليين
	٢٠ يوليو	الاقتصادية والاجتماعية	المركز يدين اعتداء القوات البحرية الإسرائيلية على قارب أوليفا الدولي في مياه غزة
	٢١ يوليو	تطوير الديمقراطية	المركز يدين الإجراءات الانتقامية بحق المعتقلين الفلسطينيين
	٢٤ يوليو	تطوير الديمقراطية	المركز يدلي بشهادته أمام لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية
	٢٧ يوليو	المساعدة القانونية	المركز ينجح في جبر الضرر عن عائلة المواطن مصطفى السواركة

	٢٧ يوليو	الاقتصادية والاجتماعية	وفاة مريض رفضت سلطات الاحتلال منحه تصريح مرور إلى مستشفى في الضفة الغربية
	٠١ أغسطس	المساعدة القانونية	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ينجح في جبر الضرر لأحدى العائلات من ضحايا الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة
	١١ أغسطس	الوحدة الدولية	لا يمكن نسيان الضحايا: يجب على منظمة التحرير الفلسطينية أن تتابع عملية المساءلة بموجب تقرير غولدستون في الجمعية العامة للأمم المتحدة
	١٥ أغسطس	البحث الميداني	إسرائيل تقر بناء وحدات سكنية استيطانية غير قانونية في القدس الشرقية المحتلة
	١٧ أغسطس	البحث الميداني	قوات الاحتلال تقتل طفلاً معاقا وسط قطاع غزة
	١٩ أغسطس	البحث الميداني	اغتيال الأمين العام للجان المقاومة و٤ من قادتها وطفل أحدهم، وقصف العديد من الأهداف المدنية
	٢٠ أغسطس	البحث الميداني	قوات الاحتلال تواصل عدوانها على قطاع غزة، مقتل ٧ مواطنين، بينهم طفل وطبيب، وإصابة ٨ مدنيين، بينهم طفلان وامرأة
	٢١ أغسطس	البحث الميداني	قوات الاحتلال الإسرائيلي تعتقل عشرات المدنيين الفلسطينيين في محافظة الخليل
	٢٥ أغسطس	البحث الميداني	مقتل مدنيين وإصابة ٢٥ آخرين، بينهم ١١ طفل و٧ نساء في قصف إسرائيلي جديد للقطاع
	٠٤ سبتمبر	الاقتصادية والاجتماعية	المركز يدين نتائج تقرير بالمر
	٠٦ سبتمبر	البحث الميداني	المركز يدين جريمة إحراق مسجد في الضفة الغربية ويحذر من تصاعد اعتداءات المستوطنين في الأيام المقبلة
	١٤ سبتمبر	الاقتصادية والاجتماعية	المركز يدين تصاعد الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين في قطاع غزة
	١٩ سبتمبر	الوحدة الدولية	المملكة المتحدة تعدل قانون الولاية القضائية الدولية من أجل توفير ملاذ آمن لمجرمي الحرب الإسرائيليين المشتبه فيهم
	١٩ سبتمبر	المساعدة القانونية	المحاكم الإسرائيلية تصدر قرارين يحولان دون وصول الفلسطينيين إلى العدالة، ويفرضان ثمناً باهظاً للإنصاف القضائي
	٢٩ سبتمبر	الوحدة الدولية، الحق، الفيدرالية، المركز	منظمات حقوق الإنسان تطالب منظمة التحرير الفلسطينية والمجتمع الدولي بالحفاظ على حقوق الضحايا
	٠٦ أكتوبر	تطوير الديمقراطية	المركز يدين الإجراءات العقابية بحق المعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي
	٠٦ أكتوبر	الوحدة الدولية	تشريع جديد يفشل في منح تسيبي ليفني الحماية من الاعتقال
	١٣ أكتوبر	الاقتصادية والاجتماعية	ليرفع الحصار عن غزة بعد انتهاء ذريعة شاليط
	٢٤ أكتوبر	البحث الميداني	قوات الاحتلال تواصل أعمال التجريف لبناء جدار الضم (الفاصل) لعزل قرية الولجة، شمال غربي بيت لحم
	٢٧ أكتوبر	الاقتصادية والاجتماعية	المركز يدين تصعيد قوات الاحتلال انتهاكاتها ضد الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة
	٣٠ أكتوبر	البحث الميداني	مقتل تسعة فلسطينيين، وإصابة ٥ آخرين في قطاع غزة
	٣١ أكتوبر	الوحدة الدولية	تقرير أممي جديد يعتبر حصار غزة غير قانوني ويدعو إلى رفعه بشكل كامل
	٠٣ نوفمبر	الوحدة الدولية	المركز يدين الإجراءات الانتقامية غير القانونية التي اتخذتها إسرائيل رداً على قبول فلسطين كعضو في منظمة اليونسكو
	٠٣ نوفمبر	الاقتصادية والاجتماعية	ليرفع الحصار عن غزة، المركز يرحب بقافلة أمواج الحرية
	١٤ نوفمبر	تطوير الديمقراطية	إصابة القنصل الفرنسي في غزة وأفراد عائلته في قصف إسرائيلي استهدف موقع للبحرية شمال قطاع غزة
	٢٩ نوفمبر	الاقتصادية والاجتماعية	السلطات الإسرائيلية تمنع إصلاح احد الخطوط الرئيسية التي تمد قطاع غزة بالكهرباء
	٠١ ديسمبر	الاقتصادية والاجتماعية	المركز يدين تصعيد عمليات اعتقال الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة
	٠٥ ديسمبر	المساعدة القانونية	المركز يخشى من تعرضهما للتعذيب: قوات الاحتلال تعتقل اثنين من المرضى على معبر بيت حانون

	٠٥ ديسمبر	الوحدة الدولية	رفض منظمة التحرير الفلسطينية مطلب الأمم المتحدة بتطبيق المساءلة القانونية بشكل استخفافاً بحقوق ضحايا الصراع في غزة
	٠٧ ديسمبر	البحث الميداني	قوات الاحتلال تشن حملة اعتقالات ضد قادة وكوادر الجبهة الشعبية وحركة حماس في الضفة الغربية، اقتحام مكاتب نواب كتلة الإصلاح والتغيير في طولكرم
	٠٧ ديسمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يدين إبعاد النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني، أحمد عطون إلى رام الله
	٠٩ ديسمبر	البحث الميداني	مقتل مدني وطفله البالغ عشرة أعوام وإصابة أفراد عائلته وهم نيام في منزلهم
	١١ ديسمبر	البحث الميداني	قوات الاحتلال تقتل متظاهراً في مسيرة النبي صالح الأسبوعية
	١١ ديسمبر	البحث الميداني	إصابة مدني فلسطيني وطفليه بجراح في حي الزيتون بمدينة غزة
	١٢ ديسمبر	البحث الميداني	المستوطنون الإسرائيليون يواصلون اعتداءاتهم المنظمة، ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية
	١٢ ديسمبر	البحث الميداني	في فصل جديد من فصول تهويد مدينة القدس الشرقية المحتلة، قوات الاحتلال تحول حاجز شعفاط إلى (معبر دولي)
	١٣ ديسمبر	البحث الميداني	في فصل آخر من تهويد مدينة القدس الشرقية المحتلة، قوات الاحتلال تغلق باب المغاربة كمقدمة لتغيير معالم المكان
	١٥ ديسمبر	البحث الميداني	المركز يدين اعتقال قوات الاحتلال النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني د. أيمن دراغمة
	١٥ ديسمبر	البحث الميداني	غلاة المستوطنين يضرمون النار في مسجدين
	١٥ ديسمبر	الاقتصادية والاجتماعية	المركز يدين قيام السلطات الإسرائيلية المحتلة بوضع عوامات ضخمة على مسافة ٣ أميال من شواطئ قطاع غزة
	٢٧ ديسمبر	الوحدة الدولية	بعد مرور ثلاثة أعوام على عملية الرصاص المصبوب، لا يزال إنكار العدالة مستمراً، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ينشر ٢٣ رواية توثق تجارب الضحايا
	٢٩ ديسمبر	الاقتصادية والاجتماعية	المركز يدين اعتداء القوات البحرية الإسرائيلية على قارب أوليفا الدولي في مياه غزة

جدول بيانات صحفية أخرى أصدرها المركز خلال العام ٢٠١١

الرقم	تاريخ الإصدار	الوحدة المعدة	موضوع البيان
	٢٧ فبراير	الاقتصادية والاجتماعية	لمنعهم من دخول مطار القاهرة، المركز يدعو إلى التحرك الفوري لإنهاء معاناة آلاف الغزيين العالقين في دول العالم وتمكينهم من العودة إلى القطاع
	٠٨ مارس	المرأة والطفل	في الثامن من آذار، ليكن شعارنا نعم للتغيير الإيجابي في أوضاع النساء الفلسطينيات
	١٠ مارس	الاقتصادية والاجتماعية	المركز يدعو السلطات المصرية لتسهيل تنقل وسفر سكان القطاع عبر معبر رفح الحدودي ومطار القاهرة الدولي
	٢٦ مايو	الاقتصادية والاجتماعية	المركز يرحب بقرار السلطات المصرية فتح جميع المنافذ البرية والجوية أمام تنقل المواطنين الفلسطينيين من وإلى قطاع غزة
	١٨ يوليو	تطوير الديمقراطية	المركز يطالب الأونروا بالالتزام حرفياً باسمها الوارد في قرار الجمعية العمومية
	١٥ نوفمبر	الوحدة الدولية	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يهنئ الرئيس الأيرلندي الجديد
	١٧ نوفمبر	الوحدة الدولية	بعثة المجتمع المدني المستقلة إلى ليبيا تبدأ نشاطها
	٢٣ نوفمبر	الوحدة الدولية	بعثة المجتمع المدني المستقلة تختتم أعمالها
	٢٤ نوفمبر	المرأة والطفل	في اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء، لتتوحد الجهود من اجل وضع حد للعنف الممارس ضد النساء
	٢٨ نوفمبر	الوحدة الدولية	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدين قرار منظمة الصحة العالمية بشأن إقامة مؤتمر في القدس

	٣٠ نوفمبر	الاقتصادية والاجتماعية	في الذكرى التاسعة عشر لإعلان اليوم العالمي للمعاق، تدهور أوضاع المعاقين الفلسطينيين ما زال مستمراً
	٠١ ديسمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يرحب بسير الانتخابات في مصر وتونس باكورة الربيع العربي
	١٠ ديسمبر	الوحدة الدولية	لا يحق للمدافعين عن حقوق الإنسان أن يستسلموا مع استمرار الاستثنائية والنفاق في حرمان الفلسطينيين من حقوق الإنسان «العالمية»

٢. تطورات ميدانية حول حالة الانفلات الأمني وفوضى السلاح

وهي نشرة كانت وحدة تطوير الديمقراطية في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان قد استحدثتها في العام ٢٠٠٦، واستمر صدورها خلال الأعوام الخمسة اللاحقة، كأداة لتسليط الضوء على استمرار حالة الفلتان الأمني وفوضى انتشار السلاح المستشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وما تحصده من ضحايا. ويتم اعداد هذه النشرة في ضوء ما توثقه وحدة البحث الميداني من أحداث ذات صلة. وقد صدر خلال العام ٢٠١١، ٤٠ نشرة، تتوفر جميعها على الموقع الالكتروني للمركز.

الرقم	تاريخ الإصدار	موضوع النشرة
	٢٤ يناير	مقتل طفلة في غزة جراء العبث بالسلاح
	٢٧ يناير	تحطيم محتويات شركة بال ميديا في نابلس من قبل خمسة أشخاص أحدهم مسلح
	٢٧ يناير	تعرض مقر الارتباط المدني للعبث والسرقة من قبل مجهولين شمال غزة
	٢١ فبراير	مقتل طفل وإصابة ١١ مواطن في حوادث سوء استخدام السلاح في قطاع غزة
	٢٤ فبراير	مقتل طفلة جراء انفجار عبوة ناسفة في خان يونس
	٢٧ فبراير	إلقاء قنبلة محلية الصنع اتجاه منزل طبيب في غزة
	٠٩ مارس	تفجير محل كوافير سيدات على أيدي مجهولين في غزة
	١٧ مارس	مقتل مواطن جراء عبث ابنه بالسلاح
	٢٠ مارس	مجهولون يفجرون محل كوافير نساء في رفح وسيارة مساعد المراقب العام للأجهزة الأمنية في غزة
	٢٤ إبريل	مقتل مواطن خلال شجار عائلي في غزة
	١٨ مايو	مقتل مواطنة في بلدة بيت لاهيا جراء العبث بالسلاح، وإصابة آخر إثر تعرضه لإطلاق نار من قبل مجهولين في رفح
	٢٢ مايو	مقتل مواطن على أيدي مسلحين مقنعين في قرية بين دجن بمحافظة نابلس
	٠٢ يونيو	تفجير عبوة ناسفة أمام متجر للهواتف النقالة في غزة
	٠٥ يونيو	تفجير عبوة ناسفة أمام مدخل مكتب للتصميم والطباعة في مدينة غزة
	١٩ يونيو	إصابة مواطنة في مخيم المغازي جراء انفجار قذيفة سقطت على منزلها، وانفجار قنبلة في حي الرمال بمدينة غزة
	٢٦ يونيو	إصابة طفل ومواطن آخر في انفجارين منفصلين بمدينتي خان يونس وغزة
	٣٠ يونيو	إصابة مواطن على أيدي ملثمين في مخيم البريج وسط قطاع غزة
	٠٧ يوليو	مجهولون يستولون علي سيارة من داخل منزل د. إياد السراج غرب مدينة غزة
	١٠ يوليو	إضرام النار في مدخل وكالة معاً الإخبارية على أيدي مجهولين في غزة
	١٩ يوليو	اختطاف مواطن والاعتداء عليه بالضرب من قبل مسلحين مجهولين شمال غزة
	٢٠ يوليو	تعرض مقر جمعية الإرشاد التربوي بجباليا، شمال قطاع غزة للتخريب والسرقة
	٢٧ يوليو	تدمير منتجع سياحي على أيدي مجهولين شرق غزة
	١١ أغسطس	استمرار سقوط ضحايا جراء الانفجارات الداخلية، مقتل ناشط في رفح في انفجار داخلي
	١٥ أغسطس	مقتل مواطن وإصابة شقيقه وشقيقته في شجار عائلي بغزة
	١٨ أغسطس	بسبب مباراة برشلونة وريال مدريد مسلح يطلق النار ويصيب ثلاثة شبان في مدينة رفح

	٢٣ أغسطس	مقتل مواطن وإصابة والده وشقيقاه بأعيرة نارية على خلفية ثأر عائلي في نابلس
	٢٤ أغسطس	مقتل فتاة جراء تعرضها لإطلاق نار على أيدي والدها في جباليا
	٢٤ أغسطس	إصابة ٨ مواطنين، بينهم طفلين، وثلاث نساء جراء انفجار صواريخ محلية الصنع في مناطق مأهولة في غزة
	٠٤ سبتمبر	مقتل مواطن في شجار عائلي في خان يونس، وطفل في انفجار صاعق قنبلة في دير البلح
	٠٧ سبتمبر	إصابة ثلاثة مواطنين جراء انفجار داخلي في جباليا
	١٨ سبتمبر	مقتل ثلاثة مواطنين، بينهم امرأة، وإصابة ثلاثة آخرين في حادثين منفصلين في غزة
	٢١ سبتمبر	إصابة طفلة داخل مدرستها جراء انفجار في موقع تدريب شمال غزة
	١٩ أكتوبر	إصابة ٢٠ مواطناً في غزة ورفح جراء استخدام السلاح ابتهاجاً بتحرير الأسرى
	٢٧ أكتوبر	إصابة ثلاثة أطفال في بيت حانون جراء العبث في جسم متفجر
	١٣ نوفمبر	مقتل طفلة وإصابة أربعة آخرين خلال شجار عائلي في دير البلح
	٢١ نوفمبر	مقتل مواطن عن طريق الخطأ في رفح، وإصابة ثلاثة مواطنين في انفجار بدير البلح
	٢٩ نوفمبر	تعرض مقر وكالة سما الإخبارية للسرقة من قبل مجهولين
	٠٧ ديسمبر	مقتل مواطن بالرصاص في الخليل على خليفة شجار شخصي
	١٨ ديسمبر	إصابة مواطن ونجليه جراء انفجار جسم مشبوه في خان يونس
	٢٠ ديسمبر	إصابة ثلاثة أطفال جراء انفجار جسم مشبوه في مدينة رفح

٣. روايات خلف الأبواب الموصدة

نشر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في ١٧ إبريل ٢٠١١، (٠٩) روايات بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني، بعنوان: "روايات حلف الأبواب الموصدة." وتسلط هذه الروايات الضوء على ظروف الاعتقال من خلال شهادات معتقلين مُفرج عنهم، أو معاناة أهالي معتقلين حاليين في سجون الاحتلال الإسرائيلي وظروف معيشتهم.

الرقم	تاريخ الإصدار	موضوع الرواية
	١٧ إبريل	تغيير حق السجناء الفلسطينيين في الزيارة على مر السنين
	١٧ إبريل	أروى عبد الرحيم – أم لأسيرين في سجون الاحتلال
	١٧ إبريل	عبلة سعادات: زوجة سجين
	١٧ إبريل	تحاول رؤية أخيها – نضال عائلة أحد الأسرى من الضفة الغربية
	١٧ إبريل	منع زيارة المعتقلين من قطاع غزة: المعتقل عبد الله إنشاصي
	١٧ إبريل	حرمان الأهالي من زيارة أبنائهم – أم أسير من غزة تروي قصتها
	١٧ إبريل	فيروز عفاف – أسيرة سابقة تناقش ظروف الاعتقال في السبعينيات
	١٧ إبريل	تقييد حق سجناء الضفة الغربية في الزيارات العائلية: المعتقلة أمل فايز جمعة
	١٧ إبريل	أم أسير قاصر في سجون الاحتلال – أمل عبد الله

٤. التطورات الميدانية المتعلقة بالحصار

عملت وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على متابعة الحصار الذي فرضته قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، وتوثيق حالة المعابر في قطاع غزة من خلال نشرة جديدة صدرت بعنوان حالة معابر قطاع غزة. وقد صدر عن المركز عدد (١١) نشرة من سلسة نشرات "حالة المعابر في قطاع غزة."

الرقم	تاريخ الإصدار	الفترة الزمنية التي تغطيها النشرة
١	٢٨ فبراير	من ٢٠١٠/١٠/١٦ إلى ٢٠١١/٢/٢٠
٢	٠٤ إبريل	من ٢٠١١/٠٢/٢١ إلى ٢٠١١/٣/٣١
٣	٠٤ مايو	من ٢٠١١/٠٤/٠١ إلى ٢٠١١/٤/٣٠
٤	٠٩ يونيو	من ٢٠١١/٠٥/٠١ إلى ٢٠١١/٥/٣١
٥	٠٧ يوليو	من ٢٠١١/٠٦/٠١ إلى ٢٠١١/٦/٣٠
٦	١٠ أغسطس	من ٢٠١١/٠٧/٠١ إلى ٢٠١١/٧/٣١
٧	١١ سبتمبر	من ٢٠١١/٠٨/٠١ إلى ٢٠١١/٨/٣١
٨	٠٦ أكتوبر	من ٢٠١١/٠٩/٠١ إلى ٢٠١١/٩/٣٠
٩	١٤ نوفمبر	من ٢٠١١/١٠/٠١ إلى ٢٠١١/١٠/٣١
١٠	١٢ ديسمبر	من ٢٠١١/١١/٠١ إلى ٢٠١١/١١/٣٠
١١	٨ يناير	من ٢٠١١/١٢/١ إلى ٢٠١١/١٢/٣١

٥. روايات من الحصار

شرع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان منذ العام ٢٠٠٨، بإصدار سلسلة "روايات من الحصار" لإلقاء الضوء على آثار الإغلاق والحصار المفروض على السكان المدنيين في قطاع غزة. تعتمد هذه الروايات على شهادات وتجارب حياة تعكس المعاناة اليومية للمدنيين. وقد صدر عن المركز (٠٧) روايات من هذه السلسلة خلال العام ٢٠١١.

الرقم	تاريخ الإصدار	موضوع النشرة
	٢٣ يونيو	الأمل في الحصول على عمل: البطالة في ظل الإغلاق الإسرائيلي
	٢٨ يوليو	"تشديد الخناق على المزارعين"
	١٧ نوفمبر	عندما لا تشعر بالأمان في منزلك ...
	٠١ ديسمبر	فيلم رعب
	١٤ ديسمبر	العيش في مناطق مكتظة
	٢٠ ديسمبر	قطع شريان الحياة
	٢٢ ديسمبر	زراعة بحبة ملح

٦. أوراق حقائق

أصدر المركز عدداً من أوراق الحقائق تسلط الضوء على جوانب محدد من انتهاكات حقوق الإنسان، تتضمن معلومات ومعطيات وافية مدعمة بالأرقام والبيانات التي تتوفر للمركز.

الرقم	تاريخ الإصدار	موضوع الورقة
	٠١ فبراير	الاعتداءات الإسرائيلية على الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة
	١٣ مارس	المنطقة العازلة في قطاع غزة خلال الفترة (٠١ يناير – ٢٨ فبراير ٢٠١١)
	١٤ مارس	القطاع الصحي في غزة حقائق وأرقام (مارس ٢٠١١)
	١٠ إبريل	إحصائيات انتفاضة الأقصى الثانية
	٢٨ يوليو	المنطقة العازلة في قطاع غزة خلال الفترة (٠١ يناير – ٣٠ يونيو ٢٠١١)
	١٨ سبتمبر	المنطقة العازلة في قطاع غزة خلال الفترة (٠١ يناير – ٣١ أغسطس ٢٠١١)

	١١ أكتوبر	المنطقة العازلة في قطاع غزة خلال الفترة (٠١ يناير – ٣١ سبتمبر ٢٠١١)
	١٩ أكتوبر	الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين في قطاع غزة
	١٤ نوفمبر	انتهاكات حقوق الأطفال في قطاع غزة لشهري أغسطس وسبتمبر ٢٠١١
	٠٥ ديسمبر	انتهاكات حقوق الأطفال في قطاع غزة خلال الفترة (٠١ – ٣١ أكتوبر ٢٠١١)
	٠٦ ديسمبر	المنطقة العازلة في قطاع غزة خلال الفترة (٠١ يناير – ٣٠ نوفمبر ٢٠١١)
	٠٧ ديسمبر	انتهاكات حقوق الأطفال في قطاع غزة خلال الفترة (٠١ – ٣٠ نوفمبر ٢٠١١)
	٢٧ ديسمبر	استعراض للعيوب المتأصلة في النظام القضائي الإسرائيلي، والشكاوى الجنائية المقدمة إلى السلطات الإسرائيلية نيابة عن ضحايا عملية الرصاص المصبوب

٧. سلسلة ما بعد العدوان

استحدث المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بعد العدوان الحربي على قطاع غزة خلال الفترة ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ –١٨ يناير ٢٠٠٩، سلسلة تقارير جديدة تحت عنوان (ما بعد العدوان)، وتستهدف هذه السلسلة الجديدة من الإفادات الشخصية، تقصي استمرار تأثيرات نتائج هذه الحرب على السكان المدنيين في قطاع غزة بعد انتهائها.

الرقم	تاريخ الإصدار	العنوان
	٢٧ ديسمبر	عائلة العشي (٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨)
	٢٨ ديسمبر	عائلة أبو طعيمة (٢٨ ديسمبر ٢٠٠٨)
	٢٩ ديسمبر	عائلة بعلوشة (٢٩ ديسمبر ٢٠٠٨)
	٣٠ ديسمبر	عائلة حمدان (٣٠ ديسمبر ٢٠٠٨)
	٣١ ديسمبر	عائلة أبو عريضة (٣١ ديسمبر ٢٠٠٨)

٨. التقارير والدراسات وغيرذلك من الإصدارات

يتضمن الجدول التالي عرضاً موجزاً لإصدارات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام ٢٠١١، وقد تمت الإشارة إلى معظمها ضمن تقارير نشاطات الوحدات.

جدول بالتقارير والدراسات التي أصدرها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام ٢٠١١

اسم الإصدار	نوع الإصدار	العدد	لغة الإصدار
التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ٢٠١٠	تقرير دوري يصدر سنوياً	١	العربية – الإنجليزية
الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية. (٢٠١٠/١٢/٠١ – ٣١ أغسطس ٢٠١١)	تقرير		العربية
الانتهاكات الفلسطينية للحق في تكوين الجمعيات في السلطة الوطنية (نوفمبر ٢٠٠٩ – أكتوبر ٢٠١١)	تقرير	١	العربية
إخراس الصحافة: توثيق انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الطواقم الصحفية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. (٢٠١٠/١١/٠١ – ٢٠١١/٠٧/٣١)	تقرير	١	العربية – الإنجليزية

قطاع غزة: حصار لم يتوقف وإعمار لم يبدأ (٢٠١٠/٠٦/١٦ – ٢٠١١/١١/٣٠)	تقرير	١	
جرائم التعذيب في السجون ومراكز التوقيف التابعة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة (أغسطس ٢٠١٠ وسبتمبر ٢٠١١)	تقرير	١	
الحرمان من التعليم: الانتهاكات الإسرائيلية المنظمة لحق الأطفال الفلسطينيين في التعليم	تقرير	١	الإنجليزية
أثر سياسة الإغلاق على الصادرات الزراعية في قطاع غزة	تقرير	١	
التقرير الأسبوعي: انتهاكات قوات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية	سلسلة التقارير الأسبوعية	٥٠	العربية – الإنجليزية
مجلة المنطار	النشرة الإعلامية للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان	١١	العربية
الانتخابات الفلسطينية في ظل استمرار حالة الانقسام	ورقة موقف	١	العربية – الإنجليزية
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يحذر من المساس بحق العودة للاجئين الفلسطينيين	ورقة موقف	١	العربية – الإنجليزية
مداخلة المركز في الجلسة الثالثة عشرة لمجلس حقوق الإنسان	مداخلة		
مداخلة في الجلسة التي عقدها مجلس حقوق الإنسان لمتابعة القرارين S-١/١٢ و S-١/٩	مداخلة		
مداخلة في مجلس حقوق الإنسان بموجب البند السابع	مداخلة		
مداخلة المركز في الجلسة رفيعة المستوى لمجلس الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية	مداخلة		
رسالة إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان	رسالة		
منظمات حقوق الإنسان تدعو الإتحاد الأوروبي إلى دعم معايير حماية السجناء	رسالة مشتركة		
منظمات حقوق الإنسان تطالب المجتمع الدولي بمتابعة تحقيق المسائلة في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة	رسالة مشتركة		
رسالة من المركز إلى الرئيس الإيطالي بمناسبة زيارته بيت لحم	رسالة		
رسالة من منظمات حقوق الإنسان إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية	رسالة مشتركة		
رسالة من منظمات حقوق الإنسان إلى الأمين العام للأمم المتحدة حول جلسة الجمعية العامة	رسالة مشتركة		
مؤسسات المجتمع المدني: يجب عل المجتمع الدولي أن يتدخل الآن من أجل إنهاء الحصانة التي يتمتع بها مرتكبو جرائم الحرب في إسرائيل وفلسطين	مناشدة		

جدول إصدارات أخرى

يوم الأسير الفلسطيني	بوستر	عدد ٢	١٧ إبريل ٢٠١١
اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء	بوستر	عدد١	٢٥ نوفمبر ٢٠١١

الموقع الإلكتروني للمركز

اعتمد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على تكنولوجيا الاتصالات كوسيلة هامة لنشر المعلومات حول أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، لما لها من دور في تسهيل مهمة الاتصالات بين الشعوب والدول. ومنذ إنشاء الموقع الالكتروني على شبكة الانترنت (www.pchrgaza.org) يقوم المركز بتغذيته بكل ما يصدر عنه من بيانات وتقارير ودراسات وغير ذلك من نشاطات. كما يتوفر على الموقع معلومات حول أوضاع حقوق الإنسان باللغتين العربية والإنجليزية. ويعتمد المركز أيضاً على شبكة الانترنت الدولية في إرسال إصداراته عبر البريد الالكتروني، حيث وصل عدد الذين يرسل إليهم المركز إصداراته عبر البريد الالكتروني إلى ما يقارب ٨٠٠٠ مستقبل. ووفقاً لمتابعة المركز لزوار موقعه الالكتروني خلال العام ٢٠١١، تبين أن عدد زيارات الموقع قد بلغ ٦٦٥٣٤٠ على مدار العام ٢٠١١ حوالي ٥٥٤٤٥ شهرياً، بمعدل ١٨٤٨ يومياً.

جدول تفصيلي يوضح الزيارات للموقع خلال العام ٢٠١١

الشهر	عدد الزيارات	صفحات المشاهدة	الوصول
يناير	٥٤١٨٤	٤٢٥٤٠٩	١١٨٥٤٢٥
فبراير	٤٩١٧٤	٤٨١٩٩٤	١٠٣٧١٢٣
مارس	٥٥٩٦٤	٤٦٨٨٠٧	١٢٠٣٨٦٨
ابريل	٥١٧٩٢	٤٣٥٠٥٨	١١١٢٢٧٨
مايو	٤٦٦٧٤	٣٩٨٤٠١	٩٦٠٤١٢
يونيو	٤٧٦١١	٤١٩٨٢٠	٩٥٢٤٨٣
يوليو	٥٠٨٨٣	٤٧٨٩٣٤	٩٨٦٩٦١
أغسطس	٥٦٦٤١	٤٦٥٨٦٩	١٠٩٤٣٠٩
سبتمبر	٥٤٩٨٥	٤١٩٧٦٩	٩٢٨٣٣٥
أكتوبر	٦٤٤٣٨	٤٤٢٨٢٧	١٠٢٦٥٣١
نوفمبر	٥٩٨٣٠	٣٦١٥٣٦	٩٢٩٥٢٩
ديسمبر	٧٣١٦٤	٤٤٩٠٦٧	١١٩١١٣١
المجموع	٦٦٥٣٤٠	٥٢٤٧٤٩١	١٢٦٠٨٣٨٥

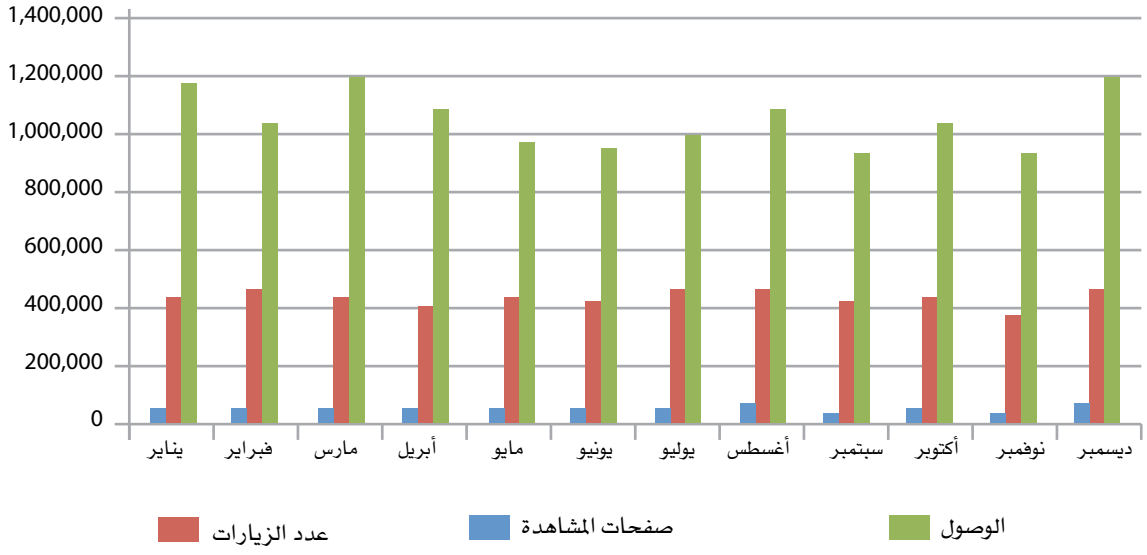

المكتبة

تشكل المكتبة في مقر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بمدينة غزة إحدى وحدات المركز الحيوية، ويولي المركز أهمية كبيرة لهذه المكتبة المتخصصة لما تقدمه من خدمة للباحثين، الأكاديميين والزوار من أبناء قطاع غزة. كما يحرص المركز على رفدها بالعديد من المراجع القانونية وأحدث التقارير والقوانين الدولية ذات العلاقة بالأوضاع القانونية للقضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي.

وتحتوي المكتبة إلى جانب ذلك، على العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان، الكتب المتخصصة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، القانون الإنساني الدولي، القوانين الفلسطينية، الديمقراطية، والعديد من المجلات والكتب الثقافية والفكرية باللغتين العربية والإنجليزية. وقد بلغ عدد الكتب في نهاية العام ٢٠١١ (٤٨٧٥) كتابا، (٣٠٥٠ كتابا صادرا باللغة العربية، و١٨٢٥ كتابا صادرا باللغة الإنجليزية). كما بلغ عدد المجلات (١٠٩٠) مجلة، (٣٦٣ مجلة صادرة باللغة العربية، و٧٢٧ مجلة صادرة باللغة الإنجليزية).